دراسات في

تجارب حركات التحرير الافريقية

أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين



دار المصري للنشر

دراســـات في

تجــارب حركــات التــحرير الوطنى فى أفريقيا

أ.د.إبراهيم أحمد نصر الدين

دراســـات في:

تجـارب حركــات التـــحرير الوطنى فى أفريقيا

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

الطبعة الأولى ٢٠١٠

دار المصري للنشر والتوزيع

دار السلام ، القاهرة

ت / ٠١٨٢٣٤٣٨٧٩

٠١٤٦٣٣٥٠٩٨

elmasrypublishing@gmail.com

المدير العام : يوسف ناصف

الغلاف : عبد الرحمن الصواف

تصميم و إخراج فنى : ا. ياسر محمد السبكى

رقم الإيداع :٢١٧٨٩ /٢٠١٠

الترقيم الدولى : ٧ – ٥٤ – ٥٣٠٤ – ٩٧٧

تجارب حركات التحرير الوطنى فى أفريقيا

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
	مقدمة	١
	منظمة الوحدة الأفريقية واستراتيجية تصفية الاستعمار والعنصرية	٦
	حركات التحرير الأفريقية فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال	٢٥
١	قضية إريتريا (١٩٤١- ١٩٦٢)	٢٦
٢	فريليمو وأيديولوجية الكفاح المسلح	٦٦
٣	ناميبيا: قضية الاستقلال الصعب	٧٦
٤	أيديولوجية النظام العنصرى لجنوب أفريقيا	١٨٧
	حركات التحرير الأفريقية فى مرحلة التحول	٢٠٩
١	إريتريا ومسار الاستقلال	٢١٠
٢	زيمبابوى: مسار التسوية ومشكلات ما بعد الاستقلال	٢٤٠
٣	ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات الاستقلال	٢٩١
٤	التطورات السياسية فى جنوب أفريقيا (١٩٦٠- ١٩٩٣)	٤١٥
٥	أبعاد الإصلاحات فى نظام الفصل العنصرى لجنوب أفريقيا	٣٥٧
	الاستفادة من خبرات حركات التحرير الأفريقية	٤٣٦
١	مذكرة أولية حول اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى	٤٣٧
٢	إمكانيات النضال الفلسطينى فى ضوء خبرة جنوب أفريقيا	٤٤٦

مقدمة

يتناول هذا الكتاب بالبحث والتحليل نضالات حركات التحرير الوطني الأفريقي، وهو ينطوي على عدد من الدراسات التي قمت بإعدادها ونشرها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وقد آثرت جمعها في كتاب واحد حفاظاً عليها من جهة، ورغبة في استخلاص الدروس المستفادة منها لحركات التحرير العربي من جهة ثانية، ثم لتأمل ما آلت إليه نضالات حركات التحرير الوطني الأفريقي بعد اعتلائها للسلطة في ظل مناخ دولي معارض لأجندتها وتوجهاتها من جهة ثالثة.

والقارئ المتفحص للدراسات الواردة بين دفتي هذا الكتاب سيدرك، دونما عناء ، العديد من الدروس التي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

أولاً: إن منظمة الوحدة الأفريقية التي قامت عام ١٩٦٣ قد حددت لنفسها هدفين واضحين لا لبس فيهما ألا وهما: تحرير القارة من كافة أشكال النظم العنصرية والاستيطانية الاستعمارية في القارة، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها. غير أن المنظمة قد ركزت جل طاقتها، وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي، على عملية التحرير وهو ما تحقق بشكل شبه كامل. ولم تكتف المنظمة بتحديد هدف التحرير، بل إنها وضعت استراتيجية متكاملة لعملية التحرير وحددت أولويات للأقاليم التي يتعين تحريرها تباعاً، وأنشأت لجنة غير مسبوقة في تاريخ المنظمات الدولية – لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا – لتتولى تقديم كافة أشكال الدعم العسكري والدبلوماسي لحركات التحرير. وقد تحققت عملية التحرير على النحو الذي حددته الاستراتيجية ووفقاً للأولويات التي وضعتها. فأين الجامعة العربية من كل هذا والتي لم يكن أمامها سوى القضية الفلسطينية (وأضيف إليها احتلال العراق) وعجزت عجزاً كاملاً عن تصفية الكيان الصهيوني العنصري الاستيطاني؟؟!!

ثانياً: إن حركات التحرير الأفريقية (في أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وإريتريا) لم تعلن يوماً تخليها عن الكفاح

المسلح الذي مارسته منذ تدشينه، لكنها لم تهمل أشكال النضالات الأخرى السلمية من مظاهرات، وإضرابات، ومقاطعات، كما لم تغفل سعيها المستمر للحصول على السند والتأييد الدولي مستفيدة في ذلك من فترة الحرب الباردة، ومدعومة في ذات الوقت من كافة دول الجوار الأفريقي التي قدمت لها القواعد الخلفية التي تنطلق فيها، وقد تحملت دول الجوار الأفريقي الكثير من الضربات العسكرية التي وجهتها إليها النظم العنصرية والاستعمارية، وتحملت الكثير من المعاناة الاقتصادية جراء ذلك غير أن كل هذا وذاك لم يدفعها إلى التخلي عن مساندة الكفاح المسلح. وأرجو مقارنة ذلك بمواقف دول الجوار العربية لفلسطين ومواقفها من الكفاح الوطني الفلسطيني المسلح.

ثالثاً: إن بعض حركات التحرير الوطني الأفريقي وبالأخص المؤتمر الوطني الأفريقي (جنوب أفريقيا) قد دعا منذ نشأته في بداية القرن الماضي إلى الأخذ بخيار دولتين إحداهما للبيض، والثانية للسود في جنوب أفريقيا، ثم عاد عن هذه المقولة ليناضل من أجل دولة مدنية ديمقراطية موحدة وهو ما تحقق له، وفي المقابل فإن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت منذ نشأتها في منتصف ستينيات القرن الماضي عن عزمها إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها الجميع على قدم المساواة ثم عادت وتراجعت هي وكل الدول العربية، للمناداة بدولتين إسرائيلية وفلسطينية في تراجع استراتيجي هو في النهاية لن يسفر حتى عن إقامة دولة فلسطينية إلى جوار الكيان الصهيوني.

رابعاً: إن النضال من أجل حق تقرير المصير والاستقلال ظل مبدأ ثابتاً في السياسة الأفريقية، وفي نضالات حركات التحرير الوطني الأفريقي لم يؤثر فيه تغيرات موازين القوى، ولا تغيير الأيديولوجيات وهو ما أثبتته تجارب حركة التحرير الوطني الإريتري، فلم يثنها عن الكفاح المسلح قوة الخصم الإثيوبي، ولا السند الدولى لإثيوبيا (السند الغربي، ثم السوفياتي)، ولا تغير توجهات نظام الحكم في إثيوبيا على عهد منجستو برفعه راية الاشتراكية العلمية، ولا حتى رفض الدول الأفريقية الاعتراف بحق الشعب الإريتري في تقرير المصير والاستقلال. ولعل وضعاً كهذا يفرض على أولئك الذين يعيبون على ثورة يوليو ١٩٥٢ تسليمها للشعب السوداني بحق تقرير المصير والاستقلال مراجعة مواقفهم لسببين: أولهما – إن هذا الاعتراف قد أحرج كافة القوى الاستعمارية في أفريقيا والعالم العربي. التي اضطرت كرهاً إلى الاعتراف بحق تقرير المصير والاستقلال وثانيهما – إنه كانت توجد بأفريقيا ثلاث حالات مشابهة للحالة المصرية/السودانية حالة إثيوبيا التي رفضت حق الشعب الإريتري في تقرير المصير

والاستقلال وانتهى الأمر بانتزاع الشعب الإريتري لهذا الحق عنوة وبالكفاح المسلح على مدى ثلاثين عاماً، وحالة جنوب أفريقيا التي ضمت إقليم ناميبيا إليها زاعمة أنه جزء لا يتجزأ من أراضيها، وانتهى الأمر باستقلال الإقليم عنوة وبالكفاح المسلح على مدى نحو ٢٥ عاماً.، وحالة المغرب في علاقتها بالصحراء الغربية، ومازالت هذه المشكلة تلقي بأعبائها الاقتصادية والسياسية على المغرب (التي انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية، ولم تنضم إلى الاتحاد الأفريقي حتى الآن)، فهل كان يراد لمصر أن تدخل صراعا مسلحا مع الشعب السوداني بكل ما يرتبه ذلك من نتائج وآثار؟!

هذه بعض الدروس المستفادة من نضالات حركات التحرير الأفريقي، وتحمل الدراسات العديد من الدروس لكل من يرد الاستفادة خاصةً ونحن نشاهد على الساحة العربية تراجعاً لا نهاية له فيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتقاعسا عن مساندة حركات المقاومة في كل من فلسطين والعراق.

منظمة الوحدة الأفريقية واستراتيجية تصفية الاستعمار والعنصرية*

مقدمة:

إن منظمة الوحدة الأفريقية مثل كل منظمة دولية يمكن اختصار أهدافها في أمرين هما:

الأمن والتنمية، على أنه رغم ذلك فإن المنظمة انغمست وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة عقود منذ نشأتها في تحقيق الهدف الأول أو بالأحرى في تحقيق جزء منه، وهو المتعلق بتصفية الاستعمار بكافة صوره من أفريقيا، وقد كان هذا الانغماس على المستويين النظري والعملي بشكل لم يتح للمنظمة الاهتمام بالجانب الاقتصادي المتعلق بالتنمية، فتركت هذا الأمر برمته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة وراحت تنشئ ولأول مرة في تاريخ المنظمات الدولية لجنة تكون مهمتها دفع النضال المسلح في المستعمرات الأفريقية عنوة وهي لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا.

ثم راحت تصدر البيانات والإعلانات المتعلقة بإسلوب تصفية الاستعمار في أفريقيا بشكل جعل من الممكن القول بأن هذه البيانات والإعلانات باتت تشكل استراتيجية متكاملة للمنظمة تجاه مسألة التحرير.

ومن الطبيعي أن تتغير رؤية المنظمة لإسلوب التحرير من فترة إلى أخرى تبعاً لظروف محلية أو إقليمية أو دولية، وهو ما ظهر واضحاً جلياً في البيانات والإعلانات التي تتجه هذه الدراسة إلى تحليلها دون أن تنغمس في تحليل القرارات الصادرة عن المنظمة تجاه كل مشكلة استعمارية على حده. ويبدو أن تركيز المنظمة على تحرير كامل للترب الأفريقي، إنما يرجع إلى عدة أسباب، لعل أهمها أنه يصعب تحقيق الوحدة الأفريقية دون تحرير كافة أرجاء القارة من الاستعمار، ثم إن مبدأ عدم الانحياز يفقد كثيراً من مضمونه دون تحقيق هدف التحرير، فضلاً عن أن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب القارة لن يتأتى في ظل وجود نظم عنصرية واستعمارية تستنزف كثيراً من جهود دول القارة الموجهة إلى عملية التنمية وترغم دولاً أفريقية حيناً ما إلى التقاعس عن متطلبات الكفاح والانزواء لحل مشكلاتها الاقتصادية، أو تدفعها حيناً إلى التضحية بتطلعات جماهيرها في مستقبل أفضل لمؤازرة الكفاح المسلح واندفاعها أحياناً إلى اللجوء ــ كي تحقق المطلبين معاً:

* نشر عام ١٩٩٧

التحرير والتنمية ــ إلى الاعتماد على قوى كبرى خارج القارة على نحو يفزع دولاً أفريقية أخرى ويدفعها للاعتماد على قوى خارجية أخرى مما يؤدي إلى وجود صورة أو أخرى من صور الاستعمار الجديد في القارة. وقد أثمرت استراتيجية المنظمة للتحرير عن استقلال كل أراضي القارة الأفريقية مع استقلال ناميبيا في الأول من أبريل عام ١٩٩٠، واسقاط النظام العنصري في جنوب أفريقيا سلمياً عام ١٩٩٤، ولم تعد هناك إلا جيوب استعمارية محدودة في القارة مثل: سبتة ــ ومليلة ــ (بالمغرب) ــ وجزر ريونيون ــ وجزيرة مايوت (التابعة لجزر القمر).

وهكذا فرغم النكسات والعثرات التي واجهت المنظمة في سبيل تحرير كامل التراب الأفريقي إلا أنها أصبحت على وشك الانتهاء الكامل من تحقيق هذا الهدف الذي وضعته في المرتبة الأولى من استراتيجياتها بشكل يسمح لها بعد ذلك بالاهتمام بهدف التنمية؛ وهو الذي راحت توجه إليه المنظمة كامل جهودها في الفترة الأخيرة. وقد يكون من المناسب متابعة تحليل استراتيجية المنظمة على فترات تاريخية طالما أن هذه الاستراتيجية قد انصب هدفها على التحرير وإن تغيرت أساليبه من فترة إلى أخرى تبعاً لتغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

استراتيجية المنظمة خلال الستينيات

أولاً: فترة النصف الأول من الستينيات:

عندما اجتمع رؤساء البلدان الأفريقية المستقلة في مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا بغرض إنشاء أول منظمة قارية من نوعها في أفريقيا كان واضحاً من البداية أن هناك اتفاقاً تاماً على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعوب الأفريقية الخاضعة للحكم الاستعماري.

فالفقرة الأولى من ديباجة الميثاق تعلن "مقتنعين بأن حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها هو حق ثابت" وفيما يتعلق بتصفية الاستعمار فقد نص الميثاق في الفقرة الرابعة من المادة الثانية على القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا وجاءت الفقرة السادسة من المادة الثالثة لتؤكد ذلك فنصت على "تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضي الأفريقية التابعة".(١)

ولقد جاء مشروع القرار الذي أعده مؤتمر وزراء المنظمة والذي وافق عليه مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي بالإجماع في أديس أبابا ليضع مبدأ تصفية الاستعمار من القارة موضع التنفيذ فنص على "الحاجة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية

التي ما تزال ترزخ تحت السيطرة الأجنبية على استقلالها القومي دون قيد أو شرط" وقد تضمن هذا القرار برنامجاً شاملاً لمكافحة الاستعمار حين قرر إنشاء لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا يكون مقرها دار السلام بتنزانيا وإنشاء صندوق خاص لتقديم المعونة العملية والمالية لحركات التحرير ومطالبة جميع حركات التحرير بتكوين جبهات للعمل المشترك بغية تدعيم فعالية نضالها... إلخ. (٢)

على أنه قبل موافقة مؤتمر القمة التأسيسي على هذه القرارات حدثت عدة خلافات في وجهات النظر بين الدول الأفريقية(٣) أولها: تتعلق بحصص الدول الأفريقية في صندوق لجنة التنسيق فقد اقترح الوفد الغيني ضرورة أن تقوم كل دولة أفريقية بتخصيص ١ بالمئة من ميزانيتها للصندوق بينما اقترح الوفد السنغالي أن تكون نسبة الاشتراك طبقاً لعدد سكان كل دولة على نحو ما هو متبع في الأمم المتحدة، ولم يتقرر شئ في هذا الصدد وترك الأمر برمته إلى مجلس وزراء المنظمة ليتولى فيما بعد تقرير هذه الحصص. أما الخلاف الثاني فكان يتعلق بطلب شتى حركات التحرير الأفريقية بأن تتكون عضوية لجنة التنسيق من فئتين الدول الأفريقية وممثلو حركات التحرير(٤) غير أن قرار مؤتمر القمة التأسيسي قد قصر عضوية اللجنة على الدول الأفريقية فقط، على أن أخطر خلاف حدث في المؤتمر التأسيسي كان يتعلق بأسلوب تصفية الاستعمار من القارة فقد انقسمت الدول الأفريقية إلى فريقين: فريق ينادي بأن استعمال القوة والعنف غير مجد في تصفية الاستعمار ومن ثم فلا مناص من اللجوء إلى الأساليب السياسية السلمية، وفريق آخر ينادي أن الكفاح المسلح هو أفضل الوسائل لتصفية الاستعمار من القارة الأفريقية وانتهى المؤتمر إلى انتهاج حل وسط.

فالدول الاستعمارية التي تعترف بحق تقرير المصير وتعلن عن استعدادها لمنح الاستقلال لمستعمراتها يكفي بالنسبة لها استخدام أساليب الضغط الدبلوماسي لإتمام الاستقلال... أما الدول التي لا تبدي استعداداً على الإطلاق للاعتراف بحق تقرير المصير – مثل البرتغال وجنوب أفريقيا – فيجب أن يستخدم حيالها جميع وسائل القهر العسكري والعنف العسكري والعنف الثوري.

وعلى الرغم من التوصل إلى هذا الحل الوسط فقد ظلت أفريقيا في هذا الصدد منقسمة إلى فريقين: الدول المعتدلة (مجموعة برازافيل)، والدول الثورية (مجموعة كازابلانكا)، واستمر الخلاف فأحياناً كانت الدول المعتدلة تمتنع عن تقديم أنصبتها المالية إلى لجنة التنسيق وأحياناً

كانت تعلن شكوكها في جدوى الكفاح المسلح وأحياناً تحول بين رجال التحرير وبين تنفيذ عملياتهم. (٥)

على أية حال يمكن القول بأن الفترة الممتدة من ٦٣ ــ ١٩٦٥ تميزت بسيطرة الاتجاهات الثورية على المنظمة، والتأكيد على ضرورة تقديم كل عون ممكن لحركات التحرير الأفريقية... غير أن المنظمة سرعان ما واجهت بعد أربعة شهور من نشأتها اشتعال الحرب بين المغرب والجزائر على الحدود، وتبع ذلك صدمات عسكرية بين الصومال وكينيا على الحدود أيضاً ثم تفجرت أحداث الكونغو عام ١٩٦٤، فالاضطرابات العسكرية في دول شرق أفريقيا وكل ذلك أدى إلى تفاقم الخلاف بين دول المنظمة وآثار أول موجة من عدم الرضى بشأن فعالية المنظمة.

على أية حال فإن السبب في عدم تمكن المنظمة من القيام بدور فعال في حفظ السلام في القارة إنما يرجع أساساً إلى كونها منظمة دولية لا تملك سلطة فوق وطنية ولكنها تعتمد على نفوذها الأدبي لا قوتها القانونية في تنفيذ قراراتها فهي منظمة تستمد سياساتها من جانب رؤساء الدول، ومن ثم فإنه لا يكون لها فعالية إلا بالقدر الذي يسمح به الرؤساء الأفارقة لها.

ثانياً: فترة النصف الثاني من الستينيات

وقد ظل الحال على هذا المنوال في الفترة السابقة حيث ساد الخلاف واستمر بين الدول المعتدلة والدول الثورية، على أن هذا الخلاف قد تفجر علانية خلال النصف الثاني من الستينات وبدأت تظهر غلبة التيارات المعتدلة والاتجاهات المحافظة والتي أخذت تنادي بالحوار مع النظم العنصرية في القارة كبديل للكفاح المسلح وكان ذلك استجابة لسياسة جنوب أفريقيا التي أعلنتها منذ ١٩٦٨ والمسماه بسياسة الانفتاح على الخارج.

وثمة ظروف عديدة أسهمت في هذه الفترة إلى حد كبير في غلبة هذا التيار المحافظ على التيار الثوري وإعطاء المنظمة حججاً قوية في ضرورة اللجوء إلى الأساليب السلمية فقط لتصفية الاستعمار نذكر من هذه الظروف ما يلي:

أ ــ انتكاسة التيار الثوري في أفريقيا (سقوط "نكروما" في غانا ١٩٦٦ و"بن بيلا" في الجزائر ١٩٦٦ و"موديبوكيتا" في مالي ١٩٦٩ وهزيمة مصر عام ١٩٦٧ وحصار غينيا والغزو البرتغالي لها عام ١٩٧٠).

ب ـ انتشار موجه الانقلابات العسكرية في القارة وخاصة في عام ١٩٦٦ والتي شهدت ستة انقلابات عسكرية (بوكاسا على داكو في أفريقيا الوسطى ـ لاميزانا على يامي أوجو في فولتا العليا ـ اغتيال ايرونسي في نيجيريا ـ وتولى يعقوب جوون السلطة ـ إطاحة ميشيل ميكوبورو بحكم الملك كاتري الخامس في بورندي).

ج ـ تفجر الصراعات داخل البلدان الأفريقية.

(استمرار الحرب الأهلية في الكونغو ـ تفجر الحرب الأهلية النيجيرية ـ اشتعال التمرد في جنوب السودان استمرار النزاعات على الحدود... إلخ).

د ـ عجز الدول الأفريقية عن الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ومواكبة ثورة التطلعات خلال نهاية العقد الأول للتنمية وقد اتسمت أوضاعها في هذه الفترة بأمرين:

(١) تراخي معدل الزيادة في الطلب على صادراتها من المواد الأولية نتيجة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد في الدول الصناعية أو نتيجة لإنتاج مواد بديلة.

(٢) اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول وانتهى كل ذلك بفشلها في تحقيق النتائج المستهدفة من خططها فضلاً عن عجز مزمن في موازين مدفوعاتها مع الخارج.

هـ ـ إن حركات التحرير الأفريقية كانت لا تزال في بداية ممارستها للكفاح المسلح وشهدت هذه الفترة انقسامات داخل حركات التحرير في الإقليم الواحد حيناً وتشكيل جبهات حيناً آخر على نحو لم يمكنها من إثبات فعاليتها في ميدان الكفاح المسلح.

و ـ إعلان الأقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ وتقاعس بريطانيا عن القيام بالتزاماتها لإنهاء هذا النظام فضلاً عن فشل الدول الأفريقية في اتخاذ موقف جماعي موحد ضد بريطانيا.

ز ـ رفض محكمة العدل الدولية لدعوى كل من إثيوبيا وليبيريا ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٦٦م والمتعلقة بناميبيا والتي كانت مبنية على عدم شرعية وجود جنوب أفريقيا في الإقليم وجاءت مبررات هذا الرفض من أن كل من إثيوبيا وليبيريا لم تؤسس دعواهما على حق قانوني أو مصلحة.

ح ـ دعم دول حلف شمال الأطلنطي للبرتغال عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً لمواجهة حركات التحرير في المستعمرات البرتغالية فضلاً عن قيام ما عرف باسم الحلف غير المقدس

بين كل من البرتغال والأقلية العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا لزيادة تعاونهم العسكري والاقتصادي لمواجهة حركات التحرير في أفريقيا الجنوبية.

ط ـ مناداة جنوب أفريقيا بسياسة الانفتاح على الخارج بتأييد من الدول الغربية وتلويحها للبلدان الأفريقية إنها يمكن أن تساعدها في عملية التنمية والتصنيع بدلاً من الكفاح المسلح الذي ستكون نتائجه وخيمة على البلدان الأفريقية اقتصادياً وعسكرياً.

ى ـ إنه بات واضحاً خلال الفترة المذكورة أن الدول الغربية ما تزال مصرة على تأييد النظام العنصري في جنوب أفريقيا عسكرياً واقتصادياً إذ كان من المتصور عقب إعلان المقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا إثر مذبحة شاربقيل ١٩٦٠ أن ينخفض معدل التبادل التجاري والاستثمارات مع جنوب أفريقيا، غير أن العكس قد حدث تماماً بين عامي ١٩٦٠، ١٩٦٩ إزداد حجم التبادل التجاري لجنوب أفريقيا مع بريطانيا بنسبة ٨٨ بالمئة ومع الولايات المتحدة بنسبة ٧٩ بالمئة، ومع فرنسا بنسبة ١٠٠ بالمئة ومع ألمانيا الغربية بنسبة ١٧١ بالمئة ومع اليابان بنسبة ٣٧٩ بالمئة وفي الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦٨ وصلت نسبة الزيادة في الاستثمارات الأوروبية الغربية في جنوب أفريقيا إلى ٦٥ بالمئة وهنا بات واضحاً إصرار هذه الدول الغربية على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في جنوب أفريقيا.

أكثر من ذلك فإن حجم التبادل التجاري بين جنوب أفريقيا والبلدان الأفريقية قد ارتفع من ١٠ مليون جنية استرليني عام ١٩٦٥ إلى ١٨٢,٤ مليون جنية استرليني عام ١٩٦٨. صحيح أن معظم التبادل التجاري تم مع دول الاتحاد الجمركي (ليسوتو ـ سوازيلاند ـ بتسوانا)، والمستعمرات البرتغالية وروديسيا إلا أن هناك دولاً أفريقية دخلت مجال التعامل التجاري مع جنوب أفريقيا ومنها مالاوي ـ مالاجاش ـ موريشيوس ـ ثم أفريقيا الوسطى... إلخ.

ك ـ تكثيف الدول الغربية في المحافل الدولية لدعواها المتعلقة بالحوار في إطار الوفاق الدولي باعتباره أفضل أسلوب لحل المشكلات الدولية بعيداً عن الصدامات العسكرية فضلاً عن قلة اهتمام المعسكر الاشتراكي في هذه الفترة بما يدورمن أحداث في أفريقيا.

هذه العوامل وغيرها مهدت السبيل لسريان وانتشار سياسة الحوار وتفضيلها على الكفاح المسلح في الساحة الأفريقية ووجدت هذه السياسة صدى لدى بعض الدول الأفريقية ابتداء من عام ١٩٦٩ فمنذ ذلك الوقت بدا أن بعض الدول الأفريقية قد ارهقتها مشكلات التنمية وبات بعضها يأمل في إمكان الحصول على مساعدات من جنوب أفريقيا، كما تولد إحساس لدى بعض

الدول الأفريقية الأخرى بتراخي دول القارة في واجبات التحرير بحيث أصبحت وحدها تتحمل هذه الأعباء وإلى جانب هذا وذاك لا تستطيع إغفال دور الضغوط الأجنبية على البلدان الأفريقية الثورية.

من هنا صدر "بيان لوساكا" في ١٦ أبريل ١٩٦٩ عن مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا والذي اقره بعد ذلك مؤتمر القمة الأفريقي السابع عام ١٩٧٠ — ليعكس هذا الوضع فلقد جاء في البيان ما يلي: (٦)

"لا يمكننا أن نتساهل أو نستسلم في هدف التحرير... كنا دائماً ولا نزال نفضل أن يتحقق هذا الهدف دون الالتجاء إلى العنف فنحن نفضل التفاوض وليس الهدم، المباحثات وليس القتل، ونحن لا ندعوا إلى العنف ولكننا ندعوا إلى وضع نهاية للعنف ضد الكرامة الإنسانية الذي يرتكبه أولئك الذين يضطهدون أفريقيا في الوقت الحاضر. وإذا كان التقدم السلمي نحو التحرير ممكناً، أو جعلته الظروف المتغيرة ممكناً في المستقبل فسندعوا إخواننا في حركات المقاومة إلى استخدام أساليب الكفاح السلمية حتى ولو على حساب التساهل في توقيت هذا التغيير...".

وهكذا بات واضحاً أن سياسة الحوار التي نادت بها الدول الغربية وفي ظل أرضية أفريقية ملائمة قد وجدت لها معبراً لدى حكومة جنوب أفريقيا فيما يسمى بالانفتاح على الخارج بل وتجد لها صدى لدى بعض البلدان الأفريقية، إذ فسرت هذه الدول ما جاء في بيان لوساكا على أنه يعني استبدال أسلوب العمل العسكري التحريري بأسلوب الحوار قبل أن تسلم الأنظمة العنصرية الاستعمارية بحق تقرير المصير للشعوب المضطهدة بل ودون أن تساهم حركات التحرير الممثلة لشعوبها في هذا الحوار بالرأي.

وأخذت هذه الدول في تقديم الحجج والبراهين التي تؤيد سياسة الحوار فنادى الدكتور "باندا" رئيس جمهورية مالاوي بضرورة قيام وتطوير العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا على أساس أنه بدون هذه العلاقات فلن تكون ثم فرصة لإمكان أحداث التغيير المطلوب بالطرق السلمية وبدأ بالفعل في إقامة مثل هذه العلاقات بل إنه قام بزيارة لجنوب أفريقيا.

وكذلك نادى "هوفويه بوانييه" رئيس جمهورية ساحل العاج بالحوار مع جنوب أفريقيا على أساس أن أسلوب العنف الدموي من شأنه أن يخضع القارة الأفريقية للنفوذ الشيوعي، وأعلن أن تبادل الممثلين مع حكومة جنوب أفريقيا لمناقشة سياسة الأبارتهيد من شأنه أن يؤدي إلى وجود جبهة بيضاء / سوداء تفتح المجال أمام إحراز تقدم لحل المشكلة.

ورغم الحجج العديدة التي ساقها أنصار سياسة الحوار فإنه يمكن القول بأن هذه السياسة تهدد الحركة الوحدوية الأفريقية تهديداً خطيراً لأن منظمة الوحدة الأفريقية قامت على مبدأ مكافحة الاستعمار بكل قوة ممكنة ومنها قوة السلاح، ومبدأ الحوار يعني هدم الأساس الذي قامت عليه المنظمة وهذا بدوره يعني العودة بالقارة إلى أوضاع ما قبل عام ١٩٦٣.

استراتيجية المنظمة خلال السبعينيات

أولاً: فترة النصف الأول من السبعينيات

لقد كان حدوث انشقاق داخل المنظمة على وشك الحدوث عام ١٩٧١ حين أعلنت عن تأييدها لسياسة الحوار مع النظم العنصرية والاستعمارية في القارة سبع عشرة دولة أفريقية في أديس أبابا في يونيو ١٩٧١ على أساس:

أ ــ الكفاح المسلح التي تشنه حركات التحرير قد فشل.

ب ــ إن الدول الأفريقية لا تملك القوة الاقتصادية والعسكرية لمواجهة جنوب أفريقيا.

ج ــ إن المقاطعة الاقتصادية قد فشلت فالدول الأفريقية لا تستطيع أن توقف علاقاتها التجارية مع جنوب أفريقيا.

د ــ إن قيام الدول الأفريقية بممارسة سياسة الحوار مع حكومة جنوب أفريقيا من شانه أن يشجع آراء البيض المعتدلين ويدفعهم لممارسة ضغوط في جنوب أفريقيا لصالح الأغلبية الأفريقية والتخفيف من قبضة سياسة الأبارتهيد أو تغيير هذا النظام الرجعي بواسطة الوسائل الدستورية المشروعة في الداخل.

على أنه رغم ذلك فقد استطاع مجلس وزراء المنظمة أن يستصدر إعلاناً عن الحوار[٧] استنكر فيه مبدأ الحوار استنكاراً تاماً وأعلن عن التأييد الكامل غير المشروط من جانب كل الدول الأعضاء لشرعية نضال أفريقيا.

وإذا كان الإعلان قد وافق على إجراء الحوار أولاً بين النظم العنصرية والأغلبية المضطهدة المستغلة إلا أنه رفض إجراء أي حوار بين البلدان الأفريقية المستقلة وحكومة جنوب أفريقيا لأن مثل هذا الحوار هو مناورة من حكومة جنوب أفريقيا وحلفائها لبث الفرقة بين البلدان

الأفريقية وتشويش الرأي العام العالمي ورفع العزلة والإدانة اللتين فرضهما العالم على جنوب أفريقيا وضمان قبول الوضع الراهن في أفريقيا الجنوبية...

ولقد وافق مؤتمر القمة الأفريقي الثامن (١٩٧١) [٨]، على هذا الإعلان كما وافق على زيادة المساهمات المالية المقدمة لحركات التحرير الأفريقية وكل ذلك لم يكن يجري بمعزل عن الأحداث في القارة الأفريقية فمنذ بداية السبعينيات اشتدت ضراوة الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية وأخذت حركات التحرير تكسب أرضاً جديدة وتحرر مناطق تلو الأخرى تدعيماً لانتصاراتها لذا لم يكن غريباً أن يدعى السكرتير العام لحزب الاستقلال الأفريقي لغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر الزعيم الراحل "أميلكار كابرال" لإلقاء خطاب أمام مؤتمر القمة الثامن (وكان بذلك أول زعيم لحركة تحرير يحظى بهذا الامتياز).

وقد أحس رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا الذين أصدروا بيان لوساكا أن هذا البيان قد أسئ فهمه وأخذ يساء استغلاله وكان اجتماعهم في مقديشو في أكتوبر ١٩٧١، فرصة لمراجعة هذا الموقف وصدر عنهم "إعلان مقديشيو" [٩] ليضع الأمور في نصابها استجابة للمتغيرات الجديدة في الواقع الأفريقي. [١٠]

وجاء في الإعلان "بعد إقرار المجتمع الدولي لبيان لوساكا بدأت حكومة جنوب أفريقيا سياستها المعروفة بالانفتاح على الخارج الذي أسفر عن الرأي الذي نادت به مجموعة صغيرة من القادة الأفارقة ومؤداه أن فتح الحوار مع جنوب أفريقيا هو وسيلة لمعاونة السكان المضطهدين في تلك البلاد على تحرير أنفسهم، على أن سياسة الانفتاح هذه لا يجب ألا تخدع أحداً بصدد نوايا جنوب أفريقيا، إذ الواقع أن "فوستر" أكد مراراً للسكان البيض في جنوب أفريقيا أن سياسته هذه لا تحيد بحال من الأحوال عن السياسة الرسمية للتفرقة العنصرية".

" إن سياسة "فوستر" المسماه بالصداقة مع أفريقيا المستقلة إنما جاءت وليدة عزلة حكومته الشديدة عن العالم كله ومن ثم فهي ترى ضرورة تغيير هذا الوضع دون إزالة سبب تلك العزلة وبينما رفضت حكومة جنوب أفريقيا ولا تزال إجراء الحوار مع الشعب الأفريقي فإنه ما كان يجب على الحكومات الأفريقية أن تنخدع بشأن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى سياسة الانفتاح إلى الخارج في بريتوريا " وانتهى إعلان مقديشو إلى نتيجة مؤداها أنه "لم يعد هناك سبيل لتحرير أفريقيا الجنوبية سوى طريق الكفاح المسلح الذي أيدناه وسنزيد من تأييدها الكامل له" .

هكذا إذ كان النصف الأخير من الستينيات قد شهد غلبة التيار المحافظ المنادي بالحوار تحت تأثير العوامل التي ذكرناها سلفاً، فإن النصف الأول من السبعينيات قد شهد غلبة للتيار الثوري المنادي بالكفاح المسلح كطريق وحيد للتحرير ولقد ظهر ذلك واضحاً جلياً في مؤتمر القمة الأفريقي التاسع في الرباط في يوليو ١٩٧٢[١١]، فلقد كان هذا المؤتمر من حيث إنجازاته أفضل المؤتمرات في تاريخ المنظمة فقد وافق على التحليل الذي انتهى إليه إعلان مقديشو وقرر زيادة مساهمة الدول الأفريقية في الصندوق الخاص بلجنة التنسيق بنسبة ٥٠ بالمئة ودعيت ١٣ حركة تحرير أفريقية لعرض قضاياها ومشكلاتها أمام مجلس وزراء المنظمة لأول مرة كما حضرت وفود هذه الحركات الاجتماعات المغلقة لمؤتمر القمة الأفريقي وقرر المؤتمر زيادة أعضاء لجنة التنسيق من ١١ إلى ١٧ عضواً كما طلب المؤتمر من لجنة دفاع المنظمة أن تعد خطة عسكرية تفصيلية للدفاع الإقليمي حتى يمكن أن تقوم الدول الأفريقية بالمساعدة العسكرية العاجلة للدولة التي يقع عليها أي هجوم نتيجة مساعدتها لحركات التحرير، كما طلب المؤتمر من الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف المنظمة من الرجال والأسلحة ما يمكنها من استخدامها في حالة وقوع عدوان عسكري من جانب القوات البرتغالية على الدول الأفريقية المجاورة.

وهكذا أوضح هذا المؤتمر بما لا يدع مجالاً للشك إصرار المنظمة على تأييد ومساندة حركات التحرير الأفريقية لانتزاع استقلالها بالكفاح المسلح.

وقد أرادت لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا أن تصوغ المبادئ السابق ذكرها في إطار سياسة أساسية لها فأصدرت في ١٣ يناير ١٩٧٣ "إعلان أكرا عن الاستراتيجية الجديدة لتحرير أفريقيا"[١٢] ويتناول هذا الإعلان بالتحليل مكاسب ونكسات العمل الوطني التحريري الأفريقي، ويقوم بعملية تقييم لمواقف البلدان الأفريقية ويطلب منها أن تقوم بدفع حصصها المتأخرة في الصندوق الخاص، كما يطلب منها دفع معونة إضافية مالية ومادية بمحض اختيارها لحركات التحرير، ويطالبها بمساعدة الدول المجاورة للمستعمرات في التغلب على مصاعبها الاقتصادية وأعمال العدوان العسكري الذي تتعرض له من جانب النظم العنصرية والاستعمارية.

ويدين الإعلان المساعدات الكبيرة التي تتلقاها النظم العنصرية والاستعمارية من الدول الغربية، وينبه الإعلان لأول مرة إلى أن جبهة النضال الوطني عريضة ولذ فإنه يطلب المساعدة من الدول الاشتراكية التي تساعد النضال التحريري ومنها الصين والاتحاد السوفياتي من أجل الحصول على المزيد من المساعدات المالية لحركات التحرير، كما يضيف لهذه الجبهة

العريضة دول عدم الانحياز والدول المتعاطفة خاصة الدول الاسكندنافية حيث يطلب منها تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى حركات التحرير.

ويؤكد الإعلان على ضرورة أن تعطي اللجنة الجزء الأكبر من مساعداتها لحركات التحرير في الأقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية نظراً لتقدم الكفاح المسلح فيها على أن تقوم اللجنة بمساعدة القوى الوطنية في الأقاليم الأخرى على تأكيد وجودها ودعم نضالها طالما أن النضال المسلح في هذه الأقاليم أما أنه لا يزال في مهده أو أنه لم يتعد بعد مرحلة النشاط السري والتعبئة العامة، وذلك على اعتبار أن تحرير المستعمرات البرتغالية كمرحلة أولى سيفتح الباب واسعاً أمام إمكانية تقدم الكفاح المسلح في كل من زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا.

وفي العيد العاشر لقيام منظمة الوحدة الأفريقية صدر "إعلان رسمي للسياسة العامة" عن مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في مايو ١٩٧٣[١٣]، ويكاد يكون هذا الإعلان أكثر الوثائق تكاملاً فيما يتعلق بتصفية الاستعمار فلقد أكد الإعلان " إن مواصلة النضال ضد السيطرة الاستعمارية على القارة يشكل أعظم تحد للوحدة الأفريقية" .

كما أكد الإعلان أن الانتصارات التي حققها الكفاح المسلح الذي تشنه الشعوب التي ما زالت ترزخ تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية يمثل في واقع الأمر عاملاً من أهم العوامل في دعم استقلال البلدان الأفريقية، كما أن الانتصارات التي أحرزتها هذه الدول سوف تؤدي فضلاً عن تعزيز استقلالها إلى ضمان استمرار مسيرة النضال التحريري ويعتبر الإعلان أن المساعدات الأجنبية المتعددة الجوانب التي يقدمها حلفاء الاستعمار والعنصرية خاصة بعض الدول حلف شمال الأطلنطي هي التي تشكل أكبر عقبة تعترض سبيل الاستقلال وينتهي الإعلان إلى "إننا نؤمن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن النضال المسلح هو الأسلوب الرئيسي الذي ينبغي أن يتخذه الجهد التحرري" .

وإذا كان الإعلان على شمولة يعتبر تأكيداً لإعلان مقديشو إلا أننا نلاحظ من عباراته تراجعاً عن الخط الذي اعتنقه إعلان مقديشو إذ بينما يؤكد الإعلان الأخير أن الكفاح المسلح أصبح السبيل الوحيد لتصفية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية نجد أن الإعلان الرسمي للسياسة العامة يذهب إلى أن "النضال المسلح هو الأسلوب الرئيسي الذي ينبغي أن يتخذه الجهد التحرري" .

وواضح أن هناك فارقاً كبيراً بين التعبيرين ذلك أن التعبير الأخير يسمح بممارسة أساليب أخرى غير النضال المسلح ونعتقد أن هذا التراجع في إعلان مؤتمر القمة العاشر يرجع إلى مناورة الدول الغربية الثلاث الكبرى في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ـ بريطانيا ـ فرنسا)، فبعد صدور إعلان مقديشو نجد أن هذه الدول تصر على ضرورة قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء مشاورات مع حكومة جنوب أفريقيا على أمل أن تقبل الأخيرة منح إقليم ناميبيا الاستقلال وبالفعل صدر القرار رقم (٣٠٩)، في ٤ فبراير ١٩٧٢، من مجلس الأمن أثناء اجتماعه في أديس أبابا في هذه الفترة بناء على طلب منظمة الوحدة الأفريقية وقد وافقت منظمة الوحدة الأفريقية على هذا القرار على أمل أن يصدر المجلس قراراً فعالاً بشأن روديسيا... (١٤)

ورغم فشل سياسة الحوار التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة مع جنوب أفريقيا لفترة تقرب من عام ونصف فإننا نعتقد إن عودة هذه السياسة إلى الظهور في الميدان الأفريقي قد أدت إلى حدوث هذا التراجع الذي شاهدناه في إعلان مؤتمر القمة العاشر بل أكثر من ذلك بدأنا نرى بلداناً أفريقية أخرى تنادي بهذه السياسة من ذلك قيام ليبيريا باستقبال "فورستر" رئيس وزراء جنوب أفريقيا لإجراء مشاورات حول ناميبيا وقيام "فورستر" بزيارة زامبيا أثناء المحادثات التي جرت بين حركات تحرير زيمبابوي و"أيان سميث" ومن ذلك أيضاً اتجاه أفريقيا الوسطى إلى الحصول على معونات ومساعدات من جنوب أفريقيا في عام ١٩٧٥. (١٥)

وهكذا رأينا بعض البلدان الأفريقية تتجه إلى تحقيق وفاق سريع مع النظم العنصرية قبل أن تقر هذه النظم بحق الأغلبية الأفريقية في الحكم وقبل أن تعترف هذه النظم بشرعية حركات التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعبها الذي له الحق وحده في إجراء مثل هذا الحوار، وتذرعت هذه البلدان بالظروف الاقتصادية والإمكانيات التي تتوافر حالياً لجنوب أفريقيا ومساعدة الحكم بها على تحقيق الانفتاح الذي أعلنته وأن من شأن الحوار ترتيب الأوضاع لصالح الأغلبية الأفريقية.

على أن هذه الأعذار قد تبدو غير مقنعة في تلك الفترة فيما عدا ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية المتردية نظراً لأن الكفاح المسلح قد أثبت فعاليته في هذه الفترة في انتزاع استقلال المستعمرات البرتغالية (أنجولا/ موزمبيق/ غينيا بيساو)، كما أن هذه الفترة شهدت تصاعد قوة الدول الثورية والتقدمية في القارة وزيادة عددها، فضلاً عن أن بعض الدول التي لها ارتباط بشكل أو بآخر مع جنوب أفريقيا قد بدأت تقلل هذه الارتباطات أو تقطعها خاصة عقب إسقاط نظام "د. بوسيا" في غانا وإسقاط نظام "تسيرانانا" في مالاجاش عام ١٩٧٣، ثم تدهور علاقات

دول الاتحاد الجمركي (ليسوتو ــ سوازيلاند ــ بتسوانا)، مع جنوب أفريقيا هذا فضلاً عن تحقيق أول نصر عسكري من جانب دولة أفريقية هي مصر على إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣، وهي تضارع جنوب أفريقيا قوة اقتصادياً أو عسكرياً أو ارتباطاً بالقوى الغربية.

ثانياً: الفترة منذ عام ١٩٧٥

لقد كان مؤتمر وزراء المنظمة المنعقد في دورته التاسعة غير العادية في دار السلام في الفترة من ٧ ــ ١١ أبريل ١٩٧٥، فرصة لدراسة الوضع العام لقضية تصفية الاستعمار في القارة وتلمس أنسب الوسائل الممكنة لتحقيق التصفية التامة للاستعمار في أفريقيا الجنوبية غير أن ما قرره المؤتمر في هذا الصدد يعتبر رده في الموقف الأفريقي تجاه قضية التحرير وذلك بالنظر إلى الأوضاع في المستعمرات البرتغالية وما استطاعت حركات التحرير فيها من انتزاع الاستقلال بالكفاح المسلح، لذا فإنه لم يكن من المتوقع أن يصدر المؤتمر ما سمى "إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية"[١٦] والذي يفهم منه تأييد المؤتمر للحل السياسي السلمي أولاً واتخاذ أسلوب المفاوضات أساساً لنقل السلطة إلى الغالبية الأفريقية حتى إذا ما فشلت هذه المفاوضات فإن المؤتمر يقرر إنه لا مناص في هذه الحالة من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكثيف الكفاح المسلح...

أي أن الكفاح المسلح قد تراجع ليحتل المرتبة الثانية كأسلوب من أساليب تصفية الاستعمار في القارة صحيح أن المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية قد ترك مجالاً لإمكانية استخدام العمل السياسي السلمي لكنه قصر نطاق استخدامه على الدول الاستعمارية والنظم العنصرية التي تعترف بحق الشعوب الأفريقية الخاضعة للحكم الاستعماري في تقرير مصيرها، وهو الأمر الذي لم تقبله حكومة جنوب أفريقيا بالنسبة للغالبية الأفريقية فيها وكذلك بالنسبة لناميبيا كما لم يقبله نظام "إيان سميث" بالنسبة لزيمبابوي.

وصحيح أن إعلان دار السلام قد أكد أن مسيرة الحرية تتجه نحو الجنوب وخصوصاً فيما يتعلق بزيمبابوي وناميبيا ولكن هذا الأمر يبدو من طبائع الأشياء خصوصاً بعد استقلال كل من موزمبيق أنجولا ولقد أعاد الإعلان تأكيد أن استمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا يعد أمراً غير مشروع، غير أن الإعلان يبدو وكأنه يحمل الأمم المتحدة مسؤولية إيجاد حل سياسي

للمشكلة حين يقرر أن الحل الوحيد الممكن للمشكلة يكمن في تنفيذ جنوب أفريقيا لقرار مجلس الأمن (١٧ ديسمبر ١٩٧٤)، والذي يطالبها بالانسحاب من الإقليم وإنه ما لم تذعن جنوب أفريقيا لهذا القرار فإن على المجلس أن يتخذ الإجراءات الضرورية بما فيها إجراء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان انصياع جنوب أفريقيا لقرارات الأمم المتحدة، ويقرر البيان بعد ذلك إنه إذا لم تكن جنوب أفريقيا راغبة في إنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا فإن على أفريقيا أن تساعد حركة التحرير الوطني في ناميبيا (سوابو)، لتكثيف الكفاح المسلح في ناميبيا.

على أية حال ففي إطار إعلان دار السلام أمكن لزيمبابوي أن تحصل على استقلالها في عام ١٩٨٠، من خلال استمرار الكفاح المسلح الذي توج بمفاوضات بين حركات التحرير فيها وبين نظام الأقلية البيضاء وبمشاركة بريطانية حقيقة.

ومنذ عام ١٩٨٠، أصبحت مشكلة استقلال ناميبيا تحتل المرتبة الأولى على قائمة استراتيجية منظمة الوحدة الأفريقية يليها التخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ويبدو أن استقلال زيمبابوي فضلاً عن اهتمام الأمم المتحدة ومعها الدولتين الأعظم باستقلال ناميبيا قد أثار همه منظمة الوحدة الأفريقية على نحو دفعها إلى إصدار "إعلان أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية[١٧] وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي للمنظمة في ٢٥ مايو ١٩٨٨، فقد أكد الإعلان " الالتزام بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية بغية تصفية كافة اشكال الاستعمار والتفرقة العنصرية في قارتنا ونعلن أن التضامن والتحرير والتنمية هي البوصلة المرشدة خلال العقدين القادمين" ويشير الإعلان في الفقرة السادسة إلى:

"لقد قدمنا بفضل تضامننا ووحدتنا دعماً مستمراً لكفاح التحرير في أفريقيا وسنواصل تقديم الدعم السياسي والمادي والأدبي لحركات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا".

ويؤكد الإعلان في الفقرة السابعة "إننا اليوم أكثر تصميماً من أي وقت مضى على تحقيق استقلال ناميبيا في الأجل القريب وضمان الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا".

ونلاحظ من هذا الإعلان إنه بدأ يشير إلى التنمية إلى جانب التحرير كفلسفة مرشدة خلال العقدين القادمين وهي أول بادرة في بيانات من هذا النوع تشير إلى عملية التنمية خاصة وأن المنظمة باتت على وشك الانتهاء من تحقيق الهدف المتعلق بالتحرير...

كما نلاحظ من جانب آخر أن الإعلان قد سكت عن الإشارة إلى إسلوب تحرير كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا واكتفى بالحديث عن مواصلة تقديم الدعم السياسي والمادي والأدبي لحركات التحرير فيهما عن وعي بأنه بدون هذا الدعم فإن مسيرة التحرير يمكن أن تتعثر وتتأخر عن تحقيق غاياتها ثم إن الإعلان قد تحدث عن التصميم على تحقيق استقلال ناميبيا أولاً ثم التخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ثانياً..

وفي إطار هذا الإعلان حصلت ناميبيا على استقلالها بحلول الأول من أبريل ١٩٩٠ بفضل جهود المنظمة المواكبة لجهود الدولتين العظميين والأمم المتحدة.

وتابعت المنظمة جهودها لتصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا باعتباره آخر قلاع العنصرية في القارة فشكلت لهذا الغرض اللجنة المؤقتة بشأن الجنوب الأفريقي والتي أصدرت بالتالي "إعلان هراري" في ٢٠ اغسطس ١٩٨٩[١٨]، والذي حدد الشروط اللازمة لأحداث عملية التحول المطلوبة في جنوب أفريقيا ومنها ضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين. وإلغاء الحظر المفروض على نشاط حركة التحرير والسماح بدخولها وممارستها العمل السياسي في البلاد ورفع حالة الطوارئ، وإلغاء ما تبقى من القوانين العنصرية على أن تبدأ المفاوضات بهدف إقرار حكم الأغلبية الأفريقية في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة.

وفي سياق هذا الإعلان جرت مفاوضات التحول السياسي في جنوب أفريقيا والتي توجت بتسليم النظام العنصري للسلطة في أبريل ١٩٩٤.

ويمكن القول أنه بذلك قد تحقق هدف المنظمة في تحرير كامل التراب الأفريقي ولتتخذ منظمة الوحدة الأفريقية قرارها رقم ٢٢٨ (الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الدورة العادية الثلاثون ــ تونس، ١٣ ــ ١٥ يونيو ١٩٩٤)[١٩]، بإنهاء عمل لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا على اعتبار أن التفويض الذي خول للجنة التحرير في عام ١٩٩٣، قد استكمل بصورة مرضية.

نلاحظ من كل ما تقدم أن تفضيل أسلوب لتصفية الاستعمار في القارة على الآخر إنما يرجع لظروف متغيرة عديدة قد تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية في الدول الأفريقية وطبيعة علاقات الدول الأفريقية ببعضها وقد تتعلق بتطور أوضاع النظم العنصرية والاستعمارية في القارة وعلاقتها الدولية وقد تتعلق بعلاقات القوى بين المعسكرين الغربي والشرقي ومدى اهتماماتها بالقارة.

على أنه يلاحظ أنه إذا كان النصف الأول من السبعينيات قد حقق تقدماً ثورياً ملحوظاً في القارة الأفريقية وتنامي حركات التحرير الأفريقية قوة وزيادة وتصاعد عملياتها النضالية إلى حد انتزاع استقلال دولها عنوة بالكفاح المسلح عن المستعمر البرتغالي، إلا أن نفس الفترة قد شهدت أيضاً زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان الأفريقية كنتيجة لظروف القحط التي مرت بها بلدان أفريقية عديدة وكنتيجة لارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

كما شهدت نفس الفترة زيادة اهتمامات القوتين العظميين بالقارة الأفريقية خاصة بعد انتهاء الحرب في الهند الصينية وانتقال مجال الصراع الدولي بينهما إلى المحيط الهندي والقارة الأفريقية ولعل هذين العاملين تدهور الأوضاع الاقتصادية في القارة وانتقال الصراع الدولي إلى المحيط الهندي والقارة الأفريقية قد ألقيا بظلالهما على مواقف الدول الأفريقية في تلك الفترة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ودفعها إلى اللجوء إلى الأسلوب السياسي السلمي أولاً قبل تصعيد الكفاح المسلح.

ذلك أن العامل الأول قد اثقل فيما يبدو كاهل الدول الأفريقية الثورية والقى عليها أعباء متزايدة تنوء عن حملها فيما يتعلق بقضية التحرير، كما أن العامل الثاني قد رجح فيما يبدو موقف الدول المحافظة التي كانت ترى أن اللجوء إلى الكفاح المسلح لتصفية الاستعمار من شأنه إدخال القارة في دائرة الصراع الدولي.

وهكذا فإن المعادلة الصعبة التي تواجهها الدول الأفريقية إنما تتمثل في صعوبة تحقيق هدفين في آن واحد هما: التحرير والتنمية فالتركيز على التحرير وحده دون التنمية الاقتصادية غير كاف لأن من شأنه إثارة قلاقل داخلية في الدول الأفريقية في فترة هي أحوج ما تكون فيها إلى الاستقرار تحقيقاً للاندماج الوطني فيها، ثم إن من شأنه إدخال القارة في دائرة الصراع الدولي والخروج على مبدأ عدم الانحياز الذي تعتنقه دول القارة فضلاً عن الأضرار بحركة الوحدة الأفريقية.

ثم إن التركيز على التنمية الاقتصادية وحدها دول الانشغال بقضية التحرير وأعبائها ودون حل مشكلات الحدود بين البلدان الأفريقية غير كاف لأنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وهناك دول استعمارية وعنصرية تقبع في القارة كما أن أياً من البلدان الأفريقية غير قادرة وحدها على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية دون الاستعانة بالخارج، وهذا أيضاً يعمق من اوضاع الاستعمار الجديد في القارة، حيث لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ومن شأن

ذلك النيل من مبدأ عدم الانحياز والأضرار بمسيرة الوحدة الأفريقية وإذا كانت بعض البلدان الأفريقية قد لجأت كرد فعل لذلك إلى اعتناق سياسات اقتصادية تقوم على الاعتماد على الذات إلا أن ذلك ليس كافياً بدوره لمواكبة ثورة التطلعات التي تواجهها البلدان الأفريقية.

وعليه يتبين من كل ما تقدم أن التعاون العربي / الأفريقي قد أصبح الأسلوب الملائم الذي يمكن في إطاره تحقيق الهدفين السابقين التحرير والتنمية معاً دون مساس بمبدأ عدم الانحياز ودون الدخول في دائرة الصراع الدولي على نحو يمكن من إتمام تحرير كامل التراب الأفريقي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة دفعاً لمسيرة القارة الأفريقية في عالم لم يعد فيه مجال أو حتى بقاء للكيانات الصغيرة ولقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحاً على ضوء التطورات في أوروبا الشرقية واحتمالات توجيه معظم العون والمساعدة من دول المعسكر الغربي إلى دول أوروبا الشرقية.

المراجع

(١) **ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:** الديباجة، فقرة ١، م / فقرة ٤، م/ ٣ فقرة ٦

(٢) **OAU Resolutions and Statement adopted by the Meeting of the Assembly of Head of States and Governmentes,** (1963 – 1972) CLAS / Plan 2/Rev. 2. 22 – 25 May 1963. Addis Ababa, May 1973.

(٣) **منظمة الوحدة الأفريقية توصيات وقرارات المنظمة، ولجانها المختلفة في عامها الأول،** بدون ناشر، ١٩٦٤ ــ ص ١٦٢.

(٤) انتقد "كوزو نجويزي" رئيس سوانو (الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا)، لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا في خطاب له أمام مؤتمر تضامن شعوب أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الأول المنعقد في هافانا (كوبا) في يناير ١٩٦٦، حين أعلن أن هذه اللجنة هي مجرد أداة في يد بعض الدول الأفريقية لتوزيع العطايا من خلالها على أعوانهم، وتساءل كيف أن "تشومبي" و"موبوتو" في الكونغو يحتل مركزاً أسياسياً فيها؟.

انظر:

Freedom: SWANU International organ, (Cairo: the Foreign Mission office of SWANU), No date, pp. 4-7

الدول أعضاء لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا إنذاك كانت هي:

الجزائر، والكونغو ليوبولدفيل (زائير) – إثيوبيا – غينيا – نيجيريا – السنغال – تنجانيقا (تنزانيا حالياً) – الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) – أوغندا.

(٥) د. بطرس غالي: **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية،** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤) ص ص. ١٤٨ ــ ١٥٠

(٦) لمزيد من التفصيل حول هذه السياسة، انظر:

-Colin Legum, "Dialogue: Africa's Great Debate, in Colin Legum, (ed.), **Africia Contemporary Record** , 1971-1972 (London : Rex Collings, Vol.4, 1972) pp. 1-3 .

(٧) Zdenk Cervenke, "Major Policy shifts in the organization of African unity, 1963 – 1974" in kingham (ed) **Foreign Relations of African Relations of African States,** (London: Butterworth, 1974) pp. 331 – 335.

(٨) الجمعية الأفريقية: وثائق حول تحرير أفريقيا الجنوبيــة ـ نــشرة خاصــة ـ العــدد (٤) فــي ٢٨، ١٩٧٢، ص ص ٦ ـ ٩.

(٩) Oliver Crosdy, **Dipiomacy as an Instrument for Change in Southern Africa,** (Denver: Paper Presented at the 14 th annual meeting of the A.S.A.). 3 – 6 Nov, 1971, pp. 3 – 4

(10) Zdenk Cervenke **Op. Cit.,** p. 335

وأنظر كذلك:

-Abdul Rahim Fareh, Southern Africa: A challenge to the United Nations: in **Issue,** (Massachusetts: the A.S. A., vol. 2, Summer 1972) pp 21 – 24

(١١) للمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لقرارات مؤتمر الرباط ، انظر:

-Africa Contemporary Record, 1972 – 1973, London, pp. 6 22

(١٢) OAU CCLA, **the Accra Declaration on the New Strategy for the Liberation of Africa** , Accra Ghana 13 Jan. 1973

(١٣) -OAU., CM / ST. 9 (1)

(١٤) Ruth First, UN. Diplomacy, in **Africa,** No. 13 Sept. 1972, p. 50

(١٥) Richard Singe, "Central African Republic BOKASSAS Strange bedfellows" , in **Africa** No, 47 juiy 1975, pp. 19 – 20

(١٦)-OAU. ECM / st –15. (IX).

(١٧) وزارة الخارجية (المصرية): **الدبلوماسـية المـصرية فـي أفريقيـا خـلال أثنتـي عـشر، عاماً** ٧٧، / ١٩٨٨، (القاهرة ١٩٨٩) ص ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨.

(١٨) د. إبراهيم أحمد نصر الـدين: التطـورات الـسياسية الحديثـة فـي جنـوب أفريقيـا فـي **علاقات مصر بجنوب أفريقيـا** ،(القـاهرة: مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية بأكاديميـة ناصـر العسكرية العليا، ديسمبر ١٩٩٣) ص ٣٨.

(19) مؤتمر رؤسـاء الـدول والحكومـات الأفريقيـة: **الإعلانـات والقـرارات التـي اعتمـدتها الدورة الحادية والثلاثـون للمـؤتمر** (تـونس العاصـمة ـ ١٣ ـ ١٥ يونيـو ١٩٩٤)، القـرار رقم ٢٢٨ بشأن إنهاء عمل لجنة التحرير.

حركات التحرير الافريقية فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال

١- قضية إريتريا (١٩٤١- ١٩٦٢)

٢- موزمبيق: فريليمو وأيديولوجية الكفاح المسلح

٣- ناميبيا: قضية الاستقلال الصعب

٤- أيديولوجية النظام العنصرى لجنوب أفريقيا

قضية إريتريا (١٩٤١ ــ ١٩٦٢)*

يمكن تتبع تطورات القضية الإريترية منذ عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٦٢ عبر المراحل التالية:

ــ الإدارة العسكرية والبريطانية والتدخل الإثيوبي.

ــ مواقف الدول الأربع الكبرى (١٩٤٥ ــ ١٩٤٨).

ــ موقف الأمم المتحدة (١٩٤٨ ــ ١٩٥٠).

ــ الحركة الوطنية الإريترية (١٩٤١ ــ ١٩٥١).

ــ إريتريا بين الفيدرالية والضم القسري (١٩٥٠ ــ ١٩٦٢).

الإدارة العسكرية البريطانية والتدخل الإثيوبي:-

بهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية احتلت قوات الحلفاء إريتريا عام ١٩٤١، وأحيلت إدارتها إلى بريطانيا التي عينت حاكماً عسكرياً لإدارة البلاد، وظلت إريتريا خاضعة للإدارة البريطانية حتى عام ١٩٥٢، عندما دخلت في إطار فيدرالي مع إثيوبيا بموجب قرار من الأمم المتحدة.

وقد دفعت الحاجة إلى وجود الكتبة وصغار الموظفين الإداريين لاستخدامهم في شؤون الإدارة وليكونوا حلقة وصل بين السلطة البريطانية والمواطنين الإريتريين، دفعت بريطانيا إلى الاهتمام بالتعليم، فشجع "الكولونيل إسنيل"، مدير المعارف البريطاني، تأسيس المدارس الابتدائية والإعدادية، وأقامت إدارة المعارف معهداً للمعلمين في أسمرا، واستعانت بمدرسين من السودان، وجعلت العربية والإنجليزية لغتي التعليم في المناطق الإسلامية والتجرينية؛ والإنجليزية لغة التعليم في المناطق المسيحية، ثم إنها فرضت مناهج متباينة في التعليم بين المنطقتين[1].

ولم يكن هذا التقسيم الثقافي بدون مرام سياسية، وذلك أن السياسية البريطانية كانت قد حددت سلفاً مصير إريتريا بتقسيمها على أساس ديني، وذلك بضم المحافظات الإسلامية الثلاث التي كان الإنجليز يطلقون عليها المنطقة الغربية؛ وهي أغردات وكرن ونقفه إلى السودان ــ والذي

---

* نشر عام ١٩٩٦

كان يسمى آنذاك بالسودان الإنجليزي المصري ــ وضم الهضبة الإريترية والشواطئ بما فيها العاصمة أسمرا، وكل من ميناءي مصوع وعصب إلى إثيوبيا، وقد ظهرت هذه السياسة في مشروع البريجادير جنرال لونجرج ــ الحاكم العسكري البريطاني ــ كما ورد في كتابه (مختصر تاريخ إريتريا في: عام ١٩٤٥)(٢).

وقد أسست الإدارة البريطانية عدداً من المكتبات العامة والمعاهد الليلية لتعليم اللغات والآلة الكاتبة والاختزال، غير أنها لم تلق رواجاً كبيراً بين الإريتريين لانتشار الأمية بينهم، وانتهى الأمر بأن أصبح معظم رواد هذه المكتبات والمعاهد من العاطلين الذين يتخذون منها استراحة لهم(٣).

ولعل هذا يكشف أن فترة الاحتلال البريطاني لم تكن فترة ازدهار اقتصادي، ذلك أن إريتريا عاشت حالة من الركود الاقتصادي نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية، وانتشار البطالة، نتيجة تسريح أعداد كبيرة من الإريتريين ممن كانوا جنوداً في الجيش الإيطالي، ونتيجة لإغلاق القاعدة البحرية الملكية في مصوع والتي كان يعمل بها عدد كبير من الإريتريين، وقد دفع ذلك بالإريتريين إلى العودة مرة أخرى إلى استصلاح الأراضي التي كانت قد هجرت في عهد الاحتلال الإيطالي، فانتعشت الزراعة، كما ساهمت الخبرة الإيطالية في إقامة بعض الصناعات الاستهلاكية والمزارع المتخصصة في المحاصيل التقدمية للتصدير(٤).

وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزرها حتى طالب الحاكم العام البريطاني من الشعب الإريتري عن طريق للزعماء والأعيان أن يقرروا مصير بلادهم وكانت بوادر النشاطات الوطنية قد ظهرت في عام ١٩٤٣، بتأسيس بعض الشبان المثقفين في أسمرا جمعية أطلقوا عليها (محبر فقري هجر)، أي جمعية حب الوطن، وكانت تضم الإرتيريين بمختلف طوائفهم وأقاليمهم وقد ركزت الجمعية اهتماماتها على الاصلاحات الاجتماعية والثقافية وكان من بين منجزاتها إلغاء قانون التمييز العنصري الإيطالي، وتشجيع الحركة التعليمية والثقافية، وتشجيع وحدة الشعب الإريتري بمختلف طوائفة، غير أن ذلك لم يصادف هوى لدى الإدارة البريطانية والتي كانت تسعى إلى وحدة الشعب الإريتري على أساس ديني طائفي، وقد ظهر ذلك واضحاً في عدة مناسبات تذكر منها أن الإدارة البريطانية وزعت منشورات في عام ١٩٤١، تعد فيه شعب إريتريا (وبشكل طائفي)، العودة إلى وطنه الأم إثيوبيا ــ وتحت قيادة الإمبراطور هيلاسلاسي إذا ما تعاون معها في طرد الطليان، ثم إن المخابرات البريطانية راحت تدبر المكائد التي تثير العدوات الدينية لتحول دول وحدة الشعب الإريتري في مطالبته بالاستقلال،

وتجلت هذه المكائد في مذبحة أسمرا البشعة ٢٨ أغسطس ١٩٤٦، التي قتل فيها نحو ٥٠ مواطناً مسيحياً على أيدي فرقة من القوات السودانية التابعة للجيش البريطاني، وهو ما أدى إلى اشتعال نار الفتنة بين المسلمين والمسيحيين في إريتريا، سرعان ما تمكن زعماء الطائفتين من إخمادها.

أضف إلى ما تقدم فإعلان المسؤولين البريطانيين في عدة مناسبات عن نيتهم في تقسيم إريتريا إلى جزء يضم إلى السودان وآخر يضم إلى إثيوبيا قد أسفر عن تشتيت جهود الحركة الوطنية الإريترية عن هدفها في الاستقلال وأدى إلى انقسامها على أساس ديني – بشكل رئيسي – بين أحزاب تطالب بالانضمام إلى إثيوبيا وأخرى تطالب بالاستقلال خشية الهيمنة الإثيوبية المسيحية [٥].

ولم تكن إثيوبيا هي الأخرى بعيدة عن الساحة الإريترية ذلك أنه منذ تحرير إثيوبيا من الاستعمار الإيطالي وعودة الإمبراطور هيلاسلاسي إلى سدة الحكم مرة أخرى في ١٥ مايو ١٩٤١، فإن النظام الإثيوبي راح يستخدم أساليب الإغراء والتهديد للحركة الوطنية الإريترية لدفعها إلى قبول انضمام إريتريا إلى إثيوبيا[٦].

ففي عام ١٩٤٣، ومع مضاعفة جمعية حب الوطن نشاطاتها الوطنية بين صفوف الإريتريين، أوعزت الحكومة الإثيوبية إلى وزير خارجيتها (لورانسوا تأززا)، و(أصفها ولد مخائيل)، وآخرين، بالعمل على شراء الذمم وممارسة مختلف الوسائل لاحتواء جمعية حب الوطن وتحريفها عن هدفها، فأصبحت الجمعية تدعو للانضمام إلى إثيوبيا، وأصبح شعارها (إثيوبيا أو الموت)، وزودت إثيوبيا زمرة الجمعية الجديدة بمبالغ ضخمة ووسائل قمعية ودعائية للترويج لتوجهها الجديد وقد استخدمت إثيوبيا الدين لتحقيق أغراضها[٧]، فمنذ عام ١٩٤٣، أصبح كل راهب في الكنيسة القبطية داعياً للقضية الإثيوبية وأصبحت كل كنائس القرى الإريترية أوكاراً للقومية الإثيوبية من أجل دمج إريتريا بإثيوبيا[٨]، وأخذت الخطب والمواعظ الدينية طابعاً سياسياً. إضافة إلى ذلك فإن الكنيسة القبطية في إريتريا أصدرت إنذاراً للمسيحيين الذين لم يؤيدوا الاتحاد مع إثيوبيا في صحيفة إثيوبيا جاء فيه إن الكنيسة سوف لن تجري ممارسة المعمودية أو الزواج أو الدفن أو الغفران لأعضاء كتلة الاستقلال ولأفراد عوائلهم[٩]. وعليه وجد الإريتريون المسيحيون أنفسهم أمام أحد خيارين، أما العضوية في كتلة الاستقلال، أو هجر معتقدهم الديني.

وقد استطاعت إثيوبيا على هذا النحو، إغراءً وتهديداً، أن توجد لها واجهات سياسية تساند وتدعم إدعاءاتها بشكل أدى إلى انقسام الحركة الوطنية الإريترية على أساس طائفي، وإلى نشر أهدافها، وإلى تواري هدف الاستقلال.

ولم تكتف إثيوبيا بمجرد الإغراء والتهديد بل إنها مارست أعمال الإرهاب ضد كل القيادات التي رأت فيها معوقاً لتحقيق أهدافها في ضم إريتريا إليها، ذلك أنه من الحقائق التي لا تقبل الجدل أن الكثيرين من المسيحيين الإريتريين أجبروا إبان الاضطرابات السياسية التي امتدت من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢، على تأييد الاتحاد مع إثيوبيا خوفاً من الإرهاب والاغتيالات وغير ذلك من الطرق غير المشروعة، ذلك أن حكومة إثيوبيا نظمت عصابات مسلحة عرفت باسم (شفتا)، وارتكبت هذه سلسلة من أعمال الإرهاب والفتك ضد الإريتريين المناضلين من أجل حرية بلادهم، وكان من أقبح الجرائم التي ارتكبتها هذه العصابات، إقدامها على اغتيال عبد القادر محمد صالح كبيري، أحد زعماء حزب الرابطة الإسلامية في عام ١٩٤٩، في أحد شوارع أسمرا، كما تعرض ولدآب ولد ماريام ــ أحد زعماء كتلة الاستقلال ــ إلى سبع محاولات اغتيال بالرصاص والقنابل اليدوية والسم لكنه نجا بأعجوبة، وقد اغتالت هذه العصابات واحداً وعشرين من أنصار الاستقلال عام ١٩٤٨، كما اغتالت في الفترة من بين أكتوبر ١٩٤٩، وفبراير ١٩٥٠، ثمانية عشر مناضلاً إريترياً(١٠).

ولم تكن الحكومة الإثيوبية تخفي مساندتها لهذه العمليات، فقد كانت الصحف الإثيوبية تصف هؤلاء الإرهابيين بالوطنيين، بل كانت الحكومة الإثيوبية تمنحهم حق اللجوء إلى مقاطعة عدي أبو في إقليم تجراي المجاور لإريتريا، وكانت تعالج جرحاهم في مستشفياتها(١١).

مواقف الدول الأربع الكبرى (١٩٤٥ ــ ١٩٤٨):

في أثناء الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الغالبة بين الحلفاء هي أن إيطاليا فقدت إمبراطوريتها في أفريقيا، وأنها لن تعود بعد الحرب إلى هذه المستعمرات. وفي مؤتمر يالتا استقر رأي الثلاثة الكبار (ترومان، ستالين، تشرشل)، على الامتناع عن إثارة موضوع مستقبل أقاليم معينة أثناء المناقشات التمهيدية فيما بينهم لموضوع نظام الوصاية الدولي وذلك منعاً لإثارة الخلافات(١٢).

وعقب إعلان انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا في ٨ مايو عام ١٩٤٥، عقد الثلاثة الكبار، اجتماعا في بوتسدام في ١٧ يوليو عام ١٩٤٥، وتقرر في هذا اللقاء إنشاء مجلس

وزراء خارجية من الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة – الاتحاد السوفياتي – بريطانيا – فرنسا – الصين)، وذلك لتكليفه بتحضير مشروعات لمعاهدات الصلح مع الدول المعادية ومن بينها إيطاليا[١٣].

وقد عقد مجلس وزراء الخارجية عدة مؤتمرات ناقش فيها مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها مستعمرة إريتريا، ويمكن تناول المقترحات التي تقدمت بها الدول الكبرى الأربع (باستثناء الصين التي لم تشارك في هذه المؤتمرات لظروف الحرب والثورة فيها)، على النحو التالي:

١ – مؤتمر وزراء الخارجية في سبتمبر ١٩٤٥[١٤].

تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ الوصاية الجماعية على إريتريا، في حين اقترح الاتحاد السوفياتي أن يتولى الوصاية على إريتريا، ورفضت فرنسا فكرة الوصاية الدولية وطالبت بإبقاء جميع المستعمرات على وضعها القديم وهو التبعية الكاملة لإيطاليا، غير أن بريطانيا عارضت عودة إيطاليا إلى مستعمراتها.

وهكذا انفض المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الكبرى بدون اتفاق وكان السبب في ذلك تعارض سياسات هذه الدول، واهتمام ممثل كل دولة بأن يعطل اقتراحات الدول الأخرى بحيث يصبح المكسب لدولته والخسارة لغيرها.

٢ – مؤتمر وزراء الخارجية سبتمبر ١٩٤٦[١٥].

تبادل الأعضاء الاتهامات، وتمسك كل بوجهة نظره، ولما اتفقوا على مناقشة الموضوع في مجلس نواب وزراء الخارجية قدمت كل دولة مقترحات جديدة أو عدلت من مقترحاتها السابقة، فاقترح الاتحاد السوفياتي وضع إريتريا تحت وصاية إيطاليا مؤيداً بذلك الاقترحات الفرنسية السابقة، ووافقت بريطانيا على ذات الاقتراح مع تعديل في حدود إريتريا، لكن الولايات المتحدة تمسكت بمبدأ الوصاية الجماعية، غير أنه إزاء تصلب المواقف وعدم الوصول إلى اتفاق فإنها اقترحت تنازل إيطاليا عن سيادتها على مستعمراتها الأفريقية، وأن يؤجل اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه المستعمرات إلى ما بعد سنة من تاريخ توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا.

ولكن بريطانيا قدمت مقترحاتها وبعد المناقشة والتعديل تم الاتفاق عليها كالآتي:

أ – تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها.

ب ـ إلى أن يصدر قرار نهائي بشأن تقرير مصير هذه المناطق تبقى خاضعة للإدارة العسكرية الحالية.

ت ـ يتقرر مصير هذه الأقاليم بعمل مشترك من الدول الأربع الكبرى خلال سنة من وضع معاهدة الصلح مع إيطاليا موضع التنفيذ، وأن يكون تقرير المصير على أحد هذه الأوجه كالآتي:

ـ الاستقلال.

ـ الانضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة.

ـ الوصاية على أن تتولاها الأمم المتحدة أو أي عضو من الأعضاء منفرداً.

ث ـ في حالة الوصول إلى اتفاق على حل المشكلة يعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويلتزم الأطراف بقبول القرار النهائي للجمعية العامة في هذا الموضوع.

ج ـ يجتمع مندوبو وزراء الخارجية لبحث الموقف، ولهم حق إرسال لجان تحقيق واستقصاء للتأكد من وجهات نظر السكان.

وعلى هذا الأساس تم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير عام ١٩٤٧، في باريس، وصدر عن الدول الأربع الكبرى تصريح في اليوم نفسه ألحق بالمعاهدة تحت رقم ١١ وقد نصت المادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا على ما يلي[١٦]:

أ ـ تتنازل إيطاليا عن كل حق أو سند في الممتلكات الإيطالية الإقليمية في أفريقيا وهي ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالي.

ب ـ إلى أن يتم تقرير مصيرها نهائياً تستمر هذه الممتلكات تحت الإدارة الحالية.

ت ـ تقوم حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفرنسا بالاشتراك فيما بينها بتقرير مصير هذه الممتلكات تقريراً نهائياً في خلال سنة من تنفيذ المعاهدة الحالية بالطريقة المبينة في التصريح المشترك الصادر عن تلك الحكومات في فبراير عام ١٩٤٧، برقم ١١ والآتي نصه[١٧]:

١ ـ اتفقت حكومات الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا على أن تبت نهائياً بالاشتراك فيما بينها في مصير الممتلكات الإقليمية الإيطالية في أفريقيا التي تنازلت

إيطاليا عن أي حق أو سند فيها، طبقاً للمادة ٢٣ من معاهدة الصلح مع إيطاليا المؤرخة في فبراير ١٩٤٧، وذلك في خلال سنة من تنفيذها.

٢ ـ تقوم الدول الأربع بتقرير مصير الأقاليم المنوه عنها تقريراً نهائياً، وبتعديل حدودها التعديل المناسب على ضوء رغبات الأهالي، وربما يحقق رفاهيتهم ويصون مصلحة السلام والأمن، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى التي يعنيها الأمر.

٣ ـ إذا لم تتمكن الدول الأربع من الاتفاق في خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا على تقرير مصير أي إقليم من هذه الأقاليم، يرفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتصدر توصية بشأنه، وتتعهد الدول الأربع بأن تقبل التوصية وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها.

٤ ـ يقوم نواب وزراء الخارجية بموالاة النظر في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، بقصد التوصل إلى توصيات خاصة بالموضوع يعرض على مجلس وزراء الخارجية، كذلك يرسل نواب وزراء الخارجية إلى أية مستعمرة من المستعمرات الإيطالية السابقة لجاناً تقوم ببحث حالتها، والتعرف على آراء السكان المحليين، ولتزويد وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة في الموضوع.

٣ ـ اجتماع نواب وزراء الخارجية في أكتوبر ١٩٤٧.

عقد هذا الاجتماع بناء على الملحق رقم ١١ بمعاهدة الصلح مع إيطاليا، لكن الأعضاء لم يصلوا إلى اتفاق إلا بشأن إرسال لجان تحقيق واستقصاء إلى المناطق الثلاث. ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، تشكلت لجنة رباعية من قبل نواب وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى ـ لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة للحصول على معلومات عنها تتعلق برغبات السكان والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يحفظ صالح السلام والأمن العالمي بوجه عام وفي ١٢ نوفمبر ١٩٤٧، باشرت اللجنة نشاطاتها في إريتريا، وغادرتها في ٣ يناير ١٩٤٨، وعكس تقرير اللجنة الرباعية طبيعة ونشاطات الحكومة الإثيوبية والإدارة البريطانية والجالية الإيطالية، والأحزاب الوطنية وذلك من أجل التأثير على الرأي العام الإريتري[١٨]، وقد ظهر خلاف حاد في اللجنة الرباعية بين وجهة نظر الجانب الأمريكي والبريطاني من جهة، وبين وجهة نظر الجانب السوفياتي والفرنسي من جهة أخرى، بشأن قوة الأحزاب الإريترية ونسبة مؤيديها[١٩].

فالتقديرات الأمريكية البريطانية لنسبة تأييد السكان للأحزاب في إريتريا جاءت على النحو التالي:

٤٤,٨ بالمئة للحزب الاتحادي ٤٠,٥ للرابطة الإسلامية ، ٤,٤ بالمئة للحزب التقدمي الحر، ٩,٢ بالمئة للحزب الموالي لإيطاليا ١,١ بالمئة للحزب الوطني الإسلامي لمصوع في حين أن التقديرات السوفياتية الفرنسية جاءت على النحو التالي:

٤٧,٨ بالمئة للحزب الاتحادي، ٣٠,٩ بالمئة للرابطة الإسلامية، ٩,٣ بالمئة للحزب التقدمي الحر، ١٠,٧ بالمئة للحزب الموالي لإيطاليا، ١,٠ بالمئة للحزب الوطني الإسلامي لمصوع.

ولم يكن هذا الاختلاف مجرد اختلافات مطلقة في النسبة المئوية لتأييد هذا الطرف المحلي أو ذاك، بقدر ما يعبر هذا الاختلاف عن تعارض مصالح الدول الكبرى وسياستها في إريتريا من جهة، ثم إن اختلاف هذه التقديرات في النسب المئوية كان يعبر في جانب منه عن تأثير استقلال إريتريا من عدمه من جهة ثانية (حيث إن الحزب الاتحادي، كان يؤيد الانضمام لإثيوبيا، في حين أن الأحزاب الأخرى كانت تؤيد الاستقلال)، ثم إن هذا التفاوت في التقديرات قد أسفر عن اشتعال أوار الصراع داخل إريتريا من جهة ثالثة في سعي كل حزب إلى إثبات قوته واتساع نفوذه للتأثير، على الدول الأربع الكبري والرأي العام العالمي لتبني مواقفه.

٤ ــ مؤتمر وزراء الخارجية في سبتمبر ١٩٤٨.

وقد عرض تقرير لجنة التحقيق الرباعية على المؤتمر، وتباينت وجهات نظر الوفود الأوروبية، فقد تجاهل الوفد البريطاني مقترحاته السابقة المتعلقة بتقسيم إريتريا، واقترح وضعها تحت إدارة إثيوبيا لمدة عشر سنوات، على أن يشكل مجلس استشاري لمساعدة تلك الإدارة، ويضم ممثلين عن إيطاليا وإحدى الدول الإسلامية، ودول أخرى غير استعمارية وذلك لبث الطمأنينة في نفوس المسلمين والأقلية الإيطالية هناك، واقترح الوفد الأمريكي ضم جنوب إريتريا إلى إثيوبيا فوراً، على أن يبث في مصير بقية المستعمرة بعد عام واحد، وفي الوقت الذي أيد فيه الوفد الفرنسي الاقتراح الأمريكي بضم جنوب إريتريا إلى أثيوبيا ليصبح لها منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق عصب، إلا أنه حبذ إقامة وصاية إيطالية على شمال إريتريا. أما الوفد السوفياتي فقد جدد اقتراحه السابق بوضع إريتريا تحت الوصاية الإيطالية، إلا أنه عاد فأيد الاقتراح الأمريكي بشأن وضع المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الوصاية الجماعية للأمم المتحدة(٢٠).

إزاء تعذر التوصل إلى اتفاق، فقد قرر مجلس وزراء الخارجية في ١٥ سبتمبر ١٩٤٨، إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة تطبيقاً لمعاهدة الصلح مع إيطاليا والتصريح رقم ١١ الملحق بها.

موقف الأمم المتحدة (١٩٤٨ ــ ١٩٥٠):-

رأينا كيف أن الدول الأربع الكبرى قد عجزت عن التوصل إلى اتفاق بشأن تقرير مصير إريتريا، وهو الأمر الذي دفعها إلى إحالة المسألة برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأنها، وقد نوقشت المسألة الإريترية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى ثلاث دورات متتالية، أسفرت في عام ١٩٥٠، عن صدور قرار بإدخال إريتريا في إطار فيدرالي مع إثيوبيا.

وسنعرض فيما يلي، وبإيجاز لتطورات المسألة الإريترية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أولاً: الدورة الثالثة للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٤٨):

في بداية الدورة طلبت اللجنة العامة إدراج مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها إريتريا في جدول أعمال الجمعية، ثم تحول الموضوع إلى اللجنة السياسية لبحثه ورفع تقرير عنه إلى الجمعية العامة[٢١].

وقد حدث خلاف كبير في وجهات النظر عند بحث المسألة الإريترية في اللجنة السياسية، فقد رأى ممثلو الهند وجواتيمالا وهندوراس وهايتي أنه لا يمكن تقرير أي شيء حتى يتم تأليف لجنة من الأمم المتحدة لإجراء تحقيق على الطبيعة في إريتريا، ونادت الأرجنتين بالاستقلال الفوري لإريتريا، وأيد ذلك مندوب المملكة العربية السعودية الذي أعلن أنه ليس على استعداد الآن لتأييد حل قائم على غير أساس حق تقرير المصير، نظراً لأن غالبية الحجج التي قدمتها تركية لتقسيم إريتريا لا يمكن تأييدها أو الدفاع عنها، وإلى جانب ذلك أوصت لبنان ويوغوسلافيا والصين وفنزويلا والاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وباكستان بمنح الإقليم الاستقلال، وطالب مندوب الاتحاد السوفياتي إضافة نص يقضي بمنح إثيوبيا ممراً إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب[٢٢].

ووسط هذه المناقشات حدث تفاهم بين بريطانيا وإيطاليا نتج عنه ما سمي باتفاق (بيفن ــ سفورزا)، نسبة إلى وزير خارجيتهما، وقد تضمن هذا الاتفاق ــ بين أمور أخرى ــ التفاهم بين البلدين بشأن تقسيم إريتريا إلى قسمين أحدهما يضم إلى السودان، والباقي يضم لإثيوبيا ولتحقيق

هذه الغاية تقدمت بريطانيا بهذا المشروع في ٣ مايو عام ١٩٤٩، إلى اللجنة السياسية بالجمعية العامة، ورغم أن عدداً من الدول قد هاجمت المشروع واعتبرته مخططاً رجعياً يهدف إلى توسيع رقعة الاستعمار البريطاني في المنطقة إلا أن اللجنة السياسية اتخذت قراراً في ١١ مايو عام ١٩٤٩، باعتماد المشروع البريطاني الإيطالي للاقتراع عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي ١٧ مايو ١٩٤٩، بدأت الجمعية العامة بالاقتراع على فقرات المشروع، ولكنه سقط نهائياً عند الاقتراع عليه بشكل عام[٢٣]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت قد وافقت أثناء المناقشات على تقسيم إريتريا كما أن فرنسا هي الأخرى قد وافقت على التقسيم بشرط أن يتم بموافقة إثيوبيا وإيطاليا، ورغم مطالبة الاتحاد السوفياتي باستقلال إريتريا إلا أنه طالب بمنح إثيوبيا ممراً على البحر الأحمرعن طريق ميناء عصب[٢٤].

وعلى إثر هزيمة المشروع البريطاني ــ الإيطالي صدر القرار رقم ٢٨٧ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ مايو ١٩٤٩، بتأجيل النظر في مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة حتى الدورة الرابعة للجمعية العامة وفي ذات الوقت أعلنت بريطانيا تخليها عن المشروع نهائياً لتبحث عن بديل آخر بالتنسيق مع الولايات المتحدة، أما إيطاليا فقد وقفت منذ ذلك الحين إلى جانب الاستقلال الفوري لإريتريا[٢٥].

ثانياً: الدورة الرابعة للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٤٩)

اقترح مندوب الاتحاد السوفياتي ــ أمام اللجنة السياسية ــ أن تصبح إريتريا مستقلة بعد خمس سنوات من التحضير والإعداد تحت وصاية الأمم المتحدة مع وضع حل مناسب بشأن دعاوي إثيوبيا، واقتراح أن تتخذ إريتريا قراراً بعد هذه المسألة بحصولها على الاستقلال، واقترح مندوب بولندا استقلال إريتريا بعد ثلاث سنوات تحت وصاية الأمم المتحدة والتنازل لإثيوبيا عن منفذ إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء عصب.

وحبذ مندوب نيوزيلندا تقسيم إريتريا بين إثيوبيا والسودان[٢٦]، وافتتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة انعقادها الرابعة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩، ولم تلبث أن تنوعت وتعددت مشروعات القرارات التي قدمتها الوفود المختلفة من أجل التوصل إلى حل مقبول لمسألة إريتريا، وفي ١١ أكتوبر ١٩٤٩، بلغ عدد مشروعات القرارات بشأن إريتريا ثلاثة[٢٧].

١ ــ مشروع القرار الباكستاني، ويقضي بمنح إريتريا استقلالها بعد ثلاث سنوات مع إعطاء إثيوبيا منفذاً إلى البحر الأحمر عن طريق عصب.

٢ ـ مشروع القرار السوفياتي، ويقضي بمنح إريتريا استقلالها بعد خمس سنوات تكون خلالها تحت وصاية الأمم المتحدة، وأن تمنح إثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق عصب.

٣ ـ مشروع القرار الأمريكي ويقضي بضم إريتريا ـ فيما عدا المديرية الغربية إلى إثيوبيا، وضم المديرية الغربية إلى السودان.

وفي ١١ أكتوبر، تألفت لجنة فرعية (رقم ١٧)، للجنة السياسية من إحدى وعشرين دولة لكي تبحث المشروعات المقدمة أو التي تقدم، وأن تقترح مشروع قرار أو مشروعات قرارات لتسوية مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا، وعقدت اللجنة الفرعية ٢٩ اجتماعاً، ثم تقدمت في أول نوفمبر ١٩٤٩، بمشروع قرارها إلى اللجنة السياسية والذي أوصى فيما يتعلق بإريتريا بتأليف لجنة لا يزيد أعضاؤها عن خمسة من الدول (دون تحديدها)، للتثبت بصورة أوسع من رغبات سكان إريتريا، وللتحقيق من أفضل الطرق لترقية مصالحهم، ودراسة مسألة تقرير مصيرهم، ثم إعداد تقرير للجمعية العامة يتضمن توصيات قد تراها اللجنة ملائمة لحل مشكلة إريتريا[٢٨]، وفي ١٥ نوفمبر١٩٤٩، تقدمت اللجنة السياسية بمشروع قرارها النهائي إلى الجمعية العامة التي أصدرت قرارها (رقم ٢٨٩ ـ أ ـ ٤)، في٢١ نوفمبر ١٩٤٩[٢٩].

والذي نص على إرسال لجنة خماسية تشترك في عضويتها بورما وجواتيمالا والنرويج وباكستان وجنوب أفريقيا، تكون مهمتها التأكد من رغبات الشعب الإريتري (شفاهة وكتابة)، مع الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر جميع الأطراف الإريترية والدول المعنية بالمسألة الإريترية ومصلحة السلم والأمن في شرق أفريقيا، وعلى أن تقدم اللجنة الخماسية تقريرها إلى الجمعية العامة متضمناً توصياتها بشأن الحلول الممكنة للقضية الإريترية.

وقد عقدت اللجنة الخماسية المؤلفة من وفود بورما وجواتيمالا والنرويج وباكستان وجنوب أفريقيا عدة اجتماعات في إريتريا في الفترة من ١٤ فبراير ـ ٨ أبريل عام ١٩٥٠، وبعد أن حصلت على معلومات من الإدارة البريطانية، ومن ممثلي السكان بما فيها الأقليات الإيطالية، وبعد أن استمعت إلى ممثلي الأحزاب السياسية. وبعد استشارة حكومات مصر وإثيوبيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، قامت اللجنة بوضع تقريرها ورفعته إلى الأمين العام للأمم المتحدة في يونيو ١٩٥٠.

وقد أظهر هذا التقرير الخلافات ووجهات النظر المتعددة، فقد اتفقت بورما وجنوب أفريقيا والنرويج على قرار الأغلبية الذي يصف الحالة القائمة فعلاً في إريتريا، ولكنهم اختلفوا في

الجزء الخاص بشأن مستقبل إريتريا. فقد اقترح مندوب جنوب أفريقيا وبورما أن تصبح وحدة ذات حكم ذاتي في نطاق فيدرالي مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي، وأن يكون لولايتي إريتريا وإثيوبيا استقلال تشريعي وتنفيذي محلي إلى جانب الحكومة الاتحادية التي تكون مسؤولة عن شؤون الدفاع والخارجية والمالية والمواصلات وحماية حقوق الأقليات، وأن يقوم اتحاد جمركي موحد في إريتريا وإثيوبيا. وأن تكون هناك جنسية مشتركة لمواطني الاتحاد(٣٠).

أما مندوب النرويج فلم يختلف مع الدعوة السابقة في إقامة اتحاد بين إريتريا وإثيوبيا إلا أنه أصر على أن يظل الإقليم الغربي تحت الإدارة البريطانية لفترة محدودة ليقرر بعد ذلك سكان الإقليم طلب الوحدة مع إثيوبيا أو السودان(٣١).

واقترحت جواتيمالا وباكستان استقلال إريتريا بعد عشر سنوات من الوصاية الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة، مع وجود مجلس سباعي استشاري، واتفاقيات اقتصادية بين إثيوبيا وإريتريا، وإقامة منطقة تجارة حرة في مصوع وعصب(٣٢).

ثالثاً: الدورة الخامسة للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٥٠).

عرض أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق الخماسية واستغرقت مناقشته عدة جلسات ما بين ٨ ــ ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠، ثم تقدمت الوفود المختلفة بمشروعات قراراتها في ضوء دراسة تقرير اللجنة وكان من بينها مشروعات القرارات التالية(٣٣):

١ ــ مشروع قرار مقدم من الاتحاد السوفياتي ــ ويطالب الجمعية العامة بأن توصي بمنح إريتريا الاستقلال فوراً، وسحب قوات الاحتلال البريطاني في مدة ثلاثة أشهر، ابتداءً من اليوم الذي توافق فيه الجمعية العامة على هذا القرار، وضم جزء من الأراضي الإريترية إلى إثيوبيا لضمان مرورها إلى البحر عن طريق ميناء عصب.

٢ ــ مشروع قرار مقدم من العراق ــ ويوصي بأن مسألة ماذا كانت إريتريا ينبغي أن تدخل في إطار شكل من الاتحاد مع إثيوبيا تحت التاج الإثيوبي أو أن تصبح دولة سيادة، ومنح إثيوبيا ممراً مناسباً إلى البحر الأحمر، يجب أن تقرها جمعية وطنية تمثل شعب إريتريا تمثيلاً صحيحاً. وذلك في مدة لا تتجاوز أول يوليو من عام ١٩٥١، ونص مشروع القرار إلى جانب ذلك على تعيين مندوب للأمم المتحدة في إريتريا، ومجلس يعاونه ويرشده ويساعد الشعب الإريتري على تقرير المسألة والعمل على تنفيذها.

٣ ـ مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية ـ وأيدتها فيه البرازيل وبورما وكندا والدانمارك واكوادور واليونان وليبيريا والمكسيك وبنما وباراجواي وبيرو وتركيا ـ ويوصي بوضع مشروع مفصل يقضي بتحويل إريتريا إلى وحدة تتمتع باستقلال ذاتي متحدة مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي.

٤ ـ مشروع قرار قدمته بولندا ـ يوصي بمنح إريتريا الاستقلال بعد ثلاثة أعوام وأن توضع خلال هذه المدة تحت حكم مجلس مؤلف من ستة أعضاء: عضو من إثيوبيا، وعضوين من البلاد العربية، وثلاثة أعضاء من إريتريا على أن يكون عضوان منهم من السكان الوطنين وعضو من سكان الإقليم الأوروبيين. وأوصى المشروع كذلك بانسحاب قوات الاحتلال البريطاني بعد ثلاثة أشهر من الموافقة على مشروع القرار، وأن تمنح إثيوبيا منفذاً إلى البحر عن طريق ميناء عصب.

٥ ـ مشروع قرار قدمته باكستان ـ ويوصي بإعلان إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة في مدة لا تتجاوز الأول من يناير عام ١٩٥٣، وأن يتم عقد اجتماع لجمعية وطنية في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر ١٩٥١، لكي تتولى وضع دستور لإريتريا، وتأليف حكومة مؤقتة مع الأخذ بعين الاعتبار أن يحدد أول أبريل عام ١٩٥٢، كموعد نهائي، كما ينص المشروع على تعيين مندوب للأمم المتحدة لمساعدة شعب إريتريا على تشكيل جمعية وطنية ووضع دستور وتأليف حكومة إريترية مستقلة.

وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٥٠، بدأت اللجنة السياسية بالتصويت على مشروعات القرارات المقدمة وتم إقرار مشروع الولايات المتحدة بأغلبية ٣٨ صوتاً ضد ١٤ صوتاً وامتناع ٨ عن الاقتراع(٣٤).

وبتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٠، تمت مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الأمريكي بأغلبية ٤٦ صوتاً، ضد ١٠ أصوات وامتناع ٤ أصوات، وصدر القرار باسم القرار الفيدرالي في نفس التاريخ تحت رقم (٣٩ / أ / ٥)، ويمكن إيجاز أهم نصوصه فيما يلي(٣٥):

١ ـ تصبح إريتريا وحدة متمتعة بحكم ذاتي في إطار اتحاد مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي.

٢ ـ يكون للحكومة الإريترية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في الشؤون المحلية.

٣ ـ تمتد اختصاصات الحكومة الاتحادية إلى شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والنقد والمالية والتجارة الخارجية والمواصلات والموانى.

٤ ـ تنشأ منطقة جمركية واحدة بين إريتريا وإثيوبيا.

٥ ـ يتشكل مجلس اتحادي إمبراطوري من ممثلين لكل من إريتريا وإثيوبيا بأعداد متساوية ويجتمع على الأقل مرة كل عام، ويتولى إسداء النصح والشورى فيما يتعلق بالشؤون المشتركة للاتحاد.

٦ ـ تكون الجنسية واحدة في الاتحاد (مع تفضيلات خاصة بالجنسية والتجنس).

٧ ـ تكفل الحكومة الاتحادية وكذا حكومة إريتريا التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز من حيث الجنسية والجنس واللغة والدين.

٨ ـ الفقرات السابقة من ١ ـ ٧ تكون الميثاق الفيدرالي الذي ينبغي عرضه على الأمبراطور للتصديق عليه.

٩ ـ الفترة الانتقالية لا تتجاوز ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، وفي هذه الأثناء يتم تنظيم الحكومة الإريترية وإعداد الدستور الإريتري وتنفيذه.

١٠ ـ ترسل الأمم المتحدة مندوباً تعينه الجمعية العامة، ويساعده خبراء يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة.

١١ ـ تواصل الدولة القائمة بالإدارة تصريف الأمور والشؤون في إريتريا خلال فترة الانتقال، وتتولى بالتشاور مع مندوب الأمم المتحدة إعداد تنظيم حكومة إريتريا في أسرع وقت ممكن، واتخاذ التدابير اللازمة لعقد جمعية تمثل الشعب الإريتري ومن اختاره.

١٢ ـ يقوم المندوب بعد استشارة الشعب الإريتري والإدارة وإثيوبيا بإعداد مسودة دستور لإريتريا يعرضه على الجمعية الإريترية للنظر فيه وينبغي أن يوضع الدستور على أسس ديمقراطية وأن يحتوي على الضمانات المنصوص عليها في الفقرة السابعة في الميثاق الفيدرالي.

١٣ ـ الميثاق الفيدرالي ودستور إريتريا يسريان فور التصديق عليهما من الأمبراطور بالنسبة إلى الميثاق ومن الجمعية الإريترية بالنسبة إلى الدستور.

١٤ ـ يقيم المندوب في إريتريا ويقدم تقاريره للأمم المتحدة، ويخول الأمين العام سلطات تنفيذ هذا القرار وتقديم ما يلزم من التسهيلات.

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٥٠، انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إدواردو إنزي ماتنزو (بوليفيا)، في اقتراع سري كمندوب للأمم المتحدة في إريتريا[٣٦]، وفي ٩ فبراير ١٩٥١، وصل مندوب الأمم المتحدة إلى إريتريا وبدأ مشاوراته ثم عاد في نوفمبر من نفس العام، وقدم تقريره الأول عن سير أعماله إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة[٣٧].

وهكذا حسمت القضية الإريترية في الساحة الدولية على النحو المشار إليه آنفا، غير أن الحركة الوطنية الإريترية لم تكن غائبة عن الإسهام في تطورات المشكلة، ولا عن المساعي المبذولة لإيجاد حل لها سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وهو ما سيتضح في الجزء التالي.

الحركة الوطنية الإريترية (١٩٤١ ـ ١٩٥١):

في هذا الجزء سنتناول نشأة الأحزاب السياسية الإريترية، وعضويتها، وقيادتها وتوجهاتها السياسية، وبخاصة ما يتعلق منها بمستقبل إريتريا، فضلاً عن انشقاقاتها وتحالفاتها المختلفة في مختلف مراحل تطورات القضية الإريترية.

أولاً: الحزب الاتحادي

وذلك هو الاسم الذي اشتهر به، غير أن اسمه الرسمي هو الرابطة الوطنية لاتحاد إريتريا وإثيوبيا

(Patriotic Association For the Union Of Eritrea and Ethiopia)

وقد انبثق هذا الحزب عن جمعية حب أرض إريتريا (محبر فقري هجر)[٣٨]، (والتي كانت تعرف بجمعية حب الوطن)، التي تشكلت عام ١٩٤١، ثم تحولت عام ١٩٤٤، لتصبح حزباً سياسياً لم ينشط على الساحة الإريترية إلا منذ ١٩٤٦، وقد تولى رئاسة الحزب "بيني بيراكي"، بينما تولى "تدلا بايرو" منصب الأمين العام، وكان الأخير أكثر قيادات الحزب نشاطاً، وقد زعم الحزب أنه يضم في عضويته ٧٢٩,١٩٣ عضواً من بينهم نحو مئة ألف من العبيد (أقنان الأرض).

وكان مقر اللجنة المركزية للحزب في أسمرا، أما اللجان الإقليمية له فكانت موزعة على المدن الكبرى ومقاطعات المرتفعات حيث يتركز معظم أعضائه ومؤيديه، وقد زعم الحزب أنه يضم في عضويته نحو ١٩٥ ألفاً من الإريتريين المقيمين في إثيوبيا(٣٩).

وقد أشارت لجنة تحقيق القوى الأربع الكبرى إلى أن العلاقة بين مختلف مسؤولي الحزب وأجهزته، فضلاً عن طريقة اختيار المسؤولين فيه غير واضحة في الوثائق المقدمة من الرابطة (تقصد الحزب)(٤٠).

إن هذا الغموض في تنظيم الحزب، وإن كان يرجع إلى السيطرة غير المباشرة عليه من قبل الإمبراطور هيلاسلاسي، قد انصرف أيضاً إلى برنامجه والذي يدعو إلى الاتحاد غير المشروط لكل إريتريا مع إثيوبيا، ومعارضة التقسيم أو فرض الوصاية الدولية على إريتريا(٤١).

فهو يعارض تقسيم إريتريا تحت دعوى أن الجدارة الاقتصادية لها تعتمد على الاستخدام الموسمي الدوري لأراضي الرعي في كل من السهول والمرتفعات، وبالتالي فإن التقسيم سيسبب أزمات اقتصادية، وهو يعارض الوصاية الدولية تحت دعوى أن إريتريا مؤهلة للحكم الذاتي، وبالتالي ليست في حاجة إلى فترة انتقالية وقد دعا الحزب إلى منح كل الإريتريين الجنسية الإثيوبية بما فيهم أبناء الجالية الإيطالية المقيمة في إريتريا، كما دعا إلى تخفيف ضغوط الإقطاعيين على التجراي، وإن ظل التزام الحزب بهذه الدعوة الأخيرة محل شكوك وذلك لأن الحزب كان يضم في صفوفه عدداً من الأرستقراطية المسلمة التي حافظت على علاقات الرق، وقد وصف التجراي وضعهم في مذكرة سلمت إلى لجنة تحقيق القوى الأربع الكبرى بأنه نوع من أنوع العبودية اختفى حتى من الممارسات النازية في العالم، وخلصوا في مذكرتهم إلى أن إثيوبيا بتاريخها الطويل في الظلم الاجتماعي ـ لن تستطيع أن تفي بمطالبهم في العدل الاجتماعي ولذلك فإن الغالبية العظمى منهم انصرفت لتؤيد الرابطة الإسلامية(٤٢).

وقد كسب الحزب الاتحادي بعض الشعبية بادعائه بحق الإيطاليين في العودة إلى حكم إريتريا، وكان الواقع يشير إلى أن عدداً من الإيطاليين قد ظلوا يحتلون مناصب رسمية، وبخاصة في سلك القضاء في ظل الإدارة البريطانية، غير أنه يلاحظ أن الحزب في بداية نشأته قد اعتمد أساساً على العاطلين، الذين دفع بهم التدهور العام في الاقتصاد عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الإنضمام للحزب.

ولم يتوقف الحزب الاتحادي عند مجرد ممارسة الدعاية السياسية لأهدافه لكنه لجأ كذلك إلى ممارسة الإرهاب، فقد شهد الصيف السابق على وصول لجنة تحقيق القوى الأربع الكبرى (في نوفمبر ١٩٤٧)، اندلاع أعمال عنف سياسية لم يسبق لها مثيل في إريتريا، في سعي الأحزاب السياسية إلى كسب تأييد لها. ففي يونيو – يوليو ١٩٤٧، شهدت أسمرا عدة حوادث انفجارات قنابل، وجرت محاولات لاغتيال حسان علي زعيم الرابطة الإسلامية، وولد أب ولدماريام نائب رئيس تحرير صحيفة الأخبار الأسبوعية الإريترية التجرانية، وعقب هذه الحوادث تم إلقاء القبض على العديد من أعضاء الحزب الاتحادي متلبسين بحيازتهم للقنابل اليدوية وأنواع مختلفة من المتفجرات، وقد وصل العنف إلى مداه في نهاية يوليو ١٩٤٧، باعتقال وتجريم ثلاثة أعضاء (وصفوا بأنهم مسلمون)، من الجناح الشبابي للحزب الاتحادي، وقد تأكد أن هذا الجناح الشبابي للحزب الاتحادي، متورط في العديد من حوادث العنف في محاولة الحزب عرقلة جهود لجنة التحقيق الدولية[٤٣].

ورغم أن الحكومة الإثيوبية لم تعلن رسمياً عن مساندتها لهذه العمليات الإرهابية، إلا أنها سعت بكافة السبل لتعزيز مطالبها في إريتريا، ففي مارس ١٩٤٣، أثارت أديس أبابا قضية تتعلق بما إذا كانت الحكومة البريطانية ستسمح بوجود ممثل تجاري، للإمبراطور في أسمرا أم لا، وانتهى الأمر بالرفض، وأخيراً تم تعيين الكولونيل نجا هيلاسلاسي كضابط اتصال من قبل الإمبراطور حيث قام بتمويل الحزب الاتحادي مباشرة، ولقد ظل الكولونيل وسكرتيره يعملان إلى جانب الإدارة البريطانية في إريتريا (حتى: أبريل عام ١٩٤٩)، عندما شنت الإدارة غارة على مكاتب الجناح الشبابي للحزب الاتحادي في أسمرا استولت خلالها على وثائق أكدت دور الكولونيل وسكرتيره، وبتوصية من الإمبراطور – في اغتيال عبد القادر كبيري الزعيم المعارض للاتحاد مع إثيوبيا[٤٤].

وكان الحزب الاتحادي يحصل على تمويل من اشتراكات الأعضاء ولكن معظم تمويله كان يحصل عليه من قبل الحكومة الإثيوبية، التي أخذت في ذات الوقت تمول جماعة سياسية أخرى، وهي الجماعة التي كانت تسمى إريتريا حرة، (ناتسا حماسين) وأيضاً جماعة جمعية توحيد إثيوبيا وإريتريا، والتي تأسست تحت إشراف الحكومة الإثيوبية، وكان من بين مؤسسيها ولدى جيورجس كاتب الإمبراطور وداويت أوجبازجي نائب حاكم أديس أبابا، وجابريمسكال هابتيماريام مدير وزارة البرق والبريد الإثيوبية – وهو رئيس الجمعية – وقد صرح الأخير في عام ١٩٤٥، بأن أعضاء الجمعية نحو ثلاثة آلاف عضو.

ولقد كان الهدف الأساسي للجمعية هو المساندة الدعائية لاتحاد إريتريا مع إثيوبيا، هذا رغم أن هدفها المعلن كان مساعدة الإريتريين العاطلين في أديس أبابا للحصول على عمل، أو العودة إلى إريتريا على حساب الجمعية وقد حاولت الجمعية في مناسبة واحدة على الأقل – في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٥، التأثير على الرأي العام الدولي لإعادة إريتريا إلى إثيوبيا بالتظاهر أمام سفارات بريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة في أديس أبابا، وقد أيدت الحكومة الإثيوبية هذه المظاهرة بالسماح لموظفي الحكومة بالغياب في هذا اليوم للاشتراك في المظاهرة[٤٥].

ولقد كانت العلاقات بين الحزب الاتحادي والإدارة العسكرية البريطانية في إريتريا معقدة، ففي خطاب وجهه زعيم الحزب الاتحادي إلى لجنة التحقيق الدولية في ٧ نوفمبر ١٩٤٧، زعم أن:

الإدارة لها أهداف إمبريالية في إريتريا تدفعها إلى تشجيع أي حركة تعارض اتحاد إريتريا مع إثيوبيا، وعليه فإن الوسائل الإدارية التي تستخدمها الإدارة غير عادلة وغير ديمقراطية.

ورغم أن الإدارة كانت تجد صعوبات في الحفاظ على النظام في الوقت الذي تسمح فيه للشعب بالتظاهر وعقد الاجتماعات العامة، إلا أن الأحزاب الأخرى لم تشك من دوافع وأساليب الإدارة.

كذلك اتهم الحزب الاتحادي الإدارة بفرض قيود على الصحافة[٤٦].

وبعد أن قدمت لجنة القوى الأربع تقريرها في ديسمبر ١٩٤٨، والذي أكد أن الحزب الاتحادي لا يتمتع بالأغلبية بين صفوف الشعب الإريتري أصبح الحزب أكثرعداء ضد الإدارة، وأكثر عنفاً تجاه الإريتريين الذين لا يؤيدون الاتحاد، وعندما شكلت الأحزاب المعارضة للاتحاد في عام ١٩٤٨، ائتلافاً بينها عرف باسم كتلة الاستقلال، فإن الاتحاديين وصموا الكتلة بالعمالة، ومارسوا موجة إرهاب جديدة ضد زعمائها ومؤيديها من أواخر عام ١٩٤٨، حتى وصول اللجنة الخماسية للأمم المتحدة إلى إريتريا في فبراير ١٩٥٠.

ثانياً: الرابطة الإسلامية:

وقد تولت عملية المعارضة للحزب الاتحادي، وشكلها إبراهيم سلطان في أواخر عام ١٩٤٦، كامتداد لحركة تحرير الأقنان التي نشأت عام ١٩٤٢، للترويج لقضية انعتاق التجراي[٤٧]، وقد كان سلطان مترجماً لدى الإدارة الإيطالية، ووجد الفرصة سانحة أمامه لقيادة مسلمي تجراي في المديرية الغربية الراغبين في تحرير أنفسهم من دفع العشور لسادتهم من

النابتات، وقد تمكن سلطان من بعث التنظيم القبلي والعشائري القديم لتجراي كوحدات سياسية ليصبح بعد ذلك زعيماً لهم مجتمعين.

وحيث إن عدداً من زعماء قبائل بني عامر قد عارضوا أية محاولة للقضاء على علاقة السيد التابع مع تجراي وانضموا تبعاً لذلك إلى الحزب الاتحادي، فإن سلطان وأتباعه رأوا أن أفضل أسلوب لتحرير تجراي يتمثل في إنشاء حزب خاص بهم(٤٨).

وبناء على ما تقدم فقد اجتمع إبراهيم سلطان (في: ٣ ديسمبر عام ١٩٤٦)، مع عدد من زعماء المسلمين وممثليهم في "كرن" لبحث المستقبل السياسي لإريتريا وقد انتخب السيد أبو بكر الميرغني في هذا الاجتماع رئيساً لما بات يعرف بالرابطة الإسلامية، وانتخب إبراهيم سلطان أميناً عاماً لها يتمتع بصلاحية قيادة وتوجيه الحزب(٤٩).

وفي الاجتماع الثاني للرابطة من ٢٠ ـ ٢١ يناير ١٩٤٧، والذي حضره آلاف الممثلين لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل إريتريا فقد رأى ممثلو تجراي وباريا أن استمرار الإدارة البريطانية لإريتريا يمكن أن يخدم مصالحهم، في حين أن قلة من زعماء بني عامر وكبرائهم ـ والذين انضموا للرابطة ـ قد أيدوا أي حل من شأنه أن يؤدي إلى استقلال إريتريا، وفي ذات الوقت فقد عارض الجبرتية في مصوع والكوناما في المديرية الغربية والساهو والعفر أي حل يمكن أن يربطهم بأي شكل مع الحكومة البريطانية، وقد كان دافع الجبرتية على ذلك هو حالة البطالة التي انتشرت بينهم عقب إغلاق القاعدة البحرية الملكية البريطانية في مصوع، في حين كان الكوناما يشعر بأن الإدارة البريطانية تمارس أعمالاً تمييزية ضدهم أما الساهو فقد شعروا بالاستياء نتيجة تقاعس الإدارة البريطانية عن حمايتهم في مواجهة العدوان الإثيوبي، في حين ألقى العفر باللائحة على الإدارة البريطانية لاغتيال زعيمهم ـ غير الرسمي ـ محمد يحيى سلطان أوسا على يد الحكومة الإثيوبية في عام ١٩٤٤، دون أن تحرك الإدارة ساكناً، ولذلك فضل العفر الوصاية الإيطالية على الاندماج مع إثيوبيا(٥٠).

وأخيراً فإن نحو ١٧ ألفاً من السودانيين والعرب والصوماليين والهنود قد أيدوا الرابطة، وغيرها من الأحزاب التي تعارض الاتحاد، بحكم أنه لا توجد لديهم مصالح يمكن رعايتها في ظل الحكم الإثيوبي(٥١).

وإزاء ما تقدم قررت الرابطة أن يكون هدفها هو استقلال إريتريا مع بعض التحويرات في هذا الهدف، فإذا لم يكن ذلك ممكناً في الحال فيجب وضع إريتريا تحت وصاية دولية لمدة عشر

سنوات، مع حصولها في ذات الوقت على استقلال ذاتي داخلي تحت الإدارة البريطانية أو تحت إدارة الأمم المتحدة(٥٢).

على أن قلة في مؤتمر كرن كانوا يرغبون في وضع إريتريا تحت وصاية دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا حتى ولو كانت إثيوبيا، وقد طالب المؤتمر بأن تكون حدود إريتريا هي حدود في عام ١٩٣٥، ما لم تتمكن إريتريا من استعادة الأقاليم التي يقطنها أجزاء من شعبها، والتي اقتطعت منها في الماضي، وقررت الرابطة عدم إعطاء إثيوبيا أي منفذ على البحر باعتبار أن ذلك يهدد المصالح الإريترية، كما أكد المؤتمرون على قناعتهم بأنه في ظل عون أجنبي وإدارة ملائمة، فإن إريتريا يمكن أن تنهض وتكون مؤهلة للحكم الذاتي، وأكدت الرابطة على معارضتها للنظام العبودي في المديرية الغربية، وأعلنت أن المسيحيين والمسلمين أخوة..

أما عن مصادر تمويل الرابطة فكانت تأتي من الاشتراكات السنوية للأعضاء بالإضافة إلى بعض التبرعات الطوعية، وقد زعمت الرابطة أن عدد أعضائها يصل إلى ٧٣١,٧٦٤ عضواً معظمهم من المسلمين، بالإضافة إلى عدد يعتد به من المسيحيين(٥٣).

وعندما ظهر برنامج الرابطة إلى العلن وما يحتويه من إمكانية قبول وصاية بريطانية كبديل محتمل للاستقلال الكامل والحال، سارع الاتحاديون باتهام الرابطة بالعمالة للإدارة العسكرية البريطانية، رغم أن هذا الاتهام كان مغالا فيه بحكم أن بريطانيا كانت تسعى في البداية إلى تقسيم إريتريا(٥٤).

وفي الوقت الذي أكدت فيه الرابطة على الفوائد الناجمة عن استمرار الوجود الاقتصادي الإيطالي في إريتريا، إلا أنها انتقدت النظام الإقطاعي الإثيوبي واتهمت الشعب الإثيوبي بقصر النظر، والجهل والتخلف، كما اتهمت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية بالعزلة التاريخية عن حركة التنوير في العالم الغربي وأكدت أنه في بلد لا يتمتع فيه المسلمون بحقوق متساوية مع الأقباط، فإنه لا يكون مؤهلاً لمنحه إقليماً آخر لإرضاء مطامعه الإمبريالية التوسعية.

وقد انتقد البرنامج كذلك تفكير الإدارة الإيطالية السابقة فيما يتعلق بالإريتريين، حيث نظرت إليهم كحيوانات، كما هاجم البرنامج بعض الزعماء التقليديين الإريتريين الذين استفادوا من بيع قوة العمل الإريترية للإيطاليين، ومن تجنيد الشباب الإريتري للخدمة في الجيوش الاستعمارية في ليبيا والصومال وإثيوبيا ما بعد عامي ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦، وانتهت الرابطة إلى أن خبرة

التعامل مع الإيطاليين قد أقنعت معظم المسلمين بأن الوصاية البريطانية أفضل من الوصاية الإيطالية(٥٥).

ورغم أن تقرير لجنة القوى الأربع قد أكد أن الرابطة لا تتمتع بالتأييد الغالب بين الشعب الإريتري إلا أنه أشار إلى أن البرنامج السياسي للرابطة في عدم الارتباط مع إثيوبيا يلقي تأييداً من جانب غالبية الإريتريين، وانتهى التقرير إلى القول بأن غالبية الإريتريين يرغبون في الاستقلال أو الوصاية التي ستؤدي تلقائياً إلى الاستقلال بعد فترة زمنية محددة(٥٦).

ثالثاً: الحزب الوطني الإسلامي لمصوع:

في مارس وأبريل ١٩٤٧، اتجه مسلمو مصوع والراغبون في الانفصال عن الرابطة الإسلامية إلى تشكيل هذا الحزب، والذي يتشابه برنامجه إلى حد كبير مع برنامج الرابطة.

فقد أعلن عثمان آدم بيه ــ الأمين العام للحزب ــ بأن إريتريا ليست مستعدة للحصول على الحرية والاستقلال، واقتراح وصاية بريطانية على إريتريا لمدة عشر سنوات يعقبها الاستقلال الكامل(٥٧)، عن قناعة بأن بريطانيا هي الحكومة الوحيدة القادرة على تمكين شعب هذه البلاد ليصبح حراً ومستقبلاً، طالما أن الإدارة العسكرية البريطانية مهتمة برفاهية وتقدم شعب البلاد(٥٨).

وقد زعم الحزب أن عدد أعضائه يصل إلى نحو ٥٦,٣٧٧ عضواً، من بينهم نحو ٢٥ ألفاً من القبائل الشمالية للعفر، غير أن لجنة القوى الأربع تشككت في إمكانية عضوية العفر في هذا الحزب(٥٩).

وعلى أية حال، فإن هذا الحزب قد ذاب في كتلة الاستقلال عقب فشل لجنة القوى الأربع في التوصل إلى حل بشأن مستقبل إريتريا.

رابعاً: الحزب التقدمي الليبيرالي الإريتري:

ويشترك هذا الحزب مع الرابطة والحزب الوطني في رفض الارتباط بإثيوبيا، وإن كان أعضاؤه قد رأوا أن من مصلحتهم إقامة حزب خاص بهم يكون أقدر على تحقيق مصالحهم.

وقد اجتمع مؤسسو هذا الحزب في "عدي قيح" من ١٨ فبراير ١٩٤٧، تحت شعار إريتريا للإريتريين وتولي رئاسة الحزب رأس تسمبا أسميروم في حين تولي التاجر الناجح سيوم ماسيكو الأمانة العامة للحزب حتى عام ١٩٥٠، غير أن أكثر قيادات الحزب فعالية كان ولد آب ولدماريام نائب رئيس تحرير الجريدة التجريبية (الأنباء الأسبوعية الإريترية)، والتي كانت تصدرها وكالة الاستعلامات البريطانية[٦٠].

وقد زعم الحزب أن عدد أعضائه ٥٣ ألف عضو من بينهم ١,٣٠٠ عضو من المرتفعات المسيحية، وكان الحزب يمول من اشتراكات الأعضاء فقط الذين يتعين عليهم أن يكونوا إريتريين بحكم المولد[٦١].

وفي٢٥ أكتوبر ١٩٤٧، قرر الحزب ضرورة حصول إريتريا على استقلالها في إطار حدودها الحالية تحت إشراف لجنة إريترية من المثقفين، وفي ظل الإدارة البريطانية، تحت الإشراف العام للأمم المتحدة، ولمدة فترة انتقالية لا تزيد عن عشر سنوات[٦٢].

وقد رفع الحزب شعار تحرير التجراي الذين يتعين عليهم أن يتحدوا مرة أخرى، كما حدث قبل ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦، عندما تم تحديد حدود الجزء الجنوبي لإريتريا مع إثيوبيا، وبالإضافة إلى ذلك اقترح الحزب ضم الإقليم السوداني الذي تقطنه جماعات حباب، وبني عامر، والبجة إلى إريتريا، وعارض الحزب ضم عصب أو مصوع إلى إثيوبيا باعتبار أن هذه الخطوة من شأنها تهديد الحياة الاقتصادية العامة لإريتريا[٦٣].

وقد تعرض الحزب منذ نشأته لمضايقات من أعضاء الحزب الاتحادي وصلت إلى حد استخدام العنف ضد أحد قياداته وهو ولد آب ولدماريام والذي تعرض لخمس محاولات اغتيال حتى أبريل ١٩٥٠، وقد استمرت الحملات الإرهابية على الحزب وأنصاره ـ سواء من جانب الحزب الاتحادي أو من جانب الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية بشكل جعل الحزب يفقد كثيراً من مؤيديه لصالح الاتحاديين، أكثر من ذلك فإن مسلمي تجراي في المديرية الغربية والذين لا يحملون بطاقة عضوية الحزب الاتحادي قد منعوا من عبور الحدود الإثيوبية ـ من جانب الحكومة الإثيوبية ـ سعياً وراء المرعى في أشهر الجفاف الإريترية في الشتاء والربيع.

وفي ظل هذه الضغوط انقسم الحزب على نفسه، وبحلول منتصف عام ١٩٤٩، ظل سيوم ماسيكو الأمين العام للحزب ينادي بالاستقلال، ولكن بعد فترة وصاية بريطانية إثيوبية لمدة من ٢٠ ـ ٣٠ عاماً[٦٤].

خامساً: الأحزاب الموالية لإيطاليا:

ما إن أعلن مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦، إنه يجب على إيطاليا التنازل عن جميع مستعمراتها السابقة، حتى أدركت الجماعة الإيطالية في إريتريا حاجتها للتحالف مع جماعة أخرى تؤيد الاستقلال أو الوصاية، إذا ما أرادت أن تحافظ على مصالحها ونفوذها، وفي عام ١٩٤٧، تشكلت رابطة المحاربين القدماء للضغط على الحكومة الإيطالية للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدفع الرواتب المتأخرة عليها، وغيرها من التعويضات والمعاشات، وأعلنت الرابطة في ذات الوقت أنها ترحب بالوصاية الإيطالية على إريتريا[٦٥]، وقد كانت الرابطة بمثابة جبهة للجماعة الإيطالية في سعيها لإعادة بسط نفوذها على إريتريا، ولذلك فإنها سرعان ما تقدمت بطلب لإنشاء حزب سياسي حمل اسم: الحزب الموالي لإيطاليا والذي اعترف به رسمياً في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧، ولم تجد اعتراضات ولا احتجاجات الحزب الاتحادي، والرابطة الإسلامية في الحيلولة دون موافقة الإدارة البريطانية على التصريح بإنشاء هذا الحزب وقد بنيت الاعتراضات على أساس أن الجماعة الإيطالية تسعى إلى عودة الحكم الإيطالي إلى إريتريا.

غير أن جميع أعضاء الرابطة لم يصبحوا أعضاء في الحزب الموالي لإيطاليا، فمن بين ٣٥ ألف عضو في الرابطة انضم ٣٠ ألف عضو إلى الحزب، وظلت الرابطة والحزب يعملان جنباً إلى جنب، حيث عمل الحزب كذراع سياسي للرابطة في سعيها لفرض الوصاية الإيطالية من جهة، واستعادة حقوق الجنود الإريتريين السابقيين من جهة أخرى.

غير أنه بسبب قوة العناصر الإيطالية في الحزب، فإن الإدارة البريطانية أصرت على أن يكون المقر الرئيس للحزب في أسمرا وليس في كرن كيما يكون تحت المراقبة والمتابعة.

وقد بلغ عدد أعضاء الحزب ٢١٩ ألف عضو (٧٢ بالمئة منهم من المديرية الغربية)، أما رئيس الحزب فكان إدريس محمد ـ كان نائباً لمصوع وقد زعم الحزب أن تمويله يأتي من قبل أعضائه فقط، إلا أنه كان واضحاً أنه يحصل على معظم تمويله من الجماعة الإيطالية.

ويدعو الحزب إلى وصاية إيطالية على إريتريا تؤدي إلى الاستقلال بأسرع وقت ممكن، تحت إشراف الأمم المتحدة، وإلى المساواة بين الأوروبين والأهالي[٦٦].

غير أن الحزب سرعان ما خضع لنفوذ الرابطة الإيطالية - الإريترية والتي كانت تضم في عضويتها ١١ ألف إيطالي مولودين في إريتريا، ١,٣٠٠ إيطالي مقيمين لفترة طويلة، ونحو ١٥ ألف خلاسي، ونحو ١٧ ألف امرأة إريترية وزوجات وأمهات إيطاليات وخلاسيات[٦٧].

وعقب رفض اتفاق بيفن - سفورزا في الأمم المتحدة في ١٧ مايو ١٩٤٩، تأكد الحزب أنه لا أمل في فرض وصاية إيطالية على إريتريا، ومن ثم اتجه إلى المناداة باستقلال إريتريا تحت سيطرة سياسية واقتصادية إيطالية، وقد قام الحزب بتغيير اسمه ليصبح:

الحزب الإريتري الجديد الموالي لإيطاليا، وذلك على أمل أن يؤدي هذا التغيير في الاسم إلى جذب مزيد من الإريتريين إلى صفوفه، وبخاصة أولئك الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الجماعة الإيطالية.

وفي عام ١٩٤٩، وأثناء انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة انضم الحزب، مع الرابطة الإسلامية، والرابطة الإيطالية - الإريترية ليشكلا ائتلافاً حزبياً، واتسع بعد ذلك ليضم الحزب التقدمي الليبيرالي، والحزب الوطني الإسلامي لمصوع، ورابطة المحاربين القدماء، وقد عارض الائتلاف أية محاولة للاتحاد مع إثيوبيا وأصبح يسمى كتلة الاستقلال التي تزعمها إبراهيم سلطان، وقد انضمت جماعتان أخريان إلى الكتلة وهما[٦٨]:

حزب إريتريا المستقلة:

وقد تشكل من ٢٣ ألفاً من مقاطعة كرن انشقوا على الحزب الاتحادي، وقد تزعم هذا الحزب ولدآب ولدماريام.

رابطة المثقفين الإريتريين:

وقد ضمت عدداً صغيراً من المتعلمين الإريتريين، وقد طالبت الكتلة بكافة فصائلها باستقلال إريتريا، وفي نفس العام ١٩٤٩، - استطاعت الكتلة أن تحصل على دعم جديد حينما تمكنت من اجتذاب عدد كبير من المسلمين من أعضاء الحزب الاتحادي الذين يقطنون في السهول الإريترية في الغرب، غير أنه مع نهاية عام ١٩٤٩ وبداية عام ١٩٥٠، فإن إبراهيم سلطان بدأ يفقد مركزه وشعبيته لعدة عوامل نذكر منها: تعاونه مع الجماعة الإيطالية وممثليها وحصوله على دعم منها، وهو ما أدى إلى الإحساس بالخوف من تأييد استقلال ترعاه روما، ثم إن اعترافه بأنه أعطى وعوداً لإثيوبيا بمنحها مزايا اقتصادية في النقل والجمارك والمرور إلى الموانئ الإريترية قد أدى إلى انشقاقات خطيرة في كتلة الاستقلال. وفضلاً عما تقدم فإن تصعيد

أعمال العنف في الفترة ما بين أكتوبر ١٩٤٩ ـ فبراير ١٩٥٠، ضد أنصار كتلة الاستقلال من جانب الحزب الاتحادي قد أدى إلى المزيد من الانشقاقات داخل الكتلة، وتقويض الوحدة اللازمة لاستقلال إريتريا(٦٩).

وكانت أول جماعة تنشق على كتلة الاستقلال هي التي أسمت نفسها:

الرابطة الإسلامية المستقلة:

وهي تضم أعضاء سابقين من الرابطة الإسلامية انشقوا عليها في وسط وشرقي إريتريا، وقد أيد هؤلاء الاتحاد مع إثيوبيا بعد أن حصلوا منها على تأكيدات باحترام المؤسسات الإسلامية وباستخدام اللغة العربية إلى جانب الأمهرية في المدارس.

وعقب وصول اللجنة الخماسية للأمم المتحدة بفترة قصيرة في فبراير ١٩٥٠، خرجت ثلاثة أحزاب على كتلة الاستقلال وهي:

١ ـ الحزب الاتحادي الليبرالي:

وقد تكون من الأعضاء السابقين للحزب التقدمي الليبرالي ودعا الحزب إلى حل وسط مع الحزب الاتحادي مفضلاً على استقلال تحت إشراف إيطالي، وقد حصل هذا الحزب على الجانب الأكبر من التأييد في شرقي إريتريا، وقد تزعم هذا الحزب ديجازماتش أبرهة تسيما الذي حصل على تأكيدات إثيوبية بأن يتولى الإريتريون شؤونهم في ظل الاتحاد مع إثيوبيا، وبالتالي فقد أيد الحزب، الاتحاد المشروط مع إثيوبيا.

٢ ـ حزب إريتريا المستقلة المتحدة مع إثيوبيا:

وتشكل هذا الحزب من الأعضاء السابقين لحزب إريتريا المستقلة وكان يحصل على معظم تأييده من كرن والغرب، وقد دعا إلى استقلال إريتريا ثم اتحادها مع إثيوبيا.

٣ ـ الرابطة الإسلامية للمديرية الغربية:

وتشكلت من أعضاء سابقين في الرابطة الإسلامية وقد أسسها الشيخ علي موسى راداي الزعيم غير الرسمي لقبائل التجراي نتيجة تشككه من جراء النفوذ الإيطالي على الرابطة الإسلامية، وقد رفضت الرابطة ضم المديرية الغربية إلى السودان بسبب الصراع بين قبائل بني عامر والهدندوة، ودعت الرابطة إلى استمرار الإدارة البريطانية على المديرية لمدة عشر سنوات، على أن يترك باقي إريتريا ليقرر مصيره.

وقد وافق الحزب الاتحادي على مطالب هذه الرابطة، واقترح حلاً انفصالياً للمديرية الغربية إذا رغب سكانها في عدم الانضمام إلى إثيوبيا في مقابل الضم غير المشروط لبقية إريتريا إلى إثيوبيا.

ورغم ذلك ظلت كتلة الاستقلال تتمتع بتأييد الأحزاب والروابط التالية:

١ ـ الرابطة الإسلامية.

٢ ـ حزب إريتريا المستقلة.

٣ ـ الحزب الإريتري الجديد الموالي لإيطاليا.

٤ ـ رابطة المحاربين القدماء.

٥ ـ رابطة المثقفين الإريتريين.

٦ ـ الرابطة الإيطالية الإريترية.

غير أن مواقف هذه الأحزاب والروابط فيما يتعلق برفض الاتحاد مع إثيوبيا قد أخذت في الضعف والوهن، مع إظهار قدر التنازل لإثيوبيا. صحيح أن حزب إريتريا المستقلة قد طالب بوصاية الأمم المتحدة إذا كان الاستقلال الفوري غير ممكن، لكن رابطة المثقفين الإريتريين لم تعارض الاتحاد مع إثيوبيا، إذا ما وافق عليه برلمان إريتريا منتخب عقب الاستقلال. وفي نفس الوقت فإن الرابطة الإيطالية الإريترية ورغم زعمها بأن ضم إريتريا أو اتحادها مع إثيوبيا يعد خطوة إلى الوراء، إلا أنها اقترحت اتحاداً مع إثيوبيا يستند إلى منطقة حرة في ميناءي مصوع وعصب.

وإزاء هذا الانشقاق في كتلة الاستقلال، وتشرذم المواقف تواري هدف الاستقلال بشكل أو آخر، وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٥٠، (رقم ٣٩٠/أ/٥)، ليقرر وضع إريتريا كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي في إطار اتحاد مع إثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي ولتدخل القضية الإريترية بذلك في مسار جديد، ولتنشأ مشكلات مختلفة، ومواقف ومخالفات جديدة لتواكب هذا المسار.

إريتريا بين الفيدرالية والضم القسري (١٩٥٠ ـ ١٩٦٢):

أولاً: تطبيق الفيدرالية:

وسط هذا الجو المليء بالأحداث والتفاعلات على المستوى الداخلي الدولي وصل مندوب الأمم المتحدة إداورد إنزي ماتنزو إلى إريتريا في ٩ فبراير ١٩٥١، ليساعد في إنجاز تسوية سياسية للمشكلة، وكانت مهمته الأساسية صياغة دستور إريترى – يتمشى مع القرار الفيدرالي – بالتشاور مع الحكومة الإثيوبية ومع سكان إريتريا والإدارة البريطانية، وحدثت خلافات حادة بين مختلف الأطراف الإريترية والإثيوبية، وكانت معظم هذه الخلافات تدور حول تأليف الحكومة الفيدرالية – كيف تتألف وهل تعتبر حكومة ثالثة؟، (غير الحكومتين الإريترية والإثيوبية)، ونوع العلاقة بين إمبراطور إثيوبيا ورئيس وزراء إريتريا، وحول تعيين ممثل للإمبراطور في إريتريا وطريقة الانتخابات، ومسألة العلم واللغة.

وبعد مشاورات ومداولات رضخ مندوب الأمم المتحدة في نهاية الأمر للضغوط الإثيوبية، وفسر القرار الفيدرالي لمصلحة إثيوبيا، مقر الحكومة الفيدرالية بأنها في ذات الوقت هي الحكومة الإثيوبية حتى لا تفقد إثيوبيا شخصيتها الدولية، وفرض منصباً لممثل الإمبراطور في إريتريا لم ينص عليه القرار، ولم ينشئ أي مؤسسات اتحادية إلا ما يسمى بالمجلس الإمبراطوري من عشرة أعضاء، خمسة منهم إريتريون وخمسة آخرين إثيوبيون دون صلاحيات محددة، كما أقر رفع العلم الإثيوبي في إريتريا إلى جانب العلم الإريتري باعتباره دولة الاتحاد[٧٠].

وعلى أية حال فقد كان أولى مهام مندوب الأمم المتحدة إلى إريتريا تتمثل في إجراء انتخابات لجمعية تمثيلية إريترية كي تتولى مناقشة الدستور الإريتري وإقراره، وقد جعل المندوب هذه الانتخابات على نوعين[٧١].

١ – انتخابات مباشرة في مدينتي أسمرا ومصوع فقط (وقد مثلهما تسعة نواب من أصل ٦٨ نائباً في الجمعية).

٢ – انتخابات غير مباشرة في المناطق الريفية؛ حيث تجري هذه الانتخابات على مرحلتين الأولى يتم فيها انتخابات المرشحين لدوائر انتخابية كأن تنتخب قبيلة أو مجموعة قرى عدداً من الناخبين الذين يحق لهم في المرحلة الثانية انتخابات آخر المرشحين بالاقتراع السري.

وأجريت انتخابات الجمعية التمثيلية الإريترية في٢٥ – ٢٦ مارس ١٩٥٢، وهي أول انتخابات تتم في إريتريا، وجاءت النتائج كما يلي[٧٢]:

– الحزب الاتحادي والحزب الاتحادي الليبيرلي ٣٢ مقعداً.

ـ الجبهة الديمقراطية الإريترية (كتلة الاستقلال سابقاً)، ١٩ مقعداً.

ـ الرابطة الإسلامية للمديرية الغربية ١٥ مقعداً

ـ الحزب الوطني ١ مقعد واحد

ـ الرابطة الإسلامية المستقلة ١ مقعد واحد.

المجموع ٦٨ مقعداً.

وقد تحالف زعيم الرابطة الإسلامية للمديرية الغربية (علي موسى راداي)، مع أنصار الحزب الاتحادي ليصبح لكليهما اليد الطولى في وضع الدستور الإريتري بشكل يخدم المصالح الإثيوبية.

وقد اجتمعت الجمعية التمثيلية الإريترية لأول مرة في ٢٨ أبريل ١٩٥٢، وألقى الحاكم العام البريطاني، ومندوب الأمم المتحدة، وممثل إمبراطور إثيوبيا الخطب الافتتاحية(٧٣).

وفي: ٣ من مايو ١٩٥٢، عرض مندوب الأمم المتحدة مشروع الدستور على الجمعية، مؤكداً أهمية الاحترام المتساوي للمبدأين الأساسيين في قرار الجمعية العامة وهما: الحكم لإريتريا، وسيادة التاج الإثيوبي(٧٤).

وبحثت الجمعية التمثيلية مشروع الدستور في ٤٠ اجتماعاً في المدة بين ١٢ مايو ـ ١٠ يوليو ١٩٥٢، وفي ١٤ مايو وافقت الجمعية بالإجماع على المادة الأولى الخاصة بإقرار المصادقة على القرار الفيدرالي الذي يتألف من الفقرات الأولى إلى السابعة، وفي ٢ يوليو ١٩٥٢، أقرت الجمعية المادة المتعلقة بشعارات، وفي ١٠ يوليو تم إقرار الدستور المعدل ككل بالإجماع(٧٥).

ولقد نص الدستور الإريتري (٧٦)، على إقامة شكل ديمقراطي للحكم، وتضمن تعهداً من جانب الشعب الإريتري باحترام نصوص القانون الفيدرالي، كما نص على ضمانات للمؤسسات الثقافية وأديان الشعب الإريتري ولغاته، كما أقر الدستور العربية والتجرينية لغتين رسميتين لإريتريا.

وفيما يتعلق بتشكيل أجهزة ومؤسسات الحكم نص الدستور على:

١ ـ انتخاب جمعية وطنية (تشريعية)، لا يقل عدد أعضائها عن ٥٠ عضواً ولا يزيد عن ٧٠ عضواً لمدة أربع سنوات بواسطة الانتخابات المباشرة وغير المباشرة، وتتولى هذه الجمعية سن القوانين والمصادقة على الميزانية وانتخاب رئيس الوزراء والإشراف على نشاطه، كما نص الدستور على أن يمثل الإمبراطور الحق في المطالبة بإعادة النظر في مشروعات القوانين الإريترية إذا رأى أنها تعتدي على المسؤولية الدولية للاتحاد، غير أن الجمعية إذا ما وافقت مرة ثانية على مشروعات القوانين هذه وبأغلبية ثلثي الأصوات فإنها تصبح قوانين سارية التنفيذ.

٢ ـ إنشاء سلطة تنفيذية: تتكون من رئيس وزراء تنتخبه الجمعية الوطنية لمدة أربع سنوات، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة من عدد من الوزراء.

٣ ـ السلطة القضائية: وتمارسها محكمة عليا يتضمن اختصاصها النزاعات المتعلقة بدستورية القوانين.

ويمكن تعديل الدستور بأغلبية ثلاثة أرباع الجمعية، غير أنه لا يمكن إصدار تعديلات تتعارض مع القانون الفيدرالي، وتصبح هذه التعديلات نافذة المفعول بعد أن يصدق عليها الإمبراطور.

وفي ١١ أغسطس عام ١٩٥٢، صادق الإمبراطور على الدستور الإريتري وفي ١١ سبتمبر من نفس العام صادق على القانون الفيدرالي وأعطى تعهداً باحترام الفيدرالية، وبذلك دخل القرار الفيدرالي حيز التنفيذ.

وفي ٢٨ أغسطس ١٩٥٢، انتخبت الجمعية التمثيلية الإريترية تدلابايرو الأمين العام للحزب الاتحادي رئيساً للسلطة التنفيذية، كما انتخبت علي موسى رادراي رئيساً للجمعية، وبذا استبعدت الجبهة الديمقراطية من الحكم(٧٧).

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، سلمت الإدارة البريطانية السلطة رسمياً إلى الحكومتين الإريترية والإثيوبية، ورفع العلم الإريتري على الجمعية الإريترية(٧٨). وفي عام ١٩٥٢، ألقى مندوب الأمم المتحدة تقريره النهائي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلن فيه انتهاء مهمته في تطبيق الاتحاد بين إريتريا وإثيوبيا، وصادقت الجمعية العامة على التقرير، دون مناقشة.

ثانياً: الدمج القسري لإريتريا:

عملت الحكومة الإثيوبية، ومنذ بداية الاتحاد، على الدمج التدريجي لإريتريا بكافة السبل، وهو ما يعني أنها كانت غير مقتنعة بالاتحاد، وإنها كانت مصممة على الضم النهائي لإريتريا، ويمكن أن نعرض، وبإيجاز، لتصرفات الحكومة الإثيوبية في هذا الصدد.

١ ـ فيما يتعلق بتشكيل المجلس الاتحادي الإمبراطوري[٧٩] (نص عليه في قرار الأمم المتحدة ـ فقرة ٥ ـ وفي القرار الاتحادي ـ فقرة ٥ ـ وفي الدستور الإريتري ـ مادة ٧)، والذي يتعين أن يتشكل من ممثلين إثيوبيين وممثلين إريتريين متساوين في العدد، وأن يجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل ليبدي رأيه في الشؤون المشتركة للاتحاد، فرغم موافقة الحكومة الإثيوبية على الوضع إلا أنها أصرت على أن تثبيت أعضاء المجلس في مناصبهم يجب أن يتم بموافقة الإمبراطور، وقد تحقق لها ما أرادت وهو الأمر الذي أخل بتشكيل المجلس وبقدرته على أداء دوره، ذلك أن هذا المجلس لم يتمكن من بحث أي شأن من شؤون الاتحاد، بل إن جميع تقارير الأعضاء الإريتريين كان نصيبها الرفض لأن الأعضاء الأوروبيين لم يكن لهم حق في مناقشة أي شأن من الشؤون إلا أذا سمح الإمبراطور بذلك وهو الأمر الذي لم يحدث، ونتيجة لذلك تركزت أعمال المجلس الاتحادي في ممثل الإمبراطور في إثيوبيا الذي أخذ يدير شؤون الاتحاد، بما فيها شؤون الحكومة الإريترية، ولما قدم الأعضاء الإريتريون في المجلس تقريراً إلى الجمعية الإريترية حول فشلهم في أداء مهمتهم قام ممثل الإمبراطور بإقالة بعضهم، وهكذا أصبح من المستحيل على المجلس أن يجتمع ويمارس مهماته.

٢ ـ حول وضع ممثل الإمبراطور في إريتريا[٨٠]، وهو منصب أقحم إقحاماً على الدستور الإريتري، وبموافقة مندوب الأمم المتحدة، وقد أسفر هذا الوضع عن شل عمل الحكومة الإريترية، عندما جمع ممثل الإمبراطور كل السلطات في يده، وعلى سبيل المثال ففي ١٥ سبتمبر ١٩٥٥، وقع ممثل الإمبراطور مرسوماً بتعيين نائبه السيد أصفها ولد ميخائيل رئيساً لوزراء إريتريا مع الاحتفاظ بمنصب نائب ممثل الإمبراطور، وقد قام الأخير بتعيين أعوانه في جميع المناصب المهمة بشكل مكنه من السيطرة الكاملة على الحكومة الإريترية.

٣ ـ فيما يتعلق بالجمعية الوطنية الإريترية[٨١]، فقد كان المقرر أنه عقب انتهاء الجمعية التمثيلية من وضع الدستور الإريتري أن يتم حلها، وإجراء انتخابات جديدة لتشكيل جمعية وطنية إريترية، غير أن ذلك لم يحدث، فقد مد عمل الجمعية التمثيلية لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٥٦، باعتبارها جمعية وطنية، غير أنه عندما حل موعد الانتخابات الجديدة في أواخر عام ١٩٥٦، فإن أعضاء الجمعية من النواب المتعاونين مع الحكومة الإثيوبية قاموا بإلغاء قانون الانتخابات الذي كان مطابقاً للدستور ولقرار الأمم المتحدة، وصادقوا بدلاً منه على قانون رقم

١٢١ والذي أعطى للسلطات الإدارية صلاحيات استثنائية في حالات الطوارئ وفي الإشراف على الانتخابات بالمخالفة للدستور الإريتري ولقرار الأمم المتحدة، والذي تعهد بالإشراف على الانتخابات إلى لجنة تؤلفها المحكمة الإريترية العليا لضمان حرية الانتخابات ونزاهتها، ورغم إصدار المحكمة العليا حكمها القاضي بعدم قانونية الإعلان رقم ١٢١ لتناقضه مع الدستور، إلا أن رئيس الوزراء السيد صفها ولد ميخائيل، وأعضاء الجمعية المتعاونين معه قد تجاهلوا هذا الحكم، وأجريت الانتخابات في ظل القانون ١٢١ تحت إشراف الحكومة بشكل مكن الأخيرة من أن تؤمن أكبر عدد من مقاعد الجمعية للمتعاونين معها، بشكل مكن الحكومة الإثيوبية من الحصول على موافقتهم بإلغاء الاتحاد، وقبول ضم إريتريا إلى إثيوبيا في ١٤ نوفمبر ١٩٦٢.

٤ ــ فيما يتعلق بالسلطة القضائية، في نفس اليوم الذي أقر فيه الإمبراطور القانون الاتحادي في ١١ سبتمبر ١٩٥٢، فإنه أصدر الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٥٢، الذي قضى فيه بأن يطبق على إريتريا الدستور الإثيوبي[٨٢] والقوانين والأنظمة الدستورية الإثيوبية التي ستوضع موضع التطبيق مع مراسيم أخرى تسمى القوانين الاتحادية، وقد أوجد هذا الأمر وضعاً دستورياً غريباً ذلك أن الدستور الإثيوبي كان إلى حد كبير أداة أوتوقراطية، وفي حين أن الدستور الإريتري كان أداة ديمقراطية، وتطبيق الأول يعني إبطال مفعول الدستور الإريتري بشكل غير مباشر، ويبدو أن الإمبراطور قد أحس بأن دستورية هذا الأمر ستكون موضع شك من الناحية القضائية، ولذلك أصدر بعد قليل المرسوم رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢، الذي وسع صلاحيات المحاكم الإثيوبية بحيث أصبحت تشمل إريتريا، وأطلق عليها المحاكم الاتحادية وعهد إليها بسلطاتها بشكل حال دون إمكانية مناقشة الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٥٢، وهكذا فإن المحاكم الإريترية هي الأخرى قد فقدت اختصاصاتها.

٥ ــ فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية[٨٣]، ذلك أنه لم يمض سوى شهرين على إعلان الاتحاد حتى تم اعتبار كل الأحزاب ــ باستثناء الحزب الاتحادي ــ أحزاباً غير شرعية ــ وفي عام ١٩٥٣، تم حل الاتحاد العام للنقابات العمالية الإريترية، وجرت محاولة اغتيال لرئيس الاتحاد ولدآب ولدماريام، وقامت الحكومة الإثيوبية بتعطيل الصحف، وسجن محرريها بعد إحالتهم إلى المحاكم الإثيوبية وبعد صدور الدستور الإثيوبي الجديد في عام ١٩٥٥، قام الإمبراطور في عام ١٩٥٦، بمد تطبيقه إلى إريتريا، ففرض الأمهرية كلغة رسمية لإريتريا، الأمر عند هذا الحد بل مارست الحكومة الإثيوبية كل أشكال القمع والاضطهاد والإرهاب ضد كل معارض لسياستها في إثيوبيا، وهو الأمر الذي أدى إلى فرار العديد من الوطنيين الإريتريين إلى الخارج لإعادة تنظيم صفوفهم وكان من بين هؤلاء إبراهيم سلطان،

ولدآب ولدماريام الذين لجئا إلى القاهرة في أواخر الخمسينيات، كما أدت حالة عدم الرضا الداخلي إلى الاحتجاجات والمظاهرات، ومع ضم إريتريا إلى إثيوبيا عام ١٩٦٢، تحولت الاحتجاجات إلى حركة تدعو إلى الاستقلال الكامل لإريتريا وقد أصبحت هذه الحركة تعرف باسم جبهة التحرير الإريترية، والتي كانت تسعى إلى تحقيق ما عجزت كتلة الاستقلال عن تحقيقه، ولكن بالكفاح المسلح[٨٤].

خاتمة

ويتضح مما تقدم أن هناك العديد من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية قد أدت في تفاعلاتها إلى تحديد مسارات تطورات القضية الإريترية.

أولاً: العوامل الدولية:

فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى تسعى إلى إثبات وجودها على المسرح الدولي، وكقوة قائدة للمعسكر الرأسمالي، وبالتالي كان لابد من أن تسعى إلى حماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيزها على المستوى العالمي بإقامة سلسلة من القواعد العسكرية والأحلاف، وقد تحقق لها هذا الوجود في إريتريا بإقامة قاعدة للاتصالات في كاجنيو بأسمرا باتفاق مع الإمبراطور هيلاسلاسي يمكنها من خلالها مراقبة باب المندب والجزيرة العربية والمحيط الهندي، ومن هنا يمكن تفسير موقفها النهائي تجاه المسألة الإريترية، أما بريطانيا فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة، وكانت تسعى للحفاظ على بقايا نفوذها أو توسيعه إن أمكن في مواجهة كل من فرنسا (جيبوتي)، وإيطاليا التي كانت تسعى للعودة إلى إريتريا مرة أخرى، ومن هنا يمكن تفسير موقفها الداعي إلى تقسيم إريتريا بضم المديرية الغربية إلى السودان الإنجليزي بتعاون إيطالي أو حتى إثيوبي.

وفي المقابل فإن إيطاليا كانت تسعى إلى استرداد قدر من مناطق نفوذها من جهة، وحماية مصالحها ومصالح الأقلية الإيطالية في إريتريا من جهة أخرى، أما فرنسا فكانت تعمل على موازنة مصالحها ومناطق نفوذها (جيبوتي)، وفي مواجهة الدول الكبرى الأخرى.

ثانياً: العوامل الإقليمية:

هنا تجد الإشارة إلى أن كل الأقاليم الأفريقية كانت مستعمرة فيما عدا إثيوبيا، وجنوب أفريقيا وليبيريا ومصر، وفيما يتعلق بإثيوبيا فقد اعتبرت عودة الإمبرطور إلى إثيوبيا في بداية الأربعينيات انتصاراً لإثيوبيا تحت راية الحلفاء، وبالتالي فإنها راحت تبحث لها عن دور وعن مصالح في هذا السياق، أما جنوب أفريقيا فإن بعدها عن مسرح الأحداث في القرن الأفريقي قد حال بينها وبين القيام بدور فعال اللهم إلا في إطار اللجنة الخماسية للأمم المتحدة، في حين أن بعد ليبيريا هي الأخرى عن مسرح الأحداث قد حال بينها وبين القيام بدور، ومصر هي الأخرى كانت منشغلة بقضية الجلاء، وبمسألة السودان وهو الأمر الذي جعل دورها غير فاعل في هذه المرحلة، من هنا تأتي أهمية الدور الإثيوبي في تطورات المسألة الإريترية وهو الدور الذي يتسم بالرغبة في ضم إريتريا لتكون إثيوبيا قوة إقليمية كبرى في المنطقة، وليكون لها منفذ على البحر الأحمر،

وقد تعاونت إثيوبيا مع دول الحلفاء، وشاركت في الحرب الكورية بعد ذلك إلى جانب الولايات المتحدة وقدمت لها قاعدة عسكرية، وغازلت الدول الكبرى الأخرى لتحقيق مصالحها ولم تأل جهداً في استخدام كل الأساليب من إغراء إلى إكراه وإرهاب لترتيب الأوضاع الداخلية في إريتريا لتحقيق مصالحها، وكان لها ما أرادت ولو مرحلياً.

ثالثاً: العوامل الداخلية:

لقد حالت الانقسامات داخل المجتمع الإريتري من اتخاذ موقف موحد يؤمن استقلال إريتريا، وهذه الانقسامات متعددة الأبعاد انقسامات دينية (مسلمين ومسيحيين)، إلى انقسامات إقليمية (سكان سهول وسكان مرتفعات)، إلى انقسامات اجتماعية (إثنية)، إلى انقسامات اقتصادية (ملاك أرض وأقنان)، هذه الانقسامات طرحت نفسها على الحركة السياسية الإريترية في تحالفاتها وانشقاقاتها، وسهلت عملية التلاعب على قيادتها بالتلويح بمكاسب هنا وهناك، ورغم ذلك فالملاحظ أن جل فصائل الحركة السياسية الإريترية قد رفضت التقسيم وهو ما يعبر بشكل أو بآخر عن ظهور هوية وطنية إريترية إقليمية.

وإذا كانت الحركة الوطنية الإريترية قد قبلت بالخيار الفيدرالي، فواضح أنه لم يكن في مقدورها في هذه المرحلة أن تفرض بديلاً آخر في ظل المعطيات الدولية والإقليمية والداخلية، وواضح أن قطاعاً كبيراً من هذه الحركة قد قبل هذا الخيار على مضض، وقد أسفرت

ممارسات الحكومة الإثيوبية بعد ذلك، وتحللها من هذا الخيار إلـى تأكيـد قناعـات هـذا القطـاع فـي رفضهم الاتحاد بإثيوبيا، كما دفعت قطاعات أخرى كانت تؤيد الانـضمام إلـى إثيوبيـا إلـى المطالبـة هي الأخرى بالاستقلال بشكل مهد السبيل لقيام جبهـة التحريـر الإريترية وبدايـة الكفـاح المـسلح سعياً لتحقيق الاستقلال.

الهوامش

١ ـ عثمان صالح سبي: **تاريخ إريتريا**، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٤)، ص ١٨٣.

٢ ـ م.س.ص. ١٨٤.

٣ ـ م.س. ص١٨٩.

وانظر أيضاً:

حامد صالح تركي: **إريتريا والتحديات المصيرية** ، دراسة وثائقية في الشعب الإريتري وكفاحه المسلح، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٧٩)، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

٤ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر:

جويدو بيمي، نضال التحرر الوطني وجبهات التحرير، في خليل كلفت (مترجم): **قضية إريتريا ، ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة المنبثقة عن الرابطة العالمية لحقوق وتحرير الشعوب** ، ميلانو ـ إيطاليا: ٢٤ ـ ٢٦ مايو ١٩٨٠، (١٩٨٥)، ص ١١٩.

٥ ـ عثمان صالي سبي: م.س.ذ. ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥، وانظر كذلك:

جميل مصعب محمود: **القضية الإريترية ـ دارسة نظرية وميدانية**، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠)، ص ص ٧١ ـ ٧٣.

٦ ـ د. السيد رجب حراز: **الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية** ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ٣٧.

٧ ـ حامد صالح تركي: م.س.ذ. ص ٢٠٧.

٨ ـ جميل مصعب محمود: م.س.ذ. ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

٩ ـ انظر:

-Trevaskis, G.K.N., **Eritrea:** Acolony in transition 1941 – 1952.

١٠ ـ عثمان صالح سبي، م.س.ذ. ص ١٩٦.

١١ ـ م.س. ص١٩٨.

وانظر أيضاً:

حامد صالح تركي م.س.ذ. ص ص ٢٠٩ ــ ٢١٠

وانظر كذلك:

-Trevaskis, OP. Cit., pp.91 – 92

١٢ ــ د. عبـد الملـك عـودة: **الأمـم المتحـدة وقـضايا أفريقيـا**، (القـاهرة: مكتبـة الأنجلـو المصرية، ١٩٦٧)، ص ٢٨.

١٣ ــ حامد تركي: م.س.ذ. ص ٢١٨.

١٤ ــ د. عبد الملك عودة: م.س.ذ. ص ص ٢٩ ــ ٣٠.

١٥ ــ م.س.ص ص ٣٠ ــ ٣١.

١٦ ــ انظر كل من:

دكتور السيد رجب حراز: م.س.ذ. ص ص ٣٧ ــ ٣٩.

عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ص ١٩٠ ــ ١٩١

١٧ ــ د. السيد رجب حراز: م.س.ذ. ص ص ٣٨ ــ ٣٩.

١٨ ــ حامد صالح تركي: م.س.ذ. ص ٢١٩.

١٩ ــ لمزيد من التفصيل حول تقرير اللجنة الرباعية انظر:

-U.N., United Nations Documents on Eritrea, 1948 - 1952, **Reportof the United Nations Commission For Eritrea, Reprinted with A Preface by the Eritrean Liberation Front**, The People's Liberation Forces, vol.l,sept, 1977 .

وانظر بصفة خاصة الصفحات : ص ص ١٠٣ – ١٠٥ ، ص ١١٧ .

٢٠ ــ د. السيد رجب حراز: م.س.ذ. ص ص ٤٥ ــ ٤٦

٢١ ــ د. عبد الملك عودة: م.س.ذ. ص ٣٤

٢٢ ــ جميل مصعب محمود: م.س.ذ. ص ١٠٢

٢٣ ــ حامد صالح تركي: م.س.ذ. ص ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨.

٢٤ ـ د. عبد الملك عودة: م.س.ذ. ص ص ٣٥ ـ ٣٦.

٢٥ ـ حامد صالح تركي: م.س.ذ. ص ٢٢.

٢٦ ـ عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ١٩٢.

٢٧ ـ د. السيد رجب حراز: م.س.ذ. ص ص ٤٩ ـ ٥٠.

٢٨ ـ م.س. ص ٥٠.

٢٩ ـ انظر نص القرار من:

عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ص ١٩٢ ـ ١٩٤.

٣٠ ـ انظر:

-U.N., Report of the United Nations Commission For Eritrea, "Report of the Unitod Nations Mission to Eritrea, 1950", Vol. 2, **Op. Cit.**,pp. 59 – 91.

٣١ ـ انظر مقترحات وفد النرويج في: **Ibid.**, pp, 62 – 65.

٣٢ ـ انظر نص هذه المقترحات في: **Ibid.**, pp, 83 – 85.

٣٣ ـ عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

وانظر أيضاً

حامد صالح تركي: م.س.ذ. ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦

٣٤ ـ م.س.ص. ٢٣٦.

٣٥ ـ انظر نص القرار في:

-U.N., Progress Report on the United Narions Commissioner in Eritrea Dur-: ing the year of 1951, vol.3, **Op. Cit.**,pp. 5 – 9.

وانظر الترجمة العربية الكاملة له في:

عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٧.

٣٦ ـ **Ibid.**, p. 10

٣٧ ـ عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ٢٠٩.

٣٨ ـ انظر في هذا الصدد: الجبهة الـشعبية لتحريـر إريتريـا ـ التقريـر الـسياسي وبرنـامج مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية، ١٩ مارس ١٩٨٧، ص ص ٢٠ ـ ٢١.

٣٩ ـ انظر:

- U.N., Report of the United Nations Commission for Eritrea, vol. 1. **Op.Cit.**,p.90

وانظر أيضاً:

- ELLINGSON, LLOYD, "The Emergence of political Parties in Eritrea," 1941 al: 1950" in **The Joural of African History**, Cambridge Univ. Press Cambridge, vol. 18, 1977 pp. 266 – 2670.

٤١ – حامد صالح تركي: م.س.ذ ص ٢٠٩.

٤٢- - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**,. pp. 267 – 268

٤٣- **- Ibid.**, pp 268 – 269.

٤٤- **- Idem**

٤٥ - **- Ibid.**, p 269.

٤٦ - **-Ibid.**, p 270.

٤٧ – ريتشارد ليونارد: **الاستعمار الأوروبي وخلق كيـان اجتمـاعي ـ اقتـصادي موحـد فـي إريتريا.** في خليل كلفت (مترجم)، م.س.ذ. ص ٨٤.

٤٨ - - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**, pp. 270 – 271.

٤٩ – د. السيد رجب حراز: م.س.ذ. ص ١٨٧.

٥٠ - - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**,p. 271.

٥١ - **- Idem.**

٥٢ – انظر الأهداف الواردة في برنامج الرابطة في:

- U.N., Report of the United Nations… Vol. 1. **Op. Cit.**,p. 15.

٥٣ - **- Ibid.**, pp. 88 – 89.

٥٤ - **Ibid.**, p. 15.

٥٥ - Lloyd, **Op. Cit.**,pp 282 – 274 Ellingson.

٥٦ - UN., Report of the United Nations… vol.1, **Op. Cit.**,p. 15.

٥٧ - **Ibid**. p. 16

٥٨ - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**,p. 273

٥٩ - UN, Report of the united Nations.. Vol.l, **Op. Cit.**,p. 90.

٦٠ - **Ibid.**, p. 15

٦١ - **Ibid.**, p. 89.

٦٢ – انظر الأهداف الواردة في برنامج الحزب في: - **Idem**

٦٣ - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**,p. 274

٦٤ - **Ibid.**, pp. 274 – 275.

٦٥ - UN, Report of the united Nations… vol.l, **Op. Cit.**,p. 90.

٦٦ - **Ibid**, p. 15. & p. 89

٦٧ - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**,p. 276.

٦٨ - **Ibid.**, pp. 276 – 277.

٦٩ - **Ibid.**, pp. 277 – 279

٧٠ ــ عثمان صالح سبي: م.س.ذ. ص ص ٢٠٩ ــ ٢١٣.

٧١ ــ انظر:

- U.N., Final Report of the United Nations Commissioner in Eritrea, (General Assembly, Official Record: 7th Session, Supplement No. 15 A/2188,) vol.4, **Op. Cit.**,pp. 95 – 96.

٧٢ - **Ibid.**, p. 97.

٧٣ - **Ibid.**, p. 98

٧٤- - **Ibid.**, p. 100

٧٥- - **Ibid.**, pp. 100 – 11

٧٦ – حول الملامح الأساسية للدستور الإريتري انظر:

- **Ibid.**, pp. 126 – 152.

٧٧- - **Ibid.**, p. 99.

٧٨- - **Ibid.**, p. 182

٧٩ - جبهة التحرير الإريترية: **نهاية الاتحاد المزيف بين إريتريا وإثيوبيا**، (بدون ناشر وبدون تاريخ)، ص ٥١ ص ٦٦، ٦٧.

٨٠ – م.س. ص ٥٠ ص ٧٥ ــ ٧٦.

٨١ – م.س. ص ٦٣، ٦٤ ص ص ٧٧ ــ ٨٠.

٨٢– نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية الإثيوبية تحت عنوان منح الأراضي الإريترية إلى الإمبراطورية الإثيوبية: انظر. م.س. ص ٤٤ ــ ٤٥ ــ ٦٥ ــ ٦٦.

٨٣ - جويدو بيمي: م.س.ذ. ص ١٢٣.

٨٤ - - Ellingson, Lloyd, **Op. Cit.**, p. 280

موزمبيق: فريليمو وأيديولوجية الكفاح المسلح*

لم تكن "فريليمو" كحركة تحرير وطني تستطيع أن تمارس نضالها دون إطار فكري واضح ومنهاج ثوري محدد تستند إليه في بناء هيكلها التنظيمي وفي ممارستها للعمل الثوري التحرري.. وهي في ذلك قد تأثرت بخبرات الحركات الوطنية العالمية، وبخبراتها في ميدان القتال، وبفكر قادتها وزعاماتها السياسية. وفي هذا الإطار سنحاول أن نتلمس الخطوط العريضة لأيديولوجية "فريلميو" بادئين أولاً بتحليل التركيب الاجتماعي للمجتمع الموزمبيقي حتى يمكننا الإلمام بالظروف التي نشأت فيها الجبهة وتبلور فكرها وتحدد فيها إطار عملها الثوري.

- **التركيب الاجتماعي للمجتمع الموزمبيقي**

يتضح من التقرير الذي قدمته اللجنة المركزية لفريليمو إلى المؤتمر الثاني للجبهة في ٢٠ يوليو ١٩٦٨، أنه يمكن تقسيم شعب موزمبيق إلى ثلاث مجموعات طبقاً لظروفه الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

(١) الفلاحون، ويشكلون نحو ٩٥ بالمئة من السكان.

(٢) العمال المهاجرون، ويشكلون نحو ١٥ بالمئة من شعب موزمبيق، وهؤلاء يقيمون بصفة دائمة في المناطق الريفية وينبثقون من الفئة السابقة.. ويدخل فيهم العمال الذين يعملون فى مناجم الفحم والذهب في جنوب أفريقيا، وفي مزارع البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا.

(٣) بروليتاريا المدينة، ويعمل معظمها في منازل البيض والبرتغاليين المستوطنين في موزمبيق كما يعمل البعض كعمال موانيء وفي السكك الحديدية.

ولقد وضعت الجبهة برنامجاً خاصاً لكل مجموعة وأن كانت قد أعطت الأولوية لتنظيم جماهير الفلاحين باعتبارهم الأغلبية الساحقة من جانب، ونظراً لضعف رقابة العدو على المناطق الريفية من جانب آخر.

- **بداية الوعي والتنظيم السياسي**

---

* نشر عام ١٩٧٥

لم تأخذ حركة مكافحة الاستعمار البرتغالي في موزمبيق شكلها السياسي المنظم إلا في النصف الثاني من القرن الحالي، حين قامت مظاهرات العمال عام ١٩٥٦، في ميناء لورنسوماركيز مطالبين برفع أجورهم، وحين تظاهر فلاحو موبدا عام ١٩٦٠، مطالبين بإعادة أراضيهم الخصبة إليهم ورغم أن هذه الاضطرابات والمظاهرات كانت ذات طابع اقتصادي بحيث يصعب القول بأن المحرك لها كان العمل السياسي، فإن قمع السلطات البرتغالية لها بعنف قد أعطى لها مضمونها السياسي، ففي ظل الحكم الاستعماري يصعب الحيلولة دون تحول المطالب الاقتصادية إلى مطالب ذات مضمون سياسي مباشر.

صحيح أن بداية التنظيم السياسي قد ظهر منذ عام ١٩٤٨، بتشكيل العديد من الجمعيات السياسية في المدن إلا أن معالم النضج السياسي وتشكيل التنظيمات الوطنية الحديثة لم تظهر إلا في أوائل الستينيات بين الموزمبيقيين في المنفى خارج موزمبيق في كل من تنزانيا وزيمبابوي ومالاوي وزامبيا وجاءت جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو)، لتضم التنظيمات السياسية الثلاثة التي كانت قائمة خارج موزمبيق (يودينامو ـ يونامي ـ مانو) في٢٥ يونيو ١٩٦٣.

- **أيديولوجية الفريليمو**

حدد الدكتور إدوارد موندلاني – زعيم الجبهة الراحل – الأهداف التي يجب السعي لتحقيقها في أربعة:

(١) إنشاء حركة سياسية عسكرية تضم قوى شعب موزمبيق: وهذا ماتحقق للفريليمو بتأسيسها من التنظيمات الثلاثة الرئيسية القائمة، فلقد أعتقد موندلاني أن السبب في البناء الاجتماعي والاقتصادي العنصري الذي يسود موزمبيق هو أن شعب موزمبيق قد فقد سلطته السياسية منذ البداية في علاقته مع البرتغاليين، ومن ثم فقد السيطرة على أرضه ومـوارده ووسائل الإنتاج، لهذا رأى أنه لابد من قيام تنظيم سياسي يعيد للشعب الموزمبيقي سلطته السياسية من خلال الكفاح المسلح ضد كل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن ذلك ضروري لهدم النظام الاستعماري من أساسه.

(٢) تحقيق الاستقلال: فقد رأى موندلاني أنه قبل التفكير في إعادة بناء موزمبيق لابد أولاً من تحقيق الاستقلال ومع قناعته التامة بأن الاستقلال يتطلب وقتاً كبيراً أو أرواحاً عديدة إلا أنه يؤكد أنه كلما كانت الثورة شعبية فإن أنتصار الشعب يصبح حتمياً.

(٣) إذابة الفوارق القبلية والإقليمية وتنمية الوعي القومي لشعب موزمبيق: ولذلك رأى موندلاني ضرورة جعل الفريليمو حزباً قومياً جماهيرياً يستخدمها هي وقوات العصابات لتحقيق الاندماج القومي.

(٤) إعادة بناء موزمبيق سياسياً واجتماعياً واقتصادياً:

إذ يعلن موندلاني إن الكفاح من أجل الاستقلال هو وجه واحد للثورة، ذلك لأن الاستقلال لايعني القضاء على الحكم البرتغالي فحسب، بل إنه يتطلب كذلك بناء دولة جديدة يتجه فيها المجتمع نحو تحقيق التقدم الاقتصادي وحيث تسود المساواة في الحقوق، وحيث يتملك الشعب السلطة. ولذلك نجد أن موندلاني كان يرى أن دور الفريليمو يتركز في "توجيه وقيادة الشعب نحو القضاء على استغلال الإنسان للإنسان".

على أنه إذا كانت هذه هي أهداف الفريليمو التي حددها زعيمها الراحل موندلاني، فإنه يجب أن نشير إلى أن "فريليمو" (ووفقاً لما قاله دوس سانتوس نائب رئيس الجبهة في حديث صحفي له) لم تكن تسير على خط أيديولوجي واضح منذ نشأتها إذ كانت تختلف الاتجاهات الأيديولوجية ممثلة في قيادتها بحكم نشأتها من تنظيمات مختلفة، ونظراً لأن الوضع الذي واجه الجبهة كان يفرض تضافر الجهود لإيجاد أرضية مشتركة للنضال ضد المستعمر، ثم إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فرضت ضرورة الأخذ باتجاه واقعي برجماتي، ومن ثم كان الحد الأدنى الذي تم الاتفاق عليه هو ضرورة تحقيق الاستقلال ومنع استغلال الإنسان للإنسان.

ومع تطور الكفاح المسلح أخذت أيديولوجية الفريليمو تزداد وضوحاً، فلقد كان الهدف الأول للجبهة هو محاربة الاستعمار البرتغالي وأعوانه من المستوطنين والمتمثل في الجيش والبوليس ورجال الإدارة، غير أنه مع تصاعد حركة النضال المسلح تأكد لزعماء الجبهة أن هؤلاء يمثلون فقط أدوات لخدمة المصالح الاقتصادية لبعض البيض بل وبعض الأفريقيين، وبالتالي استطاعت الجبهة أن تحدد أعداءها بدقة وأن تحدد قوى النضال والتحرير بصورة أكثر وضوحاً، وعندما حررت الجبهة بالنضال المسلح بعض المناطق أصبح يدخل في إطار هدفها إعادة البناء القومي في هذه المناطق وتنميتها اقتصادياً بزيادة الإنتاج وتحقيق عدالة التوزيع، لكن وضح للجبهة أن بعضاً من قياداتها حاول استغلال ذلك الوضع لتحقيق مصالحه الخاصة

عن طريق محاولة فرض إدارة ذات نمط رأسمالي في المناطق المحررة، لذلك قامت الجبهة بإقالة هذا البعض من قياداتها ومن بينهم جونجيرو، وماروبا، ويوريا سيمانجو..

وهكذا فإنه مع تطور العمليات العسكرية للجبهة وتصاعدها فإن هدفها قد أصبح أكثر وضوحاً وتحديداً إذ تبين لها أن عدوها لايتمثل فحسب في المستعمر البرتغالي وإنما كذلك في بعض الموزمبيقيين الذين يقفون موقف المعارضة للجبهة ويقفون عقبة أمام تحقيق أهدافها لخدمة الشعب العامل. على أنه رغم تصاعد النضال المسلح، وظهور أوضاع جديدة، ونمو الوعي السياسي فإن قادتها يحاولون بقدر الإمكان تجنب الصراعات الفكرية فيما بينهم، وإن كان يتضح من أفكارهم وممارستهم العملية، وعلاقاتهم الخارجية أن الجبهة تأخذ باتجاه يساري تقدمي.

▪ الهيكل التنظيمي للفريليمو

لم تتوافر المعلومات عن الهيكل التنظيمي للفريليمو إلا منذ عام ١٩٦٨، عقب انعقاد المؤتمر الثاني للجبهة فى نياسا بموزمبيق، ومنها يتضح أنه يأخذ الشكل التالي:

(١) المؤتمر: وهو السلطة العليا للجبهة، ويقوم بالعمل التشريعي، ويتكون من كل أعضاء الجبهة، ويجتمع مرة كل ٤ سنوات. وعقد الاجتماع الأول له في سبتمبر ١٩٦٢، في دار السلام، وعقد الاجتماع الثاني في مقاطعة نياسا في موزمبيق في يوليو١٩٦٨.

(٢) اللجنة المركزية: ويختارها المؤتمر، وتتكون من ٢٤ عضواً يتولون القيام بكافة أعمال الجبهة، وتجتمع كل ستة شهور، غير أنه حدث تعديل في تشكيلها، وزاد عدد أعضائها منذ الاجتماع الثاني للمؤتمر، إذ أصبحت تتكون حالياً من الأعضاء المنتخبين من المقاطعات، وأمناء المقاطعات، وممثلي التنظيمات الجماهيرية، والأعضاء الذين ينتخبهم المؤتمر، وقد زاد عدد أعضائها من ٢٤ عضواً إلى ٤٠ عضواً بغية تدريب الكوادر الشابة داخل موزمبيق على تولي السلطة وتحمل المسؤولية.

وتضم اللجنة المركزية عدة إدارات منها: إدارة الدفاع والأمن، إدارة الشؤون الخارجية، إدارة الشؤون الإدارية، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الاجتماعية، إدارة التعليم، إدارة الاستعلامات والدعاية.. إلخ.

(٣) اللجنة التنفيذية: وتعين اللجنة المركزية أعضاءها، وهي أشبه بمكتب سياسي تتكون من رئيس الجبهة، ونائبه وسكرتيري الإدارات الذين يتولون المهام التنفيذية، وهي تجتمع اجتماعاً عادياً كل شهرين، كما يمكن أن تعقد اجتماعاً غير عادي بناء على طلب أحد أعضائها على أن

يتم ذلك في خلال أسبوعين من تقديم الطلب، وتعين اللجنة التنفيذية لجنة سياسية عسكرية تتولى اتخاذ القرارات اليومية.

(٤) مجالس الأقاليم: وتجتمع دورياً كل ٣ سنوات، وتختار اللجان الإقليمية التي تتولى تصريف الشؤون الجارية.

(٥) مجالس المراكز: وتجتمع دورياً كل سنتين، وتختار لجان المراكز لتتولى تعريف الشؤون الجارية.

(٦) المجالس المحلية: وتجتمع دورياً كل عام، وتختار لجان المحليات لتتولى تصريف الشؤون اليومية.

وللجبهة خلايا عديدة في شتى أنحاء موزمبيق تختلف من إقليم إلى آخر فيما يتعلق بتنظيمها على نحو يتلاءم مع الظروف المحلية، ولتأكيد المشاركة الإيجابية للشعب أكدت اللجنة المركزية على ضرورة قيام "اللجان القيادية الشعبية" لتتولى إدارة المناطق المحررة، وذلك تحت سيطرة الفريليمو.

مما سبق يتضح لنا أن الجبهة حزب جماهيري مفتوح، ورغم أنها في بداية نشأتها تكونت من ثلاثة تنظيمات سياسية، إلا أنها، وعلى حد تعبير دوس سانتوس، لم تعد تشكل ائتلافاً بين هذه التنظيمات، وإنما أصبحت حزباً جماهيرياً يضم كل الجماعات الاجتماعية في موزمبيق، سواء منهم العاملون في القطاع الرأسمالي أو التقليدي، وسواء الذين يعانون من الظلم بسبب العنصرية أو الاستغلال الاقتصادي بل إنها تضم كذلك رؤساء القبائل المؤيدين للحركة الوطنية كل ذلك بهدف التخلص من الحكم الاستعماري هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجبهة تعتمد أسلوب "المركزية الديمقراطية" لتقرير سياستها، كما أنها تمد كل فروعها وخلاياها إلى كافة أنحاء موزمبيق مع وجود شبكة اتصال قوية متبادلة بين المستويات الدنيا والعليا بأخذ شكل معلومات وأوامر. كما أنها تقوم على أساس القيادة الجماعية وعن طريقها استطاعت الفريليمو أن تحافظ على كيانها واستمرار سياستها حتى بعد اغتيال زعيمها الراحل موندلاني. وهكذا فإن الجبهة تأخذ الطابع اليساري الدقيق في تنظيمها.

- **تصاعد حركة الكفاح المسلح**

أكد دستور الجبهة الصادر عام ١٩٦٢، "إننا سنناضل من أجل الحصول على الاستقلال بكافة الوسائل"، على أنه رغم أن قيادات الجبهة كانت مقتنعة منذ البداية بأن الكفاح المسلح هو

الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال، إلا أنه، كانت هناك قناعة كاملة بأن حمل السلاح وحده ليس كافياً وإنما يجب اقتناع الجماهير بأن هذا الأسلوب قد بات ضرورياً، ذلك أن حمل السلاح وحده ليس كافياً لإشعال ثورة وليس كافياً لأن يصبح الإنسان ثورياً إذ المشكلة سياسية بالدرجة الأولى وهكذا فإن الفريليمو لم تبدأ الكفاح المسلح إلا بعد عامين من تكوينها وكان الهدف من ذلك هو رفع الوعي السياسي لدى الجماهير في هذه الفترة حتى يتسنى لهم الاقتناع بعدم جدوى أسلوب المظاهرات والاضرابات والوسائل الدستورية كسبيل للحصول على الاستقلال والاتجاه إلى تأييد الكفاح المسلح باعتباره السبيل الوحيد للحصول على الاستقلال.

ومنذ المؤتمر الأول للجبهة في سبتمبر ١٩٦٢، تقرر إرسال عدد من أعضاء الجبهة للتدريب العسكري في الجزائر، وبدأت حملة سياسية مكثفة داخل البلاد للتمهيد للكفاح المسلح، وساعد على تهيئة المناخ لها اشتعال الثورة ضد الاستعمار البرتغالي في كل من أنجولا وغينيا بيساو الأمر الذي دفع الشعب الموزمبيقي إلى تكثيف تأييده للكفاح المسلح.

وهكذا عندما بدأت الجبهة عملياتها العسكرية (في: ٢٤ سبتمبر ١٩٦٤)، كان قد وجد حد أدنى من الوعي السياسي لدى الجماهير لتأييد العمل العسكري من جهة، كما ساعد نجاح العمل العسكري في البداية على تهيئة المناخ السياسي لتأييده من جهة أخرى.

ومن متابعة تطور الكفاح المسلح في موزمبيق يمكن حصر مراحل تطوره في خمس:

(١) **المرحلة الأولى:** وتبدأ من سبتمبر ١٩٦٤، وتنتهي بنهاية عام ١٩٦٥ ــ وفي خلال هذه المرحلة استطاعت قوات التحرير أن تجبر القوات البرتغالية على اتخاذ موقف دفاعي. كما تمكنت من السيطرة على كافة المناطق الريفية في مقاطعتي كابود لجادو ونياسا، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل:

(أ) التأييد الذي تتمتع به الفريليمو بين قبائل نيانجا وساكوندي في المقاطعتين.

(ب) عنصر المفاجأة، فلقد كانت القوات البرتغالية عاجزة عن معرفة متى وأين سيبدأ الكفاح المسلح.

(ت) نقص المعدات اللازمة لمواجهة حرب العصابات لدى القوات البرتغالية.

(٢) **المرحلة الثانية:** وتبدأ من عام ١٩٦٦، وتنتهي بنهاية عام ١٩٦٩، وتتميز هذه المرحلة بزيادة ومقدرة وكفاءة الفريليمو التنظيمية والقتالية من ناحية، لكن هذه المرحلة تشهد أيضاً

تقلص مناطق العمليات العسكرية الفريليمو في مقاطعتي كابود لجارو ونياسا من ناحية أخرى، ففي نهاية عام ١٩٦٦، ونظراً لأن العمليات العسكرية أصبحت أكثر تعقيداً، قررت اللجنة المركزية للفريليمو في اجتماعها الثاني إعادة تنظيم الجيش فأنشىء مجلس القيادة الوطني برئاسة سكرتير إدارة الدفاع والأمن "سامورا ماشيل في ذلك الوقت" وبمعونة قادة قطاعات الجيش الاثنا عشر: العمليات، التجنيد، التموين، الاستطلاع، الإشارة، الاستعلامات، الشؤون الإدارية، المالية، الصحة، التوجيه السياسي، شؤون الأفراد، الأمن الحربي.

كما شكلت قيادات عسكرية على المستوى الإقليمي تتكون من القائد المحلي، وموجه سياسي، وقائد عمليات ولقد أدى هذا التنظيم الجديد إلى زيادة كفاءة وحدات الفريليمو المقاتلة، ففي عام ١٩٦٧ قامت قوات الجبهة بمهاجمة مطار مويدا وأمكنها تدمير ١٣ طائرة عسكرية برتغالية، كما كثفت الجبهة عملياتها في مناطق عديدة من كابود لجارو ونياسا.

ورغم ذلك استمر نطاق العمليات العسكرية لقوات الجبهة محدودا في المقاطعتين بسبب:

(أ) قيام القوات البرتغالية في مقاطعة نياسا بتكثيف قواتها وزيادة قواربها الحربية على طول ساحل بحيرة نياسا.

(ب) البلبلة التي حدثت بين صفوف قبائل نيانجا المؤيدين للفريليمو، والذين كانوا يتوقعون نصراً حاسماً وسريعاً لقوات الفريليمو.

(ت) تفجير البرتغال للعداءات التقليدية القبلية في كابودلجادو، بين قبائل الماكوندي من جانب وقبائل ماكوا وياو من جانب آخر.

(د) قيام البرتغال بإنشاء قوى استراتيجية في المنطقة ما بين نهري ميسالا ومونتيوز وتوطين السكان الأفريقين فيها على نحو أدى إلى وجود حاجز بشري معاد أمام عمليات الجبهة.

ونتيجة لذلك اتجهت الجبهة إلى نقل نشاطها العسكري إلى مقاطعة نجت، نظراً للعقبات السابقة ونظراً للاتجاه إلى إنشاء سد كابوراباسا على نهر الزامبيري في هذه المقاطعة.

(٣) **المرحلة الثالثة:** وتمتد طوال عام ١٩٧٠، وتتميز، بحدوث تغيير في الاستراتيجية العسكرية البرتغالية على نحو مكن القوات البرتغالية من اتخاذ موقف هجومي ضد قوات الجبهة. فمنذ عام ١٩٧٠، بدأت القوات البرتغالية في تنفيذ عملية "جوردين نوت" بهدف تصفية قواعد الفريليمو في مقاطعتي كابود لجارو ونياسا.

ولتنفيذ هذه العملية زاد عدد القوات البرتغالية من ٤٠ ألف جندي عام ١٩٦٥، إلى نحو ٦٠ ألف عام ١٩٧٠، وتم تدعيم القوات النظامية بوحدات من الكوماندوز وبدأت البرتغال في تجنيد الموزمبيقين في جيشها، ودعمت قوات البوليس، كما وضعت خطة لتوطين أعداد كبيرة من المزارعين البرتغاليين في منطقة العمليات في كابود لجارو ونياسا: ليشكلوا حاجزاً بشرياً يحول دون قيام الفريليمو بتجنيد الموزمبيقيين في صفوفها. ورغم ذلك فقد استمرت الفريليمو مسيطرة تماماً على مواقعها في كابود لجارو ونياسا.

(٤) المرحلة الرابعة: وتبدأ من عام ١٩٧١، وحتى الشهورالأولى من عام ١٩٧٣، وتتميز بانتقال ميدان العمليات العسكرية إلى مقاطعة تيت، واستطاعت قوات الفريليمو تدمير عدد من خطوط السكك الحديدية المؤدية إلى منطقة إنشاءات سد كابوراباسا وإن لم تتمكن من اختراق الدفاعات حول السد نظراً لكثافة القوات البرتغالية حول الإنشاءات ووجود ثلاث فرق عسكرية من جنوب أفريقيا تشاركها في الدفاع عن السد.

(٥) المرحلة الخامسة: وتبدأ من صيف ١٩٧٣، وحتى اتفاقية الاستقلال في سبتمبر ١٩٧٤، وتتسم هذه المرحلة بقيام الفريليمو بفتح جبهة رابعة لها في مقاطعة مانيكا وسوفالا، فلقد قامت بالعديد من العمليات العسكرية في المقاطعة ونجحت في إنشاء قاعدة لها في منطقة جورونجوسا. والواقع أن امتداد الكفاح المسلح إلى هذه المقاطعة يؤثر بصفة مباشرة في المصالح الأساسية للعدو، لأنها تتوسط موزمبيق، كما أنها على درجة كبيرة من الأهمية بسبب:

(أ) تقدمها الاقتصادي: إذ يوجد بها بعض الصناعات مثل السكر والشاي، وبعض المناجم، كما إنها منطقة زراعية. ومن ثم فهي تشكل أحد مصادر الإنتاج الأساسية التي يستغلها البرتغاليون في عملية التصدير.

(ب) موقعها الاستراتيجي: إذ تمر بها الخطوط الحديدية من ميناء بيرا إلى يمتالي إلى سالسبوري وزامبيا كما يمر في شمالها الخط الحديدي عبر نهر الزامبيزي إلى كل من مالاوي ومقاطعة تيت.

(ت) أن بيرا هي عاصمتها، حيث توجد القواعد الجوية والعسكرية البرتغالية.

ويظهر مما سبق أن قوات الفريليمو بدأت تمد نطاق عملياتها، وتحول اتجاهات هجومها الرئيسي إلى مناطق أكثر أهمية بعد أن أحكمت قبضتها على مقاطعتي الشمال كابودلجادو ونياسا، كما بدأت تغير تاكتيكاتها إذ بدأت تهاجم ملاك الأراضي البيض وكذلك القرى الأفريقية

الموالية للقوات البرتغالية بعد أن كانت تركز نشاطها العسكري ضد القوات البرتغالية بل إنها استطاعت أن تجند بعض البرتغاليين في صفوفها.

ونتيجة الكفاح المسلح الذي امتد لفترة عشر سنوات استطاعت الفريليمو بالقوة المسلحة أن تحرر نحو ربع مساحة موزمبيق حيث يعيش أكثر من مليون نسمة، والأهم من ذلك كله أنها بنضالها الوطني التحرري استطاعت أن تزكي الروح الوطنية بين شعب موزمبيق، واستطاعت هي وباقي المستعمرات البرتغالية أن تحدث قلقلة في النظام البرتغالي نفسه على نحو فرض التغير فيه وانتهى باعتراف النظام الجديد في البرتغال بحق شعب موزمبيق في الاستقلال، وتم إبرام اتفاقية الاستقلال في سبتمبر ١٩٧٤، التي بموجبها ستحصل موزمبيق على استقلالها الكامل في ٢٥ من الشهر الحالي.

- **مشكلات الكفاح المسلح:**

رغم أن الجبهة استطاعت بالكفاح المسلح وفي إطار الخط السياسي لها أن تصل إلى هدفها الأول وهو الحصول على الاستقلال، إلا أن ذلك لايعني أنه لم تكن هناك مشكلات واجهتها في هذا الميدان وسنحاول إلقاء الضوء على بعض منها بإيجاز:

أولاً: مشكلات داخل الجبهة

وأهم هذه المشكلات:

(١) الخلافات الأيديولوجية بين قادتها، ومن ثم اتجهت الجبهة إلى محاولة حصر هذه الخلافات وعدم تفجيرها.

(٢) الاحتكاكات بين الأجهزة السياسية في الجهة.

فعند بداية العمل العسكري رأى البعض أنه يشكل الإطار الوحيد الذي يجب أن تعبر عنه الأجهزة السياسية، بينما رأى البعض الآخر أنه رغم أهمية الكفاح المسلح فإن الصراع يظل أساساً صراعاً سياسياً، ومن ثم يجب أن يتم الكفاح المسلح في إطار الخط السياسي للجبهة، ولقد تم إنهاء هذا الخلاف بعسكرة كافة الكوادر المحلية السياسية وتسييس الكوادر العسكرية مما أدى إلى اختفاء التفرقة بين العمل السياسي والعمل العسكري.

(٣) الخلاف على الزعامة بعد اغتيال موندلاني – وتم حل هذا الخلاف بتشكيل قيادة ثلاثية ثم أصبح سامورا ماشيل زعيماً للجبهة ومارسيليودوس سانتوس نائبه، بعد إقالة بورياسيمانجو وإتهامه بمحاولة تحقيق مصالحه الشخصية ومحاولة فرض نمط رأسمالي في إدارة المناطق المحررة.

ثانياً: مشكلات فرضها الواقع الموزمبيقي

ومن هذه المشكلات:

(١) انخفاض الوعي السياسي للجماهير ولذلك قامت الجبهة بالإضافة إلى الكفاح المسلح، بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق المحررة.

(٢) سوء الأحوال الاقتصادية: ولذلك عملت الجبهة على تنمية اقتصاديات المناطق المحررة. وتحقيق عدالة التوزيع فأنشأت التعاونيات بغرض زيادة الإنتاج على نحو يغطي كافة الاحتياجات بما فيها احتياجات المقاتلين، ويسمح بتصدير جزء من المحاصيل للإستعانة بعائده في كفاية متطلبات الكفاح.

(٣) القبلية: هناك بالفعل بعض القبائل انضمت للفريليمو مؤيدة لها، بينما وقف بعضها موقفاً سلبياً انتهازياً على أمل أنهم سيتمكنون بعد الاستقلال من استعادة إمبراطوريتهم القبلية. ولذلك استخدمت الجبهة أسلوب الكفاح المسلح وتنمية الوعي السياسي لدمج كافة عناصر الشعب معاً لبناء القومية الموزمبيقية.

ثالثاً: مشكلات فرضها الحكم الاستعماري

(١) القوة العسكرية للبرتغال وتصاعدها عدداً وعدة.

(٢) قيام البرتغال بإنشاء القرى الاستراتيجية الحصينة لتقف عائقاً أمام نشاط قوات الجبهة.

(٣) تمكن البرتغال من تجنيد عدد من الأفريقيين في جيشها، وعملها على إثارة النزعات القبلية.

رابعاً: مشكلات خارجية

(١) كبر حجم مساعدات دول حلف الأطلنطي للبرتغال.

(٢) ضآلة حجم المساعدات المادية المقدمة للفريليمو.

ورغم هذه المشكلات العديدة فإن الفريليمو استطاعت أن تتخطاها، واستطاعت بتأييد من المنظمات الدولية ومنظمة الوحدة الأفريقية، والدول الأفريقية المجاورة، والدول الاشتراكية والصديقة أن تصعد من كفاحها حتى تحقق استقلال موزمبيق. ومع ذلك يظل الشعب الموزمبيقي، في النهاية، هو مصدر قوة الفريليمو؛ وعلى حد تعبير موندلاني: "إن شعبنا هو المصدر الأساسي لتدعيم نضالنا"، أو كما يقول سامورا ميشيل زعيم الجبهة ـ في خطابه بمناسبة تسلم الحكومة الانتقالية للسلطة في موزمبيق (في: ٢٠ سبتمبر ١٩٧٤)، فـ: "إن العامل الحاسم لنجاحنا هو وحدة شعبنا من روفوما حتى مابوتو".

ناميبيا قضية الاستقلال الصعب*

مقدمة

تدخل دراسة المشكلة الناميبية في إطار دراسة الحالات الاستعمارية "الخاصة" مثلها في ذلك مثل المشكلة الفلسطينية، والمشكلة في جنوب أفريقيا.

ورغم العديد من الدراسات التي انصرف اهتمامها إلى دراسة أوجه التشابه بين النظامين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا، إلا أنه يلاحظ أن أوجه التشابه بين نشأة وتطورات كل من المشكلتين الفلسطينية والناميبية لم يتم التعرض لها بالدراسة رغم تعددها وتنوعها.

وليس الهدف من هذه الدراسة هو عقد مقارنة بين المشكلتين الفلسطينية والناميبية فالكتابات العربية عن المشكلة الفلسطينية كثيرة ومتنوعة، ولكن الهدف يتمثل في محاولة إجراء تحليل متعمق للمشكلة الناميبية في نشأتها وتطوراتها على نحو يسمح للقارئ العربي بإدراك أوجه التشابه بين المشكلة الفلسطينية، وبين المشكلة الناميبية دونما عناء كبير.

ويكفينا هنا في هذه المقدمة أن نشير وبإيجاز إلى بعض أوجه التشابه هذه:

أولاً: إن نشأة المشكلتين واحدة، فقد نشأتا في ظل التنظيم الدولي (عصبة الأمم)، وتعقدت في إطاره. فقد خضع كل من الإقليمين، فلسطين وناميبيا، للانتداب البريطاني عقب نشأة عصبة الأمم، وكما قامت بريطانيا، بتحويل مسؤوليتها كدولة قائمة بالانتداب على ناميبيا إلى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩٢٠، التي ادعت منذ ذلك الحين أن إقليم ناميبيا جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، فإن بريطانيا الدولة القائمة على الانتداب في فلسطين قد تخلت عن مسؤوليتها هذه، حين سلمت فلسطين للعصابات الصهيونية عام ١٩٤٨.

ثانياً: إن المشكلتين عرضتا على الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى منتصف عام ١٩٨٤، ورغم ذلك عجز التنظيم الدولي عن إيجاد حل لكليهما، أكثر من ذلك فإنه إذا كان قد صدر قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية، وأخرى عربية، فإن مشروع قرار بنفس هذا المضمون قد رفض من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨، كان

---

* نشر عام ١٩٨٥

يقضي بتقسيم ناميبيا إلى جزئين: جنوبي يُضم إلى جنوب أفريقيا، وشمالي يحصل على استقلاله.

ثالثاً: وكما بدأ الكفاح المسلح في فلسطين مع مطلع النصف الثاني من الستينيات، فهو قد بدأ أيضاً في ناميبيا في نفس الفترة.

رابعاً: كذلك فإن تطورات المشكلتين في مطلع الثمانينات متشابهة إلى حد كبير، فكما قامت إسرائيل بغزو مكثف لجنوب لبنان بدعوى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، فإن جنوب أفريقيا قامت بغزو مكثف لجنوب أنجولا بدعوى القضاء على منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو)، وكما قامت إسرائيل بدعم وتأييد قوات سعد حداد في جنوب لبنان للضغط على الحكومة اللبنانية حتى تضيق الخناق على قوات منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، فإن جنوب أفريقيا قامت أيضاً بدعم وتأييد قوات الاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا)، في جنوب أنجولا للضغط على الحكومة الأنجولية ودفعها إلى وقف تأييدها ومساندتها لسوابو.

خامساً: وأيضاً فإن الدور الأمريكي مع مطلع الثمانينيات، واضح ومتماثل تجاه المشكلتين ويستهدف إبعاد الاتحاد السوفياتي. عن منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الجنوب الأفريقي. ويظهر ذلك واضحاً في إصرار إدارة ريجان على ضرورة الانسحاب المتزامن للقوات السورية، والإسرائيلية من لبنان لفتح الطريق أمام حل المشكلة اللبنانية ومن ثم الفلسطينية، وفي إصرارها في نفس الوقت على ضرورة الانسحاب المتزامن للقوات الكوبية من أنجولا، وقوات جنوب أفريقيا من جنوب أنجولا لفتح الطريق أمام تسوية المشكلة الناميبية، وكما أرسلت قوات متعددة الجنسيات إلى لبنان، فإن فكرة إحلال القوات الكوبية في أنجولا بقوات فرنسية، أو متعددة الجنسيات قد طرحت على ساحة التفاوض.

وتركز هذه الدراسة على الفترة منذ منتصف السبعينيات، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التطورات التي أثرت على المشكلة الناميبية سلباً وإيجاباً، ويمكن أن نجمل هذه التطورات فيما يلي:

أولاً: تزايد اهتمام القوتين الأعظم بالقارة الأفريقية، ومنطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب في جنوب شرقي آسيا (فيتنام)، وبعد بروز أهمية الدور الذي راحت تلعبه الدول النفطية في الاقتصاد الغربي، ثم تصاعد حركة التحرير الوطني في منطقة الجنوب الأفريقي.

وقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام الاتحاد السوفياتي بما يحتمل في منطقة الجنوب الأفريقي من أحداث، فكان الدور السوفياتي/الكوبي هو العامل الحاسم في إنهاء الصراع في أنجولا لصالح الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (١٩٧٦/٧٥)، وكان أيضاً أحد العوامل الأساسية التي دفعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة إلى الإسراع في تحقيق تسوية سياسة سلمية لمشكلة زيمبابوي (١٩٨٠).

ثانياً: تزايد اهتمام الأمم المتحدة، بالإسراع بتحقيق تسوية سياسية للمشكلة الناميبية، تحت تأثير من الدول الغربية التي بات يقلقها تزايد النشاط السوفياتي في الجنوب الأفريقي، والتي شكلت ما أسمي "مجموعة الاتصال الغربية" تحت مظلة الأمم المتحدة للبحث عن حل للمشكلة، فلما تأكدت هذه من خفة حدة التواجد السوفياتي في منطقة الجنوب الأفريقي، وانشغاله بمشكلات أخرى في منطقة القرن الأفريقي ثم أفغانستان، فإنها راحت تؤجل حل المشكلة، وتضغط على سوابو لتقديم العديد من التنازلات.

فلقد استخدم الفيتو الثلاثي (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة)، ثلاث مرات في مجلس الأمن، مرة في يونيو ١٩٧٥، وثانية في أكتوبر ١٩٧٦، لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يوصي بحظر بيع السلاح لجنوب أفريقيا بسبب استمرار احتلالها غير المشروع لناميبيا، واستخدم مرة ثالثة في أبريل ١٩٨١، لمنع صدور قرار من المجلس يوصي بفرض عقوبات إلزامية على جنوب أفريقيا لرفضها تنفيذ قرارات المجلس بشأن ناميبيا، ثم في مرة رابعة استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو في أغسطس ١٩٨١، لمنع صدور قرار من المجلس يدين جنوب أفريقيا بسبب غزوها لأنجولا. ولم يكن مرجع ذلك إلا رغبة من هذه الدول في التوصل إلى حل للمشكلة الناميبية، يرضي حكومة جنوب أفريقيا من جانب، ويحافظ على المصالح الغربية في منطقة الجنوب الأفريقي من جانب آخر، تحت دعاوي مقاومة التهديد الشيوعي المتمثل في تواجد القوات الكوبية في أنجولا.

ثالثاً: تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الأفريقية، وازدياد هذا التدهور بعد موجة القحط التي عمت الجزء الأوسط من القارة، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد أثقل ذلك كاهل الدول الأفريقية، وقيد حركتها في دفع عملية التحرير عنوة وبالكفاح المسلح.

من هنا فإن إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٧٥، قد جاء تعبيراً عن هذا الواقع المتدهور، فقد غلب الإعلان

اللجوء إلى الأسلوب السياسي السلمي أولاً لتحرير الجنوب الأفريقي فإذا ما فشل فإن الإعلان يقرر ضرورة اللجوء إلى الكفاح المسلح. وإذا كانت المستعمرات البرتغالية وبخاصة موزمبيق وأنجولا، قد نجحت في انتزاع استقلالها بالكفاح المسلح، إلا أنه يلاحظ أن قوة ارتباط هذه الدول الجديدة بالنظم العنصرية اقتصادياً (عوائد جمركية، عمالة، تجارة)، شكل هو الآخر قيداً على حركتها في دفع نضال التحرير. وانتهى ذلك إلى اتجاه دول المواجهة الأفريقية (تنزانيا، زامبيا، بتسوانا، موزمبيق، أنجولا، ثم زيمبابوي)، إلى تغليب الحلول السياسية السلمية لتصفية الاستعمار في ناميبيا.

هذه التطورات مجتمعة في تشابكها وتفاعلها ألقت بظلالها على المسألة الناميبية وأدت إلى اختلاف آراء المراقبين في تفسيرها فمنهم من توقع اقتراب موعد استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية، ومنهم من تحفظ في هذا الصدد، وتشكك في جدوى هذه الوسائل وحدها وإمكانية نجاحها في الوصول إلى استقلال حقيقي لناميبيا.

وإزاء ما تقدم فإنه قد يكون من المناسب أن نتابع تطورات المشكلة الناميبية في ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: حركة التحرير الوطني الناميبي.

القسم الثاني: مخطط التسوية الدستورية الداخلية.

القسم الثالث: خطة التسوية الدولية في إطار الأمم المتحدة.

القسم الأول

حركة التحرير الوطني الناميبي

قبل أن نتناول بالتحليل لنشأة حركة التحرير الوطني الناميبي وتشكيلها وتطوراتها وفكرها وممارساتها فإنه قد يكون من المناسب البدء بتحديد أهم معالم البيئة الداخلية التي نشأت الحركة في إطارها، وهي تلك المعالم التي أثرت بطبيعة الحال على الحركة من كافة الاتجاهات.

وإجمالاً يمكن تحديد أهم المعالم فيما يلي[1]:

أولاً، عزلة إقليم ناميبيا موقعاً وموضعاً: فالإقليم يقع في أقصى الجنوب الغربي للقارة الأفريقية وقد خضع للاحتلال الألماني (منذ عام ١٨٨١ وحتى عام ١٩١٥)، بأسلوبه القمعي المتميز، فضلاً عن وقوع أنجولا ــ المستعمرة البرتغالية الاستيطانية السابقة ــ في شماله.

وأدى كل ذلك إلى تأخر نشأة الحركة الوطنية في الإقليم وتأخر تسرب الأفكار السياسية الجديدة حول حق تقرير المصير وما إلى ذلك إلى الإقليم .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نفسر لماذا نشأت الحركة الوطنية الناميبية الحديثة أول ما نشأت في مقاطعة الكيب بجنوب أفريقيا حيث كانت تسودها الأفكار الليبرالية البريطانية إلى حد ما، وحيث تجاور حدود الإقليم في الجنوب رغم أن هذا التجاور قد دفع حكومة جنوب أفريقيا إلى الادعاء بأن الإقليم جزءاً لا يتجزأ منها وأعطى مجالاً فسيحاً لحركة قواتها المسلحة في سرعة ضرب المقاومة الناميبية.

ويمكن أيضاً على ضوء ما تقدم أن نفسر لماذا بدأ الكفاح المسلح في الإقليم ــ على يد سوابو عام ١٩٦٦ ــ أول ما بدأ منطلقاً من قطاع كابريفي الضيق في الشمال والذي يلاصق الحدود الجنوبية لزامبيا.

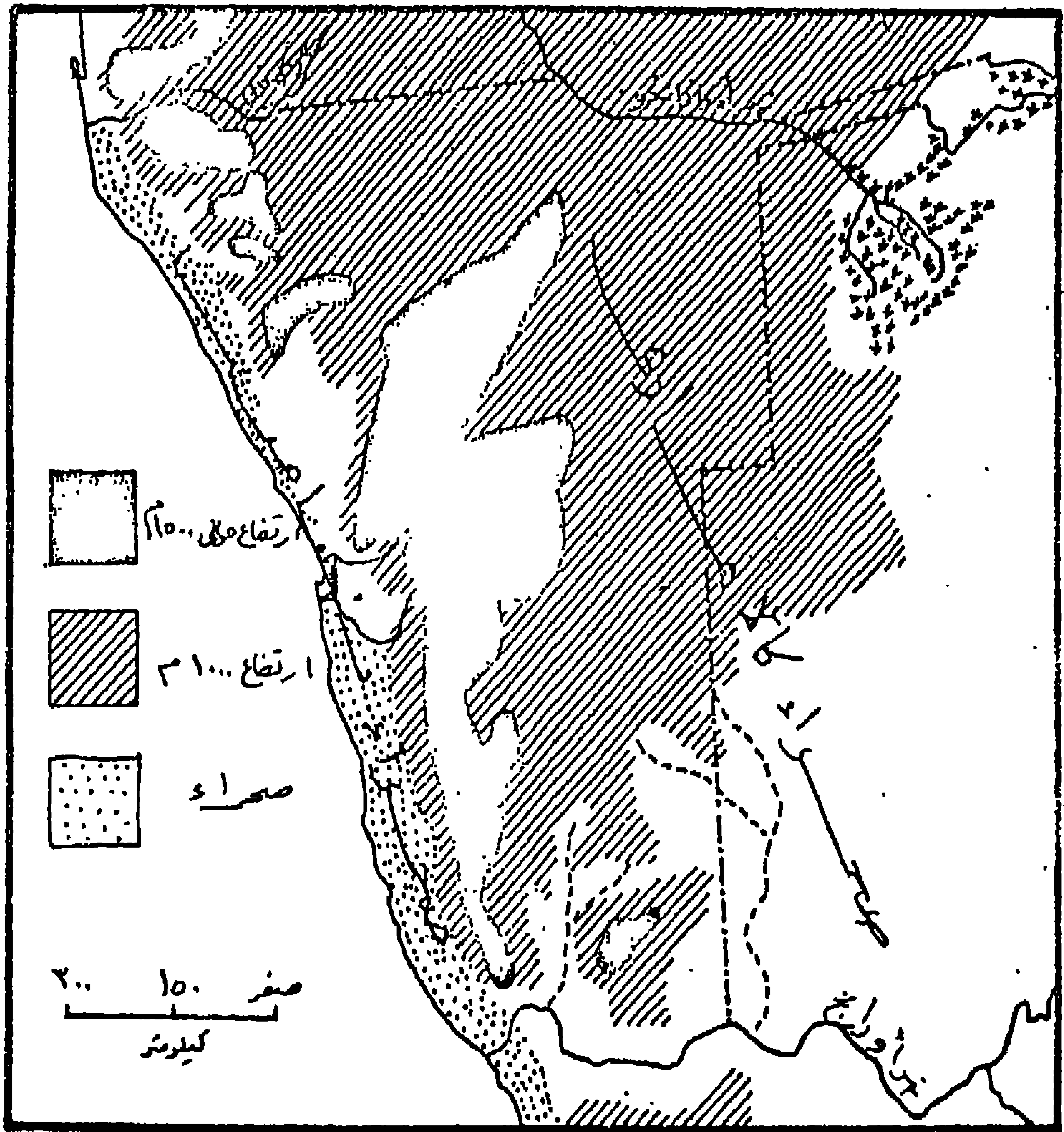
ثانياً، سيادة الطابع الصحراوي على الإقليم.. حيث تشغل الصحاري نحو ٥٠ بالمئة من مساحة الإقليم إذ توجد صحراء ناميبيا على طول الساحل الغربي للإقليم، كما تمتد صحراء كلهاري في وسط الإقليم وعلى طول حدوده الشرقية مع بتسوانا.

وأدى ذلك إلى مناداة بعض فصائل الحركة الوطنية الناميبية بعدم جدوى الكفاح المسلح وضرورة اتباع الأسلوب السياسي السلمي لتحقيق الاستقلال (انظر الخريطة رقم ١).

ثالثاً، الخفة السكانية للإقليم.. فرغم اتساع مساحة الإقليم والتي تبلغ ٣١٨,٢٦١ ميلاً مربعاً إلا أن عدد سكانه لا يزيد عن المليون نسمة من بينهم نحو ١٠٠ ألف أبيض (من بين هؤلاء نحو ٢٥ بالمئة من أصل ألماني أما الباقي فأفريكانرز)، ويرجع السبب الأساسي لخفة السكان في الإقليم إلى سياسة الإبادة التي اتبعها الاستعمار الألماني في قمعه للمقاومة القبلية المسلحة، ففي حروب قبائل هيريرو وناما ضد الحكم الألماني (١٩٠٤ ــ ١٩٠٧)، شن الألمان أكبر حرب إبادة ضد القبائل الثائرة راح ضحيتها نحو ٦٥ ألف نسمة من قبائل هيريرو البالغ عددها آنذاك نحو ٨٠ ألف نسمة وما يزيد عن ١٠ آلاف نسمة من قبائل ناما البالغ عددها آنذاك نحو ٢٠ ألف نسمة.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفسر تأخر الكفاح المسلح في الإقليم بعض الوقت، كما يمكن أن نفسر لماذا نشأت الحركة الوطنية الحديثة أول ما نشأت بين صفوف قبائل أوفامبو في الشمال حيث لم تخضع هذه القبائل للحكم الألماني المباشر وبالتالي لم تدخل في صدام مسلح معه وأضحت بالتالي أكثر القبائل عدداً في الإقليم ــ إذ يصل عدد سكانها الآن إلى ما يزيد عن ٤٥ بالمئة من سكان الإقليم ــ وأصبحت نتيجة لذلك أكثر قدرة على المبادأة بقيادة الحركة الوطنية تحت زعامة سوابو.

خريطة: شكل (١)، ناميبيا طبيعية



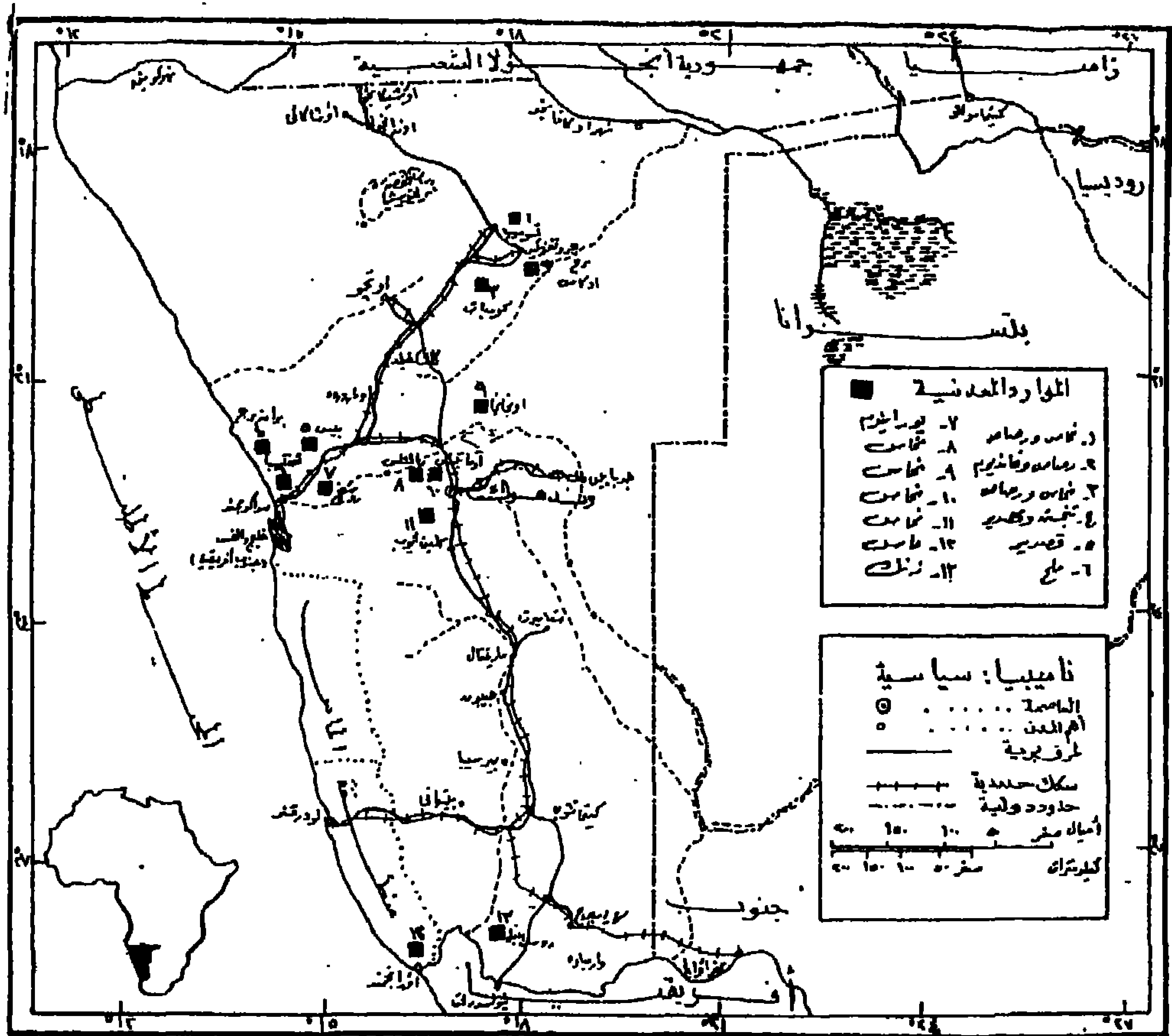
(Source: African Studies Review,
Vol. XVI, No. 1, April 1973, P. 84.)

رابعاً، غنى الإقليم بثرواته الطبيعية.. فالإقليم غني بالماس واليورانيوم والزنك.. إلخ كما أنه غني بثروته السمكية إذ تنتج منطقة خليج والفس وحدها نحو ربع الإنتاج السمكي للقارة الأفريقية كذلك فإن الإقليم غني بخراف الكراكول ذات الأصواف العالية الجودة، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نفسر رفض جنوب أفريقيا التسليم باستقلال الإقليم، وادعاءاتها بأنه يشكل مقاطعة خامسة منها، ثم يمكن أن نفسر كذلك عزوف الدول الغربية في مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير قمعية ضد جنوب أفريقيا لإرغامها على الانسحاب من الإقليم نظراً لضخامة حجم المصالح الاقتصادية والشركات المتعددة الجنسية لهذه الدول في الإقليم، إذ يوجد للولايات المتحدة ما يزيد على ١٣ شركة تعمل في الإقليم، ولبريطانيا خمس شركات ولفرنسا أربع شركات وكلها تعمل في قطاع التعدين وتحقق أرباحاً طائلة نظراً لرخص أجور العمال الأفريقيين الذين يعملون في إطار نظام عقد العمل الإجباري، على أنه لما وضح للدول الغربية أنها يمكن أن تفقد كل شيء خاصةً تحت تأثير أحداث أنجولا وتنامي حركة الكفاح المسلح بقيادة سوابو، فإن هذه الدول راحت تتقدم بمشروعات التسوية السلمية للمشكلة الناميبية حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الإقليم. (انظر الخريطة رقم ٢).

خامساً، السياسة القمعية للاستعمار الألماني في الإقليم ثم استمرار وتكريس هذه السياسة على يد حكومة جنوب أفريقيا منذ توليها الانتداب على الإقليم عام ١٩٢٠.

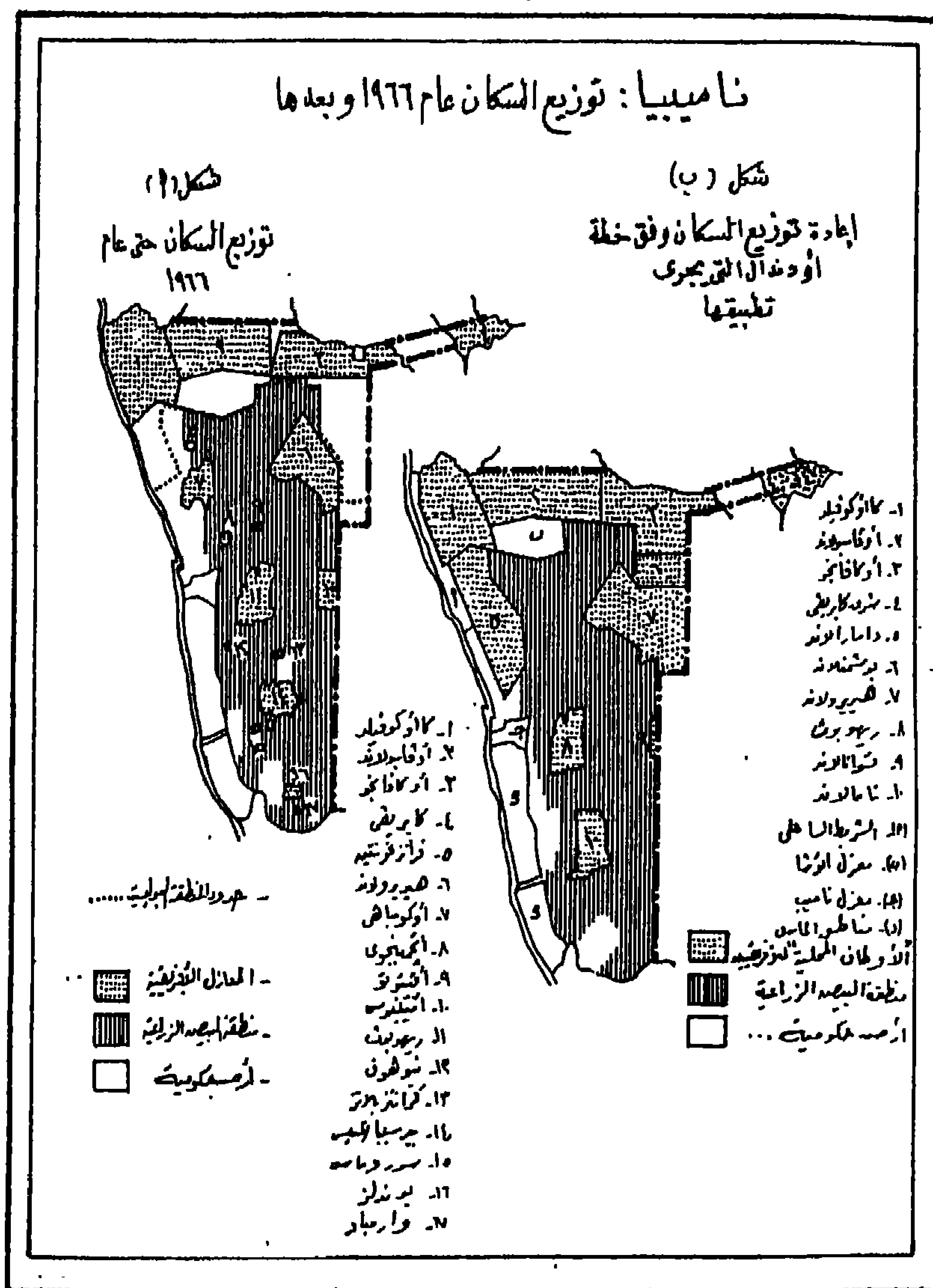
إذ راحت الأخيرة توجه ضرباتها العسكرية ضد القبائل الثائرة وانتزعت نحو ٧٠ بالمئة من مساحة البلاد في المناطق الغنية بالثروة المعدنية في الجنوب وأعطتها للأقلية البيضاء وقامت بتقسيم الـ ٣٠ بالمئة المتبقية من مساحة البلاد في الشمال إلى عشرة معازل "بانتوستانات" للأفريقيين (انظر الخريطة رقم ٣).

خريطة، شكل (٢)، ناميبيا: سياسية وموارد معدنية



(Source: Peter Fraenkel, The Namibians of South West Africa, London: Minority Rights Group, Rep. No. 19, May 1974, p. 18.)

خريطة، شكل (٣)



(Source: Peter Fraenkel, Op. Cit., p 30.).

كما لجأت إلى فرض الضرائب الباهظة على السكان الأفريقيين لإرغامهم على الهجرة جنوباً والعمل في المناجم والسكك الحديدية وغيرها وقد استهدفت بذلك تكريس النزعة القبلية في الإقليم ووضع صعوبات أمام الحركة الوطنية في مد شعبيتها إلى كافة مناطق الإقليم خاصةً في الجنوب.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نفسر اعتماد سوابو على الفلاحين والعمال باعتبارهما الطبقتين الأكثر معاناة في البلاد، الأولى في الشمال حيث الضرائب الباهظة والاستنزاف البشري المستمر لها، والثانية في الجنوب حيث نظام عقود العمل الإجبارية وحيث التعسف والمعاملة الجائرة والأجور المنخفضة، وعلى ضوء ما تقدم أيضاً يمكن أن نفسر تأخر امتداد الكفاح بقيادة سوابو إلى الجنوب حيث يسيطر عليه البيض وحيث ترتبط هذه المنطقة أرضياً بجنوب أفريقيا.

سادساً، مسؤولية التنظيم الدولي.. ذلك أن مشكلة ناميبيا قد نشأت في إطار التنظيم الدولي ففي عام ١٩١٥، وأثناء الحرب العالمية الأولى قامت قوات جنوب أفريقيا تحت راية القوات المتحالفة بغزو الإقليم وانتزاعه من ألمانيا وظلت تحكمه حكماً عسكرياً حتى عام ١٩٢٠، حين قررت عصبة الأمم وضع الإقليم تحت انتداب فئة (ج) وخولت إدارته إلى حكومة بريطانيا التي أوكلت بالتالي مهمة إدارته إلى حكومة جنوب أفريقيا، وراحت الأخيرة للمشكلة إزاء عناد حكومة جنوب أفريقيا فإن الحركة الوطنية بقيادة سوابو اتجهت إلى اعتناق أسلوب الكفاح المسلح سبيلاً للتحرير منذ عام ١٩٦٦.

بعد هذا العرض الموجز لأهم معالم البيئة الداخلية لناميبيا، وكيفية تأثيرها على حركة التحرير الوطني الناميبي فإننا سنقوم بدراسة تطورات هذه الحركة على مرحلتين: تدعي أن هذا النوع من الانتداب يعادل الضم، وأخذت تطبق قوانينها العنصرية في الإقليم.

وظل الأمر على هذا الوضع حتى وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وحلت الأمم المتحدة محل عصبة الأمم فكانت جنوب أفريقيا هي دولة الانتداب الوحيدة التي رفضت وضع إقليم ناميبيا الخاضع لانتدابها تحت نظام الوصاية الدولي الجديد ورفضت إشراف الأمم المتحدة على إدارتها للإقليم واستمر موقفها المتعنت على هذا النحو، الأمر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، إلى إنهاء انتداب جنوب أفريقيا على الإقليم وقيامها بتشكيل مجلس الأمم المتحدة. لناميبيا ليتولى إدارة الإقليم في فترة انتقالية يعد خلالها للحصول على

الاستقلال، غير أن جنوب أفريقيا رفضت الانصياع لما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وبات الوضع الدولي منذ عام ١٩٦٦، وحتى الآن يتمثل في كونه إقليماً المفروض أنه يخضع للمسؤولية المباشرة للأمم المتحدة لكن تحتله دولة عضو في الأمم المتحدة هي جنوب أفريقيا وترفض الانسحاب منه.

ونتيجة لمسؤولية التنظيم الدولي عن خلق هذه المشكلة ثم مشاركته في تطوراتها سلباً وإيجاباً، فإن ذلك أدى من جانب إلى تأخير نشأة الحركة الوطنية في الإقليم اعتماداً على قدرة التنظيم الدولي على حلها، كما أدى من جانب آخر، إلى اعتناق الحركة الوطنية لأسلوب إرسال الشكاوي والالتماسات إلى عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة سبيلاً للحصول على الاستقلال، غير أنه لما بات واضحاً عجز التنظيم الدولي عن إيجاد حل للمشكلة إزاء عناد حكومة جنوب أفريقيا فإن الحركة الوطنية بقيادة سوابو إتجهت إلى إعتناق أسلوب الكفاح المسلح سبيلا للتحرير منذ عام ١٩٦٦ .

بعد هذا العرض السريع لأهم معالم البيئة الداخلية لناميبيا ، وكيفية تأثيرها على حركة التحرير الوطني فإننا سنقوم بدراسة تطورات هذه الحركة على مرحلتين :

المرحلة الأولى: منذ الاستعمار الألماني وحتى أواخر الخمسينيات (من المقاومة القبلية المسلحة، إلى المقاومة القبلية السلمية المنظمة).

المرحلة الثانية: منذ أوائل الستينيات (سوابو تتزعم حركة التحرير الوطني).

المرحلة الأولى: من المقاومة القبلية المسلحة إلى المقاومة القبلية السلمية المنظمة

(منذ الاستعمار الألماني، وحتى أواخر الخمسينيات)

ويمكن التمييز بين فترتين داخل هذه المرحلة:

الفترة الأولى: حتى الحرب العالمية الثانية (المقاومة القبلية المسلحة)

ويمكن إيجاز أهم معالمها في أمرين:

أولاً: عقب فرض الاستعمار الألماني الحماية على قبائل هيريرو ١٨٨٥، بوسائل السياسة وعلى قبائل ناما بوسائل العنف عام ١٨٩٤، فإن الحكومة الألمانية اتجهت إلى انتزاع أراضي وقطعان هذه القبائل وتشجيع مواطنيها على الهجرة للاستيطان في المنطقتين الجنوبية والوسطى بالإقليم، وأدى ذلك إلى اندلاع ثورتي هيريرو وناما عام ١٩٠٤، ضد الحكم الألماني، وقد تمكن

الألمان من القضاء على هذه الثورة عام ١٩٠٧، بعد حرب إبادة ضد القبائل الثائرة، واتجهت ألمانيا بعد ذلك إلى فرض معاهدة حماية على قبائل أوفامبو في الشمال عام ١٩٠٨، وظل الحال على هذا المنوال حتى الحرب العالمية الأولى(٢).

ثانياً: بقيام الحرب العالمية الأولى استطاعت قوات جنوب أفريقيا أن تنتزع الإقليم من الألمان عام ١٩١٥، وتوقعت القبائل أن تعود إليها أراضيها وقطعانها إلا أن حكومة جنوب أفريقيا سيطرت على الأراضي التي انتزعها الألمان من القبائل وقامت بانتزاع أراضي جديدة منهم لتوطين ٣٠٠ أسرة من البوير كانت قد هاجرت إلى أنجولا أثناء الهجرة الكبرى للبوير في القرن الماضي، بل إنها عمدت إلى سد سبل العيش أمام القبائل كل في منطقتها حتى تدفعهم إلى البحث عن العمل في المناجم والمصانع والسكك الحديدية في الجنوب، وأدى ذلك إلى نشأة حركة المقاومة للحكم الجديد نذكر منها: انتفاضة قبائل أوفامبو عام ١٩١٧، وقبيلة بوندلسواترز عام ١٩٢٢، وجماعة باسترز عام ١٩٢٤، وعام ١٩٣٢(٣).

غير أنه يلاحظ أن قبيلتي هيريرو وناما لم تشتركا هذه المرة في حركة المقاومة ويرجع ذلك إلى ضعفهما من جراء الخسائر البشرية الفادحة التي حاقت بكل منهما في حربهما مع الألمان.

ويلاحظ بصفة عامة أن هذه المقاومة القبلية المسلحة لم ترق إلى مستوى الثورة الوطنية

١ ـ المحور الأول: ويتمثل في إنشاء نقابة عمال الأطعمة والمعلبات في مركز تعليب المنظمة والشاملة، ثم إنها لم تكن تنشب إلا إذا حدث مساس بأوضاع كل قبيلة على حدة، وبالتالي فإن حركة المقاومة كانت منعزلة لا رابط بينها على نحو مكن جنوب أفريقيا من توطيد حكمها وسياستها في الإقليم وظل الحال على هذا الوضع حتى الحرب العالمية الثانية.

الفترة الثانية: منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الخمسينيات

(نشأة التنظيمات الوطنية الحديثة)

عقب الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة، ومع تصاعد حركة التحرير الوطني في كافة الأقاليم المستعمرة وبعد أن وضحت نوايا الجنرال سمطس ـ رئيس وزراء جنوب أفريقيا أنذاك عام ١٩٤٦ ـ في ضم إقليم ناميبيا إلى جنوب أفريقيا ورفضه وضع الإقليم تحت نظام الوصاية الدولي.. عقب ذلك بدأ الشعب الناميبي في التحرك لإنشاء تنظيمات وطنية حديثة، ولقد كانت هناك محاور ثلاثة ارتكز عليها الشعب الناميبي في سعيه لإنشاء حركة وطنية وهي:الأسماك في خليج لودرتز في أواخر الأربعينات. وذلك بمعاونة مؤسسي اتحاد مدينة

الكيب لعمال الأطعمة والمعلبات إذ أصر عمال أوفامبو المتعاقدون على ضرورة تشكيل فرع خاص بهم وتم لهم ما أرادوا، وقد قام هذا الفرع بالضغط على الإدارة والجمعية التشريعية في الإقليم من أجل إصدار قوانين لحماية العمال، غير أن إدارة حكومة جنوب أفريقيا في الإقليم قامت بمطاردة أعضاء هذا الفرع وحظر نشاطاته مما دفعهم إلى تنظيم عدة إضرابات في عامي ١٩٥٢، ١٩٥٣، تم على أثرها حل هذا الفرع.

وهكذا كبتت الحركة النقابية العمالية في الإقليم منذ نشأتها وإن استمر العمال في إضراباتهم التي وصلت ذروتها في أواخر عام ١٩٧١، وأوائل عام ١٩٧٢، حيث قام العمال بإضراب شامل عطل معظم المصالح الاقتصادية في الإقليم(٤).

٢ ــ **المحور الثاني**: ويتمثل في زعامات قبائل هيريرو بقيادة الزعيم هوسياكوتاكو ومن بعده كليمنز كابو فقد عمل هؤلاء الزعماء مع الشباب المثقف على استمرار بقاء قضية ناميبيا حية لدى الرأي العام العالمي وارتكز نشاطهم على إرسال العرائض والالتماسات إلى الأمم المتحدة عن أحوال الإقليم وسياسة جنوب أفريقيا فيه ومطالب الشعب الناميبي وقد بلغ عدد هذه العرائض نحو ١٢٠ عريضة حتى عام ١٩٦٠(٥).

٣ ــ **المحور الثالث**: ويتمثل في قيام طلبة ناميبيا الذين يدرسون في مدينة الكيب بجنوب أفريقيا بإنشاء منظمة طلبة جنوب غرب أفريقيا عام ١٩٥٢، بزعامة كوزونجويزي كرئيس ومبورومبا كيرينا كسكرتيرعام، وفي عام ١٩٥٥، رؤى ضرورة توسيع نطاق هذه المنظمة لتضم بين صفوفها فئات غير الطلبة فأعيد تشكيلها تحت اسم الرابطة التقدمية لجنوب غرب أفريقيا (سوابا).

ورغم أن طلبة ناميبيا الذين يدرسون في جنوب أفريقيا كانوا يأملون في إنشاء حزب وطني حقيقي فإن كل التنظيمات السياسية التي ظهرت إلى الوجود ابتداءً من منتصف الخمسينيات وحتى أوائل الستينيات كانت تصطبغ بالصبغة القبلية وعلى سبيل المثال(٦).

(أ) أنشأت قبائل أوفامبو مؤتمر شعب أوفامبو عام ١٩٥٧، وقد ضم هذا المؤتمر الشباب الناميبي الذي يعمل في صناعات التعدين بمدينة الكيب، وقد تحول هذا المؤتمر في أبريل عام ١٩٥٩، إلى منظمة شعب أوفامبو ثم تحول منذ يونيو عام ١٩٦٠، ليصبح منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو).

(ب) أنشأت قبائل هيريرو في مايو ١٩٥٩، الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا (سوانو)، وهو امتداد للرابطة التقدمية لجنوب غرب أفريقيا.

(ت) أنشأت قبائل ناما المنظمة المستقلة للوحدة الوطنية لجنوب غرب أفريقيا (سوانيو) كما أنشأت الاتحاد الديمقراطي لجنوب غرب أفريقيا (سوادو)، وأنشأت كذلك المنظمة الديمقراطية لشعب ناميبيا الأفريقي (نابدو).

(ث) أنشأت قبيلة باسترز حزب شعب ريهوبوث.

(ج) أنشأ ملونو جنوب أفريقيا الذين يعيشون في ناميبيا منظمة ملوني جنوب غرب أفريقيا (سواكو)، ويلاحظ على معظم التنظيمات السابقة أنها تحمل الطابع القبلي، كما يلاحظ اشتراك كافة القبائل في هذه المرحلة في إنشاء تنظيمات سياسية لها وبخاصة قبائل هيريرو وناما.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن كافة هذه التنظيمات باستثناء الأخيرة، كانت تعارض سياسة الأبارتهيد وتطالب بإقامة دولة ناميبية موحدة ديمقراطية مستقلة، وتسعى إلى تحقيق ذلك بالوسائل السلمية ومن خلال الأمم المتحدة.

المرحلة الثانية: سوابو تتزعم حركة التحرير الوطني الناميبي (منذ أوائل الستينيات)

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى أربع فترات:

- **(الفترة الأولى ـ النصف الأول من الستينيات)**

وقد شهدت هذه الفترة استقلال العديد من الدول الأفريقية، وصدور إعلان منح الاستقلال للشعوب الخاضعة للاستعمار، وقامت منظمة الوحدة الأفريقية، كما شهدت هذه الفترة كذلك اتجاه قيادات سوابو إلى العمل في المنفى بعد مذبحة وندهوك عام ١٩٥٩، وتشكيلهم للتنظيم الخارجي لسوابو الذي يتولى العمل العسكري والعمل السياسي الخارجي، وشهدت أيضاً الاعتراف بسوابو باعتبارها الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا.

وقد كان لهذه العوامل وغيرها تأثير على تطور الأوضاع داخل الإقليم في هذه الفترة. ويمكن إجمال هذه التطورات فيما يلي:

أولاً، محاولة إقامة جبهة وطنية(٧): إذ لما كانت كل من سوانو وسوابو هما أكثر التنظيمات الوطنية فاعلية في الإقليم، فقد جرت بينهما محاولة في الداخل للوحدة في أكتوبر ١٩٦٤، بناءً على نداء وجهته منظمة الوحدة الأفريقية لإقامة جبهات مشتركة في المناطق المستعمرة غير

أن هذه الجبهة لم يقدر لها الظهور بسبب الخلاف بين المنظمتين حيث وجهت سوانو الاتهام إلى سوابو بأنها على اتصال بالولايات المتحدة واتهمت الأخيرة الأولى بأنها على علاقة بالصين، كما وجهت سوابو النقد إلى سوانو على أساس أن المنظمة الأخيرة تنادي بالحل السلمي من خلال الأمم المتحدة في حين أن سوابو ترى أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال ولا تعدو جهود التنظيم الدولي أن تكون جهوداً إضافية ومساعدة.

وقد جرت محاولة أخرى لتكوين تحالف وطني عام ١٩٦٤، تحت اسم المؤتمر الوطني وبمبادرة من مجلس زعماء هيريرو، غير أن هذا المؤتمر لم يقدر له الظهور هو الآخر أو القيام بدور فعال نظراً للنزعة القبلية التي سيطرت عليه واتخاذه من إرسال الشكاوي إلى الأمم المتحدة أسلوباً لممارسة النضال.

ولم يبق في ميدان الكفاح الوطني سوى (سوابو)، التي استطاعت أن تتخلص من الطابع القبلي الذي اعترى نشأتها منذ البداية، واستطاعت أن تؤكد شعبيتها في الإقليم، وأن تثبت قدرتها على مواصلة الكفاح المسلح.

ثانيا، المناداة بالاستقلال السياسي: إذ كانت سوابو كحركة تحرر وطني قد قامت لتحقيق استقلال ناميبيا فإنها في هذه الفترة المذكورة قد افتقرت إلى المضمون الاقتصادي ــ الاجتماعي للنضال، وافتقدت تبعاً لذلك وضوح الرؤية في تحديد القوى المؤيدة للنضال من تلك المعارضة له، وللدلالة على ذلك نجد أن ممثل سوابو يعلن في عام ١٩٦٢، أمام لجنة تصفية الاستعمار أن "الأهداف الرئيسة لسوابو هي إنشاء حكومة ديمقراطية.. وأن سوابو تنادي بالاستقلال التام في ظل حكومة أفريقية".

أي أن الهدف حتى هذه الفترة كان ينصب على تحقيق الاستقلال السياسي ثم بعده ما بعده[٨].

ثالثا، الكفاح المسلح: على أن غياب المضمون الاقتصادي، الاجتماعي في فكر سوابو في هذه الفترة لم يحل دون إدراك أهمية الكفاح المسلح أسلوباً للتحرير.

ونجد هذه الرؤية المبكرة في قرارات المؤتمر الوطني الأول لسوابو المنعقد في وندهوك العاصمة عام ١٩٦١، حيث أعلن المؤتمر ضرورة البدء في التوعية السياسية والتدريب العسكري جنباً إلى جنب مع النشاط السياسي الخارجي الذي يقوم به بعض قادة سوابو في الخارج، ولم يمر عام على ذلك حتى أرسلت سوابو في عام ١٩٦٢، أول دفعة من كوادرها ــ

وتتكون من ٢٠٠ فرد ــ إلى الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) للتدريب على حرب العصابات.

وقد كانت هذه الدفعة هي التي شكلت نواة جيش التحرير الشعبي لناميبيا الذي بدأ الكفاح المسلح في أغسطس عام ١٩٦٦[٩].

- **(الفترة الثانية ــ النصف الثاني من الستينيات)**

وقد شهدت هذه الفترة من جانب، قيام حكومة جنوب أفريقيا بتنفيذ خطة أودندال منذ عام ١٩٦٦. والتي تتجه إلى تقسيم المنطقة المخصصة للأفريقيين ــ مساحتها ٣٠ بالمئة من مساحة البلاد ــ إلى عشرة بانتوستانات تحصل على الحكم الذاتي ثم الاستقلال، وشهدت من جانب ثان، تصاعد الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية ومؤازرة لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لهذا الكفاح، كما شهدت من جانب ثالث، صدور قرار محكمة العدل الدولية في عام ١٩٦٦، برفض دعوى كل من إثيوبيا وليبيريا ضد جنوب أفريقيا لانتهاكها مبادئ الانتداب وما ترتب على ذلك من قيام الجمعية العامة، كرد فعل لذلك بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على الإقليم عام ١٩٦٦. وكان لهذه الظروف انعكاساتها على تطور فكر وممارسات الحركة الوطنية بقيادة سوابو على النحو التالي:

أولا، بدء الكفاح المسلح: وقد قامت قوات جيش التحرير الشعبي لناميبيا بأول عملياتها في ٢٦ أغسطس ١٩٦٦، ومن يومها والنضال يتصاعد ومناطق العمليات تتسع وتتجه نحو الجنوب. وفي خضم الانتصارات والانتكاسات العسكرية التي واجهتها قوات سوابو تبلور لديها استراتيجية عسكرية تعتمد بالأساس على إقامة مناطق "عمليات" وليست مناطق "محررة"، وذلك على نفس النمط الذي اتبعته جبهة التحرير الجزائرية؛ إذ طالما أن معظم إقليم ناميبيا يغلب عليه الطابع الصحراوي. وطالما أن جنوب أفريقيا لديها قوات عسكرية ضخمة يسندها اقتصاد قوي، وطالما أن جنوب أفريقيا تتصل أرضياً بالإقليم فإن قادة سوابو انتهوا إلى أن إقامة مناطق محررة ــ في إطار ظروف كهذه ــ يعد انتحاراً قومياً وعليه تصبح إقامة مناطق "عمليات"، هي البديل الأمثل نظراً لما تؤدي إليه من ضربات عسكرية قاصمة للعدو تنتهي إلى إقلاقه واستنزاف موارده وإفقاده مبررات وجوده في الإقليم[١٠]، وقد مارس جيش التحرير الشعبي لناميبيا هذه الاستراتيجية بنجاح على نحو دفع المؤتمر الاستشاري لسوابو المنعقد في تانجا بتنزانيا في الفترة من ٢٦ ديسمبر ٦٩ ــ ٢ يناير ١٩٧٠ إلى أن يقرر بأن "الكفاح المسلح بات

هو الطريق الوحيد الفعال لتحرير ناميبيا، وأن الشعب الناميبي قد قبل الثورة المسلحة باعتبارها أمراً لا غنى عنه في كفاحنا من أجل تقرير المصير والاستقلال" (١١).

ثانياً، ارتباط المقاومة المسلحة بالعمل الجماهيري: مع تصاعد الكفاح المسلح الذي تقوده سوابو أحس قادة سوابو بأنه من الضروري أن يرتبط هذا الكفاح بالعمل السياسي الجماهيري في الداخل تدعيماً له وتأميناً لمساره وضماناً لاستمراره، كما أدرك قادة سوابو بأنه رغم أهمية الكفاح المسلح إلا أن الصراع مع حكومة جنوب أفريقيا يظل بالأساس صراعاً سياسياً، ولكي يتحقق هذا الارتباط والتلاحم بين المقاومة المسلحة والعمل السياسي الجماهيري كان لابد من إنشاء منظمات جماهيرية تابعة لسوابو تحتوي هذا العمل وتتولى تنظيمه.

من هنا قرر المؤتمر الاستشاري لسوابو المنعقد في تانجا بتنزانيا في عام (٦٩ ــ ١٩٧٠)، إنشاء الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين، وعصبة شباب سوابو، ومجلس سوابو للمرأة لتتولى هذه التنظيمات العمل السياسي السري والعلني في الداخل، وتقوم بتوعية الجماهير وشرح سياسة سوابو بالإضافة إلى تجنيد الشباب لجيش التحرير وتزويد المقاتلين بالمؤن ووسائل الحماية(١٢).

ثالثاً، صدور البرنامج السياسي لسوابو في ١٨ يونيو ١٩٧٠: شهدت الفترة المذكورة تصاعد الكفاح المسلح في ناميبيا وتنامي الوعي السياسي الجماهيري في الداخل، كما شهدت اعتراف المجتمع الدولي بسوابو باعتبارها ممثلاً حقيقياً ثم شرعياً للشعب الناميبي، لذا كان من الضروري أن تصدر عن سوابو وثيقة تعبر عن الخط السياسي والفكري للمنظمة تستجيب لهذه المتغيرات وتحدد مسارها والرؤية المستقبلية لتطوراتها.

فصدر البرنامج السياسي لسوابو في ١٨ يونيو ١٩٧٠، على أن هذا البرنامج وإن حدد رؤية سوابو المتكاملة لشكل المجتمع الناميبي الذي تسعى إلى تحقيقه بعد الاستقلال إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مجرد ردود فعل لسياسة جنوب أفريقيا في ناميبيا، فهو لم يحدد القوى صاحبة المصلحة في الاستقلال من تلك التي تعارضه، واقتصرت صياغاته على عبارات عامة.

ففي مواجهة محاولات جنوب أفريقيا ضم إقليم ناميبيا إليها أعلن البرنامج ضرورة تحقيق الاستقلال فوراً، وفي مواجهة سياسة جنوب أفريقيا التعسفية والعنصرية في الإقليم راح البرنامج يطالب بضرورة إنشاء حكومة ديمقراطية حرة في ناميبيا تقوم بإرادة ومشاركة كل الشعب بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العقيدة.. إلخ، وليعلن حق كل مواطن في التصويت أو

الترشيح عدا من يخون وطنه أو يعادي الكفاح التحريري. وليعلن كذلك حرية الكلام والتنقل والصحافة والعقيدة والتجمع، وفي مواجهة سيطرة المستوطنين البيض على الصناعات في الإقليم، وفي مواجهة نظام عقود العمل الإجبارية جاء البرنامج ليعلن أهداف سوابو الاقتصادية والمتمثلة في إنشاء صناعة ذات ملكية عامة جنباً إلى جنب مع الصناعات الخاصة، وحق العمال في تكوين نقابات عمالية لهم، وتقرير أجر متساو للعمل المتساوي ووضع حد أدنى للأجور مع إشراف حكومة سوابو على توجيه الاقتصاد وإلغاء عقود العمل الإلزامية، كما تضمن البرنامج ضرورة وجود إصلاح زراعي وإنشاء التعاونيات..إلخ، ويعتبر البرنامج بذلك تتويجاً ونتاجاً لظروف وتطورات الفترة المذكورة (١٣).

- (الفترة الثالثة ـ النصف الأول من السبعينيات)

شهدت هذه الفترة تقدم الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية على نحو انتهى باستقلال هذه المستعمرات في أواخر هذه الفترة، كما شهدت أيضاً تنامي الوعي السياسي لجماهير الشعب الناميبي بقيادة المنظمات الجماهيرية التي أقامتها سوابو وشهدت أيضاً دفعة في الكفاح المسلح الذي تقوده سوابو خاصةً بعد أحداث أنجولا وتولي الحركة الشعبية للحكم في البلاد، كما ألقى تزايد اهتمام القطبين الأعظم (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي) بالقارة الأفريقية، وخاصةً بعد أحداث أنجولا بظلاله على تطور مجريات الأحداث في الإقليم، وكان لهذه العوامل وغيرها تأثيراتها على فكر وممارسات الحركة الوطنية في الإقليم بزعامة سوابو، ويمكن إجمال أهم هذه التأثيرات فيما يلي:

أولاً، محاولة إقامة تحالف وطني في الداخل: وقد جرت هذه المحاولة عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم (٣٠٩)، أثناء اجتماعه في أديس أبابا في فبراير ١٩٧٢، وقد أوصى هذا القرار بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا بغرض توفير الظروف الضرورية لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، وما أن أعلن عن زيارة الأمين العام للأمم المتحدة لجنوب أفريقيا ولإقليم ناميبيا حتى تكون ما يسمى بالمؤتمر الوطني كتحالف يضم كل القوى الوطنية المعارضة للأبارتهيد والتي تطالب بالاستقلال في موقف موحد.

وقد ضم هذا المؤتمر التنظيمات التالية: (سوابو، سوانو، المنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية، حزب شعب ريهوبوث، صوت الشعب، المنظمة الديمقراطية لشعب ناميبيا الأفريقي، قيادات معزل هو أشاناس، قيادات معازل بيرسيبا وجيبون، مجلس دامارا التنفيذي لاوتجيمبنجو)[١٤].

وقد شكل المؤتمر لجنة للنظام من عشرة أعضاء لوضع دستور المؤتمر. ولقد صدر هذا الدستور في ١٩ يوليو ١٩٧٣، وجاء فيه أن عضوية المؤتمر مفتوحة لكل التنظيمات، والحركات السياسية، والأحزاب التي تعارض سياسة جنوب أفريقيا وأعلن الدستور أن المؤتمر سيناضل من أجل الوحدة الوطنية للشعب النامیبي المقهور وأنه سيسعى لتحقيق الحرية والاستقلال التام للشعب الناميبي.

وقد ترأس المؤتمر دافيد إيساكا وانتخب زعيم هيريرو كليمنز كابو نائباً للرئيس[١٥]، غير أن سوابو انسحبت من هذا المؤتمر أواخر عام ١٩٧٤، وأعلنت في ١٧ يناير ١٩٧٥، أن المؤتمر الوطني كان بمثابة تحالف "مؤقت" يستهدف اتخاذ موقف مشترك أثناء مشاورات الأمين العام للأمم المتحدة، وبررت انسحابها منه بأنه قد أصبح لعبة في يد بوليس جنوب أفريقيا، وأنه فشل في تقديم العون لأعضاء سوابو عندما اعتقلوا وتعرضوا للاضطهاد، كما أنه لم يعترف بالكفاح المسلح كأداة للتحرير في الوقت الذي فشلت كافة الوسائل السلمية لتحقيق الاستقلال في حين أن سوابو تعترف بالكفاح المسلح كأسلوب وحيد للتحرير[١٦]. وهكذا فشلت آخر محاولة للتحالف في الداخل.

ثانياً، تصاعد الكفاح المسلح: وقد زاد من فعالية هذا الكفاح استقلال أنجولا حيث باتت تشكل قاعدة خلفية ينطلق منها ثوار سوابو للقيام بعملياتهم في الإقليم.

ثالثاً، تنامي العمل الشعبي الجماهيري: وقد تم تعبئة الجماهير وقيادتها في حركة شعبية علنية لمواجهة النظام العنصري لجنوب أفريقيا وكان للتنظيمات الجماهيرية التي أقامتها سوابو في الداخل وهي الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين، وعصبة سوابو، دور بارز في هذا المجال. وتجسد ذلك فيما يلي:

١ ــ الإضراب العمالي في الفترة من ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ــ ٢٠ يناير ١٩٧٢: وقد نظم هذا الإضراب الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين، ويعد هذا الإضراب أول إضراب وطني للعمال الأفريقيين على مستوى الإقليم ككل.

إذ بلغ عدد العمال المضربين نحو ١٣ ألف عامل يعملون في كافة القطاعات الاقتصادية في مختلف أرجاء الإقليم. ورغم أن الهدف من الإضراب كان إلغاء نظام عقود العمال الإجبارية وتحسين ظروف العمل إلا أنه لوحظ عمالاً لا يخضعون لهذا النظام قد شاركوا في الإضراب، بل إن البعض منهم كان يعمل في ظروف عمل ومستوى أجور أفضل لا تدفعه للمشاركة في الإضراب وهذا يعني أن معارضة نظام عقود العمل الإجبارية لم تكن معارضة لهذا النظام من حيث كونه كذلك فقط، وإنما كانت معارضة لما يمثله هذا النظام من سياسة متكاملة للتفرقة العنصرية ومن احتلال غير شرعي من جنوب أفريقيا للإقليم ومن استغلال اقتصادي أجنبي.

وقد أدى هذا الإضراب من جانب إلى شل الحياة الاقتصادية للإقليم كما أدى من جانب آخر إلى نمو الوعي الوطني لدى العمال الأفريقيين تمثل في تصاعد روح المقاومة السياسية في الداخل على نحو دفع حكومة جنوب أفريقيا إلى إعلان حالة الطوارئ في منطقة أوفامبو في ٤ فبراير ١٩٧٢[١٧].

٢ ـ مقاطعة انتخابات الأوطان المحلية في أغسطس ١٩٧٣: في محاولة من جانب حكومة جنوب أفريقيا لتكريس سياسة التطور المنفصل وتمزيق الإقليم إلى أوطان قبلية محلية فإنها أصدرت في فبراير ١٩٧٣، "القانون المعدل لتطوير الحكم الذاتي للأمم الوطنية في جنوب غرب أفريقيا"، والذي يهدف إلى تحويل الأوطان المحلية إلى "أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي" وانطلاقاً من هذا القانون أعلنت جنوب أفريقيا أن أوفامبو لاند قد أصبح "إقليماً متمتعاً بالحكم الذاتي" في أول مايو ١٩٧٣، كما أعلنت منطقة أوكافانجو لاند كذلك في ١١ مايو ١٩٧٣، وأعلنت في يونيو ١٩٧٣ أنها ستجري انتخابات في أول أغسطس من نفس العام لانتخابات جمعية تشريعية لكل منهما[١٨] وعلى الفور بدأت عصبة شباب سوابو في تنظيم حملة لمقاطعة هذه الانتخابات وقد نجحت هذه الحملة فلم يشترك في الانتخابات سوى ٢,٥ بالمئة من الناخبين في أوفامبولاند هم في غالبيتهم من الزعماء القبليين المتواطئين مع حكومة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى رجال البوليس والإدارة الذين اشتركوا في التصويت خشية أن يطردوا من أعمالهم.

وقد جاءت هذه النتيجة لتعبر عن نضج ووعي الشعب النامیبي والتفافه حول سوابو. وتدل على مدى الدور الذي تسهم به عصبة شباب سوابو في تنظيم الجماهير وتعبئتها سياسياً رغم المخاطر التي تحيط باجتماعاتها وحملات الاعتقال والتعذيب التي تلحق بزعامتها[١٩].

٣ ــ **تنظيم اللقاءات الجماهيرية التي تنادي بالاستقلال في أغسطس ١٩٧٣:** في خلال هذا الشهر استطاعت عصبة شباب سوابو أن تنظم أكبر لقاء جماهيري في تاريخ الإقليم في أوشاكاتي (عاصمة أوفامبولاند) حضره نحو ثلاثة آلاف مواطن نامیبي من مؤيدي سوابو كما نظمت لقاءً ثانياً على نفس النمط في وندهوك العاصمة ولقاءً ثالثاً في ضاحية كاتوتورا بالعاصمة.

وفي اللقاءات الثلاثة رفع علم سوابو. ورددت الأناشيد التي تقول "سنحارب حتى الموت" ورفعت هذه اللقاءات شعار استقلال ناميبيا في إطار دولة واحدة. ولعل أصدق وصف لهذه اللقاءات هو ما اعترفت به صحيفة وندهوك أدفيرتيزر ــ الموالية لحكومة جنوب أفريقيا ــ في عددها الصادر ٢١/٠٨/ ١٩٧٣ حين قالت " لقد قلنا مراراً وتكراراً إن حركة سوابو ليست نمراً من ورق. إنها شيء ما ذو أنياب، إنها حركة ترفض الواقع تماماً.. فعصبة شباب سوابو تبشر بشئ واحد وهو: أن على البيض أن يرحلوا من جنوب غرب أفريقيا.. إنها تريد تطهير جنوب القارة من الرجل الأبيض وإننا نجد ذلك في أحاديث قياداتها، إن زعاماتها لا تقبل على الإطلاق أي تعايش سلمي فهم ليسوا معتدلين مثل زعيم هيريرو كليمنز كابو إن زعاماتها من الشباب المتحمس الذي يملك الشجاعة والقدرة على تحريك الجماهير بالآلاف. ويجب على الرجل الأبيض أن يستيقظ على هذه الحقائق. فرئيس وزرائنا ليس بمقدوره حث ألف مواطن أو حتى أقل من ذلك على حضور اجتماع عام ولكنهم يفعلون ذلك من وقت لآخر في الوقت الذي لايتبرم فيه مؤيدوهم من الوقوف بالساعات في وهج الشمس، إنهم يرقصون وهم يستمعون إلى الإهانات التي توجه للبوير، أكثر من ذلك فإن تنظيماً جيداً في الخارج يقوم بمساعدتهم..." وفي ختام تعليقها على اللقاءات الجماهيرية طالبت الصحيفة باستصدار تشريع يجعل من سوابو وعصبة شبابها منظمة غير شرعية(٢٠).

رابعاً، تعمق المضمون الفكري الاقتصادي/الاجتماعي لسوابو: أدت التطورات الداخلية والإقليمية والدولية إلى انعكاسات وتأثيرات على فكر سوابو على نحو ما عبرت عنه مجلة "الشباب الناميبي" التي تصدرها عصبة شباب سوابو.

فهذه المجلة هي الوحيدة من بين مجلات سوابو التي بدأت تولي اهتماماً خاصاً بتأصيل الإطار الفكري لسوابو وتحليل طبيعة الثورة الناميبية وأهدافها بل إنها وصلت إلى حد تحليل المجتمع الناميبي تحليلاً طبقياً جديداً يتخطى الإطار القبلي في محاولة منها لتحديد الطبقات المؤيدة للثورة من تلك المعارضة لها. ويستخلص من دراسات الشباب الناميبي.

وخاصةً عددها الأول الصادر في عام ١٩٧٤ أن أيديولوجية سوابو هي "أيديولوجية ثورية" تعتنقها حركة تحرر وطني تسعى لتحقيق استقلال ناميبيا في إطار أمة واحدة؛ مستهدفة بذلك تحقيق مصالح الغالبية العظمى من الشعب الناميبي ومسترشدة في ذلك بمبادئ "الجماعة الديمقراطية" هذا من جانب، ومن جانب آخر فهي أيديولوجية ذات "مضمون اجتماعي" تحاول معرفة القوى المعادية للثورة من تلك المؤيدة لها في محاولة من جانبها لتحقيق مصالح القوى المؤيدة لها وهي العمال، أكثر الطبقات نضالية ضد الاستعمار بين صفوف الشعب الناميبي، وكذا الفلاحين. وترى المجلة أن هاتين الطبقتين تشكلان القاعدة الاجتماعية لسوابو في كفاحها من أجل التحرير الوطني ومنع استغلال الإنسان للإنسان[٢١]. ولعل هذا الفكر الجديد يعد تتويجاً لنضال هذه الفترة عسكريا وشعبياً.

- (الفترة الرابعة ـ منذ النصف الثاني من السبعينيات)

تمثل هذه الفترة وصول سوابو إلى مرحلة النضج تنظيمياً، وفكرياً، وحركياً، يظهر ذلك في وثيقتين صدرتا عن اجتماع اللجنة المركزية لسوابو المنعقد في لوساكا في الفترة من (٢٨ يوليو ـ الأول من أغسطس ١٩٧٦)، وهما: دستور سوابو، والبرنامج السياسي لسوابو. كما يتبدى ذلك أيضاً في تصاعد الكفاح المسلح واتساع نطاقه والتفاف الجماهير الناميبية حوله.

أولاً، دستور سوابو[٢٢].

وترجع أهميته إلى أنه لأول مرة منذ إنشاء سوابو يتم تحديد أهداف التنظيم، وطريقة العضوية فيه، وهيكله التنظيمي، ومنظماته الجماهيرية تحديداً واضحاً في إطار وثيقة رسمية على النحو التالي:

١ ـ **أهداف التنظيم**: وتتمثل أهم الأهداف التي حددها الدستور فيما يلي:

ـ النضال بلا هوادة لتحقيق التحرير الفوري والكامل لناميبيا من الاحتلال الاستعماري، الإمبريالي.

ـ إقامة حكومة ديمقراطية مدنية تستند إلى إرادة ومشاركة كل الشعب الناميبي.

ــ تأكيد السيطرة الفعالة لحكومة الشعب علــى وســائل الإنتــاج والتوزيــع وتبنــي سياســة تفــتح الطريق أمام الملكية الجماعية لكل موارد البلاد.

ــ العمل على إقامة مجتمع غير استغلالي، غير قمعي، لا طبقي.

ــ التعاون مع الدول الأفريقية لتعزيز الوحدة الأفريقية، وكــذا التعــاون مــع كــل الــدول المحبــة للسلام لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

٢ ــ **العضوية**: وهي على نوعين:

أ ــ عضوية فردية: مفتوحة لكل الناميبيين الذين يقبلون أهــداف وأغــراض التنظــيم والــذين تبلــغ أعمارهم ١٨ عاماً أو يزيد، هذا بالإضــافة إلــى شــروط أخــرى تتعلــق بكيفيــة الانــضمام، ودفــع رسوم العضوية.. إلخ.

ب ــ عضوية بالانتساب: وهي مفتوحة فقــط للمنظمــات (اتحــادات العمــال، الطلبــة، الاتحــادات المهنية) والتي تقبل أهداف وأغراض التنظيم.

وتطلب الانضمام كتابة، ويقبل طلب انضمامها من جانب اللجنة التنفيذية الوطنية لسوابو.

٣ ــ **الهيكل التنظيمي**، وهو على خمسة مستويات:

(أ) المستوى الوطني، حيث توجد الأجهزة التالية:

ــ المؤتمر: وهو أعلى جهاز في التنظيم ويتكون من:

كل أعضاء اللجنة المركزية، كل أعضاء اللجنــة التنفيذيــة الوطنيــة، أربعــة منــدوبين عــن كــل لجنة تنفيذية إقليمية، أربعة مندوبين عن جيش التحرير الــشعبي لناميبيــا، أربعــة ممثلــين عــن كــل واحد من أجنحة التنظيم التالية:

عصبة شباب سوابو، مجلس المرأة لسوابو، مجلس الكبار لسوابو.

ويضع المؤتمر سياسة التنظيم، ويحدد هيكله التنظيمــي. وينعقــد كــل خمــس ســنوات، وإن كــان يجوز انعقاده في دورة غير عادية باشتراطات معينة.

ــ اللجنة المركزية: وهي تتكون مــن ٤٥ عــضواً ينتخــبهم المــؤتمر، ويــشترط فــي عــضويتها ألا تقل مدة انضمام العضو في سوابو عن خمس سنوات، واللجنــة هــي الجهــاز الأعلــى فيمــا بــين دورات انعقاد المؤتمر، وهي تجتمع سنويا، وتنتخــب مــن بــين صــفوفها أعــضاء اللجنــة التنفيذيــة

الوطنية، فيما عدا الرئيس، ونائب الرئيس، والرئيس الوطني، وعضوي اللجنة التنفيذية عن الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا.

ـ اللجنة التنفيذية الوطنية: وهي تتكون من ١٧ عضو بما فيهم الرئيس، ونائب الرئيس، والرئيس الوطني، وعضوين يعينهم الرئيس من المجلس العسكري لجيش التحرير الشعبي لناميبيا. وتتولى اللجنة مهمة وضع القرارات موضع التنفيذ خاصةً في الفترة بين دورات انعقاد اللجنة المركزية.

ـ المسؤولون الوطنيون: وهؤلاء تنتخبهم اللجنة المركزية من بين صفوفها وهم:

السكرتير الإداري، أمين الصندوق، سكرتير العلاقات الدولية، سكرتير الدفاع، سكرتير الإعلام والدعاية، سكرتير النقل، سكرتير الشؤون الاقتصادية، سكرتير الشؤون القانونية، سكرتير التعليم والثقافة، سكرتير الصحة والرفاهية الاجتماعية، سكرتير التنظيم، سكرتير العمل، سكرتير الشباب، سكرتير مجلس المرأة لسوابو، سكرتير مجلس الكبار لسوابو.

ـ السكرتارية: وتقوم بتعيينها اللجنة التنفيذية الوطنية، وهي تتشكل من:

رؤساء الإدارات، ممثل واحد عن عصبة شباب سوابو، ممثل واحد عن مجلس المراة لسوابو ممثل واحد عن مجلس الكبار لسوابو، ممثل واحد عن كل تنظيم منتسب، الكوادر الفنية المعينة استنادا إلى خبراتها الخاصة. ومهمة السكرتارية مساعدة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات وتوصيات وتوجيهات اللجنة المركزية.

(ب) المستوى الإقليمي، حيث توجد:

ـ المؤتمرات الإقليمية.

ـ اللجان التنفيذية الإقليمية.

ـ المسؤولون الإقليميون: وهم الرئيس الإقليمي، والسكرتير الإقليمي، وأمين الصندوق الإقليمي، والسكرتير الإقليمي للإعلام والدعاية.

(ت) مستوى المناطق، حيث يوجد:

ـ المؤتمر السنوي للمنطقة.

ـ اللجنة التنفيذية للمنطقة.

(ث) مستوى الفروع: حيث يوجد:

ـ المؤتمر السنوي للفرع.

ـ اللجنة التنفيذية للفرع.

(ج) على مستوى الخلايا: والخلية هي الوحدة القاعدية لسوابو وتوجد في:

المصانع، المزارع، المدارس، المستشفيات، الوحدات العسكرية، وحدات الخدمة، ومحال الإقامة.

ويشترط لتكوين الخلية ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثين عضواً، وتنتخب كل خلية سكرتيراً لها.

٤ ــ **أجنحة التنظيم،** وهي تضم:

ـ جيش التحرير الشعبي لناميبيا (العضوية مفتوحة فيما بين ١٦ ــ ٥٥ عاماً).

ـ عصبة شباب سوابو (العضوية مفتوحة فيما بين ٦ ــ ٣٥ عاماً).

ـ مجلس المرأة لسوابو.

ـ مجلس الكبار لسوابو.

ثانياً، صدور البرنامج السياسي الجديد لسوابو في أغسطس ١٩٧٦ [٢٣].

ويعد هذا البرنامج في حقيقته تعبيراً صادقاً وأميناً عن فكر عصبة شباب سوابو. الأمر الذي يوضح من جانب مدى قوة سوابو في الداخل كما يوضح من جانب آخر ذلك المدى القوي الذي وصلت إليه عصبة الشباب في التأثير الفكري على اتجاهات سوابو. ولعل قراءة سريعة للبرنامج الجديد توضح لنا مدى تبلور فكر سوابو اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً إذ يحدد البرنامج مهام سوابو في الحاضر والمستقبل بأنها "استكمال التحرير وتحقيق الاستقلال للشعب الناميبي بكافة الوسائل، وإقامة حكومة ديمقراطية شعبية، فضلاً عن تحقيق الاستقلال الكامل سياسياً واقتصادياً ودفاعياً واجتماعياً وثقافياً".

ويعلن البرنامج أن تحقيق هذه المهام يقتضي تعبئة وتنظيم الجماهير العريضة للشعب الناميبي كي تتحمل مسؤولياتها في كفاح التحرير الوطني. واستنفار الشعور السياسي الوطني

لدى الشعب الناميبي للقضاء على الاتجاهات القبلية والإقليمية والعرقية وكافة مظاهر التفرقة العنصرية.

فضلاً عن توحيد الشعب الناميبي وخاصةً الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين التقدميين في ظل الحزب لحماية الاستقلال الوطني وإقامة مجتمع لا طبقي تنتهي فيه كل مظاهر الاستغلال استناداً إلى مثاليات ومبادئ الاشتراكية العلمية.. ويتجه البرنامج بعد ذلك إلى تحليل أهداف سوابو وسياستها داخلياً وخارجياً.

١ ـ **ففي ميدان الكفاح المسلح:** يذهب البرنامج إلى "أن الكفاح المسلح لابد أن يتخذ الآن الشكل الرئيس لكفاحنا من أجل التحرير. إلا أننا لا نزين الحرب باعتبارها هدفاً أو شكلاً من أشكال الرياضة. إننا نرى الحرب كما هي في الواقع امتداد للسياسة بوسائل أخرى. إنها استمراراً لعلاقات سياسية في صيغة عنف وحتى يتأكد ذلك يعلن البرنامج أن على سوابو أن "تعمل على تسليح الشعب بكامله حتى يتحول الكفاح المسلح في ناميبيا إلى حرب شعبية حقيقية ويجري التعبئة السياسية اللازمة لتنفيذ هذا الجانب الحيوي من برنامجنا". ويدعو البرنامج إلى أنه ضماناً لاستمرار ومواصلة هذا الهدف الاستراتيجي فإنه يتعين أن " تتولى كافة كوادر جيش التحرير الشعبي لناميبيا مكان الصدارة في كل أجهزة المنظمة.. وهذه الكوادر ليس عليها قيادة الحرب فحسب. وإنما أيضاً المساعدة على نشر الخط السياسي لسوابو بين الشعب في كافة مناطق العمليات".

٢ ـ **وفي مجال إعادة البناء الاقتصادي:** يذهب البرنامج إلى أن ذلك يتطلب " إقامة مجتمع لا طبقي"، و "إلغاء كافة أشكال استغلال الإنسان للإنسان والقضاء على الروح الفردية الهدامة والحيلولة دون تجميع الثروة والسلطة في يد أفراد وجماعات أو طبقات" كما يتطلب "جعل كافة وسائل الإنتاج الكبرى والتوزيع في الدولة ملكاً للشعب" ويقتضي الأمر كذلك "بناء اقتصاد وطني متكامل يقوم على التوازن الملائم بين التنمية الزراعية والصناعية عن طريق إقامة صناعة متطورة، وإقامة اصلاح زراعي شامل يستهدف منح الأرض لمن يفلحها، وإقامة التعاونيات والجمعيات الزراعية والفلاحية، وإقامة مزارع ومراع مملوكة للدولة".

٣ ـ **وفي مجال التعليم والثقافة:** يركز البرنامج على ضرورة وضع الأساس لتعليم شامل مجاني لشعب ناميبيا في كافة المراحل التعليمية عن طريق تدريب عدد كبير من المدرسين والتربويين " بهدف تطوير القدرة الثقافية الخلاقة لشعبنا باعتبارها سلاحاً في نضال التحرير،

وبحيث تكون معاناة وتطلعات الجماهير هي الموضوعات الرئيسة لكافة أساليب التعبير الفني.. حتى يمكن إزالة كافة آثار العقلية القبلية أو الإقطاعية وبصفة خاصة التصور غير العلمي أو المترفع لفهم الظاهرة الاجتماعية والطبيعية".

٤ ــ **وفي مجال السياسة الخارجية:** يعلن البرنامج ضرورة التضامن والتعاون الوثيق مع حركات التحرير الوطني الأخرى، ومع الحركات المعادية للإمبريالية، ومع القوى التقدمية المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم، ومع قوى العالم الاشتراكي، ومع حركات الطبقة العمالية في الدول الرأسمالية، ومع الحكومات والشعوب الصديقة بهدف تخليص ناميبيا والقارة الأفريقية والجنس البشري من السيطرة الاستعمارية والإمبريالية، وبهدف عزل جنوب أفريقيا عن كل مصدر ممكن للتأييد.

وأيضاً بهدف "جعل العالم يدرك بوضوح أن سوابو لن توقف الكفاح السياسي والمسلح إلا إذا سلمت جنوب أفريقيا مقدماً بالشروط الآتية":

ــ اعترافها بحق الشعب الناميبي في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ــ إعلانها صراحة اعترافها بالوحدة الإقليمية لناميبيا وبأن هذه الوحدة غير قابلة للتفاوض حول أي جزء منها.

ــ إفراجها عن كافة المعتقلين السياسيين بما فيهم هيرمان تويفو ياتويفو والزعماء الآخرين والرفاق المعتقلين في جزيرة روبين وفي كل مكان.

ــ سماحها بحرية عودة كافة المنفيين السياسيين، من أية منظمات سياسية إلى بلدهم دون خوف أو غدر.

ــ التزامها بسحب بوليسها وجيشها من الإقليم والكف عن استخدام ناميبيا كقاعدة للعدوان على الدول الأفريقية المستقلة المجاورة.

ــ أن تجرى أية مباحثات دستورية حول ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة وأن يكون هدفها هو إجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة.

ــ إن سوابو لن تقبل، تحت أي ظروف، خطة جنوب أفريقيا التي تفرض على شعبنا اتحاداً كونفدرالياً ضعيفاً وعاجزاً يتلقى تعليماته من بريتوريا.

هذه هي إجمالاً أهم ملامح البرنامج الجديد، وهي إن كانت تعبر عن النضوج الفكري لسوابو فهي في نفس الوقت تعبر كذلك عن قوة سوابو في الداخل والخارج وتعبر عن مدى إصرارهم أيضاً على تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها من واقع ممارساتها ونضالها.

ثالثاً، تصاعد الكفاح المسلح، ومؤازرة الجماهير الناميبية له[٢٤].

فقد شهد النصف الثاني من الستينيات بدء الكفاح المسلح على يد جيش التحرير الشعبي لناميبيا (الجناح العسكري لسوابو) إلا أن ميدان نشاطات هذا الجيش قد اقتصرت خلال هذه الفترة على مواجهات عسكرية محدودة مع جيش جنوب أفريقيا في منطقة كابريفي وعلى طول نهر أوكافانجو في شمال البلاد. ومع حلول عام ١٩٧٦، فإن مناطق عمليات جيش التحرير امتدت لتشمل كل شمال ناميبيا، فضلاً عن قيام بعض وحدات الجيش العاملة في الداخل بعمليات تخريب واغتيالات وصلت إلى قلب العاصمة وندهوك ذاتها.

ومع تزايد العمليات العسكرية لجيش التحرير ازدادت ثقة الجماهير بكوادره، وراحت تقدم كافة أنواع العون والمساعدة لرجاله من رصد لتحركات العدو إلى تقديم المأوى والطعام لهم وهناك العديد من الأمثلة التي تقف شاهداً على ذلك. ونتيجة إلى ما تقدم انتشرت عملية الكفاح المسلح داخل ناميبيا. إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن جيش سوابو تمكن في خلال عام ١٩٨٢، من القيام بالعمليات العسكرية التالية: الهجوم على ١٦ قاعدة عسكرية ومعسكر لقوات جنوب أفريقيا، تدمير ١٢ طائرة حربية لجنوب أفريقيا، الهجوم على سبع محطات للطاقة الكهربية في الإقليم، القيام بثلاث عمليات لتخريب خطوط التليفونات، القيام بعمليتين ناجحتين لقطع طرق السكك الحديدية.. إلخ.

وقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا التستر على هذه العمليات الفدائية، والتهوين من شأنها وراحت تدشن هجمات واسعة النطاق على قواعد سوابو في جنوبي أنجولا بغية القضاء على القوة العسكرية لسوابو. ففي منتصف عام ١٩٨١، قام جيش جنوب أفريقيا بهجوم واسع النطاق على أنجولا، أعقبه تصريح لأحد قادة هذا الجيش في مايو ١٩٨٢، قال فيه " إننا اليوم في وضع أفضل مما كنا عليه في السنوات السابقة، فلقد تمكنا من القضاء على سوابو كقوة عسكرية"، على أنه لم يكد يمر شهر على هذا التصريح حتى قام جيش سوابو في أبريل ١٩٨٢، بهجوم وصفته الصحافة في حينه بأنه "أكبر حملة هجومية منذ بداية الحرب في عام ١٩٦٦، حيث تمكنت

قوات سوابو من التغلغل إلى قلب منطقة المزارع البيضاء بالقرب من أوتافي، وشنت هجومها على المنطقة الزراعية البيضاء المحيطة بتسوميب، وهو الأمر الذي دفع بالمزارعين البيض إلى ترك مزارعهم ليلاً للمبيت في المدينة".

وإزاء هذا الوضع اضطرت مصادر جيش جنوب أفريقيا إلى الاعتراف بأن "رجال العصابات مسلحون تسليحاً جيداً، ومنظمون تنظيماً دقيقاً".

وقد علقت إحدى صحف جنوب أفريقيا على الهجوم بقولها "إنه وعلى عكس المزاعم السابقة فقد امكن لسوابو أن تدشن هجومها الحالي... إن ذلك يعد مؤشراً على قوة سوابو ومقدرتها على اجتياز شبكة الأمن القائمة... وبدلاً من أن تكون في وضع دفاعي فهي تقوم بالهجوم... هل كانت الاستخبارات العسكرية مخطئة في تقديراتها حول قوة سوابو؟".

ورغم ذلك استمرت جنوب أفريقيا في التهوين من شأن قوة سوابو العسكرية ففي يناير ١٩٨٣، زعمت قيادة جيش جنوب أفريقيا في وندهوك أن الحرب في ناميبيا قد خفت حدتها نظراً للخسائر الكبيرة التي منيت بها قوات سوابو في العام الماضي، وهو الأمر الذي جعلها تتجنب المواجهة مع قوات جنوب أفريقيا.

غير أنه لم يكد يمر يوم واحد على صدور هذا التصريح حتى قامت قوات سوابو بهجوم واسع النطاق على مدينة أوشاكاتي دمرت خلاله مكتباً للبريد، وهاجمت أثناءه قاعدة عسكرية لجنوب أفريقيا بالقنابل، كما دمرت الكباري المحيطة بالمدينة، ثم قامت قوات سوابو في منتصف فبراير ١٩٨٣، بهجوم واسع النطاق شمل كل شمال ناميبيا وامتد إلى الجنوب، وقد وصف أحد المسؤولين في حكومة جنوب أفريقيا هذا الهجوم بأنه "أكبر عملية تقوم بها سوابو في الستة عشر عاماً الماضية منذ بدء القتال حيث قام بالهجوم ثمانمائة مقاتل من رجال حرب العصابات".

وقد دفعت هذه العملية بحكومة جنوب أفريقيا إلى فرض حظر كامل على كافة الأنباء المتعلقة بالقتال، بل وحذرت الصحفيين من الكتابة عن هذا الموضوع، ثم اتجهت منذ أواخر عام ١٩٨٣، إلى شن هجوم آخر واسع النطاق على جنوبي أنجولا أملاً في تقويض القوة العسكرية لسوابو.

رابعاً، تدعيم الصلات السياسية بالداخل(٢٥).

ففي مواجهة مخطط التسوية الداخلية الذي سعت حكومة جنوب أفريقيا لتطبيقه في الإقليم من خلال الأحزاب القبلية في ناميبيا فإن سوابو سعت للاستفادة من الخلافات بين هذه الأحزاب،

وعملت على إجراء بعض الاتصالات بها وبخاصة مع سوانو منذ عام ١٩٨٣، وإن كانت هذه الاتصالات لم تسفر حتى أوائل عام ١٩٨٤، عن نتائج واضحة.

كما اتخذت سوابو خطوات لتدعيم صلات جناحها الخارجي بجناحها في الداخل، ففي الاجتماع الموسع للجنة المركزية لسوابو والذي انعقد بلواندا في أبريل ١٩٨٣، تم انتخاب باستور هندريك ويتبوئي (أحد زعماء قبائل ناما البارزين وطنياً، وحفيد الزعيم القبلي الذي كان يحمل نفس الاسم والذي خاض معارك ضارية ضد الاحتلال الألماني للإقليم) نائباً لزعيم سوابو بدلاً من ميشاكي مويونجو ــ من كابريفي ــ والذي طرد عام ١٩٨٠، من عضوية سوابو كما انتخب ريتشارد كابلوا سكرتيراً للدفاع محل بيتر نانيمبي الذي قتل في حادث تصادم في أبريل ١٩٨٣، وهكذا فإن قيادة سوابو قد عمدت إلى مزيد من التأكيد على الطابع غير القبلي للتنظيم الذي أصبح يضم على قمته أعضاء من معظم الجماعات القبلية في الإقليم (أوفامبو، دامارا، هيريرو، ناما).

وفي يونيو ١٩٨٣، تم عقد اجتماع لمندوبي سوابو من كل أقاليم ناميبيا في العاصمة وندهوك وكان ذلك أول اجتماع يعقده الجناح الداخلي لسوابو منذ عدة سنوات. وفي هذا الاجتماع أعيد انتخاب دانييل تجونجا ريرو نائباً لرئيس سوابو.

وقد تبع ذلك قيام وفد يمثل الجناح الداخلي لسوابو بزعامة تجونجا ريرو وويتبوئي بزيارة لزيمبابوي في يوليو ١٩٨٣، حيث عقد الوفد مباحثات مع سام نجوما زعيم سوابو بهدف تدعيم الصلات بين الجناح الخارجي والداخلي للتنظيم، وعقب عودة الوفد إلى وندهوك أصدر ويتبوئي بياناً نادى فيه بضرورة إجراء محادثات مباشرة بين ممثلي سوابو، وبين الحاكم الإداري العام للإقليم بهدف وقف إطلاق النار.

ويتضح مما تقدم أن لسوابو حضور واسع ومستمر داخل ناميبيا، وهو حضور يأخذ العديد من الأشكال فهو لا يقف عند حد القيام بالعمل العسكري الفدائي، وإنما يتعداه إلى الارتباط بالجماهير في الداخل ارتباطاً علنياً.

القسم الثاني

مخطط التسوية الدستورية الداخلية

قبل أن نحلل أبعاد مخطط التسوية الدستورية الداخلية الذي راحت حكومة جنوب أفريقيا تنفذه في ناميبيا منذ منتصف السبعينيات، فإنه قد يكون من الملائم القيام بعرض موجز لتطورات الوضع الدستوري في إقليم ناميبيا (٢٦)، فعقب الهزيمة التي لحقت بالقوات الألمانية في الإقليم عام ١٩١٥، أثناء الحرب العالمية الأولى، فإن الإقليم خضع للحكم العسكري المباشر من جانب الحاكم العام لاتحاد جنوب أفريقيا، وفي عام ١٩٢٠ ـ وعقب وضع الإقليم نظام الانتداب فئة ج ـ تم تحويل سلطات الحاكم العام إلى حاكم إداري يكون مسؤولاً عن إدارة الإقليم أمام حكومة الاتحاد، وأصبح لهذا الحاكم سلطة تعيين مجلس استشاري من تسعة أعضاء يمثلون مختلف قطاعات الجماعة البيضاء في الإقليم، وظل الحال على هذا المنوال حتى صدر دستور للإقليم عام ١٩٢٥، من جانب حكومة الاتحاد وصف بأنه يمنح الإقليم "حكماً ذاتياً محدوداً"، وبموجب هذا الدستور تم تشكيل جمعية تشريعية، ولجنة تنفيذية، ومجلس استشاري للإقليم، وكل أعضاء هذه المؤسسات من الجماعة البيضاء، وفي عام ١٩٤٩، أصدر برلمان اتحاد جنوب أفريقيا دستوراً جديداً للإقليم عرف باسم "قانون شؤون جنوب غرب أفريقيا المعدل"، وبموجب هذا الدستور أصبح للجماعة البيضاء في الإقليم حق انتخاب ممثلين عنهم في برلمان الاتحاد، كما ألغى المجلس الاستشاري، وزيدت اختصاصات الجمعية التشريعية للإقليم، وإن بقي لبرلمان الاتحاد سلطة التشريع في كافة المسائل غير المخولة للجمعية التشريعية البيضاء.

وفي عام ١٩٦٨، صدر القانون رقم ٥٤ والمسمى "قانون تطوير الحكم الذاتي للأمم الوطنية في جنوب غرب أفريقيا" وقد نص هذا القانون على إقامة "أوطان محلية لست أمم وطنية" وهي: دامارا لاند، هيريرو لاند، كاأوكفيلد، أوكافانجو لاند، أوفامبو لاند، كابريفي الشرقية". وتضمن القانون أيضاً الإجراءات المتعلقة بتشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية في كل وطن محلي وقد قصر سلطات كل منهما على الشؤون المحلية فقط، وبالفعل تم إنشاء أول وطن محلي في أوفامبولاند في أكتوبر ١٩٦٨، ثم أعلن أوكافانجو لاند كذلك في يوليو ١٩٧١، وكابريفي الشرقية في مارس ١٩٧٢، وتبعهم باقي الأوطان المحلية.

ثم صدر قانون شؤون جنوب غرب أفريقيا رقم ٢٥ في مارس ١٩٦٩، ويعتبر هذا القانون من أكثر التشريعات أهمية في تاريخ الإقليم، فهو يتجه إلى ضم الجزء الجنوبي من الإقليم إلى

جنوب أفريقيا ـــ وهو يشكل نحو ٧٠ بالمئة من مساحة الإقليم، ويعيش عليه البيض ـــ حينما قرر تحويل معظم سلطات الجمعية التشريعية البيضاء للإقليم إلى برلمان جنوب أفريقيا، وحينما ضيق نطاق اختصاصها الجغرافي، حيث حرمت من ممارسة سلطات التشريع على الأوطان المحلية الأفريقية.

وفي فبراير ١٩٧٣، صدر القانون المعدل لتطوير الحكم الذاتي للأمم الوطنية في جنوب غرب أفريقيا عن برلمان جنوب أفريقيا، وبموجب هذا القانون عمدت جنوب أفريقيا إلى ضم الجزء الجنوبي من الإقليم اليها، وتمزيق أوصال الجماعة الأفريقية نهائياً، إذ تحولت الأوطان المحلية إلى "أقاليم متمتعة بالحكم الذاتي" لكل منها هياكلها ومؤسساتها السياسية والحزبية والإدارية.

على أن ونتيجة لتواتر الأحداث في منطقة الجنوب الأفريقي، وما واكب استغلال أنجولا من تواجد سوفياتي/كوبي على أراضيها، فضلاً عن تزايد شعبية سوابو في داخل ناميبيا، وتصاعد الكفاح المسلح على يد قوات جيش التحرير الشعبي لناميبيا، فإن هذه الأحداث وغيرها دفعت حكومة جنوب أفريقيا إلى البحث عن حل يحافظ على وحدة عرقية شكلية للإقليم في ظل نظام حكم موالٍ لها عن اعتقاد بأن مثل هذا الحل يمكن أن يفوت الفرصة على سوابو في حكم الإقليم من جانب، ويكرس استمرار تبعية الإقليم لجنوب أفريقيا من جانب آخر.

واستناداً إلى ما تقدم أوعزت حكومة جنوب أفريقيا للجمعية التشريعية البيضاء في الإقليم بدعوة زعماء القبائل (قيادات الأوطان المحلية الأفريقية)، في الإقليم للاشتراك في مؤتمر دستوري لبحث مستقبل الإقليم. وأصدرت الجمعية التشريعية قرارها بهذا الصدد في نوفمبر ١٩٧٤.

- **مؤتمر تيرنهال الدستوري**

تشكيل المؤتمر، وقراراته:

افتتح المؤتمر الدستوري أعماله في أول سبتمبر ١٩٧٥، بقاعة تيرنهال في العاصمة وندهوك، وأنهى جلساته في ١٩ مارس ١٩٧٧، وقد أثار تشكيل المؤتمر وما صدر عنه من قرارات ردود فعل من جانب المجتمع الدولي، ومن جانب سوابو، لم تلق لها حكومة جنوب أفريقيا بالاً، وراحت تتخذ الخطوات العملية لتنفيذها.

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى كيفية تشكيل المؤتمر، وما صدر عنه من قرارات:

أولاً، فيما يتعلق بالتشكيل(٢٧): تشكلت وفود المؤتمر من ممثلين قبليين عن الجماعات الأفريقية الثمانية في ناميبيا، وممثلين عن البيض، وآخرين عن الملونين، وبلغ العدد الكلي لأعضاء المؤتمر ١٥٦ عضواً، وقد استبعد من التمثيل في المؤتمر أعضاء الجمعية التشريعية البيضاء في الإقليم، فضلاً عن ممثلي الأحزاب الأفريقية، وبخاصة سوابو التي يعترف بها المجتمع الدولي كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا، ويلاحظ أنه لم تكن هناك علاقة بين حجم الوفد في المؤتمر وعدد سكان الجماعة القبلية التي يمثلها، فقبائل أوفامبو البالغ عددها ٣٩٦ ألف نسمة مثلت بـ ١٥ عضواً بينما أن قبائل هيريرو والبالغ عددها ٩٣ ألف نسمة مثلت بـ ٤٤ عضواً وقبيلة بوشمن البالغ عددها ٢٦ ألف نسمة مثلت بعضوين بينما قبيلة تسوانا البالغ عددها خمس الآف نسمه مثلت بخمسة أعضاء، وطالما أن التمثيل في المؤتمر اقتصر على ممثلي القبائل الذين يعملون في إطار نظام الأبارتهيد، فقد كان من الطبيعي أن يقبل هؤلاء مبادئ الأبارتهيد وألا يفكروا في وضع دستور يحطم هذا النظام وبالتالي وجودهم ووضعهم السياسي. وفيما يتعلق بالتصويت فقد وافق المؤتمر منذ البداية على أن تكون قراراته بالإجماع، وهذا يعني إعطاء حق الفيتو لكل وفد على حدة، وبخاصة وفد المستوطنين البيض.

ثانياً، وفيما يتعلق بالقرارات(٢٨): فقد أصدر المؤتمر في جلسته الافتتاحية في أول سبتمبر ١٩٧٥، "إعلان النوايا" الذي وافقت عليه اللجنة الدستورية للمؤتمر في ١٨ أغسطس ١٩٧٦، وأصدرته في بيان عنها، وقد تضمن البيان: إنشاء حكومة انتقالية تضطلع بمهام السلطات الإقليمية القائمة ريثما يتم إنشاء المؤسسات الدستورية الجديدة، وحل المشكلات القائمة مع حكومة جنوب أفريقيا خاصةً فيما يتعلق بخليج والفس، ومسائل الأمن، وريثما يتم إنشاء نظام حكم دائم وفق الدستور الذي يتم الانتهاء من صياغته خلال الفترة الانتقالية، وقد حدد البيان تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٨، موعداً لاستقلال الإقليم، وقد قدم المؤتمر في نهاية أعماله في مارس ١٩٧٧، ملتمساً إلى حكومة جنوب أفريقيا، يطلب منها تشكيل حكومة انتقالية للإقليم والتصديق على الدستور المؤقت، الذي سيصبح الدستور الدائم لناميبيا المستقلة بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه.

ويلاحظ على مشروع الدستور المؤقت ما يلي:

ـ إنه يقضي بأن تصبح ناميبيا دولة كونفدرالية تتكون من مجموعة الأوطان المحلية (البانتوستانات) المتمتعة بالحكم الذاتي استناداً إلى إحدى عشرة مجموعة عرقية قام نظام

الاحتلال العنصري غير الشرعي بتقسيم الإقليم إليها، حيث يعطي البيض الذين لا تتجاوز نسبتهم العددية ١٠ بالمئة من سكان الإقليم، نحو ٧٠ بالمئة من مساحة الإقليم.

ـ إن المادة الثانية من الباب الأول من مشروع الدستور تنص على ما يلي:

"ستصبح ناميبيا دولة جمهورية ديمقراطية تقبل مبدأ الحرية الاقتصادية، وتحمي ملكية الأراضي والممتلكات، ويشكل القانون الهولندي الروماني والقانون القبلي، المطبقان حالياً بالإقليم، القانون العام الحاكم".

ويلاحظ على هذا النص أنه يقيد حرية دولة ناميبيا المستقلة في اختيار سياستها الاقتصادية كما أنه يقيد من حريتها في تطوير قوانينها على نحو يخدم مصالح الشعب النامبيبي، ثم إن الهدف الأساسي من هذا النص هو حماية مصالح الأقلية البيضاء من أراضي ومناجم ومزارع، أكثر من ذلك فإن القانون الهولندي الروماني على النحو الذي آل إليه تطبيقه في جنوب أفريقيا قد انتهى إلى تكريس فلسفة الأبارتهيد والتي تنادي بعدم المساواة بين الأجناس وبالتالي الفصل بينها على أساس من لون البشرة. وهكذا فإن جنوب أفريقيا عن طريق هذا النص قد حددت مسبقاً، ومن جانبها، الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والقانونية لدولة ناميبيا.

ثالثاً، وفيما يتعلق بهيكل الحكومة المؤقتة: فقد حددها مشروع الدستور على ثلاثة مستويات على النحو التالي[٢٩].

(١) المستوى الأول ــ الحكومة المركزية حيث يوجد:

(أ) الرئيس: ويعينه رئيس دولة جنوب أفريقيا بعد مشاورات مع مجلس وزراء ناميبيا (الذي يتكون من أحد عشر وزيراً كل منهم يمثل جماعة قبلية في الإقليم)، وهكذا فإن رئيس ناميبيا يجب أن يكون مقبولاً لدى حكومة جنوب أفريقيا، وأن يكون مستعداً لتمثيلها والدفاع عن مصالحها في ناميبيا طالما أنه ليس منتخباً من الشعب النامبيبي وطالما أنه يمارس سلطاته وفق نصائح وبناءً على إذن من حكومة جنوب أفريقيا أو من مجلس وزراء ناميبيا القبلي.

(ب) مجلس الوزراء: وهو يتكون من وزير كرئيس للمجلس، وأحد عشر وزيراً آخرين كل واحد منهم يمثل مجموعة قبلية من المجموعات الممثلة في الجمعية الوطنية، وينتخب كل وزير من ممثلي جماعته في الجمعية الوطنية، وبالتالي فهو مسؤول أمامهم فقط، ويلاحظ في هذا الصدد أن مشروع الدستور لم يشر إلى الجهة التي تنتخب الوزير الأول للمجلس طالما أنه لا توجد سوى إحدى عشرة مجموعة قبلية.

كما لم يشر المشروع كذلك إلى اختصاصات الوزير الأول، ورغم أن المشروع ينص على أن يكون الوزراء أعضاء في الجمعية الوطنية إلا أن مبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة أمام الجمعية الوطنية أمر غير وارد لأن كل وزير مسؤول فقط أمام ممثلي جماعته القبلية في الجمعية الوطنية، ويلتزم مجلس الوزراء بتطبيق قوانين جنوب أفريقيا في ناميبيا ولا يملك أية سلطة لتغييرها ولا حتى اقتراح تغييرها أو تعديلها طالما أن قراراته تصدر بالإجماع، إلا في الحالات التي يقرر هو غير ذلك، وهذا يعنى أن الوزير الذي يمثل الأقلية البيضاء في المجلس يملك حق الفيتوعلى قرارات المجلس.

(ت) الجمعية الوطنية: وهي تمثل السلطة التشريعية، وتتكون من ستين عضواً يختارون أو يعينون بوسطة السلطات التمثيلية أو عن طريق الوحدة الانتخابية من جانب جماعتهم القبلية وكل جماعة قبلية يمثلها أربعة أعضاء في الجمعية، أما الستة عشر مقعداً المتبقية فإنها توزع على الجماعات القبلية بما يتناسب وتعداد سكان كل منها عام ١٩٧٠. وتقتصر سلطات الجمعية على الشؤون المحلية التي لا تشكل أى انتقاص لسلطة حكومة جنوب أفريقيا.

بل إن حكومة وبرلمان جنوب أفريقيا، وفق نص مشروع الدستور، يملكان السلطة التشريعية العليا في كل المسائل الجوهرية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً جوهرياً في التمهيد للاستقلال، وعلى سبيل المثال فهما مسؤولان عن الأمن الداخلي في ناميبيا، وبالتالي فإن الحكومة الانتقالية لا تملك سلطة إعلان العفو العام عن المسجونين السياسيين والمنفيين من أبناء ناميبيا، كذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا تسيطر على أجهزة الإعلام مما يحرم الحكومة الانتقالية من استخدام وسائل الإعلام في تعبئة الجماهير تمهيداً للاستقلال، ويضاف إلى ما تقدم فإن سلطة الجمعية الوطنية حتى فيما يتعلق بالشؤون المحلية مقيدة بنظام التصويت على القرارات، ذلك أن أي مشروع يعرض للتصويت على الجمعية يجب أن يحظى بتأييد الغالبية من جانب كل وفد قبلي على حده، فإذا فشل المشروع في الحصول على هذه الموافقة فإنه يسقط، لأن كل وفد قبل بملك حق الفيتو. ونظام التصويت هذا يمثل حجر الزاوية في سلطة الأوطان المحلية على الحكومة المركزية الانتقالية.

وهكذا فإن أي مشروع بتغيير جذري يستهدف تحقيق مصالح الجماهير الناميبية المحرومة لن يرى النور طالما أنه قد يهدد مركز الأقلية البيضاء وسيطرتها الاقتصادية واستثماراتها أو طالما أنه قد يهدد امتيازات الزعامات القبلية ونفوذها السياسي لأن وفد البيض في هذه الحالة يستطيع أن يستخدم حق الفيتو، ضد مثل هذه المشروعات أو ضد أى مشروع يستهدف مثلاً

زيادة الضرائب على الشركات العاملة في ميدان التعدين في الإقليم لتمويل النشاط الاقتصادي في ناميبيا طالما أن كل الشركات يملكها البيض أو جنوب أفريقيا أو تسيطر عليها جنوب أفريقيا.

(٢) المستوى الثاني ــ السلطات التمثيلية (العرقية): وتوجد في البانتوستانات على مستوى الحكومات القبلية. وهكذا أوجد مشروع الدستور إطاراً شرعياً لنظام البانتوستانات حيث يكون لكل جماعة قبلية سلطتها التمثيلية. ودستورها الخاص بها الذي تستطيع أن تعدله بموافقة الجمعية الوطنية، ويملك رئيس جمهورية جنوب أفريقيا سلطة إنشاء هذه السلطات التمثيلية بعد التشاور مع الأمم الوطنية (البانتوستانات)، وتتكون هذه السلطات أما من مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي يختار من الجماعة القبلية، وأما من الحكام القبليين التقليديين وتسيطر حكومة جنوب أفريقيا على هذه الهياكل القبلية من خلال مفوضيها لشؤون البانتو، والإداريين البيض المعينين لمساعدة المجالس التنفيذية، وهكذا ففي خلال الفترة الانتقالية يكون لكل جماعة قبلية كيانها السياسي من حكومة ومجلس تشريعي ودستور بل وجيش خاص بها بحيث تكون كل جماعة قبلية منفصلة ومستقلة عن الآخرين، وتعمل في نفس الوقت على تكريس نظام تخصيص وتوزيع الأرض القائم وبذا فإن الدستور الانتقالي على هذا النحو يكرس العزلة ويغذي الشعور بالانفصال، مستهدفاً بذلك تهيئة المناخ لحكومة جنوب أفريقيا في الاستمرار في سياستها العنصرية واستغلال الإقليم وشعبه.

(٣) المستوى الثالث ــ السلطات المحلية: وتوجد في المناطق الحضرية، والمحليات، والعواصم حيث اعترف مشروع الدستور وسلم بوجود "بيض وملونين، وسود يعيشون في مدن ناميبيا سويا"، وبالتالي تعين انتظامهم في إطار محليات وبلديات تشرف عليهم وتدير شؤونهم.

هذا هو الإطار العام لمشروع التسوية الداخلية الذي خططت له جنوب أفريقيا واتجهت إلى تنفيذه في الإقليم ويلاحظ على هذا المشروع، بالإضافة إلى ما تقدم، ما يلي:

(أ) إنه لايؤدي إلى تحقيق استقلال ناميبيا في إطار دولة موحدة، كما إنه لا ينهي سياسة التفرقة العنصرية، بل إنه يكرس الوضع القائم ويحافظ على استمرار سيادة الأقلية البيضاء سياسياً واقتصادياً.

(ب) إن المشروع لا يعدو أن يكون تكراراً لسياسة جنوب أفريقيا المتعلقة بإقامة نظام البانتوستانات في أراضيها والتي انتهت إلى إعلان استقلال ممسوخ لكل من ترانسكاي، وبوفوتاتسوانا، وفندا، وسيسكاي.

(ت) ثم إن هذا المشروع يتخذ كذلك نفس الخط الذي سار عليه إيان سميث في روديسيا في إطار تسويته الداخلية التي اعتمدت على الزعامات الرجعية في روديسيا.

(ث) وفضلاً عما تقدم فإن سوابو لم تشترك في مؤتمر تيرنهال كما لم تدع إليه رغم أنها هي المنظمة التي يعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامیبي، بل إن مصادر جنوب أفريقيا ذاتها تؤكد أن حجم التأييد الشعبي لسوابو في الداخل يزيد على ٥٠ بالمئة من سكان ناميبيا. ورغم إحساس المؤتمرين في تيرنهال بأهمية اشتراك سوابو في المؤتمر إلا أنهم رفضوا في النهاية دعوتها للاشتراك فيه خشية أن ينتهي المؤتمر بالفشل، وراحوا بعد أن انتهوا من مقرراتهم يطالبون سوابو بالاشتراك في التسوية في إطار ما تم الاتفاق عليه[٣٠].

- **موقف سوابو من مخطط التسوية الداخلية**

ما إن عبرت حكومة جنوب أفريقيا على نيتها في عقد مؤتمر دستوري لزعماء القبائل الناميبية في عام ١٩٧٤، حتى اتجهت سوابو إلى إعداد مشروع دستوري بديل لناميبيا المستقلة لعلها تثني زعماء القبائل عن المشاركة في المؤتمر، أو على الأقل الوقوف إلى جانب المشروع البديل الذي أعلنته سوابو، وما إن أدركت سوابو أن جنوب أفريقيا مصرة على تنفيذ مخطط التسوية الداخلية فإنها رفضت خطة التسوية الداخلية برمتها.

فقد بدأت سوابو منذ عام ١٩٧٤، في إعداد مشروع دستوري لناميبيا المستقلة ووضع المسودة الأولى لهذا المشروع بعض أعضاء سوابو الذين يعملون داخل ناميبيا، ثم أرسلت هذه المسودة إلى الخارج حيث راجعتها لجنة من سوابو، ومن بعض رجال القانون في الغرب، ويعد السيد/ سيديرك ثورنبيري ـ المحامي البريطاني ـ مسؤولاً عن الصياغة النهائية للمشروع، وعرضت هذه الصياغة النهائية على اللجنة التنفيذية لسوابو التي وافقت عليها في نهاية يوليو ١٩٧٥.

ثم نشر المشروع في أواخر أغسطس ١٩٧٥، قبيل انعقاد الجلسة الأولى لمؤتمر وندهوك الدستوري [٣١].

وتعد هذه الوثيقة على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعلن الالتزام بالديمقراطية وحماية الأقليات، واستقلال القضاء، وهي بهذا تكون موجهة إلى جبهتين: إلى الداخل في محاولة لإنهاء مخاوف المئة ألف أبيض من جراء قيام حكومة سوداء، وإلى الخارج بهدف إقناع الدول الغربية بسخف مزاعم جنوب أفريقيا التي تؤكد أن وصول سوابو إلى السلطة يعني انتصاراً للشيوعية في ناميبيا.

وتؤكد الوثيقة على احترام حقوق الإنسان، والتخلص من العنصرية بكافة أشكالها وتقدم صورة لناميبيا المستقلة كدولة موحدة غير منحازة. وتعلن أن سوابو مستعدة لإجراء مباحثات مع حكومة جنوب أفريقيا استناداً إلى بعض الشروط. وتضيف الوثيقة أن ناميبيا ستكون جمهورية رئاسية يرأسها رئيس تنفيذي وأنه سيوجد برلمان منتخب، مع ضمان استقلال القضاء، وحياد الوظيفة العامة.

وتعتبر الوثيقة أن وجود مجلس تشريعي واحد مكون من مئة عضو يعد أمراً ملائماً، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود مجلس ثان هو مجلس الزعماء الذي يتمتع بوظائف استشارية.

وقد نظرت الوثيقة إلى العلاقات مع جنوب أفريقيا باعتبارها عملاً "دبلوماسياً سليماً" ولكنها أكدت على حق دولة ناميبيا في وضع نظامها القانوني الذي يحل محل القانون الروماني/الهولندي وعلى حقها في إنهاء استخدام اللغة الأفريكانية كلغة رسمية.

ويلاحظ في هذا المجال أن الوثيقة اكتفت فقط بإبراز المقترحات الدستورية، وتركت لحكومة ناميبيا المستقلة بعد ذلك مسألة اختيار شكل السياسة الاقتصادية ومضمونها هل ستكون اشتراكية أم رأسمالية.

على أنه وإزاء إصرار حكومة جنوب أفريقيا على تنفيذ مشروع التسوية الداخلية فلم يكن غريباً أن يعلن برنامج سوابو الصادر في أغسطس ١٩٧٦، "النضال من أجل الإعلان الشامل بأن عملاء جنوب أفريقيا المجتمعين حالياً في تيرنهال ليس لديهم أي تفويض أو تأييد من جانب شعب ناميبيا لتعاونهم مع العدو"[٣٢]، ولم يكن غريباً كذلك أن تعلن اللجنة المركزية لسوابو في بيان لها في نفس التاريخ أنها "تستنكر وبشدة كما ترفض كافة المناورات السياسية والمخططات الشريرة الأخرى التي تدبرها حالياً حكومة جنوب أفريقيا وعملاؤها مثل مباحثات تيرنهال القبلية والتي تستهدف فرض حكومة استعمار جديد في ناميبيا"، وأضافت اللجنة أن سوابو هي الإدارة الوحيدة لإحداث تغيير حقيقي في دولتنا، وبالتالي فإن أي ترتيبات لتغير سلمي هناك ينبغي أن

تتم بين الحكومة المحتلة وسوابو"[٣٣]، وذلك في إطار الشروط التي حددتها سوابو في برنامجها والتي ذكرناها آنفاً.

مسار التسوية الداخلية

▪ **تنفيذ قرارات مؤتمر تيرنهال**

اتجهت حكومة جنوب أفريقيا إلى وضع مقررات مؤتمر تيرنهال موضع التنفيذ فأعلنت عن إجراء انتخابات في ناميبيا في ٤ ديسمبر ١٩٧٨، تحت إشرافها فقط، وتمت الانتخابات في الموعد المحدد، وكان الهدف منها تشكيل جمعية تأسيسية للإقليم مكونة من خمسين عضواً تكون مهمتها وضع دستور الاستقلال، وقد اشترك في هذه الانتخابات الأحزاب التالية، والتي تشكل معظمها عقب انتهاء أعمال مؤتمر تيرنهال[٣٤]:

١ ـ تحالف تيرنهال الديمقراطي، تشكل في يونيو ١٩٧٨، بإيعاز من حكومة جنوب أفريقيا، وهو يتكون من الحزب الجمهوري للبيض، والمنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية تحظى بتأييد قبائل هيريرو، والحزب الديمقراطي الوطني الذي يحصل على تأييده من جانب زعامات أوفامبو القبلية، وحزب العمل للملونين، ورابطة ريهوبوث باسترز، والجبهة الديمقراطية المتحدة لشعب جنوب غرب أفريقيا والتي تحظى بتأييد بعض الزعامات القبلية لدمارا.

وحزب تيرنهال الديمقراطي لناميبيا والذي يحظى بتأييد بعض الزعامات القبلية لناما، والزعماء القبليين لكافانجو، وكابريفي، وبوشمان، وتسوانا، ويدعو التحالف إلى تشجيع النظام الرأسمالي وتمتع القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في النشاط الاقتصادي، ويتولى كورنيلوس ندجوبا رئيس حكومة أوفامبو زعامة التحالف بينما يتولى ديرك مودجي زعيم الحزب الجمهوري رئاسة التحالف.

٢ ـ الحزب الديمقراطي المسيحي: ويتولى زعامته بن بلاي، ويؤيد الحزب النظام الرأسمالي باعتباره "النظام الأخلاقي الوحيد" ويعارض تدخل الحكومة بأي شكل من الأشكال ويرى أن هدف الحكومة يقتصر على حماية حقوق الأفراد في ظل "قوانين محددة"، ولا يتمتع هذا الحزب إلا بتأييد ضئيل.

٣ ـ جبهة تحرير شعب ناميبيا: ويتزعمها كيفاسي كونرادي، وهي تؤيد إقامة نظام اقتصادي مختلط في ناميبيا.

٤ ــ حزب تحرير ريهوبوث: ويتزعمه هانزد بيرجارت وهو حزب قبلي.

٥ ــ الحزب الوطني المعاد تأسيسه: ويتزعمه ساريل بيكر، وهذا الحزب فرع لنفس الحزب إقامة نظام اقتصادي مختلط يساهم فيه القطاع العام والخاص مع ضرورة اشتراك الأخير في الخطة القومية للدولة.

ويتزعم هذه الجبهة جستوس جارويب رئيس مجلس دامارا، ويتولى هيتجيفي فيبي زعيم سوانو، منصب نائب الرئيس، في حين يتولى برايان أولن، زعيم الحزب الفيدرالي منصب السكرتير العام.

وقد انتهت انتخابات الجمعية التأسيسية في ٧ ديسمبر ١٩٧٨، وأعلن أن نسبة المشتركين فيها الموجود في جنوب أفريقيا، ويعتنق سياسة عنصرية متطرفة، ويحصل على تأييد نحو ٥٠ بالمئة من الجماعة البيضاء في ناميبيا.

٦ ــ جبهة العمل للحفاظ على مبادئ تيرنهال: وهي المعروفة باسم "أكتور" ويتزعمها إبرام دي بليسز، وقد شكلها الحزب الوطني الحاكم في جنوب أفريقيا لتكون الممثل له في ناميبيا وقد رفضت هذه الجبهة الدخول في تحالف تيرنهال.

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد رفضت الجبهة الوطنية لناميبيا الاشتراك في الانتخابات ودعت شأنها في ذلك شأن سوابو، المواطنين إلى مقاطعة الانتخابات. وتتكون هذه الجبهة من: الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا (سوانو)، ومجلس دامارا، والحزب الفيدرالي، وحزب الاستقلال الوطني، وتدعو هذه الجبهة إلى إقامة جمهورية مستقلة يتمتع فيها كافة البالغين بحق التصويت، كما تدعو إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي على أساس من سيادة القانون على أن تكون مهمة الدولة هي "الدفاع عن الديمقراطية السياسية وتأكيد احترام الشرعية الديمقراطية"، وتحبذ الجبهة قد وصل إلى نحو ٨١ بالمئة من الناخبين المقيدين وقد فسرت جنوب أفريقيا ذلك على أنه انهيار لشعبية سوابو.

على أن الظروف التي سادت عملية الانتخابات تشير إلى عكس ذلك لأن الانتخابات لم تسدها السرية إذ كان يطلب من الناخب أن يدلي بصوته شفاهة في لجان الانتخابات أمام المسؤولين البيض، ثم إن الانتخابات قد جرت وقوات الجيش والبوليس متمركزة بالقرب من الدوائر الانتخابية، وفضلاً عما تقدم فقد حدثت ضغوط على الناخبين إذ أعلن البوليس والزعامات القبلية أنهم سيعتبرون كل شخص يرفض الإدلاء بصوته من مؤيدي سوابو، أكثر

من ذلك فقد هدد رجال الأعمال في المدن العمال بالطرد إذا لم يتوجهوا إلى صناديق الانتخاب[٣٥]، وفي إطار هذه الظروف تمكن تحالف تيرنهال من الحصول على ٤١ مقعداً من مقاعد الجمعية التأسيسية[٣٦] ، وهو أمر كان متوقعاً خاصةً مع التأييد المالي الضخم الذي حصل عليه التحالف أثناء الحملة الانتخابية من جانب حكومة جنوب أفريقيا، وحكومة ألمانيا الغربية، وشركة أنجلو/أمريكان، والذي تقدره بعض المصادر بنحو ٦ ملايين راند (حوالي ٩ مليون دولار)[٣٧]. وهكذا، سيطر تحالف تيرنهال على الجمعية التأسيسية، التي تغير اسمها إلى الجمعية الوطنية في عام ١٩٧٩، وتقرر أن تتجدد مدتها كل ستة شهور بقرار من رئيس دولة جنوب أفريقيا ثم تلى ذلك تشكيل مجلس وزراء ناميبيا في أول يوليو عام ١٩٨٠، من ١٢ عضواً ليتولى مهام السلطة التنفيذية في الإقليم وقد تولى ديرك مودجي، زعيم الحزب الجمهوري الأبيض، ورئيس تحالف تيرنهال الديمقراطي رئاسة الحكومة.

- **فشل صيغة تيرنهال**

اتجهت حكومة جنوب أفريقيا إلى تعزيز مخطط التسوية الدستورية الداخلية في المجالين الداخلي والخارجي. ففي عام ١٩٨٠ أصدرت الجمعية الوطنية للإقليم عدة قوانين استهدفت إنشاء بيروقراطية محلية، ونقل السلطة التنفيذية إلى مجلس وزراء الإقليم، وإنشاء القوات البرية لناميبيا التي تخضع لإشراف مجلس الوزراء، وتكوين قوات بوليس محلية ونقل سلطة إقرار الميزانية من الجمعية التشريعية البيضاء إلى الجمعية الوطنية للإقليم، وتشكيل المستوى الثاني من سلطات الحكم في الإقليم (السلطات التمثيلية العرقية)، حيث تم إجراء انتخابات لها مرتين الأولى في عام ١٩٨٠ [٣٨]، والثانية في عام ١٩٨٢، وكل ذلك بهدف تعزيز الوضع الداخلي لتحالف تيرنهال الديمقراطي[٣٩].

وقد كانت حكومة جنوب أفريقيا تسعى من وراء ذلك إلى جعل صيغة تيرنهال أمراً واقعاً على نحو قد يضطر المجتمع الدولي إلى قبولها، فلما ووجهت هذه الصيغة بالرفض والإدانة اتجهت حكومة جنوب أفريقيا إلى الزج بتحالف تيرنهال الديمقراطي في كافة المحادثات والمفاوضات الدولية المتعلقة بناميبيا مستهدفة من وراء ذلك الضغط على المجتمع الدولي لسحب اعترافه بسوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا أو على الأقل الاعتراف بتحالف تيرنهال الديمقراطي على قدم المساواة مع سوابو.

غير أن الممارسات والجهود التي بذلت لتعزيز صيغة تيرنهال قد انتهت بالفشل التام على المستويين الداخلي والخارجي، وكان مرجع ذلك العديد من العوامل نذكر منها:

أولاً، حدوث انشقاقات داخل تحالف تيرنهال الديمقراطي: ففي عام ١٩٨٠ انسحب عضوان من اللجنة التنفيذية للمنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية (هيريرو)، وكذا من الجمعية الوطنية للإقليم، وقاما بتشكيل الحزب التقدمي لناميبيا، وفي نفس العام قام تحالف تسوانا داخل تحالف تيرنهال الديمقراطي بتشكيل حزب (Seoposengwe)، تحت زعامة الزعيم القبلي قنسطانس كجو سيمانج[٤٠]، على أن أخطر انشقاق شهده التحالف حدث في فبراير ١٩٨٢ عندما انسحب زعيم (President)، تحالف تيرنهال الديمقراطي (السيد بيتر كالانجولا، رئيس وزراء أوفامبو، وحزبه (الحزب الوطني الديمقراطي)، من تحالف تيرنهال وقد أدى ذلك إلى حدوث هزة كبيرة في التحالف، ذلك أن وضع كالانجولا كزعيم للأوفامبو كان على درجة كبيرة من الأهمية للتحالف أية انتخابات قادمة، خاصةً وأن التحالف كان يسعى إلى حشد التأييد له من جانب القبائل الشمالية في ناميبيا وخصوصاً أوفامبو التي تشكل أكبر قاعدة شعبية لسوابو في الإقليم، ولقد تردد أن سبب انسحاب كالانجولا يرجع إلى سيطرة جنوب أفريقيا على التحالف، فضلاً على أن الأساس الذي تشكل عليه التحالف من أحزاب عرقية قد أعطى انطباعاً عن التحالف بأنه حركة أبارتهيد جديدة، ومن ثم فإن فرص فوزه في أية انتخابات قادمة في مواجهة سوابو ضئيلة للغاية.

من هنا فقد سعى كالانجولا إلى أن يصبح التحالف حزباً وطنياً وحيداً متحرراً من الانقسامات العرقية. وقد أدى ذلك إلى وقوع خلاف بين كالانجولا وبين ديرك مورجي رئيس التحالف (Chairman)، انتهى بانسحاب كالانجولا وتولى كويما ريرياكو ممثل هيريرو في مجلس الوزراء زعامة التحالف بدلاً عنه.

وقد قام كالانجولا بإعادة تنظيم حزبه في إطار جديد يبعد عنه الطابع القبلي وأسماه العمل المسيحي الديمقراطي من أجل العدالة الاجتماعية. وقد راود جنوب أفريقيا الأمل في أن يكون هذا الحزب الجديد بمثابة جبهة ثالثة ـ بين التحالف وبين سوابو ـ يمكن الاعتماد عليها وعلى شعبيتها المتوقعة في أية مفاوضات أو انتخابات قادمة.

لكن هذا الحزب الجديد عجز عن القيام بهذا الدور لاستمرار استناده إلى القاعدة القبلية لأوفامبو من جهة فضلاً عن أن تعاون كالانجولا مع جيش جنوب أفريقيا في إطار اللجنة التي

شكلت لتقصي الحقائق حول الجرائم التي ارتكبها الجيش في شمال ناميبيا قد ألصق به تهمة التواطؤ مع جنوب أفريقيا الأمر الذي أفقده قدراً كبيراً من شعبيته من جهة ثانية، ثم إن قيام كالانجولا بتعيين السيد فيرنرنيف كمستشار سياسي له قد انتهى إلى حدوث خلافات بينه وبين جنوب أفريقيا من جهة ثالثة، لأن نيف من أصول ألمانية ويلقى تأييداً بين صفوف الجماعة الألمانية في ناميبيا فضلاً عن حصوله على دعم لحزب كالانجولا من ألمانيا الغربية.

وقد أدى ذلك إلى اتجاه حكومة جنوب أفريقيا إلى اتباع ممارسات قمعية في مواجهة قيادات الحزب، فضلاً عن افتقار الحزب لقاعدة انتخابية تمكنه من الفوز في أية انتخابات قادمة(٤١).

ثانياً، تدهور شعبية التحالف(٤٢): فقد هزم التحالف مرتين أمام مجلس دامارا في انتخابات المستوى الثاني (السلطات التمثيلية العرقية)، التي أجريت في عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٢. وقد أدى انسحاب كالانجولا من التحالف، إلى مزيد من تدهور شعبية التحالف الذي لم تعد له السيطرة إلا على ست سلطات تمثيلية من بين أحد عشر سلطة تمثيلية في ناميبيا – لا تمثل إلا ٢٥ بالمئة فقط من سكان الإقليم، هذا في حين أن السلطات التمثيلية الخمس الأخرى تسيطر عليها أحزاب عرقية غير منتمية للتحالف، وهي تمثيل نسبة الـ ٧٥ بالمئة المتبقية من سكان الإقليم (البيض، أوفامبو، دامارا، باسترز الملونين). وقد أدى ذلك إلى عجز التحالف عن وضع سياساته موضع التطبيق.

ثالثاً، فشل التحالف في تنفيذ سياساته، وخلافاته مع حكومة جنوب أفريقيا: ويرجع ذلك بالأساس إلى سوء العلاقة بين الحكومة المركزية التي يسيطر عليها التحالف وبين المستوى الثاني للحكم (السلطات التمثيلية العرقية)، خاصةً وأن التحالف كما رأينا لا يسيطر إلا على مقاعد ست سلطات منها لا تمثل إلا ٢٥ بالمئة من سكان الإقليم من جهة، هذا فضلاً عن أن صيغة تيرنهال قد أعطت للسلطات التمثيلية حق الإدارة والإشراف على عدد من القطاعات كل في نطاق اختصاصها الإقليمي.

وهذه القطاعات هي: الزراعة، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، ولم تترك للحكومة المركزية إلا سلطة التخصيص والإشراف المالي.

وقد أثبت الممارسة أن كل سلطة تمثيلية اتجهت إلى تنفيذ السياسات التي تراها مناسبة ومتمشية مع اتجاهاتها ومثال ذلك: أن السلطة التمثيلية البيضاء التي يسيطر عليها الحزب الوطني لجنوب غرب أفريقيا (حزب أبيض)، قد رفضت إنهاء عملية الفصل العنصري في

المدارس، والصحة، والخدمات الاجتماعية مخالفة بذلك السياسة التي تبناها تحالف تيرنهال المسيطر على الحكومة المركزية وهي السياسة التي كان التحالف يبغي من ورائها زيادة شعبيته بين صفوف شعب ناميبيا، ثم أثبتت الممارسة أيضاً وجود فوضى إدارية على مستوى السلطات التمثيلية لعدم توافر الكوادر الإدارية المدربة على هذا المستوى فضلاً عن فساد مالي تمثل في انتشار الرشوة والمحسوبية، وتفاوت الأوضاع المالية لنفس المستويات الإدارية من سلطة تمثيلية إلى أخرى(٤٣).

وقد أدى هذا الوضع إلى مناداة ديرك مودجي رئيس التحالف بتعديل صيغة تيرنهال على نحو يؤدي إلى تشديد قبضة الحكومة المركزية على السلطات التمثيلية، بل ذهب إلى حد المناداة بإلغاء هذه السلطات وقد جاء رفض حكومة جنوب أفريقيا لهذه المطالب ليمثل أحد الأسباب التي دفعت بمودجي إلى الاستقالة كرئيس لوزراء ناميبيا، وهي الاستقالة التي توجت بحل الجمعية الوطنية وإنهاء صيغة تيرنهال مع مطلع عام ١٩٧٣ (٤٤).

ومن بين الأسباب الأخرى التي أوردها مودجي كمبرر لاستقالته رفض الحاكم العام الإداري للإقليم التصديق على مشروع القانون المقدم إليه من الجمعية الوطنية للإقليم والذي كان ينص على إلغاء كافة الأعياد والمناسبات الرسمية لجنوب أفريقيا والتي يجري الاحتفال بها في ناميبيا ــ وبخاصة يوم العهد (The Day of Vow)، حيث يتم الاحتفال به في ١٦ ديسمبر من كل عام تخليداً لذكرى انتصار البوير على الزولو في معركة نهر الدم ــ وإحلالها بأعياد ومناسبات تلقى قبولاً من شعب ناميبيا، وقد أضاف مودجي إلى ما تقدم سبباً آخر حين أعلن أنه يحتج على "الطريقة المهينة" التي يتعامل بها الحاكم الإداري العام للإقليم وحكومة جنوب أفريقيا مع كلاً من مجلس الوزراء، والجمعية الوطنية للإقليم، وقال مودجي أن حزب الأغلبية داخل الجمعية الوطنية (يقصد تحالف تيرنهال)، والذي وصفه بأنه "جبهة سياسية معتدلة" قد تقوض على نحو جعل 'إجراء الانتخابات، والحصول على الاستقلال يشكل مغامرة خطيرة.. فعندما يتم تقويض الحزب السياسي المعتدل، ثم يترك بعد ذلك للدخول في انتخابات، فإن ذلك يعد بمثابة انتحار سياسي بالنسبة لي فالقوانين التي تنهي التفرقة العنصرية قد رفضتها حكومة جنوب أفريقيا الأمر الذي انتهى برد فعل عكسي" (٤٥).

ولعل أحد الأسباب الأخرى في الوصول إلى هذا الوضع تتمثل في أن رئيس وزراء جنوب أفريقيا قد أعلن صراحة في سبتمبر ١٩٨٢ عن عدم رضائه على التحالف، ثم زاد على ذلك

بأنه أعلن في نوفمبر من نفس العام بأنه لن يجدد فترة الجمعية الوطنية التي يسيطر عليها التحالف إلا لمدة ثلاثة شهور فقط، وكان يتم تجديدها قبل ذلك كل ستة شهور (٤٦).

رابعاً، عدم ثقة حكومة جنوب أفريقيا في التحالف، وعجزها عن إيجاد بديل ثالث: إن كل المؤشرات التي ذكرناها آنفاً تعبر عن أن حكومة جنوب أفريقيا قد فقدت الثقة في قدرة تحالف تيرنهال الديمقراطي على الفوز في أية انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة في مواجهة سوابو، وقد جاءت نتائج انتخابات استقلال زيمبابوي في أوائل عام ١٩٨٠، لتضيف رصيداً جديداً من عدم الثقة، ذلك أن أبيل موزوريوا رئيس الوزراء في حكومة التسوية الداخلية في زيمبابوى قد فشل في الحصول على أي مقعد من مقاعد البرلمان في انتخابات استقلال زيمبابوي بل إن كثيراً من زعماء الأحزاب القبلية في ناميبيا غير المشاركة في التحالف وبخاصة مجلس دامارا بات يدرك تماماً أن الشعبية التي حصل عليها في انتخابات المستوى الثاني (١٩٨٠ ، ١٩٨٢)، لم تكن ناجمة عن تأييد الناخبين له، وإنما كانت ترجع بالأساس إلى معارضة الناخبين لتحالف تيرنهال الديمقراطي، الأمر الذي يشير إلى أن هؤلاء الناخبين يمكن أن يتحولوا إلى تأييد سوابو في ظل انتخابات دولية تجرى للحصول على الاستقلال(٤٧).

وإزاء تشكك حكومة جنوب أفريقيا في قدرة التحالف على تحقيق أهدافها، وتشككها في قدرته على الفوز في انتخابات تشارك فيها سوابو، فإنها سعت منذ البداية إلى تلمس احتمالات وجود بديل ثالث يمكن أن يحقق لها بغيتها فعمدت إلى الزج بالجبهة الوطنية الناميبية، وسوابو/ الديمقراطيين للمشاركة مرة في مؤتمر جنيف المنعقد في نوفمبر ١٩٧٩، تحت إشراف الأمم المتحدة وأيدت تشكيل جبهة داخلية في مواجهة تحالف تيرنهال الديمقراطي تضم التنظيمين السابقين، غير أن محاولات تشكيل هذه الجبهة قد فشلت في أبريل ١٩٨٠، وهو الأمر الذي دفع بحزب الاستقلال الوطني بقيادة السيد شارلي هارتونج إلى الانسحاب من الجبهة الوطنية والعمل كحزب مستقل وأعقب ذلك انسحاب عضوين من اللجنة التنفيذية لسوابو الديمقراطيين وانضمامهما إلى حزب الاستقلال الوطني (٤٨)، وقد رأينا سلفاً أن الآمال التي علقتها حكومة جنوب أفريقيا على كالانجولا كي يقوم بدور البديل الثالث قد فشلت هي الأخرى.

خامساً، فشل التحالف على المستوى الدولي: فقد رأينا آنفاً أن حكومة جنوب أفريقيا حاولت في البداية أن تروج لصيغة تيرنهال دولياً مؤملة أن تحوز هذه الصيغة قبولاً من جانب المجتمع الدولي، فلما رفض المجتمع الدولي هذه الصيغة وأدانها، فإنها اتجهت إلى ممارسة ضغوط على

الأمم المتحدة لسحب اعترافها بسوابو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب النامبيي، تحت دعاوي أن أي تسوية وانتخابات لاستقلال ناميبيا تجري تحت إشراف الأمم المتحدة.

لن تكون نزيهة طالما بقي انحياز الأمم المتحدة إلى جانب سوابو قائماً بل إن السبب الرئيس في فشل مؤتمر جنيف حول المسألة الناميبية والمنعقد في يناير ١٩٨١، كان يرجع إلى إصرار حكومة جنوب أفريقيا على هذا المطلب، خاصةً وإنها دفعت بتحالف تيرنهال الديمقراطي إلى المشاركة في هذا المؤتمر إلى جانب سوابو زاعمة أن الطرفين الناميبيين هما الطرفان الأساسيان في المؤتمر وأن وفدها قد حضر المؤتمر كمراقب فقط [٤٩].

ونتيجة لما تقدم فإن تحالف تيرنهال الديمقراطي قد عجز حتى عن مجرد الحصول على الاعتراف به من جانب المجتمع الدولي على قدم المساواة مع سوابو.

وإزاء عجز تحالف تيرنهال الديمقراطي على المستويين الداخلي والخارجي ومع وضوح نية جنوب أفريقيا في إنهاء صيغة تيرنهال مع حلول فبراير ١٩٨٣، سارع ديرك مودجي إلى تقديم استقالته من الحكومة الداخلية في ١٨ يناير ١٩٨٣، وقد أدى ذلك إلى استقالة الحكومة، وحل الجمعية الوطنية للإقليم، وقد أعلن الحاكم الإداري العام للإقليم دانييي هوغ في نفس اليوم إنه سيمارس كافة الاختصاصات التنفيذية في الإقليم اعتباراً من ١٩ يناير ١٩٨٣، وأشار إلى إنه سيساعده رئيس تنفيذي معين، وعدد من اللجان يمثل فيها القطاع الخاص، وإن ذلك يعد بمثابة "إجراء مؤقت" يمهد لاستقلال معترف به دولياً وهو الأمر الذي مايزال يشكل هدف حكومة جنوب أفريقيا على حد قوله.

وقد أكد هوغ إنه أو خلفه سيتولى إدارة ناميبيا حتى تتم الموافقة على التسوية الدولية للمشكلة[٥٠]. وفي الأول من فبراير ١٩٨٣ حل الدكتور ويلي فان نيكيرك محل هوغ كحاكم إداري عام للإقليم، وفور توليه لمهام منصبه قام نيكيرك بالعديد من المحاولات غير الناجحة للتحكم في مسار الأوضاع السياسية في الإقليم على أمل أن تؤدي مساعيه إلى تشكيل جبهة داخلية تكون قادرة على مواجهة سوابو فقد قام نيكيرك بتشكيل خمس "لجان استشارية"، تعمل تحت مظلة "مجلس استشاري"، مكون من ٦٦ عضواً معينين لمساعدته في إدارة الإقليم، وهي لجان تغطي المجالات الاقتصادية والحكم المحلي، والبنية الأساسية، والزراعية، وخدمات الجماعة، وقد شكلت هذه اللجان من موظفين مدنيين بيض، ومن رجال الأعمال المحليين، ومن رجال الأعمال الذين يمثلون الفروع المحلية للشركات المتعددة الجنسية العاملة في ناميبيا، وقد

قاطع بعض رجال الأعمال هذه اللجان في حين هاجمها تحالف تيرنهال الديمقراطي ولم يشارك في أعمالها أي سياسي ولا الكنائس الناميبية كما لم يدع هؤلاء إلى المشاركة فيها.

وقد فشل هذا الهيكل الجديد في أن يجتذب إليه أي تأييد سياسي ملموس، خاصةً وأن كافة الاحزاب الداخلية الأخرى قد رفضت تأييده أو المشاركة فيه [٥١]، وإزاء هذا الوضع اتجه نيكيرك إلى تبني مسلك آخر، فبدأ منذ مارس ١٩٨٣، في إجراء "مشاورات" مع الأحزاب الداخلية في ناميبيا بهدف تشكيل جبهة داخلية معارضة لسوابو.

وقد رفض كل من سوانو، وحزب الاستقلال الوطني الدخول في هذه المشاورات، في حين دخلت أحزاب أخرى فيها ومنها: العمل الديمقراطي المسيحي من أجل العدالة الاجتماعية، وسوابو/الديمقراطيين، وتحالف تيرنهال الديمقراطي، والحزب الوطني الأبيض.

وقد أعلن إن الهدف من وراء هذه المشاورات يتمثل في إجراء نوع من الانتخابات الداخلية في أواخر عام ١٩٧٣..على أنه رغبة في تجنب رد الفعل من جانب المجتمع الدولي فإن نيكيرك أعلن إن النية غير متجهة إلى تشكيل "حكومة داخلية مؤقتة" جديدة [٥٢]، فما هو الهدف إذاً من وراء إجراء هذه الانتخابات؟.

الواقع يشير إلى أنه كانت هناك ثلاثة خيارات مطروحة في هذه المشاورات [٥٣].

الخيار الأول: يتمثل في إجراء انتخابات بهدف التعرف على الأحزاب التي تتمتع بتأييد شعبي حتى يتسنى لحكومة جنوب أفريقيا التعامل معها في أي مفاوضات دولية مقبلة حول مستقبل الإقليم، وبذا فإن هذه الانتخابات لن تكون على نمط صيغة تيرنهال لأنها لن تؤدي إلى تشكيل حكومة داخلية جديدة.

الخيار الثاني: يتمثل في إجراء نوع من الانتخابات الإقليمية للسلطات التمثيلية في أواخر عام ١٩٧٣ بهدف إعطاء هذه السلطات دوراً مباشراً في الإدارة المركزية على نحو لا يؤدي إلى تفاقم الصراع بين الإدارات الإقليمية وبين الإدارة المركزية.

الخيار الثالث: يتمثل في إجراء انتخابات لتشكيل هيكل إداري شبه ديمقراطي على المستوى المركزي وإذا أُخذ بهذا الخيار فإن الانتخابات ستجرى لاختيار ٥٠ ممثلاً على أساس "صوت واحد للرجل الواحد" وهؤلاء يشكلون ما أسمي "لجنة التطوير الدستوري"، التي سيضاف إلى عضويتها ٢٢ عضواً آخرين بالتعيين، وذلك بواقع عضوين عن كل سلطة تمثيلية من السلطات

الأحد عشر. وستتمتع هذه اللجنة بسلطات استشارية فقط في البداية حيث تتركز مهمتها الأساسية في وضع مشروع دستور استقلال ناميبيا.

غير أن الخيارات الثلاثة السابقة لم تصادف هوى لدى الأحزاب الداخلية التي ناقشتها فضلاً عن أن تحالف تيرنهال الديمقراطي قد وضع عدداً من الشروط التي يجب توافرها قبل مشاركته في أية انتخابات داخلية جديدة وتتمثل أهم هذه الشروط في ضرورة منح السلطة الكاملة للإدارة المركزية على السلطات التمثيلية الأحد عشر والتي ثبت انتشار الفساد وسوء الإدارة فيها بل ذهب التحالف إلى حد المطالبة بإلغاء هذه السلطات كلية (٥٤).

وإزاء فشل هذا المسلك اتجه نيكيرك إلى تبني مسلك ثالث، فقد أعلن في ١٤ يونيو ١٩٨٣ عن خطة لإنشاء "مجلس دولة متعدد الأحزاب"، يتراوح عدد أعضائه ما بين ٥٠ إلى ٥٥ عضواً على أن يكون لكل حزب يقبل المشاركة في هذا الإطار عدداً من المقاعد يتراوح ما بين ١ ــ ٤ مقاعد بالتعيين. وقد أكد نيكيرك إن سلطات هذا المجلس ستكون سلطات استشارية حيث ستقتصر مهمته على وضع مشروع دستور لناميبيا على مدى ستة شهور، على أن يرأس المجلس رئيس محايد ليس له حق التصويت، وقد قام نيكيرك بتعيين جوزيف هيفر ــ القاضي الجنوب أفريقي المتقاعد ــ كرئيس للمجلس.

ولجعل المشروع أكثر جاذبية للرأي العام العالمي، ورغبة في احتواء جهود التسوية الدولية فقد أكد نيكيرك أن المقترحات الدستورية التي أسفرت عنها خطة التسوية الدولية سيؤخذ بها في أعمال المجلس الجديد، وفي مشروع الدستور، وأشار نيكيرك إلى إنه سيؤخذ بنظام "صوتين للرجل الواحد" ونظام التمثيل النسبي، وإن الموافقة على مشروع الدستور داخل المجلس ستتم بأغلبية الثلثين، كما أن مشروع الدستور سيضع ضمانات ضد مصادرة الملكية الخاصة.

وقد صاغ نيكيرك فكرة صوتين للرجل الواحد صياغة جديدة فعقب الموافقة على مشروع الدستور داخل مجلس الدولة فإن هذا المشروع سيعرض على الاستفتاء العام. وأثناء التصويت على المشروع فإن الإنتماء العرقي للناخب سيدرج على بطاقة الاستفتاء وعند حساب الأصوات سيتم حساب الصوت بصوتين الأول على أساس وطني، والثاني على أساس عرقي استناداً إلى الجماعات العرقية الأحد عشر في ناميبيا. وبذا يكون لأي جماعة عرقية حق الفيتو على مشروع الدستور إذا صوتت غالبية ناخبيها ضد المشروع(٥٥).

إن المتأمل في الخطة السابقة يلاحظ إنها تتجه إلى وضع إطار مؤسسي يمكن من سيادة الطابع العرقي على السلطة المركزية، على نحو قد يسهل إلغاء السلطات التمثيلية الأحد عشر والتي أدت إلى توتر سياسي ودللت على عدم نزاهتها المالية والإدارية، ثم إن من شأن قبولها تمكين الحزب الوطني الأبيض لجنوب غرب أفريقيا ـــ والذي يتمتع بتأييد غالبية البيض في الإقليم ـــ من عرقلة أي اقتراح بإقامة دولة موحدة في ناميبيا في ظل حكم الأغلبية نظراً لتمتعه بحق الفيتو على مشروع الدستور المقترح، وأيضاً فإن تشكيل المجلس في حد ذاته من شأنه أن يعمق من العامل العرقي. فقد وافق تحالف تيرنهال الديمقراطي على المشاركة في المجلس على أساس أن يكون لكل حزب من أحزاب الأحد عشر تمثيلاً منفصلاً هادفاً من وراء ذلك السيطرة على المجلس.

ورغم صدور قانون من جانب حكومة جنوب أفريقيا في يوليو ١٩٨٣، يقضي بإنشاء مجلس الدولة إلا أنها اضطرت إلى الإعلان عن تجميد العمل به في سبتمبر من نفس العام، وكان مرجع ذلك الإدانة الدولية لهذا المخطط، ثم رفض الأحزاب الداخلية الرئيسة المشاركة في المجلس وبخاصة: العمل الديمقراطي المسيحي من أجل العدالة الاجتماعية ومجلس دامارا، وسوانو، وسوابو/الديمقراطيين، هذا فضلاً عن أن تحالف تيرنهال الديمقراطي قد أعلن في أغسطس ١٩٨٣ عن تراجعه عن الاشتراك في المجلس تخوفاً من احتمالات فقدانه للتأييد الداخلي باعتباره المشارك الوحيد الرئيس في مجلس الدولة خاصةً وأن بريتوريا لم تلتزم بإلغاء السلطات التمثيلية (٥٦).

وفي الوقت الذي أخفق فيه مشروع إنشاء مجلس الدولة فإن الساحة الناميبية كانت تشهد مناقشات بين الأحزاب الداخلية سعياً لعقد مؤتمر وطني يضم كل الأحزاب الداخلية بهدف التوصل إلى بدائل أخرى عن مجلس الدولة (٥٧)، خاصةً وأن الحاكم الإداري العام للإقليم قد أعلن عن استعداده لبحث أي مقترحات جديدة.

إن الدعوة إلى عقد "مؤتمر وطني"، جاءت في البداية من جانب سوانو في يناير عام ١٩٨٣، خاصةً بعد خروج تحالف تيرنهال الديمقراطي من الحكومة الداخلية، وقد رأى سوانو إن الهدف من عقد هذا المؤتمر يتمثل بالأساس في مناقشة كيفية تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة تضم كافة الأحزاب الناميبية بما في ذلك سوابو، على أن هذه الفكرة قد حل محلها فكرة أخرى أضيق نطاقاً وتتمثل في عقد مؤتمر وطني لكل الأحزاب لمناقشة بدائل أخرى غير بديل مجلس الدولة.

وقد أعلن ديرك مودجي رئيس تحالف تيرنهال في أغسطس ١٩٧٣ عن استعداده للدخول في محادثات مع الأحزاب الأخرى حول هذا الموضوع بما في ذلك الزعامة الداخلية لسوابو، كذلك فإن الأحزاب الداخلية الأخرى قد باركت هذه الفكرة خشية أن يوجه إليها الاتهام بخلق فراغ سياسي داخل البلاد، فهي قد عارضت مشروع إنشاء مجلس الدولة في الوقت الذي لم تظهر في الأفق أية بادرة لإمكانية إجراء انتخابات مبكرة تحت إشراف الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا وهذه الأحزاب هي: العمل الديمقراطي المسيحي من أجل العدالة الاجتماعية، ومجلس داماراء وسوابو الديمقراطيين، وحزب الاستقلال الوطني.

والشئ الملاحظ هنا، أن غالبية الأحزاب الداخلية راحت تسعى إلى خلق صلة ما بينها وبين سوابو، فتحالف تيرنهال الديمقراطي قد عجز عن أداء دوره المرسوم، والأحزاب الأربعة الأخرى المذكورة سابقاً قد عجزت على مدى الأعوام الثلاثة السابقة عن تشكيل تحالف سياسي بينها يكون قادراً على مواجهة سوابو في أية انتخابات دولية قادمة، بل إنها عانت من صعوبات مالية، وافتقرت إلى التأييد الشعبي لها.

وهكذا ففي الوقت الذي عولت فيه بريتوريا على إمكانية ظهور تكتل سياسي معارض لسوابو، من إجراء هذه المناقشات والمباحثات، فإننا نجد أن هذه الأحزاب الداخلية قد راحت تسعى حثيثاً للاقتراب بسوابو ذلك أن كلاً من سوانو، ومجلس داماراء وسوابو/الديمقراطيين قد أعلنوا عن استعدادهم لتكوين ائتلاف مع سوابو في حكومة الاستقلال، ومن ثم فإن أياً من هذه الأحزاب ليس على استعداد لإهدار مثل هذه الفرصة عن طريق الارتباط بتحالف تيرنهال، أو بهيكل إداري من صنع حكومة جنوب أفريقيا.

وهناك دلائل تشير إلى سعي سوابو للاستفادة من هذا الوضع عن طريق الاتصال ببعض الأحزاب الداخلية، فقد أجرت اتصالات بسوانو، كما أن ويتبوئي نائب زعيم سوابو قد نادى في أغسطس ١٩٨٣ بضرورة إجراء محادثات مباشرة بين ممثلي سوابو، وبين الحاكم العام الإداري للإقليم وجنوب أفريقيا لوقف إطلاق النار(٥٨).

فهل ستؤدي مشاركة سوابو ــ إن تمت ــ مع الأحزاب الداخلية في البحث عن اتفاق إلى احتواء المخاوف التي ترددها حكومة جنوب أفريقيا من جراء وصوله للسلطة؟.

إن واقع الحال يشير إلى أن حكومة جنوب أفريقيا مازالت متصلبة في موقفها تجاه سوابو والمتمثل في الحيلولة دون وصولها إلى السلطة بأي ثمن، يدلنا على ذلك قيامها قواتها العسكرية

بغزو واسع النطاق لجنــوب الأراضــي الأنجوليــة منــذ أواخــر عــام ١٩٨٣ بغيــة تحطــيم القــوة العسكرية لسوابو، ويبدو أن حكومة جنوب أفريقيا لم تعــي تمامــاً تجاربهــا الــسابقة فــي المواجهــة العسكرية مع سوابو، وهي تلك التجارب التي أثبتــت صــعوبة ــ إن لــم يكــن اســتحالة ــ القــضاء على القوة العسكرية لسوابو. وحتى لو افترضنا جدلاً أن ذلــك الأمــر يمكــن حدوثــه، فهــل بمقــدور حكومة جنوب أفريقيا أن تقضي على التأييد الشعبي الداخلي لــسوابو، وهــو التأييــد الــذي أدى إلــى فشل كافة محاولات التسوية الداخلية؟.

إن ذلك الأمر لا يمكن تصور حدوثه.

القسم الثالث

خطة التسوية الدولية في نطاق الأمم المتحدة

سنتناول بالتحليل في هذا القسم الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الناميبية منذ منتصف السبعينيات على وجه الخصوص، عندما تبلورت خطة واضحة المعالم من جانب الأمم المتحدة لتسوية المشكلة وما يزال يجرى التفاوض بين مختلف الأطراف المعنية بالمشكلة في إطارها.

■ **نحو بلورة إطار خطة التسوية الدولية[٥٩]**

سنعرض هنا وفي عجالة موجزة لحجم وطبيعة اهتمام الأمم المتحدة بالمشكلة ومسار هذا الاهتمام، ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

أولاً: إن مشكلة ناميبيا قد نشأت وتعقدت في ظل التنظيم الدولي (عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة)، فإقليم ناميبيا هو الإقليم الوحيد، بالإضافة إلى فلسطين، الذي كان خاضعاً لنظام الانتداب، ولم يتحول إلى نظام الوصاية الدولي مما ترتب عليه عدم حصوله على الاستقلال حتى مطلع عام ١٩٨٤.

ثانياً: إن مشكلة ناميبيا قد عالجتها أربعة فروع من فروع الأمم المتحدة الرئيسة الستة منذ نشأة الأمم المتحدة وحتى مطلع عام ١٩٨٤، فلقد أدرجت المشكلة بصفة دائمة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ تشكيلها، كما عقدت من أجلها دورتان خاصتان للجمعية في عام ١٩٦٧، وعام ١٩٧٨، ودورة استثنائية خاصة في عام ١٩٨١، وإذا كان مجلس الأمن لم يبدأ في تناول المشكلة إلا منذ عام ١٩٦٨، فإنه يلاحظ أن المجلس، ولأول مرة في تاريخه قد لجأ إلى طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بصددها في يوليو ١٩٧٠.

وحتى مطلع عام ١٩٨٤، فإن عدد القرارات الصادرة عن هذين الفرعين بشأن المشكلة قد تجاوز المئة قرار. ثم إن مشكلة ناميبيا هي المئة قرار. ثم إن مشكلة ناميبيا هي المشكلة الوحيدة التي عرضت أكثر من ست مرات من زوايا مختلفة على محكمة العدل الدولية، وصدر فيها أربعة آراء استشارية، وحكم بالاختصاص، وآخر برفض الدعوى.

وفضلاً عما تقدم فقط قام الأمين العام للأمم المتحدة ومنذ عام ١٩٧٢، بتكليف من مجلس الأمن بالعديد من المحاولات، لإيجاد حل للمشكلة بالتشاور مع حكومة جنوب أفريقيا ورغم كل هذه الجهود فإنها لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية حتى مطلع عام ١٩٨٤، تحقق الاستقلال للإقليم.

ثالثاً: أسفرت القرارات الصادرة عن كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن عن تشكيل العديد من الأطر المؤسسية الخاصة بتناول ومعالجة المشكلة وهي:

ـ اللجنة الخاصة الخماسية للتفاوض مع جنوب أفريقيا (قرار الجمعية العامة رقم ٤٤٩/٥ في ١٣ ديسمبر ١٩٥٠).

ـ لجنة جنوب غرب أفريقيا لتقديم تقرير عن الأحوال في الإقليم (قرار الجمعية العامة رقم ٧٤٩/أ/٨ في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣).

ـ لجنة المساعي الحميدة للأمم المتحدة للتفاوض مع جنوب أفريقيا بغية التوصل إلى اتفاق يحفظ للإقليم وضعه الدولي (قرار الجمعية العامة رقم ١١٤٣/١٢ في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧).

ـ اللجنة الخاصة لجنوب غرب أفريقيا لتتولى الإشراف على إجلاء قوات جنوب أفريقيا من الإقليم والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء قوانين الأبارتهيد، والتمهيد لاستقلال الإقليم بعد إجراء انتخابات عامة فيه تحت إشراف الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة رقم ١٧٠٤/١٦ في ١٩ ديسمبر ١٩٦١).

ـ لجنة مؤقتة من أربعة عشر عضواً كي توصي بالوسائل العملية لكيفية إدارة الإقليم وتمكين سكانه من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال (قرار الجمعية رقم ٢١٤٥/٢١ في ٢٧ أكتوبر١٩٦٦).

ـ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من أحد عشر عضواً ليتولى إدارة الإقليم لحين حصوله على الاستقلال (قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٤٨ "دورة خاصة" في ١٦ مايو ١٩٦٧).

ـ تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا (نفس القرار السابق).

ـ لجنة مؤقتة من كل أعضاء مجلس الأمن لدراسة السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن على ضوء رفض جنوب أفريقيا الانسحاب من الإقليم (قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٦ في ٣٠ يناير ١٩٧٠).

ـ صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ليتولى تقديم المساعدة لشعب ناميبيا في المجالات التعليمية والتدريبية (قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٣ في ٢٩ يوليو ١٩٧٠)، ثم صدر قرار بإنشائه من الجمعية العامة (قرار الجمعية العامة رقم ٢٦/٢٨٧٢ في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١).

ـ معهد الأمم المتحدة لناميبيا لتأهيل أبناء ناميبيا بحثياً، وتعليمياً، وتدريبياً لتحمل مسؤوليات إدارة بلادهم بعد الاستقلال (قرار الجمعية العامة رقم ٢٩/٣٢٩٦ في ١٣ ديسمبر ١٩٧٤)، وقد افتتح المعهد رسمياً بلوساكا في ٢٦ أغسطس ١٩٧٦.

وقد أوقفت أعمال بعض الأجهزة السابقة، ولم يبقى منها سوى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا، وصندوق الأمم المتحدة لناميبيا، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا.

رابعاً، يلاحظ أن معظم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن لا يخرج مضمونها عن أمرين:

الأول، إدانة حكومة جنوب أفريقيا بسبب:

(١) رفضها قبول وضع الإقليم تحت نظام الوصاية الدولي (قبل عام ١٩٦٦).

(٢) احتلالها غير المشروع لناميبيا

(٣) تمزيقها للوحدة الوطنية، والسلامة الإقليمية لناميبيا من خلال نظام البانتوستانات.

(٤) فرضها لقوانينها العنصرية والقمعية على سكان الإقليم.

(٥) اعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة (أنجولا، زامبيا)، مستخدمة إقليم ناميبيا كنقطة انطلاق.

ثم تعقب الإدانة مطالبة الدول والمنظمات والشركات بعدم التعامل مع جنوب أفريقيا في كل ما يتعلق بناميبيا.

الثاني، تأييد شعب ناميبيا في نضاله من أجل حق تقرير المصير والاستقلال، ومطالبة الدول والمنظمات والوكالات الدولية بتقديم المساعدات المعنوية والمادية لشعب ناميبيا .

خامساً، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن يمكن وصفها بأن لها طبيعة خاصة، ونذكر في هذا الصدد:

١ ـ قرارات الجمعية العامة ذات الطبيعة الخاصة:

(أ) قرار الجمعية العامة رقم ٦٥ (أ) في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦، والذي رفض طلب جنوب أفريقيا بضم الإقليم إليها.

(ب) قرار الجمعية العامة رقم ١٢٤٣ (١٣) في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٨، والذي رفض اقتراحاً بتقسيم الإقليم إلى جزئين: جزء شمالي يوضع تحت وصاية جنوب أفريقيا تمهيداً لاستقلاله وجزء جنوبي يُضم لجنوب أفريقيا، وهو الاقتراح الذي أوصت به لجنة المساعي الحميدة.

(ت) قرار الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ (٢١) في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦، والذي أنهى انتداب جنوب أفريقيا عن الإقليم.

(ث) القرارات التي تؤكد على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال، وهنا تجدر الإشارة إلى كيفية تطور مضمون هذه القرارات:

ــ فقد كان القرار رقم ١٧٠٢ (١٦) في ١٩ ديسمبر ١٩٦١، أول قرار يؤكد على حق شعب الإقليم في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ــ ثم تلاه القرار رقم ٢٠٧٤ (٢٠) في ١٧ ديسمبر ١٩٦٥، والذي اعترف "بشرعية كفاح"، شعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والاستقلال.

ــ وجاء القرار رقم ٢٤٠٣ (٢٣) في ١٦ ديسمبر ١٩٦٨، ليضيف إلى ما تقدم الاعتراف بشرعية الكفاح "المسلح" الذي يشنه شعب ناميبيا ضد الاحتلال الأجنبي لبلاده.

ــ ثم جاء القرار رقم ٣١١١ (٢٨) في ١٢ ديسمبر ١٩٧٣، ليعترف "بسوابو كممثل شرعي" لشعب ناميبيا. وهو ما أكده القرار رقم ٣٢٩٥ (٢٩)، في ١٣ ديسمبر ١٩٧٤.

ــ وقد زاد القرار رقم ١٤٦ (٣١)، في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦، على ما تقدم الاعتراف بسوابو كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا، مع تأييد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو من أجل حق تقرير المصير والاستقلال الوطني في إطار ناميبيا المتحدة، وقد دعا القرار سوابو للمشاركة كمراقب في أعمال ودورات الجمعية العامة، وفي كل المؤتمرات التي تعقد تحت إشرافها.

وقد تم تأكيد هذا القرار في القرار رقم ٢ (الدورة الخاصة ٩) في الفترة ٢٤ أبريل ــ ٣ مايو ١٩٧٨ وفي القرار رقم ٢٢٧ (٣٥) في الفترة من ٢ ــ ٦ مارس ١٩٨١.

٢ ــ قرارات مجلس الأمن ذات الطبيعة الخاصة:

(أ) قرار المجلس رقم ٢٦٤ في ٢٠ مارس ١٩٦٩، والذي يؤكد على أن استمرار وجود جنوب أفريقيا في الإقليم يعد عملاً غير مشروع، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

(ب) قرار المجلس رقم ٢٦٩ في ١٢ أغسطس ١٩٦٩، والذي اعترف "بشرعية نضال" شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب أفريقيا في الإقليم، وقرار المجلس رقم ٢٧٦ في ٣٠ يناير ١٩٧٠ والذي يؤكد على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال.

(ت) قرار المجلس رقم ٤١٨ في ٤ نوفمبر ١٩٧٧، والذي فرض حظراً إجبارياً على بيع السلاح لجنوب أفريقيا. واعتبر تزويدها بالسلاح وكافة المواد المتعلقة به عملاً يشكل تهديداً لاستقرار السلم والأمن الدوليين، وهو قرار لم يتخذ مجلس الأمن مثيلاً له منذ تشكيله.

(ث) مجموعة من القرارات رسمت مسار وإطار خطة التسوية الدولية للمشكلة وهي:

ـ القرار رقم ٣٠٩ الصادر في ٤ فبراير ١٩٧٢، والذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة للبدء بأقصى سرعة في إجراء "اتصالات" مع كافة الأطراف المعنية لخلق الظروف الضرورية التي تمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

ـ القرار رقم ٣٨٥ الصادر في ٣٠ يناير ١٩٧٦، وهو الذي شكل النواة الأولى لخطة التسوية الدولية حين أكد على ضرورة تمكين شعب ناميبيا من "تقرير مستقبله"، بحرية عن طريق إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة في الإقليم يسبقها وجود للأمم المتحدة في الإقليم حتي يمكن لشعب ناميبيا تنظيم نفسه سياسياً للمشاركة في هذه الانتخابات.

ـ القرارين رقم ٤٣١، ورقم ٤٣٢ اللذين صدرا في ٢٧ يوليو ١٩٧٨، حيث بلور القرار الأول خطة التسوية الدولية حين قرر ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة كل اللاجئين الناميبيين إلى ديارهم، وحين أكد على ضرورة الوقف الشامل لكل الأعمال العدائية من جانب كل الفرقاء، وحين طالب بضرورة تحديد مواقع تتمركز فيها كلاً من قوات جنوب أفريقيا وقوات سوابو، وحين طالب الأمين العام بتعيين ممثل خاص لناميبيا لتأكيد الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة تجرى تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة، ثم جاء القرار الثاني ليعلن ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لناميبيا من خلال إعادة دمج خليج والفس مع الإقليم.

ـ القرار رقم ٤٣٥ الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨، وهو القرار الذي وضع الصياغة النهائية لخطة التسوية الدولية، فبالإضافة إلى ما أكده كل من القرار رقم ٣٨٥، والقرار رقم

٤٣١، فإن هذا القرار قد أكد على ضرورة تشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية تتكون من عنصر مدني، وعنصر عسكري تتجه إلى الإقليم تحت إشراف الممثل الخاص للأمم المتحدة كي تتولى تهيئة الجو المناسب لعقد انتخابات حرة تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة بهدف تشكيل "جمعية تأسيسية" تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا.

سادساً، ولعله يتضح من السياق السابق عدة أمور في حاجة إلى تأكيد:

١ ـ إن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اهتمت بمشكلة ناميبيا منذ عام ١٩٤٦، في حين أن مجلس الأمن لم يبدأ في تناولها إلا منذ يناير ١٩٦٨، وذلك عقب قيام الجمعية العامة بإنهاء انتداب جنوب أفريقيا على الإقليم، وبعد اندلاع الكفاح المسلح في ناميبيا منذ عام ١٩٦٦، وإذا كان مجلس الأمن قد لجأ ولأول مرة في تاريخه إلى اتخاذ قرارين هامين بشأن المشكلة إحداهما، تمثل في طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية (قرار رقم ٢٨٤ في ٢٩ يوليو ١٩٧٠)، وثانيهما، تمثل في فرض خطر إجباري على بيع السلاح لجنوب أفريقيا (القرار رقم ٤١٨ في ٤ نوفمبر ١٩٧٧)، إلا أنه يجب ملاحظة أن القرار الأول وقد جاء استجابة لضغوط المجتمع الدولي من جانب وتصاعد الكفاح المسلح الذي تشنه سوابو من جانب آخر، ثم إن القرار الثاني كان ضرورياً لإرغام حكومة جنوب أفريقيا على الدخول في المفاوضات الجارية بشأن خطة التسوية الدولية، خاصةً وإنه ظهر وكأنه يشكل بداية لاحتمالات فرض عقوبة إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا.

ويجب الإشارة في هذا المقام أيضاً إلى أن مجلس الأمن قد فشل أربع مرات في إصدار قرارات تحمل هذا المضمون، ففي ٦ يونيو ١٩٧٥، استخدمت كل من فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، حق الفيتو ضد مشروع قرار يطالب بحظر بيع السلاح لجنوب أفريقيا، وقد استخدمت هذا الحق أيضاً في ١٩ أكتوبر ١٩٧٦، ضد مشروع قرار مماثل، ثم استخدمته مرة ثالثة في أبريل ١٩٨١، ضد أربعة مشروعات قرارات كانت تطالب بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا، ثم جاء الفيتو الأمريكي في أغسطس ١٩٨١، ليقضي على مشروع قرار قدم إلى مجلس الأمن كان يدين بشدة غزو جنوب أفريقيا لأنجولا، واحتلالها غير المشروع لناميبيا.

من هنا فإن امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٥٣٩ والصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣، والذي يرفض إصرار حكومة جنوب أفريقيا على الربط بين

تسوية المشكلة الناميبية وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا، قد جاء تعبيراً عن اتجاه الولايات المتحدة إلى محاولة القيام بدور أكبر في عملية التسوية، وحتى الانفراد ــ خارج مجموعة الاتصال الغربية ــ بعملية التسوية.

٢ ــ إذا، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتهت إلى الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الذي يشنه شعب ناميبيا ضد الاحتلال الأجنبي لبلاده، وانتهت أيضاً إلى الاعتراف بسوابو كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا، فإنه يلاحظ أن مجلس الأمن قد توقف عند حد الاعتراف بشرعية كفاح شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب أفريقيا في الإقليم، وحقه في تقرير المصير والاستقلال، ولم يذهب إلى أبعد من ذلك فهو لم يعترف بشرعية الكفاح المسلح كما لم يعترف بسوابو كممثل "شرعي وحيد" للشعب الناميبي.

٣ ــ إذا، كان يمكن القول بأن قرار مجلس الأمن رقم ٣٠٩ الصادر في ٤ فبراير ١٩٧٢، والذي يدعو الأمين العام للأمم المتحدة للبدء بأقصى سرعة في إجراء "اتصالات" مع كافة الأطراف المعنية لخلق الظروف الضرورية لتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال يشكل نقطة البداية في محاولات التوصل إلى تسوية لمشكلة ناميبيا، إلا أنه لا يجب أن ننسى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت سباقة، ومنذ وقت مبكر، إلى وضع الخطوط الأولى لخطة التسوية الدولية فقرار الجمعية العامة رقم ١٧٠٤ (الدورة ١٦)، الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٦١، قد أنشأ اللجنة الخاصة لجنوب غرب أفريقيا كي تتولى الإشراف على إجلاء قوات جنوب أفريقيا من الإقليم، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإلغاء قوانين الأبارتهيد، والتمهيد لاستقلال الإقليم بعد إجراء انتخابات عامة فيه تحت إشراف الأمم المتحدة، ولا تخرج خطة التسوية الدولية على الذي آلت إليه منذ منتصف السبعينيات عن ذلك الإطار وإن زادت عليه ببعض المقترحات التنفيذية.

▪ الإطار العام لخطة التسوية الدولية (يناير ١٩٧٦ ــ مايو ١٩٧٩)

عقب صدور قرارات مؤتمر تيرنهال الدستوري في مارس ١٩٧٧، تبلور الصراع في ناميبيا، وازداد حده وتمركز حول قطبين: أحدهما، يضم الزعماء القبليين الذين اتضحت هويتهم بصورة سافرة، وهؤلاء تؤيدهم حكومة جنوب أفريقيا، وثانيهما، يتمثل في سوابو التي يؤازرها المجتمع الدولي ويعترف بها كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا، وقد وقف المجتمع الدولي والدول الأفريقية إلى جانب سوابو في رفضها لقرارات مؤتمر تيرنهال.

وإزاء تصاعد الموقف، وتصلب موقف الطرفين باتت الدول الغربية تحس بالخطر يتهدد مصالحها وراحت تخشى من تكرار موقعة أنجولا في ناميبيا، ومن تكرار التدخل السوفياتي/الكوبي في منطقة الجنوب الأفريقي، ومن هنا سعت الدول الغربية الخمس في مجلس الأمن آنذاك وهي: (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، كندا، ألمانيا الغربية)، لاحتواء الموقف بسرعة، وقامت في أبريل ١٩٧٧، بإبلاغ حكومة جنوب أفريقيا بأن مقررات مؤتمر تيرنهال لا تصلح أساساً للتسوية السلمية للمشكلة واقتراح سفراء الدول الغربية الخمس لدى بريتوريا ضرورة إجراء محادثات للبحث عن حل يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (الصادر في ٣٠ يناير ١٩٧٦)، والذي يطالب بضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الناميبيين، وإنهاء كافة القوانين والممارسات العنصرية والقمعية في الإقليم، وضرورة عودة كل اللاجئين الناميبيين من المنفى إلى بلادهم، على أن تقوم حكومة جنوب أفريقيا بسحب إداراتها غير الشرعية من ناميبيا، تمهيداً لإجراء انتخابات حرة في الإقليم تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة تستهدف منح الاستقلال لناميبيا (لاحظ أن هذا القرار لم يصدر على هذا النحو من جانب مجلس الأمن إلا بعد التواجد السوفياتي/الكوبي المكثف في أنجولا، والذي نظر إليه من جانب الدول الغربية باعتبار أنه يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها في منطقة الجنوب الإفريقي).

واستناداً إلى ما تقدم شكلت الدول الغربية الخمس فيما بينها ما أسمي "بمجموعة الاتصالات الغربية"، لتتولى الاتصال بكافة الأطراف لتحقيق تسوية سلمية في إطار قرار مجلس الأمن السابق، وقد استمرت هذه الاتصالات منذ أواخر أبريل ١٩٧٧ وحتى مايو ١٩٧٩، ويبدو أن الدول الغربية في مجلس الأمن أحست خلال هذه الفترة تلكأ من جانب حكومة جنوب أفريقيا في الاستجابة لمقترحاتها فجاءت موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (في ٤ نوفمبر ١٩٧٧)، والتي يقضي بفرض حظر إجباري على بيع السلاح لجنوب أفريقيا إنذاراً لحكومة جنوب أفريقيا يحمل في طياته احتمالات فرض حظر شامل عليها إذا هي لم تواكب وتساير مقترحات التسوية الغربية، وقد قدمت الدول الغربية الخمس مقترحاتها النهائية لتسوية المسألة الناميبية إلى كلاً من حكومة جنوب أفريقيا وسوابو في الثاني من فبراير ١٩٧٨، ويمكن إجمال أهم بنود الخطة الغربية فيما يلي[٦٠]:

١ ــ الإفراج عن المعتقلين السياسيين الناميبين لدى جنوب أفريقيا، والسماح بعودة الناميبيين المنفيين إلى بلادهم، على أن تقوم سوابو بالإفراج عن المنشقين عليها، والمعتقلين في سجون

زامبيا وأنجولا حتى يتمكن الجميع من المشاركة في الحملة الانتخابية التي ستشرف عليها الأمم المتحدة.

٢ ــ تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يترأس قوات للطوارئ تابعة للأمم المتحدة، ويتجه بها إلى إقليم ناميبيا.

٣ ــ عقب ذلك يتم وقف إطلاق النار، وتخفيض قوات جنوب أفريقيا في الإقليم من اثنا عشر ألف جندي إلى ألف وخمسمائة جندي فقط خلال ثلاثة شهور، على أن تتمركز القوات المتبقية في قاعدة أو قاعدتين في شمال الإقليم خلال الحملة الانتخابية، وتقوم سوابو في نفس الوقت بوقف عملياتها الفدائية، وجمع قواتها في عدد من المعسكرات في شمال البلاد كما تقوم قوات الأمم المتحدة بالإشراف على القواعد التي تتمركز فيها قوات جنوب أفريقيا، وقوات سوابو.

٤ ــ بعد ثلاثة عشر أسبوعاً من إتمام المهمة السابقة يعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة بدء الحملة الانتخابية التي تستمر لمدة أربعة شهور.

٥ ــ يعقب ذلك إجراء الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية للإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة، تمهيداً لتحقيق استقلال ناميبيا في أواخر ديسمبر ١٩٧٨.

وحول هذه الخطة دارت محادثات بنيويورك في ١١ فبراير ١٩٧٨، بين سفراء الدول الغربية الخمس، وبين ممثلي سوابو، وممثلي حكومة جنوب أفريقيا، على أن وزير خارجية جنوب أفريقيا انسحب من المباحثات في اليوم التالي معلناً "أن هناك أموراً في هذه المقترحات لن تكون مقبولة كلية نظراً لخطورتها".

وعلى أية حال فإنه يمكن إجمال نقاط الاتفاق والخلاف بين سوابو وبين حكومة جنوب أفريقيا بشأن المقترحات الغربية فيما يلي[٦١]:

١ ــ **فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين السياسيين:** رفضت سوابو الإفراج عن "المنشقين" عليها باعتبارهم عملاء وخونة، في حين أصرت حكومة جنوب أفريقيا على الإفراج عنهم أولاً، قبل أن تفرج هي عن المعتقلين السياسيين الناميبيين في سجونها.

٢ ــ **فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة:** وافق الطرفان من حيث المبدأ على وجود قوات الأمم المتحدة في الإقليم لتأكيد نزاهة الانتخابات، بل إن سوابو وافقت على أن يضع الأمين العام للأمم

المتحدة القواعد التي تحكم دور الأمم المتحدة وممثلي جنوب أفريقيا في الإقليم خلال الفترة السابقة على الانتخابات، إلا أنها أصرت على ضرورة إلغاء منصب الحاكم الإداري العام للإقليم المعين من قبل حكومة جنوب أفريقيا، كما طالبت بأن تكون قوات الأمم المتحدة في حدود خمسة آلاف جندي بالإضافة إلى مجموعة مدنية إدارية معاونة تتكون من ألف شخص، وبينما قبلت سوابو الدور الإشرافي والرقابي لقوات الأمم المتحدة على قواعدها في الشمال إلا أنها أصرت على عدم امتداد هذا الدور إلى قواعدها في جنوبي أنجولا. أما جنوب أفريقيا فأبدت استعدادها لقبول قوة الأمم المتحدة في حدود ألفي جندي فقط، وأصرت على أن تتمركز نصف هذه القوة على الحدود الشمالية لناميبيا لتراقب نشاطات سوابو في جنوبي أنجولا، كما أعلنت أن الحاكم الإداري للإقليم سيظل رئيساً للإدارة.

٣ ـ **وفيما يتعلق بانسحاب قوات جنوب أفريقيا:** فقد أعلنت سوابو في البداية عن ضرورة الانسحاب الكامل لهذه القوات، ثم عادت وقبلت الخطة الغربية التي تقضي بإبقاء ألف وخمسمائة جندي في الإقليم، وإن كانت قد أصرت ـ وعلى خلاف الخطة الغربية ـ على ضرورة تمركز هذه القوات في قاعدة لها في كاراسابورج بجنوب الإقليم على بعد خمسين ميلاً من الحدود مع جنوب أفريقيا، كما طالبت بحل قوات البوليس القبلية، وسحب قوات بوليس جنوب أفريقيا من الإقليم أثناء الفترة الانتقالية، على أن تحل محلها قوات الأمم المتحدة، أما جنوب أفريقيا فقد تمسكت ببقاء ثلاثة آلاف جندي لها في شمال البلاد في قاعدتي جروتفونتين وأوشيفيللو، كما تمسكت ببقاء قوات بوليسها أثناء الفترة الانتقالية بدعوى الحفاظ على الأمن والنظام.

٤ ـ **وفيما يتعلق بالانتخابات:** فقد أرادت جنوب أفريقيا عقدها بسرعة، إلا أن الدول الغربية الخمس أعلنت إنه يجب أن يمنح الممثل الخاص للأمم المتحدة مهلة يستطيع خلالها تهيئة الظروف لانتخابات نزيهة، وهو ما وافقت عليه سوابو.

٥ ـ **وفيما يتعلق بخليج والفس:** فإن هذه النقطة تثير أكبر قدر من الخلاف بين جنوب أفريقيا، وسوابو ذلك أن الخليج والمنطقة المحيطة به، والتي تبلغ مساحتها نحو ٤٣٤ ميلاً مربعاً، قد خضع للاحتلال البريطاني عام ١٨٧٨، ثم قامت بريطانيا ـ بعد احتلالها للكيب ـ بنقل ملكية منطقة والفس إلى حكومة الكيب عام ١٨٨٤، ونقلت الأخيرة ملكية المنطقة إلى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٠٩، وعقب الاستيلاء على ناميبيا من يد الألمان في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥، من جانب قوات جنوب أفريقيا، ثم وضع الإقليم تحت الانتداب الدولي عام ١٩٢٠، أصبحت منطقة خليج والفس تدار إدارياً مع الإقليم، وإن كانت تخضع لسيادة جنوب

أفريقيا. وفي أغسطس ١٩٧٧، أصدرت حكومة جنوب أفريقيا إعلاناً نقلت بموجبه إدارة منطقة الخليج من يد إدارة الإقليم إلى إدارة مقاطعة الكيب تحت دعوى أن المنطقة تعد جزءاً لايتجزأ من أراضيها. والسبب في إصرار حكومة جنوب أفريقيا على ضم منطقة الخليج يرجع إلى عوامل استراتيجية واقتصادية. ذلك أن لجنوب أفريقيا قاعدة عسكرية ضخمة في منطقة الخليج، كما أن لها قاعدة بحرية هامة في الخليج، ثم إن السيطرة على منطقة الخليج تعني السيطرة الاقتصادية على ناميبيا ذلك أن هذه المنطقة هي مركز صناعة الأسماك في ناميبيا، ثم إنها المركز الرئيس لخطوط السكك الحديدية في ناميبيا حيث تتصل بكل مناطق التعدين داخل الإقليم وعن طريق ميناء والفس يتم تصدير ٩٠ بالمئة من صادرات الإقليم وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نفسر السبب في تهديد جنوب أفريقيا بإجهاض أية محادثات إذا تضمنت بحث مسألة خليج والفس في حين تصر سوابو على أن الخليج جزءٌ لا يتجزأ من ناميبيا وبالتالي يجب استعادته. وقد تجاهلت الخطة الغربية هذه المسألة، وفضلت إرجاء بحثها لمفاوضات لاحقة تعقد بين حكومة ناميبيا المستقلة وحكومة جنوب أفريقيا.

ويجب ملاحظة أن هناك منطقة أخرى يسري عليها نفس التطور التاريخي السابق وهي جزر بنجوين الثلاثة عشر المواجهة لميناء لودرتز في الإقليم حيث تدعي جنوب أفريقيا ملكيتها لها. ويكأن جنوب أفريقيا بذلك تبغى السيطرة على معظم مناطق الثروة السمكية في الإقليم والتي تشكل النشاط الاقتصادي الثاني للإقليم بعد قطاع التعدين. وإذا كان النقاش لم يتطرق إلى بحث مسألة هذه الجزر فيبدو أن مرجع ذلك هو أن ما ينطبق على منطقة خليج والفس سيسري بالتبعية عليها(٦٢). (انظر الخريطة رقم ٢).

ويلاحظ مما سبق مدى عمق الخلاف بين الطرفين، بل أكثر من ذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا ادعت بأن الخطة الغربية تنحاز كثيراً إلى جانب سوابو، وأعلن رئيس وزرائها في ١٥ فبراير ١٩٧٨، إن حكومته ما تزال ملتزمة بمنح الاستقلال لجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، قبل نهاية هذا العام.

وأضاف إنه ليس هناك أدنى شك في أنه لا جنوب أفريقيا، ولا الأمم المتحدة ولا أية جهة لها الحق في تحديد مستقبل شعب جنوب غرب أفريقيا لأنه وحده يملك حق تقرير مصير "مستقبله"، واستطرد يقول: "إن شعب جنوب غرب أفريقيا قد قرر أن يصبح مستقلاً قبل نهاية هذا العام"(٦٣).

وهكذا، اتضح تماماً وبشكل سافر إصرار حكومة جنوب أفريقيا على الاستمرار في تنفيذ مقررات مؤتمر تيرنهال، فأوعزت إلى المؤتمرين بتشكيل تحالف تيرنهال الديمقراطي، وبدأ الحاكم الإداري للإقليم في إعداد جداول الانتخابات، وقيد الناخبين التي استبعد منها مواطني منطقة خليج والفس بدعوى إنهم من مواطني جنوب أفريقيا، وقام في نفس الوقت بقيد اللاجئين الأنجوليين أعضاء حركة يونيتا وآلاف البيض الجنوب أفريقيين في جداول الانتخابات، وانتهى الأمر على نحو ما رأينا في الفصل السابق بتنفيذ مقررات مؤتمر تيرنهال، وهي التي توجت بالفشل التام.

وعقب قيام مجموعة "الاتصال الغربية"، بإجراء مشاورات حول مقترحاتها مع كلاً من حكومة جنوب أفريقيا وسوابو، فإنها قامت بعرض هذه المقترحات ونتائج المشاورات على مجلس الأمن في ١٠ أبريل ١٩٧٨، الذي لم يتخذ قراراً بشأنها انتظاراً لإعلان الطرفين المتصارعين (جنوب أفريقيا، وسوابو)، عن موقفهما النهائي منها. وقد أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن موافقتها على خط التسوية الغربية في ٢٥ أبريل ١٩٧٨، وفي بيان مشترك صدر في لواندا (أنجولا) في ١٢ يوليو ١٩٧٨ ــ عقب مناقشات استمرت يومين بين ممثلي مجموعة الاتصال الغربية، وبين سوابو ــ أكد البيان: أن بعض نقاط المقترحات قد تم إيضاحها، وأن الطرفين قد قبلا عرض المقترحات على مجلس الأمن "فاتحين الطريق بذلك لتسوية دولية مبكرة ومقبولة لمسألة ناميبيا"[٦٤]، وقد قام مجلس الأمن في يوليو ١٩٧٨ بمناقشة مقترحات الدول الغربية الخمس المقدمة إليه في ١٠ أبريل ١٩٧٨[٦٥]، وتشير هذه المقترحات في مقدمتها إلى أنه لتمكين شعب ناميبيا من تقرير مستقبله بحرية فإنه من الملائم إجراء انتخابات حرة تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة في كل ناميبيا كوحدة سياسية واحدة، وإنه من الضروري تحديد موعد لهذه الانتخابات من جانب مجلس الأمن، حتى يكون هناك وقت كاف أمام الأمم المتحدة يمكنها من إنشاء إدارة ملائمة داخل ناميبيا تشرف على هذه الانتخابات وتديرها، وحتى يتمكن شعب ناميبيا من تنظيم نفسه سياسياً للدخول في هذه الانتخابات. ودعت المقترحات إلى اتخاذ الخطوات التالية:

(١) تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة تتمثل مهمته الأساسية في توفير الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

(٢) الإفراج عن كل المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح بعودة كل اللاجئين الناميبيين وكل الناميبيين الموجودين خارج الإقليم.

(٣) الوقف الشامل لكافة الأعمال العدائية من جانب كل الفرقاء.

(٤) تحديد مواقع تتمركز فيها قوات جنوب أفريقيا، وقوات سوابو.

وبعد أن تدارس المجلس هذه المقترحات أصدر قراره رقم ٤٣١ (٢٧ يوليو ١٩٧٨) والذي:

١ ــ طالب الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص لناميبيا، لتأكيد الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة تجرى تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة.

٢ ــ دعوة كل الأطراف إلى بذل جهودها لتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا في أقرب وقت ممكن .

واستناداً إلى هذا القرار قام الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ المجلس عن نيته في تعيين مارتي أهتيساري مفوض الأمم المتحدة لناميبيا كممثل خاص له، وأعلن أيضاً أن أهتيساري سيقوم بترأس وفد لزيارة ناميبيا في خلال أسبوع.

وقد أصدر مجلس الأمن في نفس التاريخ أيضاً قراره رقم ٤٣٢ والذي طالب بضرورة "إعادة ضم"، خليج والفس إلى ناميبيا وقد جاء أول رد فعل على هذا القرار من جانب حكومة جنوب أفريقيا التي أعلنت في ٢٨ يوليو ١٩٧٨ عن رفضها إعادة ضم الخليج إلى ناميبيا. وقد أعلن سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إن قرار المجلس بشأن "إعادة ضم" الخليج لا يضفي من وجهة نظر الدول الغربية وضعاً قانونياً على المسألة. كما أنه لا يحول دون التفاوض بشأنها في المستقبل بعد استقلال ناميبيا، ومن جانب آخر أعلن (سام نجوما)، زعيم سوابو أمام مجلس الأمن أن الخطة الغربية هي حل وسط يستهدف خدمة المصالح الاستعمارية لجنوب أفريقيا في ناميبيا[٦٦].

ومهما يكن من أمر فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة، ووفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣١ بتعيين الممثل الخاص للأمم المتحدة لناميبيا وهو مارتي أهتيساري (فنلندي الجنسية، ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا)، وفوضه في القيام بزيارة الإقليم مع وفد من معاونيه لوضع تقرير عن أوضاع الإقليم، وتقديمه إلى الأمين العام تمهيداً لاتخاذ الخطوات التنفيذية لقرار مجلس الأمن، وبالفعل قام ممثل الأمم المتحدة ووفد من معاونيه بزيارة ناميبيا في الفترة من ٦ ــ ٢٢ أغسطس ١٩٧٨، ووضع تقريراً بنتائج الزيارة قدمه إلى الأمين العام[٦٧].

واستناداً إلى تقرير الممثل الخاص، قـام الأمـين العـام للأمـم المتحـدة بإعـداد تقريـر ضـمنه الخطوات التنفيذية لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣١، وعـرض التقريـر علـى المجلـس فـي أغـسطس ١٩٧٨، وقد أضاف التقرير إلى المقترحات الغربيـة الـسابقة تحديـداً لمـا أسـماه مجموعـة الأمـم المتحدة للمساعدة الانتقالية (UNTAG)، فقد أشار إلى ضـرورة أن يبلـغ حجـم القـوات العـسكرية داخل هذه المجموعة سبعة آلاف وخمسمائة جندي بالإضافة إلى وجـود مجموعـة مدنيـة مـن ألفـي موظف كي تتولى إدارة الإقليم، وأشار أيضاً إلى ضرورة إنشاء قـوة بـوليس دوليـة قوامهـا سـتمائة وخمسون جندياً لتتولى الحفاظ على الأمن، على أن تجـرى الانتخابـات لتـشكيل الجمعيـة التأسيـسية لناميبيا في أبريل ١٩٧٩، وهي الجمعية التي ستتولى مسؤولية وضع دستور استقلال ناميبيا[٦٨].

وبعد مناقشة مجلس الأمن لتقرير الأمين العـام أصـدر قـراره رقـم ٤٣٥ (٢٩ سـبتمبر ١٩٧٨)، والذي وافق فيه على تقرير الأمين العام بشأن تنفيـذ مقترحـات التـسوية، وأكـد القـرار أن الهـدف يمثل في انسحاب إدارة جنوب أفريقيا غير الـشرعية مـن الإقلـيم، ونقـل الـسلطة لـشعب ناميبيـا بمساعدة الأمم المتحدة استناداً إلـى قـرار المجلـس رقـم ٣٨٥ (١٩٧٦)، وقـرر المجلـس إنـشاء مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية تعمل تحت إشرافه على نحو مـا جـاء فـي تقريـر الأمـين العام، لمدة اثنا عشر شهراً لمساعدة الممثل الخاص علـى تـولي المهمـة الموكلـة إليـه فـي قـرار المجلس رقم ٤٣١ (١٩٧٨)، والمتمثلة في تحقيق استقلال مبكر لناميبيـا مـن خـلال انتخابـات حـرة تجرى تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة، وقد رحب المجلس باسـتعداد سـوابو للتعـاون فـي تنفيـذ تقرير الأمين العام، بما في ذلك تعبيرها عن استعدادها لتوقيـع اتفـاق لوقـف إطـلاق النـار (لاحـظ أن هذه أول مرة يشير فيها أحد قـرارات مجلـس الأمـن لـسوابو)، وقـد طالـب المجلـس جنـوب أفريقيا بالتعاون مع الأمين العام لتنفيذ القرار، وطلب مـن الأمـين العـام أن يعـد تقريـراً للمجلـس عن مسار وتنفيذ القرار الحالي في موعد لا يتجاوز ٢٣ أكتوبر ١٩٧٨[٦٩].

لكن جنوب أفريقيا رفضت التعاون لتطبيق القرار الـسابق ورفـضت خطـة الأمـين العـام سـواءً فيما يتعلق بتشكيل وحجم مجموعة الأمم المتحدة للمـساعدة الانتقاليـة، وسـواء فيمـا يتعلـق بإرجـاء موعد الانتخابات الي أبريل ١٩٧٩. وأصرت على إجـراء الانتخابـات قبـل نهايـة ديـسمبر ١٩٧٨، (وهو التاريخ الذي حددته المقترحات الأولى لخطة التسوية الغربية)، أكثـر مـن ذلـك فإنهـا أعلنـت عن عزمها على إجراء الانتخابات الداخلية فـي ٤ ديـسمبر ١٩٧٨، علـى نحـو مـا أشـار تقريـر الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن في ٢١ أكتوبر ١٩٧٨[٧٠].

وكرد فعل لذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٣٩ (الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩٧٨) والذي ندد فيه بقرار جنوب أفريقيا بعقد انتخابات داخلية في الفترة من ٤ ـ ٨ ديسمبر ١٩٧٨، واعتبر ذلك القرار تمرداً على الأمم المتحدة، واستهانة بسلطة مجلس الأمن، وأكد المجلس في قراره إن هذه الانتخابات وما يترتب عليها من نتائج تعد لاغية ولا قيمة لها، كما طالب جنوب أفريقيا بالعدول عن إجرائها والتعاون مع المجلس ومع الأمين العام لتنفيذ قرارات المجلس السابقة[٧١].

ورغم ذلك فإن جنوب أفريقيا أجرت الانتخابات الداخلية في الإقليم في ٤ ديسمبر ١٩٧٨، وهي الانتخابات التي انتهت بتشكيل جمعية تأسيسية من خمسين عضواً تمكن تحالف تيرنهال الديمقراطي من الحصول على ٤١ مقعداً من مقاعدها، وعقب إعلان نتائج هذه الانتخابات أعلن المستر (بوتا)، رئيس وزراء جنوب أفريقيا أنه سيبذل جهده لحث الجمعية التأسيسية الجديدة في الإقليم على تطبيق خطة الأمم المتحدة[٧٢]، وهو يستهدف من وراء ذلك الحصول على الاعتراف الدولي من جانب الأمم المتحدة بالانتخابات الداخلية ونتائجها مع ما يعنيه ذلك، فيما لو تم من سحب الاعتراف الدولي بسوابو.

وإزاء رفض المجتمع الدولي لصيغة تيرنهال فقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا إحداث تشويش وتعطيل لخطة التسوية الدولية على نحو يمكنها من فرض صيغة تيرنهال، فقد قام وزير خارجيتها بإرسال خطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر ديسمبر ١٩٧٨. أشار فيه إلى أن جنوب أفريقيا قررت التعاون لتنفيذ الخطة التي وضعها مجلس الأمن لفترة ما قبل استقلال الإقليم وحث الخطاب السيد/مارتي أهيساري الممثل الخاص للأمين العام على التوجه إلى جنوب أفريقيا وناميبيا في أسرع وقت ممكن لاستكمال المشاورات حول عدة قضايا مثل حجم وتشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية، وفي خطاب آخر بعث به وزير الخارجية إلى الأمين العام جاء فيه إن قادة ناميبيا ـ يقصد زعماء تحالف تيرنهال ـ ينظرون بعين الخطورة إلى اعتراف الأمم المتحدة بسوابو باعتبارها الممثل "الشرعي الوحيد" لشعب ناميبيا، وإلى العون والتشجيع المقدمان إليها لمواصلة أعمال العنف. وهو بذلك يلمح من طرف خفي إلى ضرورة قيام الأمم المتحدة بسحب اعترافها بسوابو[٧٣].

وبناءً على ما تقدم قام الأمين العام للأمم المتحدة في يناير ١٩٧٩، بإيفاد ممثله الخاص إلى جنوب أفريقيا للتشاور في المسائل المعلقة، وقد تضمنت نتائج هذه المشاورات في تقرير عرضه الأمين العام على مجلس الأمن في ٢٦ فبراير ١٩٧٩. على أن حكومة جنوب أفريقيا أعلنت في

٧ مايو ١٦٧٦، عن معارضتها لتقرير الامين العام، ورفضها للمقترحات التنفيذية التي وردت فيه. مدعية إن هذه المقترحات تميل إلى صالح سوابو حيث تسمح لها بدفع عدد كبير من قوات حرب العصابات التابعة لها إلى الإقليم. وهو الأمر الذي قد يقنع الناخبين بقوة سوابو، ويؤثر على اتجاهاتهم أثناء الانتخابات(٧٤).

ومنذ ذلك التاريخ وبعد أن تحدد الإطار العام لخطة التسوية الدولية، دخلت مفاوضات التسوية منعطفاً آخر تمثل في سعي حكومة جنوب أفريقيا إلى تعطيل المفاوضات بإثارة العديد من المسائل الفرعية، وفي سعي الدول الغربية الخمس ودول المواجهة الأفريقية لممارسة ضغوط على سوابو، لقبول تقديم التنازلات تلو التنازلات بدعوى الرغبة في تأمين التزام من جانب جنوب أفريقيا للانتهاء من تسوية المشكلة.

وقد أثارت حكومة جنوب أفريقيا العديد من المسائل الفرعية هي:

(أ) مسألة الأمن.

(ب) مسألة حياد الأمم المتحدة.

(ت) الضمانات الدستورية.

(ث) مسألة الوجود الكوبي في أنجولا.

وهي المسائل التي سنتحدث عنها حالا.

- **مشكلات فرعية على طريق تنفيذ خطة التسوية الدولية**

(١) مشكلة الترتيبات الأمنية (مايو ١٩٧٩ ـ أغسطس ١٩٨٠)

رأينا كيف أن حكومة جنوب أفريقيا قد عمدت إلى عرقلة جهود التسوية الدولية أملاً في وجود ظروف دولية، وإقليمية، ومحلية، تسمح لها بفرض شروطها في عملية التسوية. والتي ترتكز أساساً على محاولة إبعاد سوابو عن تولي الحكم في ناميبيا بأي ثمن(٧٥).

وخلال عام ١٩٧٩، كانت الظروف مواتية أمام جنوب أفريقيا للاستمرار في عملية التلكؤ في التوصل إلى تسوية، فالاهتمام الأمريكي بقضايا الجنوب الأفريقي أخذ يتراجع بعد نشوب

الثورة الإيرانية والتدخل السوفياتي في أفغانستان، كذلك فإن أحداث غزو شابا الأولى والثانية في زائير، قد أثبتت بوضوح إن مهمة التواجد الكوبي في أنجولا إنما راحت تتصرف بالأساس إلى حماية النظام الحاكم في أنجولا، وليس إلى دفع العملية الثورية في منطقة الجنوب الأفريقي.

وهذه العوامل وغيرها جعلت الولايات المتحدة تولي وجهها صوب منطقة الشرق الأوسط بالدرجة الأولى، سعياً للحفاظ على مناطق نفوذها ومصالحها فيه، وإن كانت الولايات المتحدة قد ساندت الجهود البريطانية في حل قضية زيمبابوى، خاصةً بعد وصول حكومة المحافظين إلى الحكم في بريطانيا وانشغالها بهذه المسألة رغبة في إبعاد النفوذ السوفياتي عن زيمبابوي قدر الإمكان.

كذلك فإن دول المواجهة الأفريقية الخمس (تنزانيا، زامبيا، بتسوانا، موزمبيق، أنجولا)، باتت متلهفة للوصول إلى تسوية سريعة للمسألة النامية، ذلك أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي واجهت أنجولا بخاصة، فرضت ضرورة السعي لإنهاء الغارات المكثفة من جانب جنوب أفريقيا ضد قواعد سوابو في جنوبي أنجولا، وضد الأهداف الحيوية الأنجولية، ثم إن أنجولا كانت مهتمة بالسعي لوقف تأييد جنوب أفريقيا للاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا)، وإعادة العلاقات التجارية مع الغرب.

وفي نفس الوقت فإن سوابو بدأت تواجه صعوبات من جراء استمرار هجمات قوات جنوب أفريقيا على قواعدها في أنجولا، واستمرت حالة الانشقاقات بين قياداتها في الداخل ثم تعددت حالات الطرد من جناح سوابو في الخارج، وهذه العوامل في مجملها جعلت سوابو أقل قدرة على مواجهة ضغوط دول المواجهة الأفريقية، التي راحت تحثها على تقديم تنازلات للإسراع بعملية التسوية.

من هنا فإن المبادرة التي تقدم بها الرئيس الأنجولي الراحل (أوجستينو نيتو)، في سبتمبر ١٩٧٩، والتي تهدف إلى كسر الجمود في المفاوضات قد جاءت معبرة عن هذه العوامل في تفاعلاتها وتشابكاتها فلقد اقترح الرئيس (نيتو)، على الأمين العام للأمم المتحدة إقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٥٠ كم على جانبي الحدود بين ناميبيا من جانب، وأنجولا وزامبيا من جانب آخر، أثناء الفترة الانتقالية التي تسبق حصول ناميبيا على الاستقلال على اعتبار أن وجود مثل هذه المنطقة من شأنه أن يحول دون تسلل قوات سوابو إلى ناميبيا كما أن من شأنه أن يقطع خط إمدادات جنوب أفريقيا ليونيتا[٧٦].

وقد قام ممثلو الدول الغربية الخمس ومسؤولو الأمم المتحدة بإعداد تفصيلات هذه المنطقة، وجرى حولها مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٢ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٧٩، وقد اشترك في هذه المفاوضات ممثلون عن سوابو، وجنوب أفريقيا، ودول المواجهة الأفريقية الخمس، والدول الغربية الخمس وتنظيمين سياسيين من التنظيمات الداخلية في ناميبيا وهما:

الجهة الوطنية لناميبيا، وسوابو/الديمقراطي (لاحظ أن هذه هي أول مرة يتم فيها مشاركة تنظيمات سياسية ناميبية غير سوابو في المحادثات، وذلك بهدف سحب الاعتراف الدولي بسوابو كممثل "شرعي وحيد" للشعب النامبيبي)، بالإضافة إلى ممثل الأمم المتحدة، ولم يحضر المحادثات تحالف تيرنهال الديمقراطي الذي يسيطر على مقاعد الجمعية الوطنية الناميبية منذ انتخابات ديسمبر ١٩٧٨[٧٧].

ويمكن إجمال أهم بنود المقترحات المتعلقة بإقامة المنطقة المنزوعة السلاح والتي عرضت على المؤتمر فيما يلي[٧٨]:

١ ـ ستغطي المنطقة مساحة ١٤٠ ألف كم^{٢} بعمق ٥٠ كم داخل الحدود الشمالية لناميبيا وكل قطاع كابريفي في ناميبيا، كما ستغطي قسماً من جنوب أنجولا، وجنوب غرب زامبيا، ولكنها لا تمتد إلى بتسوانا.

٢ ـ في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، يتم تخفيض قوات جنوب أفريقيا في الإقليم من عشرين ألف جندي إلى ألف وخمسمائة جندي فقط يتم تجميعهم في قاعدتي جروتفونتين وأوشيفيللو.

٣ ـ تبدأ عقب ذلك الحملة الانتخابية التي تستغرق فترة أربعة شهور، وتنتهي بانتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا.

٤ ـ وتقترح الخطة بالإضافة إلى ما تقدم، وجود مستوطنات "داخل المنطقة المنزوعة السلاح في كل من ناميبيا وأنجولا وزامبيا، على أن يتم استثناء هذه المستوطنات وما حولها في حدود خمسة كيلو مترات مربعة من المنطقة المنزوعة السلاح"، وفي هذه المستوطنات سيسمح ببقاء القوات الأنجولية والزامبية في القطاع الأنجولي والزامبي على التوالي، كما سيسمح لقوات جنوب أفريقيا بالبقاء في المستوطنات الناميبية لمدة ثلاثة شهور قبل تجميعها في قاعدتي "جروتفونتين، وأوشيفيللو".

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بعرض تقرير عن نتائج مؤتمر جنيف على مجلس الأمن في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩، وأشار فيه إلى أن سوابو ودول المواجهة الأفريقية قد قبلوا الخطوط العريضة لمقترحات المنطقة المنزوعة السلاح، وقد عبر مجلس الأمن عن تأييده لجهود الأمين العام لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، ودعا جنوب أفريقيا إلى قبول مفهوم المنطقة المنزوعة السلاح[٧٩].

ورغم موافقة سوابو على فكرة إقامة منطقة منزوعة السلاح إلا أنها أشارت إلى أن وجود قوات جنوب أفريقيا في المستوطنات الناميبية في الشمال على مدى ثلاثة شهور من شأنه أن يعرض سكان المنطقة لاضطهاد من جانب هذه القوات، خاصةً وأن هذه المنطقة هي منطقة تركز أبناء قبائل أوفامبو ـ السند الرئيس لسوابو والذين يشكلون ما يقرب نصف سكان البلاد ـ كما انتقدت سوابو اشتراك بوليس قوات جنوب أفريقيا مع قوات الأمم المتحدة في الإشراف على المنطقة الناميبية المنزوعة السلاح على اعتبار أن هذا البوليس يعد من الناحية الفنية جزءاً لايتجزأ من جيش جنوب أفريقيا[٨٠].

وعلى أية حال فإن حكومة جنوب أفريقيا أعلنت في ٥ ديسمبر ١٩٧٩ عن موافقتها "المبدئية" على مقترحات المنطقة المنزوعة السلاح، وأكدت إنها انتهت إلى قبول المسائل التالية[٨١]:

١ ـ عدد قواعدها العسكرية التي ستبقى في المنطقة المنزوعة السلاح.

٢ ـ قبولها بالترتيبات المتعلقة بتجريد قوات حرب العصابات التابعة لسوابو من أسلحتها في القواعد المحددة لها.

٣ ـ نشر نسبة مقبولة من قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة المنزوعة السلاح على ضوء الاعتبارات العملية.

٤ ـ ضرورة الاتفاق على الترتيبات العملية بين القائد العسكري لقوات الأمم المتحدة، وبين السلطات العسكرية لجنوب أفريقيا.

٥ ـ أشارت جنوب أفريقيا إلى أن مقترحات التسوية على نحو ما قبلتها في ٢٥ أبريل ١٩٧٨، يجب أن تظل كما هي دون تغيير.

٦ ـ كما أشارت إلى أن من الضروري التأكيد على أن مزاعم سوابو بوجود قواعد لها داخل ناميبيا أمر لا أساس له.

ولعله يتضح من موقف جنوب أفريقيا السابق أن موافقتها جاءت لتلقي مزيداً من الغموض والشك فهي موافقة "مبدئية"، لم تحدد عدد قواعد جنوب أفريقيا بدقة وإنما تركت المسألة معمية، ثم إنها راحت تؤكد على الجوانب التي تحقق أغراضها فحسب (تجريد قوات سوابو من أسلحتها، عدم وجود قواعد لسوابو بالداخل)، وتركت الباب مفتوحاً أمامها لمزيد من المراوغة (نشر نسبة "مقبولة" من قوات الأمم المتحدة، الاتفاق على الترتيبات "العملية").

وهكذا فإن حكومة جنوب أفريقيا عمدت إلى المراوغة مرة أخرى، وذلك أن شكوكها في مقدرة تحالف تيرنهال الديمقراطي على الفوز في انتخابات الاستقلال في مواجهة سوابو، قد جعلها تعلق آمالها على "القوة الثالثة" التي تضم (الجبهة الوطنية، وسوابو/الديمقراطي)، فراحت تسعى إلى تحقيق الاندماج بينهما، والترويج لهما دولياً خاصةً مع اشتراكهما في مؤتمر جنيف السابق الإشارة إليه.

لكن محاولات جنوب أفريقيا لتوحيد التنظيمين قد فشلت مع حلول أبريل ١٩٨٠، بل انتهت إلى تبادل الاتهامات بينهما، واتجاه بعض أعضائهما إلى الانضمام لسوابو، وهكذا قضي على محاولة جنوب أفريقيا إقامة قوة وسطى قوية يمكنها أن تحقق التوازن بين كلاً من سوابو، وتحالف تيرنهال الديمقراطي. وقد ازدادت مخاوف حكومة جنوب أفريقيا عقب استقلال زيمبابوي في أبريل ١٩٨٠، وتولي روبرت موجابي الحكم في البلاد، وخاصةً إزاء فشل موزوريوا حليفها في الحصول على أي مقعد من مقاعد البرلمان في زيمبابوي، وهو الأمر الذي جعلها تتشكك أكثر في مقدرة تحالف تيرنهال الديمقراطي على الفوز في انتخابات استقلال ناميبيا في مواجهة سوابو.

وهكذا ففي الوقت الذي لم تتوقف فيه جهود الأمم المتحدة للسعي لإيجاد مخرج ينتهي بتسوية المشكلة الناميبية، فإن جنوب أفريقيا عمدت إلى وضع المزيد من العراقيل.

ففي يناير عام ١٩٨٠، قام الليفتنانت جنرال/برم شاند القائد المعين لقيادة قوات الأمم المتحدة لناميبيا، بزيارة لمنطقة العمليات في ناميبيا استمرت عشرة أيام، كما قام بجولة زار فيها كلاً من (بتسوانا، وأنجولا، وزامبيا، وليبيريا، ونيجيريا)، لمناقشة كيفية وضع مقترحات المنطقة المنزوعة السلاح موضع التنفيذ، وعقب هذه الزيارة قام وفد على مستوى عال يمثل الأمم المتحدة بزيارة جنوب أفريقيا في الفترة من ٤ ـ ٧ مارس ١٩٨٠، وقد ضم الوفد اثنان من مساعدي الأمين العام للأمم المتحدة وهما السيد/براين أركهارت، والسيد/عبد الرحيم فارح،

بالإضافة إلى السيد/مارتي أهتيساري الممثل الخاص للأمم المتحدة، والليفتنانت جنرال/برم شاند، وقد أجرى الوفد مشاورات مع المسؤولين في جنوب أفريقيا لم تسفر عن أي تقدم فيما يتعلق بتنفيذ مقترحات المنطقة المنزوعة السلاح[٨٢].

وكان هذا الوضع طبيعياً لأن جنوب أفريقيا راحت تسعى إلى تدعيم مخططها للتسوية الداخلية في ناميبيا، حيث أعلنت في مايو ١٩٨٠، عن اتجاهها لإنشاء مجلس وزراء لناميبيا كما قامت بشن هجمات عسكرية على قواعد سوابو في أنجولا على أمل تحطيمها عسكرياً بهدف مساعدة الأحزاب الداخلية على أخذ زمام المبادرة.

وهكذا فإن إصرار حكومة جنوب أفريقيا على توضيح كافة الجوانب الفنية المتعلقة بالمنطقة المنزوعة السلاح، ثم إصرارها على قيام الأمم المتحدة بسحب اعترافها بسوابو كممثل "شرعي وحيد" للشعب الناميبي إنما كان يهدف إلى تجميد المفاوضات وإتاحة الوقت أمام الأحزاب الداخلية لتعزيز شرعيتها، وزيادة في التمويه، وإثارة العراقيل أعلنت حكومة جنوب أفريقيا في ١٢ مايو ١٩٨٠. إنها ماتزال "تبحث عن تسوية دولية للصراع" وأعلنت أنها توافق على ما يلي[٨٣]:

١ ــ استخدام قوات الأمم المتحدة لخليج والفس لأغراض الإمداد والتموين.

٢ ــ تسليح القوة الجوية التابعة لقوات الأمم المتحدة.

٣ ــ إنها ستحتفظ بـ ٢٠ قاعدة عسكرية في المنطقة المنزوعة السلاح خلال الاثنا عشر أسبوعاً الأولى للفترة الانتقالية.

٤ ــ إنها تقبل بأن تكون القوات العسكرية للأمم المتحدة في حدود سبعة آلاف وخمسمائة جندي.

لكن حكومة جنوب أفريقيا عادت وأثارت مسألة مدى إمكانية حياد الأمم المتحدة وطالبت بضرورة معاملة الأحزاب الداخلية "على قدم المساواة" مع سوابو، ثم أثارت مشكلة أخرى تتعلق بالمنطقة المنزوعة السلاح حين ألمحت إلى ضرورة مشاركة يونيتا المعارضة لنظام الحكم الأنجوالي، في عملية المفاوضات وقد أنهت حكومة جنوب أفريقيا موقفها المعلن في ١٢ مايو ١٩٨٠، بالإشارة إلى إنها ستتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، "فور الانتهاء من إيجاد حلول للمسائل المثارة".

وعقب دراسة الأمين العام للأمم المتحدة لموقف جنوب أفريقيا، فإنه قام بتحديد موقف الأمم المتحدة من كافة المسائل المثارة في خطاب بعث به إلى وزير الشؤون الخارجية لجنوب أفريقيا في ٢٠ يونيو ١٩٨٠. وقد قبل الأمين العام كافة التحفظات التي أثارتها حكومة جنوب أفريقيا وأعلن إنه سيسمح لسوابو بالتمركز في سبع قواعد مختارة في كل من أنجولا، وزامبيا (وليس في ناميبيا)، كما قبل مقترحات جنوب أفريقيا بأن تستمر قواتها متواجدة في عشرين قاعدة بالمنطقة المنزوعة السلاح في القطاع الناميبي أثناء الفترة الانتقالية، ثم أكد على التزام كلاً من حكومة أنجولا، وزامبيا بعدم السماح لقوات سوابو بالتغلغل داخل ناميبيا انطلاقاً من أراضيهما عقب وقف إطلاق النار، وأعلن عن التزام الأمم المتحدة بمبادئ الحياد، والمعاملة العادلة والمتساوية بين كل الأحزاب(٨٤).

على أن هذه التوضيحات، والتنازلات، والتأكيدات، من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ــ ورغم الترحيب بها من جانب بريتوريا ــ قد فشلت في إقناع جنوب أفريقيا بالاستمرار في عملية التسوية وقد وضح ذلك في الخطاب الذي بعث به وزير شؤون خارجية جنوب أفريقيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ أغسطس ١٩٨٠، والذي كرر فيه إصرار جنوب أفريقيا على ضرورة المعاملة المتساوية لكل الأحزاب وعلى ضرورة اشتراك الأحزاب الداخلية في "كل المشاورات المقبلة" المتعلقة بتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، ثم أشار الخطاب إلى أن بريتوريا على استعداد لمناقشة تشكيل قوات الأمم المتحدة فور موافقة الأخيرة على مطالبها(٨٥).

وهكذا فإن جنوب أفريقيا قد دفعت بتنفيذ خطة التسوية إلى منعطف آخر يتمثل في ضرورة حل مسألة حياد الأمم المتحدة أولاً.

(٢) مشكلة حياد الأمم المتحدة (أغسطس ١٩٨٠ ــ أبريل١٩٨١)

رأينا كيف تمكنت جنوب أفريقيا من الانحراف بعملية المفاوضات إلى اتجاه آخر، كسباً لمزيد من الوقت وضغطاً للحصول على مزيد من التنازلات، وبخاصة ما يتعلق منها بقيام الأمم المتحدة بسحب اعترافها بسوابو كممثل "شرعي وحيد" للشعب الناميبي، ثم إن دول المواجهة الأفريقية راحت في نفس الوقت تضغط على سوابو لقبول كافة الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة التسوية الدولية.

استناداً إلى أن زانو قد تمكن من الحصول على نصر كبير في انتخابات زيمبابوي رغم كافة الظروف المعاكسة له، ولقد دفعت هذه الضغوط بسوابو إلى محاولة البحث عن مخرج،

فدعت بالتضامن مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، إلى عقد مؤتمر للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا، وقد انعقد المؤتمر في الفترة من ١١ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٨٠ بباريس. وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الحكومات والتنظيمات المؤيدة لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال. وقد تبنى المؤتمر إعلان دعا فيه إلى إنهاء دور الوسيط الذي تقوم به الدول الغربية الخمس لأنها فشلت في نقل السلطة إلى شعب ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥، وطالب الإعلان مجلس الأمن بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا لإجبارها على الانصياع لقراري المجلس رقم ٣٨٥ (١٩٧٦)، ورقم ٤٣٥ (١٩٧٨)[٨٦].

ووسط هذا الجو من التشدد الذي ساد مواقف الجانبين (جنوب أفريقيا، وسوابو)، دعا الأمين العام للأمم المتحدة جنوب أفريقيا إلى ضرورة إجراء محادثات عاجلة، وقد أشارت الأخيرة على الأمين العام في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠، بأن في مقدوره إرسال وفد من جانبه ليزور جنوب أفريقيا ابتداء من ٢٠ أكتوبر ١٩٨٠. وبعد مشاورات قام بها الأمين العام للأمم المتحدة مع الدول أعضاء مجلس الأمن في ١٥ أكتوبر ١٩٨٠، قام وفد الأمم المتحدة ـ برئاسة براين أركهارت نائب الأمين العام ومارتي أهتيساري الممثل الخاص لناميبيا ـ بزيارة بريتوريا في الفترة من (٢٠ ـ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٠)، وقد حدد الأمين العام مهمة الوفد في ضرورة التوصل إلى تحديد موعد قاطع مع جنوب أفريقيا لتنفيذ وقف إطلاق النار، وتنفيذ خطة التسوية الدولية.

وقد أجرى الوفد محادثات مع حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب الداخلية في ناميبيا، وقد أصرت حكومة جنوب أفريقيا على ضرورة اشتراك "كل الأحزاب" في ناميبيا وبخاصة تحالف تيرنهال الديمقراطي في عملية المفاوضات على قدم المساواة مع سوابو. وقد توقفت المفاوضات في بريتوريا عندما أثارت حكومة جنوب أفريقيا مسألة حياد الأمم المتحدة ذلك أن وفد الأمم المتحدة قد أكد إن عملية الحياد المطلوبة تنطوي على جانبين **أولهما**، يتمثل في ضرورة حصول الأمم المتحدة على تعهدات من جانب حكومة جنوب أفريقيا بأن إداراتها في الإقليم ستكون محايدة وهي تمارس مهامها في تنفيذ خطة التسوية، **وثانيهما**، تعهدات تصدرها الأمم المتحدة تؤكد حيدتها كمشرفة على سير الانتخابات في ناميبيا.

وقد أشار وفد الأمم المتحدة إلى أن مسألة الحياد على هذا النحو يمكن معالجتها في إطار جدول زمني لوقف إطلاق النار، وتمركزت قوات الأمم المتحدة في ناميبيا، إلا أن جنوب أفريقيا رفضت الالتزام بوضع جدول زمني لوقف إطلاق النار ما لم يتم حل مسألة الحياد، والمعاملة المتساوية لكل الأحزاب[٨٧].

وأثناء هذه المفاوضات فإن كلاً من مفاوضي الأمم المتحدة ومفاوضي الدول الغربية الخمس كانوا يعتقدون أن هناك فرصة للبدء في تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، ابتداءً من مارس ١٩٨١. وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠، إلى أن هناك ضرورة لخلق مناخ من الثقة والتفاهم قبل البدء في عملية التنفيذ عن طريق عقد اجتماع بين جنوب أفريقيا وسوابو، تحت إشرافه في يناير ١٩٨١[٨٨].

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو إنه عقب إنتهاء المشاورات التي جرت في بريتوريا في أكتوبر ١٩٨٠، فإن جنوب أفريقيا قامت بحملة دبلوماسية مكثفة في مختلف عواصم العالم، وهو الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن بريتوريا تبحث عن حل بديل لخطة الأمم المتحدة. فقد زار وزير خارجية جنوب أفريقيا كلاً من بريطانيا، وفرنسا في أوائل نوفمبر من نفس العام حيث قابل كذلك الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، وفضلاً عما تقدم فقد تم عقد لقاءات سرية بين جنوب أفريقيا وأنجولا، أشيع أن حكومة أنجولا قد عرضت خلالها على جنوب أفريقيا أن تقوم الأولى بوقف تأييدها العسكري لسوابو، مقابل قيام بريتوريا بوقف مساعداتها ليونيتا.

وفي المحادثات التي تمت بين وزير خارجية جنوب أفريقيا، واللورد كارنجتون وزير الخارجية البريطاني فإن الأخير عبر عن تعاطف بلاده مع فكرة عقد مؤتمر يضم كل الأحزاب في ناميبيا بهدف تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الناميبية وليس تجاوزها[٨٩].

من هنا فإن المؤتمر الذي انعقد في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة قد تم في ظروف غير مواتية، فقد كان من الواضح أن حكومة جنوب أفريقيا والأحزاب الداخلية في ناميبيا يدرسان البدائل الممكنة لخطة الأمم المتحدة، دون أن يكون لديهما نية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة.

وعلى أية حال فإن الأمين العام قام بتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر جنيف في الفترة من ٧ – ١٤ يناير ١٩٨١، وللحفاظ على عبارات قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ والذي ظل يمثل الأساس الوحيد للتسوية فقد وجه الأمين العام الدعوة لكل من حكومة جنوب أفريقيا، وسوابو فقط.

وبالفعل بدأ المؤتمر أعماله في جنيف في ٧ يناير ١٩٧١، وترأس المؤتمر براين أركهارت نائب الأمين العام للأمم المتحدة، واشترك فيه وفد سوابو بزعامة (سام نجوما)، ووفد جنوب أفريقيا برئاسة الحاكم الإداري العام لناميبيا دانيبي هوغ، وقد تشكل هذا الوفد من ثلاثة عشر عضواً يمثلون الأحزاب الداخلية في ناميبيا، والتي شاركت في انتخابات ديسمبر ١٩٧٨، وقد

أصر مندوبو جنوب أفريقيا على الجلوس في الخلف على أساس أن الأحزاب الداخلية هي التي تتفاوض، وإنهم حضروا معها كمراقبين فقط، كما حضر المؤتمر ممثلو دول المواجهة الأفريقية الخمس بالإضافة إلى نيجيريا وكذا وفد من الولايات المتحدة حضر كمراقب لأعمال المؤتمر(٩٠).

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة ـ في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ـ كافة الأطراف إلى "اتفاق حاسم" حول وقف إطلاق النار مع "تحديد موعد للاستقلال قبل نهاية هذا العام". وأكد فالدهايم على أن المبادئ الأساسية للتسوية، قد قبلها الجانبان منذ عام ١٩٧٨، وبالتالي "فليس ثمة ما يدعو إلى إعادة التفاوض حول هذه الترتيبات الأساسية التي تم التوصل إليها سلفاً، إن المطلوب هنا هو وضع هذه الاتفاقات موضع الثقة"(٩١).

وقد أعلن سام نجوما في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر إن حركته هي وحدها التي تتحدث باسم شعب ناميبيا، وإنه جاء للتفاوض مع جنوب أفريقيا "كسلطة استعمارية" وليس مع الأحزاب العميلة لجنوب أفريقيا التي حضرت المؤتمر، وأضاف إنه مستعد لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار دون شروط(٩٢).

وعقب الجلسة الافتتاحية الصباحية، حدثت تطورات في خطط عقد جلسة المساء، فقد انتقدت الأحزاب الداخلية خطاب فالدهايم على اعتبار إنه لم يشر إلى وجودهم كأحزاب لها تمثيل منفصل عن وفد حكومة جنوب أفريقيا، وقد رد وفد سوابو على ذلك بأن كلاً من قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩، يشيران إلى أن هناك طرفين أساسيين فقط هما سوابو، وجنوب أفريقيا، وبالتالي فإن الأحزاب الداخلية لا تتمتع بأي وضع مستقل لأنها حضرت المؤتمر كجزء من وفد جنوب أفريقيا.

ويبدو أن وجهة النظر هذه لم تلق قبولاً من جانب الأحزاب الداخلية، ولا من جانب حكومة جنوب أفريقيا، خاصةً وأن الأخيرة كانت تأمل في أن يكون مؤتمر جنيف فرصة ملائمة للاعتراف بالأحزاب الداخلية. وقد أدى هذا الخلاف إلى إلغاء جلسة المساء(٩٣).

وطوال المفاوضات التي دارت في المؤتمر على مدى الأيام التالية، دفع وفد جنوب أفريقيا بأحزاب الداخل إلى إثارة مشكلات فرعية، خرجت بالمؤتمر عن مهمته الأساسية، المتمثلة في تحديد تاريخ لوقف إطلاق النار؛ فعلى حين أعلن وفد سوابو استعداده لأن يكون يوم الثلاثين من مارس ١٩٨١، موعداً لوقف إطلاق النار؛ فإن الأحزاب الداخلية أثارت مشكلة حياد الأمم

المتحدة، ومرة أخرى أكد براين أركهارت موقف الأمم المتحدة من هذه المسألة حين أعلن أنه يمكن تناولها فقط في إطار جدول زمني لوقف إطلاق النار، وتمركز قوات الأمم المتحدة في ناميبيا. وقد عارض وفد جنوب أفريقيا والأحزاب الداخلية وجهة النظر هذه وطالب بضرورة قيام الأمم المتحدة بالإعلان عن حيادها أولاً قبل أن يوافق على تنفيذ القرار رقم ٤٣٥، وإلا فإنه لن يلتزم بأي شيء[٩٤].

وهكذا بات واضحاً أن المؤتمر لن يحقق أي تقدم وبخاصة إن وفد تحالف تيرنهال قد قدم قائمة من سبعة مطالب إلى المؤتمر تتمثل فيما يلي[٩٥]:

١ ـ أن تقوم الأمم المتحدة بإلغاء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١١١ (٢٨) ١٩٧٣، ورقم ١٤٦ (٣١) لعام ١٩٧٦. وهي القرارات التي تعترف بسوابو كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا.

٢ ـ وقف كافة المساعدات المالية المقدمة لسوابو فوراً من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا.

٣ ـ أن يلغى فوراً وضع المراقب الممنوح لسوابو من جانب الجمعية العامة.

٤ ـ أن يتوقف مجلس الأمن عن التشاور مع سوابو فقط في المسائل المتعلقة بناميبيا.

٥ ـ أن يصبح معهد الأمم المتحدة لناميبيا (بلوساكا)، مؤسسة تخدم كل الناميبيين.

٦ ـ منع ممثل سوابو في نيويورك من المشاركة المباشرة في مكتب مفوضي الأمم المتحدة لناميبيا.

٧ ـ وقف كافة المساعدات المقدمة من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة لسوابو فوراً.

وقد أصر تحالف تيرنهال على ضرورة تنفيذ هذه المطالب أولاً قبل الحديث عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة.

وإزاء هذا الوضع فاجأت سوابو المؤتمر بإعلانها أنها على استعداد لأن يسحب منها الاعتراف الخاص من جانب الأمم المتحدة بكونها "الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا".

عقب الموافقة على تاريخ وقف إطلاق النار. كما أعلنت موافقتها على منح ضمانات لكافة الجماعات العرقية في البلاد بما في ذلك الجماعة البيضاء[٩٦].

وهنا وجد وفد حكومة جنوب أفريقيا نفسه في مأزق فاتجه إلى تفجير المؤتمر، ففي ١٣ يناير ١٩٨١، أعلن رئيس الوفد إنه "من السابق لأوانه" البدء في تنفيذ خطة التسوية الغربية التي تم قبولها منذ نحو ثلاثة أعوام مضت من جانب جنوب أفريقيا وسوابو. وتبعه في ذلك ديرك مودجي رئيس تحالف تيرنهال الديمقراطي، الذي طالب بإعطائه مزيداً من الوقت قبل تنفيذ مقترحات التسوية الغربية، وأعلن أن الوقت ضروري لخلق مناخ من الثقة في مقدرة الأمم المتحدة على الإشراف على الانتخابات بطريقة عادلة(٩٧).

وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن نتائج مؤتمر جنيف في ١٩ يناير ١٩٨١، أكد فيه أن سوابو قد كررت موافقتها على القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأبدت استعدادها لوقف إطلاق النار مع جنوب أفريقيا، والتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة العسكرية والمدنية لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥، في حين أن جنوب أفريقيا لم تبد أى استعداد للتوقيع على قرار بوقف إطلاق النار، ولا حتى الاستمرار في تنفيذ القرار رقم ٤٣٥(٩٨).

وهكذا فإن حكومة جنوب أفريقيا قد أحبطت مرة أخرى جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية دولية مقبولة، وراحت تثير مسائل أخرى فرعية لعرقلة المفاوضات، وزاد من تشددها وصول ريجان إلى السلطة في الولايات المتحدة وإبدائه قدراً كبيراً من التعاطف والمساندة لحكومة جنوب أفريقيا.

ذلك أنه عقب فشل مؤتمر جنيف صرح الحاكم العام الإداري لناميبيا بأن فشل المؤتمر في تأمين جو تسوده الثقة قد يدفع بالأحزاب الداخلية في ناميبيا إلى إعادة التفكير في "التخلي كلية" عن خطة الأمم المتحدة. وقد عبر تحالف تيرنهال الديمقراطي عن نفس وجهة النظر هذه في بيان صدر عنه في وندهوك بتاريخ ١٩ يناير ١٩٨١، حيث أعلن البيان إنه ".. يتعين على سكان ناميبيا أن يجدوا حلولاً ذاتية لمشكلاتهم".

وقد حث البيان كل الأحزاب الداخلية على تأييد الحكومة الداخلية كعامل موحد، وباعتبارها حكومة فعالة(٩٩).

وعقب ذلك قام ممثلوا الأحزاب الداخلية ـ الذين حضروا مؤتمر جنيف ـ بزيارة مدينة الكيب في الفترة من ٥ ـ ٦ فبراير ١٩٨١، حيث أجروا محادثات مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا، وغيره من الوزراء والمسؤولين العسكريين.

ويمكن استخلاص بعض النتائج التي أسفرت عنها هذه المحادثات فيما يلي(١٠٠):

١ ـــ إن الأمل قد بات مستحيلاً في تحقيق استقلال ناميبيا مع نهاية عام ١٩٨١، وفقاً لخطة الأمم المتحدة.

٢ ـــ إن سياسة التعزيز الداخلي، ومسألة إضفاء الشرعية على التسوية الداخلية تحتاج إلى بعض الوقت.

٣ ـــ إن المجتمع الدولي بعامة ـــ والدول الغربية الخمس بخاصة ـــ ليس لديه القدرة على إرغام جنوب أفريقيا بقبول خطة الأمم المتحدة، وخاصةً في إطار جدول زمني محدد.

٤ ـــ إن الجهود الدبلوماسية لإيجاد بدائل لخطة الأمم المتحدة على "أساس ثنائي" يجب أن تستمر وفي ذلك تنوية إلى ما يمكن أن تقوم به الإدارة الأمريكية في فرض حل خارج نطاق خطة التسوية الدولية.

٥ ـــ إنه من الضروري بذل كافة المحاولات لإجهاض سوابو عسكرياً، لأن ذلك يعد ضرورياً لإضفاء الشرعية على الأحزاب الداخلية.

٦ ـــ من الضروري بذل المحاولات لإقامة "حكومة وحدة وطنية"، تضم في إطارها بعض الأحزاب الداخلية المعارضة لتحالف تيرنهال وبالذات الجبهة الوطنية الناميبية، وسوابو/الديمقراطيين.

٧ ـــ إذ رأت إدارة ريجان أن حل المشكلة الناميبية يدخل في أولويات سياستها الخارجية فإنه يجب البدء بحملة دبلوماسية تستهدف ربط المسألة الناميبية بالأوضاع الداخلية في أنجولا على نحو يجعل حل هذه المسألة مرتبط بتحقيق نوع من المصالحة السياسية بين النظام الحاكم في أنجولا، وبين يونيتا، ومن شأن ذلك أن يثير مسألة الوجود الكوبي في أنجولا.

وهكذا تباعدت المواقف بدرجة كبيرة، وراح كلاً من طرفي الصراع (سوابو، وجنوب أفريقيا)، يعمل على تعزيزه موقفه، وقد جاء قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٧ (٣٥) الصادر في أوائل مارس ١٩٨١، مساندة جديدة لسوابو ـــ خاصةً بعد ما دار في مؤتمر جنيف ـــ فقد أكد القرار شرعية نضال شعب ناميبيا تحت زعامة سوابو "الممثل الشرعي الوحيد" له ضد الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب أفريقيا، وطالب القرار مجلس الأمن بفرض عقوبات إلزامية شاملة فورية على جنوب أفريقيا لتأمين انصياعها الفوري لقرارات الأمم المتحدة[١٠١].

وفي المقابل جاءت مواقف مجلس الأمن التالية لتعبر عن انحياز الدول الغربية إلى جانب حكومة جنوب أفريقيا. فلقد اجتمع المجلس في الفترة من ٢١ ـ ٣٠ أبريل ١٩٨١، بناءً على طلب المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة لدراسة الوضع في ناميبيا على ضوء رفض جنوب أفريقيا تنفيذ قرارات المجلس بشأن الإقليم، وطالبت المجموعة الأفريقية بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا، لكن كلاً من بريطانيا، وفرنسا والولايات، المتحدة استخدمت حق الفيتو للحيلولة دون إصدار قرار من المجلس بهذا الشأن(١٠٢).

ثم اجتمع مجلس الأمن في الفترة من ٢٨ ـ ٣١ أغسطس ١٩٨١، بناءً على طلب عاجل من أنجولا عقب قيام قوات جنوب أفريقيا بغزو أراضيها، لكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو لمنع صدور قرار من المجلس يدين بشدة حكومة جنوب أفريقيا لقيامها بهذا الغزو، ويطالبها بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الأنجولية، وبالتوقف عن استخدامها لإقليم ناميبيا كقاعدة للهجوم على الأراضي الأنجولية(١٠٣).

ومنذ ذلك التاريخ توقف مجلس الأمن حتى منتصف عام ١٩٨٣، عن مناقشة المشكلة الناميبية تاركاً المجال أمام الدول الغربية الخمس، وجنوب أفريقيا للمناورة، والضغط على سوابو لتقديم مزيد من التنازلات تستهدف في النهاية الحيلولة بين سوابو والوصول إلى الحكم في ناميبيا.

(٣) مشكلة الضمانات الدستورية (أبريل ١٩٨١ ـ يوليو ١٩٨٢)

ما إن تولت إدارة ريجان السلطة في الولايات المتحدة مع مطلع عام ١٩٨١، حتى اتجهت للبحث عن حل منفرد للمسألة الناميبية، أو على الأقل تزعم مجموعة الاتصال الغربية، وممارسة ضغوط عليها لإدخال شروط في خطة التسوية الدولية تعدل من جوهرها على نحو يخدم مصالح حكومة جنوب أفريقيا وأهدافها وقد أحست حكومة جنوب أفريقيا في نفس الوقت ـ وعقب فشل مؤتمر جنيف ـ أن الدول الغربية لم تمارس أية ضغوط سياسية أو اقتصادية عليها، فراحت تصعد من عملية المواجهة والصراع في منطقة الجنوب الأفريقي متجاهلة رد فعل المجتمع الدولي، فقامت قواتها بهجوم على جنوبي أنجولا في أواخر يناير ١٩٨١، كما قامت بالإغارة على مكاتب المؤتمر الوطني الأفريقي في مابوتو (Maputo)، عاصمة موزمبيق في فبراير من نفس العام، ثم راحت تعلن عن تخليها عن الالتزام بمنح الاستقلال لناميبيا، وقامت أيضاً بتخفيض حجم بعثتها لدى الأمم المتحدة(١٠٤).

وقد جرت أول اتصالات حقيقية بين إدارة ريجان وبين حكومة بريتوريا في أبريل ١٩٨١، عندما قام شيستر كروكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بجولة في الجنوب الأفريقي أجرى خلالها أول محادثات استطلاعية مع قادة جنوب أفريقيا وسعى لاستمالتهم مؤكداً على أن الولايات المتحدة تعي تماماً مصالح جنوب أفريقيا وتقدرها، إلا أن قادة بريتوريا قد أعلنوا عن رفضهم السماح لسوابو بالفوز في أية انتخابات وتحت أى ظروف[١٠٥].

وبدلاً من أن تواجه حكومة جنوب أفريقيا بضغوط من جانب "مجموعة الاتصال الغربية" فقد حدث العكس، ذلك أن بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو في أواخر أبريل ١٩٨١، لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يوصي بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا لتأمين انصياعها الفوري لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا، ثم إن الولايات المتحدة سعت إلى مزيد من الاستمالة لحكومة جنوب أفريقيا؛ فقام كروكر بدعوة بيك بوتا ـ وزير الشؤون الخارجية لجنوب أفريقيا ـ لزيارة واشنطن في مايو ١٩٨١، لمزيد من المحادثات، وقد التقي بوتا خلال الزيارة بالرئيس الأمريكي ريجان، كما أجرى محادثات ثنائية مع المسؤولين الأمريكيين حول رفع القيود على بيع السلاح لبلاده، وتوسيع نطاق التعاون النووي بين البلدين[١٠٦]، ولقد حدث تحول في دبلوماسية مجموعة الاتصال الغربية عندما سعت هذه إلى تغيير خطة الأمم المتحدة لتسوية مشكلة ناميبيا بإقحام مسألة الضمانات الدستورية عليها تحت دعوى تقوية وتدعيم قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٥).

فلقد حاولت إدارة ريجان في البداية حل مشكلة ناميبيا من خلال مؤتمر دستوري على غرار مؤتمر قصر لانكستر الذي عقد أواخر عام ١٩٧٩، وأوائل عام ١٩٨٠، لتسوية مشكلة زيمبابوى. لكن هذه المحاولة قد رفضت من جانب بقية دول مجموعة الاتصال الغربية واتجهت المساعي نحو إيجاد صيغة وسط تم وضع خطوطها الأولى أثناء زيارة شيستر كروكر للندن في ٢٢، ٢٣ أبريل ١٩٨١. حيث اتفق مع الجانب البريطاني على ضرورة أن تتضمن هذه الصيغة سلسلة من الضمانات الدستورية يتعين على الحزب الفائز في الانتخابات الناميبية الالتزام بها ومن بين هذه الضمانات[١٠٧]:

١ ـ الالتزام بالديمقراطية القائمة على التعدد الحزبي.

٢ ـ الالتزام بحماية الملكية الخاصة.

٣ ـ ضرورة أن يتضمن دستور الاستقلال إعلاناً للحقوق يحمي مصالح الأقليات، وبخاصة الأقلية البيضاء.

٤ ـ ضرورة التزام حكومة الاستقلال بعدم إيواء أية مجموعة مناهضة لأية دولة مجاورة وبخاصة المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، ويونيتا.

٥ ـ أن يكون هناك عدد من المقاعد في البرلمان مخصص للبيض، ومن المناسب أن يكون هذا العدد ٢٠ مقعداً من بين ١٠٠ مقعد هي إجمالي مقاعد البرلمان.

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد اقترح الجانب البريطاني أن تكون المنطقة المنزوعة السلاح بين ناميبيا وأنجولا منطقة دائمة، أو على الأقل تستمر حتى يتحقق الاستقلال.

وقد تضمنت مسودة هذه الصيغة أيضاً قائمة بالمنظمات الدولية التي يتعين على ناميبيا المستقلة أن تكون عضواً فيها وهي الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والكومنولث.

ويبدو أن مجموعة الاتصال الغربية أرادت أن تواكب السياسة الأمريكية المتمثلة في السعي لإغراء حكومة بريتوريا تحت دعوى الرغبة في إنهاء الجمود في المفاوضات، فقد عقد وزراء خارجية دول مجموعة الاتصال اجتماعاً في باريس في يوليو ١٩٨١، وأصدروا في نهايته بياناً أكدوا فيه أن النية متجهة إلى صياغة مقترحات "تكمل وتدعم خطة الأمم المتحدة الحالية، وتوفر مناخ الثقة الضروري لكل الأطراف المعنية". وقد رأت الدول الغربية أنه من الضروري استحداث أدوات جديدة تدخل في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ دونما حاجة إلى التصديق عليها من مجلس الأمن طالما أنه يمكن الحصول على موافقة الأطراف المعنية عليها[١٠٨].

وفي خلال الفترة من يونيو ـ سبتمبر ١٩٨١، عكف كروكر على وضع مخطط متكامل لمسيرة استقلال ناميبيا، وقد جاء هذا المخطط مخالفاً لخطة التسوية الدولية حيث وضع مصالح واهتمامات حكومة جنوب أفريقيا في المقدمة. وقد اجتمع وزراء خارجية دول مجموعة الاتصال في نيويورك في ٢٤ سبتمبر ١٩٨١، لمناقشة مقترحات كروكر التي حازت معظم بنودها على موافقتهم ويمكن إيجازهم بنود مقترحات كروكر فيما يلي[١٠٩]:

١ ـ تشير المقترحات إلى أنه من الضروري وضع مراحل لخطة التسوية الدولية.

(أ) المرحلة الأولى: وتتضمن الاتفاق على مبادىء دستور استقلال ناميبيا، وشكل النظام الانتخابي.

(ب) المرحلة الثانية: وهي مرحلة الفترة الانتقالية ما بين وقف إطلاق النار، وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وهي مرحلة يتم في إطارها وصول قوات الأمم المتحدة إلى ناميبيا، وإشرافها وإدارتها للانتخابات.

(ت) المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستقلال التي تبدأ عقب الانتخابات.

٢ ـ ركزت المقترحات على المرحلة الأولى فأكدت أنه من الضروري الاتفاق على مبادىء دستور الاستقلال، وشكل النظام الانتخابي قبل إجراء الانتخابات، واشترطت ضرورة الالتزام بهذه المبادىء من جانب كافة الأحزاب الناميبية كشرط للمشاركة في الانتخابات. كما اشترطت ضرورة موافقة ثلثي أعضاء الجمعية التأسيسية على الدستور الجديد.

٣ ـ ذهبت المقترحات إلى أبعد من ذلك حين وضعت عدة مبادىء دستورية يجب الالتزام بها وهي:

(أ) ضرورة أن ينص دستور الاستقلال على وجود سلطات ثلاث للحكم هي: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية التي تتشكل دورياً بالانتخابات من خلال الاقتراع العام، والتصويت السري، والسلطة القضائية المستقلة، والمسؤولة عن تفسير الدستور.

(ب) ضرورة أن يتضمن دستور الاستقلال إعلاناً بالحقوق الأساسية والتي تتضمن: حق الحياة، وحرية التنقل، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحق تشكيل التنظيمات سواء كانت حزبية أو نقابية، وحماية الممتلكات الخاصة، وعدم مصادرتها دون تعويض، ومنح فرص متساوية للجميع في الخدمة المدنية، والجيش، والبوليس.

٤ ـ وفيما يتعلق بشكل النظام الانتخابي أشارت المقترحات إلى أن الانتخابات المزمعة للجمعية التأسيسية تهدف إلى "تأكيد التمثيل العادل في هذا الجهاز التشريعي لمختلف الجماعات السياسية الممثلة لشعب ناميبيا، ويكون ذلك على سبيل المثال من خلال التمثيل النسبي أو عن طريق تقسيم ملائم للدوائر الانتخابية، أو باستخدام الأسلوبين معاً".

وقد قامت مجموعة الاتصال الغربية بتقديم مقترحاتها المتعلقة بمبادىء دستور الدولة المستقلة لناميبيا "إلى دول المواجهة الأفريقية الست (أضيفت إليها زيمبابوى بعد استقلالها في

أبريل ١٩٨٠) ونيجيريا، وسوابو في أكتوبر ١٩٨١"؛ وقد قام هؤلاء بمناقشاتها في اجتماع عقد بدار السلام (تنزانيا)، في الفترة ٢٠ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٨١، وقد وافق المجتمعون على المقترحات الدستورية وإن اشترطوا ضرورة تحقيق الاستقلال التام لناميبيا مع نهاية عام ١٩٨٢، والالتزام بالصياغة الرئيسة للقرار رقم ٤٣٥، وبخطة استقلال ناميبيا التي فشلت في جنيف في يناير ١٩٨١، بسبب موقف جنوب أفريقيا، وفيما يتعلق بشكل النظام الانتخابي فإن هذا الاقتراح قد رفض لغموضه، كما أن سوابو أثارت مسألة ما إذا كان هذا النظام المقترح سيطبق فقط على انتخابات الجمعية التشريعية، أم أنه سيمتد لانتخابات الجمعية التأسيسية التي ستجرى تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة. من هنا أعلنت سوابو تمسكها بالقرار رقم ٤٣٥ حيث يتقرر شكل النظام الانتخابي من جانب الممثل الخاص للأمم المتحدة، والحاكم الإداري للإقليم والذي لاشك فيه أن شكل النظام الانتخابي على جانب كبير من الأهمية، ذلك أنه بدون الأخذ بنظام التمثيل النسبي فإن هناك احتمال كبير بفوز سوابو بغالبية ثلثي مقاعد الجمعية التأسيسية. ولكن في ظل النظام المقترح فإن هذه الفرصة تتضاءل أمام سوابو(١١٠).

وإزاء رفض الاقتراح المتعلق بشكل النظام الانتخابي، فإن مجموعة الاتصال الغربية قامت في منتصف ديسمبر ١٩٨١، باقتراح نظام انتخابي آخر يتم بموجبه تقسيم مقاعد الجمعية التأسيسية إلى نصفين: نصف يتم شغله عن طريق التمثيل النسبي في انتخابات تجرى على المستوى الوطني حيث يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصل عليها على المستوى الوطني، ونصف يتم شغله من خلال انتخابات تجرى في دوائر انتخابية لانتخاب نائب واحد عن كل دائرة على أن تضم كل دائرة عدداً متساوياً من السكان بقدر الإمكان. وهذا النظام أطلق عليه اسم (two – vote process)(١١١).

وقد عرض هذا الاقتراح على كلاً من جنوب أفريقيا وسوابو في يناير ١٩٨٢، وقد قبلته جنوب أفريقيا بسرعة لأنها شعرت أن من شأن الأخذ به إضعاف فرص سوابو في كسب غالبية ثلثي مقاعد الجمعية التأسيسية. وقد رفضت سوابو بنفس السرعة أيضاً هذا الاقتراح مؤكدة أنه قد صمم لتعزيز امتيازات المستوطنين المستعمرين، وإضعاف مركز سوابو، وأضافت أنها توافق على نظام التمثيل النسبي لأنه يأخذ في اعتباره معظم جماعات الأقلية، وألمحت إلى تشككها في الدوافع الأمريكية لصياغة هذا النظام على هذا النحو والقبول السريع من جانب جنوب أفريقيا له(١١٢).

ومرة أخرى تم تعديل هذا الاقتراح من جانب مجموعة الاتصال الغربية رغبة في الحصول على موافقة سوابو النهائية على المرحلة الأولى من خطة التسوية، وقد ظهر الاقتراح في صيغته الجديدة في يونيو ١٩٨٢، عندما عرضته مجموعة الاتصال الغربية على اجتماع دول المواجهة الأفريقية وسوابو في دار السلام في ١٤ يونيو، حيث أشار الاقتراح إلى الأخذ بمبدأ صوت واحد للرجل الواحد على أن يحتسب الصوت مرتين: مرة في الدائرة الانتخابية للمرشح الفائز في الدائرة، ومرة على المستوى الوطني للحزب المشارك في الانتخابات؛ إلا أن اجتماع دار السلام قد أسفر عن ضرورة التخلي عن أسلوب المراحل في خطة التسوية لأنه أدى إلى وقف المفاوضات أمام عقبة النظام الانتخابي، ثم إنه شوه عملية المفاوضات لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥، وقد رفضت سوابو، بتأييد من دول المواجهة الأفريقية، النظام الانتخابي الجديد مشيرة إلى أن الحزب الذي سيحصل على ٢ بالمئة فقط من أصوات الناخبين سيمكنه على هذا النحو من الفوز بمقعد من مقاعد الجمعية التأسيسية من خلال نظام التمثيل النسبي.

وهكذا تم الاتفاق على التخلي مؤقتاً عن مسألة النظام الانتخابي[١١٣].

وفي منتصف يوليو ١٩٨٢، أعلنت الولايات المتحدة عن موقفها في هذا الصدد حين قررت ترك مسألة شكل النظام الانتخابي لقرار يصدر من جانب الحاكم الإداري للإقليم، والممثل الخاص للأمم المتحدة فور بدء الفترة الانتقالية[١١٤].

ويلاحظ مما تقدم أن مجموعة الاتصال الغربية ــ وعلى رأسها الولايات المتحدة ــ لم تحرز تقدماً في عملية المفاوضات لتسوية المسألة الناميبية، وإنما أضافت عقبة جديدة في سبيلها، ممالأة لجنوب أفريقيا، وهى عقبة تضاف إلى مسألة حياد الأمم المتحدة السابق الحديث عنها. والذي لاشك فيه أن حكومة جنوب أفريقيا ــ وبحلول النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ــ قد نظرت إلى دور الإدارة الأمريكية بارتياح كامل لا لأن الولايات المتحدة قد تمكنت فقط من إدارة عملية المفاوضات لصالح جنوب أفريقيا، ولكن أيضاً لأن استطاعت أن تؤدي بالمفاوضات إلى نقطة يمكن من خلالها توجيه اللوم إلى سوابو، ودول المواجهة الأفريقية، بأنها السبب في تعثر المفاوضات.

وهكذا أصبحت جنوب أفريقيا متحررة من أى ضغط فوري من جانب مجموعة الاتصال، بل وأصبحت أكثر تشدداً عن أى وقت مضى في السعي لإبعاد سوابو عن السلطة بأى شكل.

(٤) مشكلة الوجود الكوبي في أنجولا (أغسطس ١٩٨٢)

منذ أن تولت إدارة ريجان الحكم في الولايات المتحدة مع مطلع عام ١٩٨١، فإنها راحت هي وحكومة جنوب أفريقيا، تثير مسألة الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا تمهيداً لاستقلال الإقليم. فقد أشار أحد المقترحات التي قدمها كروكر إلى مجموعة الاتصال الغربية في سبتمبر ١٩٨١، إلى ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وانسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا. وهو ما يفيد بضرورة حدوث عملية ربط بين المسألتين[١١٥].

على أنه يبدو أن هذه المسألة قد أهملت مؤقتاً حتى النصف الثاني من عام ١٩٨٢، نظراً لانشغال مجموعة الاتصال ودول المواجهة الأفريقية بمسألة الضمانات الدستورية وشكل النظام الانتخابي في ناميبيا. ففي الوقت الذي راحت فيه مجموعة الاتصال تسعى إلى إقناع سوابو ودول المواجهة الأفريقية بقبول خطة التسوية برمتها، فإن الولايات المتحدة ـ وبالتوازي مع هذه الجهود وإن كان بمبادرة فردية ـ قد سعت إلى إقناع أنجولا بمسألة الربط هذه[١١٦]، وقد شجع ذلك حكومة جنوب أفريقيا على تكثيف ضغوطها على أنجولا لإجبارها على إجلاء القوات الكوبية من أراضيها حيث قامت قواتها بغزو مكثف للأراضي الأنجولية في أغسطس ١٩٨٢، ورغم طلب الحكومة الأنجولية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن في أواخر أغسطس من نفس العام لإدانة عملية الغزو هذه، فإن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو لمنع صدور قرار من المجلس يدين بشدة هذا الغزو، ويدين استمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا، ويطالبها بالانسحاب غير المشروط من أنجولا[١١٧].

وقد زاد الأمر تعقيداً قيام الرئيس الأمريكي ريجان في أواخر أغسطس من نفس العام بإرسال خطاب إلى زعماء دول المواجهة الأفريقية ـ وسوابو ـ المجتمعين في لوساكا (زامبيا)، ينطوي على قدر كبير من التهديد لهم فقد أكد الخطاب إنه إذا لم يقبل هؤلاء مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا فإن الولايات المتحدة ستنسحب من أية مشاركة مستقبلية في عملية التسوية[١١٨].

وقد أدى ذلك إلى إثارة ردود فعل متفاوتة سواء بالنسبة لدول المواجهة الأفريقية وسواء بالنسبة لمجموعة الاتصال الغربية. فمن جانب رفض زعماء دول المواجهة الأفريقية عملية "الربط" وعبروا عن استيائهم من عدم إدانة الولايات المتحدة لجنوب أفريقيا بسبب استمرار

احتلال قواتها لمعظم مقاطعة كونين في جنوب أنجولا، ومن جانب آخر خشيت فرنسا أن يؤدي تصعيد الموقف على هذا النحو إلى انهيار خطة التسوية الدولية ككل، فاقترحت إحلال القوات الكوبية في أنجولا بقوة فرنسية محدودة، وقدمت اقتراحها إلى القيادة الكوبية أثناء زيارة جين أوسي رئيس الإدارة الأفريقية بوزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، لهافانا في ١٩ سبتمبر ١٩٨٢، وذلك بعد اتصالات قام بها كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسية، كما نوقش هذا الاقتراح مع سام نجوما أثناء زيارته لباريس في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢، لإجراء محادثات مع مسؤولي وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، وزعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي. على أنه يجب ملاحظة أن هذا الاقتراح لم يناقش مع الحكومة الأنجولية. وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن هناك احتمالات كبيرة لرفض أنجولا قبول وجود قوات من دولة عضو في حلف شمال الأطلنطي على أراضيها خاصةً وأن هناك دلائل تشير إلى استخدام جنوب أفريقيا لطائرات، وأسلحة فرنسية أثناء هجومها على أنجولا[١١٩]. ويضاف إلى ما تقدم فإن فرنسا أعلنت في أكتوبر ١٩٨٢، صراحة ولأول مرة — على لسان كلود شيسون — عن رفضها لعملية الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا[١٢٠].

وخلال شهر أكتوبر ١٩٨٢، بدأت الأنباء تتسرب من سفارات دول مجموعة الاتصال الغربية في بريتوريا (فيما عدا سفارة الولايات المتحدة)، تشير إلى أن البحث عن تسوية دولية لمشكلة ناميبيا قد وصل إلى نقطة الجمود، وإنه لم تعد هناك أية فرصة للتسوية[١٢١].

وإزاء ذلك اتجهت الولايات المتحدة للانفراد بعملية التسوية، فقام جورج بوش — نائب الرئيس الأمريكي — في نوفمبر ١٩٨٢، بزيارة لسبع بلدان أفريقية، في حين قام شيستر كروكر بزيارة لجنوب أفريقيا، هذا فضلاً عن العديد من الزيارات السابقة التي قام بها مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية لمنطقة الجنوب الأفريقي[١٢٢].

وقد وضعت الولايات المتحدة مقترحات إضافية تتمثل في أنه عقب انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، فإنه سيتم وضع قوة إضافية من قوات الأمم المتحدة في جنوبي أنجولا، كما سيتم تعديل وضع المنطقة المنزوعة السلاح[١٢٣].

وقد أكد بوش قبل مغادرته للولايات المتحدة بأنه "لن تكون هناك تسوية للمسألة الناميبية دون إيجاد حل لمسألة القوات الكوبية"، كما أصدر بوش عقب انتهاء جولته الأفريقية بياناً في نيروبي حمل اسم "مشاركة جديدة مع أفريقيا" أعلن فيه "إن حكومتي لا تخجل من أن تقرر مصالحها

المتمثلة في رؤية نهاية لوجود القوات الكوبية في أنجولا. إن قدومهم منذ سبع سنوات مضت قد أدى إلى اختلال التوازن بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي في العالم النامي". وقد أضاف بوش إن واشنطن ملتزمة كلية باستقلال ناميبيا، فإذا ما انسحبت القوات الكوبية من أنجولا فإن انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا سيتم بأسرع ما يمكن. وقد انتهى البيان إلى القول بأنه "رغم أن الأبارتهيد يتعارض مع المثاليات الأمريكية الأساسية فإن الإدارة (الأمريكية)، تعتقد أن بريتوريا يجب أن تشارك في تشكيل أمن الجنوب الأفريقي"(١٢٤).

وهنا يجب ملاحظة أن وجهة النظر الأمريكية في هذه المسألة كانت تتطابق حتى ذلك الوقت مع موقف حكومة جنوب أفريقيا، والذي كان يؤكد على ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا أولاً قبل أن تقوم هى بالبدء في سحب قواتها من ناميبيا تمهيداً لتنفيذ خطة التسوية الدولية.

وإذا كانت الضغوط من جانب الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا على أنجولا قد أسفرت عن دخول أنجولا في محادثات مباشرة مع جنوب أفريقيا في ديسمبر ١٩٨٢، وفبراير ١٩٨٣، بجزر الرأس الأخضر، فإنه يلاحظ أن الموقف الأنجولي والمتمثل في ضرورة إجلاء قوات جنوب أفريقيا من أنجولا أولاً، وتنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا قبل التفكير في إجلاء القوات الكوبية من أنجولا، هذا الموقف قد دفع بالولايات المتحدة إلى السعي للوصول إلى صيغة للانسحاب المتزامن لكل من القوات الكوبية، وقوات جنوب أفريقيا، غير أن هذه الصيغة هي الأخرى لم تر النور ولم تتحدد أبعادها وطبيعتها.

وإزاء هذا الوضع سعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى صيغة أخرى تكون مقبولة من جانب كلاً من أنجولا، وجنوب أفريقيا. ففي ختام اللقاء الذي تم بين جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي وبين وزير داخلية أنجولا في مارس ١٩٧٣ بواشنطن. أكد شولتز إن الولايات المتحدة تعترف بالمصالح الأمنية المشروعة لأنجولا، ورغم أنها تعتبر يونيتا "قوة سياسية مشروعة" إلا أنها لم تعد تقدم لها أى تأييد من جانب المخابرات المركزية(١٢٥).

ورغبة في الحصول على موافقة أنجولا على إجلاء القوات الكوبية من أراضيها فإن الولايات المتحدة أشارت إلى أنها لا تتوقع أن يتم إجلاء الـ ٢٠ ألف جندي كوبي من أنجولا بالكامل وفوراً، وأنه من الضروري تنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا أولاً حيث تنسحب قوات جنوب أفريقيا من قواعدها على الحدود مع أنجولا بعد وصول مجموعة الأمم المتحدة

للمساعدة الانتقالية، ثم يلي ذلك الإجلاء التدريجي للقوات الكوبية من أنجولا. وقد وافقت جنوب أفريقيا جزئياً على هذه الصيغة فقد أبدت استعدادها لخفض تأييدها ليونيتا، وسحب قواتها من جنوب أنجولا عقب وقف إطلاق النار بينها وبين أنجولا الذي يتعين أن تلتزم سوابو به أيضاً كما تخلت مؤقتاً عن مسألة إجلاء القوات الكوبية من أنجولا وإن طالبت بإعادة توزيع أماكن تمركزها في جنوب أنجولا بحيث تنسحب هذه القوات إلى شمال خط ١٤٠ جنوباً، لكنها أكدت أنها ليست مستعدة للبدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا حتى تلتزم أنجولا بإجلاء القوات الكوبية من أراضيها[١٢٦].

ولعله يبدو واضحاً من موقف جنوب أفريقيا أنه يتجه بالأساس إلى وقف النشاط العسكري لسوابو الذي ينطلق جزئياً من الأراضي الأنجولية على نحو يمكن جنوب أفريقيا من تحجيم نشاط سوابو، أملاً في تقليل احتمالات وصولها إلى السلطة في ناميبيا، فقد تردد في وندهوك أن هناك محاولات تبذل لتقسيم ناميبيا، إذ أعلن د. كوسي بريتوريوس زعيم الحزب الوطني الأبيض في ناميبيا عن مخطط لتقسيم ناميبيا إلى جزئين، جزء شمالي "تحترم فيه حقوق جماعات الأقلية" وجزء جنوبي يمكن أن يصبح دولة موحدة، وفي الجزء الأول يشارك الأفريقيون في الحياة السياسية، أما الجزء الثاني فيسيطر عليه البيض. وتردد أيضاً أن حكومة جنوب أفريقيا تسعى إلى إقامة دولة مستقلة تضم كلاً من شمال ناميبيا وجنوب أنجولا تحت رئاسة سافيمبي زعيم يونيتا على أن يكون بيتر كالانجولا نائباً له في حين يتولى ميشاكي مويونجو ــ عضواً للجنة المركزية لسوابو المفصول ــ رئاسة الحكومة[١٢٧].

والذي لاشك فيه أن وقف إطلاق النار في جنوب أنجولا، وانسحاب القوات الكوبية من جنوب أنجولا، ووقف النشاط العسكري لسوابو بالتالي يمكن أن يتيح لحكومة جنوب أفريقيا تنفيذ هذا المخطط الذي يمكنها في النهاية من إقامة دولة تابعة في شمال ناميبيا وجنوب أنجولا، ودولة بيضاء في جنوب ناميبيا ملاصقة لحدودها وهو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه منذ الخمسينيات.

وإحساساً من سوابو بمدى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء هذا المسلك الأمريكي المتواطىء مع أهداف حكومة جنوب أفريقيا، فإنها اقترحت حل مجموعة الاتصال الغربية لعجزها على تنفيذ خطة التسوية الدولية، إلا أن زعماء دول المواجهة الأفريقية قد رفضوا هذا الاقتراح من جانب سوابو، ودعوا إلى اعتناق مسلك للضغط على جنوب أفريقيا لإجبارها على البدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية مع نهاية عام ١٩٨٣، وقد كان هذا هو

القرار الأساسي الذي اتخذه مؤتمر القمة لدول المواجهة الأفريقية المنعقد بدار السلام (تنزانيا)، في ١٢ مايو١٩٨٣، حيث حث المؤتمر الرئيس نيريري على تنسيق الموقف الأفريقي في اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في ٢٣ مايو ١٩٨٣[١٢٨].

وقد اجتمع مجلس الأمن في التاريخ المذكور وأصدر قراره رقم ٥٣٢، بشأن ناميبيا غير أن هذا القرار قد جاء مخيباً للآمال حين لم يقرر فرض عقوبات على جنوب أفريقيا لإجبارها على تنفيذ خطة التسوية الدولية، فقد اكتفى القرار بمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بالبدء في إجراء مشاورات بهدف تأمين تنفيذ قرار المجلس رقم ٤٣٥، وأن يعد تقريراً للمجلس عن نتائج هذه المشاورات في أسرع وقت ممكن بحيث لا يتعدى ذلك ٣١ أغسطس ١٩٨٣.

وبالفعل قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة لكل من جنوب أفريقيا، وناميبيا، وأنجولا وأعد تقريراً أرسله إلى المجلس في الموعد المذكور عن نتائج مشاوراته. غير أن مجلس الأمن لم يجتمع لمناقشة تقرير الأمين العام. ولعل السبب في ذلك يرجع من جانب إلى فشل الأمين العام في التوصل مع حكومة جنوب أفريقيا إلى تحديد موعد قاطع لوقف إطلاق النار، كما يرجع من جانب آخر إلى رغبة دول مجموعة الاتصال الغربية في انتظار نتائج المبادرة الأمريكية الجديدة التي أعلن أن الولايات المتحدة ستقوم بها مع مطلع عام ١٩٨٤[١٢٩].

وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في ٣١ أغسطس ١٩٨٣، إلى عدة نقاط أساسية هي[١٣٠]:

١ ــ أكد التقرير أن مطالب جنوب أفريقيا المتعلقة بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا قد جعل من المستحيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا، خاصةً وأن الرئيس الأنجولي إدواردو دوس سانتوس، في محادثاته مع دي كويلار في لواندا في ٢٦ أغسطس ١٩٨٣، قد وضع أربعة شروط لإجلاء القوات الكوبية من بلاده وهي:

(أ) الانسحاب الفوري لقوات جنوب أفريقيا من أنجولا. ة عكسية لصالح جنوب أفريقيا. فطالما أن الوجود الكوبي في أنجولا قد بات يشكل المشكلة الأساسية

(ب) وقف الأعمال العدوانية من جانب جنوب أفريقيا ضد أنجولا.

(ت) وقف مساندة جنوب أفريقيا للمتمردين أتباع يونيتا.

(ث) التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذي يؤدي إلى استقلال ناميبيا.

وهي كلها شروط لا تحقق أي مكسب لجنوب أفريقيا، ومن ثم رفضتها.

٢ ـ أشار التقرير إلى موافقة جنوب أفريقيا على إمكانية حياد الأمم المتحدة في انتخابات استقلال ناميبيا لكنها أكدت على ضرورة إلغاء قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بسوابو كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا.

٣ ـ وفيما يتعلق بتشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية فقد أشار التقرير إلى أن جنوب أفريقيا قد وافقت على مشاركة القوات الفنلندية في المجموعة مع قوات كل من السودان، وتوجو، وبنجلاديش، وماليزيا، وبنما، ويوغوسلافيا. وكانت من قبل ترفض اشتراك القوات الفنلندية في قوات الأمم المتحدة بدعوى خضوعهم للضغوط السوفياتية، وبدعوى تعاطف فنلندا مع سوابو.

٤ ـ وفيما يتعلق بشكل النظام الانتخابي فإن حكومة جنوب أفريقيا أعلنت أنها ستترك لنفسها الخيار بين أحد أسلوبين الانتخاب العام على دورة واحدة، أو التمثيل النسبي.

ولعله يتضح مما تقدم أن دي كويلار قد حاول تكثيف الضغوط على جنوب أفريقيا من خلال إنهاء كافة العقبات الثانوية التي تعترض طريق التسوية، إلا أن ذلك قد أدى إلى نتيجة عكسية لصالح جنوب أفريقيا. فطالما أن الوجود الكوبي في أنجولا قد بات يشكل المشكلة الأساسية المتبقية، فإن المشكلة قد انتقلت برمتها لتصبح مرتبطة بتحديد طبيعة العلاقة بين الرئيس الأنجولي، وبين سافيمبي زعيم يونيتا.

إن الحكومة الأنجولية تخشى من إجلاء القوات الكوبية من أراضيها لأن ذلك يمكن أن يقوي من وضع سافيمبي وقواته الموجودة بجنوب أنجولا، ومن هنا جاء إصرار جنوب أفريقيا على هذا المطلب ومن الواضح أن الطريق الوحيد المفتوح أمام الرئيس الأنجولي لإجلاء القوات الكوبية يتمثل في تحقيق مصالحة مع سافيمبي وإشراكه في حكومة مصالحة وطنية فإذا تم ذلك فإن جنوب أفريقيا قد تبدي استعداداً لتنفيذ خطة التسوية الدولية لناميبيا عن قناعة بأن سوابو في هذه الحالة ستفقد سندها الرئيس في أنجولا، وبالتالي تتباعد فرص وصولها للسلطة في ناميبيا.

ويبدو أن هناك قدراً من التنسيق بين الإعلان عن مبادرة أمريكية جديدة مع مطلع عام ١٩٨٤، وبين قيام قوات جنوب أفريقيا بغزو مكثف للأراضي الأنجولية في سبتمبر ١٩٨٣[١٣١]، وهو الأمر الذي دفع الحكومة الأنجولية إلى إعلان حالة التعبئة العامة بين صفوف الشعب

الأنجولي. والذي لاشك فيه أن أهداف هـذا الغـزو قـد باتـت واضـحة فهـي تتجـه إلـى تكثيـف الضغوط على الحكومة الأنجولية لدفعها إلى إجلاء القوات الكوبية من أراضيها.

ووقف تأييدها لسوابو، وإشراك سافيمبي في حكومة مـصالحة وطنيـة أنجوليـة ـ وهـو مطلـب أمريكي ـ على نحو ينتهي بتغيير التوجهات السياسية لحكومـة أنجـولا مـع مـا يعنيـه ذلـك مـن فقدان سوابو لأى أمل لها في الوصول إلى السلطة في ناميبيا، أو هي تتجه علـى الأقـل إلـى إفـراغ منطقة جنوب أنجولا كلية من الوجود العسكري الأنجـولي والكـوبي، والقـضاء كليـة علـى قواعـد سوابو في المنطقة على نحو يسمح لجنوب أفريقيا بتنفيذ مخططها فـي إقامـة دولـة عازلـة بزعامـة سافيمبي تضم الجنوب الأنجولي، والـشمال النـاميبي وتمكينهـا مـن ضـم الجنـوب النـاميبي إلـى أراضيها نهائياً(١٣٢).

وإزاء هذا الوضع قامت الدول الأفريقية بدعوة مجلس الأمـن للانعقـاد لمناقـشة المـسألة الناميبيـة والغزو الجديد من جانب قوات جنوب أفريقيـا لأنجـولا. وفـي ٢٨ أكتـوبر ١٩٨٣، أصـدر مجلـس الأمن قراره رقم(٥٣٩) وقد حذر القرار حكومة جنـوب أفريقيـا مـن اسـتمرارها فـي الـربط بـين تسوية المسألة الناميبية وبين انسحاب القوات الكوبية من أنجـولا، وطلـب مـن الأمـين العـام للأمـم المتحدة الاستمرار في جهوده للتوصل إلى حل للمسألة الناميبية وأن يعد تقريـراً عـن نتـائج جهـوده هذه يقدمه إلى مجلس الأمن في موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٨٣(١٣٣).

وقد علق بيك بوتا وزير الشؤون الخارجيـة والإعـلام لجنـوب أفريقيـا علـى تحـذير المجلـس لبلاده مشيراً إلى أن الولايات المتحدة قد أيدت وجهة نظـر حكومتـه فـي هـذا الـشأن، ولـذا فإنـه سيستفسر من الولايات المتحدة، وبالطريق الدبلوماسي، عن السبب الـذي دفـع منـدوبها فـي مجلـس الأمن إلى قبول صدور مثل هذا التحـذير، وأعلـن أن حكومتـه تعـارض التلميحـات الـواردة فـي قرار المجلس والتي تلقي بمسؤولية حالة عدم الاستقرار السائدة فـي معظـم الـدول المجـاورة، علـى عاتق جنوب أفريقيا. ثم أكد أن حكومته مصممة على المـضي فـي هجماتهـا علـى المخـربين فـي الدول المجاورة حتى ولو كان ذلك يعني الصدام مع بقية دول العالم، وانتهـى بوتـا إلـى القـول بـأن بلاده ليس لديها أي نية فـي الانـصياع لقـرار مجلـس الأمـن ولا الإذعـان لتهديداتـه، وأن علـى المجلس ألا ينتظر نتائج جهود الأمين العام للأمم المتحدة حتـى ٣١ ديـسمبر، لأن ذلـك هـو موقـف جنوب أفريقيا(١٣٤).

ومع استمرار تدهور الأوضاع في جنوب أنجولا، وإصرار حكومة جنوب أفريقيا على ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، فإن الرئيس النيجيرى السابق شاجاري قام بتقديم اقتراح إلى مؤتمر الكومنولث المنعقد بنيودلهي في نوفمبر ١٩٨٣، طالب فيه بإحلال القوات الكوبية في أنجولا بقوات متعددة الجنسيات من دول أخرى، غير أن أنجولا قد رفضت مثل هذا الاقتراح وأيدها في ذلك قادة الدول الأفريقية الذين أكدوا أن القوات الكوبية قد وصلت إلى أنجولا بدعوة من دولة مستقلة ذات سيادة لحمايتها من الهجوم، كما أشار نائب وزير الشئون الخارجية الأنجولية إلى أنه يرى في هذا الاقتراح محاولة لترويج سياسة "الإرتباط" التي أدانها المجتمع الدولي كلية[١٣٥].

ورغم الجهود الدولية المبذولة لاحتواء التدهور في الوضع في جنوبي أنجولا حتى يمكن إفساح المجال أمام تنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا، فإن حكومة جنوب أفريقيا قامت بتكثيف هجومها العسكري على أنجولا حيث توغلت قواتها إلى ما يزيد عن مائتي كيلو متر داخل الأراضي الأنجولية، منذ ديسمبر ١٩٨٣، وهو الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قراره رقم ٥٤٥ في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣، والذي أدان فيه بقوة استمرار احتلال جنوب أفريقيا لأجزاء من جنوب أنجولا باعتبار أنه يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاستقلال أنجولا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وتعريضاً للسلم والأمن الدوليين للخطر، وطالب القرار جنوب أفريقيا بسحب قواتها فوراً ودون شروط من أراضي أنجولا كما رأى أن من حق أنجولا الحصول على تعويض مناسب عن أي أضرار مادية لحقت بها[١٣٦].

غير أن هذا القرار لم يلق استجابة من جانب حكومة جنوب أفريقيا؛ مما دفع الرئيس الأنجولي في الأول من يناير عام ١٩٨٤، إلى طلب عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة عدوان جنوب أفريقيا، وفي نفس الوقت اقتراح الرئيس الأنجولي على الأمين العام للأمم المتحدة أن يشرع على الفور في إجراء مشاورات مع سوابو، وجنوب أفريقيا بهدف تحديد موعد قاطع لوقف إطلاق النار في ناميبيا بين سوابو وجنوب أفريقيا. وقد أعلن السيد/سام نجوما زعيم سوابو في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٥ يناير ١٩٨٤، موافقة سوابو على الاقتراح الأنجولي الذي يجب أن يتم وفق خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا كما جاء في قرار مجلس الأمن من رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، وطلب نجوما من الأمين العام أن يبدأ على الفور في اتخاذ خطوات لعقد اجتماع بين سوابو وجنوب أفريقيا لمناقشة التفاصيل النهائية لوقف إطلاق النار[١٣٧].

وقد اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الطلب الأنجولي، وأصدر قراره رقم ٥٤٦ في يناير ١٩٨٤، وقد أعاد هذا القرار تأكيد القرار السابق، وإن أضاف إليه إدانة جنوب أفريقيا بقوة لاستخدامها إقليم ناميبيا الدولي كنقطة انطلاق لارتكاب الهجمات المسلحة، وكذلك لمواصلتها احتلال أجزاء من أراضي أنجولا، وطالب القرار جميع الدول بأن تنفذ تنفيذاً كاملاً حظر الأسلحة المفروض على جنوب أفريقيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧)، كما طالب الدول الأعضاء بتزويد أنجولا بكل ما يلزم من المساعدة لتتمكن من الدفاع عن نفسها ضد الهجمات العسكرية المتصاعدة التي تشنها جنوب أفريقيا، وكذلك ضد استمرار احتلالها لأجزاء من أنجولا، وقد طلب المجلس من الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٠ يناير ١٩٨٤[١٣٨].

وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ــ الذي قدم إلى مجلس الأمن في ١٠ يناير ١٩٨٤ ــ إلا أن الممثل الدائم لجنوب أفريقيا في الأمم المتحدة قد أبلغه أن حكومته لن تستجيب رسمياً للقرار الذي رفضته، وإلى أن الممثل الدائم لجنوب أفريقيا قد أمده بمقتطفات من بيانات رسمية أخيرة تبين موقف جنوب أفريقيا حيال بعض المسائل التي أثيرت في القرار فيما يتعلق بوجود قوات جنوب أفريقيا في أنجولا، كذلك فإن وزير الشؤون الخارجية لجنوب أفريقيا قد أصدر بياناً في ٧ يناير ١٩٨٤، رداً على قرار مجلس الأمن جاء فيه إن حكومته "ستواصل العمل ضد أي منظمة إرهابية تسعى إلى تحديد مستقبل جنوب غرب أفريقيا بواسطة العنف وإنها في موقفها هذا مستعدة لأن تواجه العالم كله". وفيما يتعلق بطلب مجلس الأمن بأن تقوم جنوب أفريقيا بسحب قواتها من أنجولا، فإن وزير دفاع جنوب أفريقيا أعلن في بيان أدلى به في ٨ يناير ١٩٨٤، إن قوات جنوب أفريقيا "قد حققت هدفها بعملياتها الرادعة ضد إرهابي منظمة سوابو في جنوب أنجولا، وإن انسحابها قد بدأ بالفعل... وترى حكومة جنوب أفريقيا، مثلها مثل المجتمع الدولي، إنه ينبغي البحث عن حل للمشكلة في إطار مؤتمر مائدة مستديرة، وليس عن طريق القوة المسلحة، وإنه من المأمول أن تدرك السلطات الأنجولية خطورة الموقف، وأن تمتنع عن حماية وتأييد الإرهابيين في خططهم القاتلة وأعمالهم ضد السكان المحليين في جنوب غرب أفريقيا/ناميبيا.. ولقد كنا دائماً وما نزال مستعدين للتفاوض مع تلك الحكومة بغية الوصول إلى سلام دائم في هذا الجزء من قارتنا"[١٣٩].

وقد أشار تقرير الأمين العام أيضاً إلى أن الممثل الدائم لأنجولا في الأمم المتحدة قد أبلغه إنه ليس هناك تغيير في الموقف العسكري في أنجولا، وليس ثمة دلالات على انسحاب القوات

المسلحة لجنوب أفريقيا من الأراضي الأنجولية، بل إن تلك القوات ما زالت تواصل القيام بعملياتها وباحتلالها لأجزاء من جنوب أنجولا منتهكة سيادة أنجولا، وسلامتها الإقليمية(١٤٠).

وقد انتهى التقرير إلى الإشارة إلى أن الأمين العام سيواصل مراقبة الموقف عن كثب، وسيبلغ مجلس الأمن بأية تطورات هامة تطرأ عليه(١٤١).

ولعله يتضح مما سبق أن الحكومة الأنجولية قد حاولت أن تؤكد من جانب على المشكلة بينها، وبين جنوب أفريقيا والمتمثلة في انسحاب قوات جنوب أفريقيا من جنوبي أنجولا كما حاولت من جانب آخر أن تربط هذه المسألة بإجراء مشاورات بين سوابو وجنوب أفريقيا لتحديد موعد قاطع لوقف إطلاق النار في ناميبيا بين الطرفين، باعتبار أن المشكلة الأخيرة لها الأولوية وذلك هو نفس الموقف الذي تبنته سوابو، لكن جنوب أفريقيا أرادت أن تبدو المسألة وكأنها تتلخص في وجود مشكلة بينها وبين حكومة أنجولا – التي تأوي ثوار سوابو – مستهدفة بذلك لفت الانتباه بعيداً عن تسوية المشكلة الناميبية، خاصةً عندما راحت تعلن عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة الأنجولية – وليس مع سوابو – تحت دعوى" الوصول إلى سلام دائم في هذا الجزء من قارتنا".

وقد تحقق لجنوب أفريقيا ما أرادت، فقد اضطرت الحكومة الأنجولية إلى إبرام اتفاق مع حكومة جنوب أفريقيا في فبراير ١٩٨٤، تعهدت بموجبه بوقف إطلاق النار ضد قوات جنوب أفريقيا في جنوبي أنجولا – وهو ما يعني إلزام سوابو بهذا التعهد – في مقابل تعهد حكومة جنوب أفريقيا بسحب قواتها من جنوبي أنجولا ووقف تأييدها لقوات يونيتا، ورغم عدم نشر بنود هذا الاتفاق فإنه من الواضح أنه لم يتعرض للمشكلة الناميبية خاصةً مع استمرار حكومة جنوب أفريقيا في الربط بين مسألة انسحابها من ناميبيا، وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا.

ويبدو أن الحكومة الأنجولية ستضطر إلى قبول مسألة "الربط" هذه بشكل أو بآخر، ويتضح ذلك من الزيارة التي قام بها الرئيس الأنجولي إلى هافانا في شهر مارس ١٩٨٤، حيث صدر بيان مشترك عنه وعن الرئيس فيدل كاسترو يشير إلى رغبة الطرفين في مناقشة مسألة الوجود الكوبي في أنجولا(١٤٢)

خاتمة

رأينا كيف أن حكومة جنوب أفريقيا قد استطاعت أن تعرقل تنفيذ خطة التسوية الدولية بإثارتها العديد من المشكلات الفرعية التي لم تشأ أن تحدد موقفها منها بشكل قاطع حتى منتصف عام ١٩٨٤، فلم يتم الاتفاق على تحديد واضح للمنطقة المنزوعة السلاح، ولم تقر حكومة جنوب أفريقيا بإمكانية نزاهة الأمم المتحدة في الانتخابات المزمع إجراؤها في ناميبيا، كما أنها لم تلزم نفسها بنظام انتخابي معين، وما تزال مصرة على الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين التزامها بتنفيذ خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، بل إنها أثارت مشكلات أخرى مثل: الزعم بملكيتها لخليج والفس، وغيره من الجزر المواجهة للساحل الناميبي، والإعلان عن أنها ستطالب حكومة ناميبيا المستقلة بتكاليف السكك الحديدية والموانىء، ومكاتب البريد التي أقامتها في ناميبيا طيلة وجودها في الإقليم[١٤٣].

ومما لاشك فيه أن حكومة جنوب أفريقيا ما كان بمقدورها اتخاذ هذا الموقف المتعنت إلا بعد تأكدها من عدم جدية الدول الغربية في ممارسة ضغوط عليها، وبعد تأكدها من ضعف دول المواجهة الأفريقية وعجزها عن مواصلة دفع النضال التحرري بالكفاح المسلح، وقد استبان هذا الأمر بصورة واضحة في الاتفاق الذي أبرمته حكومة جنوب أفريقيا مع أنجولا في فبراير ١٩٨٤، ومع موزمبيق في مارس من نفس العام[١٤٤]، والذي يعبر ولو بصورة غير مباشرة، عن عزف الاتحاد السوفياتي عن تقديم العون الكافي لحليفتيه (أنجولا/موزمبيق)، في الجنوب الأفريقي ولسوابو.

وهكذا فإن حكومة جنوب أفريقيا قد تمكنت من خلال الدبلوماسية أحياناً، وخلال الغزو العسكري لأراضي الدول المجاورة أحياناً أخرى، من توفير الظروف الملائمة التي جعلت لها اليد الطولى في تنفيذ خطة التسوية الدولية سواء في تحديد موعد تنفيذها وسواء في ترتيباتها، وإلى حد ما في نتائجها المرتقبة.

وإذا افترضنا جدلاً أن حكومة جنوب أفريقيا تحدوها رغبة حقيقية في تنفيذ خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، فإن ذلك لا يمكن تصوره حدوثه قبل منتصف العام القادم ١٩٨٥، خاصةً وأن تنفيذ خطة التسوية الدولية يحتاج إلى نحو عام حتى يتم الوصول بإقليم ناميبيا إلى الاستقلال.

لكن ــ وكما رأينا ــ فإن حكومة جنوب أفريقيا تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الجنوب الأفريقي عامة وفي ناميبيا خاصةً على النحو الذي تراه محققاً لمصالحها كلية. وإزاء ما

تقدم فإنه يمكن تصور المسالك الثلاثة الآتية لتصرفات حكومة جنوب أفريقيا حيال ناميبيا في المستقبل المنظور:

المسلك الأول، أن تسعى حكومة جنوب أفريقيا لإقامة دولة عازلة بين المنطقة البيضاء في جنوب ناميبيا وبين أنجولا تضم شمال ناميبيا وجنوبي أنجولا (حيث تتركز قبائل أوفامبو)، تحت زعامة سافيمبي زعيم يونيتا وبذلك تتحقق لها رغبتها القديمة في ضم الجنوب الناميبي كلية إلى أراضيها، صحيح إنها تعهدت في اتفاقها مع أنجولا بعدم تقديم العون ليونيتا إلا أنه لوحظ أن قوات يونيتا قد قامت مع مطلع أبريل ١٩٨٤ ــ وبعد الاتفاق ــ بهجوم عسكري على مدينة سومبي الأنجولية التي تقع على بعد ١٩٠ ميلاً جنوب العاصمة الأنجولية[١٤٥]، وعلى أية حال فإن مسلكاً كهذا لن يحظى باعتراف المجتمع الدولي الذي أكد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية لكل من أنجولا وناميبيا غير مرة. ومن هنا فقد تلجأ حكومة جنوب أفريقيا إلى تقديم العون سراً ليونيتا حتى تستمر الضغوط على الحكومة الأنجولية على نحو يدفعها إلى إجلاء القوات الكوبية من أراضيها وقبول مشاركة سافيمبى في السلطة في ظل حكومة مصالحة وطنية ومن شأن ذلك أن تفقد سوابو سندها الرئيس في أنجولا، وتفقد معه قدرتها على استمرار النضال المسلح، وبالتالي وضعها كطرف أساسي في مفاوضات وترتيبات استقلال ناميبيا.

المسلك الثاني، السعي لتقسيم ناميبيا[١٤٦]: وقد روجت حكومة جنوب أفريقيا لهذا المسلك من خلال الحزب الوطني الأبيض في ناميبيا، فقد أعلن د. كوسي بريتوريوس زعيم الحزب عن الرغبة في تقسيم ناميبيا إلى جزئين: جزء شمالي يشارك الأفريقيون في الحياة السياسية فيه وتحترم فيه حقوق جماعات الأقلية (البيضاء)، وجزء جنوبي يسيطر عليه البيض. والذي لاشك فيه أن هذا المخطط يرمي للعودة بناميبيا إلى مشروع التقسيم الذي رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨، فضلاً عن كونه يتعارض مع خطة التسوية الدولية التي أكدت على السلامة الإقليمية لناميبيا.

المسلك الثالث، قبول استقلال ناميبيا كدولة موحدة: وإذا كان هذا المسلك يتماشى مع خطة التسوية الدولية، فإنه يلاحظ أن حكومة جنوب أفريقيا ستسعى من خلال إعادة ترتيب الأوضاع في أنجولا، ومن خلال تدخلاتها في مسار تنفيذ خطة التسوية الدولية إلى إبعاد سوابو عن السلطة بأي شكل، أو على الأقل تقليص هيمنتها على السلطة في حكومة الاستقلال في حكومة الاستقلال في إطار حكومة ائتلافية. وبدون شك فإن إعادة ترتيب الأوضاع في أنجولا (إجلاء القوات الكوبية، ومشاركة سافيمبي في حكومة مصالحة وطنية)، قد يجعل جنوب أفريقيا مستعدة

لتنفيذ خطة التسوية الدولية برمتها حتى لو أسفرت عن وصول سوابو منفردة إلى السلطة، لأنها في هذه الحالة ستكون حكومة عاجزة سياسياً، و اقتصادياً عن اتخاذ موقف عدائي صريح من حكومة جنوب أفريقيا، وذلك هو الاحتمال الراجح في إطار الظروف الحالية، فضلاً عن أن المجتمع الدولي سيكون مستعداً لقبوله وذلك ما تريده جنوب أفريقيا.

المراجع

(١) د. عبد الملك عودة ، **الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٧)، ص ص ٩٩ ــ ١٠٣.

وانظر أيضاً:

ــ إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" **رسالة ماجستير غير منشورة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٧٦)، ص ص ٢ ــ ١٨.

(٢) انظر:

-Bley, H., **South West Africa under German Rule**, (London: Heinmann, 1971), PP. 170-173.

(٣) انظر:

-Fraenkel, P., **The Namibians of South West Africa**. (London: Minority Rights Group), Rep. No. 19, May. 1974, PP. 11-12.

(٤) انظر:

-Legum, C., **Synopsis-From SWA to Namibia, Political Transformation**. (Addis Ababa: Paper Submitted to the 3 rd Sess. Of the International Congress of Africanists), Dec. 9-19, 1973, p. 4.

(٥) انظر:

-Gibson R., **African liberation movements. Contemporary struggle Against White Minority Rule**, (London: Oxford University Press. 1972), p. 119.

(٦) جاريريتوندو كوزونجويزي، "دراسة من تاريخ النضال الوطني في جنوب غرب أفريقيا"، **مجلة الرابطة الأفريقية**، (القاهرة: الرابطة الأفريقية، العدد ٢٦، مايو ١٩٦٤)، ص ٢٠.

(٧) انظر:

-Hamutenya, H., & Gottfried Geingob, "African Nationalism in Namibia" in Christian P.Pothlam & Richard Dale, (eds.), **Southern Africa in Perspective, Essys in Regional Polities**. (New York: The Free Press, 1972), PP. 88-91.

(٨) الأمم المتحدة، تقرير لجنة تصفية الاستعمار ـ الفترة من (٢٠ فبراير ـ ١٩ سبتمبر ١٩٦٢)، ص ٤٠٥.

(٩) انظر:

-Interview in Depth, Namibia, Swapo 1, **Interview with Andereas Shipanga, Directar of SWAPO Information Service,** (Richmond, B. C. Canada: Printed & Published by LSM Information Center, 1973), pp. 5-6.

(١٠) انظر:

-**Ibid.**, p. 18.

(١١) إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية تحرير ناميبيا ـ دراسة وثائقية"، نشرة الوثائق والبحوث، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، العدد ١٠ السنة الخامسة، أكتوبر ١٩٧٧)، ص ١٢.

(١٢) انظر:

-**The Namibian Youth,** (Dar Alsalam: Central Organ of the SWAPO youth League of Namibia), Vol. 1. No. 1, Jan-Feb. 1974, pp. 2-3.

(١٣) انظر نص البرنامج في:

إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية تحرير ناميبيا"، م. س. ذ، ص ص ١٧ ـ ٢٠.

(١٤) انظر:

- UN., **Namibian Bulletin,** No. 1, 1973, p. 7.

(١٥) انظر:

-**Report of the UN council for Namibia, Gen. Ass.,** Off. Rec., - 28 Sess. Suppl. No. 24, (4: 9024), p. 12.

(١٦) انظر:

-**Current Events in Namibia,** (Dar Alsalam: SWAPO), No. 4, June. 1975, p. 7.

(١٧) انظر:

-Kooy, M., "The Contract labour and the Ovambo Crisis of 1971 in South West Africa", in **African Studies Review.** Vol. XVI., No. 1, April. 1973, pp. 96-101.

(١٨) انظر:

-Report of the UN Council for Namibia, **Op. Cit.,** pp. 8-9.

(١٩) انظر:

-**Namibia News,** (London: Swapo Office). Vol. 6. Nos. 9-10, Sept-Oct. 1973, pp. 3-4.

(٢٠) انظر:

-**Namibia Today,** (Lusaka SWAPO of Namibia), Nov. 1973, pp. 6-15.

وانظر أيضاً:

-Current Events in Namibia, **Op. Cit.,** Dec. 1973, pp. 7-8.

(٢١) انظر:

-**Ibid.,** No. 2, March. 1974, p. 6.

(٢٢) انظر:

-**SWAPO, Constitution:** **Adopted by the Meeting of the Central Committee of SWAPO,** July. 28, th-August. 1,[st] 1976, Lusaka, Zambia.

(٢٣) انظر نص البرنامج في:

إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية تحرير ناميبيا"، م. س. ذ، ص ص٣٧ ـ ٤٧.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر:

-International Defence & Aid Fund, **Briefing Paper on Southern Africa,** No.8, July. 1983, pp. 1- 4.

وانظر أيضاً:

-**Africa Research Bulletin, Political Social & Cultural Series,** (Exeter: Africa Research Ltd.), vol. 20. No. 10, Nov. 15, 1983, pp. 7016.

(٢٥) انظر:

-**Africa Confidential,** (London; Miramoor Publications Ltd.) vol. 24. No. 20, 5, Oct. 1983, p. 4.

(٢٦) إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، م. س. ذ، ص ص ١٢ ـ ١٨.

(٢٧) انظر:

-Ushewokunze, C. M.,**Turnhalle Constructional Proposal For an Interim Government in Namibia: An Endorsment of Apartheid Injustice,** (Lusaka: UN Institute for Namibia), August. 1977, PP 1-3.

(٢٨) انظر:

-**Ibid**, pp. 12-13.

(٢٩) انظر:

-**Ibid.**, pp. 14-20.

(٣٠) انظر:

-**Africa Institute Bulletin**, (Pretoria: S. A. Journal of African Affairs), vol. 16, No. 1, 1978, pp. 22-28.

(٣١) انظر نص المشروع في:

-**Namibia Dossier**, (Geneva: International University Exchange Fund, 1978), pp. 105-118.

(٣٢) انظر نص البرنامج في:

إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية تحرير ناميبيا"، م. س. ذ.، ص ٤١.

(٣٣) م. س. ص، ١٥.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول الأحزاب المشتركة في الانتخابات، وزعامتها، وفكرها، انظر:

-Africa Institute Bulletin, **Op. Cit.**, Vol. 16. No. 4, & 5, 1978, pp. 145-152.

(٣٥) انظر:

-**The Economist**, Vol. 269. No. 7059, Dec. 16, 1978, pp. 48 & 51.

(٣٦) انظر:

-**The Guardian**, Dec. 16, 1978, p. 4.

(٣٧) انظر:

-**Africa**, No. 89, Jan. 1979, p.8.

(٣٨) انظر:

-De pisani André, "SWA/Namibia: 1980, Review", **in Africa Insight**, (Pretoria: The Africa Institute of South Africa), Vol. 11. No. 1, 1981, PP. 29-30.

(٣٩) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 24. No. 2, Jan. 19, 1983, P. 4.

(٤٠) انظر:

-De pisani André: **Op. Cit.**, p. 28.

(٤١) انظر:

-**Africa Research Bulletin**, political..., Vol. 19. No. 2, March. 15, 1982, p. 6367.

وانظر أيضاً:

-**Africa Confidential**, Vol. 24. No. 2, Jan. 19, 1983, pp. 3-4.

وانظر كذلك:

-**Ibid.**, Vol. 24. No. 9, April. 27, 1983, p. 7.

(٤٢) انظر:

-**Ibid.**, Vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, p.6.

(٤٣) انظر:

-**Idem.**

(٤٤) انظر:

-**Africa Research Bulletin**, political..., Vol. 20. No. 1, Feb. 15, 1983, PP. 6714-6715.

(٤٥) انظر:

-**Idem.**

(٤٦) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 24. No. 2, Jan. 19, 1983, p. 3.

(٤٧) انظر:

-**Ibid**, Vol. 24. No. 20, Oct. 5, 1983, p. 4.

(٤٨) انظر:

-De Pisani André: **Op. Cit.**, p. 28.

(٤٩) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١)، ص ص ١٨٤ ـ١٨٥.

(٥٠) انظر:

-**Africa Research Bulletin**, political..., Vol. 20. No. 1, Feb. 15, 1983, p. 6715.

(٥١) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 24. No. 9, April. 27, 1983, p. 7.

(٥٢) انظر:

-**Idem.**

(٥٣) انظر:

-**Idem.**

(٥٤) انظر:

-**Ibid.**, Vol. 24. No. 11, May. 25, 1983, p. 4.

(٥٥) انظر:

-**Ibid.**, Vol. 24. No. 13, June. 22, 1983, p. 8.

وانظر أيضاً:

-**Ibid**, Vol. 24. No. 15, July. 20, 1983, p.8.

(٥٦) انظر:

-**Ibid.**, Vol. 24. No. 20, Oct. 5, 1983, PP. 3-4.

(٥٧) انظر:

-**Idem.**

(٥٨) انظر:

-**Idem.**

(٥٩) يمكن الرجوع إلى كافة القرارات الواردة في هذا المبحث في المصادر التالية:

ـ إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، م. س. ذ، ص ص ٢٤ ـ ١٣٤.

-**Un, Namibia: A Uniaque UN Responsibility**, April. 1983, pp. 2-36.

ـ الأمم المتحدة مجلس الأمن: القرار رقم ٥٣٩ (١٩٨٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٤٩٢ المعقودة في ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣.

(٦٠) لمزيد من التفصيلات انظر:

ـ إبراهيم أحمد نصر الدين، "ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب"، **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٨٨)، ص ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

(٦١) **نفس المرجع السابق**، ص ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٦٢) انظر:

-**Objective Justice**, (N.Y.: UN. Office of public Information), Special Supplement, No. 21, June. 1978, p. 3.

وانظر أيضاً:

-Africa Institute Bulletin, **Op. Cit.**, vol. 16. No. 4, & 5, 1978, p. 165.

(٦٣) إبراهيم أحمد نصر الدين، "ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب"، م .س .ذ، ص ١٤٧.

(٦٤) انظر

-UN., Namibia, **Op. Cit.**, p. 24.

(٦٥) انظر

-**Ibid.**, p. 26.

(٦٦) إبراهيم أحمد نصر الدين، "حركة التحرر الوطني في ناميبيا واحتمالات الاستقلال"، **مجلة دراسات أفريقية**، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، العدد ١، أبريل ١٩٧٩)، ص ٦٤.

(٦٧) **نفس المرجع السابق**، ص ٤٧.

(٦٨) انظر:

-UN., Namibia, **Op. Cit.**, p. 26.

(٦٩) انظر:

-**Ibid.**, pp. 26-27.

(٧٠) انظر:

-**Ibid.**, p. 27.

(٧١) انظر:

-**Idem.**

(٧٢) انظر:

-**The Economist**, vol. 269. No. 7509, Dec. 16, 1978, p. 51.

(٧٣) إبراهيم أحمد نصر الدين، "حركة التحرر الوطني في ناميبيا"، م. س. ذ، ص ٦٧.

(٧٤) دكتور/إبراهيم أحمد نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا"، م. س. ذ، ص ١٨٣.

(٧٥) انظر:

-Spencer, Michael, "Namibia–Elusive Independence", **In The world Today**, (England: propper & company LTD), oct. 1980, pp. 411-412.

(٧٦) انظر:

-**Ibid.**, pp. 412-413.

(٧٧، ٧٨) انظر:

-**Africa Research Bulletin, political….**, vol. 17. No. 1, Feb. 15, 1980, pp. 5555-5556.

(٧٩) انظر:

-Un., Namibia, **Op. Cit.**, p. 28.

(٨٠) دكتور/إبراهيم أحمد نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا.."، م. س. ذ، ص ١٨٤.

(٨١) انظر:

-De pisani, André, **Op. Cit.**, p. 25.

(٨٢) انظر:

-Idem.

(٨٣) انظر:

-Ibid., p. 26.

(٨٤) انظر: نص رسالة الأمين العام للأمم المتحدة في:

-Objective-Justice, vol. XIII, No. 1, August. 1980, pp. 19-21.

(٨٥) انظر:

-De pisani, André, **Op. Cit.**, p. 26.

(٨٦) انظر:

-Un., Namibia...., **Op. Cit.**, pp. 30-31.

(٨٧) انظر:

-Ibid., p. 31.

وانظر أيضاً:

-De pisani, André, **Op. Cit.**, pp. 26-27.

(٨٨، ٨٩) انظر:

-Ibid., p. 27.

(٩٠، ٩١) د. إبراهيم نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا"، م. س. ذ، ص ص ١٨٤ ــ ١٨٥.

(٩٢، ٩٣) انظر:

-Herald Tribune, 8, Jan. 1981, p. 1 & 2.

(٩٤، ٩٥) انظر:

-De pisani, André, **Op. Cit.**, pp. 27–28.

(٩٦) انظر:

-The Guardian, 15/1/1981, p. 17.

(٩٧) انظر:

-The Guardian, 14/1/1981, p. 1.

(٩٨) انظر:

-Un., Namibia, **Op. Cit.**, p, 31.

(٩٩، ١٠٠) انظر:

-De pisani André, **Op. Cit.**, p, 28.

(١٠١، ١٠٢، ١٠٣) انظر:

-UN, Namibia, **Op. Cit.**, pp. 31-33.

(١٠٤، ١٠٦،١٠٥) انظر:

-Seiler John, "South Africa in Namibia: persistence, Misperception and Ultimate Failure", in **The Journal of Modern African Studies**, vol. 20. No. 4, 1982, pp. 702-703.

(١٠٧) انظر:

-Africa Confidential, vol. 22. No. 10, may. 16, 1981, pp. 7-8.

(١٠٨) انظر:

-Ibid., vol. 22. No. 19, sept. 16, 1981, p. 4.

(١٠٩) انظر:

-Seiler John, **Op. Cit.**, pp. 703-704.

وانظر ايضاً:

-Africa confidential, vol. 22. No. 25, Dec. 9, 1981, pp. 1-3.

(١١٠) انظر:

-Idem

(١١١) انظر:

-Seiler John, "Has constructive Engagement Died?", in **ORBIS**, vol. 25. No. 4, winter. 1982, p. 872.

(١١٢) انظر:

-Seiler John," South Africa in Namibia", **Op. Cit.,** p, 704.

(١١٣) انظر:

-Idem.

وانظر أيضاً:

-Africa Research Bulletin, political, Vol. 19, No. 2, March. 15, p. 6366.

وانظر كذلك:

-Africa confidential, vol. 23, No. 13, June. 23, 1982, p, 1

(١١٤) انظر:

-Seiler John, " South Africa in Namibia", **Op. Cit.,** p. 704.

(١١٥) انظر:

-Ibid., p. 705.

(١١٦) انظر:

-Africa Confidential, vol. 23. No. 13, June 23, 1982, p. 1.

(١١٧) انظر:

-Vigne Randolph, "The Namibia File" **in Third world Quarterly,** vol. 5. No. 2, April. 1983, p, 348.

(١١٨) انظر:

-Africa Confidential, vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, pp. 5-6.

(١١٩) انظر:

-Idem.

(١٢٠) انظر:

-Seiler John, South Africa.... **Op. Cit.,** p. 704.

(١٢١) انظر:

-Vigne Randolph, **Op. Cit.**, p. 349.

(١٢٢) انظر:

-**Africa Confidential**, vol. 23. No. 23, Nov. 17, 1982, p. 4.

(١٢٣) انظر:

-**Idem.**

(١٢٤) انظر:

-Vigne Randolph, **Op. Cit.**, p. 349.

(١٢٥) انظر:

-**Africa Confidential**, vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, p. 5.

وانظر أيضاً:

-**Ibid.**, vol. 24. No. 11, May. 25, 1983, pp. 3-4.

(١٢٦) انظر:

-**Ibid.**, p. 4.

وانظر أيضاً:

-**Africa Confidential**, vol. 24. No. 6, March. 16, 1983, p. 1.

(١٢٧) انظر:

-**Idem.**

(١٢٨) انظر:

-**Ibid.**, vol. 24. No. 11, May. 25, 1983, p. 3.

(١٢٩) انظر:

-**Ibid.**, vol. 24. No. 20, Oct. 5, 1983, p. 3.

(١٣٠) انظر:

-**Africa Research Bulletin**, political.... Vol. 20. No. 8, Sept. 15, 1983, p. 6959.

(١٣١) انظر:

-**Ibid**; vol. 20. No. 10, Nov. 15, 1983, pp. 7014-7015.

(١٣٢، ١٣٣، ١٣٤) انظر:

-**Ibid**; pp. 7015-7016.

(١٣٥) انظر:

-**Africa Report**, (New York: African-American Institute, Inc.), vol. 29. No. 1, Jan-Feb. 1984, p. 37.

(١٣٦) انظر:

-**Security Council,** Res./545 (1983), 20, December. 1983.

(١٣٧) انظر:

-**Security Council,** S/16244, 3, Jan. 1984.

وانظر أيضاً:

-**Security Council,** S/16256, 6, Jan. 1984.

(١٣٨) انظر:

-**Security Council,** S/546 (1984), 6, Jan. 1984.

(١٣٩، ١٤٠، ١٤١) انظر:

-**Security Council,** S/16266, 10, Jan. 1984.

(١٤٢) انظر:

-**News week,** April. 9, 1984, p. 27.

(١٤٣) انظر:

-**Africa Confidential,** vol. 22. No. 25, Dec. 9, 1981, p.

(١٤٤) انظر:

-**News week,** April. 9, 1984, p. 27.

(١٤٥) انظر:

-**Idem.**

وانظر أيضاً:

-**Africa Confidential,** vol. 24. No. 6, March. 16, 1983, p. 1.

(١٤٦) انظر:

-**Idem.**

أيديولوجية النظام العنصري لجنوب أفريقيا*

▪ رؤية النظام لطبيعة الصراع وقوى الصراع

يمكن القول إجمالاً بأن النظام السياسي في جنوب أفريقيا يرى في الصراع القائم صراعاً "عنصرياً" بين أجناس جنوب أفريقيا فلكل جنس ثقافته ووسائله الخاصة بالحياة وطالما أن هذه الأمور تختلف من جنس إلى آخر فإنه يجب على كل جنس إذا أراد البقاء والتقدم أن يتتبع خطوات ماضيه لبناء مستقبله[١].

على أنه إذا كان النظام يرى أن الصراع عنصري في محتواه إلا أنه ظل يؤكد على أنه لا توجد إلا "قومية وحيدة" في جنوب أفريقيا هي القومية الأفريكانرية هي الأمة الوحيدة الحقيقية في "الاتحاد" على نحو ما تشير إلى ذلك نشرة صادرة عن الحزب الوطني عام ١٩٤٠،[٢] كما أن "كل الأجناس غير البيضاء سيتم فصلها من الجنس الأبيض في مناطق الإقامة وفي ميادين العمل..." على نحو ما ورد في مشروع الجمهورية الصادر عن الحزب الوطني والذي نشر في يناير عام ١٩٤٢[٣].

وإذا كانت لا توجد إلا أمة وحيدة في البلاد هي الأمة الأفريكانرية وما عداها يعدون جماعات لونية يجب فصلها والحيلولة دون اندماجها مع البيض وبخاصة الأفريكانر، إلا أن هذه الجماعات يجب أن تظل خاضعة لوصاية البيض وبخاصة الأفريكانر على نحو ما يشير برنامج المبادئ الأول للحزب الوطني الصادر عام ١٩١٤، حين يقرر أن "المبدأ الأساسي المتعلق باتجاه الحزب حيال الأهالي (يقصد الأفريقيين)، يتمثل في سيادة السكان الأوروبيين استناداً إلى الوصاية المسيحية، وفي معارضة أي محاولة للاختلاط بين الأجناس كما أن الحزب يهدف إلى أن يقدم للأهالي فرص تطوير أنفسهم استناداً إلى مواهبهم وتقاليدهم..."[٤].

كما تشير وثيقة التعليم الوطني المسيحي التي أصدرها المعهد الوطني للتعليم المسيحي عام ١٩٤٨[*] إلى "أننا لا نريد اختلاطاً في اللغات ولا في الثقافات ولا في العقائد ولا في الأجناس" وإن "كل جماعة عرقية أو عنصرية سيسمح لها بالتطوير وفق كفاءاتها في إطار ثقافتها ولغتها وتقاليدها في ظل توجيه الأفريكانرز" وتستطرد الوثيقة إلى القول بأن الله قد أعطى لكل شعب وطناً ومهمة وأن مهمة الأفريكانرز هي حكم جنوب أفريقيا، وليس لأحد الحق في أن يسأل عن

---

* نشر عام ١٩٨٧

الحكمة الإلهية في ذلك" وتؤكد الوثيقة على أن الهدف من تعليم الأفريقيين "هو غرس وجهة النظر الأوروبية في الحياة وخصوصاً نظرة أمة الهوير والتي تؤكد أنهم أوصياء على البانتو"[٥] وينحو برنامج المبادئ للحزب الوطني الصادر عام ١٩٥٢، نفس المنحى في تأكيد "الوصاية المسيحية للجنس الأوروبي" على الأجناس غير الأوروبية[٦].

ونفس الرؤية كان يعتنقها الحزب المتحد المنحل ـ والذي كان يشكل حزب المعارضة الرئيس حتى عام ١٩٧٧ ـ حيث يرفض سياسة المساواة أو الاستيعاب ويعلن أنه يقف إلى جانب "الوصاية الأوروبية والسلطة، ويؤكد على مبدأ الوصاية المسيحية تجاه الشعوب الأهلية باعتبارها جزءاً دائماً من السكان" على نحو ما تشير السياسة الأهلية للحزب المتحد الصادرة عن الحزب عام ١٩٤٩[٧].

كذلك فإن الحزب التقدمي ـ الذي بات يشكل حزب المعارضة الرئيس ـ يعترف في برنامجه الصادر عام ١٩٥٩، بأن "جنوب أفريقيا مجتمع تعددي يتكون من العديد من الجماعات العرقية"[٨].

وإذا كانت القومية الأفريكانرية ظاهرة عنصرية في محتواها. إلا أن الهدف النهائي لهذه القومية يتمثل في الحصرية (Exclusiveness)، وهي التعبير المعاصر للمعسكر (Laager)، ذلك أن هناك عوامل عدة أسهمت في تشكيل هذه القومية منه: هروب الأفريكانرز من النفوذ البريطاني في الكيب إلى الشمال حيث أسسوا جمهوريتي البوير (ترانسفال وأورانج)، في القرن الماضي وهو الأمر الذي أكد هويتهم كجماعة منفصلة، ثم حروبهم مع القوات البريطانية والتي كان آخرها حرب البوير ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢، وهزيمتهم فيها على نحو ولد لديهم خبرة تاريخية مشتركة، هذا بالإضافة إلى لغتهم المشتركة وعقيدتهم البروتستانتية، فضلاً عن أوضاعها الاقتصادية المتردية في مواجهة الجماعة المتحدثة بالإنجليزية.

ورغم أن القومية الأفريكانرية هي بالأساس ظاهرة حضرية حديثة أخذت تتضح معالمها منذ توافد الأفريكانرز على الحضر في أوائل القرن الحالي إلا أن ذلك لم يؤد إلى استيعاب الأفريكانرز في البيئة الحضرية الغربية عنهم، فقد راح هؤلاء يقيمون مؤسساتهم وتنظيماتهم الخاصة التي نجحت في عزل الأفريكانرز عن غيرهم من الجماعات في الحضر على نحو جعل الأفريكانري يعيش في بيئة حضرية أفريكانرية خاصة به، ورغم انعزال هؤلاء إلا أن وجودهم في الحضر قد أدى إلى تحول في اتجاهاتهم التقليدية إلى اتجاه وصفه أحد الكتاب "بالمحافظة

الجديدة" ذلك لأن الشعور بالهوية الثقافية ظل يشكل عاملاً حاسماً في الاتجاهات السياسية للأفريكانرز[٩].

ولم تكن القومية الأفريكانرية في بدايتها حركة سياسية وإنما كانت حركة ثقافية ولغوية نشأت لتدافع عن اللغة الأفريكانية في مواجهة سعي بريطانيا إلى فرض اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للبلاد وقد نجحت هذه الحركة في انتزاع الاعتراف بالأفريكانية كلغة رسمية عام ١٩٢٥[١٠]، ثم تحولت هذه الحركة لتأخذ مضموناً اقتصادياً في الثلاثينات استهدف تقوية مركز الأفريكانرز اقتصادياً في مواجهة المتحدثين بالإنجليزية، ومنذ النصف الثاني من الثلاثينات وأثناء الحرب العالمية الثانية فإن القومية الأفريكانرية بدأت تأخذ مضموناً أيديولوجياً فقد اتجه بعض مثقفي الأفريكانرز في هذه الفترة إلى محاولة إعطاء القومية الأفريكانرية إطاراً ثقافياً وفلسفياً يتمشى مع القومية المسيحية في حين اتجه البعض الآخر منهم إلى اعتناق أيديولوجيات شمولية من أوروبا (القومية الألمانية النازية)، وهي أيديولوجيات فاشستية تتراوح ما بين معاداة السامية إلى رفض الديمقراطية البرلمانية والتعدد الحزبي لصالح دولة شمولية[١١].

وإذا كان العقد السابق على عام ١٩٤٥، قد شهد تنامياً في الوعي السياسي من جانب السياسيين والمثقفين الأفريكانرز إلا أن ذلك لم يؤد إلى ظهور أيديولوجية سياسية متكاملة. صحيح أن المضمون السياسي للقومية الأفريكانرية قد ظهر في هذه الفترة ولكنه ارتكز على مشروع الدستور الجمهوري الذي أعلنه الحزب الوطني عام ١٩٤٢، والذي كان يهدف إلى إنهاء الأربطة الدستورية لجنوب أفريقيا بالتاج البريطاني وهي المسألة الذي جذبت حولها الاهتمام من جانب الأفريكانرز. إلا أن تحقيق الجمهورية عام ١٩٦١، قد أنهى هذه المرحلة[١٢].

ويلاحظ من مسار الحركة القومية الأفريكانرية في هذه المرحلة السابقة على عام ١٩٤٨ ـــ عندما تولى الحزب الوطني السلطة في البلاد ـــ أن هدف القومية الأفريكانرية كان يرتكز بالأساس على تقوية مركز الأفريكانرية لغوياً وثقافياً واقتصادياً ثم سياسياً في مواجهة الجماعة المتحدثة بالإنجليزية.

ومنذ عام ١٩٤٨، فإن فلسفة الأبارتهيد ـــ أو ما بات يطلق عليها بعد ذلك سياسة التطور المنفصل ـــ أصبحت تشكل أيديولوجية القومية الأفريكانرية فهي تهدف إلى الحفاظ على نقاء وبقاء البيض والحفاظ على الهوية الأفريكانرية من جانب وتهدف إلى استمرار السيادة

الأفريكانرية على كل جنوب أفريقيا من جانب آخر. وهكذا ظهر الأبارتهيد كأيديولوجية سياسية للسيادة الأفريكانرية.

على أنه منذ أواخر الخمسينيات ظهرت عدة عوامل أدت إلى تغير طابع الأبارتهيد كأيديولوجية للقومية الأفريكانرية منها، استقلال العديد من الدول الأفريقية وتنامي الروح الوطنية بين الأفريقيين في الداخل، ثم تزايد موجة النقد الدولي للممارسات العنصرية لجنوب أفريقيا وقد سار هذا التغير في اتجاهين متواكبين:

الأول: اتجاه النظام السياسي في جنوب أفريقيا إلى الاعتماد على الجماعة البيضاء ككل بدلاً من جماعة الأفريكانرز فقط وتمثل ذلك فيما يلي(١٣):

١ ـ رفع شعار القومية البيضاء بديلاً عن شعار القومية الأفريكانرية، والدعوة إلى جنوب أفريقيا البيضاء بدلاً من جنوب أفريقيا الأفريكانرية. ففي عام ١٩٦١، صرح رئيس الوزراء الأسبق فيرفورد "إنني أرى الحزب الوطني اليوم.. حزباً يقف إلى جانب الحفاظ على الرجل الأبيض والحكم الأبيض لجنوب أفريقيا" واستناداً إلى ذلك أنشأت الحكومة في عام ١٩٦٠، وزارة الهجرة لتشجيع هجرة البيض إلى جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي يلقي معارضة من جانب الأفريكانرز قبل ذلك حتى لا يختل التوازن العددي داخل الجماعة البيضاء لصالح الجماعة المتحدثة بالإنجليزية، ثم قام فيرفورد بتعيين وزير من المتحدثين بالإنجليزية لهذه الوزارة، كما عين وزيراً آخر من المتحدثين بالإنجليزية لوزارة الإعلام والسياحة ويعد هذا أمراً جديداً، ذلك أنه تولى الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨، وحتى عام ١٩٦٠، فإن الأفريكانرز هم الذين كانوا يشغلون المناصب الوزارية.

٢ ـ رفع شعار الوحدة البيضاء بديلاً للوحدة الأفريكانرية. فمنذ عام ١٩٦٠، بدت الحكومة أكثر تسامحاً فيما يتعلق بمشاركة الأفريكانرز والمتحدثين بالإنجليزية جنباً إلى جنب في المنظمات الثقافية والشبابية والخيرية والاقتصادية ـ بعد أن كان الأفريكانرز في السابق مطالبون بالانسحاب من هذه التنظيمات وتشكيل تنظيماتهم الخاصة ـ ففي عام (١٩٦٤)، أنشأت الحكومة جامعة في بورت اليزابيث ليتم التدريس فيها بالإنجليزية والأفريكانية معاً لأول مرة، كما أن الحكومة استخدمت سلطتها للحيلولة بقدر الإمكان، ولمنع أي ارتباط تنظيمي بين البيض وغير البيض. ففي نهاية عام ١٩٦٢، قامت الحكومة بتهديد كل المؤسسات العلمية والمهنية ـ التي تحصل على مساعدات من الحكومة ـ بقطع هذه المساعدات إذا لم تقم هذه

المؤسسات بطرد غير البيض من عضويتها. وفي عام ١٩٦٨، أصدرت الحكومة قانون حظر التداخل السياسي وبموجب هذا القانون اعتبرت جريمة عضوية شخص من جنس معين في تنظيم "لجماعة عرقية أخرى" يكون ذا طابع سياسي.

٣ ــ رفع شعار العداء للشيوعية بهدف توحيد الجماعة البيضاء إذ راحت أجهزة دعاية جنوب أفريقيا تفسر الضغوط الدولية على جنوب أفريقيا باعتبارها محصلة للجهود الشيوعية الرامية إلى السيطرة على العالم وأن هدف هذه الضغوط ليس القضاء على التمييز العنصري ولكن تحطيم النفوذ الغربي في أفريقيا الذي تمثله جنوب أفريقيا كما أخذت تفسر عمليات التخريب داخل جنوب أفريقيا بأنها نتاج للامتداد الشيوعي داخل البلاد، وهكذا فإن الهجوم على جنوب أفريقيا من الداخل والخارج فسر على أنه نتاج لمؤامرة تدبرها الشيوعية الدولية ــ وليس باعتباره نتاجاً للبنية الاقتصادية ــ الاجتماعية الظالمة ــ وهو الأمر الذي تتسامح جنوب أفريقيا تجاهه.

الثاني: التحول من مقولة أن جنوب أفريقيا مجتمع متعدد الأجناس إلى مقولة أنها مجتمع "متعدد القوميات" وفي حين أخذ النظام السياسي يركز على وجود قومية بيضاء واحدة فإنه اتجه إلى الزعم بأنه لا توجد قومية أفريقية واحدة وإنما يوجد العديد من القوميات الأفريقية فالقبائل الأفريقية "شعوب" وكل شعب له قوميته الخاصة، والنظام يسعى إلى منح كل شعب حقه في تقرير مصيره في إطار الأوطان المحلية (البانتوستانات)، التي تتحول إلى دول مستقلة[١٤]، وليس بخاف أن الهدف من وراء ذلك هو تمزيق وحدة الأفريقيين وإضعاف حركة التحرر الوطني وشل قدرتها على الحركة والنضال.

لكن مجرد قيام جنوب أفريقيا بذلك يضعها في موضع الدولة الاستعمارية التي تسلم بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال. وطالما أن ذلك كذلك فإنه من الضروري التخلي عن مفهوم "الوصاية البيضاء" على الجماعات غير البيضاء طالما أن الأخيرة ستحصل على استقلالها والبحث عن بديل آخر له يحقق نفس الغرض المتمثل في إبقاء الجماعة الأفريقية تابعة للجماعة البيضاء وقد عبر فيرفورد عن ذلك بقوله عام ١٩٦١:

"إننا لا نبحث فقط ولا نناضل من أجل حل يحقق لنا البقاء كجنس أبيض ولكننا أيضاً نبحث عن حل يؤكد البقاء والتطور الكامل ــ سياسياً واقتصادياً ــ لكل الجماعات العرقية الأخرى.. إننا نريد أن تقوم كل مجموعة من السكان بحكم نفسها كما يحدث بالنسبة للأمم الأخرى. ويمكن

لهؤلاء أن يتعاونوا – كما في الكومنولث – في إطار رابطة اقتصادية مع الجمهورية ومع بعضهم. وفي المرحلة الانتقالية فإن الوصاية يجب أن يكون هدفها التعليم والإرشاد. إن هذه هي سياستنا في التطور المنفصل. إن جنوب أفريقيا تهدف إلى إحلال السلام والرفاهية والعدل للمجتمع من خلال وسائل الاستقلال السياسي المتواكب مع التداخل الاقتصادي"(١٥).

يتضح مما تقدم أن النظام السياسي في جنوب أفريقيا كان يرى في الصراع القائم "صراعاً عنصرياً" بين الجنس الأوروبي وغيره من الأجناس، تتولى إدارته القومية الأفريكانرية – القومية الوحيدة الحقيقة في البلاد – في ظل أيديولوجية الأبارتهيد التي تتضمن الفصل بين الأجناس اجتماعياً وإقليمياً في ظل وصاية البيض وبخاصة الأفريكانرز. وقد تغير منظور النظام للصراع منذ أواخر الخمسينيات فأصبح يرى فيه "صراعاً قومياً" بين قومية بيضاء واحدة وقوميات أفريقية متعددة تتولى إدارته القومية البيضاء في ظل أيديولوجية التطور المنفصل التي تنطوي على الفصل الكامل بين هذه القوميات في إطار دول مستقلة (البانتوستانات)، لا تخضع للوصاية البيضاء وإن كانت تخضع للتبعية الاقتصادية من جانب الدولة البيضاء طالما أن البانتوستانات المستقلة ستظل عاجزة اقتصادياً عن تقديم فرص للعمالة والحياة لمواطنيها.

على أن القول بأن الصراع صراع قومي بين قومية بيضاء وحيدة من جانب. وقوميات أفريقية متعددة وقومية ملونة وأخرى هندية من جانب آخر لا يجد سند له في الواقع لعدة أسباب أهمها:

أولاً: إنه إذا كان صحيحاً أن الجماعة البيضاء ككل ترتبط ببعضها بعدة روابط تتمثل في اللون، والمصلحة المشتركة في استمرار سيطرتها السياسية واستغلالها الاقتصادي للجماعات الأخرى، ناهيك عن رباط الخوف الذي يوحدها في مواجهة غيرها من الجماعات إلا أنه فيما عدا ذلك لا يوجد أي أساس مشترك للترابط القومي داخل هذه الجماعة الأمر الذي يجعل الحديث عن وجود قومية بيضاء حديثاً فارغ المضمون، فالأصول الأولى للمستوطنين البيض مختلفة، وبصرف النظر عن حالة الشعور بالعداء المتأصلة لدى الأفريكانرز تجاه المتحدثين بالإنجليزية منذ حرب البوير، فإنه ليست هناك لغة واحدة لهذه الجماعة بل لغتين هما الأفريكانية والإنجليزية ، ثم إن الإصرار في الدستور على أن اللغتين على قدم المساواة وكلتاهما لغة رسمية إنما يشير إلى عمق الاختلافات بين الجماعتين الفرعيتين داخل الجماعة البيضاء وبالإضافة إلى ذلك فهناك اختلاف ثقافي بل وديني بينهما، وإذا كان هناك اتفاق مصلحي بين الجماعتين تجاه غير البيض إلا أنه يوجد تفاوت في المصالح بينهما.

ثانياً: إن القول بوجود قوميات أفريقية متعددة استناداً إلى التعدد القبلي، وإنه يجب فصل هذه القبائل "الشعوب" كل على حدة في إطار دولة مستقلة كيما يتسنى لكل منها التطور وفق عاداتها وتقاليدها وفي إطار مؤسساتها يثير تساؤلات عدة فما هي هذه المؤسسات وتلك القيم؟ وهل هي تستند إلى أساس قبلي قائم؟ وهل هذه المؤسسات والقيم ملائمة لكل الأفريقيين؟ وهل ثمة ضرورة للحفاظ عليها؟ من المعلوم أن المؤسسة الرئيسية في النظام القبلي كانت تتمثل في الزعامة القبلية وكان احترام هذه الزعامة يمثل القيمة الأساسية في هذا النظام طالما أن الزعيم يستند في تصرفاته إلى الأعراف القائمة ويصدر قراراته بعد مشاورات ومناقشات مع أتباعه المقربين، على أن مثل هذه المؤسسة وتلك القيمة قد انهارت منذ أواخر القرن الماضي عندما قامت السلطة الاستعمارية البريطانية في الكيب الشرقي بالقضاء على سلطة الزعماء.

وإذا كانت حكومة جنوب أفريقيا قد عمدت إلى استعادة سلطة الزعماء بموجب قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥١ إلا أن ذلك تم بصورة تختلف عن الوضع الأصلي للنظام القبلي، حيث أصبح الزعماء القبليون معينون من الحكومة يحصلون على رواتب منها، وتشكل إلى جوارهم مجالس بعض أعضائها بالتعيين والبعض الآخر بالانتخابات، وكلها مفاهيم غريبة على النظام القبلي، ويضاف إلى ما تقدم فإن المجتمعات الأفريقية القبلية قد انفتحت على بعضها وعلى المدن الحضرية البيضاء منذ إقامة اتحاد جنوب أفريقيا وكان استقرار العديد من الأفريقيين ــ على اختلاف قبائلهم ــ في المدن ثم حصولهم على التعليم الغربي لدى البعثات التبشيرية وفي الخارج عاملاً أساسياً في تقويض عاداتهم وانتماءاتهم القبلية.

بل إن العمال المهاجرين من البانتوستانات والمتعاقدين للعمل في المدن الحضرية البيضاء باتوا يشكلون عند عودتهم عاملاً أساسياً في نقل المفاهيم والمعتقدات الحضرية إلى البانتوستانات. وعليه فإن الحديث عن وجود قوميات أفريقية متعددة تستند إلى قيم ومؤسسات قبلية يصبح هو الآخر حديثاً فارغ المضمون طالما أن هذه القيم والمؤسسات قد انهارت فعلاً(١٦).

ثالثاً: ثم إن الحديث عن وجود قومية ملونة لها هويتها الخاصة هو أمر تحوطه شكوك عديدة طالما أن الملونين هم أقرب جماعات جنوب أفريقيا شبهاً بجماعة الأفريكانرز فهم إثنياً ينحدرون من أصلاب الأفريكانرز الأول الذين تزاوجوا مع نسوة البوشمان والهوتنتوت وهم لغوياً يتحدثون الأفريكانية ودينياً يدينون بالبروتستانتية وهم لا يختلفون عن الأفريكانرز إلا في لون

بشرتهم وبالتالي فإن الزعم بوجود قومية ملونة إنما يكشف عن عمق الطابع العنصري لفكر النظام طالما أن هذه القومية المزعومة تستند فحسب إلى اختلاف لون الملونين عن الأفريكانرز.

رابعاً: وإذا كان من الممكن الحديث عن وجود قومية هندية في جنوب أفريقيا لانغلاق الجماعة الهندية على نفسها وتماسكها ثقافياً وحضارياً إلا أنه يلاحظ أن هذه الجماعة أخذت تنفتح على الجماعات الأخرى ثقافياً وحضارياً من خلال تركزها في الحضر على نحو أدى إلى تآكل كثير من القيم التقليدية الهندية كنظام الطوائف مثلاً.

ونتيجة لما تقدم فإن مفكري النظام اتجهوا إلى البحث عن مفهوم آخر لطبيعة الصراع وانتهوا في السبعينيات إلى أنه يتمثل في "التعدد الثقافي"(١٧)، فمجتمع جنوب أفريقيا ـ على حد قولهم ـ يتسم بالتعددية الثقافية وطالما أن ذلك كذلك فإن الاختلافات الثقافية داخل المجتمع يجب أن تبقى طالما أنها لا تتعارض مع قيم ومعتقدات الثقافة المسيطرة، وخلصوا إلى تعريف لهذا المفهوم يتمثل في أنه "حالة من التعايش المتكافئ في إطار علاقات متبادلة داخل حدود أو إطار أمة واحدة متنوعة في ثقافاتها مع وجود نماذج مختلفة في المعتقدات والسلوك واللون وفي عديد من الحالات وجود لغات مختلفة".

على أن دعاة هذا المفهوم قد استبعدوا الأفريقيين في البانتوستانات من حسابهم طالما أن هذه البانتوستانات استبعدت من جنوب أفريقيا و"أصبحت تشكل إطاراً جيوبوليتيكيا للسيادة السوداء".

ومرة أخرى يتضح أن الهدف من التبشير بهذا المفهوم الجديد هو استبعاد الأفريقيين ـ الذين يشكلون غالبية سكان البلاد بعد تمزيقهم بين البانتوستانات ـ من النظام السياسي لجنوب أفريقيا كلية على نحو يسهل للنظام عملية السيطرة على الجماعتين الملونة والهندية في إطار ما بات يسمى بالتعددية الثقافية.

ويتضح مما تقدم أنه رغم محاولات النظام السياسي في جنوب أفريقيا إضفاء طابع غير عنصري على الصراع، فهو صراع قومي، ثم ثقافي إلا أن الطابع العنصري للصراع ما زال أساسياً طالما ظل الهدف يتمثل في الحفاظ على مصالح جماعة لونية بذاتها (هي الجماعة البيضاء)، واستمرار سيطرتها على السلطة السياسية والاقتصادية في البلاد.

على أنه إذا كان الأبارتهيد ـ التطور المنفصل ـ يمثل أيديولوجية القومية الأفريكانرية ـ القومية البيضاء ـ في استمرار سيادتها على غير البيض فإنه كان من الضروري البحث عن منطلق فكري ثان يحقق وحدة الجماعة البيضاء ويحفظها من أية أيديولوجيات "أجنبية" قد تؤدي

إلى انقسامها، وقد وجد مفكرو النظام فيما سمي بأيديولوجية "القومية المسيحية" ضالتهم الفكرية باعتبارها بديلاً فكرياً لمبدأ "الصراع الطبقي" خاصة في إطار رفض النظام إعطاء الصراع مضموناً طبقياً.

ويمكن تلخيص آراء هؤلاء فيما يتعلق "بالقومية المسيحية"، في النقاط التالية(١٨):

أولاً: الأمة — هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي وهي نتاج لمشيئة الرب، لكن كل أمة تختلف عن الأخرى من حيث المهمة الدينية الملقاة على عاتقها استناداً إلى خلفيتها الثقافية. وداخل الأمة — تلك الوحدة العضوية السماوية — فإن الأفراد ينقسمون إلى شرائح اجتماعية في إطار سلم هرمي حيث اقتضت مشيئة الرب وجود تقسيم للعمل بين هذه "الشرائح الاجتماعية" وهذه الشرائح تعمل بانسجام مع بعضها لأن إرادة الرب لم تستهدف تقسيم الأمة إلى طبقات متعادية. وإذا كان يقع على الشريحة العليا من الرأسماليين إعطاء أفضل الأجور للعمال فإنه يقع على العمال عبء تقديم أقصى ما لديهم من جهد في عملهم. على أنه لما كان هذا النوع من الرأسماليين غير موجود في جنوب أفريقيا فإن هؤلاء راحوا يفسرون ذلك بأن يعود إلى أن الرأسماليين في جنوب أفريقيا معظمهم من "الأجانب" وحيث أنهم لا يشكلون جزءاً من "الأمة الأفريكانرز" فإنهم يفتقرون إلى "الحس الوطني" الذي يمنعهم من الاستغلال، فإذا ما حل محلهم الأفريكانرز فإن مثل هذا الاستغلال لن يوجد في إطار الوحدة العضوية للأمة، لأن الأفريكانري لن يستغل تابعه الأفريكانري الذي يؤدي عمله بإخلاص. وفي المقابل فإن العمال الأفريكانرز ونتيجة لانغماسهم في أيديولوجية غريبة عنهم "الشيوعية" راحوا يركزون على الجوانب المادية من مطالبة بأجور أفضل وتحسين لظروف العمل وهو الأمر الذي وضع كل من الرأسمالي والعامل في صراع طبقي مع الآخر بالمخالفة مع مشيئة الرب. وقد ذهب هؤلاء إلى أن المشكلة في جنوب أفريقيا لا تتمثل في النظام الرأسمالي في حد ذاته وإنما في هيكل هذا النظام القائم. في جنوب أفريقيا حيث يسيطر الأجانب "الإمبرياليون" على الاقتصاد من جهة وحيث يسعى العمال السود إلى جر العمال البيض وبخاصة الأفريكانرز إلى تحالف طبقي تحركه الشيوعية من جهة أخرى وانتهى هؤلاء إلى القول بأن الشعب الأفريكانري بات محاصراً بالأيديولوجية الأجنبية المعادية ومن ثم تعين عليه أن يتضامن على اختلاف شرائحه لمواجهة مثل هذه الأيديولوجيات التي تستهدف تخريب عقيدته المسيحية وخيانة بشرته البيضاء وتحطيم نظامه الاجتماعي.

ثانياً: الدولة – وجدت لتكون وسيطاً بين الأمة وأفراد تلك الأمة، وبصفة خاصة لتكون حكماً يسوي المنازعات والخلافات بين الوظائف المحددة للشرائح الاجتماعية المتنوعة ولتكون أداة لمواجهة سيطرة الاحتكارات الأجنبية على الاقتصاد، والتي تهدف إلى خدمة المصالح الإمبريالية.

ثالثاً: وطالما أن ذلك كذلك فإن قيام أية علاقة بين العمال البيض والعمال السود مرفوضة تماماً وتخالف تعاليم السماء طالما أن كل منهما ينتمي إلى أمة مختلفة، وطالما أن كل أمة منهما تحكمها قوانين إلهية مختلفة.

ويؤكد المقولات السابق ذكرها أن برنامج المبادئ للحزب الوطني الصادر عام ١٩٥٢، يقرر أنه(١٩)، "في الميادين الاقتصادية فإن رغبة الحزب في ربط كافة قطاعات ومستويات الشعب معاً (الشعب هنا يعني الأفريكانرز)، إنما يستند إلى منحهم الأمان وتعزيز روح الثقة المتبادلة والتضامن والمسؤولية الوطنية المشتركة. وعليه فإن الحزب يناضل لخلق ظروف اقتصادية تؤكد مستوى معيشياً ملائماً لكل قطاع وتحمي الجميع وبخاصة القطاع الضعيف اقتصادياً من الاستغلال أياً ما كان شكله. واستناداً إلى ذلك فإن الحزب يعلن معارضته لأية سياسة تستهدف تعزيز الصراع الطبقي أو تتجه إلى التضحية بأية مصلحة وطنية لصالح قوى المال المنظمة".

ويضيف البرنامج أن الحزب سيسعى "إلى تنمية الإحساس بمصالح الجماعة ودفع التعاون المتبادل بين رب العمل والعامل".

يتضح مما تقدم أن الرؤية الفكرية للنظام السياسي في جنوب أفريقيا – على نحو ما عبرت عنه القومية الأفريكانرية كنظام فرعي حتى عام ١٩٤٨، ثم كنظام رئيسي منذ ذلك التاريخ – لطبيعة الصراع هي رؤية عنصرية بالأساس طالما أنها تستهدف حماية مصالح جماعة لونية بعينها، وإنها تستند إلى منطلقين فكريين أحدهما هو الأبارتهيد – أو التطور المنفصل – الذي يستهدف تمزيق وحدة الأفريقيين واستبعادهم كلية من النظام السياسي تدعيماً للسيادة البيضاء.

وثانيهما هو القومية المسيحية – التي ترفض دعاوي الصراع الطبقي بغية الحفاظ على تماسك الجماعة البيضاء وبخاصة الأفريكانرز في مواجهة غيرها من الجماعات على اعتبار أن ذلك متطلب أساسي لبقائها واستمرارها. كما يتضح مما تقدم أيضاً أن النظام السياسي يعتمد في تنفيذ مقولاته الفكرية هذه على الجماعة البيضاء وبخاصة على جماعة الأفريكانرز التي يرى

فيها الجماعة الوحيدة المؤهلة لدفع هذه المقولات وتطبيقها كما يرى فيها أداته وقاعدته الاجتماعية للمواجهة.

- **تصورات النظام السياسي لجنوب أفريقيا للمستقبل**

يمكن إيجاز أهم التصورات الفكرية للنظام السياسي فيما يتعلق بصورة جنوب أفريقيا المستقبل فيما يلي:

أولاً: استبعاد الأفريقيين من النظام السياسي لجنوب أفريقيا مع استمرار تبعيتهم الاقتصادية للنظام السياسي الأبيض: إذ طالما أن الأفريقيين يشكلون الغالبية العظمى للسكان ويعدون بالتالي أكبر جماعة وطنية مؤهلة لإسقاط نظام حكم الأقلية البيضاء، وطالما أن النظام الاقتصادي الأبيض لن يقدر له الاستمرار والنمو دون استمرار اعتماده على عمالة الأفريقيين الرخيصة، فإن النظام السياسي لجنوب أفريقيا ـ بمؤسساته وأحزابه ومفكريه ـ راح يبحث عن تصور فكري يؤدي إلى تمزيق أوصال الجماعة الأفريقية من جانب، وإجبارها على استمرار تقديم عمالتها الرخيصة إلى الاقتصاد الأبيض من جانب آخر.

وقد وجد النظام ضالته في سياسة البانتوستانات. فالأفريقيون ليسوا شعباً واحداً وإنما شعوب متعددة والنظام يسعى إلى إعطاء كل شعب منها حقه في تقرير مصيره على نحو يمكنه من إدارة شؤونه في إطار دولة مستقلة (بانتوستان)، يتمتع فيها كل فرد بكامل حقوقه السياسية الأمر الذي يعطي للنظام ذريعة للادعاء بأن الأفريقيين في المنطقة البيضاء قد أصبحوا أجانب ومن ثم فليس لهم الحق في المطالبة بحقوق المواطن فيها طالما أنهم يتمتعون بمثل هذه الحقوق في بانتوستاناتهم ـ دولهم المستقلة ـ التي ينتمون إليها. وطالما أن ذلك كذلك فإن التفرقة العنصرية اتجهت لتأخذ مضموناً جديداً فبدلاً من استنادها إلى التفرقة بين الأبيض والأفريقي فإنها أخذت تستند إلى التفرقة بين المواطن والأجنبي وبذا فإن النظام السياسي لجنوب أفريقيا قد أوجد مبرراً شرعياً لرفضه منح الأفريقيين حقوقهم السياسية في إطاره مؤملاً من وراء ذلك أن يقتنع الرأي العام العالمي بهذه المقولة ويعترف بالوضع الذي تسعى حكومة جنوب أفريقيا إلى تكريسه[٢٠].

إن المتأمل في الوضع الجيوبوليتيكي للبانتوستانات التي منحتها حكومة جنوب أفريقيا الاستقلال (تراسكاي ـ بوافوناتسوانا ـ فندا ـ سيسكاي ـ جنوب ندبيلي)، وتلك التي تسعى حكومة جنوب أفريقيا لمنحها الاستقلال (انظر الخريط صفحة ١٣)، يلاحظ ما يلي:

١ـ إن البانتوستانات العشرة تقع علـى منطقـة لا تزيـد علـى ١٣ بالمئـة مـن مـساحة الـبلاد ويعيش عليها نحو ثلثي أبناء الجماعة الأفريقية أو نحو ما يزيـد علـى نـصف سـكان الـبلاد ثـم إن الموارد الضئيلة المتوفرة لدى هذه البانتوستانات لا تكفـي لـسد احتياجـات غالبيـة سـكانها وبالتـالي فإنها أصبحت أشبه بمحاشر بشرية.

٢ ـ افتقار هذه البانتوستانات إلى أية مـوارد طبيعيـة زراعيـة أو تعدينيـة وهـو الأمـر الـذي يجبرها على الاستمرار كتوابع اقتصادية لجنوب أفريقيا البيـضاء وكبوتقـة للعمالـة الرخيـصة يؤكـد هذه المقولة أن كل البانتوستانات تقـع فـي شـرقي وشـمالي الـبلاد قريبـاً مـن منـاطق التعـدين والصناعة البيضاء تسهيلاً لوصول اليد العاملة الأفريقية الرخيصة.

٣ ـ إن معظم البانتوستانات مناطق داخليـة حبيـسة داخـل حـدود جنـوب أفريقيـا ولا تقـع أي منها على السواحل كما لا تتجاوز حدود أي منهـا أيـة دولـة أفريقيـة وهـو الأمـر الـذي يجعلهـا خاضعة في علاقاتها الخارجية لجنوب أفريقيـا البيـضاء وإذا كـان ترانـسكاي وحـده لـه سـواحل وتلتصق حدوده بحدود ليسوتو فإنه يبدو أن البدء بمنح الاسـتقلال لترانـسكاي بأوضـاعه هـذه إنمـا كان محاولة من حكومة جنـوب أفريقيـا لإجبـار ليـسوتو علـى الاعتـراف بترانـسكاي طالمـا أن سواحله تشكل المخرج الوحيد لليسوتو إلى السواحل فإذا ما اعترفـت ليـسوتو بترانـسكاي فـإن ذلـك قد يدفع دولاً أخرى إلى الاعتراف.

٤ ـ أكثر من ذلك فإن لا يوجد بانتوستان واحد يقع على رقعـة واحـدة ممتـدة مـن الأرض بـل إن كل بانتوستان مقسم إلى عدة مناطق أرضية منفصلة وهو الأمـر الـذي يعنـي أن الاتـصال بـين أجزاء البانتوستان الواحد لابد أن يكون عبر جنوب أفريقيا البيضاء على نحـو كـل بانتوسـتان علـى حدة تحت رحمة جنوب أفريقيا بل أكثر من ذلك فإنه ينـدر وجـود بانتوسـتانين متجـاورين جغرافيـاً وهو الأمر الذي يعوق أي شكل من أشكال الوحـدة بـين البانتوسـتانات فـضلاً عـن ارتكـان هـذه البانتوستانات على أسس قبلية.

ولعل ما تقدم يكشف سعي النظام السياسي لجنوب أفريقيـا لتمزيـق أوصـال الجماعـة الأفريقيـة واستمرار تبعتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا البيضاء بل واسـتمرار خـضوعها للتـأثير الـسياسي مـن جانب النظام السياسي لجنوب أفريقيا. وفضلاً عما تقدم فإن مثل هـذا المخطـط إنمـا يـضع عراقيـل عديدة أمام حركة التحرر الوطني الأفريقي فبدلاً من مواجهتهـا لنظـام سياسـي أبـيض واحـد فإنهـا أخذت تواجه بالإضافة إلى ذلك نظماً سياسية قبليـة عديـدة مرتبطـة ومتحالفـة مـع نظـام الأقليـة

البيضاء وبات عليها مراجعة أساليبها وتكتيكاتها في مواجهة ذلك فهل يتعين عليها إسقاط نظام الأقلية البيضاء أولاً واحداً إثر الآخر؟.

ثانياً: السعي لإيجاد رسائل للتعبير السياسي للجماعتين الملونة والهندية مع استمرار خضوعها للجماعة البيضاء، ذلك أن النظام السياسي لجنوب أفريقيا في سعيه للتخلص من مصدر التوتر الأساسي له والمتمثل في الجماعة الأفريقية يتجه من جانب آخر إلى استقطاب الجماعتين الملونة والهندية واحتوائهما داخله وفك تحالفهما مع الجماعة الأفريقية في النضال لإسقاط نظام حكم الأقلية البيضاء. فما أن يستكمل النظام مخططه تجاه الجماعة الأفريقية حتى تصبح الجماعة البيضاء وبخاصة جماعة الأفريكانرز هي الغالبية العددية داخل جنوب أفريقيا البيضاء على نحو يمكنها من سهولة فرض سيطرتها على الجماعتين الملونة والهندية وفي هذا الإطار راح النظام ــ بمؤسساته وأحزابه ومفكريه ــ يضع تصورات للشكل المستقبلي لدولة جنوب أفريقيا البيضاء ويمكن إيجاز أهم التصورات فيما يلي:

١ ــ تقوم هذه التصورات على مفاهيم مثل التعددية الثقافية أو الإثنية والتي ترتكز مقولة إمكانية تحقيق الوحدة في ظل التنوع والاختلاف بحيث تظل كل جماعة محافظة على هويتها الثقافية والإثنية مع احترامها لهويات الجماعات الأخرى وبحيث تشكل كل جماعة وحدة ذات حكم ذاتي إقليمي أو إثني ويكون لكل منها جهازها الخاص بصنع القرار في شؤونها الداخلية على أن تشكل هذه الوحدات تحالفاً وثيقاً داخل النظام السياسي في إطار شكل فيدرالي أو كونفدرالي يكون له أجهزة تتولى صنع القرار على المستوى الوطني وفي المسائل المشتركة للوحدات المتحالفة(٢١).

٢ ــ وتفريعاً على ما تقدم فإن الطابع الغالب على مثل هذه التصورات هو رفض كل من مفهوم الاندماج الاجتماعي ومفهوم حكم الغالبية الأفريقية وتفضيل الشكل الفيدرالي أو الكونفدرالي للدولة ويقوم هذا الرفض على أساس صعوبة تحقيق الاندماج الاجتماعي بدعوى حدة الطموحات الإثنية لدى السود من جانب ثم فشل هذه التجربة في البلدان الأفريقية والتي حاولت تحقيق بناء الأمة من خلال تبني سياسة استيعابية تصهر كافة الولاءات الإقليمية والقبلية في ولاء وطني عريض، كما يقوم هذا الرفض كذلك على أساس أن حكم الغالبية الأفريقية ليس من شأنه توفير ضمانات للجماعات الوطنية الأخرى في البلاد خاصة في إطار ما أسفرت عنه تجارب الدول الأفريقية من طرد للآسيويين وقمع للجماعات القبلية غير الحاكمة والمعارضة لنظم الحكم القائم(٢٢).

ونتيجة لذلك تذهب هذه التصورات إلى قبول مفهوم التعددية الإثنية وإن وجدت مدرستان فكريتان في جنوب أفريقيا تختلفان فيما بينهما حول المدى الذي يمكن الأخذ به بهذا المفهوم:

أ ــ المدرسة الأولى:

تذهب إلى أن مفهوم التعددية الإثنية يجب أن يصل مداه ليتحول إلى تعدد وطني حيث يتم منح الاستقلال الكامل لكل جماعة إثنية في جنوب أفريقيا على نحو يمكن كل منها من تحقيق هويتها الوطنية في إطار وطن محلي خاص بها، على أن المفهوم الوطني للتعددية الإثنية يلقي معارضة بين مفكري جنوب أفريقيا لأنه يتجاهل حقيقة انتشار القيم الغربية لدى الجماعات غير البيضاء وتزايد رغبتها في العيش وفقاً للقيم الغربية ثم إنه يتناسى ــ على حد قولهم ــ حقيقة الرغبة المشتركة لدى البيض والسود في العيش معاً في جنوب أفريقيا دون اندماج اجتماعي وعلى أساس من المساواة.

ب ــ المدرسة الثانية:

وترتيباً على ذلك تذهب المدرسة الثانية إلى الأخذ بالمفهوم الفيدرالي أو الكونفدرالي للتعددية الإثنية باعتباره حلاً وسطاً يسعى لتحقيق الهوية الوطنية لكل جماعة إثنية في إطار نظام فيدرالي أو كونفدرالي وهو بذلك يرضي الطموحات الإثنية لمختلف الجماعات ويحقق الولاء الوطني العريض لكل هذه الجماعات في الإطار الفيدرالي أو الكونفدرالي[٢٣].

٣ ــ يلاحظ أن غالبية هذه التصورات يطغى عليها طابع قبول الشكل الفيدرالي للدولة ولكنها تختلف فيما بينها حول مسألتين:

أ ــ المسألة الأولى:

تتعلق بكيفية تحقيق هذا الشكل الفيدرالي فهل سيتم تحقيقه استناداً إلى معيار جغرافي إقليمي؟ أم إلى معيار إثني؟ إن الاتجاه الغالب على هذه التصورات يؤكد تأييدها للأخذ بالمعيار الإثني في هذا الصدد طالما أن المعيار الجغرافي لا يتمشى مع مناطق تواجد الجماعات الإثنية وانتشارها في مختلف البلاد وبخاصة الجماعتين الملونة والهندية وأفريقيي الحضر[٢٤].

وينادي بهذا الاتجاه كثير من مفكري جنوب أفريقيا البيض وأيضاً الحزب الوطني وحزب المعارضة الرئيسي ــ الحزب الفيدرالي التقدمي ــ ذلك أن مشروع الدستور الجديد الذي وقعت عليه مؤتمرات الحزب الوطني في المقاطعات الأربع في: أواخر عام ١٩٧٧[٢٥]، وحول إلى

لجنة برلمانية مختارة لدراسته في: منتصف عام ١٩٧٩، أشار إلى أنه ستكون هناك ثلاثة برلمانات أحدها للبيض ويعرف باسم مجلس الجمعية وثانيها للملونين ويعرف باسم مجلس الممثلين وثالثها للهنود ويعرف باسم غرفة المندوبين وإن كل برلمان من هذه البرلمانات سيشرع في المسائل المحلية لكل جماعة على حدة وإنه ستكون هناك حكومة خاصة بكل جماعة يرأسها رئيس وزراء يكون هو زعيم حزب الأغلبية في البرلمان.

ورغم أن المشروع لا يشير إلى وجود برلمان فيدرالي إلا أنه يشير إلى أنه سيكون هناك مجمع انتخابي يتكون من أعضاء منتخبين من البرلمانات الثلاثة ــ يتولى انتخاب رئيس دولة جنوب أفريقيا لمدة خمس سنوات كما يشير إلى أنه سيكون هناك مجلس للوزراء مكون من رؤساء وزراء البرلمانات الثلاثة وعدد من الأعضاء من كل برلمان يتولى صياغة التشريعات التي تهم المصالح المشتركة للجماعات الثلاث ويعرضها على البرلمانات الثلاثة للموافقة عليها.

كذلك فإن المشروع الذي أعدته لجنة دستورية من الحزب الفيدرالي التقدمي ــ وانتهت من صياغته في: أكتوبر عام ١٩٧٩ ــ يشير بوضوح إلى رفض الحزب لحكم الأغلبية وقبوله للشكل الفيدرالي للدولة ويقترح المشروع بأن تتكون جنوب أفريقيا من عدد من الدول ذات الحكم الذاتي وحكومة فيدرالية على اعتبار أن ذلك يشكل أفضل خيار سياسي لإشباع الهوية الإثنية لمختلف الجماعات(٢٦).

وهكذا يتضح أن الاتجاه الغالب يرجح الأخذ بالمعيار الإثني في تحقيق الشكل الفيدرالي للدولة.

ب ــ المسألة الثانية:

وهي تتعلق بمدى مشاركة الأفريقيين في هذا الشكل الفيدرالي وهنا نلاحظ اختلافاً في التصورات على النحو التالي:

١ ــ اتجاه يرفض مشاركة الأفريقيين في البانتوستانات في هذا الشكل الفيدرالي وهو الاتجاه الذي تعبر عنه وتسعى لتنفيذه ــ حكومة الحزب الوطني الحاكم ــ على نحو ما ظهر في مشروع الدستور الذي أعده الحزب وعلى نحو ما صرح به الرئيس السابق فورستر في: أواخر عام ١٩٧٧ من أن الأفريقيين سيحصلون على حقوقهم السياسية داخل أوطانهم المحلية فقط(٢٧). وعلى نحو ما صرح به وزير التعليم الوطني والرياضة ــ كورنهوف ــ في: مايو عام ١٩٧٧ من أن التعددية الثقافية تتعلق بغير السود في الأوطان المحلية "... وإنه سيستبعد من جنوب

أفريقيا تلك الأجزاء التي أصبحت مؤخراً إطاراً جيوبوليتيكيا للسيادة السوداء"[٢٨]، وعلى أية حال فإن هذا الاتجاه لم يقطع برأي حتى: نهاية عام ١٩٨٦ فيما يتعلق بأفريقيي الحضر وإن كان هناك ميل لاحتوائهم في هذا الشكل الفيدرالي فيما يشبه دول المدينة حيث يكون لكل مجموعة منهم تعيش داخل مدينة بيضاء الحق في إنشاء دولة خاصة بها.

٢ ـ اتجاه ينادي بمشاركة أفريقيي الحضر في هذا الهيكل الفيدرالي بالإضافة إلى عدد صغير من الأوطان المحلية. مع استبعاد العدد الأكبر من الأوطان المحلية التي تفضل الاستقلال. وقد عبر عن هذا الاتجاه المناقشات والأوراق التي قدمت إلى مؤتمر المعايشة بين الجماعات في المجتمعات التعددية (Intergroup Accomodation in Plural Societies)، الذي عقد في مدينة الكيب في الفترة من: (٢٤ ـ ٢٦ مايو عام ١٩٧٧)،[٢٩].

٣ ـ اتجاه يذهب إلى ضرورة مشاركة البانتوستانات ككل وأفريقيي الحضر في هذا الشكل الفيدرالي ويعبر عن هذا الاتجاه بعض نفر من مفكري البيض[٣٠]، والمشروع الدستوري للحزب الفيدرالي التقدمي في إطار عملية توازن دقيقة تحول دون سيطرة جماعة على أخرى أو انفراد جماعة بزعامة السلطة السياسية[٣١].

وقد عارضت مختلف الأحزاب في البلاد وكذا ممثلو الجماعتين الملونه والهندية مشروع الدستور الجديد الذي أعده الحزب الوطني وإن اختلفت أسباب هذه المعارضة. فحزب الجمهورية الجديد رفض مشروع الدستور الجديد نظراً لأنه يعطي سلطات تنفيذية كبيرة لرئيس الدولة من شأنها تقويض سيادة البرلمان فضلاً على أنه استبعد سود الحضر تماماً وهم الذين يشكلون أكثر المسائل تفجراً في جنوب أفريقيا أما الحزب الفيدرالي التقدمي فأعلن أن الإصلاحات التي يستحدثها المشروع خطيرة وعديمة الجدوى طالما أن من شأنها تعزيز الانقسام بين البيض والملونين والهنود في الهيكل الدستوري المقترح واستبعاد السود كلية من عملية صنع القرار على المستوى البرلماني وهي بذلك تزيد من حدة الموقف المتفجر في جنوب أفريقيا وتؤدي إلى الشمولية.

وإذا كان حزب جنوب أفريقيا قد رحب بالمشروع باعتبار أنه يشكل خطوة على الطريق الصحيح إلا أنه أكد على ضرورة إجراء مشاورات مع زعماء مختلف الجماعات العرقية حول هذه الإصلاحات التي يستهدفها المشروع، كذلك فإن الحزب الوطني المعاد تشكيله قد رفض المشروع على اعتبار أنه يحول رئيس الدولة إلى دكتاتور ويقوض من سلطة البرلمان ثم إن

الاتحاد الفيدرالي العنصري الذي يستهدف المشروع إقامته لن يستطيع احتواء الاختلافات الدينية والعنصرية وهو بذلك يقود إلى العنف.

وقد عارض معظم قادة الملونين والهنود هذا المشروع نظراً لاستبعاده للأفريقيين، كذلك عارضه بعض قادة البانتوستانات. وطالب بعضهم بضرورة حكم الأغلبية الأفريقية[٣٢].

ورغم هذه المعارضة إلا أن الحزب الوطني قد تمكن من تمرير مشروعه الدستوري في البرلمان (في: عام ١٩٨١)، معتمداً في ذلك على أغلبيته البرلمانية الساحقة وإن كان يلاحظ أن هناك ميلاً لاستيعاب أفريقيي الحضر وإشراكهم في هذا الشكل الفيدرالي كوحدة حكم ذاتي إثني واحدة وإنما كوحدات متعددة ذات حكم ذاتي على نحو يشبه المدينة ولا يخفي أن الهدف من وراء ذلك في تمزيق أوصال هذه الفئة من أفريقيي الحضر من جانب واستمرار الاستغلال الاقتصادي لعمالة هذه الفئة خدمة لمصالح اقتصاد البيض الذي لا يستطيع أن يستغنى عن عمالتهم الدائمة من جانب آخر.

ثالثاً: يلاحظ أن أيا من التصورات السابقة لم يطرح مسألة إعادة توزيع الأرض أو الثروة الوطنية بين مختلف الجماعات الوطنية في البلاد وإن اتجهت حكومة بونا إلى إجراء بعض الإصلاحات في هذا المضمار يتمثل أهمها فيما يلي[٣٣]:

أ ـ الاتجاه لإعطاء رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية اليد الطولى في تحويل جنوب أفريقيا إلى دولة المشروع الخاص بل لقد سمح لهم بشراء العديد من شركات الدولة وهي الشركات التي كان يرى فيها الأفريكانرز أدوات لتحطيم السلطة الاقتصادية للجماعة المتحدثة بالإنجليزية وفي المقابل أوكل إلى هؤلاء القيام بمهمتين أساسيتين:

١ ـ إنقاذ الاقتصاد من حالة التدهور التي انتابته عقب أحداث سويتو (في: عام ١٩٧٦)، وتحقيق معدلات معقولة من النمو تسمح بتقليل نسبة البطالة بين أفريقيي الحضر إلى الحد الذي يحول دون تحولهم إلى قوة تهدد الوضع القائم وعلى نحو يقنعهم بأن الرأسمالية يمكن أن تخدم مصالحهم وتحقق طموحاتهم ومن ثم يصبحوا في غير حاجة إلى اعتناق الماركسية أو اللجوء إلى الثورة لتحريرهم.

ب ـ العمل على تنمية البانتوستانات بصورة تؤدي إلى خلق فرص عمالة فيها وعلى نحو يحول دون هجرة أبنائها إلى المناطق البيضاء بحثاً عن عمل. ولا يخفي أن الهدف من وراء ذلك إنما يتمثل في السعي لاستقطاب الجماعة المتحدثة بالإنجليزية إلى جانب سياسة الحزب

الوطني الحاكم وتبديد مخاوفها من احتمال تحولها إلى أقلية عددية في مواجهة جماعة الأفريكانرز بعدما تتحول جنوب أفريقيا إلى دولة بيضاء تكون الأغلبية العددية فيها لجماعة الأفريكانرز.

٢ ـ العمل على إحداث تعديلات طفيفة في حدود البانتوستانات بإضافة مساحات جديدة من الأرض إليها لإرضاء مطالب زعماء البانتوستانات ولضمان استمرار ولائهم لنظام حكم الأقلية البيضاء[٣٤].

ويتضح مما سبق أن تصورات النظام لشكل جنوب أفريقيا المستقبل لا تتضمن إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للبلاد وإنها تستهدف بالأساس تحطيم مقاومة الجماعة الأفريقية ضماناً لاستمرار تفرد الجماعة البيضاء وبخاصة جماعة الأفريكانرز بالسلطة السياسية والاقتصادية في البلاد.

المراجع

١- A.B. Davidson, "The Republic of South Africa", in S.r. Smirnov (ed). A **History of Africa 1918 – 1967**, (Moscow: Nauka Publishing House, 1968). Pp. 478 – 480.

٢ ــ تحمل هذه النشرة عنوان "جنوب أفريقيا ــ ثورة القرن العشرين" وقد كتبها د. أوتودي بلسيز السكرتير الثقافي للحزب الوطني آنذاك. لمزيد من التفصيل انظر:

William Henry Vatcher (Jr), White Langer, **The Rise of Afrikaner Nationalism**. (London: Pall Mall Press, 1965), pp. 68 – 69.

٣-**Ibid**.. p. 73.

٤- W.Kruger (ed), "South African Parties Policies 1910 – 1960", **A Seleet Source Book**. (London: Bowes & Bowes, 1960), p. 71.

*ــ أنشأ هذا المعهد الاتحاد الفيدرالي للتنظيمات الثقافية الأفريكانرية كما يتولى صياغة مبادئ التعليم الوطني المسيحي ويتولى الإشراف على تنفيذها.

٥-Willaim Henry Vatcher (Jr), **Op. Cit.**, pp. 101 – 103.

٦-D.W.Kruger (ed), **Op. Cit.**, pp. 93 – 98.

٧- **Ibid.**, p. 408.

٨- **Ibid**. p. 105.

٩-Andre Dutoit, "Ideological Change, Afrikaner Nationalism and Pragmatic Racial Domination in South Africa", in Leonard Thompson & Jeffrey Butler (eds), **Change in Contemporary South Africa**, (California: Univ. of California Press 1975), p. 26.

١٠-Dennis J. Worrall, "Afrikaner Nationalism: Contemporay Amalysis", in Christian P. Potholm & Richard Dale (eds), **Southern Africah in Perspectives, Essays in Regional Politics**, New York: Thee Free Fress, (1972), pp. 20 – 21.

١١ ــ لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر:

Willaim Henry Vatcher (Jr), **Op. Cit.**, pp. 58 – 75.

١٢- Andre Doutoit, **Op. Cit.**, pp. 31 – 32.

١٣ ـ لمزيد من التفصيل انظر:

Newell M. Stultz, "The Politics of Security: South: Africa under Verwoerd 1961 – 6" in **The Journal of Modern African Studies**. Vol. 7, No. 1, 1969, pp. 8 – 13.

١٤ - David Welsh. "The Culture Dimension of Apartheid", in **African Affairs**. Vol. 71, No. 282, Jan. 1972, p. 46.

١٥- Leonard M. Thompson, **Polities in The Republic of South Africa**, (boston: Little, Brown & Company, 1960), p. 5.

١٦- Christopher R. Hill. "The Future of Separate Development in South Africa" in Chrisian P.Potholm & Richard Dale, (eds), **Southern Africa in Perspectives. Essays in Regional Polities**, (New York: The Free Press, 1972), pp. 62 – 64.

١٧ ـ انظر:

F.G.J. Koornhof, "A future view… the swiss centon system for South: Africa?", **in Africa Institute Bulleine**, (Pretoria: Africa Institute), Vol. 15. No s 6 & 7, 1977, pp. 140 – 142.

١٨ ـ لمزيد من التفصيل حول القومية المسيحية انظر:

Dan O meara, "Analaying Afrikaner Nationalism: The Chrisian – National Assault on While Trade Unionism in Africa. 1934 – 1948", **African, Affairs**. Vol. 77, No. 306. Jan. 1978, pp. 59 – 64.

١٩- D.W. Kruger (ed). **Op. Cit.**, p. 98.

٢٠ ـ لمزيد من التفصيل عن ذلك انظر:

Christopher R.Hill. **Op. Cit.**, pp. 59 – 68.

٢١ ـ أنظر:

P.G.J. Koornhof, "A Future View.. The Swiss canton System for South Africa", in **African Instilute. Buletin**, (Pretoria: Africa Institute of South Africa), Vol. 15, No. 156 & 7, 1977, P. 140.

٢٢ ـ لمزيد من التفصيل عن ذلك انظر:

W.J. Breytenbach, " Self – Determination and: Separatism in Africa" in **Africa Institute Bulletin**, (Pretoria: Africa Institute of S.A.), Vol. 16. No S.4 & 5, 1978, pp. 179 – 179.

وانظر أيضاً:

W. J. Breytenbach, "Ehnic Diversity and Political Stability" in **Ibid**, Vol. 16. No. 6, 1978, pp. 222 – 223.

وانظر كذلك:

W.J. Breytenbach, "Minority Rights" in **Ibid.**, Vol. 15, No. S. 5 & 7, 1977, pp. 146 – 152.

٢٣- G.A. Rauch, "South Africa, a Three Choices", in The South African **Journal of African Affairs**, (Pretoria: Africa Institute), Vol. 9. No. 2. 1979, pp. 95 – 96.

٢٤ـ **Ibid.**, p. 96 .

٢٥ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا المشروع انظر:

Africa Research Bulletin, Political, Social and Cultural Series, (Exeter: African Research Lid), Vol. 16. No. 3. April 15. 1974, p. 5191.

وانظر أيضاً:

Colin Legun. (ed), **Africa Coutemporary Record**, 1977 – 1978. pp. B.879 – 881.

٢٦- **Africa Diary**, (New Delhi: Africa Publications), Vol. XIX, No. 4. Jan. 22 – 23. 1979. p. 9362.

٢٧- Colin Legn. (ed), **Africa Coutemporary Record**, 1977 – 1978. pp. 879.

٢٨- P.G.J. Koomhof, **Op. Cit.**, p. 141.

٢٩ ـ انظر عرضاً لأوراق المؤتمر المشار إليه في:

Africa Institute Balletin **Op. Cit.**,Vol. 19, No s 6 & 7, 1977, pp. 143 – 145.

٣٠- G.A. Hauche, **Op. Cit.**,. p. 97.

٣١- M.Hough, "Plural Voting", in Africa Institute Bulletin. **Op. Cit.**, Vol. 16, No. 2, 1978, p. 74.

٣٢- Colin Legun. (ed), Africa Coutemporary Record, 1977 – 1978. **Op. Cit.**, pp B. 879 – 882.

٣٣ ـ انظر لمزيد من التفصيل:

Africa. The International Business. Economic & Politicat Magazine, (London: Africa Journal Ltd), No. 105. May 1980, P. 64.

وانظر أيضاً:

The Economist. "The Greal Evasion – South Africa: a Survey", Vol. 275, No, 7138, June 21. 1980, pp. 8 – 9.

٣٤- Michael Spicer, "Change in South Africa? Mr P.W. Botha s Strategy and Policies". In **The Wold Today,** (London: Royal Institute of International Affairs, Jan, 1980 p. 37.

حركات التحرير الأفريقية فى مرحلة التحول

١. إريتريا ومسار الاستقلال
٢. زيمبابوى: مسار التسوية ومشكلات ما بعد الاستقلال
٣. ناميبيا: مسار التسوية ومشكلات ما بعد الاستقلال
٤. أبعاد الإصلاحات فى نظام الفصل العنصرى لجنوب أفريقيا
٥. التطورات السياسية فى جنوب أفريقيا (١٩٦٠- ١٩٩٣)

إريتريا ومسار الاستقلال*

لم يتبق سوى أقل من عام على نهاية المهلة التي حددتها الحكومة الإريترية المؤقتة (٢٤ مايو ١٩٩٣) لإجراء استفتاء بين الشعب الإريتري لتقرير حقه في تقرير المصير، في ظل رقابة من جانب الأمم المتحدة وسعياً للحصول على الاعتراف الدولي بإريتريا، وإقرار هذا الحق بصورة رسمية.

وعلى مدى العام السابق الذي بدأ بتحرير كامل التراب الإريتري (٢٤ مايو ١٩٩١)، حظيت الحكومة المؤقتة بقبول أمريكي، واعتراف إثيوبي، واعتراف من جانب بعض الدول العربية، وراحت هذه الحكومة تعتنق سياسات وتستخدم أساليب في علاقاتها الدولية وفي ممارساتها الداخلية تستهدف تكريس الاستقلال فعلياً.. على أنه رغم ذلك، فإن بعض الأطراف ما زالت ترفض استقلال إريتريا، وبعضها ما يزال يشكك في شرعية هذا الاستقلال، والبعض الثالث راح يشكك في إمكانية تحقيق هذا الاستقلال.

وتهتم هذه الورقة – إزاء ماتقدم – بالسعي إلى تحليل طبيعة المشكلة الإريترية وهل هي مشكلة داخلية إثيوبية، أم أنها مشكلة استعمارية، لتنتقل إلى تحليل طبيعة الملامح العامة لحركة التحرير الوطني الإريتري، وشبكة علاقتها الدولية، ثم تنتهي الورقة بمحاولة إعطاء رؤية لآفاق المستقبل واحتمالاته من خلال طرح الخيارات المفتوحة وأولوياتها واحتمالاتها بالنسبة إلى الشعب الإريتري.

أولاً: طبيعة المشكلة: وطنية أم استعمارية؟

رغم سيطرة حركة التحرير الوطني الإريتري على كامل التراب الإريتري، فإن الجدل لم يزل دائراً ومستمراً حول طبيعة المشكلة الإريترية، وهو جدل يكاد ينحصر بين فريقين لكل منهما منطلقاته ومصالحه التي تفضي بالضرورة إلى التوصل إلى نتيجتين متعارضتين؛ فهناك فريق أول يرى أن المشكلة الإريترية مشكلة "وطنية/داخلية" تتعلق بالدولة الإثيوبية تكوينها ومواريثها وتراثها.. إلخ، وأنها ارتبطت في نشأتها وتطوراتها بعملية بناء الدولة الإثيوبية من جهة، ويرفض إقرار الحقوق الديمقراطية فيها من جهة أخرى، وعليه، فإن أي حديث عن حق تقرير المصير والاستقلال للشعب الإريتري إنما يعد خروجاً وخرقاً لمبدأ الحفاظ على السلامة

* نشر عام ١٩٩٢

الإقليمية في إثيوبيا، وتدخلاً في شؤونها الداخلية على النحو الذي يمكن أن ينتهي إلى تمزيق إثيوبيا وإشاعة الفوضى ليس فقط في منطقة القرن الأفريقي، وإنما في كل دول القارة الأفريقية التي تعاني مشكلة الاندماج الوطني نفسها.

وفي المقابل، فإن الرأي الثاني يرى أن المشكلة الإريترية مشكلة "استعمارية" تعود إلى الدوافع التوسعية والاستعمارية الإثيوبية في إريتريا، المؤيدة والمدعومة من جانب القوى الإمبريالية، وأن إريتريا بحكم عوامل كثيرة، وحتى بالمعايير الأوروبية التي خططت لها حدودها في أواخر القرن الماضي، لا تختلف عن أية دولة أفريقية رسخت حدودها من قبل المستعمر، كما أنها لا تختلف عن أية دولة أفريقية في التعدديات المتنوعة داخل مجتمعها، ثم إن الشعب الإريتري في غمار نضاله ضد المستعمر الإيطالي والبريطاني ثم الإثيوبي قد طور هوية وطنية عبرت عن رغبته في تقرير المصير والاستقلال، وعليه، فإن استقلال إريتريا يصبح أمراً لا مندوحة عنه لأن إريتريا ليس شأناً داخلياً إثيوبياً.

وبطبيعة الحال، فإن كل فريق راح يسوق الحجج التي تبرر مقولاته، وهي حجج ترتكن إلى أسس تاريخية، وأيد يولوجية وسياسية وقانونية، واستراتيجية، واقتصادية، واجتماعية.. إلخ، وسنحاول أن نسوق وبإيجاز حجج كل فريق، وذلك في محاوله للتوصل إلى فهم لطبيعة المشكلة الإريترية.

(١)الأسس التاريخية

يذهب الفريق الأول إلى أن إريتريا كانت طوال تاريخها جزءاً لايتجزأ من إثيوبيا وأن جذور الصراع الحالي تعود فقط إلى القرن التاسع عشر عندما تصارعت كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا على التراب الإثيوبي في إطار عملية التكالب الاستعماري بشكل هدد السلامة الإقليمية لإثيوبيا ودفع أباطرتها بالدبلوماسية حيناً وبالحرب أحياناً إلى العمل على الحفاظ على وحدة التراب الإثيوبي من جهة وإعادة توحيد الممالك شبه المستقلة، وتلك التي تم انتزاعها من جهة أخرى[١].

إن وجهة النظر هذه هي وجهة النظر نفسها التي اعتناقتها الحكومة الإثيوبية سواء في عهد الإمبراطور أو في عهد الدرج، ففي عام ١٩٥٠، قدم وزير الشؤون الخارجية الإثيوبية مذكرة إلى الأمم المتحدة تحدثت عن"... الوحدة الكاملة للأراضي والشعوب التي ظلت على مدى آلاف السنين موحدة تحت اسم إثيوبيا، ورغم خمسين سنة من الحكم الإيطالي فقد رأيتم نفس

الشعوب... فلماذا أيها السادة، وعلى مدى ٤٠٠٠ سنة كانت إريتريا وإثيوبيا متماثلين في تطورهما التاريخي"[٢].

والنوع نفسه من الحجج تم تقديمه في الوثائق الرسمية الإثيوبية بعد عام ١٩٧٤، حيث تشير إحدى الوثائق إلى: "... أن التاريخ يشهد أن الجزء الشمالي من إثيوبيا كان مهد الحضارة الإثيوبية... وعندما وصلت حضارة أكسوم إلى ذروتها من القرن الرابع إلى الثامن الميلادي، كان إقليم إريتريا جزءاً لايتجزأ من إثيوبيا... لقد لعب دوراً في صيانة تلاحم البلاد... ومنذ ذلك الحين وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر فإن الإرتباط الوثيق بين إقليم إريتريا والحكومة المركزية لم ينفصم أبداً"[٣].

على أن أنصار الفريق الثاني يردون على الحجج السابقة بما يتناقض معها كلية، فهم يرون أنه كان لإريتريا تاريخ متميز عن الإمبراطوريات الإثيوبية، وقد كانت إريتريا جزءاً من الإمبراطورية الأكسومية وحدها دون غيرها، وهذه الإمبراطورية لم يكن لها ــ إلا على مستوى الأسطورة والثقافة ــ أي علاقة مع الإمبراطوريات الإثيوبية التي تلتها.

وبعد سقوط أكسوم كانت كل مناطق إريتريا، باستثناء المرتفعات (حماسين، سراي، واكلي، قوزاي)، إما مستقلة أو خاضعة لدفع الجزية لإمبراطوريات "غير إثيوبية" فكانت منطقة الدناكل مستقلة حتى تم تقسيمها بين منليك والإيطاليين في تسعينيات القرن الماضي، وكان غرب إريتريا خاضعاً للفونج والسودان المصري، أما منطقة المرتفعات فقد كانت خاضعة لدفع الجزية لإحدى الإمبراطوريات الإثيوبية لفترة محدودة فقط. وعلى أية حال، فإنه لم يكن هناك أي استمرارية لدولة إثيوبية أو حكم إثيوبي، بل إنه منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم توجد مملكة واحدة في إثيوبيا بل ممالك كثيرة كانت تحكم بصورة مستقلة وتمارس شؤونها الخارجية، بل إنه في بعض الأحيان وجد كثير ممن يحملون لقب ملك الملوك في الوقت نفسه.

ويذهب أنصار هذا الرأي إلي أن لدى أنصار الفريق الأول ميلاً إلى تطبيق مفهوم الدولة الإقليمية الحديثة ذات الحدود المرسومة لوصف الإمبراطوريات الإقطاعية الجزيونة التي تعاقبت طوال الأربعة آلاف عام السابقة، وهو أمر لايمكن قبوله لأن هذا المفهوم لم يوجد حتى نهاية القرن التاسع عشر، وقبل هذا التاريخ لم يوجد نظام دولة مستقر، ولا مستمر في القرن الأفريقي.

واستناداً إلى ماتقدم، فإن محاولة الرجوع إلى التاريخ لتبرير الضم الإثيوبي لإريتريا لن تجدي فتيلاً في إطار التحليل السابق.

(٢)الأسس الأيديولوجية

استخدم كلا الفريقين الأسس الماركسية – اللينينية لتبرير موقفه، وليصل كل منهما إلى نتائج مختلفة؛ فالفريق الأول يذهب إلى أنه لايمكن بحال وصف علاقة إثيوبيا وإريتريا بإنهما علاقة إستعمارية، وعلى نحو ماتشير إحدى وثائق إتحاد الطلاب الإثيوبيين في أمريكا الشمالية فإنه: "من سوء الطالع أن نفراً من عناصر البورجوازية الوطنية الصغيرة في إثيوبيا المعاصرة ما زال ينشر أفكاراً تتناقص مع روح الماركسية – اللينينية حين يذهب – على سبيل المثال – إلى القول بأن إثيوبيا المعاصرة هي إمبراطورية استعمارية متعددة القوميات مثلها في ذلك البرتغال قبل أن تفقد أقاليمها فيما وراء البحار في أفريقي[٥]".

ويذهب الاتحاد إلى أنه لايمكن الزعم بأن إريتريا مستعمرة إثيوبية على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية الكومبرادورية للإنتاج إنما يشكل الأساس المادي لمجمل نظام الاضطهاد الوطني في إثيوبيا، وبعبارة أخرى بما أن الاستعمار هو إفراز للرأسمالية، وبما أن إثيوبيا لم تصل إلى هذه المرحله من التطور، فإن أية محاولة لتوظيف علاقتها بإريتريا باعتبارها علاقة استعمارية، إنما هي محاولة غير صحيحة خاصة أن إثيوبيا ذاتها دولة شبه مستعمرة ومضطهدة من قبل الإمبريالية العالمية[٦].

وقد رددت حكومة الدرج هذه المقولات نفسها، ففي خطاب لمنغستو هيلا ماريام في يونيو ١٩٧٨، نجده يؤكد[٧].

"وكما نعلم من تاريخ تطور المجتمع، فإن البورجوازيين في عهد الاستعمار الإمبريالي نجدهم ينتقلون رؤوس أموالهم أو مؤسساتهم الرأسمالية إلى الأقطار المختلفة اقتصادياً وذلك للحصول على أرباح طائلة، واستنزاف خيراتها من دون حدود، وعلى ضوء هذه الحقائق العلمية، فإن الأمر الذي يوضح لنا الحالة الملموسة والأمر الواقع ليس هو انتقال رأس المال من بقية أجزاء إثيوبيا إلى منطقة إريتريا، وإنما هو عكس ذلك.. وإذا كانت هذه هي الحقائق العلمية فإن وصف الانفصاليين لإثيوبيا الثورة بأنها دولة استعمارية يعتبر من اختلاقهم وليس له أساس

موضوعي.. وربما يعودون إلى الماضي ويزعمون أن محاولة توسيع الحكم الاستعماري الإثيوبي تشبه محاولة الرومانيين الاستعماريين القديمة وهذا أيضاً ادعاء خاطيء لإننا لايمكن أن ننظر في عهد الإمبريالية إلى الاستعمار بصورة منفصلة عن التوسع الرأسمالي".

وفي المقابل، فإن الفريق الثاني راح يلجأ هو الآخر إلى الأطروحات الماركسية ـ اللينينية ليؤكد أن إريتريا مستعمرة إثيوبية[^]. على اعتبار أن الماركسية لاترى في الاستعمار ظاهرة ترتبط بالرأسمالية الاحتكارية فحسب. وإنما أيضاً بالنظم الاقتصادية الاجتماعية الأخرى بما في ذلك تلك الإمبراطوريات التي قامت على الرق أو الإقطاع.

ويعقد هؤلاء مقارنة بين التوسع الروماني والاستعمار الإثيوبي لينتهوا إلى أن نمطي الإنتاج القائمين على الرق والإقطاع قد وجدا جنباً إلى جنب، لخدمة الأمهرا، وقد تم الاستيلاء على الأراضي الخصبة بعد تدمير عدد من الممالك الصغيرة على يد منليك وأصبحت هذه الأقاليم مستعمرات لإثيوبيا تحصل منها على العاج والذهب والفضة والبن، والرقيق والأرض لتوطين الأمهرا؛ وعليه فإذا كانت روما قد قامت على الرق والإقطاع، ووصفها لينين بأنها إمبراطورية استعمارية، فكيف يبرر الماركسيون دعواهم بأن إثيوبيا لاتعد كذلك.

ويتقدم هؤلاء خطوة أبعد، فيعقدون مقارنة بين الاستعمار البرتغالي والاستعمار الإثيوبي، ويذهبون إلى أن البرتغال قد حصلت على مستعمراتها في القرن السادس عشر رغم أن الرأسمالية لم تبدأ فيها إلا مع بداية القرن العشرين. ولم يكن أمام البرتغال مشكلة انفجار سكاني تفرض عليها السعي إلى الحصول على مستعمرات لتوطين فائض سكانها، فضلاً عن أنه لم يكن لديها سلع مصنعه أو رأسمال يدفعها إلى البحث والسيطرة على أسواق أجنبية، وأكثر من ذلك، فإن البرتغال كانت تعتمد سياسياً واقتصادياً على بريطانيا، وعليه فقد منحتها معاملة تجارية تفضيلية.

وبناء على ما تقدم، فليس من سبب يدعو إلى القول إن إثيوبيا الزراعية التابعة لا يمكن أن يكون لها مستعمرات، بل على العكس، فإن التحليل السابق يفيد أن وجود دولة تحت الاستعمار

الجديد يمكن أن يكون حافزاً لها للقيام باستعمار دولة أخرى، بما يفيد أن إريتريا "مستعمرة" إثيوبية.

وليس يجدي في هذا، أن ننحو منحى القيادات والنخب الأفريقية التي راحت تعرف الاستعمار تعريفاً عرقياً ينصرف إلى احتلال أراض أفريقية من جانب قوى أجنبية غير أفريقية، لأن هذه

المقولة لاتعدو أن تكون تبريراً أيديولوجيا لمعارضة أية مطالب سياسية بالانفصال عن دولة تمارس الاضطهاد، هذا فضلاً عن تفرد المسألة الإريترية عما سواها من المشكلات الأفريقية على نحو ما سيبين في ما بعد(٩).

(٣) الأسس السياسية والقانونية

يثير أنصار الفريق الأول مسألة ذات طابع سياسي/قانوني تتمثل في أن أي إقرار للشعب الإريتري بحقه في تقرير المصير والاستقلال إنما يتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية بالنسبة إلى إثيوبيا، وهو المبدأ الذي أعطتة كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الأولوية في التطبيق على مبدأ حق تقرير المصير، ومن ثم فإن أي إهدار لهذا المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى تمزيق إثيوبيا وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، بل وفي كل دول القارة الأفريقية(١٠).

ويرد أنصار الفريق الثاني على هذا الرأى بالقول إن مبدأ السلامة الإقليمية للدول لا ينبغي أن يؤخذ ذريعة لإنكار حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، فمن جهة لم تكن إريتريا جزءاً من إثيوبيا حين أنضمت هذه الأخيرة إلى عصبة الأمم ثم إلى الأمم المتحدة، ومن جهة ثانية، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٩٠ (١٩٥٠)، الذي قرر إدخال إريتريا في إطار فيدرالي مع إثيوبيا، قد اعترف بالوحدة الإقليمية لإريتريا ويشير إليها باعتبارها وحدة مستقلة ذاتياً متحدة فدرالياً مع أثيوبيا وهو يتحدث عن الشعب الإريتري، غير مرة، وضرورة الاحترام الكامل لمؤسساته وتقاليده وديانته ولغاته.. إلخ، كما يتحدث عن الدستور الإريتري، والمجلس الإريتري، والإدارة الإريترية.. إلخ، وكل ذلك يمثل اعترافاً جلياً بإريتريا وبالشعب الإريتري في ظل القانون الدولي.

وعلاوة على ماتقدم، فإن الركون إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي تؤكده منظمة الوحدة الأفريقية إنما تلزم إثيوبيا، على وجه التحديد، باحترام الحدود الإقليمية الخاصة بإريتريا التي تم رسمها بموجب معاهدة أوشيالي بين الاستعمار الإيطالي وإمبراطور الحبشة منليك عام ١٨٨٩ باعتبارها حدوداً إقليمية موروثة عن الاستعمار(١١).

وعليه، فإنه لا يمكن، في ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الإريتري، أن يرفع مبدأ السلامة الإقليمية لإثيوبيا، إذ لم يكن الحل الفيدرالي المقترح في عام ١٩٥٠ إلا وسيلة ــ إن لم

يكن أفضل وسيلة ــ قصد بها ممارسة هذا الحق، ويطرح إخفاق هذه الوسيلة. سواء بسبب ضعفها الجوهري أو بسبب خرق النظام الفيدرالي وإلغائه عام ١٩٦٢، من طرف واحد من جانب إثيوبيا، يطرح القضية من جديد باعتبارها تتمثل في فشل حل مقترح من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠، وبالتالي إعادة بحث حق الشعب الإريتري في تقريره ومصيره بوسائل أخرى.

ونتيجة لما تقدم، فإن الأمم المتحدة يمكن أن تعيد فتح الملف الإريتري بما ينسجم وممارساتها ومبادىء القانون الدولي المعاصر، فلا القرار ٣٩٠، ولا السيادة الإثيوبية يمكنها الصمود أمام الصفة المعترف بها للشعب الإريتري باعتباره شعباً مستعمراً خاضعاً لسيطرة أجنبية.

ويثير أنصار الفريق الأول مسألة أخرى ذات طابع ديني وتتمثل في أن الصراع داخل إريتريا بين المسلمين والمسيحيين قبل إقامة الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٥٢، إنما يؤكد عدم وجود هوية وطنية إريترية مطالبة بالاستقلال، أكثر من ذلك، فهم يرفضون منطق المؤامرة الخارجية الذي يذهب إلى أن الحل الفيدرالي جاء نتيجة مؤامرة دولية، ويرون أن الصراع الداخلي في إريتريا بين المسلمين والمسيحيين هو السبب الأساسي في الأخذ بالشكل الفيدرالي. على نحو ما صيغ به باعتباره حلاً وسطاً بين مطالب المسلمين من جهة، ومطالب المسيحيين من جهة أخرى(١٢).

لكن أنصار الفريق الثاني يرفضون الحجج السابقة ويرون أن الزعم بكون الصراع داخل إريتريا كان صراعاً دينياً بين المسلمين المطالبين بالاستقلال والمسيحيين المطالبين بالوحدة مع إثيوبيا إنما يعد تشويهاً للحقيقة، وتجاهلاً لدور قطاع مسيحي داخل إريتريا منذ وقت مبكر، في السعي إلى الاستقلال، ويشيرون في هذا الصدد إلى دور إحدى الشخصيات المسيحية الهامة ولدي ماريام، زعيم الحزب الليبرالي التقدمي، الذي تشكل في الأربعينيات من المسلمين والمسيحيين المطالبين بالاستقلال، ثم إن التركيز على وجود انقسامات داخل إريتريا لايعني بحال من الأحوال عدم وجود هوية وطنية إريترية، ذلك أن كل الدول الإفريقية وغيرها تعاني هذه الانقسامات بأشكالها المختلفة عرقية ولغوية ودينية وثقافية.. إلخ، بل إن إثيوبيا ذاتها تعاني هذه الانقسامات، ولم يقل أحد بعدم وجود هوية وطنية في هذه الدول ولا في إثيوبيا(١٣).

وفضلاً عما تقدم، فإن رفض الشعب الإريتري في نهاية الأربعينات مشروعاً لتقسيم إريتريا إلى قسم شمالي غربي يضم إلى السودان المصري ــ البريطاني ــ وآخر جنوبي شرقي يضم

إلي إثيوبيا، إنما يعبر عن وعي وطني " إقليمي" يتجاوز الانقسامات الفرعية داخل إريتريا، بل إن رفض جماعة التجراي الإريترية قبول الأمهرية كلغة رسمية لها، وإصرارها على ضرورة أن تكون اللغة التجرينية لغة رسمية تضمن في الدستور الفيدرالي، إنما يعبر عن إحساس هذه الجماعة بالتمايز عن نظيرتها في إثيوبيا، كما يعبر عن رفضها الصيغة الأمهرية التي اصطبغت بها الدولة الإثيوبية [١٤].

ولعل هذا يبطل تلك الحجج التي زعمت أن المسيحيين لم يؤيدوا خيار الاستقلال إلا بعد ثورة عام ١٩٧٤، حينما قامت حكومة الدرج بمصادرة أملاكهم، إذ من الثابت أنه لم تكد تمضي ثلاث سنوات علي الحكم الفيدرالي حتي تحول قطاع كبير من المسيحيين عن تأييد الوحدة مع إثيوبيا[١٥].

وليس يجدي في هذا المقام محاولة استبعاد الدور الخارجي في نشأة المشكلة الإريترية وتطوراتها وتعقيداتها، فقد كان للقوى الكبرى مصالح تعمل على تأمينها في منطقة القرن الإفريقي، وقد تورطت كل من إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة في تحريك الأحداث داخل إريتريا خدمة لمصالحها، وكان التقاء المصالح الأمريكية ـ الإثيوبية محوراً هاماً في تقرير مصير إريتريا بعد الحرب العالمية الثانية، وبموجب ذلك حصلت الولايات المتحدة على قاعدة للاتصالات في أسمرا مقابل حصول إثيوبيا على إريتريا إذ أصبح لها منفذ على البحر الأحمر[١٦].

ويثير أنصار الفريق الأول مسألة أخرى تتمثل في أن الدستور الفيدرالي الذي طبق على إريتريا في الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٢ قد أقام مؤسسات وأوجب تشكيل أدوات للممارسة الديمقراطية، في الوقت الذي كان يسيطر فيه على إثيوبيا حكم أوتوقراطي لايعترف بتلك المؤسسات ولا الممارسات، ومن ثم، فإن الاتحاد الفيدرالي كان محكوماً عليه بالفشل منذ البداية، ثم إن النضال الإريتري ـ في هذا السياق ـ إنما كان يستهدف بدرجة أساسية الدفاع عن المؤسسات والحقوق الديمقراطية التي تم تجاهلها وتقويضها. ويخلص هؤلاء إلى أن إقامة حكم ديمقراطي في إثيوبيا يمتد إلي إريتريا من شأنه أن ينهي المشكلة الإريترية[١٧].

لكن أنصار الفريق الثاني يرون أن التفسير السابق، فضلاً عن كونه يتجاهل الهوية الخاصة لإريتريا، فإنه يثير قضايا أخري تتعلق بكيفية إقامة حكم ديمقراطي في مجتمع تعددي متخلف تسيطر عليه الصراعات من جهة، ثم إن هذا الحكم ـ على فرض إمكانية تحقيقه ـ يثير قضية

ضمانات استمرار هذا الحكم من جهة أخرى؛ أضف إلى ماتقدم أن الديمقراطية تنطوي على عملية الاختيار مما يفرض منذ البداية منح الشعب الإريتري حقه في تقرير مصيره باختياره وإرادته الحره، من جهة ثالثة[١٨].

(٤)الأسس الاقتصادية

يذهب أنصار الفريق الأول إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٩٠ (١٩٥٠)، قد أعطى إثيوبيا واعترف لها بحقوق في إريتريا، مما يشير إلى استعداد الجمعية العامة للتسليم بضم إثيوبيا لإريتريا، ذلك أن القرار يشير إلى" حقوق ومزاعم إثيوبيا القائمة على أسباب جغرافية، وتاريخية، وإرثية، واقتصادية "، ثم يشير إلى " احتياج إثيوبيا المشروع إلى منفذ ملائم إلى البحر"، ويضيفون إلى ما سبق أنه في عام ١٩٥٠، لم يكن هناك إقرار مطلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإنما كان يشترط مقدرة الشعب على الحكم الذاتي على نحو ما نصت المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى نحو ما تشير إليه المناقشات التي دارت في الجمعية العامة حول المسألة الإريترية.

إذ رغم إلحاح دول كثيرة على أن نقص الاستعداد (الحقيقي أو المزعوم)، لدى الشعب الاريتري، وكذلك "تخلف اقتصاده"، لايمثلان سببين شرعيين لمنع البلاد من أن تحصل على الاستقلال، إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تقبل هذا الرأي، ووضعت أولوية للهدف الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة المتمثل في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، متجاهلة حق تقرير المصير للشعب الإريتري وذلك بغية المحافظة على السلام والأمن في شرق أفريقيا عبر إقامة "ارتباط " بين إريتريا وإثيوبيا (الفقرتين ب، ج من القرار ٣٩٠).

وينتهي هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن هناك حدوداً لممارسة الشعب الإريتري لحقه في تقرير المصير تقف عند حدود الحكم الذاتي في إطار ارتباط مع إثيوبيا تحت دعوى تخلفه الاقتصادي من جهة، وحاجة إثيوبيا إلى منفذ إلى البحر من جهة ثانية، ثم الرغبة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في شرق إفريقيا، من جهة ثالثة[١٩].

ويرد أنصار الفريق الثاني على ماتقدم بأن القرار رقم ٣٩٠ قد اعترف بالشعب الإريتري غير مرة وبالتالي تمتعة بهوية منفصلة عن إثيوبيا، ثم إن إعلان منح الاستقلال الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١٥١٤ ــ ١٩٦٠)، قد غير توجه الأمم المتحدة تغييراً جذرياً. فقد أقر الإعلان أن عدم كفاية الاستعداد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو

التعليمي لا ينبغي أن يستخدم أبداً كذريعة لتأجيل استقلال شعب من الشعوب، وفضلاً عما تقدم، فقد أكد الإعلان أن إنكار الحرية على الشعوب التابعة أو خلق العقبات أمام حصولها على الحرية يشكل " تهديداً خطيراً للسلام العالمي"(٢٠)، وعليه، فإن التذرع بالحفاظ على السلم والأمن في القرن الأفريقي لرفض حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره لم يعد له مبرر، خاصة وقد أثبتت التطورات أن إنكار هذا الحق على الشعب الإريتري كان من بين الأسباب الرئيسية لتهديد السلم والأمن في المنطقة وليس العكس.

ثم إن التذرع بحاجة إثيوبيا إلى منفذ ملائم على البحر. يعد ذريعة واهية، ذلك أن معظم دول العالم، دول حبيسة، ولو أعطى كل منها هذا الحق الممنوح لإثيوبيا لعمت الفوضى معظم دول العالم، واندفعت كل منها لتحتل جزءاً من أراضي الدول الساحلية المجاورة لها، وذلك أمر مرفوض دولياً طالما أن بالإمكان تنظيم استخدام الموانئ باتفاق بين الدول الساحلية والدول الحبيسة. أما رفع مقولة التخلف الاقتصادي كمبرر لعدم منح الشعب الإريتري حقه في تقرير المصير، فيرد عليها بأن كل دول العالم الثالث عشية استقلالها كانت ـ ولاتزال ـ متخلفة اقتصادياً، ولم ينكر أحد عليها هذا الحق، بل إن إريتريا لحظة إدخالها الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا ١٩٥٢، كانت أكثر تقدماً من إثيوبيا، وقد أسهم النظام الإثيوبي منذ ذلك الحين في تخريب اقتصادها بما نقله من مصانع، وبما دمره من بنية أساسية فيها(٢١).

(٥) الأسس الاجتماعية

يثير أنصار الفريق الأول عدة مقولات في هذا الصدد للتوصل إلى نتيجة مفادها عدم قدرة إريتريا على الاستقلال. ومن هذه المقولات أن إريتريا لا تشكل أمة، لأنها تضم العديد من القوميات المتنافرة والمتصارعة سياسياً على نحو ظهر في الحياة السياسية الحزبية في إريتريا طوال فترة الأربعينات والخمسينيات، وعلى نحو ظهر في تشكيل جبهات التحرير الإريترية منذ الستينيات، والانشقاقات داخلها والاقتتال في مابينهما. وفي هذا يشير منغستوهيلا ماريام إلى "... إنه توجد في محافظة إريتريا ما لايقل عن ثماني قوميات مما يؤكد على أن إريتريا ليست أمة"(٢٢).

ويضيف هؤلاء على العكس أن هناك روابط متنوعة بين الإريتريين والإثيوبيين تحول دون طرح أو قبول مسألة الانفصال، ذلك أن نحو نصف سكان إريتريا من القبط، مثلهم في ذلك مثل بقية الأرثوذكس في إثيوبيا وهم يتبعون الكنيسة القبطية الإثيوبية، ويشتركون في الأدب الديني،

والموسيقي.. إلخ، بل إن غالبية المسلمين في إريتريا هم من الذين تحولوا عن المسيحية في المائتي عام الماضية، وثلاثة أرباعهم من التجراي، وكذلك الحال، في مايتعلق بالكاثوليك والبروتستانت، فهم قد تحولوا عن الأرثونكسية في القرن الأخير. وبما أن الدين مايزال أهم عنصر توحيد في إثيوبيا ــ حيث يعلو على اللغة الواحدة ــ فإن الأرثوذكس في إريتريا أكثر ارتباطاً بأقرانهم في إثيوبيا من ارتباطهم بالمسلمين في إريتريا.

ويذهب هؤلاء إلى أن الحدود الإريترية مع إثيوبيا لم توجد في أذهان الإريتريين الذين كانوا يتحركون إلى إثيوبيا بحثاً عن العمل أو لزيارة الأماكن المقدسة، أو للتعليم.. إلخ[٢٣]. أكثر من ذلك، فإن الارتباط العرقي والثقافي بين الإريتريين والإثيوبيين يتخطى الحدود الاستعمارية، وعلى حد قول منغستو هيلا ماريام : "... ماهي الحقيقة التي تكمن في الادعاء بأن الشعب الذي يعيش في محافظة إريتريا يختلف كلياً عن بقية الشعب الإثيوبي من الناحية الثقافية واللغوية؟.

من المعروف أن من بين أفراد القومية التي تتكلم اللغة التجرينية وتعيش في إريتريا يوجد أكثر من نصفهم في محافظات تجراي، وولو، وجوندر، كما أن القومية العفرية التي تقطن في محافظة إريتريا بمحاذاة البحر الأحمر توجد أيضاً في محافظات تجراي، ولو، وهرر، وشوا، والقومية البلينية التي تعيش في إريتريا توجد في محافظات وللو وجوجام وتجراي وتعرف باسم أجو ... وعلى الرغم من أن هذه القوميات قد فرقت عن بعضها بواسطة الفواصل الجغرافية التي أوجدها الاستعمار، إلا أن عاداتها وتاريخها ولغتها لاتختلف عن بعضها البعض بطريقة تجعلها أمة قائمة بذاتها..."، وينتهي منغستو إلى " أن إثيوبيا هي أمة واحدة تضم قوميات كثيرة تمر بمراحل مختلفة من درجات النمو..."[٢٤].

وفي مواجهة المقولات السابقة يرد أنصار الفريق الثاني بالقول إن أحداً لم يزعم أن إريتريا تشكل أمة، ذلك أن إريتريا تملك ميراثاً مشتركاً مع بقية المستعمرات الأوروبية السابقة يتمثل في أن المدى الإقليمي للواقع التاريخي، وبالتالي التركيب الإثني كان يتحدد بميزان القوى بين الدول الاستعمارية، ونتيجة ذلك، فإن الدول الأفريقية، بما فيها إثيوبيا، دول متعددة القوميات ومحددة بحدود مفروضة خارجياً وهي حدود لاتأخذ في اعتبارها تقريباً أي وقائع محلية، أو إثنية، أو جغرافية، أو اقتصادية[٢٥]. ثم إن رفع مقولة الصراع بين القوميات في إريتريا، إنما هو في غير صالح إثيوبيا ذاتها التي تشهد صراعاً دموياً بين القوميات فيها، هذا فضلاً عن أن العديد من دول العالم الثالث، وبخاصة في أفريقيا، تشهد مثل هذه الصراعات، ولم ينتقص أحد من كياناتها كدول، ولم يقل أحد بانتفاء وجود وعي وطني ــ ولو إقليمي ــ فيها. وإذا كان

أنصار الفريق الأول يرون أن المشكلة الإريترية تعتبر إحدى مشكلات بناء الدولة في إثيوبيا في إطار وضع تعددي – إثني – ويعبرون عن إمكانية حل هذه المشكلة في إطار الدولة الإثيوبية، دون السماح بقيام دولة إريترية منفصلة، فإن هذا الرأي لايعدو كونه حكماً قيمياً ويعبر عن ولاء سياسي لإثيوبيا، وإلا فلماذا لايسمح لإريتريا بالاستقلال والسعي هي الأخرى إلى بناء الدولة[٢٦]؟.

وفي الوقت ذاته، فإن كلاً من جبهة التحرير الإريترية والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا يعترف بالطابع المتعدد القوميات لإريتريا، فالجبهة الأخيرة ترى أن هناك تسع قوميات للشعب الإريتري، وهذه القوميات متفاوتة بحيث يصعب إطلاق مصطلح القوميات بمفهومه الشامل عليها، نتيجة تداخل عامل الدين مع الشعور القبلي والعشائري والعرقي والإقليمي في التركيبة والشعور الوطني[٢٧].

ولعل ماسبق يبين أن إثيوبيا ذاتها ليست أمة، إنما هي دولة متعددة القوميات شأنها شأن إريتريا؛ أما التركيز على وجود روابط دينية، وثقافية وعرقية.. إلخ، بين الشعبين الإريتري والإثيوبي لتبرير عملية الضم فهي حجة داحضة وواهية نظراً إلى وجود هذه الروابط بين العديد من الشعوب في كثير من الدول المتجاورة، ولم تشكل هذه الروابط أساساً لتبرير عملية الضم، ثم إن الشعب الإريتري قد طور هوية وطنية، في خضم نضاله الطويل من أجل تقرير المصير والاستقلال على نحو جعله مؤهلاً لإقامة دولته المستقلة.

نخلص من كل ماتقدم إلى أن للشعب الإريتري حقه في تقرير المصير والاستقلال، وفقاً للمعطيات السابقة كافة، ولكن وعلى نحو ما أشار أحد الكتاب بحق، فإن[٢٨]:

"العامل المهم... ليس هو تعريفنا – كباحثين أو أفراد – للسيطرة الأمهرية، ولكن ماذا تعني هذه السيطرة للشعب الخاضع لها ؟".

واستناداً إلى مدركات الإريتريين النظرية وسلوكهم الفعلي، فمن الواضح أنهم يرون أنفسهم كإريتريين وليس كإثيوبيين، وأنه قد أنكرت عليهم حقوقهم الأساسية وبخاصة حقهم في تقرير المصير الوطني، وأنهم انطلاقاً من ذلك قد شكلوا تنظيمات للعمل على إقرار هذا الحق مستخدمين الأساليب السلمية حيناً والكفاح المسلح أحياناً أخرى للتخلص مما يرونه "استعماراً إثيوبياً" لبلادهم.

ثانياً: حركة التحرير الوطني الإريتري، وعلاقاتها الدولية

إزاء ثبوت حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره؛ وفي مواجهة رفض النظام الإثيوبي التسليم بهذا الحق، خرجت من بين صفوف الشعب الإريتري فصائل راحت تعد لممارسة الكفاح المسلح لانتزاع هذا الحق، وقامت بتدشين هذا الكفاح منذ بداية الستينيات، مستعينة بقواها الذاتية من ناحية، ومتعمدة على مساعدة أطراف إقليمية ودولية من ناحية أخرى.

ولن نخوض في تفصيلات نشأة الحركة وتطوراتها وأيديولوجياتها، وانقساماتها، وتطورات العون الإقليمي والدولي لها ودوافعه.. إلخ، ولكننا سنركز على الخطوط العامة والنتائج التي يمكن استخلاصها في هذا السياق.

ويمكن القول، إجمالاً، إن هناك بعض الخصائص التي ميزت حركة التحرير الوطني الإريتري نذكر منها[٢٩]:

(١) رغم حدوث انشقاقات داخل هذه الحركة – شأنها في ذلك شأن كثير من حركات التحرير الأفريقية – إلا أن هذه الانشقاقات غالباً ما أسفرت عن سيطرة الفصيل المنشق على ساحة النضال، وتوارى التنظيم الأم على نحو مكن من احتواء الصراعات – جزئياً – بين الفصائل المتعارضة (حركة تحرير إريتريا، فجبهة التحرير الإريترية، فالجبهة الشعبية لتحرير إريتريا).

(٢) رغم سيطرة جماعة عرقية أو إقليمية، أو دينية.. إلخ، على أحد تنظيمات حركة التحرير في البداية، إلا أنه يلاحظ أن ذلك لم يكن يعني بحال أن عضوية هذا التنظيم أو ذاك كانت حصرية، بل إنها كانت مفتوحة لكل أبناء الجماعات الإريترية على اختلاف انتماءاتهم، ويثبت الواقع العملي وجود تعددية في الجماعات المنضوية تحت لواء تنظيم واحد وفي قيادات التنظيمات المختلفة، وهي تعددية تقطع الخطوط العرقية والدينية والإقليمية واللغوية.. إلخ، وإن كان ذلك يحول دون وجود غالبية لجماعة داخل هذا التنظيم أو ذاك بحكم الظروف التي حكمت نشأة التنظيم، ومناطق عملياته (جبهة التحرير الإريترية غلب عليها المسلمون من قبيلة بني عامر العربية، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا غلب عليها المسيحيون من المتحدثين بالتجرينية في المناطق المرتفعة من إريتريا).

(٣) إن مختلف فصائل حركات التحرير الوطني الإريتري ظلت تمارس الكفاح المسلح منذ عام ١٩٦١، في ظل عدم اعتراف دولة بأي منها كممثل شرعي للشعب الإريتري، ثم أن أياً من هذه الفصائل لم يزعم يوماً أنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب الإريتري، ثم إن المجتمع الدولي لم يعترف بمشروعية النضال الإريتري، وذلك على خلاف ماحدث بالنسبة إلى معظم المستعمرات الإفريقية السابقة.

(٤) إن حركة التحرير الوطني الإريتري هي حركة التحرير الأفريقية الوحيدة التي تمكنت وبعد ثلاثين عاماً من الكفاح المسلح – من تحرير كامل التراب الإريتري في أطول حرب تحريرية في أفريقيا، كما تمكنت من بسط كامل سيطرتها على كل الإقليم الإريتري قبل أن تبدأ المفاوضات مع النظام الإثيوبي.

(٥) وإذا كان كفاح التحرير في المستعمرات البرتغالية قد أسهم في إسقاط النظام الحاكم في البرتغال عام ١٩٧٤، على نحو فتح الطريق أمام مفاوضات الاستقلال، فإن النضال الإريتري قد أسهم، وبشكل مباشر، في إسقاط نظام الحكم في إثيوبيا مرتين: النظام الإمبراطوري عام ١٩٧٤، وحكم منغستو عام ١٩٩١ ، مؤكداً بذلك معادلة أن الاستقرار الإثيوبي يمر أولاً عبر الاستقلال الإريتري.

أما في ما يتعلق بدور القوى الخارجية في مساعدة حركة التحرير الوطني الإريتري، فإنه يمكن أن نتوصل إجمالاً إلى النتائج التالية:

(١) الموقف العربي

اعتمدت حركة التحرير الوطني الإريتري في جانب كبير من نضالها على العون العربي، وذلك بحكم قرب إريتريا ومجاورتها الوطن العربي من جهة، وبحكم رفض كل الأطراف الدولية والإقليمية تقديم مثل هذا العون إليها من جهة أخرى. ورغم أنه لم يكن بإمكان حركة التحرير الوطني الإريتري تحقيق ما وصلت إليه دون الدعم العربي المستمر، إلا أنه يلاحظ أن علاقة الحركة بالوطن العربي قد خلقت مشكلات داخلها، وأحدثت انقسامات في صفوفها، بين تيارات ترفع شعارات عروبية أحياناً، وإسلامية أحياناً أخري، وتقدمية في بعض الأحيان.. إلخ.

بل إن هذه العلاقة قد أعطت النظام الإثيوبي (الإمبراطوري أو الدرج)، المبرر لاستعداء الإفريقيين على العرب والإريتريين تحت دعاوي ما أسمي ظاهرة التوسع العربي في أفريقيا من جهة، والتناقض بين القومية العربية وحركة الجامعة الإفريقية من جهة ثانية، وتحت دعاوي

السعي العربي لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية من جهة ثالثة، فضلاً عن دعاوي المنظور التاريخي الديني للصراع العربي الاسلامي ـ المسيحي من جهة رابعة. وقد ووجه الموقف العربي كذلك بالنقد من جانب الفصيل الرئيسي لحركة التحرير الوطني الإريتري الذي قاد المرحلة الأخيرة من نضال التحرير (الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا)، الذي رأى أن هذا الموقف إنما يدعم فصائل وتيارات بعينها داخل الحركة لتحقيق مصالح بعض الأطراف العربية وتوجهاتها، حتى ولو كان ذلك على حساب وحدة الصف الإريتري. ورغم ماتقدم، فإن الاعتراف بالحكومة الإريترية المؤقتة جاء من قبل أطراف عربية هي السودان واليمن وسوريا ومصر وتونس ولبنان.

ويلاحظ بصفة عامة، أن منطلقات وركائز الموقف العربي تجاه حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره كانت مختلفة ومتباينة، وأحياناً متناقضة ومتصارعة، بل إنها أحياناً ما اتخذت الاتجاه المناقض لحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره تبعاً لتغير نظام الحكم وتوجهاته في هذه الدولة العربية أو تلك وتبعاً لتغير النظام الحاكم في إثيوبيا وتوجهاته وتغير شبكة علاقاته الدولية. وقد تداخلت العديد من العوامل في صياغة مواقف الدول العربية تجاه المسألة الإريترية نذكر منها[٣٠]:

(١) عامل المصلحة الوطنية: وهو ما دفع مصر إلى تأييد حركة التحرير الوطني الإريتري حتى نهاية الستينيات، وإن كان ذلك بصورة غير رسمية، ثم تأييدها الحكم الذاتي لإريتريا في منتصف السبعينيات في إطار إثيوبيا الموحدة، فتهديدها بالحرب ضد إثيوبيا في أواخر السبعينيات إذا ما تهددت مياه النيل، ثم العودة مرة أخرى إلى قبول خيار الحكم الذاتي طوال فترة الثمانينات بدعوى أنه بالإمكان التفاهم مع إثيوبيا الموحدة المستقرة. وهذا العامل نفسه هو ما دفع السودان إلى تأييد حق الشعب الإريتري في الاستقلال لموازنة التأييد الإثيوبي لحركة التمرد في جنوب السودان، فلما أبرم اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، لتسوية مشكلة الجنوب، نكص السودان على عقبيه هو الآخر وراح يفضل خيار الحكم الذاتي لإريتريا، وعندما تفجرت مشكلة الجنوب السوداني مرة أخرى في بداية الثمانينات عاد السودان ليؤكد حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره ويقدم إليه العون.

(٢) موازنة النفوذ الإسرائيلي في إثيوبيا وفي مدخل البحر الأحمر وحوض نهر النيل؛ وقد حرك هذا العامل مواقف غالبية الدول العربية في مساندتها حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، لكن تغير نظام الحكم في إثيوبيا عام ١٩٧٤، واتخاذ النظام الجديد موقفاً عدائياً من

إسرائيل في البداية، ثم عقد مصر معاهدة الصلح مع إسرائيل ١٩٧٩، قد أدى إلى إبطال مفعول هذا العامل ـ إلى حد ما ـ في تقرير مواقف الدول العربية تجاه حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، فراحت بعض هذه الدول تساند نظام منغستو عسكرياً (ليبيا، واليمن الديمقراطية الشعبية، آنذاك)، وراحت دول أخرى تؤثر خيار الحكم الذاتي فحسب للشعب الإريتري (مصر، السودان)، بينما استمرت دول ثالثة في تأييد حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره للعوامل نفسها ولاعتبارات أخرى سنأتي عليها.

(٣) اعتبارات الصراع والتوازن بين الدول العربية ذاتها: فحتى أواخر الستينيات حين ارتكزت المحاور على توجهات أيديولوجية متباينة بين الدول العربية، فإن النظم العربية التي كانت ترفع شعارات "محافظة" قد التزمت موقف التجاهل حيال المشكلة الإريترية (السعودية، دول الخليج العربي)، ذلك أنها كانت تعاني آثار الثورة اليمنية والتواجد المصري في اليمن، وعمليات جبهة تحرير عمان وظفار.

وفي المقابل، فإن النظم العربية التي رفعت شعارات "تقدمية" التزمت موقف المساند لحركة التحرير الإريترية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر)، وفي الوقت الذي رفعت فيه كل من مصر والسودان منذ النصف الثاني من السبعينيات شعارات "محافظة"، وغير شبكة علاقاتهما الدولية في اتجاه التعامل مع الولايات المتحدة، وسعياً إلى تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بينهما باتفاقية دفاع مشترك، فإن هذه الترتيبات قد فهمت من جانب ليبيا ـ التي تعتمد على الاتحاد السوفياتي آنذاك ـ بأنها موجهة ضدها، وراحت تكثف من علاقاتها وتعاونها العسكري مع إثيوبيا هي واليمن الديمقراطية لدرجة المشاركة في العمليات العسكرية ضد حركة التحرير الإريترية، وذلك في محور يعمل بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي (آنذاك).

(٤) طبيعة النظام الحاكم في إثيوبيا وتوجهاته: وقد كان هذا العامل محدداً هاماً لمواقف الدول العربية تجاه المشكلة الإريترية، ذلك أن الدول العربية التي كانت ترفع شعارات "تقدمية" حتى سقوط هيلا سيلاسي بسياساته المحافظة عام ١٩٧٤، ظلت تؤيد جبهة التحرير الإريترية التي رفعت شعارات أقرب إلى أن تكون "محافظة" ـ من وجهة نظرها ـ العروبية حيناً؛ والإسلامية أحياناً (مصر، والسودان، وسوريا، والعراق).

هذا في الوقت نفسه الذي وقفت فيه الدول العربية التي ترفع شعارات "محافظة " موقف المتجاهل على الأقل ـ والعزف عن تأييد جبهة التحرير الإريترية التي تواجه نظاماً برفع

شعارات "محافظة". وقد تغير الحال عقب سقوط هيلا سيلاسي، وظهور نظام الدرج ذي التوجهات "التقدمية"، وظهور الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ذات التوجهات "التقدمية"، هي الأخرى، ذلك أن هذه الجبهة حصلت على الدعم والمساعدة من جانب الدول العربية التي ترفع شعارات محافظة لمواجهة نظام الدرج الذي يرفع شعارات "تقديمة" فحصلت على دعم من كل من السعودية والكويت، والإمارات، ومن السودان بعد عام ١٩٨٥. وفي المقابل، فإن النظم العربية التي رفعت شعارات "تقديمة" قد ساندت الدرج لقمع حركة التحرير الإريترية (ليبيا، اليمن الديمقراطية).

وعليه، فإن الزعم بوجود موقف عربي موحد مؤيد أو معارض لهذا الطرف أو ذاك (الإريتري أو الإثيوبي)، ـ يصبح محلاً للمدح أو القدح ـ لا يجد له أساساً في الممارسة العربية العلمية تجاه المشكلة الإريترية. لكن هذا القول لا يعني أن نغمط الجانب العربي حقه في دعم مسيرة الشعب الإريتري في تقرير المصير، خاصة أن الأطراف الخارجية الأخرى قد أخذت في الغالب الأعم موقف المتجاهل، أو المعارضة لحق الشعب الإريتري في تقرير المصير.

(٢)الموقف الأفريقي

تحدد الموقف الإفريقي الرافض لحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره بعدة عوامل نذكر منها إجمالاً ما يلي[٣١]:

(١) معاداة البلقنة: على اعتبار أن تمزيق أفريقيا إنما يتعارض مع فكرة وحركة الجامعة الأفريقية التي تسعى إلى توحيد القارة من جهة، وعلى اعتبار أن ذلك يهدد السلامة الإقليمية للدول الأفريقية بشكل يقوض الاستقرار في القارة، من جهة أخرى. وقد جاء القرار رقم ١٦ الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤، ليؤكد هذا المعنى حين أشار إلى ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار في القارة، وعدم السعي إلى تغييرها بالقوة.

وقد رأى القادة الأفريقيون أن مفهوم الاستعمار إنما ينصرف إلى الاستعمار الأوروبي الأبيض للقارة الأفريقية، وأن هذا الاستعمار هو السبب في تمزيق القارة إلى تلك الكيانات الصغيرة المصطنعة؛ وعليه، فإن مقولة معاداة البلقنة صارت تشكل لديهم التبرير النظري لرفض الاعتراف بشرعية النضال الوطني لحركة التحريرالوطني الإريتري طالما أنها لا تواجه

استعماراً أجنبياً وإنما تواجه نظام حكم أفريقي. ورغم أن هذه المقولة يصعب تطبيقها على الحالة الإريترية ــ إذ إننا رأينا أن حدود إريتريا هي الأخرى حدود استعمارية ــ وبالتالي يتعين احترامها، ورغم الخروج الأفريقي على هذه المقولة عندما اعترفت أربع دول أفريقية باستقلال بيافرا، وحينما اعترفت منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية وقبلتها في عضويتها، رغم كل ماتقدم، فإن الموقف الأفريقي ما يزال يتمسك بهذه المقولة لإنكار حق تقرير المصير على الشعب الإريتري.

(٢) الرؤية الأسطورية لإثيوبيا لدى الأفارقة: وقد شكلت هذه عقبة كأداء أمام الإريتريين في النفاذ الدبلوماسي إلى أفريقيا السوداء، ذلك أن أسطورة "إثيوبيا المسيحية المستقلة" ظلت تشكل مصدر إلهام ديني وسياسي للأفريقيين، وقد جاء انتصار منليك على إيطاليا عام ١٨٩٦، في معركة عدوة ليذكي المشاعر الروحية لدى قادة الكنائس البانتوية في الجنوب الأفريقي الذين راحوا يشكلون ما سمي "الكنيسة الإثيوبية"، وأصبح العرش الإثيوبي المسيحي رمزاً للقوة السوداء، بشكل أثر في الاتجاهات السياسية وتوجهات العديد من الأفارقة الذين رأوا في إثيوبيا رمزاً للكرامة الأفريقية، وعلى نحو ما عبر السياسي النيجيري أزيكيوي فإن "إثيوبيا هي النموذج الأخير للأوتوقراطية الأفريقية، أنها تمثل نظاماً للحكم أسسه آباؤنا الأفارقة على هذه القارة، إن استمرار وجود إثيوبيا بعد تحديثها، فضلاً عن استمرارية تاريخها السياسي كان، ويجب أن يظل محل إعجاب". ورغم أن هذه الرؤية قد انتقلت لتشيع بين رواد وأنصار حركة الجامعة الإفريقية، إلا أن إثيوبيا ظلت بمنأى عن هذه الحركة حتي نهاية الخمسينيات.

(٣) الدور الإثيوبي الرائد في أفريقيا: منذ نهاية الخمسينيات اتجه هيلا سيلاسي إلى تحسين علاقاته مع الدول الاشتراكية للمساومة مع الغرب، وبدأ في إقامة صلات مع أفريقيا السوداء بغية تعزيز مركز بلاده الدولي، وبدأ هيلا سيلاسي يشجع حركة الجامعة الأفريقية علناً، وأصبح مندوبه في الأمم المتحدة المتحدث باسم المسألة الأفريقية. وعلى نحو فجائي ظهرت إثيوبيا قوة رائدة في معارضة سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا، وفي معارضة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الأفريقية، وفي معارضة استمرار الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي المساهمة في عمليات الأمم المتحدة في الكونغو (زائير حالياً)، عام ١٩٦١، وأصبحت إثيوبيا عضواً في لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار.

وهكذا، فمع بداية عام ١٩٦٣، ظهر هيلا سيلاسي بطلاً رئيسياً لحركة الوحدة الأفريقية، وبدعوته إلى عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣،

آيار، وجعل أديس أبابا مقراً للمنظمة، وباختيـاره رئيسـاً فخريـاً لهـا، فإنـه لـم يكـن بإمكـان أي شكوى أومطالب إريترية أن تلقى آذاناً صاغية لدى القادة الأفارقة.

وقد نجح منغستو من بعده في التـأثير فـي الموقـف الأفريقـي، وذلـك بتأليـب الأفارقـة علـى العرب تحت دعوى "التوسع العربي في أفريقيـا" و"تجـار الرقيـق العـرب". وسـعى العـرب إلـى تحويل البحر الأحمر إلى "بحيرة عربيـة"، وتفـسيره لمـساندة العـرب للإريتـريين بأنـه يـستهدف بالإضافة إلى ماتقدم "نشر الإسلام" في أفريقيا.. إلخ[٣٢].

وهكذا استطاعت إثيوبيا تحريض إفريقيـا علـى إريتريـا بـشكل حـال بـين الإريتـريين وبـين حصولهم على أى دعم أو مساندة أفريقية، وليس من شـك فـي أنـه مـن دون حـصول الإريتـريين على اعتراف أفريقي بهم، فإن استقلالهم سيظل منقوصاً وحركتهم ستظل مكبلة.

وعلى أية حال، فإن حركة التحريـر الـوطني الإريتـري اسـتطاعت أن تختـرق هـذا الحـصار الأفريقي لتحصل على التأييد والمساندة من جانب كـل مـن غينيـا بيـساو وموزمبيـق فـي أواخـر السبعينيات، وفي هـذا الـصدد تـشير صـحيفة نوتيـسياس الموزمبيقيـة (يوليـو ١٩٧٩) إلـى[٣٣]، "المسألة الإريترية بوصفها مسألة استعمارية"، كما تـشير إلـى "الحـق الـشرعي لكـل شـعب فـي تقرير المصير والاستقلال" ، لتنتهي إلى أن تحقيق السلام في هـذه المنطقـة والتغلـب علـى ميـراث نظام هيلا سيلاسي الإمبراطوري يفرض أولاً "الاستقلال القـائم علـى مبـادىء الاحتـرام المتبـادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".

(٣) الموقف الدولي[٣٤].

تحدد موقف القوى الكبرى في مساندة حركة التحرير الـوطني الإريتـري مـن عدمـه باعتبـارات لعل أهمها: الرغبة في تحقيق التوازن الاستراتيجي في منطقـة القـرن الأفريقـي والمـدخل الجنـوبي للبحر الأحمر من جهة، وطبيعة وتوجهات النظام الحاكم فـي إثيوبيـا مـن جهـة ثانيـة، ثـم قـدرة وكفاءة حركة التحرير الوطني الإريتري على انتزاع حقوق الشعب الإريتـري بالكفـاح المـسلح مـن جهة ثالثة. ولن نخوض في ذكر تفاصيل عن تطورات علاقـات القـوى الكبـرى بحركـة التحريـر، وإنما المهم هو إيضاح الخطوط العريضة في هـذا الـصدد. ويكفـي أن نـشير إلـي اعتمـاد حركـة التحرير على العون الصيني في الستينيات، ثـم تحولـت بعـد ذلـك إلـى الاعتمـاد علـى الاتحـاد السوفياتي حتى منتصف السبعينيات، لمواجهة نظام إمبراطوري يلقـى الـدعم والمـساندة مـن جانـب

الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لكن ما إن استولى العسكر على السلطة في إثيوبيا عام ١٩٧٤، حتى تغيرت قواعد اللعبة وأطرافها وتبدلت مواقعهم.

فسارعت الصين في البداية إلى مساندة العسكر في إثيوبيا لمواجهة حركة التحرير الإريترية ليحل الاتحاد السوفياتي محلها منذ النصف الثاني من السبعينيات بعدما اتضحت توجهات الدرج وسيطرة منغستو على السلطة، وذلك رغبة من موسكو في تعويض خسارتها الناجمة عن فقدان مركزها في مصر، وراحت موسكو ترفع مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية لإثيوبيا في مواجهة حق تقرير المصير للشعب الإريتري، وذهبت إلى أبعد من ذلك حينما شاركت عسكرياً في قمع حركة التحرير الوطني الإريتري.

وإذا كان النفوذ الأمريكي والإسرائيلي قد انحسرا مؤقتاً عن إثيوبيا، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، وظل الدعم الأمريكي والإسرائيلي لإثيوبيا يأخذ أشكالاً متنوعة، مستترة أحياناً، ومعلنة أحياناً أخرى. وفي المقابل، فإن حركة التحرير الوطني الإريتري، أصبحت منذ منتصف السبعينيات شبه محاصرة إزاء نضوب مصادر الدعم الخارجي، اللهم إلا من العون العربي، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاعتماد على الذات قدر الإمكان، وإلى محاولة جس نبض النظام الحاكم في إثيوبيا من خلال مفاوضات تجري هنا أو هناك، كسباً للوقت من جهة، ورغبة في البحث عن مخرج مشرف من جهة أخرى. ومن المفارقات في خلال هذه المرحلة أن تصبح موسكو وسيطاً في مفاوضات جرت بين جبهة التحرير الإريترية ــ التي ترفع شعارات عروبية وإسلامية ــ وبين نظام الدرج، وأن تصبح واشنطن وسيطاً في مفاوضات تجرى بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا ــ التي ترفع شعارات تقدمية ــ وبين نظام الدرج.

وفي الوقت الذي اتجه فيه الاتحاد السوفياتي إلى الانهيار منذ بداية التسعينيات على نحو دفعه إلى تقليل دعمه النظام الإثيوبي الذى بات واضحاً أنه يلفظ أنفاسه الأخيرة، وفي الوقت الذي توارى فيه دور جبهة التحرير الإريترية الفاعل في ساحة القتال، فإن الدور الأمريكي في الوساطة بين الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وبين نظام الدرج بات أكثر فعالية وتأثيراً في مجريات الأحداث (مفاوضات أتلانتا ونيروبي أواخر عام ١٩٨٩، وأوائل عام ١٩٩٠)، حتى سقوط منغستو في (٢٣ مايو ١٩٩١)، وسيطرة الجبهه الشعبية لتحرير إريتريا على كامل التراب الإريتري. ومن الواضح أن الموقف الأمريكي قد تحول إلى صالح تأييد الاستقلال الإريتري، ولكن بأي شروط؟، وفي ظل أي مكاسب أمريكية؟، إن ذلك لم يتضح بعد.

ويؤكد هذا التحول في الموقف الأمريكي ما أعلنه هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية في ندوة عقدت في واشنطن (سبتمبر ١٩٩١)[٣٥]، فقد ذكر أن ربط إريتريا بإثيوبيا كان ربطاً قسرياً، وتم دون أن يسأل الشعب الإريتري عن رغبته، وأوضح كوهين أن لدى بلاده قناعة بأن الشعب الإريتري لم يحدث أن أتيحت له فرصة لتقرير مصيره بنفسه، وبما أن محاولات الأنظمة الإثيوبية لجعل إريتريا جزءاً من إثيوبيا قد فشلت، فإنه يجب أن يصان حق الشعب الإريتري للتعبير عن رغبته في تقرير مصيره بنفسه.

كذلك فقد أعلن بوب هودك، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، عقب زيارته أسمرا ــ (في الفترة من ٨ ــ ١١ ديسمبر ١٩٩١)، للتباحث حول العلاقات الثنائية بين البلدين وقضايا السلام والأمن في القرن الأفريقي[٣٦]، "... نتوقع ظهور دولة إريتريا الحديثة بعد الاستفتاء، وقبول واعتراف الأسرة الدولية بها، ولن ننتظر إجراء الاستفتاء، بل سنبدأ فوراً في تطوير علاقاتنا مع إريتريا وتوسيع مجالات المساعدة والمشاركة في عملية التنمية، وسوف نفتح ممثلية لنا في إريتريا لنشرف على تطوير العلاقات".

ثالثاً:إريتريا: آفاق المستقبل

بسقوط نظام منغستو في ٢٣ مايو ١٩٩١، وسيطرة حركة التحرير الوطني الإريتري على العاصمة أسمرا في اليوم التالي، انفتح الطريق أمام استقلال إريتريا على مصراعيه، وراح قادة الحركة يتبعون سياسات ويستخدمون أساليب لتكريس هذا الاستقلال فعلياً وقانونياً. فقد تم تشكيل الحكومة الإريترية المؤقتة في ٢٠ يونيو ١٩٩١، واعترفت بهذا عدة دول عربية على نحو ما رأينا، كما أجرت معها الإدارة الأمريكية عدة اتصالات رسمية كشفت عن استعداد الولايات المتحدة للتسليم بهذا الاستقلال.

وكانت أهم خطوة، في هذا الاتجاه تسليم إثيوبيا رسمياً بهذا الاستقلال، ففي بداية أغسطس ١٩٩١، وقع الرئيس الإثيوبي مليس زيناوي رئيس الحكومة الانتقالية الإثيوبية، والرئيس الإريتري أسياسي أفورقي، رئيس الحكومة الإريترية المؤقتة، اتفاقاً[٣٧]، اعترفت إثيوبيا بموجبه بحق إريتريا في تقرير المصير أسوة بالمستعمرات الإيطالية السابقة في أفريقيا وتحت إشراف دولي، وبموجب هذا الاتفاق، تم فصل إريتريا نهائياً ورسمياً عن إثيوبيا للمرة الأولى حين نص على قيام الحكومة الإريترية بتعيين ممثل لها في أديس أبابا بدرجة سفير، كذلك فإن الاتفاق نص

على إرجاء الحكومة الإريترية عقد الاستفتاء لمدة عامين لأسباب فنية، لإعطاء الحكومة الإثيوبية وقتاً لتنفيذ برنامجها بنجاح، وفي المقابل حصلت إثيوبيا على امتياز "جعل ميناء عصب حراً نظراً لما له من أهمية حيوية لاقتصاد إثيوبيا" ونص الاتفاق كذلك على إنهاء حالة الحرب وعدم تورط أي من الطرفين في أية أعمال من شأنها أن تمس الطرف الآخر.

وفي مؤتمر صحفي عقدة أسياسي أفورقي في أسمرا في الخامس من سبتمبر ١٩٩١، حدد مهام المرحلة المؤقتة التي تبدأ من ٢٤ مايو ١٩٩١ ــ ولمدة عامين تنتهي في ٢٤ مايو ١٩٩٣،عندما يتم إجراء الاستفتاء المتعلق بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره[٣٨].

ففي مجال العلاقات مع إثيوبيا ــ ذكر أفورقي إن العلاقات في المجال الاقتصادي ممتازة جداً، وأن تزويد الحكومة الإثيوبية الانتقالية إريتريا بمبلغ ١٥٠ مليون بر من الأرصدة الإريترية في البنوك الإثيوبية يعد دليلاً على ذلك؛ وأضاف أفورقي أن الجانبين يعملان سوياً لجعل ميناء مصوع كذلك منفذاً للجزء الشمالي من إثيوبيا، وتمكن إثيوبيا من الاستفادة من مصفاة عصب والسماح بحرية التجارة بين الشعبين، وأكد أفورقي أن العلاقات بين البلدين لن تتأثر بصغائر الأمور التي قد تظهر مستقبلاً، لأنها علاقات جاءت عبر التعاون والنضال المشترك مع كل القوى السياسية الإثيوبية لسبعة عشر عاماً مضت.

وفي مجال السياسة الاقتصادية ــ أكد أفورقي أن دور الحكومة سينحصر في مجالات الخدمات الاجتماعية، ومصادر الثروة الطبيعية، والخدمات ذات العلاقة بالبنية التحتية، مؤكداً أن هناك دوراً للاستثمار الأجنبي.

وفي مجال السلطة السياسية ــ أكد أفورقي أن للشعب حقوقاً كاملة في انتخاب المؤسسات الحكومية، وأن هذا الحق مكفول للأفراد، وحتى للمجموعات السياسية إن وجدت. أما في ما يتعلق ببقايا الفصائل الإريترية الأخرى خارج الجبهة الشعبية، فإن أفورقي يشير إلى أن معظمها قد انضم إلى الحكومة والشعب، وأنه تم تعيين الكثير منهم في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الشعبية، وأن الجبهة الشعبية ذاتها لم تزعم في يوم من الأيام، ومنذ ميلادها، أنها ممثل شرعي للشعب الإريتري، ولذا فإن مهمتها تنتهي بإنتهاء الاستفتاء.

وفي ما يتعلق بالتدخلات والمؤامرات الخارجية، أوضح الأمين العام للجبهة الشعبية ذلك بقوله: "لن نسمح للتدخلات الأجنبية بالقيام بجولة أخرى لزعزعة استقرار مجتمعاتنا، وتركنا ضحية للفقر لأجيال قادمة.. ونأمل أن تثوب القوى التي لم تقيم تطورات المنطقة كما ينبغي إلى

رشدها، وتميز أن لا رجعة في التطورات التي ظهرت في كل من إريتريا وإثيوبيا.. والمنطقة بشكل عام، والقوى المشاركة في هذه المؤامرات تحديداً هي فرنسا، ومصر، والسعودية ".

وفي السابع عشر من سبتمبر ١٩٩١، أرسلت الحكومة الإريترية المؤقتة مذكرة إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء جاء فيها: "إن الكفاح الإريتري المسلح قد أنجز مهمته فعلياً وقامت حكومة مؤقتة في إريتريا، فوضع بذلك الخاتمة للقضية الإريترية عبر التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الإريتري دون رغبته"، ودعت المذكرة الأمم المتحدة لتقوم بدور المراقب في الاستفتاء الذي قررت الحكومة الإريترية المؤقتة بإعلان رسمي إجراءه خلال عامين.. باعتبار أن هذا هو الطريق الصحيح لوضع خاتمة سعيدة لقضية الشعب الإريتري:، وتضيف المذكرة أن "حق الشعب الإريتري هو ملك له وحده ولاحق لأحد أن يختار أو يتكرم عليه به، إن القضية الإريترية هي قضية إلحاق قسري فرض على الشعب الإريتري عنوة، ولهذه كان نضالة عملية مشروعة وليس عملية انفصال"[٣٩].

علي أنه رغم وضوح ما انطوت عليه المذكرة وأنها تستهدف إضفاء طابع المشروعية الدولية على استقلال إريتريا على نحو يسفر عن الاعتراف الدولي بإريتريا، ورغم تأكيد المذكرة دور "المراقب" فحسب للأمم المتحدة، فإن هذه المذكرة، فضلاً عن تأجيل الاستفتاء مدة عامين دون إعلان الاستقلال الفوري قد أدى إلى إثارة شكوك، وتوجيه انتقادات للحكومة الإريترية المؤقتة اضطرت معها إلى إصدار بيان بهذا الشأن في السادس عشر من أكتوبر ١٩٩١، توضح فيه موقفها، ويمكن أن نجمل أهم نقاطه فيما يلي[٤٠].

(١) إن الاستفتاء أسلوب إجرائي لتثبيت حق الشعب الإريتري العادل في تقرير مصيره، وليس له معنى آخر أو أهمية بعيداً عن ذلك، فهو لايزيد ولا ينقص ولا يعطي ولا يمنع حق الشعب الإريتري.

(٢) إن القبول بالاستفتاء يعد محصلة منطقية للاعتراف بحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره والجبهة الشعبية ليست نائبة عن الشعب الإريتري لتعلن الاستقلال الفوري.

(٣) إن هناك بعض الإثيوبين، بدعاوي الأخوة، يأملون في عدم استقلال إريتريا، في حين أن هناك آخرين إثيوبيين وأجانب يرون أنهم حماة الوحدة، ويريدون إعادة الشعب الإريتري إلى حظيرة العبودية بذرائع أن الشعب لايريد الاستقلال، وأن هذا هو الذي دفع الحكومة المؤقتة إلى الأخذ بفكرة الاستفتاء وتأجيله عامين.

(٤) ثم إن هناك نفراً آخر يرى أن خيار الشعب الإريتري يمكن أن يتغير خلال السنتين وربما يختار وحدة العبودية. ويرد البيان على ذلك بأن "رغبة الشعب الإريتري في الاستقلال لم تأت اليوم ولا هي مسألة تستجد خلال هاتين السنتين، فقد عبر الشعب الإريتري عن رغبته في الاستقلال منذ صبيحة اليوم الذي تخلص فيه من الاستعمار الإيطالي...".

(٥) وعليه، فإن الاستفتاء الذي سيتم بعد عامين إنما هو "لوضع خاتمة رسمية لرغبة الشعب الإريتري التي جسدها كحقيقة واقعية لا مناص منها بنضاله العنيد وليس لأنها تشك (الحكومة المؤقتة)، في حقيقة خيار الشعب".

ورغم أن خيار الاستقلال الإريتري يكاد يكون هو الخيار الرئيسي إن لم يكن الوحيد، في هذا السياق، وهو خيار يتأكد من نضال الشعب الإريتري ومن ممارسات الحكومة المؤقتة، وبعض الاعتراف الدولي بها، ورغم أنه بات حقيقة على الأرض الإريترية (حكومة تسن قوانين لإعادة البناء والتعمير، وتنظيم الخدمة العسكرية.. إلخ)، وشعب يقبل هذا الخيار، وإقليم يخضع للسيطرة الكاملة للسلطة الإريترية، ورغم كل ماتقدم فإن الباب يظل موارباً أمام خيارات أخرى في ظل ظروف ومناخات معينة. وبطبيعة الحال، فإنه بالإمكان استبعاد خيار الفدرالية مع إثيوبيا، فقد جرب وأثبت فشله، ورفض من جانب الشعب الإريتري[٤١]. كما أنه بالإمكان استبعاد خيار الحكم الذاتي، فلقد عرض على الشعب الإريتري من جانب منغستو ورفض هو الآخر. ورغم ذلك تظل خيارات أخرى قائمة ولو في أدنى سلم الأولويات والخيارات ويتعين أخذها في الحسبان.

صحيح أن تجربة النضال الوطني الإريتري قد ولدت شعوراً وطنياً بالانتماء لدى الشعب الإريتري، وطورت لديه هوية وطنية "إقليمية" متميزة، ولكن ذلك لم ينه مطالب وانتقادات بقايا الفصائل الإريترية الأخرى، التي يمكن أن تسعى إلى إثارة قلاقل داخلية مستغلة في ذلك الوضع التعددي للجماعات الإريترية والتمايزات في ما بينها. غير أن قدرة هذه الفصائل ــ في إطار الوضع الحالي ــ تبدو محدده، اللهم إلا إذا تطوعت قوى إقليمية بتحركها ومساعدتها بشكل يهدد وحدة الشعب الإريتري وسلامة أراضيه خدمة لأهداف ترى هذه القوى أنها عجزت عن تحقيقها في إطار معطيات الوضع الراهن.

وعليه، فإذا كنا قد انتهينا إلى أن الاستقرار الإثيوبي يمر عبر الاستقلال الإريتري، إلا أن الحفاظ على هذا الاستقلال والاستقرار في إريتريا يصعب تحقيقه مالم تتمكن القيادات الإريترية

من الحفاظ على علاقة متوازنة مع الطرفين العربي والإثيوبي، وما لم يتوقف الطرف العربي عن رفع شعارات عروبة وإسلامية إريتريا، ويتوقف الطرف الإثيوبي عن رفع شعار إثيوبية ومسيحية إريتريا، فإن البدائل المطروحة ستكون خطيرة وقد تدفع ببعض القيادات والجماعات الإريترية إلى الارتماء في أحضان بعض الأطراف العربية، وارتماء البعض الآخر في أحضان الطرف الإثيوبي بل والإسرائيلي، بشكل قد يفجر حرباً أهلية أطول وأبعد مدى وأكثر تأثيراً من نضال التحرير، ويدفع إلى ظهور بدائل قديمة طرحت في الأربعينيات تتمثل في تقسيم إريتريا إلى شمال وجنوب أو طرح مشروع إريتريا الكبرى التي تضم في إطارها أبناء التجراي في إثيوبيا، وذلك لمعادلة نفوذ المسلمين في إريتريا. وليس من شك في أن قدرة النظام الحاكم في إثيوبيا على الاستمرار، وتحقيق الاستقرار، فضلاً عما يتصور تحقيقة لمصالح أمريكية في المنطقة إنما يشكلان بعداً هاماً في هذا المضمار.

وليس يفيد كثيراً الحديث عن استقلال إريتريا ودخولها رابطة كونفيدرالية مع إثيوبيا فقط، لأن هذا البديل يمكن أن يفجر المشكلات نفسها، اللهم إلا إذا ضمت هذه الرابطة كلاً من إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال، وهو بديل يصعب تحقيقه في المستقبل القريب المنظور.

الهوامش

(١) انظر:

- Getatchew Haile, "The Unity and Territorial Integrity of Ethiopia," **The Journal of Modern African Studies**, vol. 24, no. 3 (1986), Pp. 465 – 466.

(٢) ديفيد بول، **إثيوبيا وإريتريا: في عهد ماقبل الاستعمار** في: خليل كلفت، مترجم، قضية إريتريا، ترجمة وثائق محكمة الشعوب الدائمة المنبثقة عن الرابطة العالمية لحقوق وتحرير الشعوب، دورة إريتريا، ميلانو، إيطاليا، من ٢٤ ــ ٢٦ مايو ١٩٨٠ (١٩٨٥)، ص ٢٩.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩. يقول منغستو "... لقد كانت محافظة إريتريا لفترة ألفين قبل وبعد الميلاد المسيح وخلال عهد حكومة أكسوم كلها تعرف بساحل 'بحر نجاس' وتدار بواسطة حكام يعينون من قبل الحكومة المركزية ويؤكد لنا التاريخ أن هذا الإقليم كان منبع حضارة إثيوبيا". انظر أيضاً: الخطاب الذي وجهه الرفيق المقدم منغستو هيلا ماريام إلى الأمة عن طريق الإذاعة والتليفزيون بشأن الموقف في الإقليم الإداري الإريتري والمعنون باسم: الحرب الثورية الوطنية في الشمال (أديس أبابا: وزارة الإعلام والإرشاد القومي، يونيو ١٩٧٨)، ص ٥.

(٤) بول، **المصدر نفسه**، ص ٣٦ ــ ٣٧.

(٥) انظر:

- Okbazghi Yohannes, "The Eritrean Question: A Colonial Case," **The Journal of Modern African Studies**, vol. 25, no. 4 (1987), p. 663.

(٦) **المصدر نفسه.**

(٧) خطاب منغستو في ٧ يونيو ١٩٧٨، بعنوان: **الحرب الثورية الوطنية في الشمال**، ص ١٥ ــ ١٦.

(٨) انظر:

-Yohannes, **Op. Cit.**,Pp. 664 – 667.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٧ ــ ٦٥٨.

(١٠) انظر:

-John Sorenson, "Discourses on Eritrean Nationalism and Identity," **The Journal of Modern African Studies**, vol. 29, no. 2 (1991), Pp. 312 – 313.

(١١) برخت هـابتي ــ سيلاسـي، " إريتريـا والأمـم المتحـدة" فـي: كلفـت، متـرجم، **قـضية إريتريا**، ص ٩٩، **والمصدر نفسه**، ص ٢٤٨.

(١٢) انظر:

- Mesfin Araya, "The Eritrean Question: An Alternative Explanation," **The Journal of Modern African Studies**, vol. 28, no. 1 (1990), Pp. 80 – 88.

(١٣) انظر:

- Sorenson, **Discourses on Eritrean Nationalism and Identity**, Pp. 304 – 305 and 311 – 312.

(١٤) انظر: هابتي ــ سيلاسي، **إريتريا والأمم المتحدة**، ص ٨٩، و

-Araya, **Op.Cit.**, p. 85.

(١٥) انظر:

- Sorenson, **Op.Cit.**, p. 305.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٤. يورد هابتي ــ سيلاسي مقتطفـات مـن خطـاب لجـون فوسـتر دالس ــ وزير خارجية الولايات المتحـدة ــ أمـام مجلـس الأمـن فـي عـام ١٩٥٢، تقـول: "مـن وجهة نظر العدل، يجب أن تؤخذ آراء الشعب الإريتري فـي الاعتبـار، ومـع ذلـك فـإن المـصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة في حـوض البحـر الأحمـر، وكـذلك الاعتبـارات المتعلقـة بـالأمن والسلام العالمي تجعل من الضروري أن يتم ربط هـذا البلـد (إريتريـا)، بحليفتنـا إثيوبيـا". انظـر: هابتي ــ سيلاسي، المصدر نفسه، ص ٩٧.

(١٧) انظر:

- Araya, **The Eritrean Question: An Alternative Explanation**, Pp. 98 – 100.

(١٨) انظر:

- Sorenson, **Discourses on Eritrean Nationalism and Identity**, p. 315.

(١٩) باولو فويس، "قرار الجمعية العامة ٣٩٠ في ضوء المباديء الراهنة المتعلقة بتقرير مصير الشعوب" في: كلفت، مترجم، **قضية إريتريا**، ص ٢٠٩ ــ ٢١١.

(٢٠) **المصدرنفسه**، ص ٢١٠ ــ ٢١١.

(٢١) جويدو بيمبي، "نضال التحرر الوطني وجبهات التحرير" في: كلفت، مترجم، **المصدر نفسه**، ص ١٢٢.

(٢٢) خطاب منغستو في ٧ يونيو ١٩٧٨، بعنوان: **الحرب الثورية الوطنية في الشمال**، ص ١٢.

(٢٣) انظر:

- Haile, **The Unity and Territorial Integrity of Ethiopia**, Pp. 475 – 477.

(٢٤) خطاب منغستو في ٧ يونيو ١٩٧٨ بعنوان: **الحرب الثورية الوطنية في الشمال**، ص ١٢ ــ ١٣.

(٢٥) ريتشارد ليونارد، "الاستعمار الأوروبي وخلق كيان اجتماعي ــ اقتصادي موحد في إريتريا" في: كلفت ، مترجم، **قضية إريتريا**، ص ٤٨.

(٢٦) انظر:

- Sorenson, **Discourses on Eritrean Nationalism and Identity**, P. 312.

(٢٧) الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، **التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية** ، (١٩ مارس ١٩٨٧)، ص ٣٩ ــ ٤٤. ويشير التقرير إلى وجود تسع قوميات إريترية هي: القومية التجرينية، ومعظم أبنائها يدينون بالمسيحية مع تنوع مذاهبها، وقومية التجري ويدين غالبية أبنائها بالإسلام، وقومية البلين ويدين أبناؤها بالإسلام والمسيحية، وقومية العفر ويدين أبناؤها جميعاً بالإسلام، وقومية الساهو ومعظم أبنائها يدينون بالإسلام، وقومية الباريا ويدين أبناؤها جميعاً بالإسلام، وقومية البازا ويعتنق أبناؤها المسيحية والإسلام والمعتقدات التقليدية، وقومية الهدارب ويدين جميع أبنائها بالإسلام، والرشايدة ويدينون جميعاً بالإسلام. وانظر أيضاً في هذا الصدد:

(٢٨) انظر:

- Jordan Gebre-Medhin, "Eritrea: Pre – Capitalist Social formations," Horn of Africa, vol. 3, no. 4 (1980 – 1981), PP. 22 – 23. And Michael and Trish Johnson, "Eritrea: The National Question and the Logic of Protracted Struggle," **African Affairs,** vol. 80, no. 319 (April 1981), P. 182. Yohannes, "The Eritrean Question: AColonial Case," P. 667.

(٢٩) حول نشأة وتطــور حركــة التحريــر الــوطني الإريتــري والانــشقاقات داخلهــا، انظــر: ليونارد، **الاستعمار الأوروبي وخلق كيان اجتمــاعي ـ اقتــصادي موحــد فــي إريتريــا**، ص ٦٤ ـ ٧٢ و ٨٤.

- Araya,"The Eritrean Ques- tion: An Alternative Explanation," PP. 82 – 91; John Markakis, "The Nationalist Revolution in Eritrea," **Journal of Modern African Studies**, vol. 26 –no. 1 (1988), pp. 51 – 65; Richard Sherman, Eritrea: The Unfinished Revolution (New York: Praeger Publishers, 1980).pp.72 – 94, and fred Halliday and Maxine Molyneux, **The Ethiopian Revolution** ,(London: verso Editions and NLB, 1981), pp. 171 – 193.

(٣٠) حول ذلك انظر:

- Halliday and Molyneux, Ibid., pp. 186 – 191; Markakis, **Ibid.**, pp. 56 – 68, and Lefort Rene, Ethiopia: An Heretical Revolution, third World Studies (Totowa, N.J.: U. S. Distributer, Biblio Distribution Center; London: Zed press, 1983), pp. 187 – 189.

(٣١) انظر:

-Yohannes, **The Eritrean Question: AColonial Case**, Pp. 657 – 663, and Sorenson, **Discourses on Eritrean Nationalism and Identity**, pp. 312 – 314.

(٣٢) خطاب منغستو في ٧ يونيو ١٩٧٨ بعنوان: **الحــرب الثوريــة الوطنيــة فــي الــشمال**، ص ١٧ - ١٨ و ٢٤ - ٢٦.

(٣٣) بيمبي، **نضال التحرر الوطني وجبهات التحرير**، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٣٤) انظر:

- Sorenson, **Discourses on Eritrean Nationalism and Identity**, Pp. 307 – 308, and Mar - kakis, **The Nationalist Revolution in Eritrea**, Pp. 65 – 69.

وانظر أيضاً:

-Rene, Ethiopia: **A Heretical Revolution**, pp. 182 – 187. And Sherman, Eritrea: The UN – finished Revolution, pp. 87 – 93.

(٣٥) صحيفة إريتريا الحديثة (أسمرا)، ١٩٩١/٩/٢١، ص ١.

(٣٦) صحيفة إريتريا الحديثة، ١٩٩١/١٢/١٤، ص ١.

(٣٧) صحيفة الاتحاد، ١٩٩١/٨/٣١.

(٣٨) صحيفة إريتريا الحديثة، ١٩٩١/١٢/١١، ص ١ ــ ٢.

(٣٩) صحيفة إريتريا الحديثة، ١٩٩١/٩/١٨، ص ١ ــ ٢.

(٤٠) صحيفة إريتريا الحديثة، ١٩٩١/١٠/١٩، ص ١ ــ ٢.

(٤١) انظر في أسباب رفض الخيار الفيدرالي:

- Amare Tekle, "Another Ethiopian-Eritrean federa-tion: An Eritrean view." **The World Today**, vol. 47. no.3 (March 1991), pp. 47-50.

زيمبابوي

مسار التسوية، ومشكلات ما بعد الاستقلال*

مقدمة

ما تزال زيمبابوي، ومنذ استقلالها في أبريل عام ١٩٨٠، تمثل آخر البلدان الأفريقية المستقلة، وقد جاء استقلال زيمبابوي في إطار ظروف دولية، وأفريقية وداخلية تختلف كثيراً عن تلك الظروف التي عايشتها معظم البلدان الأفريقية لحظة استقلالها في الستينيات.

فمن جهة يلاحظ أن استقلال زيمبابوي جاء في إطار ظروف دولية تتسم بتزايد اهتمام القطبيين العظميين بما يجري في جنوب القارة الأفريقية من أحداث، بل ومشاركتها الفعلية في هذه الأحداث سواء أخذت أسلوب الكفاح المسلح، وسواء اتخذت أسلوب التسوية السياسية السلمية.

ومن جهة ثانية فإن هذا الاستقلال جاء في إطار ظروف أفريقية مترديية تمثلت في هيمنة الاتجاهات المحافظة على القارة الأفريقية وما نتج عنها من تبني أساليب التسوية السياسية السلمية في مكافحة الاستعمار والعنصرية، وأيضاً في تدهور الأوضاع الاقتصادية للعديد من دول القارة بفعل تزايد عملية الاستغلال الدولي لها، وانتشار موجات القحط فيها، فضلاً عن ارتفاع أسعار البترول، وهي كلها عوامل أقعدت العديد من البلدان الأفريقية ــ حتى الثورية منها ــ وأضعفت من قدرتها على تدعيم الكفاح المسلح.

ومن جهة ثالثة فإن البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية للمجتمع الزيمبابوي لحظة الاستقلال تختلف كثيراً عما شهدته المجتمعات الأفريقية، إذ تتسم هذه البنية بوجود أقلية بيضاء متماسكة سياسياً، ومهيمنة اقتصادياً في مواجهة غالبية أفريقية سوداء سيطر عليها التخلف الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بل إن زيمبابوي شهدت لحظة الاستقلال وجود نظام اقتصادي رأسمالي تسيطر عليه إلى حد بعيد الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن تبعية اقتصادية لجنوب أفريقيا.

---

* نشر عام ١٩٨٠

وإذا كان من الصحيح أن استقلال زيمبابوي قد جاء نتيجة لتسوية سليمة قامت فيها الولايات المتحدة بدور، وبريطانيا بالدور الأكبر، فإنه من الصحيح أيضاً إنه لم يكن في الإمكان التوصل إلى تحقيق هذه التسوية بدون الكفاح المسلح الذي شنته حركة التحرر الوطني الزيمبابوي تحت قيادة تنظيمي زابو، وزانو، والذي كان يجد سنده الرئيسي من جانب موسكو والكتلة الاشتراكية، بل إن التواجد السوفييتى/ الكوبى فى أنجولا كان أحد العوامل الرئيسية فى الإسراع بتحقيق التسوية.

ومن هنا فإن طبيعة المشكلات التى يواجهها النظام الوطنى الحاكم فى زيمبابوى تختلف كثيراً عن طبيعة المشكلات التى واجهتها الدول الأفريقية لحظة الاستقلال، بل إن سياسات النظام الوطنى فى مواجهة هذه المشكلات ستترك بصماتها على عملية التسوية السياسية لمشكلة ناميبيا، بل وعلى الوضع الداخلى فى جنوب أفريقيا.

ولذلك فقد يكون من الأهمية بمكان فى هذه الدراسة أن نتناول الموضوع بالتحليل على محورين: المحور الأول يتعلق بمسار تسوية مشكلة زمبابوى، خاصة وأن هذه التسوية قد أفرزت بعض المشكلات، كما أنها كبلت حكومة الاستقلال بالعديد من القيود. أما المحور الثانى، فيتناول بالتحليل مشكلات ما بعد الاستقلال فى زمبابوى.

المحور الأول: مسار التسوية

تحدد مسار تسوية المشكلة الزمبابوية بالعديد من الوثائق، والمؤتمرات، والمفاوضات التى توجت فى النهاية بتحقيق استقلال زمبابوى، لذلك قد يكون من المناسب تتبع هذه الوثائق والمؤتمرات والمفاوضات، وما واكبها من أحداث بالتحليل لأنها تبرز مصالح الأطراف المتصارعة وتغير أوضاع القوى بينها على نحو انتهى بشكل معين للتسوية.

- **الإطار العام للتسوية:**

ارتكنت التسوية على عدد من الوثائق، والمقترحات والمؤتمرات يمكن إجمالها فيما يلى:-

أولاً: الوثيقة "السرية" الخاصة بأهداف السياسة الخارجية الأمريكية في جنوبي أفريقيا(1)، وهي الوثيقة المعروفة باسم "دراسات الأمن القومي ـ مذكرة رقم ٣٩" وقد أعدها مجموعة من الخبراء في الحكومة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية، وقدمت إلى نيكسون عام ١٩٦٩، بناء على توجيه من كيسنجر مستشار الرئيس للشؤون الخارجية آنذاك.

وتطرح هذه الوثيقة خمسة خيارات أمام متخذ القرار الأمريكي، ويبدو أن الخيار الثاني هو الذي حاز قبول الإدارة الأمريكية ويقوم هذا الخيار على رفض فكرة "العنف" من جانب الأفريقيين باعتبار أن الأفريقيين لن يستطيعون كسب حقوقهم السياسية عن طريقه، ثم إنه يؤدي إلى الفوضى والشيوعية، وينادي من جانب بتشجيع الاعتدال لدى النظم العنصرية ومن جانب آخر بتقديم مساعدات للدول السوداء على نحو يؤدي إلى تقاربهما سعياً نحو "حل سلمي" للمشكلات العنصرية في جنوبي القارة الأفريقية لا يكفل التقدم نحو حكم الأغلبية ولكنه "يكفل مشاركة سياسية أوسع بشكل ما من جانب جميع السكان".

ثانياً: بيان لوساكا ١٦ أبريل ١٩٦٩[٢]، وقد صدر عن مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا، وأقره مؤتمر القمة الأفريقي السابع في عام ١٩٧٠، ويرفض هذا البيان فكرة العنف ويدعو إلى حل سلمي لمشكلات الجنوب الأفريقي حين يعلن "... ونحن لا ندعوا إلى العنف وإنما ندعوا إلى وضع نهاية للعنف ضد الكرامة الإنسانية ـ الذي يرتكبه أولئك الذين يضطهدون أفريقيا في الوقت الحاضر ـ وإذا كان التقدم السلمي نحو التحرر ممكناً، أو جعلته الظروف المتغيرة ممكناً في المستقبل فسندعوا إخواننا في حركات المقاومة إلى استخدام أساليب الكفاح السلمية حتى ولو كان ذلك على حساب التساهل في توقيت هذا التغيير...».

إن هاتين الوثيقتين السابقتين تعبران عن واقع دولي وأفريقي عكس نفسه على الساحة الأفريقية، وظهر في شكل السعي لتجميد قضايا الجنوب الأفريقي من جانب، والمناداة بحل سلمي من جانب آخر. ويمكن أن نجمل سمات هذا الواقع في ثلاث: فمن جانب كانت الولايات المتحدة لا تزال متورطة في حربها في فيتنام، ولم يكن هناك نفوذ سوفياتي قوي في القارة الأفريقية وبخاصة في الجنوب الأفريقي يهدد من مصالح الغرب الأمنية أو الاقتصادية ومن ثم فإن مشكلات الجنوب الأفريقي احتلت وضعاً ثانوياً في تفكير الإدارة الأمريكية لا أدل على ذلك من أن هذه لم تحاول تطبيق منهجها السلمي الذي أقرته في هذه الفترة وكأنها قد آثرت تجميد الموقف وإرجاء معالجة مشكلات الجنوب الأفريقي لفترة تالية، ثم إنها ظلت طوال هذه الفترة تعتبر حل المشكلة من اختصاص الحكومة البريطانية وحدها.

ومن جانب ثان فإن فترة النصف الثاني من الستينيات كانت تشهد تعزيزاً وتقوية لمركز النظم العنصرية في الجنوب في مواجهة حركات التحرير الأفريقية، فقد أعلنت الأقلية البيضاء في روديسيا استقلالها من جانب واحد عن بريطانيا عام ١٩٦٥، وتوجته بإعلان النظام الجمهوري خارج الكومنولث عام ١٩٧٠، كما رفضت محمكة العدل الدولية دعوى كل من

إثيوبيا وليبيريا ضد جنوب أفريقيا والمتعلقة بسوء إدارة الأخيرة لإقليم ناميبيا وهو ما عد نصراً لجنوب أفريقيا.

ورغم قرارات الجماعة الدولية المتوالية بضرورة فرض عقوبات اقتصادية وحظر بيع السلاح لكل من روديسيا وجنوب أفريقيا إلا أن هذه الفترة شهدت تزايداً في حجم العلاقات الاقتصادية والاستثمارات وفي مبيعات السلاح من جانب الدول الغربية للنظم العنصرية في الجنوب الأفريقي، كما شهدت قيام ما سمي "بالتحالف غير المقدس" بين البرتغال (في مستعمرتيها أنجولا وموزمبيق)، وروديسيا وجنوب أفريقيا وهو تحالف عسكري اقتصادي، استهدف ضرب حركات التحرير الوطني في الجنوب الأفريقي بدعم من حلف شمال الأطلنطي.

ومن جانب ثالث شهدت هذه الفترة تدهوراً في أوضاع البلدان الأفريقية سياسياً واقتصادياً فقد شهدت هذه الفترة ثورات مضادة ضد النظم الثورية في القارة الأفريقية إذ سقط نظام حكم نكروما وبن بيللا عام ١٩٦٦، وضُربت التجربة الناصرية في مصر عام ١٩٦٧،وسقط نظام موديبوكيتا في مالي عام ١٩٦٩، وانتشرت القلاقل في القارة الأفريقية نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية، والحركات الانفصالية (كاتنجا ــ بيافرا)، وانقسمت الدول الأفريقية فيما بينها إلى معسكرات متنافسة حتى لقد عجزت عن اتخاذ موقف جماعي تجاه بريطانيا لتقاعسها عن اتخاذ موقف حازم تجاه استقلال روديسيا من جانب واحد، كما عجزت عن اتخاذ موقف موحد تجاه الحركات الانفصالية في القارة ما بين مؤيد ومعترف بها إلى معارض لها.

وشهدت نفس الفترة كذلك تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية للدول الأفريقية تمثلت في عجز مزمن في موازين مدفوعاتها نجم عن اتجاه معدلات التبادل الدولي للميل لغير صالحها، وتراخي معدلات الزيادة في حجم صادراتها في وقت انطلقت فيه "ثورة التطلعات" للشعوب الأفريقية.

وهكذا كانت الوثيقتان السابقتان تعبيراً صادقاً عن الأوضاع السابقة وضح في إهمال الدول الغربية للإسراع بحل مشكلات الجنوب الأفريقي استناداً إلى تدعيمها للنظم العنصرية، واعتماداً على ضعف الدول الأفريقية.

على أن هذا الواقع قد أخذ في التغير في النصف الأول من السبعينيات إذا انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام، وبدأ الدعم السوفياتي لحركات التحرير في الجنوب الأفريقي يزداد وضوحاً، وتنامى الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية والجنوب الأفريقي، حتى لقد تمكن حزب

الاستقلال الأفريقي لغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر من تحرير ثلثي البلاد، وتوج ذلك بالاستقلال المتتالي لغينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر عام ١٩٧٤، وموزمبيق ١٩٧٥، وأنجولا ١٩٧٥ وما تبعه من الوجود الكوبي فيها، وشهدت نفس الفترة انتصار الجيوش العربية في حرب أكتوبر ١٩٧٣.

كما شهدت ظهوراً لعديد من نظم الحكم الثورية في القارة، على أن نفس الفترة قد شهدت في نهايتها تزايداً في الأعباء الاقتصادية الواقعة على الدول الأفريقية نجمت عن موجة القحط التي سادت النطاق الأوسط من أفريقيا وأضرت أيما إضرار باقتصاديات الأفريقية الواقعة في إطاره، ونجمت أيضاً عن رفع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وكان لابد من أن يظهر هذا الواقع الجديد بما يحتويه من عوامل قسوة وضعف في وثائق وتحركات دبلوماسية تفصح عنه. فما أن صدر بيان لوساكا السابق الإشارة إليه حتى انفرط عقد الدول الأفريقية، إذ راحت العديد من الدول تفسره بأنه يعني البدء في الحوار من جانبها مع النظم العنصرية في الجنوب الأفريقي وراحت بالفعل تتعامل مع هذه النظم حتى كادت منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها تتعرض لخطر الانهيار.

وإزاء وضع هذا شأنه، ومع النجاحات التي حققتها حركات التحرير الأفريقية بالكفاح المسلح صدر إعلان مقديشيو في أكتوبر عام ١٩٧١، عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات شرق ووسط أفريقيا ووافق عليه مؤتمر القمّة الأفريقي التاسع في يونيو ١٩٧٢، وقد انتهى الإعلان إلى أنه "لم يعد هناك طريق لتحرير الجنوب الأفريقي سوى طريق الكفاح المسلح الذي أيدناه وسنزيد من تأييدنا الكامل له"[٢].

على أنه يبدو أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهت الدول الأفريقية في هذه الفترة وخوفها من مخاطر تحول القارة إلى ساحة للصراع الدولي إزاء تأييد الاتحاد السوفياتي لحركات التحرير الأفريقي، وتدعيم الدول الغربية للنظم العنصرية، ثم إحساسها بطبيعة النظم العنصرية الاستيطانية وقوتها في كل من روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا مع ما يستتبع ذلك من صعوبة تحقيق الانتصار العسكري النهائي عليها بالكفاح المسلح.

كل هذه العوامل فيما يبدو فرضت تراجعاً تكتيكياً في موقف الدول الأفريقية حيث صدر الإعلان الرسمي للسياسة العامة عن مؤتمر القمة الأفريقي العاشر في مايو ١٩٧٣، والذي ذهب إلى أن "النضال المسلح هو الأسلوب الرئيسي الذي ينبغي أن يتخذه الجهد التحرري" وهو بذلك

قد فتح الباب مرة ثانية لمفاوضات تجري جنباً إلى جنب مع الكفاح المسلح لحل مشكلات الجنوب الأفريقي، وقد توج ذلك بصدور إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية عام ١٩٧٥.

ثالثاً: إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية: أبريل ١٩٧٥[٤]، وقد صدر هذا الإعلان عن مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته التاسعة غير العادية في دار السلام وترجع أهميته إلى عدة اعتبارات منها أنه صدر بعد تسليم البرتغال باستقلال مستعمراتها وأنه أيد استخدام أسلوب المفاوضات أولاً كوسيلة لنقل السلطة للأغلبية الأفريقية حتى إذا فشلت فإنه يقرر ضرورة تكثيف الكفاح المسلح أي أن الكفاح المسلح قد تراجع ليحتل المرتبة الثانية بعد المفاوضات كأسلوب لتحقيق حكم الأغلبية، فضلاً عما تقدم فإنه وضع أولويات لحل مشكلات الجنوب الأفريقي روديسيا فناميبيا فجنوب أفريقيا على التوالي.

ولذلك فإن هذا الإعلان يعد بحق الوثيقة الأساسية التي ارتكنت إليها الدول الأفريقية، وبخاصة دول المواجهة الأفريقية (تنزانيا ــ زامبيا ــ موزمبيق ــ أنجولا ــ بتسوانا)، في حل وتسوية المشكلة الروديسية.

وهكذا فمنذ النصف الثاني من السبعينيات بدأ يتضح الإطار العام لتسوية مشكلات الجنوب الأفريقي وبخاصة روديسيا من جانب الدول الأفريقية. على أن الأمر كان يقضي أن تقترب الدول الغربية وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة من هذا الإطار العام وأن تتحرك للقيام بدور في حل مشكلات الجنوب الأفريقي، وقد دفعت بريطانيا والولايات المتحدة دفعاً لذلك عقب موقعة أنجولا ٧٥ / ١٩٧٦، والتواجد الكوبي في أنجولا وانتشار النفوذ السوفياتي في إثيوبيا وعدن على باب المندوب وباتت الدول الغربية تحس بالخطر يتهدد مصالحها الأمنية والاقتصادية في كل من المحيط الهندي والخليج العربي والجنوب الأفريقي خاصة بعد تصاعد عمليات الكفاح المسلح في كل من روديسيا وناميبيا واتجاه حركات التحرير الأفريقية وتطلعها إلى مزيد من العون والتأييد السوفياتي لدعم نضالها.

ونتيجة لذلك راحت كل من بريطانيا والولايات المتحدة (ولديهما أكبر مصالح اقتصادية في الجنوب الأفريقي)، تسرعان الخطى للبحث عن حل سلمي وسريع لمشكلات الجنوب الأفريقي وبخاصة روديسيا، ولكنه ليس حلاً يرمي لتحقيق حكم الأغلبية "وإنما يكفل مشاركة سياسية أوسع بشكل ما من جانب جميع السكان" على حد قول المذكرة رقم ٣٩ ــ وهكذا التقى الموقف الأنجلو ــ أمريكي جزئياً مع الموقف الأفريقي حول ضرورة المفاوضات وإن اختلف معه في

وسيلة تحقيق الاستقلال وشكله. ولم يتبق إذاً إلا إقناع الأطـراف المحليـة (حركـة التحـرر الـوطني الروديسي ـــ والنظام العنصري)، بدخول حلبـة المفاوضـات علـى أن كـلا مـن جوشـوا نكومـو (زعيم زابو)، وسيتولي (زعيم زانو الذي انشق على زابـو عـام ١٩٦٣)، كانـا فـي المعتقـل منـذ عام ١٩٦٥ وقد مورست ضـغوط مـن جانـب حكومـة جنـوب أفريقيـا (صـاحبة أكبـر مـصالح اقتصادية في روديسيا)، على إيان سميث وكذا مـن جانـب الـدول الغربيـة للإفـراج عنهمـا حتـى يدخلا المفاوضات.

كذلك فإن الكفاح المسلح شكل عامل ضغط أساسي على إيان سـميث فـي هـذا الاتجـاه وانتهـى الأمر بالإفراج عن نكومو وسـيتولي عـام ١٩٧٤، وسـرعان مـا وقـع الـرجلان إعـلان لوسـاكا للوحدة بين تنظيميهما داخل إطار المجلس الوطني الأفريقي المتحد الـذي انتخـب نكومـو رئيـساً لـه عام ١٩٧٥، وقد دخلت حكومة سميث في مفاوضات مـع المجلـس الـوطني الأفريقـي فـي عـامي ٧٤، ١٩٧٥ على أن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء كما حاولـت حكومـة سـميث مـن ورائهـا كسب الوقت لتفتيت الحركة الوطنية من الداخل والاسـتعداد لمواجهـة الكفـاح المـسلح الـذي يقـوده مناضلوا المجلس الوطني الأفريقي تمسكاً منها برفض مبدأ حكم الأغلبية الأفريقية.

وعلى أية حال فإنه منذ عام ١٩٧٥، وحتـى الوصـول إلـى تـسوية المـشكلة الروديـسية عـام ١٩٨٠، فإن الأمر قد أصبح أكثر وضوحاً وتمثل في ضـرورة حـل المـشكلة الروديـسية أولاً وعـن طريق المفاوضات وكان مرجع ذلـك أن المـشكلة الروديـسية هـي أكثـر المـشكلات تفجـراً فـي الجنوب الأفريقي ذلك أن تكثيف الكفاح المسلح في داخـل روديـسيا، فـضلاً عـن تهديـده المـستمر للأوضاع الأمنية والاقتصادية للنظام العنصري، قد ألقـى بأعبـاء كبيـرة أمنيـة واقتـصادية، علـى كاهل دول المواجهة المجاورة لروديسيا (زامبيا ـــ موزمبيـق أساسـاً)، نتيجـة للغـارات والهجمـات الانتقامية من جانب الجيش الروديسي على معسكرات المناضـلين الأفـريقيين فيهمـا. ثـم إن ظهـور العامل السوفياتي ـــ الكوبتي في أنجولا بات يـشكل تهديـداً أمنيـاً واقتـصادياً أيـضاً علـى مـصالح الدول الغربية في المنطقة.

أما سر تأجيل القضية الناميبية فيرجع في جانب منـه إلـى أن النـضال المـسلح فـي ناميبيـا لـم يكن قد وصل في شدته إلى ما وصل إليه مثيله في روديـسيا بـل إن الـدول الأفريقيـة ذاتهـا ظلـت ولفترة طويلة تعتبر أن حل مشكلة ناميبيا يقع على كاهل الأمـم المتحـدة طالمـا أن المـشكلة نـشأت في إطار التنظيم الدولي.

فرضت إذاً الظروف والأحداث السريعة المتلاحقة ضرورة الإسراع بالبحث عن حل للمشكلة الروديسية وكسر جمود الموقف، وبالإضافة إلى الزيارات العديدة المتعاقبة التي قام بها مسؤولون بريطانيون وأمريكيون إلى المنطقة فإن زيارة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي لعدة دول أفريقية في أبريل ١٩٧٦ ــ اكتسبت أهميتها وبصفة خاصة البيان الذي أعلنه في ختام زيارته في لوساكا والمتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي.

رابعاً: بيان هنري كيسنجر عن السياسة الأمريكية في الجنوب الأفريقي أبريل ١٩٧٦،(٥) ويكتسب هذا البيان أهميته فيما يتعلق بالمشكلة الروديسية لعدة أسباب فهو في ترتيبه لأولويات حل مشكلات الجنوب الأفريقي يضع روديسيا على رأس القائمة يليها ناميبيا فجنوب أفريقيا وهو يؤكد على حكم الأغلبية في روديسيا ــ على خلاف المذكرة ٣٩ ــ حين يقول: "إن الولايات المتحدة بكاملها قد كرست جهدها لتأكيد حكم الأغلبية في روديسيا" وضرورة الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات تؤدي إلى حكم الأغلبية "ويجب أن يسبق حكم الأغلبية تحقيق الاستقلال الذي يجب إحرازه في فترة لا تزيد عن عامين بعد نهاية سريعة للمفاوضات".

وهو بذلك يقترب كثيراً من تصورات إعلان دار السلام (حل مشكلة روديسيا أولاً عن طريق المفاوضات التي تؤدي إلى حكم الأغلبية)، على أن البيان يؤكد على ضرورة أن "يحمي البناء الدستوري حقوق الأقلية عند إقامة حكم الأغلبية" ويحرص البيان على ألا تظهر المسألة وكأنها حل أمريكي حين يعلن "أن الولايات المتحدة ملتزمة تماماً بالمساعدة للوصول إلى حل أفريقي سريع وعادل لقضية روديسيا" وكلمة "سريع" في العبارة السابقة تشير إلى تحول موقف الإدارة الأمريكية من الإهمال إلى الاهتمام حرصاً على مصالحها.

ثم يلجأ البيان إلى استخدام أسلوب الترغيب تارة والتهديد تارة أخرى فهو يقول مرة "نحن استعداد لتوجيه جزء من برنامج مساعدتنا لتحقيق هذا الهدف" ــ حكم الأغلبية، وحماية حقوق الأقلية ــ ويقول مرة أخرى "تتفق قضيتكم تماماً مع مبادئنا فإذا وجدتم حاجة إلى تنفيذ هذه المبادئ بأساليب المواجهة مع الولايات المتحدة، فإن احترامنا لأنفسنا هو من القوة بحيث لا يسمح لنا بتقبل الضغط بطريق مباشر أو عن طريق قوى خارجية".

وهكذا تحدد الإطار العام لتسوية المشكلة الروديسية والتي تقوم على أساس ضرورة حل المشكلة الروديسية أولاً، وعن طريق المفاوضات، على نحو يؤدي إلى تحقيق حكم الأغلبية مع حماية حقوق الأقلية البيضاء.

وقد اتفقت كافة الأطراف المحلية (الحركة الوطنية والنظام العنصري)، والأطراف الأقليمية (دول المواجهة)، والأطراف الدولية (الولايات المتحدة وبريطانيا)، على هذا الإطار وإن اختلفت في كيفية تحقيقه، ولم يتبق إذاً إلا السعي لوضع هذا الإطار العام موضع التنفيذ.

- **المفاوضات، ومشروعات التسوية**

أولاً: مؤتمر جنيف:(٦)

أسفرت الجهود الأنجلو ــ أمريكية عن عقد مؤتمر جنيف حول روديسيا في ١٤ أكتوبر ١٩٧٦ وحضره زعيما الحركة الوطنية الروديسية جوشوا نكومو (زابو)، وروبرت موجابي (زانو ــ وكان موجابي قد نجح في هذه الفترة في عزل سيتولي عن قيادة زانو وأصبح الشخصية البارزة في الحزب)، كما حضره إيان سميث ممثلاً للنظام العنصري.

ومنذ البداية أصر زعيما الحركة الوطنية على أنهم يتفاوضون مع بريطانيا الدولة الاستعمارية المسؤولية عن "مستعمرة روديسيا" ولا يتفاوضون مع سميث إذ يعتبرونه امتداداً للوفد البريطاني، وإنهم يهدفون من المفاوضات إلى نقل السلطة للأغلبية الأفريقية وتحديد الفترة الانتقالية السابقة على الاستقلال الكامل، وفي نفس الوقت صممت كل من بريطانيا وأمريكا على استدعاء كل من سيتولي وموزوريوا لإحداث انقسام داخل صفوف الزعامة الوطنية مما دفع كل من نكومو وموجابي إلى تشكيل الجبهة الوطنية كتحالف يضم تنظيميهما معاً في نوفمبر ١٩٧٦.

وقد أعلنت الجبهة أنها تستهدف الإطاحة بنظام الحكم العنصري، وتصفية الرأسمالية والاستعمار والامبريالية في زيمبابوي، وإقامة نظام اقتصادي اجتماعي يزيل كافة أشكال الاستغلال الاستعماري، ويوفر الظروف لثورة اجتماعية شاملة وانتهت الجبهة إلى أن الشكل الأساسي للنضال في الظروف الحالية لزيمبابوي يتمثل في النضال الثوري المسلح.

وقد تدعمت هذه الجبهة باعتراف لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بها في يناير ١٩٧٧ باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب زيمبابوي.

وفي نفس الوقت جرت عملية استقطاب على الطرف الآخر في الصراع عندما رحب سميث بموزوريوا كزعيم معتدل يمكن التفاهم معه في التوصل لحل داخل روديسيا، وقد عاد موزوريوا إلى سالسبورى على هذا الأساس.

وهكذا جرت عملية استقطاب وبلورة كاملة لطرفي الصراع في روديسيا الحركة الوطنية تحت قيادة الجبهة الوطنية من جانب والنظام العنصري وحلفائه من الزعامات الأفريقية "المعتدلة" ــ موزوريوا وسيتولي ــ من جانب آخر.

ويبدو أن مؤتمر جنيف كان فقط مجرد محاولة لاكتشاف نوايا كل الأطراف ومعرفة حجم وقوة كل طرف ذلك أن أيفور ريتشارد البريطاني ورئيس المؤتمر لم يقم بأي دور فعال كما لم يكن يتمتع بالسلطة الفعالة ولا بالصلاحيات الكاملة للبدء في مفاوضات جادة، واقتصر دوره على الوساطة فحسب، لذلك لم يكن من المستغرب أن ينتهي المؤتمر في ديسمبر ولا تستطيع بريطانيا أن تعلن إذا كان قد ألغي أو تأجل، ثم يروح أيفور ريتشارد يتجول في منطقة الجنوب الأفريقي على طريقة كيسنجر طوال شهر يناير ١٩٧٧، حتى تجبره مواقف الوطنيين على التصريح بأن المؤتمر يمكن أن يعود للانعقاد.

وإذا كان مؤتمر جنيف كما قلنا محاولة لاكتشاف النوايا فحسب ــ أو على حد قول الجبهة الوطنية لم يكن مؤتمراً وإنما استطلاعاً ــ فقد وضحت نوايا كلا الطرفين البريطاني والجبهة الوطنية من خلال الوثائق المقدمة، ولعل قرأة سريعة لها تكون ذا فائدة في هذا المجال.

لقد تحدد الموقف البريطاني فيما أسمى بالنقاط الخمس البريطانية والتي تشير إلى تحقيق حكم الأغلبية خلال عامين، وتشكيل حكومة انتقالية تتكون من مجلس دولة (نصف أعضائه أفريقيين والنصف الآخر أوروبيين على أن يكون الرئيس أوروبياً)، تكون مهمته التشريع والإشراف على عملية إعداد دستور الاستقلال، ومن مجلس وزراء (غالبيته من الأفريقيين برئاسة رئيس وزراء أفريقي).

وخلال الفترة الانتقالية يكون وزراء الدفاع والعدل والأمن من الأوروبيين وتكون لهذا المجلس الأخير سلطات تشريعية مفوضة له من مجلس الدولة، وسلطات تنفيذية. وما أن يعلن قيام الحكومة المؤقتة حتى تلغي العقوبات وتنتهي كل أعمال الحرب بما في ذلك الحرب الفدائية.

في حين أن موقف الحركة الوطنية (زابو وزانو)، تلخص فيما يلي: ألا تزيد الفترة الانتقالية عن أثنى عشر شهراً، وأن الحكومة الانتقالية يجب أن تتشكل فقط من مجلس وزراء (من خمسة

وعشرين عضواً على الأكثر من بينهم خمسة غير أفريقيين)، تكون له كافة السلطات التشريعية والتنفيذية خلال الفترة الانتقالية، ويعد المجلس دستوراً لزيمبابوي المستقلة يطرح على الشعب للموافقة عليه، واشترطت الحركة الوطنية ضرورة أن ينطوي نقل السلطة من الإدارة الاستعمارية إلى شعب زيمبابوي نقل العنصرين السياسي والعسكري للسلطة الأمر الذي يعني قيام الحكومة المؤقتة فور توليتها لمهامها بتسريح القوات العسكرية وقوات الشرطة العنصرية لتحل محلها القوات المسلحة لحركة التحرير.

وهكذا تبلور الخلاف الجبهة الوطنية وبريطانيا في مؤتمر جليف حول مسألتين

الأولى: تدور حول مدة الفترة الانتقالية، فقد رأت الجبهة ألا تزيد هذه المدة عن أثنى عشر شهراً وحددت موعداً للاستقلال هو أول ديسمبر ١٩٧٧، في حين أن بريطانيا أصرت على أن هذه المدة غير كافية وحددت الموعد في أول مارس ١٩٧٨، أما المسألة الثانية فتدور حول إصرار بريطانيا على أن تتألف الحكومة المؤقتة من مجلسين أحدهما له السلطة التشريعية والآخر له السلطة التنفيذية، ورفضت الجبهة ذلك على أساس أن مسألة الفصل بين السلطتين تستند إلى مبدأ الديمقراطية المسؤولة.

ولما كان هذا المبدأ يقضي بأن تكون السلطة التشريعية منتخبة، ولما كانت هناك صعوبة في إجراء انتخاب لها فليس ثمة ما يدعو إلى وجود مجلس تشريعي في الفترة الانتقالية خاصة وإنها فترة مؤقتة بل إن وجود مثل هذا المجلس في حد ذاته، وهو غير منتخب، من شأنه تعطيل العمل. وعليه طالبت الجبهة بوجود مجلس واحد يتمتع بالصلاحيات التنفيذية والتشريعية وتتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة.

على أية حال فإنه يبدو أن بريطانيا وأمريكا حاولتا شغل الجبهة الوطنية في مفاوضات لا طائل ورائها أملاً في إحداث خلاف وانشقاقات داخلها وإعطاء الفرصة لسميث وموزوريوا لترتيب أوضاعهما في الداخل، خاصة وإنهما لم يحددا أي موعد لعودة مؤتمر جنيف إلى الانعقاد كما أنهما لم يعلنان انتهاءه أو فشله. ولم يحدث أي تطور جديد للموقف إلا في أول سبتمبر عام ١٩٧٧، عندما أعلن المشروع الأنجلو – أمريكي لتسوية مشكلة روديسيا.

ثانياً: المشروع الأنجلو – الأمريكي سبتمبر ١٩٧٧:

وقد اتفقت عليه الحكومتان البريطانية والأمريكية في ١٠ مارس ١٩٧٧، وأعلنتاه في سبتمبر من نفس العام، وهو يضع خطة متكاملة لتسوية المشكلة الروديسية وتتمثل أهم بنوده في هذا الصدد فيما يلي(٧)

أ ـ الدستور: قيام بريطانيا بوضع دستور للبلاد ينص على حق الانتخاب لجميع البالغين على أساس صوت واحد للرجل الواحد، وعلى أن يتشكل برلمان روديسيا / زيمبابوي من مجلس تشريعي واحد (يتكون من مائة عضو من بينهم عشرين يمثلون البيض)، وقد أفسح المشروع المجال للخيار بين الأخذ بالنظام البرلماني أو الرئاسي، ونص على ضرورة أن يتضمن الدستور إلغاء التمييز، وحماية حقوق الإنسان، واستقلال القضاء.

وهكذا فإذا كان المشروع الأنجلو ـ أمريكي قد وضع الأصول العامة لدستور الاستقلال، إلا أنه ألقى مهمة وضع هذا الدستور على عاتق الحكومة البريطانية، في حين أن المقترحات البريطانية في مؤتمر جنيف كانت تقضي بأن يقوم مجلس الدولة في الحكومة الانتقالية بإعداد الدستور، كما أن مقترحات الجبهة الوطنية كانت تطالب بأن تكون هذه المهمة من اختصاص مجلس الوزراء.

ب ـ الفترة الانتقالية: يقضي بتسليم البلاد إلى بريطانيا والعودة من حالة اللاشرعية إلى الشرعية على أن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين مندوب مقيم ونائب له لإدارة الدولة، ويتولى المندوب المقيم كافة السلطات التنفيذية والتشريعية، وقيادة القوات المسلحة الروديسية، ويتولى إدارة وتنظيم الانتخابات التي تؤدي إلى الاستقلال في خلال فترة لا تتعدى ستة شهور، على أن يعين السكرتير العام للأمم المتحدة ممثلاً خاصاً له يشترك في العمل مع المندوب المقيم والإشراف على الانتخابات مع وجود قوة تابعة للأمم المتحدة تشرف على وقف إطلاق النار ومساندة السلطة المدنية، والعمل كحلقة وصل بين القوات الروديسية وقوات جيش التحرير. وبهذا فإن المشروع قد اختصر مدة الفترة الانتقالية إلى ستة شهور، وألقى مسؤولية الفترة الانتقالية بكاملها على المندوب المقيم، كما أضاف جديداً حين أشرك الأمم المتحدة في تحمل مسؤوليات الفترة الانتقالية.

جـ ـ وقف إطلاق النار: نص المشروع على أنه في اليوم المتفق عليه لنقل السلطة إلى الحكومة الانتقالية يصبح وقف إطلاق النار نافذ المفعول وأنه ستتخذ كافة الإجراءات لرفع العقوبات.

د ـ صندوق زيمبابوي للتنمية: نص المشروع على أنه في حالة قبول وتنفيذ شروط التسوية ككل فإن الدولتين (بريطانيا ـ أمريكا)، ستقومان بتشكيل هذا الصندوق بحد أدنى لرأسماله ألف مليون دولار، وحد أقصى ١٥٠٠ مليون دولار تساهم بريطانيا بـ ١٥ بالمئة من رأسماله، والولايات المتحدة بـ ٤٠ بالمئة من رأسماله على أن يطلب من حكومات العالم المساهمة فيه، ويتولى البنك الدولي إدارته بهدف المساعدة في تنمية زيمبابوي.

وقد اعترضت الجبهة الوطنية على العديد من نقاط المشروع ويمكن إيجاز موقفها فيما يلي:

أ ـ تشككت الجبهة في إمكانية نقل السلطة من النظام العنصري إلى بريطانيا، وأعلنت رفضها لمبدأ أن عودة روديسيا إلى بريطانيا يعد عودة من اللاشرعية إلى الشرعية، فالشرعية ـ من وجهة نظر الجبهة ـ تعني حصول روديسيا على الاستقلال.

ب ـ عارضت الجبهة وضع سلطات مطلقة وتامة في يد المندوب البريطاني المقيم، فكونه القائد العام للقوات الرويسية يعني بالتبعية أن نشاطات قوات التحرير تصبح غير مشروعية، ومن ثم يتعين عليها الاستسلام له، ثم إن المندوب المقيم وهو من رجال الإدارة الاستعمارية ويمثل نظاماً استعمارياً تكافح الجبهة ضده يعني أنه لا يمكن أن يكون محايداً.

جـ ـ اعتبرت الجبهة أن مشاركة الأمم المتحدة في ترتيبات الفترة الانتقالية يعد أمراً إيجابياً ولكنها أشارت إلى خشيتها من أن يكون الهدف من وراء ذلك رغبة الولايات المتحدة وبريطانيا في مساعدة الأمم المتحدة لهما في سيطرة السلطة الاستعمارية البريطانية على روديسا وممارستها بصورة مطلقة من خلال المندوب المقيم.

د ـ أشارت الجبهة إلى أن حديث المشروع عن قيام المندوب المقيم ببناء قوة دفاع وطنية جديدة لزيمبابوي خلال الفترة الانتقالية يعد أمراً مرفوضاً لأن قوات التحرير الوطنية هي الوحيدة المؤهلة لتكون نواة هذه القوة، وطالبت الجبهة بتسريح قوات الجيش والشرطة العنصرية، وبالاشتراك المباشر من جانب قوات التحرير الوطنية في جميع هيئات ووظائف الهيكل الانتقالي.

ورغم الاعتراضات التي آثارتها الجبهة حول المشروع الأنجلو ـ أمريكي إلا أنها أعلنت استعدادها للدخول في مناقشات مع بريطانيا حول المشروع.

وقد دعت بريطانيا زعيمي الجبهة الوطنية إلى اجتماع في مالطة في يناير ١٩٧٨، لمراجعة وجهات النظر حول المشروع الأنجلو ـ أمريكي، ثم اجتمع ممثلوا الولايات المتحدة وبريطانيا

بزعيمي الجبهة في نيويورك ولندن أواخر مارس ١٩٧٨. وبينما تدور هذه المباحثات إذا بإيان سميث يعلن توصله إلى تسوية داخلية مع كل من موزوريوا وسيتولي وشيروا (رئيس زبو).

ثالثاً: التسوية الداخلية ــ مارس ١٩٧٨:

وقد بدأت المحادثات بشأنها في الداخل في أواخر ١٩٧٧ ثم استؤنفت في يناير ١٩٧٨ وفي ٣ مارس من نفس العام تم التوقيع على ما أسمي "بالاتفاق الدستوري بشأن روديسيا" ونصت أهم بنوده على ما يلي:(٨)

أ ــ إن مبدأ حق الانتخابات العام لكل البالغين سيكون أساساً للدستور الجديد.

ب ــ إن مبدأ الفصل بين السلطات سيتم تعزيزه والتأكيد عليه في الدستور الجديد.

جـ ــ إن كل الأشخاص الذين يخدمون في الحكومة الحالية سيؤمنون على وظائفهم ومعاشاتهم لعشرة أعوام تالية.

د ــ ستتكون جمعية وطنية من مائة عضو من بينهم ٢٨ عضواً يمثلون البيض.

هـ ــ سيظل إيان سميث والبرلمان الحالي يشرفان على المرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى حكم الأغلبية الذي لن يتأخر عن ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ (عدل التاريخ إلى ٣١ مايو ١٩٧٩).

وقد تفاوتت مواقف مختلف الأطراف من هذا الاتفاق، ففي الوقت الذي أيدت فيه جنوب أفريقيا الاتفاق، نجد أن الموقف البريطاني كان مائعاً، ويترقب احتمالات تنفيذه، أما الموقف الأمريكي فقد ركز على أن الاتفاق باستبعاده للجبهة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى حرب أهلية في المنطقة على غرار ما حدث في أنجولا، وقد رفضت منظمة الوحدة الأفريقية هذا الاتفاق وأعلن مجلس وزرائها في دورته المنعقدة في ليبيا عام ١٩٧٨، عن ضرورة تقديم مزيد من المساعدات المادية والمالية للجبهة الوطنية، وأكد أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد "للتمهيد لحل سياسي" يلبي المصالح الحقيقية لشعب زيمبابوي، وقد رفضت دول المواجهة الأفريقية الاتفاق على أساس أنه يستبعد الجبهة الوطنية، وأعلنت أنه لا يعدو أن يكون محاولة من جانب سميث لتدويل الصراع في زيمبابوي، ورأت هذه الدول في المشروع الأنجلو أمريكي أساساً مقبولاً للتسوية.

وقد أعلنت الجبهة الوطنية أن الاتفاق قد وضع العنصريين البيض، والخونة الأفريقيين في سلة واحدة، واوضح أن الكفاح المسلح بات هو الأسلوب الوحيد لاستعادة كرامة الشعب الأفريقي، وتحقيق الانتصار النهائي. ورغم الإدانة العالمية والأفريقية للاتفاق إلا أن حكومة سميث، ومن معها من الزعماء الأفريقيين المتعاونيين في الداخل، سارعت إلى تنفيذ اتفاق التسوية الداخلية فتشكل مجلس وزاري جديد ضم الزعماء الأفريقيين (موزوريوا – سيثولي – شيروا)، وقد أدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات عنيفة في الداخل واجهها البوليس العنصري بالقمع، على نحو انتهى إلى أزمة داخل المجلس الجديد، وإن ظل المجلس يزاول مهامه كحكومة انتقالية حتى أجريت الانتخابات العامة في أبريل ١٩٧٩، لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية وتشكيل حكومة تمهد البلاد للدخول إلى مرحلة – ما يسمى "بحكم الأغلبية".

ونتيجة للضغوط التي وقعت على الناخبين ودفعهم دفعاً للإدلاء بأصواتهم فإن حزب موزوريوا (المجلس الوطني الأفريقي المتحد)، قد حصل على غالبية أصوات الناخبين (٦٧ بالمئة)، وبذلك أصبح موزوريوا أول رئيس وزراء أسود، إلا أنه رغم فوزه بأغلبية أصوات الناخبين اضطر إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع أحزاب الأقلية الأخرى[٩].

وكان الهدفان الرئيسيان لما سمى "بحكومة الوحدة الوطنية" يتمثل في الحصول على الاعتراف الدولي وإنهاء المقاطعة ضد روديسيا من جانب، وتحقيق الأمن والاستقرار في الداخل من جانب آخر، على أنه وحتى انعقاد مؤتمر الكومنولث في لوساكا في أول أغسطس ١٩٧٩، فإن أياً من الهدفين لم يتم تحقيقهما.

فمن جانب لم تعترف أية دولة من دول العالم بحكومة موزوريوا، وإن لوحت حكومة المحافظين في بريطانيا بأنها ستنهي العقوبات ضد روديسيا في نوفمبر ١٩٧٩، ولم تحصل حكومة موزوريوا على هذا الاعتراف إلا من جانب حكومة جنوب أفريقيا الأمر الذي جعلها أكثر اعتماداً على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لجنوب أفريقيا، وأدى ذلك إلى تشويه صورتها الدولية والداخلية، وانكشافها أمام الشعب الروديسي الذي رأى في موزوريوا امتداداً لإيان سميث.

ومن جانب آخر فإن موزوريوا – والذي كان من أكثر المنتقدين لقوات البوليس العنصري في مؤتمر جنيف عام ١٩٧٦ – أصبح نفسه يسيطر على هذه القوات ويستخدمها لتحقيق مصالحه، وضرب الشعب الروديسي، وواجهت حكومة موزوريوا انشقاقات في داخلها فحزب

زانو (سيتولي)، رفض شغل المقاعد البرلمانية التي كسبها في انتخابات أبريل ١٩٧٩، معلناً أن الانتخابات كانت غير نزيهه، ثم إن شيكريما أحد أنصار موزوريوا استقال من الحكومة ليشكل حزباً خاصاً به هو الحزب الديمقراطي لزيمبابوي.

أكثر من ذلك فإن الجبهة الوطنية كثفت كفاحها المسلح وامتدت عملياتها الفدائية لتصل إلى قلب المناطق الحضرية لدرجة أنه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩، فإن حكومة موزوريوا اضطرت إلى وضع ٨٥ بالمئة من البلاد تحت الأحكام العرفية وهو ما يشير إلى أن عمليات الجبهة الوطنية قد شملت كل هذه المساحة من البلاد[١٠].

وهكذا فإن حكومة موزوريوا فشلت في الحصول على الاعتراف الدولي بها، كما فشلت في تحقيق الأمن والاستقرار في روديسيا حتى قرب نهاية عام ١٩٧٩.

وهنا لابد من تساؤل: لماذا كان يتعين أن تمر ثلاث سنوات منذ انعقاد مؤتمر جنيف حتى تتحقق التسوية النهائية في روديسيا؟؟.

قد يكون مرجع ذلك انشغال الإدارة الأمريكية بانتخاب الرئاسة عام ١٩٧٦، ومشاركتها بعد ذلك في تسوية مشكلة الشرق الأوسط، ثم اندلاع الثورة الإيرانية وما ترتب عليها من أضرار بالمصالح الأمريكية، وقد يكون مرجع ذلك إحساس الإدارة الأمريكية بهدوء حدة التواجد الكوبي في أنجولا، وانتقال بؤرة الصراع الدولي إلى مضيق باب المندب (عدن ـ إثيوبيا)، والخليج العربي الأمر الذي جعلها تضع منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى وتهمل مؤقتاً الإسراع بتسوية القضية الروديسية.

ولكن أيضاً فقد يكون مرجع ذلك أن الإدارة الأمريكية فضلت أن تستخدم أسلوب الترقب والانتظار لما قد تسفر عنه مجريات الأحداث في روديسيا إذ قد يؤدي التلويح بالمفاوضات إلى أحداث انشقاق داخل الجبهة الوطنية وتحجيم النشاط العسكري لقواتها على نحو يؤدي إلى إضعافها، وقد ينجح سميث خلال هذه الفترة هو والمتعاونين معه من الأفريقيين في الداخل من تدعيم نفوذهم وترتيب أوضاعهم على نحو يمكنهم من تحقيق الاستقرار.

وطالما أن كل هذه الأمور لم يمكن تحقيقها خلال ثلاث سنوات مضت بل انتهت الأمور إلى العكس تماماً، فقد كان من الضروري الإسراع بالبحث عن حل. وبالنسبة لبريطانيا فقد يكون مرجع تراخيها في الإسراع بحل للمشكلة الروديسية يتمثل في انشغالها ـ بالانتخابات البرلمانية

في أوائل عام ١٩٧٩ (فوز حكومة المحافظين في مايو)، وقد يكون مرجع ذلك انتظارها حتى تتفرغ الإدارة الأمريكية من المشكلات التي تواجهها حتى يضعان حلاً مشتركاً للمشكلة.

وعلى أية حال رغم تلويح حكومة المحافظين بأنها سترفع العقوبات عن روديسيا في نوفمبر ١٩٧٩، في ظل حكومة موزوريوا إلا أنها لم تفعل ذلك الأمر الذي يشير إلى أن ذلك لم يكن إلا محاولة للضغط على الجبهة الوطنية لقبول المشروع الأنجلو ـ أمريكي برمته، ثم إنها لم تكن تستطيع أن تعترف وحدها بحكومة موزوريوا متجاهلة تماماً العامل الدولي، ذلك أن إقدامها على خطوة كهذه كان من شأنه الإضرار بالمصالح البريطانية في أفريقيا، بل وتدويل الصراع في روديسيا، فضلاً عن أنه لن يكون ذات فائدة لحكومة موزوريو التي لم تؤيدها إلا حكومة جنوب أفريقيا.

لذلك نجد بريطانيا تحاول ـ أثناء انعقاد مؤتمر الكومنولث في لوساكا ـ الحصول على أوسع تأييد دولي لسياستها في الاعتراف بروديسيا في نوفمبر ١٩٧٩، وقد تمكنت بريطانيا إلى حد كبير، من الحصول على تأييد لسياستها تبلور فيما عرف باتفاق لوساكا في أغسطس ١٩٧٩، بعد تخليها عن التاريخ الذي حددته للاعتراف.

رابعاً: اتفاق لوساكا ـ أغسطس ١٩٧٩[١١]:

أثناء انعقاد مؤتمر الكومنولث في لوساكا، ونتيجة لضغوط من المؤتمرين فإن السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، أعلنت ـ في خطابها الافتتاحي أمام المؤتمر ـ تخليها عن التاريخ الذي حددته للاعتراف بحكومة موزوريوا، وأكدت التزام حكومتها بالوصول إلى "حكم غالبية سوداء حقيقي في روديسيا وتحقيق الاستقلال للمستعمرة (روديسيا)، على أساس مقبول من الجماعة الدولية ككل"، وانتقدت الدستور الروديسي الجديد، وأعلنت عن ضرورة اشتراك الجبهة الوطنية في حل الأزمة الروديسية.

وقد أدى هذا الخطاب إلى خلق مناخ ملائم لمبادرة من جانب الكومنولث، وقد كانت كل من تنزانيا وزامبيا (عضويتين في الكومنولث، ودول المواجهة الأفريقية)، على استعداد للاستجابة للمبادرة البريطانية فالأولى تحملت مسؤولية قيادة دول لمواجهة، وباتت تعاني من ضغوط اقتصادية عنيفة أثر غزوها لأوغندا واستمرار قواتها فيها، والثانية كانت أوضاعها الاقتصادية متردية نتيجة للآثار المترتبة على تعاطفها مع الجبهة، وانتشار الحرب في روديسيا بل وامتدادها إليها.

لكن أياً من الدولتين لم تكن على استعداد في نفس الوقت للتخلي عن مساندة الجبهة الوطنية في وقت بدأت تميل فيه كفة الحزب لصالح الجبهة وقد جاءت مبادرة تاتشر لتقدم بعض الأمل للإنقاذ الاقتصادي للدولتين دون أن تهدد مركزهما المعادي للاستعمار هذا رغم أن المبادرة تخلت عن بعض مقترحات المشروع الأنجلو- أمريكي الذي وافقت عليه الجبهة الوطنية ودول المواجهة.

فلقد نص اتفاق لوساكا على "القبول الكامل" بقيام بريطانيا بتحمل مسؤوليتها الدستورية تجاه منح الاستقلال لروديسيا، كما نص على إجراء "انتخابات حرة ونزيهة" تشرف عليها السلطة البريطانية. وبهذا فإن الاتفاق تجاهل ما ورد في المشروع الأنجلو – أمريكي من مشاركة للأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات، ثم إن الاتفاق دعا الأطراف إلى مؤتمر "دستوري" في حين أن الخطة الأنجلو – أمريكية كانت تقضي بضرورة الموافقة على إطلاق النار قبل المفاوضات المتعلقة بالدستور.

وإذا كان اتفاق لوساكا قد نجح في عدم إضفاء الشرعية على نظام موزوريوا من خلال منع بريطانيا من الاعتراف به إلا أنه يلاحظ أنه وضع مسألة حل المشكلة الروديسية برمتها في يد السلطة البريطانية حين تجاهل اشتراك الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات وهو بذلك يبعد النزاع عن الساحة الدولية بل إنه وضع حكومة موزوريوا على قدم المساواة مع الجبهة الوطنية حين دعا كل "الأطراف" إلى مؤتمر دستوري الأمر الذي يعني أن الجبهة الوطنية لم تعد الممثل الشرعي الوحيد للشعب الروديسي.

وقد عارضت الجبهة الوطنية في البداية هذا الاتفاق على أساس أنه يضفي نوعاً من الشرعية على حكومة موزوريوا، وعلى أساس أن التأييد السابق من جانب حكومة المحافظين لموزوريوا يجعل مسألة الإشراف "النزية" لبريطانيا على الانتخابات أمراً مشكوكاً فيه.

إن اتفاق لوساكا على هذا النحو قد فتح المجال – لما أسماه اللورد كارنجتون وزير الخارجية البريطانية "بالحل الثاني" أي حل ثنائي بين بريطانيا وحكومة موزوريوا في حالة رفض الجبهة الوطنية الاشتراك في المؤتمر باعتبار أن ذلك يشكل بديلاً يمكن أن يجذب إليه التأييد الدولي.

وهكذا وجدت الجبهة الوطنية نفسها في مأزق دفعها إلى إعلان قبولها الاشتراك في المؤتمر في ٢٠ أغسطس خاصة وإن دول المواجهة الأفريقية أصرت على حضور الجبهة لمؤتمر لندن

الدستوري، كما أصرت كذلك على عدم تحرك الجبهة خارج إطار المؤتمر، وكان موزوريوا قد قبل الدعوة هو الآخر لحضور المؤتمر في ١٠ أغسطس.

- **مؤتمر لندن، والتسوية النهائية (١٠ سبتمبر – ٢١ ديسمبر ١٩٧٩)**

إن التكتيك الذي استخدمته بريطانيا في مؤتمر قصر لانكستر بلندن يشير إلى أن بريطانيا كانت على استعداد لاستعادة سلطتها الاستعمارية على روديسيا في محاولة لسد الفجوة بين مسؤوليتها القانونية تجاه المستعمرة وبين افتقارها إلى السلطة الحقيقية للتأثير على مجريات الأحداث في روديسيا.

ومن الغريب في هذا الصدد أنه لكي تتمكن بريطانيا من عدم تدويل الصراع في روديسيا، وتأكيد سلطتها الاستعمارية فإنها كانت في حاجة إلى التأييد الدولي لها. أو على الأقل كانت في حاجة إلى عدم وجود معارضة دولية لاستراتيجيتها.

وقد وضع اتفاق لوساكا أساس هذا المسلك، فقد سعت بريطانيا إلى محاولة اجتذاب التأييد الدولي لجهودها في كل مرحلة من مراحل التفاوض، وبخاصة عندما تتأزم المفاوضات وتصبح على وشك توقيع اتفاق ثنائي مع حكومة موزوريوا، وقد انتقدت الجبهة الوطنية مسلك اللورد كارنجتون رئيس المؤتمر وأعلنت أنه منشغل عن المفاوضات بالسعي لكسب التأييد الدولي، على أن الجبهة ذاتها كانت معتمدة إلى حد كبير، أثناء المفاوضات، على تأييد دول المواجهة ودول الكومنولث لها في مقاومتها لتأكيد السلطة الاستعمارية البريطانية، وفي إصرارها على عدم إبعاد المسألة عن الساحة الدولية.

إن اتفاق قصر لانكستر يمثل حلاً وسطاً بين مواقف الأطراف المختلفة: بريطانيا وحكومة موزوريوا من جانب، والجبهة الوطنية من جانب آخر. ولعل تتبع بعض المراحل الحرجة في المفاوضات تبين أن كل وفد حاول تعبئة التأييد الدولي إلى جانبه، وتبين كذلك أن القوى الدولية،هي الأخرى، قد حددت مجالات تحرك كل طرف، وقدرته على المناورة[١٢]:

أولاً: الخلافات حول الدستور:

نشبت الأزمة الأولى في المفاوضات نتيجة الخلاف حول دستور الاستقلال فبعد شهر من المفاوضات بدأ وكان كلا الوفدين الأفريقيين يتحركان نحو الموافقة على مشروع الدستور الذي

أعدته بريطانيا. وكان وفد حكومة موزوريـوا قـد طالـب بعـدم الـنص علـى التمثيـل المخـصص للبيض في البرلمان في الدستور الجديد، إلا أن قائد الجيش الروديـسي، وبـدعم مـن بريتوريـا، أكـد على أن موقف رئيس الوزراء السابق سميث يتمثل فـي الـدفاع عـن التمثيـل المخـصص للبـيض وأن ذلك لن يكون موضوع مناقشة.

وقد فاجأت الجبهة الوطنية الجميع حين قبلت تخصيص مقاعـد للبـيض فـي البرلمـان المقتـرح، وإن رفضت منحهم حق الفيتو، وحين وافقت علـى الموقـف البريطـاني المتعلـق بـسلطات رئـيس جمهورية زيمبابوي إذ رغم تفضيلها لقيام نظام رئاسـي يكـون فيـه الـرئيس الدولـة منتخبـاً مـن الشعب مباشرة، ويكون رئيساً للسلطة التنفيذيـة، إلا أنهـا قبلـت المفهـوم البريطـاني حـول وجـود نظام حكم برلماني ينتخب فيه رئيس الدولة بطريقـة غيـر مباشـرة ولا يتمتـع بـأي سـلطة تنفيذيـة حقيقية، كما وافقت الجبهة على منح جنسية زيمبابوي تلقائيـاً لكـل المهـاجرين إلـى روديـسيا حتـى تاريخ إعلان الاستقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥.

على أن الجبهة امتنعت عن الموافقة على الدستور لوجود نصوص فـي قـانون الحقـوق المقتـرح تتعلق بالحفاظ على الملكية البيضاء للأرض، وقد طالبـت الجبهـة بتغييـر هيكـل الزراعـة جـذرياً على أساس الملكية الجماعية.

ووصلت المفاوضات إلى طريـق مـسدود فـي الوقـت الـذي أيـدت فيـه حكومـة موزوريـوا النصوص المتعلقة بملكية الأرض، وإزاء ذلك أعلن اللـورد كـارنجتون أنـه يجـب علـى الأطـراف المتفاوضة الموافقة على الدستور ككل "بنعم أو لا" وقد قبلـت حكومـة موزوريـوا مـشروع الدسـتور برمته، وراحت تسعى لعقد اتفاق ثنائي مـع بريطانيـا يـستبعد الجبهـة الوطنيـة، وقـد قـوى أمـل حكومة موزوريوا في الوصول إلى مثل هذا الاتفاق عندما أعلنـت حكومـة جنـوب أفريقيـا تأييـدها للمقترحات البريطانية، واستعدادها للتدخل إلى جانـب موزوريـوا إذا عـادت الجبهـة الوطنيـة إلـى الحرب من جديد، وبدأ الموقف وكأن بريطانيا على وشك إنهاء المحادثات.

وقامت بريطانيا بإرسال خطابات إلـى نيجيريـا، ورؤسـاء دول المواجهـة المجتمعـين فـي دار السلام بحثاً عن تأييد هذه الدول للموقف البريطاني. ووجدت الجبهـة الوطنيـة نفـسها فـي مـأزق، إذ بصرف النظر عن اهمية مسألة الأرض في حـد ذاتهـا فـإن الموافقـة علـى الدسـتور مـن جانـب بريطانيا وحكومة موزوريوا من شأنه أن يدعم مركز موزوريوا ويفـتح البـاب أمـام "الحـل الثـاني" بين الطرفين، فضلاً عما تقدم فإن معارضة الجبهة للدستور مـن شـأنه أن يعرضـها لمخـاطر عـدم

التأييد الدولي لها، ذلك أن الأطراف الثلاثة في المفاوضات كان كل منها حريص على ألا يتهم بأنه السبب في فشل المفاوضات، وفي هذا الصدد فإن بريطانيا كان يمكن أن ينظر إليها بأنها هي السبب شأنها شأن الجبهة الوطنية. ونتيجة لذلك فإن السيد شريدات رامفال السكرتير العام للكومنولث حرص على تذكير بريطانيا بأن اتفاق لوساكا يقضي باشتراك كل الأطراف المتصارعة في التسوية، كما أن الرئيس نيريري اتهم بريطانيا بخلق أزمة مفتعلة.

وقد أسفر التدخل الأمريكي في المفاوضات عن صيغة سمحت للجبهة الوطنية بالعودة إلى المؤتمر، فقد أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للمشاركة في إنشاء وتمويل صندوق متعدد الجنسيات للمساعدة في التنمية الاقتصادية والزراعية في زيمبابوي، وتعويض المزارعين البيض. وقد أدى ذلك إلى موافقة الجبهة الوطنية على مشروع الدستور وأعلنت أنه ليس ثمة حاجة للعودة إلى مناقشة مسألة الأرض "إذا كان لن يعترينا شك حول المسائل الحيوية المتعلقة بترتيبات الفترة الانتقالية".

ثانياً: الخلافات حول ترتيبات الفترة الانتقالية:

تفجرت الأزمة الأولى في هذا الصدد عندما أعلنت بريطانيا عن مسؤولياتها الكاملة خلال هذه الفترة وأدى ذلك إلى خلاف بين بريطانيا والجبهة في نوفمبر حول مسألتي:

الإشراف على الانتخابات، ووضع قوات الجبهة في الفترة الانتقالية.

وسارع موزوريوا إلى تأييد المقترحات البريطانية في هذا الشأن وقبل الحاجة إلى إجراء انتخابات نزيهة، ووافق على الاستقالة من منصبه خلال الفترة الانتقالية مقابل قيام بريطانيا بإصدار قانون يعترف بزيمبابوي المستقلة وإنهاء المقاطعة بعد الفترة الانتقالية التي تشرف عليها بريطانيا.

وبهذا فإن مجال المفاوضات أمام الجبهة قد تضاءل، وظهر من جديد شبح "الحل الثاني" أمامها إذ رغم أن الجبهة أصرت منذ البداية على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات، وعارضت وضع هذه المسألة برمتها في يد الحاكم العام البريطاني، إلا أن الجبهة كانت مكبلة بالالتزام التنزاني – الزامبي في اتفاق لوساكا، فضلاً عن أن نيريري قد عاد ثانية وأكد على التزام دول المواجهة بضرورة إشراف بريطانيا على الانتخابات أثناء انعقاد المؤتمر.

على أنه نتيجة لإصرار الجبهة الوطنية على حسم هذه المسائل فقد تم الوصول إلى حل وسط، فبعد ضغوط من دول المواجهة، ونيجيريا ودول الكومنولث، وافقت بريطانيا على وجود

مجموعة مدنية من دول الكومنولث تراقب الانتخابات، كما وافقت على تشكيل قوة عسكرية من دول الكومنولث تضم قوات بريطانية لتراقب وقف إطلاق النار، وفضلاً عن ذلك فقد اعترفت بقوات الجبهة الوطنية على قدم المساواة مع الجيش العنصري على أن يوضع الجيشان تحت سلطة الحاكم العام أثناء الفترة الانتقالية. وفي المقابل قدمت الجبهة تنازلات يعتد بها فقد وافقت على استمرار القوات الروديسية خلال الفترة الانتقالية وكذا قوات الشرطة العنصرية ولم تصر على تسريحهما، كما وافقت على استمرار جهاز الخدمة المدنية والقضاء على أن يظل الجميع تحت إشراف الحاكم البريطاني.

ولم يتبق من المسائل المعلقة إلا تحديد مدة الفترة الانتقالية ففي الوقت الذي أصرت فيه الجبهة على أن يكون الحد الأدنى لها ستة شهور، فإن بريطانيا أصرت على ألا تتجاوز هذه المدة شهرين، وبمبادرة شخصية من الرئيس كاوندا تم حل هذه المسألة فقد اقترح أن تكون مدة الفترة الانتقالية شهرين من تاريخ إتمام وقف إطلاق النار أو ثلاث شهور على الأقل من تاريخ وجود السلطة البريطانية في روديسيا، وقدمت هذه المبادرة لبريطانيا فرصة تجنب المخاطرة باللجوء "الحل الثاني" في الوقت الذي واجهت فيه الجبهة موقفاً من حليف ـ زامبيا ـ وليس بريطانيا. وانتهى الأمر بالموافقة على ترتيبات الفترة الانتقالية.

ثالثاً: وقف إطلاق النار:

في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات حول ترتيبات وقف إطلاق النار فإن ساحة الصراع في روديسيا شهدت تكثيفاً للعمليات والاستعدادات العسكرية من جانب كل الأطراف. إذ تزايدت الغارات المكثفة من جانب روديسيا على كل من زامبيا وموزمبيق، ولم تستهدف هذه الغارات ضرب قواعد الجبهة الوطنية في البلدين فحسب وإنما امتدت لضرب أهداف اقتصادية حيوية في البلدين، الأمر الذي اضطر كاوندا إلى إعلان حالة التعبئة العامة في زامبيا.

وفي نفس الوقت ازداد تورط جنوب أفريقيا في الحرب الدائرة في روديسيا، فعلى حين أن عملياتها العسكرية في روديسيا كانت تكلفها نحو مليون جنية استرلني يومياً في النصف الأول من عام ١٩٧٩، فإن هذه الأعباء زادت زيادة كبيرة أثناء انعقاد مؤتمر لندن، ووصل الأمر ذروته عندما اعترفت بريتوريا رسمياً في أوائل ديسمبر ١٩٧٩ بأن "قواتها تعمل بانتظام داخل روديسيا" ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد تسلل الالاف من قوات زابو إلى روديسيا أثناء

المؤتمر بهدف، تدعيم الوجود السياسي لزابو في البلاد عند وقف إطلاق النار في نفس الوقت الذي أعلن فيه موزوريوا حالة التعبئة وقام بتجنيد نحو ٢٥ ألف متطوع من أنصاره مع حلول يناير ١٩٨٠.

وقد تم الاتفاق في مؤتمر لندن على تجميع قوات سالسبوري في المعسكرات، ووقف نشاط القوات الجوية الروديسية، وأكدت بريطانيا أن قوات جنوب أفريقيا ستنسحب من روديسيا، ووافقت كذلك على قيام الحاكم العام البريطاني بإنشاء مراكز تجميع لقوات الجبهة، وحول هذه المسألة ثار الخلاف الأخير بين الجبهة الوطنية وبريطانيا، ففي الوقت الذي أصرت فيه الجبهة على ضرورة وجود ثلاثين مركزاً لقواتها، أصرت بريطانيا على تخصيص ١٥ مركزاً فقط، وانتهى الأمر بموافقة بريطانيا على زيادة هذه المراكز إلى ١٦ مركزاً وسمحت للحاكم العام بزيادتها إذا أحس أن ذلك ضرورياً.

وعندئذ وافق زعيما الجبهة على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، واتفاق تسوية المشكلة الروديسية في ٢١ ديسمبر ١٩٧٩. على أن الأمر الذي يجب ملاحظته في هذا الصدد أن موزوريوا كان قد وافق منذ البداية على ترتيبات وقف إطلاق النار ومن ثم فلقد ارتفع العلم البريطاني على سالسبوري في ١٢ ديسمبر ١٩٧٩، قبل أن يوقع زعيما الجبهة الوطنية على الاتفاق نهائياً، في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا رفع العقوبات عن روديسيا.

على أية حال فإن رفع العلم البريطاني على سالسبوري يعد حدثاً هاماً في تاريخ روديسيا إذ يعني إعادة السلطة الاستعمارية البريطانية على الإقليم، كما أنه يعد أول مرة تستعيد فيها بريطانيا سلطتها الاستعمارية على أي مكان في العالم دون مساعدة القوات العسكرية البريطانية.

- **الفترة الانتقالية والاستقلال**

منذ رفع العلم البريطاني على سالسبوري في ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ بدأت الفترة الانتقالية التي تعد فيها البلاد ــ حيث توقف العمليات العسكرية ــ لإجراء انتخابات تمهيداً لحصولها على الاستقلال وقد وصل إلى البلاد اللورد سومز ليتولى مهام الحاكم البريطاني في البلاد ووفد معه معاونوه من مستشارين قانونيين وسياسيين وإعلاميين ومسؤولين عن البوليس، ومستشارين عسكرين، ومسؤولين عن إدارة الانتخابات.

وقد يكون من الضروري أن نشير إلى بعض بنود دستور الاستقلال قبل الخوض في نتائج الانتخابات وتحليلها، وتتمثل أهم هذه البنود فيما يلي(١٣):

(١) إن جمهورية زيمبابوي دولة مستقلة ذات سيادة يتمتع فيها جميع المواطنين سوداً أو بيضاً بحقوق متساوية.

(٢) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو ينتخب بطريق غير مباشر من جانب أعضاء البرلمان لفترة ست سنوات ويتولى السلطة التنفيذية، غير أنه تجب ملاحظة أن سلطته شرفية وفخرية أكثر منها سلطة حقيقية.

(٣) يتم تشكيل مجلس تنفيذي (حكومة)، لإدارة شؤون البلاد من رئيس الوزراء ــ الذي يعنيه رئيس الجمهورية من بين الأشخاص الذي يرى أن في وسعهم الحصول على تأييد غالبية أعضاء مجلس الجمعية ــ والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية بناء على مشورة رئيس الوزراء.

(٤) يتشكل برلمان زيمبابوي من مجلسين:

أ ــ مجلس الشيوخ: ويتكون من أربعين عضواً ينتخبون بطريق غير مباشر، عشرة منهم ينتخبون على طريق مجمع انتخابي مكون من أعضاء مجلس الجمعية المنتخبين على قائمة الناخبين البيض، وأربعة عشر عضواً ينتخبون عن طريق مجمع انتخابي مكون من أعضاء مجلس الجمعية المنتخبين على قائمة الناخبين المشتركة، وعشرة أعضاء ينتخبون عن طريق مجلس الزعماء، ويعين رئيس الجمهورية ستة أعضاء بناء على مشورة رئيس الوزراء.

وينص الدستور على ألا يقل عمر عضو مجلس الشيوخ عن أربعين عاماً، وأن يكون مقيماً في زيمبابوي لفترة لا تقل عن عشر سنوات خلال العشرين عاماً الماضية.

ب ــ مجلس الجمعية: ويتكون من مائة عضو على النحو التالي:

ــ ٨٠ عضواً ينتخبون عن طريق الاقتراع العام.

ــ ٢٠ عضواً ينتخبون من جانب الناخبين البيض.

وللبرلمان سلطة تعديل الدستور بشرط موافقة ٧٠ بالمئة من أعضاء مجلس الجمعية وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، ويمكن للبرلمان تعديل مواد الدستور المتعلقة بتمثيل الأقلية البيضاء في

البرلمان بعد سبع سنوات بشرط موافقة كل أعضاء مجلس الجمعية، ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ على التعديل المقترح.

بناء على ما تقدم فإن الانتخابات العامة في زيمبابوي كانت تدور حول شغل المقاعد المائة في مجلس الجمعية. وقد أجريت الانتخابات على قائمة الناخبين البيض في ١٤ فبراير ١٩٨٠ وقد فازت الجبهة الروديسية بالعشرين مقعداً المخصصة للبيض في مجلس الجمعية.

وقد أجريت الانتخابات على المقاعد الثمانيين المخصصة للأفريقيين في أواخر فبراير ١٩٨٠، وقد تنافست على هذه المقاعد الأحزاب التالية[١٤]:

(١) المجلس الوطني الأفريقي المتحد بزعامة موزوريوا:

وكان هذا الحزب قد حصل على ٦٧ بالمئة من أصوات الناخبين في انتخابات التسوية الداخلية في أبريل ١٩٧٩، ومعظم المقاعد التي حصل عليها كانت تتركز في إقليم شونا في شرق البلاد، على أن هذه الانتخابات أثبتت ضعف الحزب في منطقة كارانجا (٢٢ بالمئة من سكان البلاد)، وفي منطقة بولاوايو، وهي منطقة يتمتع فيها النديبلي بنفوذ قوي كما أن نحو نصف سكانها من الشونا وقد ركز موزوريوا دعايته الانتخابية في منطقة الشونا الشرقية وسالسبوري، على أن خروج شيكريما عليه أدى إلى ضعف نفوذه بين صفوف زيزورو (١٨ بالمئة من سكان البلاد).

ثم إن هناك عوامل أخرى أدت إلى تقليل التأييد الشعبي لموزوريوا منها فشله في تنفيذ وعوده بإنهاء الحرب في زيمبابوي ثم وضعه لأبناء قبيلة مانيكا (١٣ بالمئة من سكان البلاد)، في المراكز العليا في المجلس الوطني الأفريقي، وكذا في بعض مناصب الدولة.

(٢) الاتحاد الوطني لزيمبابوي ـ زانو (موجابي):

وكان أثناء الحملة الانتخابية على ثقة من فوزه في الانتخابات ولذلك دخلها تحت اسم زانو ـ الجبهة الوطنية، في حين أن زابو دخلها تحت اسم الجبهة الوطنية، ونفوذ زانو قوي في إقليم شونا شرق البلاد (٧٤ بالمئة من سكان البلاد)، ثم إن جناحه العسكري جيش التحرير الوطني الأفريقي لزيمبابوي ـ زانلا ـ قد أقام خلايا سياسية له في كل أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق التي يتمتع فيها زابو بنفوذ ويلاحظ أن لا يوجد تمثيل لنديبلي في زانوولا في قيادته العليا.

(٣) اتحاد شعب زيمبابوي الأفريقي ـ زابو (نكومو):

وهو يحصل على تأييده بين صفوف ندبيلي (١٤ بالمئة من سكان البلاد)، في غرب البلاد، وقد حقق زابو التوازن في داخله بين مختلف الجماعات الأفريقية، فرغم أن نكومو ينتمي إلى كالانجا (٥ بالمئة من سكان البلاد)، إلا أن حزبه يحصل على تأييد واسع من شونا وندبيلي، ونفس الأمر ينطبق على جناحه العسكري "زاپيرا" التي يضم في صفوفه أعضاء من مختلف الجماعات الأفريقية، ولكن على أية حال فإن قاعدة الحزب ما تزال بين صفوف ندبيلي وكالانجا.

(٤) زانو (سيتولي):

وقبل الانتخابات سرت شائعات بأن هناك تحالفاً بين سيتولي ونكومو، وقاعدة هذا الحزب تقع في شرق البلاد بين صفوف قبيلة نداو (٣ بالمئة من سكان البلاد).

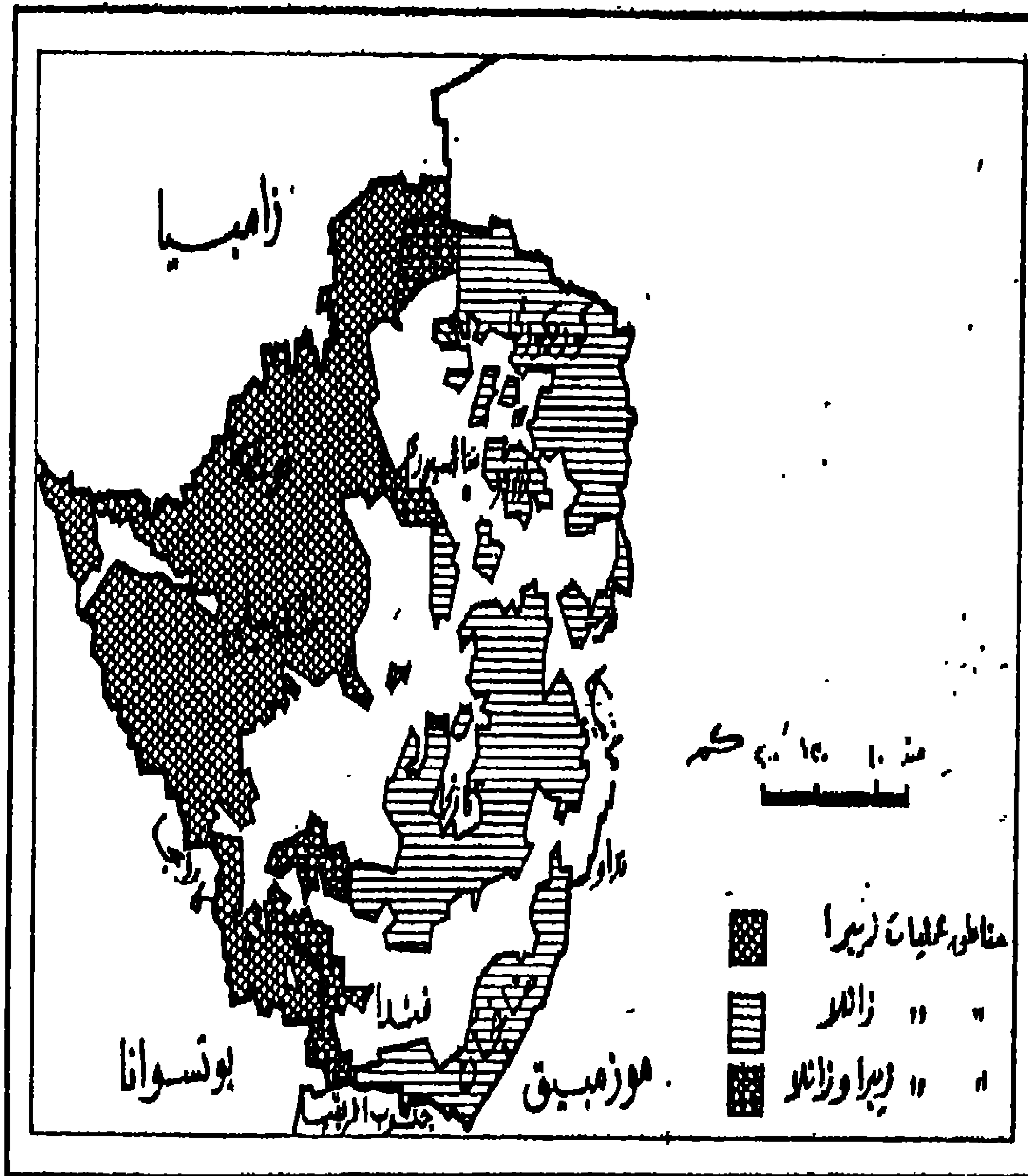
(٥) الحزب الديمقراطي لزيمبابوي (شيكريما):

وقد جرى تنسيق بينه وبين زابو، ويتمتع الحزب بنفوذه بين صفوف قبيلة زيزورو.

خريطة رقم (١)

التوزيع الجغرافي لسكان زمبابوي

نسبتهم العددية ومناطق عمليات جيوش كل من زابو و زانو



النسبة العددية للقبائل إلى العدد الإجمالي للسكان البالغ ٧ مليون نسمة

- المتحدثون بالشونا : ٧٤ ٪

كارانجا ٢٢ ٪ - زيزورو ١٨ ٪

مانيكا ١٣ ٪ - كوريكوري ١٢ ٪

نداو ٣ ٪ - آخرون ٦ ٪

- ندبيلي والمجموعات المرتبطة بها : ١٩ ٪

ندبيلي ١٤ ٪ - كالانجا ٥ ٪

- آخرون : ٦ ٪

تونجا ٢ ٪ - فندا ١ ٪

شانجان ١ ٪ - البيمبه ٣ ٪

المصدر : - Africa Confidential, Vol., 21, No. 4, Feb. 13, 1980, p. 2.

خريطة رقم (٢)

توزيع مقاعد مجلس الجمعية المخصصة للافريقيين على أقاليم زمبابوي



المصدر : - Africa Research Bulletin, Econ...
Vol. 17, No. 2, March 31, 1980, p. 5426.

النتائج التفصيلية للإنتخابات

(مجلس الجمعية)

الزعيم	ماتابيليلاند		ماشونالاند			ميدلاند	مانيكالاند	فيكتوريا	مجموع المقاعد	النسبة%
	الشمال	الجنوب	الغرب	الوسط	الشرق					
موجابي	١	-	٦	٦	١٤	٨	١١	١١	٥٧	٦٢,٩
نكومو	٩	٦	١	-	-	٤	-	-	٢٠	٢٤,١
موزوريوا	-	-	١	-	٢	-	-	-	٣	٨,٢

المصدر: نفس المصدر السابق.

كما دخلت الانتخابات أحزاب أخرى هي الحزب الفيدرالي الوطني المتحد، والجبهة الوطنية الزيمبابوية ومنظمة الشعب المتحد لزيمبابوي.

وقد قسمت البلاد إلى ثمانيين دائرة انتخابية حيث تقوم كل دائرة بانتخاب عضو واحد عنها يمثلها في مجلس الجمعية، وذلك في إطار الأقاليم الإدارية الثمانية للبلاد حيث حصل كل إقليم على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانه على النحو لتالي:

إقليم مانيكلاند (١١ مقعداً)، وإقليم ماشونا لاند الوسط (٦ مقاعد)، وإقليم ماشونا لاند الشرق (١٦ مقعداً)، وإقليم ماشونا لاند الغرب (٨ مقاعد)، وإقليم ماتبيليلاند الشمال (١٠ مقاعد)، وإقليم ماتبيليلاند الجنوب (٦ مقاعد)، وإقليم مدلاند (١٢ مقعداً)، وإقليم فيكتوريا (١١ مقعد)[١٥]. (انظر الخريطة رقم ١ ، ٢).

وقد توقع كافة المراقبين للانتخابات عدم فوز أي حزب من الأحزاب الأفريقية بغالبية مقاعد مجلس الجمعية وانتهوا في معظمهم إلى أن حكومة الاستقلال ستكون حكومة ائتلافية في الغالب تضم عديداً من هذه الأحزاب وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رجحوا فوز زابو بالعدد الأكبر ــ وإن لم يكن الغالبية ــ من المقاعد وأن هذا الحزب سيتجه إلى تكوين ائتلاف حكومي مع زانو (سيتولي)، ومع الجبهة الروديسية يستبعد منه زانو (موجابي).

من هنا فإن نتيجة الانتخابات جاءت مفاجأة لكل المراقبين وعلى عكس توقعاتهم تماماً، فقد تمكن زانو (موجابي)، من الحصول على ٦٢,٩ بالمئة من أصوات الناخبين، وعلى ٥٧ مقعداً من مقاعد مجلس الجمعية الثمانين التي جرى الانتخابات حولها، وبذلك تحقق له الفوز بغالبية مقاعد مجلس النواب المائة. في حين أن زابو (نكومو)، لم يحصل إلا على ٢٤,١ بالمئة من أصوات الناخبين، وعلى ٢٠ مقعداً من مقاعد مجلس النواب ولم يتمكن المجلس الوطني الأفريقي المتحد (موزوريوا)، من الفوز إلا بـ ٨,٢ بالمئة من أصوات الناخبين، والثلاثة مقاعد المتبقية. وبذلك بات في مقدور زانو، واستناداً إلى أغلبيته في مجلس الجمعية تشكيل الحكومة بمفرده تحت رعاية روبرت موجابي كرئيس للوزراء.

وإن اتجه موجابي إلى تشكيل حكومة وطنية تضم في صفوفها أعضاء من بقية الأحزاب الأخرى، كما ضم إلى صفوف حكومته وزيرين من البيض.

وعلى أية حال فإن هذه النتيجة سببت كثيراً من الجدل، وأثارت عدة احتمالات يمكن إيجازها فيما يلي:

الاحتمال الأول:

يتمثل في أن فوز موجابي جاء نتيجة لاتفاق تنزاني ـ بريطاني: ويستشف ذلك من ثقة الرئيس نيريري البالغة حين وافق على أن تكون لبريطانيا السلطة الكاملة في تولي مهام الفترة الانتقالية، ثم ضغطه على الجبهة الوطنية لقبول كل المقترحات البريطانية وإصراره على عدم تحرك الجبهة خارج نطاق مؤتمر لندن، كما يستشف ذلك من الثقة الزائدة لموجابي حين أعلن منذ البداية دخوله الانتخابات منفرداً وخارج إطار الجبهة الوطنية، وحين أعلن أنه في حالة فوز حزبه فإنه سيختار نكومو رئيساً للدولة، وحين أرسل وفداً يمثله إلى جنوب أفريقيا قبل الانتخابات ليبلغ حكومتها أن الوضع في زيمبابوي مسألة داخلية تخص شعبها، وحين أعلن عند عودته من موزمبيق إلى سالسبوري أنه رغم تعاطفه مع المؤتمر الوطني الأفريقي ـ حركة التحرير في جنوب أفريقيا ـ إلا أنه سيعمل على التعايش السلمي مع جيرانه (جنوب أفريقيا)، وحين زار كل من موزمبيق وتنزانيا بينما الانتخابات دائرة في الداخل[١٦].ويمكن القول بأن مبرر هذا الاتفاق التنزاني ـ البريطاني يرجع في جانب منه إلى حالة العداء المتاصلة بين نيريري ونكومو، ورغبة نيريري في تشكيل تحالف تنزاني ـ موزمبيقي ـ زيمبابوي يتولى زعامته وهو تحالف يضم مساحة كبيرة من الأرض ويجد سنداً له من الصين، كما أن هذا الاتفاق يرجع في جانب منه كذلك إلى رغبة كل من تنزانيا والدول الغربية في إبعاد النفوذ السوفياتي عن زيمبابوي خاصة وأن الاتحاد السوفياتي كان يشكل السند الرئيسي لنكومو.

إن ظهور نتيجة الانتخابات على هذا النحو قد وضع نكومو في موقف حرج فهو لا يستطيع الزعم بعدم نزاهة الانتخابات، وهو أن زعم ذلك فسيتهم على الفور بأنه يضع مسألة زعامته الشخصية قبل مصلحة شعب زيمبابوي[١٧].

الاحتمال الثاني:

إن فوز موجابي جاء نتيجة استناد زانو إلى قاعدة قبيلة عريضة في شرق البلاد بين القبائل المتحدثة بالشونا (٧٤ بالمئة من سكان البلاد)، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن التأييد الشعبي الجارف لنكومو ـ باعتباره أب للقومية الزيمبابوية ـ شيء، وإدلاء الناخب بصوته أمام صندوق الاقتراع شيء آخر، إذ سرعان ما يتذكر الناخب أصله القبلي ويعطي صوته في هذا الاتجاه، وعلى أية حال فإن نتائج الانتخابات تشير إلى هذا الطابع. فقد حصل زانو على كل مقاعد إقليم مانيكالاند الأحد عشر، كما حصل على أربعة عشر مقعداً من بين المقاعد الستة

عشر المخصصة لإقليم ماشونالاند الشرقي. في حين أن معظم المقاعد التي حصل عليها زابو تتركز في مقطعتي متبيليلاند الشمالية والجنوبية وهي مناطق نفوذه القبلي، وعملياته العسكرية.

الاحتمال الثالث:

إن فوز موجابي يرجع إلى التأييد الشعبي لزانو. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الدعاية الخبيثة التي وجهت ضد نكومو أثناء الحملة الانتخابية حين ناشد إيان سميث الناخبين البيض بإعطاء أصواتهم لصالح زابو، وحين انتشرت الشائعات تشير إلى أن نكومو سيتحالف مع سيتولي وموزوريوا في حكومة انتقالية يستبعد منها زانو وحين تزايدت حملة الاغتيالات والاعتداءات العسكرية على موجابي نفسه، وعلى كبار مساعديه، وراحت أصابع الاتهام تشير إلى أن الأسلحة المستخدمة في هذه الحملة هي أسلحة سوفياتية، أي أن الذين قاموا بها من اتباع زابو[١٨].

وإذا كان الاحتمال الثاني يمكن ترجيحه فما لا شك فيه أن تشويه صورة نكومو على النحو السالف ذكره ثم توجيه ضربات إلى زعامات زانو قد أدى إلى تقليل التعاطف الشعبي لنكومو، وزيادته بالنسبة لموجابي.

... وعلى أي حال ومهما كانت الأسباب وراء فوز موجابي فالأمر الذي لا شك فيه أن هذا الفوز هو ــ في التحليل النهائي ــ انتصار للجبهة الوطنية، بل هو قبل ذلك انتصار لإدارة شعب زيمبابوي.

على أن تسوية المشكلة الروديسية وانتصار الجبهة بالذات، هو حدث هام في حد ذاته، ويثير عدداً من المسائل يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) إن تحقيق التسوية في روديسيا يعد انتصاراً للجهود البريطانية ــ الأمريكية، مع ما يعنيه ذلك من إمكانية حماية مصالحهما فيها، بل إنه مكن كل من بريطانيا والولايات المتحدة من الزعم بأنهما كسبا جولة من الاتحاد السوفياتي في الجنوب الأفريقي مقابل أنجولا، لكن الأمر الذي لا يجب إغفاله هو أنه بدون التواجد الكوبي في أنجولا لما تحركت القضية الروديسية نحو التسوية بسرعة.

ثم إن انتصار الجبهة الوطنية يعد في حد ذاته درساً يتعين على الدول الغربية أن تعيه ويتمثل هذا الدرس في أن حركات التحرير ليست مجرد مجموعة من المخربين أو الإرهابيين، وإنما هي حركات وطنية أصلية تمثل شعوبها وتلقى الدعم والتأييد منها.

(٢) إن انتصار الجبهة الوطنية، وبخاصة فوز موجابي، يمكن أن يعد فوزاً للصين السند الرئيسي لزانو ومن ثم فلا غرابة أن تكون الصين من بين الدول التي سارعت بالتهليل لهذا الانتصار.

(٣) لكن انتصار الجبهة الوطنية يعد بحق انتصاراً لدول المواجهة الأفريقية وبخاصة تنزانيا وزامبيا، ويعد كذلك تتويجاً لجهودهما ومعاناتهما في تأييد قضية الشعب الزيمبابوي. على أن مثل هذا الانتصار يثير تساؤلاً هاماً هو: هل حل القضية الروديسية يعد نهاية لوجود دول المواجهة الأفريقية خاصة وأن الدور الأنجولي كان دوراً ثانوياً في الفترة الأخيرة، ثم إن الخطر قد ابتعد عن حدود دول المواجهة فيما عدا أنجولا وبتسوانا؟، أم أن دول المواجهة الأفريقية ستواصل المسيرة معاً استناداً إلى إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية فتتحرك بجهودها نحو ناميبيا ثم جنوب أفريقيا؟.

(٤) على أن تحقيق التسوية على نحو ما انتهت إليه يعد انتصاراً للجبهة الوطنية أولاً وقبل كل شيء، فبدون الكفاح المسلح الذي خاضته، وبدون مثابرتها في المفاوضات ما أمكنها الوصول إلى هذه النتيجة، ولما كان في مقدورها الحصول على التأييد الشعبي الجارف لها، وهي بذلك قد أكدت أنها الممثل الشرعي الحقيقي والوحيد لشعب زيمبابوي، ثم إن انتصار الجبهة يشير إلى أهمية اعتناق أسلوبي الكفاح المسلح والتفاوض معاً دون إهمال أحدهما.

على أنه بتسوية المشكلة الروديسية يثور تساؤلين هامين هما:

ماذا بعد استقلال زيمبابوي، وما هي آثار هذه التسوية على الجنوب الأفريقي؟.

المحور الثاني: مشكلات ما بعد الاستقلال

تواجه حكومة الاستقلال العديد من المشكلات الداخلية، والخارجية، ولعل تحليلاً موجزاً لسياسات نظام الحكم الجديد في زيمبابوي بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الاستقلال قد يكفي كمؤشر لاستجلاء طبيعة هذا النظام واتجاهاته وتوجهاته وموافقة من المشكلات التي تواجهها زيمبابوي.

- **قضايا العمل الداخلي**

وقد واجهت حكومة الاستقلال في هذا الصدد العديد من المشكلات الملحة التي فرضت عليها ضرورة الإسراع بإيجاد حل لها نذكر منها.

أولاً: مشكلة الاندماج الوطني:

ذلك أن زيمبابوي لم ترث فقط ذلك الانقسام بين سكانها إلى أقلية بيضاء، وغالبية أفريقية، وإنما ورثت أيضاً العديد من عوامل التفتيت لكيانها ذلك أن هناك انقسامات لغوية وثقافية، ودينية، وقبلية، بل وإقليمية داخل المجتمع الزيمبابوي، وليت الأمر اقتصر عند هذا الحد بل تغداه إلى الميدان السياسي مع ما يعنيه ذلك من زيادة حدة الصراع والتنافس بين الجماعات المشكلة للمجتمع حول الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية فقد عمق دستور استقلال زيمبابوي من هذه التناقضات حين أقام نظاماً برلمانياً للحكم يقوم على التعدد الحزبي، ولما كانت حركات التحرير، فضلاً عن الأحزاب التي كانت قائمة في روديسيا تستند في معظمها إلى قاعدة عرقية (زانو يعتمد على تأييد الشونا، وزابو يعتمد على تأييد ندبيلي/كالانجا، والجبهة الروديسية تعتمد على تأييد البيض.. إلخ).

فإن هذا الاختلاف الاجتماعي ــ الاقتصادي ــ الثقافي قد انتقل إلى الميدان السياسي خاصة عقب فوز زانو في انتخابات الاستقلال بأغلبية ساحقة، ورغم اتجاه موجابي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم في صفوفها بعض زعامات زابو، وبعض البيض، إلا أن الخلافات قد اندلعت بين كل من زعامة زانو، وزابو، الأمر الذي انتهى بطرد زعامات زابو من الحكومة.

كما أن أعمال العنف العسكرية قد اندلعت في أماكن متفرقة من البلاد كان أخطرها في (نوفمبر ١٩٨٠، وفبراير ١٩٨١، وفبراير ١٩٨٣)، بين بعض عناصر مسلحة من كل زانو وزابو. من هنا نجد روبرت موجابي يصرح بأن "هناك رغبة ملحة في السعي لتوحيد الزيمبابويين في روحهم، وجعلهم يقبلون بعضهم البعض... في مجتمع واحد بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية وعن جماعاتهم العرقية، وعن عقيدتهم، وعن اختلاف أقاليمهم... إن ما تسعى إليه هو خلق مجتمع واحد، لأن أي برنامج للتنمية إنما يعتمد على درجة وحدتنا"(١٩).

من هنا اتجهت حكومة موجابي إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال عدة أساليب نذكر منها:

(١) السعي لخلق جيش وطني(٢٠)، وقد بدأت الحكومة خطواتها في هذا المجال بحظر نشاطات ميليشيات أبيل موزوريوا، والتخلص من المرتزقة، وأبقت على ثلاثة جيوش هي:

(x) جيش التحرير الوطني الأفريقي لزيمبابوي (زانلا)، الجناح العسكري لزابو.

(x) الجيش الثوري لشعب زيمبابوي (زيبرا)، الجناح العسكري لزابو.

(x) قوات جيش روديسيا السابقة.

وقد بذلت الحكومة جهودها لدمج هذه الجيوش باعتبار أن ذلك يشكل أكبر تحد بعد الاستقلال "وحتى يمكن تحقيق ذلك بسهولة، وعلى نحو لا يثير شكوكاً لدى البيض وجيش روديسيا، فقد اتجهت زيمبابوي للاستعانة ببريطانيا في دمج هذه الجيوش وأرسلت الأخيرة مائتي خبير عسكري للقيام بهذه المهمة، التي انتهت إلى خلق جيش وحيد في البلاد. على أن هذا الاندماج البدني بين الجيوش لا يعني أن الاندماج الكامل بينها قد تحقق؛ يؤكد ذلك وقوع بعض المصادمات داخل معسكرات الجيش.

من هنا جاء تأكيد الحكومة على ضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة، وعدم ارتباطه بأي حزب سياسي على اعتبار أن ولاء الجيش يجب أن يكون ولاء للدولة والحكومة المنتخبة، على أنه تجدر الإشارة أن تحقيق مثل هذه الصيغة يعد أمراً عسيراً نظراً لارتباط القيادات والكوادر العسكرية لكل من زانلا وزيبرا بالسياسة وبحركات التحرير لفترة طويلة.

(٢) تحول زانو إلى حزب مسيطر[٢١] ـ صحيح أن زانو قد حصل على ٥٧ مقعداً من مقاعد مجلس النواب الثمانين التي جرت انتخابات الاستقلال حولها، وأن ذلك تم في إطار التعدد الحزبي الذي أقره دستور الاستقلال، إلا أن هناك مؤشرات توضح اتجاه زانو للتحول إلى حزب مهمين على الحياة السياسية في البلاد، نذكر منها: أنه منذ الاستقلال فإن البرلمان لم تظهر له أي سلطة حقيقية في التأثير على السياسية، ذلك أن السلطة قد تركزت في يد اللجنة المركزية لزانو، وقد سعى زانو للسيطرة على معظم المؤسسات الهامة المؤثرة في زيمبابوي.

فما يزيد على نصف عدد السكرتاريين الدائمين في الخدمة المدنية أصبحوا الآن من الأفريقيين، ومعظم هؤلاء من المؤيدين لزانو، ثم إن أعضاء مجالس إدارات شركات القطاع معظمهم من المنتمين لزانو، وفي المناطق الريفية (فيما عدا منطقة متبيليلاند حيث تعيش قبائل ندبيلي)، فإن مدراء المناطق الـ ٥٤ هم من المؤيدين لزانو، ونفس الأمر ينطبق على أجهزة الحكم المحلي حيث يوجد ثمانية أعضاء يشكلون المجلس المحلي لكل منطقة ـ فهؤلاء في معظمهم ينتمون إلى زانو.

بل إن خطوط اتصالات الحكم المحلي تستخدم في الوقت الحاضر لخدمة أهداف زانو، فضلاً عن أن مديري المناطق أصبحوا يتولون مهمة تنظيم حملات تمويل زانو. وقد نادى بعض من قيادات زانو بعدم منح تراخيص مزاولة التجارة لأعضاء أحزاب المعارضة، كذلك فإن

معظم الشركات قد أصبحت تحس بالالتزام بضرورة تمويل الحزب، أيضاً فإن الصحف أخذت تنشر إعلانات وصور وبيانات لزانو غير مدفوعة الأجر، وقد امتد ذلك إلى أجهزة الإعلام فالإذاعة والتليفزيون والصحافة أصبحت أبواقاً لزانو.

وفي الجامعات، فإن التأييد القوي لزانو أصبح الشرط الأساسي للتعيين في وظائف رؤساء الأقسام فيها. وقد سعت حكومة زانو لجعل نقابات عمال المؤتمر الزيمبابوي تعمل بالتعاون الوثيق مع زانو في وزارة العمل. وهكذا فإن زانو قد تحول إلى حزب مسيطر على الحياة السياسية في زيمبابوي، ولم يخف قادة زانو هذا الأمر بل لقد صرح موجابي في ٩ مايو ١٩٨٢ بأن زانو "سيحكم إلى الأبد".

(٣) التبشير والدعوة إلى إقامة نظام للحزب الوحيد ــ فقد صرح موجابي في حديث صحفي له في أواخر عام ١٩٨٢[٢٢] بأن إقامة نظام للحزب الوحيد في زيمبابوي إنما يستند إلى إرادة الشعب الذي سيقرر ذلك في استفتاء يتم عقب انتهاء المدة الأولى لحكومته عام ١٩٨٥ "إننا سندعوا الشعب للتصويت حول هذه المسألة، فإذا وافق عليها طبقناها، وإذا صوت ضدها فإننا سنقبل إرادة الشعب، إننا لسنا قلقين، فمع وجود الحزب الوحيد أو بدونه، فإننا نشكل أغلبية واضحة؛ ولكننا نعتقد أن وحدة شعبنا تعد أمراً جوهرياً... إننا مع الوحدة، ومع مجتمع واحد، إننا دولة واحدة، لا دولتين، ويجب أن نكون مجتمعاً واحداً".

ويبرر موجابي الاتجاه نحو الأخذ بنظام الحزب الوحيد بقوله "إننا نعتقد إنه بوجود مجتمع واحد منظم ومنضو تحت هذه المظلة السياسية، فإننا نصبح أكثر فعالية مما نحن عليه الآن. إنه تصور سياسي، وفلسفي، وفكرة نبشر لها بقوة. إننا نفضلها لا بسبب رغبة من جانبي، أو من جانب أي شخص دكتاتوراً ولكن لأننا نعتقد أنها الطريق الأفضل الذي يجب أن نسير عليه، إنها تنبع أيضاً من تقاليدنا، فقد كان لدينا في كل منطقة جغرافية مجتمع واحد يترأسه زعيم وحيد، وفي ظل هذه القيادة السياسية ــ سواء كانت تقليدية أو إقطاعية في بعض الحالات ــ فإن شعبنا قد أعطى الفرصة في مختلف المناطق للتجمع، والتعبير عن رأيه في المسائل الأساسية قبل تنفيذ القرار؛ "وحول تصوره لشكل النظام الحزبي الجديد يقول موجابي" إننا نتصور إن كل الأحزاب ستندرج تحت مظلة واحدة، وسيكون هناك حزب واحد، ولكن مختلف الآراء يتم التعبير عنها ــ اليمين واليسار، والوسط ــ فالجميع يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم" .

ولكن في نهاية اليوم فإن رأي الأغلبية يصبح رأي الحزب، ورأي الدولة ..... ومن شأن ذلك تعميق الديمقراطية من وجهة نظري.... إننا نشاهد حزباً يعارض من أجل المعارضة في البرلمان، فالمرء المعارض يجب أن يقف لينتقد لأن عضواً في الحكومة وقف يتكلم، وإذا أدلت المعارضة ببيان فإن الحكومة تقف لمعارضة البيان... إننا لم نقل بعدم وجود المعارضة في الحكومة. ذلك أنه سيسمح لأفراد الشعب بأن يتخذوا موقف المستقل، إذا رفضوا أن ينضموا للحزب وأن يكونوا مرشحين له. وتفعل تنزانيا ذلك".

(٤) نظام الحكم: كان مشروع الدستور الذي قدمته الجبهة الوطنية (زابو ــ زانو)، إلى مؤتمر لندن الدستوري يركز على ضرورة اعتناق النظام الرئاسي للحكم، ورغم ذلك قبلت الجبهة المشروع البريطاني الذي يقضي بإقامة نظام حكم برلماني في البلاد. فهل ستظل حكومة زانو متمسكة بنظام الحكم البرلماني؟، أم أنها ستتخلى عنه إلى نظام الحكم الرئاسي؟.

إن الخبرة الأفريقية تشير إلى تخلي معظم البلدان الأفريقية عن هذا النظام لتأخذ بالنظام الرئاسي، ويبدو أن زيمبابوي لن تشكل استثناءً أو خروجاً عن هذه الخبرة، وإن كان هذا التحول إلى النظام الرئاسي، ونظام الحزب الواحد في زيمبابوي دونه مصاعب دستورية جمة منها أن المقاعد العشرين المخصصة للبيض في مجلس النواب لا يجوز التعدي عليها قبل عام ١٩٩٠، وكذلك الحال فيما يتعلق بإعلان الحقوق والذي يؤكد على حرية التجمع وتشكيل الأحزاب السياسية فلا يجوز تعديله قبل هذا التاريخ، ويحتاج الأمر إلى موافقة إجماعية من البرلمان إذا ما أريد أحداث مثل هذا التغيير، وهو أمر غير متصور خلال هذه الفترة وبخاصة مع وجود عشرين مقعداً للأقلية البيضاء في البرلمان.

وقد أبدت قيادات زانو ضيقاً بوجود مجلس للشيوخ، وراحت اللجنة المركزية لزانو تسيطر على عملية صنع القرارات متجاهلة وجود البرلمان الذي اقتصرت مناقشاته على مسائل غير ذي أهمية، وقد قام رئيس البرلمان في العام الماضي بزيارة لكل من المجر، ورومانيا، وبلغاريا وموزمبيق لدراسة النظم البرلمانية في هذه الدول[٢٣].

وعلى أية حال، ورغم وجود النظام البرلماني من الناحية الدستورية، إلا أن الصلاحيات التي انتزعتها السلطة التنفيذية لنفسها في الواقع العملي على حساب البرلمان قد أفرغت هذا النظام من مضمونه الحقيقي.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية والإدارية:

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود العديد من المشكلات التي تواجه حكومة الاستقلال نذكر منها:

(١) الخدمة المدنية:

فقد ورثت حكومة موجابي نظاماً للخدمة المدنية يسيطر البيض على كل المستويات الإدارية العليا فيه، وأوضاع هؤلاء مؤمنة بموجب دستور الاستقلال إذ لا يجوز إقالتهم وإن كان يمكن تشجيعهم على الاستقالة مقابل معاشات مجزية، ويمكن القول بأن الفشل في أفرقة الوظائف بسرعة يمكن أن يؤدي إلى تزايد عداء النخبة الأفريقية للنظام، على أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو عدم توافر الخبرات الأفريقية الكافية والمؤهلة لشغل هذه المناصب، فحتى عام ١٩٧٨ لم يكن هناك على سبيل المثال إلا سبعة محامين أفريقيين في البلاد، وكانت نسبة الأفريقيين في صفوف الخدمة المدنية تقل عن ١ بالمئة[٢٤].

ومن هنا كان حرص موجابي على السعي لكسب ثقة البيض، وحثهم على البقاء في البلاد، ورغم ذلك فإن عدد البيض في البلاد قد انخفض منذ الاستقلال من ٢٧٨ ألف نسمة إلى نحو ١٥٠ ألف نسمة ويتجه عددهم إلى التناقص المستمر، وقد أدى ذلك إلى مشكلات إدارية عديدة، خاصة وإن كثيراً من الأفريقيين الذين حلوا محلهم في الإدارة لم يكونوا مؤهلين لذلك؛ لا أدل على تدهور الأوضاع الإدارية من وجود بعض المدرسين الذين لم يحصلوا على رواتبهم لمدة خمسة شهور بسبب الخلل الإداري في وزارة التعليم[٢٥].

(٢) التأمين الصحي:

كان يمتد ليشمل كل البيض (وبعض الأفريقيين)، قبل الاستقلال، وذلك يعني أن هناك امتيازاً واقعياً في الرعاية الصحية للبيض، على أن مد مظلة التأمين الصحي لتشمل كل الأفريقيين يستلزم توافر رؤوس أموال تفتقر إليها حكومة الاستقلال، وإخفاق الحكومة في تحقيق ذلك سيجلب عليها سخط بعض الأفريقيين ثم إن لجوء الحكومة إلى إلغاء التأمين الصحي للبيض سيجلب عليها عداء الجماعة البيضاء[٢٦]، من هنا اتخذت الحكومة قراراً في أوائل عام ١٩٨٢ بمد مظلة التأمين الصحي لتشمل كل أبناء زيمباوبوي الذين تقل دخولهم الشهرية عن ١٥٠ شلن زيمبابوي[٢٧].

(٣) التعليم:

إن استمرار المصروفات العالية في التعليم الحكومي تعني أن المدارس العليا والجامعات ستظل مفتوحة فقط أمام أبناء البيض، وقلة من أبناء الأفريقيين القادرين على دفع هذه المصروفات، ومن شأن ذلك أن يكرس امتيازات هؤلاء، ويحدث خللاً في هيكل جهاز الخدمة المدنية، صحيح أن حكومة الاستقلال قد أعلنت في أوائل عام ١٩٨٢، عن جعل التعليم الإبتدائي مجانياً بالكامل، إلا أن ذلك لا يعد كافياً لتصحيح الخلل الناتج عن أوضاع ما قبل الاستقلال[٢٨].

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية:

تعد زيمبابوي ثاني أكبر دولة صناعية في أفريقيا جنوب الصحراء بعد جنوب أفريقيا، وهي أكبر دولة منتجة للكروميت في العالم، وهي من الدول المصدرة للنحاس والنيكل، والذهب والأسبستوس كما أن صناعتها التحويلية متنوعة، وتعتمد على تكنولوجيا متقدمة، وتتمتع زيمبابوي باكتفاء ذاتي في إنتاج المواد الغذائية، وهي تقوم بتصدير نحو نصف إنتاجها الزراعي.

ورغم كل ما تقدم فإن اقتصاد زيمبابوي ما يزال يحمل بعض السمات البنيانية للتخلف شأنه في ذلك شأن بقية الاقتصاديات الأفريقية، بل إن مشكلات مثل إعادة توزيع الأرض، ورأسمال الشركات متعددة الجنسية، هي مسائل تضاف إلى عملية التخلف البنياني على نحو ما سنرى[٢٩].

(١) مسألة الأرض:

وهي من أكثر المسائل إلحاحاً أمام حكومة الاستقلال، ذلك أن البيض والذين لا يشكلون إلا نحو ٥ بالمئة من سكان البلاد يمتلكون مساحة تقدر بنحو ٤٥ مليون آكر في حين أن الغالبية الأفريقية لا تمتلك إلا ٤٣,٦ مليون آكر (عام ١٩٦٩)، وبالإضافة إلى هذا النمط غير العادل في توزيع الأرض، فإنه يلاحظ إن المناطق الزراعية المملوكة للبيض تتوافر فيها كافة الخدمات، في حين أن المناطق الأفريقية تفتقر إلى ذلك.

وتجب ملاحظة أن التقدم في وسائل الإنتاج وفي حجمه في الأراضي المملوكة للبيض كان على حساب استمرار تخلف الأراضي الأفريقية، فقد سعى المستوطنون البيض إلى أن يظل الأفريقيون يعيشون في ظل اقتصادهم المعيشي، وقد تطلب ذلك أمرين فرضتهما استراتيجية التنمية الاستعمارية وهما خلق قوة عمل أفريقية رخيصة من جانب، والحيلولة دون منافسة المزارعين الأفريقيين للبيض من جانب آخر، وقد استخدمت ضريبة الأكواخ والرؤوس لإجبار الأفريقيين على العمل في الاقتصاد النقدي بأجر في مزارع البيض، وفي نفس الوقت قامت

الحكومة بحماية المزارعين البيض عن طريق تسويق منتجاتهم، بل قامت كذلك بانتزاع أراضي الأفريقيين منذ أوائل عام ١٩٣١.

ونتيجة لما تقدم فإنه مع حلول عام ١٩٥٩ لم تكن هناك أراضي متوفرة لنحو ٣٠ بالمئة من المزارعين الأفريقيين وقد زاد الأمر سوءاً عندما قامت الحكومة بمشروعات إعادة توطين المزارعين الأفريقيين في قرى محصنة على حدود البلاد منذ عام ١٩٧٣، حيث قامت بحرق محاصيلهم لحرمان قوات حرب العصابات من التوغل داخل البلاد، وإقامة علاقات مع السكان المحليين. وهذا الوضع الذي ورثته حكومة الاستقلال بات يفرض عليها ضرورة إعادة بناء هيكل الزراعة في البلاد ككل(٣٠).

على أن موجابي أعلن عقب توليه السلطة أنه سيكون هناك مكان للمزارعين البيض، وأن الأرض غير المستغلة، وتلك التي يملكها ملاك غائبون هي وحدها التي ستستخدم لإعادة توطين الفلاحين الأفريقيين المعدمين، بل أكد موجابي أنه لن يتم الاستيلاء على المشروعات الزراعية الخاصة(٣١)، وهذا يعني أن لن يكون هناك تغيير بنياني في القطاع الزراعي وأن الزراعة الأفريقية ستظل متخلفة مساحة وكفاءة ما لم يقدم لها العون الكافي من حكومة الاستقلال قروضاً وتمويلاً، ومساعدة فنية، وتسويقاً.

وقد وضعت حكومة الاستقلال خطة لتوطين ١٦٣ ألف أسرة على ٨ مليون هكتار في خلال السنوات الثلاث القادمة وهي في ذلك تعتمد على مساعدة من بريطانيا قدرها ٦٠ مليون دولار، لكن هذا المبلغ، فضلاً عن جهود الحكومة في هذا المجال، لا يكفي لمواجهة المشكلة، ذلك أن حجم السكان المطلوب توطينهم يصل إلى نحو ٣٥٠ ألف نسمة، ولا يوجد تمويل كاف لإقامة مشروعات البنية الأساسية في مناطق التوطين الجديدة، كما لا توجد الكوادر الفنية المؤهلة لتولي هذه المسؤولية. من هنا فإن الحكومة لم تستطع في خلال عام ١٩٨٢، إلا إعداد ١,٥ مليون هكتار للتوطين، وقد خططت لتحويل ١٠ بالمئة منها فقط إلى مزارع جماعية، في حين أن الباقي سيتحول إلى مزارع فردية.

إن عزوف الحكومة عن تأميم أراضي البيض لمصالح المزارعين الأفريقيين إنما يرجع إلى خشيتها من تذمرهم وهجرتهم من البلاد على نحو يؤدي إلى تدهور إنتاج مزارعهم التجارية، وفي نفس الوقت فإن عجزها عن مواجهة المشكلة التي يعانيها المزارعون الأفريقيون المعدمون قد يسبب مشكلات عدم استقرار خطيرة في البلاد، ومن هنا فإن الحكومة أعلنت على لسان

رئيسها أن استمرارها في الالتزام بالسياسة السابقة إنما يرتهن باستمرار تقديم العون الكافي لعمليات التوطين من بريطانيا، وهو أمر مشكوك فيه[٣١].

(٢) التعدين:

وتسيطر على هذا القطاع في معظمه الشركات متعددة الجنسية، ففي عام ١٩٧٦ قدر أن ٩٠ بالمئة من مناجم زيمبابوي مملوكة بالتساوي، تقريباً، لمستثمرين من جنوب أفريقيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧٣، فإن نحو ما بين ٧ ـ ١٠ بالمئة من إجمالي قيمة وارادات زيمبابوي كان يأتي عن طريق تصدير الكروم والنيكل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قدرت قيمة الإنتاج التعديني لزيمبابوي عام ١٩٧٧ بنحو ٣٢٠ مليون دولار ويصدر معظمه إلى الخارج، وتتزايد مساهمة قطاع التعدين من قيمة الصادرات، باستمرار، وذلك يرجع إلى هيكل وطبيعة الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على هذا القطاع حيث ترتبط بشركات أخرى تتولى عملية التسويق فيما وراء البحار، ومن أمثله سيطرة الشركات متعددة الجنسية على صناعة التعدين ما نلاحظه من سيطرة كل من أنجلو ـ أمريكان وريوتنتو (جنوب أفريقيا)، على تعدين النيكل، كما أن لكل من شركة فالكونبرج (كندا)، ولونرو (بريطانيا)، استثمارات في هذا المجال كذلك فإن شركة لونرو مولت في السبعينيات عملية تجديد منجم نحاس نياشيري بمبلغ ٦,٥ مليون استرليني.

ويسيطر اتحاد الكاربيد وهو شركة أمريكية متعددة الجنسية على إنتاج الكروم في زيمبابوي وعلى عملية تصديره[٣٣]. ورغم هذه السيطرة الأجنبية على قطاع حيوي كقطاع التعدين، ورغم أن البرنامج السياسي لزانو الصادر في السبعينيات كان يؤكد على ضرورة التحول نحو الاشتراكية وتطبيق نظام المزارع الجماعية، وتأميم القطاعات الرائدة للاقتصاد، وسيطرة العمال على الإنتاج[٣٤]، رغم ذلك فإن حكومة زانو اتخذت سياسات مخالفة لذلك تماماً، فهي تسعى إلى زيادة نشاطات واستثمارات الشركات متعددة الجنسية في قطاع التعدين، وبالذات الشركات الأمريكية والبريطانية بدعوى أن هناك قطاعات لا يمكن تطبيق البرنامج الاشتراكي فيها في المستقبل القريب المنظور ومنها قطاع الصناعة التحويلية، والتعدين، والبنية الأساسية بل لقد أكد روبرت موجابي أن "التأميم ليس مطلبنا" وركز على أن حكومته ترغب في المشاركة في رأسمال ونشاطات الشركات متعددة الجنسية دون السعي لتأميمها[٣٥].

(٣) الصناعة

اتجهت روديسيا منذ الخمسينيات إلى إقامة الصناعات التحويلية عن طريق استخدام مواردها الطبيعية، وقد تم تعزيز هذا الاتجاه عقب عام ١٩٦٥، وفرض المقاطعة الاقتصادية على روديسيا حيث اتجهت إلى إنتاج بدائل للواردات، وإنتاج السلع النهائية المعدة للتصدير. على أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن معظم الصناعات الممولة برأسمال محلي كانت صناعات صغيرة لا تمثل إلا نحو ربع إجمالي المشروعات الصناعية الكبرى.

في حين أن الثلاثة أرباع المتبقية هي مشروعات صناعية كبرى تمولها الشركات متعددة الجنسية، فشركة الحديد والصلب الروديسية يملكها مناصفة شركة أنجلو ـ أمريكان (جنوب أفريقيا)، ومجموعة سيسينا (الولايات المتحدة)، كذلك فإن مشروعاً بلغت تكاليفه تسعون مليون دولار في السبعينيات، لتمويل عملية زيادة كفاءة صناعة الحديد والصلب قد مولته شركات استرالية، وسويسرية وألمانية غربية، وشركات وبنوك أمريكية أما صناعات الأحذية فتسيطر عليها شركة باتا (بريطانيا)، كما تسيطر شركة دنلوب (بريطانيا)، على صناعة إطارات السيارات، وتسيطر شركة ديفيد هوايتهيد (بريطانيا)، على صناعة الغزل، كما تسيطر شركتين أحداهما فرنسية، والأخرى إيطالية على مصنع لتجميع الموتورات في روديسيا.

والأمر الملحوظ في هذا المجال هو تغلغل رأس المال الجنوب أفريقي في كل القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الروديسي، فقد قدر في عام ١٩٧٠، أن خمسا من بين أكبر عشر شركات للصناعات التحويلية في روديسيا كانت مملوكة كلياً أو جزئياً لجنوب أفريقيا، فضلاً عن أن المستثمرين الجنوب أفريقيين يمتلكون أغلبية أسهم الشركتين الصناعيتين الأساسيتين في البلاد (وهما: مصنع البيرة الروديسي، وهو فرع لشركة بارلوراند جنوب أفريقيا، وشركة مزارع وأدي هبو)، وذلك من خلال استثماراتهم في شركة أنجلو ـ أمريكان، أضف إلى ذلك أن صادرات روديسيا من الذهب والنحاس تباع من خلال بيوت التعدين الجنوب أفريقية.

وهكذا حكومة الاستقلال قد ورثت اقتصاداً مرتبطاً، بل وتابعاً للرأسمالية الدولية ولاقتصاد جنوب أفريقيا، وقد دفع ذلك بعض الكتاب والمعلقين إلى التعبير عن خشيتهم من احتمالات تحول زيمبابوي إلى كينيا جديدة بحيث تظل مستعمرة لرأس المال الدولي دون تنمية حقيقية، ودون إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الغالبية الأفريقية المسحوقة، ويعزز من هذه المخاوف أن حل المسألة الروديسية إنما جاء استناداً إلى مبادرة أنجلو ـ أمريكية ومساندة من جانب رأس

المال الدولي، فضلاً عن أن سياسات حكومة الاستقلال وبعد ثلاثة أعوام من وجودها في الحكم لم تمس مصالح الشركات متعددة الجنسية، ولم تفض علاقة التبعية لجنوب أفريقيا، ولم تتجه إلى إعادة توزيع الدخل القومي في البلاد. وواضح أن حكومة زيمبابوي قد فضلت حتى الآن اختيار استمرار عملية النمو في ظل اقتصاد يسيطر عليه البيض والشركات متعددة الجنسيات على عملية إعادة التوزيع، وإحداث تغيير بنياني في الاقتصاد يحقق مصالح الأغلبية الأفريقية.

- **قضايا العمل الخارجي**

سنعالج هذه القضايا على مستويات ثلاثة: المستوى الدولي، والأفريقي، ثم الإقليمي.

أولاً: على المستوى الدولي:

تواجه حكومة موجابي العديد من الضغوط الدولية التي تكبل قدرتها على الحركة، والتي قد تنتهي بإفراغ استقلال زيمبابوي من مضمونه الحقيقي شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأفريقية، ذلك أن استقلال زيمبابوي قد تحقق في إطار لعبة صراع القوى بين القطبين الأعظم (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي)، وإذا ما حسبت محصلة هذه اللعبة ــ في الفترة منذ منتصف السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات ــ فإنه يلاحظ أن نتيجة المباراة كانت هي التعادل، فإذا كان الاتحاد السوفياتي قد تمكن ــ خلال هذه الفترة ــ من تدعيم نفوذه في كل من أنجولا وإثيوبيا، فإن الغرب وبخاصة الولايات المتحدة، قد أمكنه تدعيم نفوذه في كل من الشرق الأوسط وزيمبابوي، وإذا كان كل من طرفي اللعبة يسعى إلى تدعيم ما حققه من مكاسب، فإن كلاً منهما يسعى بالقطع إلى زيادة مناطق نفوذه، ويظهر ذلك واضحاً في القارة الأفريقية منذ أوائل الثمانينيات.

ويدفعنا ما تقدم إلى إشارة التساؤل التالي:

ماذا يريد كلا الطرفين المتصارعين من القارة الأفريقية؟؟.

قد يرى البعض أن الإجابة على هذا التساؤل ليست عسيرة فكلا الطرفين يسعى للحفاظ على مصالحة الاقتصادية والاستراتيجية في القارة!

إلا أن الأحداث ــ على الأقل في أفريقيا، وبخاصة منذ منتصف السبعينيات ــ قد أكدت خطل هذه المقولة، ذلك أنه من الثابت أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية لم تتأثر كثيراً بعمليات الاستقلال الأفريقي وإنما على العكس فإنها قد تدعمت وقويت واستشرى نشاط

الشركات متعددة الجنسيات في القارة. ثم إن الاتحاد السوفياتي لم تكن له مصالح اقتصادية أو استراتيجية قائمة في القارة ــ قبل استقلال دولها ــ يسعى للحفاظ عليها، وهو بعد استقلال دولها ليس مستورداً لمنتجاتها، كما أن البلدان الأفريقية ــ في معظمها ــ ليست في حاجة إلى الصادرات السوفياتية(٣٧).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن كلا القطبين العظميين إنما يسعى إلى فرض إرادته السياسية على حكومات للبلدان الأفريقية، وإن أياً منهما ليس على استعداد لأن يقبل بأقل من ذلك.

ولعل ما تقدم يقودنا إلى فهم كيف أن الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، ما يزال متقاعساً عن تقديم العون الكافي لحكومة موجابي لمواجهة مشكلات ما بعد الاستقلال رغم تأكيد موجابي، غير مرة، على حماية حكومته للمصالح الأجنبية في زيمبابوي، والتزامها بعدم المساس بها بأي شكل، ورغم مناشداته المتكررة للولايات المتحدة ولشركاتها بزيادة حجم التبادل التجاري مع زيمبابوي، وزيادة نشاطاتها الاستثمارية فيها.

وليس لذلك من تفسير إلا استمرار شكوك الغرب في نوايا واتجاهات حكومة موجابي طالما أن إرادتها السياسية لم تخضع كلية للضغوط الغربية، يضاف إلى ما تقدم أنه رغم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين زيمبابوي والاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٠، فإن العلاقات بينهما لا تزال متوترة، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الاتحاد السوفياتي كان يشكل السند الرئيسي لنكومو أثناء الكفاح المسلح، في حين أن موجابي كان يعتمد على العون المقدم إليه من الصين الشعبية ورومانيا ويوغوسلافيا(٣٨)، وقد يدفع هذا الوضع بالاتحاد السوفياتي إلى الاستمرار في تقديم الدعم لنكومو سعياً لإسقاط حكومة موجابي أو على الأقل لإثارة القلاقل في وجهها.

ثانياً: على المستوى الأفريقي:

أثبت استقلال زيمبابوي ــ من خلال الكفاح المسلح بالأساس ــ مقولة أكدتها تجارب النضال المسلح في القارة الأفريقية وهي أنه حيثما وجد استعمار استيطاني فإن الأسلوب الفعال لاقتلاعه إنما يتمثل في الكفاح المسلح. حدث هذا في كينيا والجزائر والمستعمرات البرتغالية (غينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر، وموزمبيق، وأنجولا)، وحدث أخيراً في زيمبابوي.

كما أن هذا الاستقلال قد أثبت أيضاً صدق التوقعات والأولويات التي حددتها منظمة الوحدة الأفريقية في إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية الصادر عام ١٩٧٥، والذي أكد على أن مسيرة التحرير تتجه نحو الجنوب الأفريقي ــ زيمبابوي، فناميبيا، ثم جنوب أفريقيا.

ثم إن هذا الاستقلال قد خفف من الأعباء التي كانت تنوء بحملها لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا، التي بات عليها أن تكرس كامل جهودها، وأن تقدم الجانب الأكبر من مساعداتها لمنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا لناميبيا (سوابو)، حتى يتحقق الاستقلال لناميبيا.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي:

· يعد استقلال زيمبابوي بداية لفتح آفاق جديدة أكثر ملاءمة لدول الجنوب الأفريقي، ولحركات التحرير في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا، ذلك أن هذا الاستقلال من شأنه أن يؤدي إلى تقليل التبعية الاقتصادية لدول الجنوب الأفريقي، وإنهاء اعتمادها على اقتصاديات جنوب أفريقيا. ذلك أن زيمبابوي تشكل محور شبكة المواصلات في المنطقة، واستقلالها يعني تمكين زامبيا من استخدام خطوط المواصلات إلى بييرا ومابوتو في موزمبيق عبر زيمبابوي بدلاً من اعتمادها على خطوط مواصلات وموانئ جنوب أفريقيا في التصدير والاستيراد.

وبتسوانا أصبح لديها خط حديدي بديل عبر زيمبابوي إلى بييرا بدلاً من استمرار اعتمادها المطلق على خطوط مواصلات وموانئ جنوب أفريقيا ومن شأن ذلك تحسين الدخل القومي لموزمبيق وتنشيط موانيها على نحو يدفعها إلى الاستفتاء عن تجارة جنوب أفريقيا التي تمر عبر موانيها[٣٩].

كذلك فإن انتهاء المقاطعة التي كانت مفروضة على زيمبابوي من شأنه أن يؤدي إلى ازدهار حركة التجارة والإنتاج في المنطقة. فبتسوانا ومالاوي وسوازيلاند على سبيل المثال يمكنها أن تحصل من زيمباوبوي على السلع التي كانت تستوردها من جنوب أفريقيا، كذلك فإن الدول المصدرة للعمالة لجنوب أفريقيا مثل مالاوي وموزمبيق وسوازيلاند وبتسونا يمكنها أن تجد فرص عمالة لعمالها في زيمبابوي[٤٠].

وهكذا فإن استقلال زيمبابوي من شأنه ــ في الأمد الطويل ــ أن ينهي الروابط التجارية والاقتصادية لدول الجنوب الأفريقي مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، كما أن من شأنه أحكام حلقة الحصار حول هذا النظام.

وقد صرح موجابي في ٩ مارس ١٩٨٠ بقوله "إننا نريد من جنوب أفريقيا أن تعتبرنا جيراناً طيبين لها بنفس القدر الذي ننظر به إليها كجار طيب، فنحن نريد إقامة علاقة تعايش سلمي فيما بيننا" وأضاف موجابي أن على الدولتين أن يمتنع عن مساعدة القوى التي تسعى إلى التغيير العنيف "سواء هنا أو في جنوب أفريقيا" وأكد على أن بلاده "لن تقدم تسهيلات لاولئك الذين يسعون إلى شن كفاح مسلح ضد جنوب أفريقيا". وإن كان قد أفصح عن أن بلاده ستقدم تأييدها الدبلوماسي والمعنوي لمعارضة الأبارتهيد، إلا أنه أكد أنها لن تقدم التأييد العسكري(٤١).

على أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن سياسة موجابي هذه إنما هي سياسة للأجل القصير أملتها ظروف الأوضاع المعقدة والمتشابكة التي تشهدها زيمبابوي منذ الاستقلال، لا أدل على ذلك من قيام زيمبابوي بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا في ٥ يوليو ١٩٨٠ بدعوى أن البعثة الدبلوماسية لجنوب أفريقيا في سالسبوري (هراري حالياً)، كانت تجند بعض أبناء زيمبابوي (من الأفريقيين والبيض)، للعمل مع قوات جنوب أفريقيا التي تقوم بغارات على كل من أنجولا، وموزمبيق، وزامبيا(٤٢).

وإذا كانت حكومة زيمبابوي قد أعلنت عن رغبتها في استمرار البعثة التجارية لجنوب أفريقيا في أراضيها لتسهل عمليات التجارة والنقل بين البلدين، إلا أنه يلاحظ أن مثل هذا الوضع مؤقت يتوقف استمراره على مدى قدرة حكومة زيمبابوي في الحصول على أسواق جديدة لمنتجاتها.

يشير إلى ذلك ما صرح به موجابي في أواخر عام ١٩٨٢، من أن "زيمبابوي قد ورثت هذا الوضع الذي لا يمكن وصفه بالتبعية، لأن جنوب أفريقيا تعتمد هي الأخرى على زيمبابوي، حيث تشكل الأخيرة أكبر سوق لمنتجات جنوب أفريقيا، ولا يمكنها أن تتخلص من هذا الوضع بسهولة... وقد قبلنا هذا الوضع ولكننا نبحث عن أسواق جديدة". ويضيف موجابي قائلاً" إننا نبذل جهودنا لتقليل اعتمادنا على جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالنقل. فعلى حين أنه في أبريل عام ١٩٨٠، لم يكن هناك قطار واحد يتجه من بلادنا إلى موزمبيق، وحيث كانت كل صادراتنا ووارداتنا تمر عبر جنوب أفريقيا، فإن ٢٥ بالمئة من حجم تجارتنا يمر اليوم عبر موزمبيق، ونحن نسعى لزيادة هذا الحجم"(٤٣).

ويبدو أن حكومة جنوب أفريقيا كانت مدركة لهذه الأوضاع التي يمكن أن تترتب على استقلال زيمبابوي، ويتضح ذلك من دعوتها في عام ١٩٧٩ إلى إقامة تحالف بين دول الجنوب الأفريقي.

(Constellation of Southern African States).

يستند إلى تصور أن جنوب أفريقيا قد أصبحت زعيمة لمعسكر البلدان الأفريقية المعادية للشيوعية. ويرتكن هذا التحالف على محاور ثلاثة:

من جانب إنشاء تحالف بين دول الجنوب الأفريقي بما في ذلك البانتوستانات ومن جانب ثان إعادة الحوار مع الزعماء الأفريقيين المعتدلين، ومن جانب ثالث إنشاء حلف عسكري دفاعي بين دول الجنوب الأفريقي. والهدف واضح من ذلك فجنوب أفريقيا تسعى إلى إقناع دول الجنوب الأفريقي بأن الخطر الشيوعي يتهددها، وراحت تروج بأن الغرب قد بات متساهلاً تجاه النفوذ الشيوعي، ومن ثم فلا مندوحة من أن تتولى جنوب أفريقيا قيادة دول الجنوب الأفريقي لمواجهة هذا النفوذ، مع ما تحمله هذا القيادة في طياتها من استمرار تبعية هذه الدول لجنوب أفريقيا[٤٤].

غير أن هذا المشروع قد ووجه بمشروع معاكس من جانب دول الجنوب الأفريقي وبخاصة من جانب تنزانيا التي تترأس دول المواجهة الأفريقية منذ أواخر الستينيات، إذ يبدو أن تنزانيا قد حولت اهتمامها من شرقي أفريقيا خاصة بعد تصاعد دورها في تأييد حركات التحرير في الجنوب الأفريقي، وبعد انهيار المجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا في النصف الثاني من السبعينيات، ثم اتجاه كينيا إلى الشمال الشرقي للتعاون مع إثيوبيا، وتارة إلى الصومال والعربية السعودية بدعوى مواجهة الخط الشيوعي في البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، ورغبة منها في أن تكون منطقة جذب لرؤوس الأموال العربية[٤٥].

من هنا تحول اتجاه تنزانيا إلى الجنوب الأفريقي، وراحت تدعو إلى تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي في إطار جماعة اقتصادية لجنوبي أفريقيا، وقد توجت هذه الدعوة بانعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي لدول الجنوب الأفريقي بلوساكا في أول أبريل عام ١٩٨٠، وقد حضر المؤتمر رؤساء دول المواجهة الأفريقية الخمس (تنزانيا ـ زامبيا ـ بتسوانا ـ أنجولا ـ موزمبيق)، ورؤساء دول مالاوي، وليسوتو، وسوازيلاند، وروبرت موجابي. وبعبارة أخرى فإن كل الدول المجاورة لجنوب أفريقيا، أو التي تتأثر بسياستها قد شاركت في المؤتمر.

وقد تبنى المؤتمر إعلاناً للتحرر الاقتصادي ركز على ضرورة تقليل التبعية لجنوب أفريقيا، والسعي لخلق اندماج إقليمي بين دول الجنوب الأفريقي، وتحقيق التنمية لهذه الدول.

وقد أسفرت أعمال المؤتمر على إنشاء مجلس تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي ليتولى وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ(٤٦).

وواضح أن جنوب أفريقيا قد أدركت الأخطار التي تحيق بها في الأمد الطويل من جراء هذه المشروعات والمخططات فراحت تواجه غارتها إلى دول المواجهة الأفريقية، وتساعد بعض عناصر المنشقين على أنظمة الحكم فيها وذلك بهدف إجهاض محاولات هذه الدول في التخلص من التبعية لجنوب أفريقيا من جانب، وبهدف الحيلولة دون امتداد عوامل التغيير داخل جنوب أفريقيا من جانب آخر.

والذي لا شك فيه أن حكومة جنوب أفريقيا تستطيع أن تزعم أنه قد أمكنها احتواء النتائج التي كانت يمكن أن تترتب على استقلال زيمبابوي سواء في ناميبيا، وسواء داخل جنوب أفريقيا ذاتها، وإذا كان هذا الزعم يبدو صحيحاً في الوقت الراهن إلا أنه لا يمكن القول بمصداقيته في الأمد القصير المنظور، ذلك أن هناك عوامل دولية قد أسهمت في تحقيق استقلال زيمبابوي، منها أن هذا الاستقلال تم في إطار مبادرة أنجلو أمريكية ومنها تناقص تأثيرات الوجود الكوبي في أنجولا، ومنها أيضاً تفجر العديد من المشكلات الدولية والتي حولت الانتباه عما يجري في منطقة الجنوب الأفريقي مثل الغزو السوفياتي لأفغانستان، والحرب العراقية / الإيرانية، والغزو الإسرائيلي لبنان.... إلخ.

لكن الأمر الذي لا شك فيه أن تراكمات نتائج استقلال زيمبابوي لابد وأن تلقى، أن عاجلاً أو آجلاً، بظلالها على ناميبيا وجنوب أفريقيا، ولعل ذلك هو السبب الأساسي في سعي حكومة جنوب أفريقيا إلى تخريب جهود حكومة زيمبابوي في إقامة مجتمع تعددي يقدم المثل على أن هناك إمكانية للتعايش بين البيض والسود في إطار نظام يتمتع فيه الجميع بالحقوق الديمقراطية المتساوية. ورغم ذلك فإن مسؤولية إقامة هذا المجتمع وذلك النظام إنما تتوقف على مدى إصرار حكومة موجابي على تحقيق ذلك دون أن تجرفها النزعات الشخصية أو الحزبية أو القبلية.

المراجع

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الوثيقة انظر:

Barry Cohen & Mohamed A. El – Khawas (Introduction), The **Kissinger Study on Southern Africa,** (Nottingham: spokesman Books, 1975), Pp. 64 – 76.

(٢) انظر نص البيان في:

الجمعية الأفريقية: "وثائق حول تحرير أفريقيا الجنوبية" ، نشرة خاصة، العدد (٤) الصادر في ٢٨/ ١١ / ١٩٧٢ ص ٦ ـ ٩.

(٣) انظر نص الإعلان في:

Documents & Speeches on the OAU Strategy For liberating Southern Africa in 1975, Compiled by: N.M. Shamuyarira With assistance of mrs. L. Leonard, (Dares Salaam: University of Dar essalam, 1975),Pp.112-117

(٤) **Ibid.**, Pp. 103 – 111

(٥) الجمعية الأفريقية: "النص الكامل لبيان الدكتور هنري كيسنجر عن السياسة الأمريكية في جنوبي أفريقيا ـ أبريل ١٩٧٦" ، نشرة خاصة ، العدد الثامن ، يونيو ١٩٧٦ ص ص ٣ ـ ٥، ص ٩.

(٦) للاطلاع على ما دار في مؤتمر جنيف انظر:

الجمعية الأفريقية: "مجموعة وثائق مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا" زيمبابوي، نشرة خاصة، العدد الخامس أبريل ١٩٧٧ ـ ص ١ ـ ص ٢٧.

(٧) الجمعية الأفريقية: "النص الكامل للمقترحات البريطانية ـ الأمريكية لحل مشكلة روديسيا وموقف الجبهة الوطنية منها" ، نشرة خاصة، العدد الثالث، مارس ١٩٧٨، ص ١ ـ ٤٧.

(٨) لمزيد من التفصيل انظر:

- K. Nyamayaro Mufuka, "Rhodesia s Internal Settlement", in **African Affairs,** The Journal of the Royal African Society, Vol. 78, No. 313, Oct. 1979, Pp. 442 – 444.

(٩) **Africa Research Bulletin,** Political & Cultural Series, (Exeter: Africa Research Ltd.), Vol. 16, No: 4 May 15, 1979, Pp. 5239 – 5243.

(١٠) Martyn Gregory, "Rhodesia: Form Lusaka to Lancaster House", In **The World Today,** (London: Chatham House), vol. 36, No. 1, Jan. 1980, pp. 11 – 12.

(١١) لمزيد من التفصيل انظر:

- **Africa Research Bulletin**, political Social & Cultural – Series, vol. 16, No. 8, Sept. 15, 1979, Pp. 5358 – 5364.

(١٢) لمتابعة ما دار في مفاوضات مؤتمر لندن، مواقف الأطـراف مـن مختلـف القـضايا التـي تمت مناقشاتها في المؤتمر انظر:

- **Ibid.**, vol. 16, No. 9, Oct. 15, 1979 Pp. 5415 – 5418 & vol, 16, No. 10, Nov. 15, 1979, Pp. 5449 – 5452. & vol. 16, No. 11, Dec. 15, 1979, Pp. 5485 – 5490.

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر نص الدستور في:

- Southern Rhodesia: **Report of the Constitutional Conference Lancaster House**, London, Sept. – Dec. 1979, Presented to Parliament by the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs by Command of Her Majesty, Jan. 1980, Pp. 17 – 38.

(١٤) **New African**, (London: Ic Magazines Ltd.), No. 151 March 1980, Pp. 61 – 63.

وانظر أيضاً:

- **Africa Confidential**, (London: Miramoor Publications Ltd.) vol. 20, No. 25, Dec. 12, 1979, Pp. 2 – 4.

(١٥) Africa Research Bulletin, **Op. Cit.**, vol. 16, No. 12, Jan, 15, 1980, P. 5518.

(١٦) New African, **Op. Cit.**,P. 55.

(١٧) **International Herald Tribune**, Paris, Tusday, March 4, 1980, P.I.

(١٨) Africa Research Bulletin, **Op. Cit.**,vol. 17, No. I, Feb. 15, 1980, p. 5554.

(١٩) Margaret A. Novicki, "Interview with Rebert Mugabe", in **Africa Report**, sept. – Oct., 1982, P. 5.

وانظر أيضاً:

- **Africa Confidential**, vol. 21, No. 6, March 12, 1980, Pp. 3 – 4.

(٢٠) Margaret A. Novioki, **Op. Cit**, Pp. 4 – 5

وانظر أيضاً:

- **New African**, No 152, April 1980, p. 13.

ولمزيد من التفصيل:

- Africa Confidential **Op. Cit.**,vol. 21, No. 6 March 12, 1980, Pp. 2 – 3.

(٢١) Michael Bratton, "Development in Zimbabwe: Strategy and Tactics," in **The Journal of Modern African Studies**, vol. 19, No. 3, 1981, P. 451.

انظر أيضاً:

Africa Confidential, vol. 23, No. 11, May 26, 1982, Pp. 1 – 4.

(٢٢) Margaret A. Novicki, **Op. Cit.**,Pp. 7 – 8.

(٢٣) **Africa Confidential**, vol. 23, No. 11, May 26, 1982, P.3.

(٢٤) K. Nyamayaro Mufuka, **Op. Cit.**,P. 444.

(٢٥) **Africa Confidential**, Vol: 23, No. 11, May 26, 1982, P. 4.

(٢٦) **Africa Confidential**, No.21, No. 6, March 12, 1980 p. 4.

(٢٧) **Ibid.**, Vol. 23, No. 11, May 26, 1982, P. 4.

(٢٨) **Idem.**

(٢٩) لمزيد من التفصيلات انظر:

- Michael Bratton, "Structural T ransformation In Zimbabwe: Comparative Notes From the Neo – Colonisation of Kenya," in **The Journal of Modern African Studies**, vol. 15, No. 4, Dec. 1977, Pp. 592 – 601.

(٣٠) **Ibid.**, 601 – 605

وانظر أيضاً ولمزيد من التفصيل حول مشكلة الأرض:

- D. G. Clarke, "Land Inequality and Income Distribution in Rhodesia", in **African Studies Review**, (Waltham: Brandeis Univ.), vol. XVIII, No.1, April 1975, Pp. 1 – 7.

(٣١) Africa Research Bulletin, **Op. Cit.**,Vol. 17, No. 1, Feb. 15, 1980, P. 5554.

(٣٢) Margaret A. Novicki, **Op. Cit.**, P. 8.

وانظر أيضاً:

- **Africa Confidential**, vol. 23, No. 11, May 26, 1982, P. 4

(٣٣) Michael Bratton, "Structural...., **Op. Cit.**, Pp. 605 – 607.

(٣٤) Michael Bratton, "Development..., **Op. Cit.**, Pp. 54 – 55.

(٣٥) Margaret A. Novicki, **Op. Cit.**,Pp. 5 – 6.

(٣٦) Michael Bratton, "Structural..., **Op. Cit.**, Pp. 608 – 610.

(٣٧) Oye Ogunbade, o, "Soviet Policies in Africa", in **African Affairs**, vol. 79, No. 316, July 1980 Pp. 315 – 316.

(٣٨) Abbott A. Brayton, "The Future of Zimbabwe: An Overriew, "in **Africa Today**, vol. 27, No. 4, 4th quarter 1980, P. 18.

(٣٩)، (٤٠) Guy Arnold, "Which way in southern Africa?", in **Africa Report,** Vol. 25, No. 4, July – August 1980, Pp. 41 – 43.

(٤١) **The Egyptian Gazette,** Monday, March 10, 1980., P. 1.

(٤٢) **Africa Research Bulletin Econ,** ... Vol. 17, No. 6, July 31, 1980, P. 5571.

(٤٣) **Africa Report,** Vol. 27, No. 5, Sept – Oct. 1982, P.9

(٤٤) Francis A. Kornegay, Jr., & Victor A. Vockerodt, "Arusha & Regional Cooperation in Southern Africa: A Preliminary Analysis of Resources For Research and study," in **SADEX, The South African Dovelopment In Formation / Documentation Exchange,** (Washington, D.C. African Bibliographic Center), Vol.1, No. 2, August / Oct. 1979, Pp. 7 – 8.

(٤٥) **Ibid.,** Pp. 12 – 13.

(٤٦) Guy Arnold, **Op. Cit.,** P. 43.

ناميبيا

مسار التسوية، ومشكلات الاستقلال*

مقدمة

قامت حكومة جنوب أفريقيا بإجراء انتخابات داخلية في ناميبيا في أواخر السبعينيات، أسفرت عن تشكيل حكومة محلية للإقليم، نشأ وتدعم في غمارها أحزاب موالية لجنوب أفريقيا، مناوئة لسوابو تمهيداً لاستقلال كسيح للإقليم على نحو انتهى إلى سحب الأمم المتحدة لاعترافها بسوابو كممثل "شرعي وحيد" لشعب ناميبيا مع بدء تنفيذ خطة الاستقلال. فإنه يبدو كذلك أن فكرة إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي طرحتها الحكومة الإسرائيلية خلال عام ١٩٨٩، وما تزال تدور بشأنها وحولها المفاوضات الحالية، إنما تستهدف تحقيق نفس الغرض.

وكما رفضت حكومة جنوب أفريقيا ــ وبدعم أمريكي ــ ضم خليج والفس (أو ذو الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية)، إلى إقليم ناميبيا عشية الاستقلال متذرعة بكونه جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، فإن الحكومة الإسرائيلية ــ وبدعم أمريكي أيضاً ــ ترفض أي تفاوض حول القدس الشرقية (ذات الأهمية الروحية)، متذرعة بأنها جزءاً لا يتجزأ من العاصمة الأبدية لإسرائيل.

إن هذه الدراسة لن تغوص في تفاصيل المشكلة الناميبية في نشأتها وتطوراتها. ولكنها ستركز على خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، والعقبات التي أخرت تنفيذها، ثم ستتتبع مسار تنفيذ عملية التسوية والمشكلات التي صادفتها في إطار عملية تقييمية ترصد حجم نجاحات وخسائر كل الأطراف المشاركة في الخطة في إطار الظروف المحلية، والإقليمية، والدولية المحيطة بعملية التفاوض، لعل ذلك يكون مفيداً للمفاوض العربي الساعي لتسوية المشكلة الفلسطينية استناداً إلى أساسيات، وآليات خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية.

* نشر عام ١٩٨٩

خطة التسوية والعقبات التي واجهت تنفيذها

منذ منتصف السبعينيات تفاعلت عدة عوامل أثرت على المشكلة الناميبية سلباً وإيجاباً، ودفعت في مرحلة منها إلى ضرورة الإسراع بوضع خطة لتسوية المشكلة، ثم دفعت في مرحلة تالية إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطة.

فمن جهة شهدت هذه الفترة تزايد اهتمام القوتين الأعظم بالقارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب في جنوب شرقي آسيا (فيتنام)، وبعد بروز أهمية الدور راحت تلعبه الدول النفطية في الاقتصاد الغربي، ثم تصاعد حركة التحرير الوطني في منطقة الجنوب الأفريقي، وقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام الاتحاد السوفياتي بما يعتمل في منطقة الجنوب الأفريقي من أحداث، فكان الدور السوفياتي/الكوبي هو العامل الحاسم في إنهاء الصراع في أنجولا لصالح الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (١٩٧٦/٧٥)، وكان أيضاً أحد العوامل التي دفعت كلاً من بريطانيا، والولايات المتحدة إلى الإسراع في تحقيق تسوية سلمية لمشكلة زيمبابوي (١٩٨٠).

ومن جهة ثانية، فقد تزايد اهتمام الأمم المتحدة بالإسراع في تحقيق تسوية سلمية للمشكلة الناميبية، تحت تأثير من الدول الغربية، التي بات يقلقها تزايد النشاط السوفياتي في الجنوب الأفريقي، والتي شكلت ما أسمي مجموعة الاتصال الغربية تحت مظلة مجلس الأمن للبحث عن حل للمشكلة، فلما تأكدت هذه من خفة حدة التواجد السوفياتي في منطقة الجنوب الأفريقي، وانشغاله بمشكلات تجري في منطقة القرن الأفريقي، وأفغانستان ثم أوروبا الشرقية.. إلخ، فإنها راحت تسوف في البدء في تنفيذ خطة التسوية التي وضعتها وتضغط على سوابو لتقديم التنازلات تلو التنازلات كيما يتسنى لها التوصل إلى حل يرضي جنوب أفريقيا من جانب، ويحافظ على المصالح الغربية في منطقة الجنوب الأفريقي، من جانب آخر تحت دعاوي مقاومة التهديد الشيوعي المتمثل في تواجد القوات الكوبية في أنجولا ومن جهة ثالثة، فإن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأفريقية قد ازدادت تدهوراً بعد موجة القحط التي عمت الجزء الأوسط من القارة، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد أثقل ذلك كاهل الدول الأفريقية وقيد حركتها في دفع عملية التحرير عنوة وبالكفاح المسلح، ومن هنا فإن إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية الصادرة عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل

١٩٧٥، قد جاء تعبيراً عن هذا الواقع المتردي، فقد غلب الإعلان اللجوء إلى الأسلوب السياسي السلمي لتحرير الجنوب الأفريقي، وإذا كانت المستعمرات البرتغالية وبخاصة موزمبيق وأنجولا، قد نجحت في انتزاع استقلالها بالكفاح المسلح، إلا أنه يلاحظ أن قوة ارتباط هذه الدول الجديدة بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا (عوائد جمركية، عمالة، تجارة)، فضلاً عن الضربات العسكرية التي راح ذلك النظام يوجهها إليها قد شكلت هي الأخرى قيداً على حركتها في رفع نضال التحرير عنوة، وقد أسفر ذلك عن اتجاه دول المواجهة الأفريقية (تنزانيا، زامبيا، بتسوانا، أنجولا، موزمبيق، ثم زيمبابوي)، إلى تغليب الحلول السياسية السلمية لحل المشكلة الناميبية.

- **خطة التسوية الدولية**

تجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨، لم يكن هو القرار الوحيد الذي وضع خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية، وإنما هناك عدة قرارات سبقته رسمت في مجملها مسار وإطار الخطة الدولية ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

أولاً: القرار رقم (٣٠٩) الصادر في فبراير ١٩٧٢، والذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة للبدء بأقصى سرعة في إجراء "اتصالات مع كافة الأطراف المعنية" لخلق الظروف الضرورية التي تمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

ثانياً: القرار رقم (٣٨٥) الصادر في ٣٠ يناير ١٩٧٦، وهو الذي شكل النواة الأولى لخطة التسوية الدولية حين أكد على ضرورة تمكين شعب ناميبيا من "تقرير مستقبله" بحرية عن طريق إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة في الإقليم، يسبقها وجود للأمم المتحدة في الإقليم حتى يمكن لشعب ناميبيا تنظيم نفسه سياسياً للمشاركة في هذه الانتخابات.

ثالثاً: القرارين رقم (٤٣١)، ورقم (٤٣٢) اللذين صدرا في ٢٧ يوليو ١٩٧٨، حيث بلور القرار الأول خطة التسوية الدولية حين قرر ضرورة الإفراج عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين، والسماح بعودة كل اللاجئين الناميبيين إلى ديارهم، وحين أكد ضرورة الوقف الشامل لكل الأعمال العدائية من جانب كل الفرقاء، وحين طالب بضرورة تحديد مواقع تمركز فيها قوات كل من جنوب أفريقيا، وقوات سوابو، وحين طالب الأمين العام بتعيين ممثل خاص له لناميبيا لتأكيد الاستقلال المبكر لها من خلال انتخابات حرة تجرى تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة وقد رحب المجلس باستعداد سوابو للتعاون مع الأمين العام، بما في ذلك تعبيرها عن

استعدادها لوقف إطلاق النار (وهذه هي أول مرة يشير فيها أحد قرارت مجلس الأمن لسوابو)، وقد جاء القرار الثاني ليعلن ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية لناميبيا من خلال إعادة دمج خليج والفس مع الإقليم.

رابعاً: القرار رقم (٤٣٥) الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨، وهو القرار الذي وضع الصياغة النهائية لخطة التسوية الدولية، فبالإضافة إلى ما أكده كل من القرار رقم (٣٨٥)، والقرار رقم (٤٣١) فإن هذا القرار قد أكد على ضرورة تشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية تتكون من عنصر مدني، وآخر عسكري تتجه إلى الإقليم تحت إشراف الممثل الخاص للأمم المتحدة كي تتولى تهيئة الجو المناسب لعقد انتخابات حرة تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة بهدف تشكيل "جمعية تأسيسية" تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا.

واستناداً إلى ما تقدم فإن تحليل خطة التسوية الدولية للمشكلة الناميبية لا يجب أن يقف عند حد تحليل القرار (٤٣٥) فحسب، إذ هو لا يعدو أن يكون جزءاً من مجموعة قرارات يجب أن تدرس مع بعضها، وبخاصة منذ صدور القرار (٣٨٥)، وإلا فإن التحليل سيصبح مبتسراً، وغير محايد لأنه سيتجاهل حينئذ مسألة إعادة دمج خليج والفس مع إقليم ناميبيا، كما أنه سيتجاهل أيضاً إشارة مجلس الأمن لسوابو في قراره رقم (٤٣١).

يدلنا على ما تقدم أن كل قرار يعتمد على سابقه ويكمله، كما يدلنا على ذلك أيضاً أن الدول الغربية الخمس في مجلس الأمن عام ١٩٧٧، (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، ألمانيا الغربية) ــ والتي أقلقها تصاعد النشاط السوفياتي في أنجولا، وعناد جنوب أفريقيا وإصرارها على إجراء انتخابات داخلية في ناميبيا ــ قد شكلت فيما بينها ما أسمي "مجموعة الاتصال الغربية" لتتولى الاتصال بكافة الأطراف المعنية لتحقيق تسوية سلمية في إطار قرار مجلس الأمن رقم (٣٨٥) الصادر في ٣٠ يناير ١٩٧٦، وأن اتصالاتها هذه هي التي أسفرت عن صدور القرارت التالية بعد مفاوضات مكثفة مع كلاً من جنوب أفريقيا، وسوابو، بل إن هذه المفاوضات قد تضمنت تفصيلات وفواصل زمنية لم تتضمن في القرارات السابقة المذكورة، وإنما باتت تشكل تبعاً لذلك، ولموافقة الأطراف عليها، جزءاً لا يتجزأ من خطة التسوية.

ولقد قدمت الدول الغربية الخمس مقترحاتها النهائية لتسوية المشكلة الناميبية إلى كلاً من حكومة جنوب أفريقيا، وسوابو في الثاني من فبراير ١٩٧٨، ويمكن إجمال أهم بنود الخطة الغربية فيما يلي[٢]:

١ ــ الإفراج عن المعتقلين السياسيين الناميبيين لدى جنوب أفريقيا، والسماح بعودة المنفيين إلى بلادهم، على أن تقوم سوابو بالإفراج عن المنشقين عليها والمعتقلين في سجونها بزامبيا وأنجولا، حتى يتمكن الجميع من المشاركة في الحملة الانتخابية التي ستشرف عليها الأمم المتحدة.

٢ ــ تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يترأس قوات للطوارئ تابعة للأمم المتحدة، ويتجه بها إلى إقليم ناميبيا.

٣ ــ عقب ذلك يتم وقف إطلاق النار، وتخفيض عدد قوات جنوب أفريقيا في الإقليم من اثنا عشر ألف جندي إلى ألف وخمسمائة جندي فقط خلال ثلاثة شهور، على أن تتمركز القوات المتبقية من قاعدة أو قاعدتين في شمال الإقليم خلال الحملة الانتخابية، وتقوم سوابو في نفس الوقت بوقف عملياتها الفدائية، وجمع قواتها في عدد من المعسكرات في شمال البلاد، كما تقوم قوات الأمم المتحدة بالإشراف على القواعد التي تتمركز فيها قوات جنوب أفريقيا، وقوات سوابو.

٤ ــ بعد ثلاثة عشر أسبوعاً من إتمام المهمة السابقة يعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة بدء الحملة الانتخابية التي تستمر لمدة أربعة شهور.

٥ ــ يعقب ذلك إجراء الانتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية للإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة تمهيداً لتحقيق استقلال ناميبيا.

وحول هذه الخطة دارت محادثات بنيويورك في ١١ فبراير ١٩٧٨، بين سفراء الدول الغربية الخمس وبين ممثلي سوابو، وممثلي حكومة جنوب أفريقيا، واستمرت المفاوضات بعد ذلك بشكل مباشر وغير مباشر، وفي خلالها أمكن التعرف على مواقف كلاً من الطرفين من الخطة، والتصور النهائي الذي آلت إليه الخطة، وعرض بعد ذلك على مجلس الأمن لإقراره، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي[٣]:

١ ــ **فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين السياسيين:** فإن سوابو رفضت الإفراج عن المنشقين عليها باعتبارهم عملاء وخونة، في حين أصرت حكومة جنوب أفريقيا على الإفراج عنهم أو لا، قبل أن تفرج هي عن المعتقلين الناميبيين لديها، وقد تحقق لجنوب أفريقيا ما أرادت، رغم كون ذلك يشكل تدخلاً من جانبها في الشؤون الداخلية لسوابو، وفي علاقاتها بأعضائها!!.

٢ ــ **فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة:** وافق الطرفان من حيث المبدأ على وجود قوات الأمم المتحدة في الإقليم لتأكيد نزاهة الانتخابات، بل إن سوابو وافقت على أن يضع الأمين العام للأمم المتحدة القواعد التي تحكم دور الأمم المتحدة وممثلي جنوب أفريقيا في الإقليم خلال الفترة السابقة على الانتخابات، إلا أنها أصرت على ضرورة إلغاء منصب الحاكم الإداري العام للإقليم المعين من قبل جنوب أفريقيا، كما طالبت بأن تكون قوات الأمم المتحدة في حدود خمسة آلاف جندي بالإضافة إلى مجموعة مدنية إدارية معاونة مكونة من ألف شخص، وبينما قبلت سوابو الدور الإشرافي والرقابي لقوات الأمم المتحدة على قواعدها في الشمال إلا أنها أصرت على عدم امتداد هذا الدور إلى قواعدها في جنوب أنجولا. أما جنوب أفريقيا فأبدت استعدادها لقبول قوة للأمم المتحدة في حدود ألفي جندي فقط، وأصرت على أن تتمركز نصف هذه القوة على الحدود الشمالية لناميبيا لتراقب نشاطات سوابو في جنوب أنجولا، كما أعلنت أن الحاكم الإداري للإقليم سيظل رئيساً للإدارة. وقد تحقق لجنوب أفريقيا أكثر مما أرادت، فمن جهة استمر الحاكم الإداري للإقليم المعين من قبلها رئيساً للإدارة طوال الفترة الانتقالية، ومن جهة ثانية انتهت المفاوضات، والخطة إلى رفض وجود قوات لسوابو في شمال ناميبيا كلية وإلى أن تشرف قوات الأمم المتحدة على قواعد سوابو في جنوب أنجولا، ومن جهة ثالثة، فإذا كان قد تم الاتفاق على وجود قوات عسكرية للأمم المتحدة في الإقليم في حدود سبعة آلاف وخمسمائة جندي مع مجموعة مدنية إدارية معاونة تتكون من ألفي شخص بالإضافة إلى قوة بوليس دولية قواتها ٦٥٠ شخص، إلا أن الأمر أسفر في النهاية عن تقليص حجم قوات الأمم المتحدة إلى ٤٦٥٠ جندياً، ١٢٠٠ مدني، و٥٠٠ فرد يشكلون قوة البوليس الدولية تحت دعاوي الاعتبارات المالية.

٣ ــ **وفيما يتعلق بانسحاب قوات جنوب أفريقيا من الإقليم:** فقد أعلنت سوابو في البداية عن ضرورة الانسحاب الكامل لهذه القوات، ثم عادت وقبلت الخطة الغربية التي تقضي بإبقاء ألف وخمسمائة جندي في الإقليم، وإن كانت قد طالبت ــ وعلى خلاف الخطة الغربية ــ بضرورة تمركز هذه القوات في قاعدة لها بكاراسابورج بجنوب الإقليم على بعد خمسين ميلاً من الحدود مع جنوب أفريقيا، كما طالبت بحل قوات البوليس القبلية وسحب قوات بوليس جنوب أفريقيا من الإقليم أثناء الفترة الانتقالية على أن تحل محلها قوات الأمم المتحدة منعاً من اضطهاد الناخبين. أما جنوب أفريقيا فقد تمسكت ببقاء ثلاثة آلاف جندي لها في شمالي البلاد في قاعدتي جروتفونتين، وأوشيفيللو، كما تمسكت ببقاء قوات بوليسها أثناء الفترة الانتقالية بدعوى الحفاظ على الأمن والنظام، وإذا كانت الخطة قد أسفرت في النهاية عن ضرورة تقليص قوات جنوب

أفريقيا إلى ألف وخمسمائة جندي إلى أنها انتهت إلى الموافقة على بقية مطالب جنوب أفريقيا، من تمركز هذه القوات في الشمال، وفي استمرار وجود قوات البوليس القبلية وقوات بوليسها أثناء الفترة الانتقالية.

٤ ـ **وفيما يتعلق بخليج والفس**[4]: فإن هذه النقطة تثير أكبر قدر من الخلاف بين جنوب أفريقيا وسوابو، ذلك أن الخليج والمنطقة المحيطة به، والتي تبلغ مساحتها نحو ٤٣٤ ميلاً مربعاً، قد خضع للاحتلال البريطاني عام ١٨٧٨، ثم قامت بريطانيا بعد احتلالها للكيب، بنقل ملكية منطقة والفس إلى حكومة الكيب عام ١٨٨٤، ونقلت الأخيرة هذه الملكية إلى اتحاد جنوب أفريقيا عند إنشائه عام ١٩٠٩، وعقب الاستيلاء على ناميبيا من يد الألمان في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥، من جانب قوات جنوب أفريقيا، تم وضع الإقليم تحت الانتداب الدولي عام ١٩٢٠، أصبحت منطقة خليج والفس تدار إدارياً مع الإقليم، وإن كانت تخضع لسيادة جنوب أفريقيا، وفي أغسطس ١٩٧٧، أصدرت حكومة جنوب أفريقيا مرسوماً نقلت بموجبه إدارة منطقة الخليج من يد إدارة الإقليم إلى إدارة مقاطعة الكيب تحت دعوى أن المنطقة تعد جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، والسبب في إصرار حكومة جنوب أفريقيا على ضم منطقة الخليج يرجع إلى عوامل استراتيجية، واقتصادية فالجنوب أفريقيا قاعدة عسكرية ضخمة في منطقة الخليج، كما أن لها قاعدة بحرية هامة في الخليج، ثم إن السيطرة على منطقة الخليج تعني السيطرة الاقتصادية على ناميبيا فهذه المنطقة هي مركز صناعة الأسماك في ناميبيا، ثم إنها المركز الرئيس لخطوط السكك الحديدية في ناميبيا، حيث تتصل بكل مناطق التعدين داخل الإقليم، وعن طريق ميناء والفس يتم تصدير ٩٠ بالمئة من صادرات الإقليم[5].

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نفسر السبب في تهديد جنوب أفريقيا بإجهاض أية محادثات، إذا، تضمنت بحث مسألة خليج والفس، في حين تصر سوابو على أن الخليج جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا يجب استعادته، وقد تجاهلت الخطة الغربية هذه المسألة، وفضلت إرجاء بحثها لمفاوضات لاحقة تعقد بين حكومة ناميبيا المستقلة وحكومة جنوب أفريقيا، وذلك تحت ضغط من جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة، فرغم صدور قرار مجلس الأمن رقم (٤٣٢) الصادر في ٢٧ يوليو ١٩٧٨، والذي يطالب بإعادة ضم الخليج إلى ناميبيا.

إلا أن جنوب أفريقيا سرعان ما أعلنت في اليوم التالي عن رفضها للقرار، وكذلك فعل سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي آنذاك حين صرح بأن قرار المجلس بشأن "إعادة ضم"

الخليج لا يضفي من وجهة نظر الدول الغربية وضعاً قانونياً على المسألة، كما أنه لا يحول دون التفاوض بشأنها في المستقبل بعد استقلال ناميبيا[٥].

وقد أعلنت جنوب أفريقيا موافقتها على خطة التسوية الغربية في ٢٥ أبريل ١٩٧٨، كما أعلنت سوابو عن موافقتها عليها في ١٢ يوليو ١٩٧٨[٦]، وقامت الدول الغربية الخمس إثر ذلك بعرض النتائج التي توصلت إليها مع الطرفين على مجلس الأمن في يوليو ١٩٧٨، الذي أصدر على ضوئها القرارين رقم (٤٣١)، (٤٣٢) في ٢٧ يوليو ١٩٧٨، السابق الإشارة إلى مضمونهما، واستناداً إلى القرار الأول قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد/مارتي أهتيساري مفوض الأمم المتحدة لناميبيا كممثل خاص له ووضع الأخير تقريراً عن مهمته إثر زيارة قام بها لناميبيا ضمنه الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير له عن الخطوات التنفيذية للقرار (٤٣١) عرض على مجلس الأمن في ٢٩ أغسطس ١٩٧٨، الذي أصدر استناداً إليه قراره رقم (٤٣٥) في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨. السابق الإشارة إليه[٧].

لكن جنوب أفريقيا رفضت التعاون لتطبيق القرار السابق، ورفضت خطة الأمين العام للأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بتشكيل وحجم مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية وسواء فيما يتعلق بإرجاء موعد الانتخابات إلى أبريل ١٩٧٩، وأصرت على إجرائها قبل نهاية ديسمبر ١٩٧٨، أكثر من ذلك فإنها أعلنت عزمها على إجراء الانتخابات الداخلية في ٤ ديسمبر ١٩٧٨، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن، وبالفعل أجريت هذه الانتخابات في الموعد المحدد، وهي التي انتهت بتشكيل جمعية تأسيسية من خمسين عضواً تمكن تحالف تيرنهال الديمقراطي (أحد الأحزاب العميلة لها)، من الحصول على ٤١ مقعداً من مقاعدها، وعقب إعلان نتائج هذه الانتخابات أعلن بيتر بوتا رئيس حكومة جنوب أفريقيا آنذاك: "أنه سيبذل جهده لحث الجمعية التأسيسية الجديدة في الإقليم على تطبيق خطة الأمم المتحدة"[٨]، وهو يستهدف من وراء ذلك الحصول على الاعتراف الدولي من جانب الأمم المتحدة بنتائج الانتخابات الداخلية، مع ما يعنيه ذلك ـــ فيما لو تم ـــ من سحب الاعتراف الدولي بسوابو.

ومنذ ذلك التاريخ، وبعد أن تحدد الإطار العام لخطة التسوية الدولية، دخلت مفاوضات التسوية منعطفاً جديداً تمثل في سعي حكومة جنوب أفريقيا إلى تعطيل المفاوضات بإثارة العديد من المسائل الفرعية، أملاً في توفر ظروف دولية، وإقليمية، ومحلية تسمح لها بفرض شروطها في عملية التسوية، كما تمثل ذلك أيضاً في سعي الدول الغربية الخمس، ومعها دول المواجهة الأفريقية، لممارسة ضغوط على سوابو لقبول تقديم التنازلات تلو التنازلات بدعوى الرغبة في

تأمين التزام من جانب جنوب أفريقيا للانتهاء من تسوية المشكلة، على نحو ما سنرى في القسم التالي.

ويمكن لنا أن نجمل بعض الملاحظات على خطة التسوية الدولية (الغربية) فيما يلي:

أولاً: إذا كان بالإمكان القول بأن الدول الغربية الخمس قد تمكنت من خلال مجلس الأمن من صياغة خطة التسوية الدولية لمشكلة ناميبيا، إلا أنه لا يجب أن ننسى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت سباقة، ومنذ وقت مبكر، إلى وضع الخطوط الأولى لخطة التسوية الدولية، ذلك أن قرارها رقم ١٧٠٤ (الدورة ١٦)، الصادر في ديسمبر ١٩٦١، قد أنشأ اللجنة الخاصة لجنوب غرب أفريقيا كي تتولى الإشراف على إجلاء قوات جنوب أفريقيا من الإقليم، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإلغاء قوانين الأبارتهيد، تمهيداً لاستقلال الإقليم بعد إجراء انتخابات عامة فيه تحت إشراف الأمم المتحدة، ولا تخرج خطة التسوية الدولية على النحو الذي آلت إليه في أواخر السبعينيات عن ذلك الإطار، وإن زادت عليه ببعض المقترحات التنفيذية.

ثانياً: إن خطة التسوية الدولية قد تجاهلت كليةً إعطاء دور لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في عملية الاستقلال، وهو المجلس الذي شكلته الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم ٢٢٤٨/دورة خاصة/في ٣٠ مايو ١٩٦٧)، ليتولى إدارة الإقليم، ويعمل كحكومة مؤقتة له حتى حصوله على الاستقلال، فيما يبدو أنه محاولة لإبعاد دول العالم الثالث عن ممارسة دور فعال في عملية التسوية.

ثالثاً: رغم إشارة قرار مجلس الأمن رقم ٤٣١ لسوابو، إلا أن المجلس لم يعترف بسوابو كممثل شرعي وحيد للشعب الناميبي، ورغم قيام دول مجموعة الاتصال الغربية بإجراء مشاورات مع سوابو لتأمين التوصل إلى صياغة تسوية دولية مقبولة، إلا أنه يبدو أن أحد أهداف هذه المشاورات كان يتمثل في الرغبة في إلزام سوابو ببنود الخطة والضغط عليها لتقديم تنازلات متتالية، دون إعطائها أي امتياز أو حق يتناسب ومكانتها دولياً ومحلياً كقوة تحرير وطني تواجه قوة استعمارية، وإذا كان مجلس الأمن قد اعترف بسوابو ـ بصفة غير مباشرة ـ كطرف في عملية التفاوض مع السلطة الاستعمارية لجنوب أفريقيا، إلا أنه لم يعترف بها كطرف وحيد، فقرار مجلس الأمن رقم (٣٠٩) الصادر في ٤ فبراير ١٩٧٢، قد دعا الأمين العام للأمم المتحدة للبدء بأقصى سرعة في إجراء "اتصالات" مع "كافة الأطراف" المعنية لخلق الظروف الضرورية التي تمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال،

واستناداً إلى هذا القرار قام الأمين العام في عام ١٩٧٢، بإجراء اتصالات مع جنوب أفريقيا وسوابو، وكل القوى القبلية والحزبية في الإقليم، وكذلك فعل في كافة زياراته اللاحقة للإقليم!!.

رابعاً: يؤكد ما تقدم أن خطة التسوية الدولية لا تستهدف نقل السلطة من إدارة جنوب أفريقيا الاستعمارية في الإقليم إلى حكومة سوابو، كما حدث في حالة المستعمرات البرتغالية في أفريقيا مثلاً، ولكنها تستهدف إجراء انتخابات داخلية تحت إشراف دولي تشارك فيها كافة القوى السياسية، والحزبية، والقبلية في الإقليم على قدم المساواة، رغبة في سحب الاعتراف الدولي بسوابو كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا، وهو ما حدث بالفعل عند بدء تنفيذ الخطة مع مطلع أبريل عام ١٩٨٩؛ حين فقدت سوابو صفتها تلك التي كانت تتمتع بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **العقبات التي واجهت تنفيذ خطة التسوية الدولية**

رأينا كيف أن حكومة جنوب أفريقيا قد عمدت إلى عرقلة جهود التسوية الدولية، أملاً في وجود ظروف دولية وإقليمية، ومحلية تسمح لها بفرض شروطها في عملية التسوية، والتي ترتكز أساساً على محاولة إبعاد سوابو عن تولي الحكم في ناميبيا بأي ثمن(٩).

وخلال عام ١٩٧٩، كانت الظروف مواتية أمام جنوب أفريقيا للاستمرار في عملية التلكؤ في التوصل إلى تنفيذ خطة التسوية الدولية، فالاهتمام الأمريكي بقضايا الجنوب الأفريقي قد أخذ يتراجع مؤقتاً بعد نشوب الثورة الإيرانية، والتدخل السوفياتي في أفغانستان، ثم الحرب العراقية الإيرانية، كذلك فإن أحداث شاب الأولى والثانية في زائير، قد أثبتت بوضوح أن مهمة التواجد تولي وجهها صوب منطقة الشرق الأوسط بالدرجة الأولى سعياً للحفاظ على مناطق نفوذها ومصالحها فيها، وإن كانت الولايات المتحدة قد ساندت الجهود البريطانية لحل مشكلة زيمبابوي خاصةً بعد وصول المحافظين إلى الحكم، رغبة في إبعاد النفوذ السوفياتي عن زيمبابوي قدر الإمكان.

كذلك فإن دول المواجهة الأفريقية الخمس باتت متلهفة للوصول إلى تسوية سريعة للمسألة الناميبية، ذلك أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي واجهت أنجولا بخاصة، فرضت ضرورة السعي لإنهاء الغارات المكثفة من جانب جنوب أفريقيا ضد قوات سوابو في جنوب أنجولا، وضد الأهداف الحيوية الأنجولية، ثم إن أنجولا كانت مهتمة بالسعي لوقف تأييد جنوب أفريقيا للاتحاد الوطني للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا)، وإعادة العلاقات التجارية مع الغرب.

وفي نفس الوقت فإن سوابو بدأت تواجه صعوبات من جراء استمرار هجمات قوات جنوب أفريقيا على قواعدها في أنجولا، ومن استمرار حالة الانشقاقات بين قياداتها في الداخل، ثم تعدد حالات الطرد من جناح سوابو في الخارج، وهذه العوامل في مجملها جعلت سوابو أقل قدرة على مواجهة ضغوط دول المواجهة الأفريقية التي راحت تحثها على تقديم تنازلات للإسراع بعملية التسوية تحت دعوى أن زانو قد تمكن من الوصول إلى السلطة في زيمبابوي عام ١٩٨٠، رغم كافة الظروف المعاكسة له(١٠).

وإزاء هذه الأوضاع بات بمقدور جنوب أفريقيا أن تثير العقبات في وجه تنفيذ خطة التسوية الدولية، وسنحاول أن نوجزها فيما يلي:

أولاً: مشكلة الترتيبات الأمنية

فقد أعلنت جنوب أفريقيا في مايو ١٩٧٩، معارضتها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٦ فبراير ١٩٧٩، كما أعلنت رفضها للمقترحات التنفيذية التي وردت فيه، مدعية أن هذه المقترحات تميل إلى صالح سوابو حيث تسمح لها بدفع عدد كبير من قواتها إلى الإقليم على نحو يؤثر في اتجاهات الناخبين(١١).

وإزاء هذا الوضع دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء مفاوضات في جنيف (في الفترة: ١٢ ــ ١٦ نوفمبر ١٩٧٩)؛ وقد اشترك في هذه المفاوضات ممثلون عن سوابو وجنوب أفريقيا، ودول المواجهة الأفريقية الخمس، والدول الغربية الخمس، وتنظيمين سياسيين من التنظيمات الداخلية في ناميبيا، وهما: الجبهة الوطنية لناميبيا، وسوابو/الديمقراطيين (لاحظ هذه هي أول مرة يتم فيها مشاركة تنظيمات سياسية ناميبية غير سوابو في المحادثات، وذلك بهدف سحب الاعتراف الدولي بسوابو كممثل شرعي وحيد للشعب الناميبي)، بالإضافة إلى ممثل الأمم المتحدة، ولم يحضر المحادثات تحالف تيرنهال الديمقراطي، الذي يسيطر على الجمعية الوطنية الناميبية منذ انتخابات ديسمبر ١٩٧٨(١٢).

ولقد انتهت المفاوضات، والاتصالات التي جرت بعدها بين الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا، إلى قبول الأمين العام لكافة التحفظات التي أثارتها حكومة جنوب أفريقيا وذلك في خطاب بعث به إلى وزير شؤون خارجيتها في ٢٠ يونيو ١٩٨٠، حيث أعلن

أنه سيسمح لسوابو بالتمركز في سبع قواعد مختارة في كل من أنجولا وزامبيا (وليس في ناميبيا!!)، كما قبل مقترحات جنوب أفريقيا بأن تستمر قواتها متواجدة في عشرين قاعدة بالمنطقة المنزوعة السلاح في شمال ناميبيا أثناء الفترة الانتقالية، وأكد على التزام كلاً من حكومة أنجولا وزامبيا بعدم السماح لقوات سوابو بالتغلغل داخل ناميبيا انطلاقاً من أراضيهما عقب وقف إطلاق النار[١٣].

وفي نفس الوقت فإن أياً من تحفظات سوابو لم يقبل، سواء في رفضها وجود قواعد لقوات جنوب أفريقيا في شمال ناميبيا أثناء الفترة الانتقالية، وسواء في رفضها لمشاركة بوليس جنوب أفريقيا مع قوات الأمم المتحدة في الإشراف على النظام والأمن أثناء الفترة الانتقالية.

على أنه رغم هذه التوضيحات، والتنازلات، والتأكيدات من جانب الأمين العام للأمم المتحدة، فإن جنوب أفريقيا رفضت الاستمرار في عملية التسوية ملقية في طريقها بعقبة أخرى.

ثانياً: مشكلة حياد الأمم المتحدة

ففي خطاب بعث به وزير شؤون خارجية جنوب أفريقيا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ أغسطس ١٩٨٠، فإنه أكد إصرار حكومته على ضرورة المعاملة المتساوية لكل الأحزاب، وعلى ضرورة اشتراك الأحزاب الداخلية في "كل المشاورات المقبلة" المتعلقة بتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، وإلى أن بريتوريا على استعداد لمناقشة تشكيل قوات الأمم المتحدة فور موافقة الأخيرة على مطالبها[١٤]. وهكذا، فإن ضغوط جنوب أفريقيا هذه المرة اتجهت للعمل على سحب الاعتراف الدولي بسوابو كممثل شرعي وحيد للشعب الناميبي، ولم تجد مفاوضات الأمم المتحدة معها بديلاً في إقناعها بالبدء في تنفيذ خطة التسوية، وهو الأمر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة ــ مرة أخرى ــ إلى توجيه الدعوة لعقد مؤتمر في جنيف (في الفترة: ٧ ــ ١٤ يناير ١٩٨١)؛ وللحفاظ على عبارات قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ فإنه وجه الدعوة لكل من حكومة جنوب أفريقيا وسوابو فقط.

وبالفعل بدأ المؤتمر أعماله في جنيف في التاريخ المذكور، وقد ترأس المؤتمر براين أركهارت نائب الأمين العام للأمم المتحدة، واشترك فيه وفد سوابو بزعامة سام نجوما، ووفد جنوب أفريقيا برئاسة الحاكم الإداري العام لناميبيا دانيي هوغ، وقد تشكل هذا الوفد من ثلاث عشر عضواً يمثلون الأحزاب الداخلية في ناميبيا والتي شاركت في انتخابات ديسمبر ١٩٧٨،

وقد أصر مندوبو جنوب أفريقيا على الجلوس في الخلف على أساس الأحزاب الداخلية هي التي تتفاوض، وأنهم حضروا كمراقبين فقط، كما حضر المؤتمر ممثلو دول المواجهة الأفريقية الخمس بالإضافة إلى نيجيريا، وكذا وفد من الولايات المتحدة حضر كمراقب لأعمال المؤتمر، ولم تشارك بالحضور بقية دول مجموعة الاتصال!![١٥].

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة ــ في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ــ كافة الأطراف إلى "اتفاق حاسم" حول وقف إطلاق النار مع "تحديد موعد الاستقلال قبل نهاية هذا العام"، باعتبار أن المبادئ الأساسية للتسوية قد تم قبولها من الجانبين منذ عام ١٩٧٨[١٦].

وأعلن سام نجوما في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر: "أن حركته وحدها هي التي تتحدث باسم شعب ناميبيا"، وإنه جاء للتفاوض مع جنوب أفريقيا "كسلطة استعمارية" وليس مع الأحزاب العميلة لجنوب أفريقيا[١٧]، وفي المقابل فإن الأحزاب الداخلية لناميبيا قامت بتوجيه انتقادات إلى خطاب فالدهايم على اعتبار أنه لم يشر إلى وجودهم كأحزاب لها تمثيل منفصل عن وفد حكومة جنوب أفريقيا، وقد رد وفد سوابو على ذلك بأن هناك طرفيين أساسيين للمفاوضات فقط هما سوابو، وجنوب أفريقيا وفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥[١٨]، وهنا اتجهت الأحزاب الداخلية إلى إثارة مشكلة حياد الأمم المتحدة، وطالبت بإيجاد حل لها قبل الاتفاق على تنفيذ القرار (٤٣٥) وإلا فإنها لن تلتزم بشيء، وقد وضح مقصدها تماماً من إثارة هذه المشكلة حيث قدم وفد تحالف تيرنهال الديمقراطي إلى المؤتمر قائمة من سبعة مطالب انصبت كلها على ضرورة قيام الأمم المتحدة بسحب اعترافها بسوابو كممثل شرعي وحيد للشعب الناميبي، وإنهاء كافة الامتيازات المترتبة على هذا الاعتراف، وذلك قبل الحديث عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة[١٩].

وقد جاء رد سوابو على هذه المطالب مفاجأة، فقد أعلن سام نجوما قبوله لسحب الاعتراف بسوابو من جانب الأمم المتحدة "كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا" عقب الموافقة على تاريخ وقف إطلاق النار، كما أعلن موافقة حركته على منح ضمانات لكافة الجماعات العرقية في البلاد بما في ذلك الجماعة البيضاء[٢٠].

وهنا وجد وفد حكومة جنوب أفريقيا نفسه في مأزق فاتجه إلى تفجير المؤتمر، حين أعلن رئيس الوفد: "أنه "من السابق لأوانه" البدء في تنفيذ خطة التسوية الغربية"[٢١]. وهكذا، انفض المؤتمر دونما نتيجة، اللهم إلا الحصول على موافقة سوابو بسحب الاعتراف الدولي بها عقب الاتفاق على وقف إطلاق النار وبدء تنفيذ خطة التسوية الدولية؛ وفي المقابل، فإن جنوب أفريقيا

استطاعت أن تحبط الجهود لتنفيذ خطة التسوية، وراحت تثير مشكلات فرعية لعرقلة المفاوضات، وزاد من تشددها وصول ريجان إلى السلطة في الولايات المتحدة وإبدائه قدراً من التعاطف والمساندة لحكومة جنوب أفريقيا.

ثالثاً: مشكلة الضمانات الدستورية

ما إن تولت إدارة ريجان السلطة في الولايات المتحدة مع مطلع عام ١٩٨١، حتى اتجهت للبحث عن حل منفرد لمشكلة ناميبيا، أو على الأقل تزعم مجموعة الاتصال الغربية. وممارسة ضغوط عليها لإدخال شروط في خطة التسوية الدولية تعدل من جوهرها على نحو يخدم مصالح حكومة جنوب أفريقيا، وقد استجابت مجموعة الاتصال الغربية هذه الضغوط فبدلاً من أن تتخذ موقفاً إيجابياً في مجلس الأمن تجاه قيام قوات جنوب أفريقيا بالهجوم على جنوب أنجولا في أواخر يناير ١٩٨١، فإنها استخدمت حق الفيتو ـ فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة ـ في أواخر أبريل ١٩٨١، لمنع صدور قرار يوصي بفرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا، ثم إنها قبلت إقحام مسألة الضمانات الدستورية على خطة التسوية الدولية تحت دعوى تقوية وتدعيم قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥[٢٢].

وبعد مفاوضات بين دول مجموعة الاتصال حول الضمانات الدستورية، اجتمع وزراء خارجية دول المجموعة في نيويورك في ٢٤ سبتمبر ١٩٨١، (لمناقشة ما انتهت إليه المفاوضات السابقة بين شيستر كروكر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية، وبين دول مجموعة الاتصال)، وقد اتفق في هذا الاجتماع على ضرورة الاتفاق على مبادئ دستور استقلال ناميبيا، وعلى شكل النظام الانتخابي قبل البدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية، وقامت هذه الدول بوضع عدة مبادئ يتعين الالتزام بها ومنها: ضرورة أن يتضمن دستور الاستقلال إعلاناً بالحقوق الأساسية التي تتضمن: حق الحياة، وحرية التنقل، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحق تشكيل التنظيمات سواء كانت حزبية أو نقابية، وحماية الممتلكات الخاصة، وعدم مصادرتها دون تعويض، ومنح فرص متساوية للجميع في الخدمة المدنية، والجيش والبوليس[٢٣].

وقد وافقت سوابو على هذه المقترحات في أكتوبر ١٩٨١، ولكنها رفضت، ومعها دول المواجهة الأفريقية، قبول تحديد شكل للنظام الانتخابي اقترحته مجموعة الاتصال، وأحست أن الهدف منه إبعادها عن السلطة[٢٤]، وقد وافقت الولايات المتحدة في يوليو ١٩٨٢، على ذلك

حين أعلنت ترك مسألة شكل النظام الانتخابي لقرار يصدر من جانب الحاكم الإداري للإقليم، والممثل الخاص للأمم المتحدة فور بدء الفترة الانتقالية، وهو الأمر الذي أطلق إلى حد كبير يد الحاكم الإداري للإقليم في تحديد شكل النظام الانتخابي الذي يحقق مصالح جنوب أفريقيا في الإقليم(٢٥).

وليس من شك في أن حكومة جنوب أفريقيا ـ وبحلول النصف الثاني من عام ١٩٨٢ ـ قد نظرت إلى دور الإدارة الأمريكية بارتياح كامل لا لأن الأخيرة قد تمكنت فقط من إدارة عملية المفاوضات لصالح جنوب أفريقيا، ولكن لأنها استطاعت أن تؤدي بالمفاوضات إلى نقطة يمكن من خلالها توجيه اللوم إلى سوابو ودول المواجهة الأفريقية بأنها السبب في تعثر المفاوضات، ذلك أن أحد المقترحات التي قدمها كروكر إلى اجتماع دول مجموعة الاتصال في نيويورك في سبتمبر ١٩٨١، كان يشير إلى ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا في مقابل انسحاب قوات جنوب أفريقيا من جنوب أنجولا تمهيداً لتنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا، وهو ما يفيد بضرورة حدوث عملية "ربط" بين المسألتين، وذلك أمر كان يراود حكومة جنوب أفريقيا، ودفعها إلى غزو مكثف للأراضي الأنجولية في أغسطس ١٩٨٢، للتأكيد عليه(٢٦). وهو ما سنفرد له مبحثاً مستقلاً لأهميته.

رابعاً: مشكلة الوجود الكوبي في أنجولا (مسار التسوية)

رأينا كيف التقت إرادة الطرفين، الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، منذ عام ١٩٨١، على إقحام مسائل خارج خطة التسوية الدولية، بل لا علاقة لها مباشرة بالمسألة المطروحة، ومنها ما يتعلق بمسألة الوجود الكوبي في أنجولا، رغبةً منهما في تحويل الانتباه بعيداً عن المسألة الأصلية تسويفاً للوقت حتى تتوافر ظروف دولية وإقليمية أكثر مناسبة لتحقيق مصالحها في منطقة الجنوب الأفريقي، فمن جهة استطاعت الولايات المتحدة الانفراد بعملية التسوية منذ أواخر ١٩٨٢، وراحت توجهها في منعطف يستهدف إنهاء النفوذ "السوفياتي/الكوبي" في أنجولا، ومن جهة أخرى، تمكنت جنوب أفريقيا، وبدعم أمريكي، من تكثيف ضغوطها العسكرية على أنجولا، من خلال غزوها لأراضيها ومن خلال مساعداتها لمتمردي يونيتا لتحقيق نفس الهدف، على أمل إسقاط النظام الحاكم في أنجولا وتدمير قوات سوابو في جنوب أنجولا، أو على الأقل ضمان مشاركة متمردي يونيتا في الحكومة الأنجولية على نحو يؤمن وجود نظام موالٍ للغرب ولها في أنجولا.

وقد أخذت خيوط هذا الموقف تتضح منذ قيام الرئيس الأمريكي ريجان (في: أواخر أغسطس ١٩٨٢)، بإرسال خطاب إلى زعماء دول المواجهة الأفريقية ـ وسوابو ـ المجتمعين في لوساكا (زامبيا)، يعلن لهم فيه: "أنهم إن لم يقبلوا مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، فإن الولايات المتحدة ستنسحب من أي مشاركة مستقبلية في عملية التسوية"[٢٧]، وقد رفض زعماء دول المواجهة الأفريقية عملية "الربط" هذه، وعبروا عن استيائهم من عدم إدانة الولايات المتحدة لجنوب أفريقيا بسبب استمرار احتلالها لمعظم مقاطعة كونين في جنوب أنجولا[٢٨].

وقد حاولت فرنسا إنقاذ خطة التسوية الدولية من الانهيار كليةً، فاقترحت إحلال القوات الكوبية في أنجولا بقوة فرنسية محدودة، إلا أن هذا الاقتراح لم يعرض عن الحكومة الأنجولية بصفة رسمية خشية رفضها له، ثم عادت فرنسا وأعلنت صراحة في أكتوبر ١٩٨٢ ـ على لسان وزير خارجيتها كلود شيسون ـ عن رفضها لعملية الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، وبين انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا[٢٩].

وهكذا اتجهت الولايات المتحدة للانفراد بالتسوية، فقام جورج بوش ـ نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ـ بزيارة لسبع بلدان أفريقية في نوفمبر ١٩٨٢، وقد أكد قبل مغادرته بلاده إلى أفريقيا بأنه "لن تكون هناك تسوية للمسألة الناميبية دون إيجاد حل لمسألة القوات الكوبية"، كما أصدر عقب انتهاء جولته الأفريقية بياناً في نيروبي حمل اسم "مشاركة جديدة مع أفريقيا" أعلن فيه[٣٠]:

"... إن حكومتي لا تخجل من أن تقرر مصالحها المتمثلة في رؤية نهاية لوجود القوات الكوبية في أنجولا، إن قدومهم منذ سبع سنوات خلت قد أدى إلى اختلال التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العالم النامي... وإذا ما انسحبت القوات الكوبية من أنجولا، فإن انسحاب قوات جنوب أفريقيا سيتم بأسرع ما يمكن".

وهكذا فإن وجهة النظر الأمريكية في هذا المضمار راحت تتطابق رسمياً مع موقف حكومة جنوب أفريقيا، والذي يؤكد على ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا أولاً، قبل أن تبدأ جنوب أفريقيا بسحب قواتها من ناميبيا تمهيداً لتنفيذ خطة التسوية الدولية.

وإذا كانت الضغوط من جانب الولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا على أنجولا قد أسفرت عن دخول أنجولا في مباحثات مباشرة مع حكومة جنوب أفريقيا في ديسمبر ١٩٨٢، وفبراير ١٩٨٣ بجزر الرأس الأخضر، فإنه يلاحظ أن الموقف الأنجولي قد أصر في المقابل على

ضرورة إجلاء قوات جنوب أفريقيا من أنجولا أولاً، وتنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا قبل التفكير في إجلاء القوات الكوبية من أنجولا[٣١].

وقد سعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى صيغة للانسحاب المتزامن لكل من القوات الكوبية، وقوات جنوب أفريقيا، إلا أن هذه الصيغة قد فشلت، فعادت الولايات المتحدة بصيغة تلتقي جزئياً مع رغبة أنجولا حيث أعلنت في مارس ١٩٨٣، أنه من الضروري تنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا أولاً حيث تنسحب قوات جنوب أفريقيا من قواعدها على الحدود مع أنجولا بعد وصول مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية، ثم يلي ذلك الإجلاء التدريجي للقوات الكوبية البالغ عددها نحو ٢٠ ألف جندي آنذاك[٣٢]، ويبدو أن جنوب أفريقيا قد رأت أنه من الضروري إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة قبل التفكير في سحب قواتها، فمنذ ديسمبر ١٩٨٣، توغلت قواتها إلى ما يزيد عن مائتي كيلو متر داخل الأراضي الأنجولية[٣٣]، وهو ما اضطر الحكومة الأنجولية إلى إبرام اتفاق معها في فبراير ١٩٨٤، تعهدت بموجبه بوقف إطلاق النار ضد قوات جنوب أفريقيا في جنوبي أنجولا ــ وهو ما يعني إلزام سوابو بهذا التعهد ــ في تقابل تعهد حكومة جنوب أفريقيا بسحب قواتها من جنوب أنجولا، ووقف تأييدها لقوات يونيتا، ورغم عدم نشر بنود هذا الاتفاق إلا أنه من الواضح أنه لم يتعرض للمشكلة الناميبية خاصةً مع استمرار حكومة جنوب أفريقيا في الربط بين مسألة انسحابها من ناميبيا، وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا[٣٤].

وعلى مدى السنوات الأربع التالية فإن كل طرف راح يعيد حساباته ويسعى إلى ترتيب الأوضاع لوقت قد يضطر فيه الجلوس إلى مائدة المفاوضات، فقد استمرت جنوب أفريقيا، وبدعم أمريكي، في احتلال مناطق من الجنوب الأنجولي وسعت إلى توسيع هذه المناطق، كما كثفت من مساعداتها ليونيتا، وراحت تتعقب قوات سوابو في جنوب أنجولا لإجهاضها عسكرياً، وفي المقابل فإن الحكومة الأنجولية سعت، وبدعم سوفياتي/كوبي، إلى الصمود قدر الطاقة في مواجهة غزو جنوب أفريقيا، وظلت مستمرة على تأييدها لسوابو، ورافضة لمشاركة يونيتا بأي شكل في حكومة مصالحة وطنية، بل إنها راحت تتحين الفرصة لإلحاق هزيمة بقوات جنوب أفريقيا، سعياً لإعادة التوازن لصالحها وترتيب الأوضاع في المنطقة على نحو لا يجبرها على تقديم تنازلات قد تقوض وجودها في السلطة كلية.

* **الدوافع لتنفيذ خطة التسوية الدولية**

منذ مطلع عام ١٩٨٨، فإن جنوب أفريقيا باتت مستعدة للتفاوض بجدية لوضع خطة التسوية الدولية لناميبيا موضع التنفيذ، وهنا لابد من التساؤل، ولماذا كانت هذه المراوغة والمماطلة على مدى عشر سنوات سابقة؟.

إن ذلك يرجع إلى عدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً، على المستوى الداخلي: فلقد سعت حكومة جنوب أفريقيا إلى عملية التعزيز الداخلي في ناميبيا لتثبيت أوضاعها؛ فقامت من جهة بإجراء الانتخابات الداخلية في عام ١٩٧٨، والتي أسفرت عن تشكيل حكومة انتقالية بزعامة تحالف تيرنهال الديمقراطي، كما أسفرت عن ظهور قوى سياسية أخرى معادية لسوابو، دعمتها جنوب أفريقيا، لتكون بمثابة بديل لسوابو، يؤدي في النهاية إلى سحب الاعتراف الدولي بسوابو كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا[٢٥]، ومن جهة أخرى قامت جنوب أفريقيا بزيادة عدد قواتها المسلحة في ناميبيا من ١٢ ألف جندي إلى ٦٠ ألف جندي، تساندهم قوة بوليس قوامها ٨٥٠٠ جندي، فضلاً عن تشكيلها لما يسمى بالقوات البرية لجنوب غرب أفريقيا البالغ عددها ٣٠ ألف جندي وكذا تشكيلها لوحدة مكافحة الإرهاب (الكوفوت Koevoet)، المحلية والتي وصل عدد أفرادها إلى ثلاثة آلاف جندي، بالإضافة إلى قوات يونيتا البالغ عددها عشرة آلاف متمرد[٣٦]، ولم يكن هذا يعني إلا اختلالاً كبيراً في التوازن العسكري بينها وبين سوابو مع ما يعنيه ذلك من ممارسة الإرهاب ضد شعب ناميبيا، وكبته وإسكاته عن إظهار أي تعاطف مع سوابو.

ثانياً، على المستوى الإقليمي: سعت جنوب أفريقيا إلى إعادة ترتيب الأوضاع على المستوى الإقليمي ولتظهر كدولة قائد في منطقة الجنوب الأفريقي، وذلك من خلال تأييدها لحركات التمرد في كلاً من موزمبيق وأنجولا، ومن خلال توجيه ضربات قاصمة لمعسكرات كلاً من المؤتمر الوطني الأفريقي، وسوابو، ومن خلال تدمير المنشآت الاقتصادية، والعسكرية لدول المواجهة الأفريقية، على نحو يدفعها إلى قبول شروط جنوب أفريقيا في المفاوضات، ويدفعها كذلك إلى الضغط على سوابو لتقديم التنازلات تلو التنازلات على نحو ما رأينا، وقد قامت جنوب أفريقيا بكل هذه الأعمال العدوانية رافعة شعار المعاداة للشيوعية بشكل دفع معه الدول الغربية إما إلى الوقوف موقف الصمت من تصرفاتها، أو دعمها علناً تحدياً لإرادة المجتمع الدولي.

ثالثاً، على المستوى الدولي: لم تكن الظروف الدولية في هذه الفترة تتجه لتشكل ضغوطاً على جنوب أفريقيا تدفعها بالبدء بتنفيذ خطة التسوية الدولية، ذلك أن الاندفاع السوفياتي في أفريقيا قد خفف حدته، وولى الاتحاد السوفياتي وجهه صوب أفغانستان ليواجه مشكلات بها ثم جاء استقلال زيمابوي عام ١٩٨٠، ليصل زانو إلى الحكم على غير رغبة موسكو التي كانت تأمل في وصول زابو إلى السلطة فيها، وجاء انفجار الحرب العراقية، الإيرانية ليدفع القوتين الأعظم إلى تركيز جهودها على منطقة الشرق الأوسط، ولقد كانت واشنطن هي الأخرى منغمسة في منطقة الشرق الأوسط منذ اتفاقيات فض الاشتباك مع مصر، وسوريا، واتفاقيات كامب دافيد، فمعاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية، فالتورط في لبنان، فأحداث إيران على نحو لم يتح لها الفرصة لتكثيف جهودها في منطقة الجنوب الأفريقي، وهكذا طوال هذه الفترة كانت جنوب أفريقيا متحررة إلى حد ما من ممارسة ضغوط عليها تدفعها إلى إدارة المفاوضات بجدية.

ولكن ما سبق يدفعنا إلى إثارة تساؤل ثان: لماذا قبلت جنوب أفريقيا (في: مطلع عام ١٩٨٨)، البدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية (؟؟).

إن ذلك يرجع إلى عدة عوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: على المستوى الداخلي

فلقد فشل تحالف تيرنهال الديمقراطي، وكذا الأحزاب الداخلية التي نشأت أو تدعمت في غمار الانتخابات الداخلية، في الحصول على الاعتراف الدولي بها كبديل سوابو، بل إنها عجزت عن الحصول على هذا الاعتراف على قدم المساواة بسوابو؛ رغم إشراكها في المفاوضات الدولية لحل المشكلة الناميبية، ونشأت أزمة وزارية داخلية انتهت باستقالة تحالف تيرنهال الديمقراطي من الحكومة الداخلية عام ١٩٨٣، وإن عاد تحت ضغوط من جنوب أفريقيا ليترأسها ثانية[٣٧]، ومن جانب آخر فإن نفقات الحرب ضد سوابو كانت تكلف جنوب أفريقيا مليون دولار يومياً وهو أمر لم يعد له مبرر اقتصادي بالنظر إلى انخفاض احتياطي جمهورية من الذهب نتيجة نقص الاستثمار الأجنبي، وضرورة دفع القروض للبنوك الأجنبية خلال العامين القادمين، وقد واكب ذلك توقيع عقوبات أمريكية جزئية على جنوب أفريقيا تهديدات بمقاطعة اقتصادية لها من قبل الغرب، ثم إن خطر بيع السلاح لجنوب أفريقيا ــ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) ــ قد أثر على مقدرة جيش جنوب أفريقيا، وأخل جزئياً

بالتوازن العسكري بينه وبين الجيش الأنجولي المدعوم بالقوات الكوبية[٣٨]، وكانت هذه عوامل دفعت بجنوب أفريقيا إلى العمل على وقف خسائرها.

ثانياً: على المستوى الإقليمي

فقد منيت قوات جنوب أفريقيا العاملة في جنوبي أنجولا ـ ومعها قوات يونيتا ـ بنكسة عسكرية كبيرة، وصلت ذروتها في يوليو ١٩٨٨، عندما حاصرتها فجأة القوات الأنجولية والكوبية المشتركة، وبدلاً من أن تقوم الأخيرة بالهجوم عليها، فإن حكومتيهما طلبتا بأن تأخذ المفاوضات مساراً جاداً، إذا، ما أريد فك الحصار عن هذه القوات، وقد سبق ذلك فشل قوات جنوب أفريقيا في السيطرة على المدينة الاستراتيجية الهامة كويتو كانافالي في جنوب شرق أنجولا بعد عدة شهور متتالية من قصفها، وتبع ذلك تحرك القوات الأنجولية والكوبية وقوات سوابو بسهولة نسبية على الجانب الأنجولي للحدود الناميبية منذ مايو ١٩٨٨، وجاء مقتل الحراس الجنوب أفريقيين لمشروع سد كاليكو على الجانب الناميبي للحدود إثر قصف جوي قامت به المقاتلات الكوبية من طراز ميج ٢٣ في يونيو ١٩٨٨، ليؤكد التفوق الجوي للقوات الأنجولية والكوبية على جنوب أفريقيا لأول مرة[٣٩]، وهكذا فإن تورط جنوب أفريقيا في جنوب أنجولا أصبح بشكل عبئاً عليها، وبدلاً من أن يسفر عن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، فإنه أدى إلى تورطها في القتال ضد قوات جنوب أفريقيا. لأول مرة في عام ١٩٨٨، كما أدى أيضاً إلى زيادة عدد هذه القوات من ٢٠ ألف مقاتل إلى نحو ٥٠ ألف مقاتل حيث تم زيادة أعدادهم اعتباراً من ديسمبر ١٩٨٧[٤٠]، وفي نفس الوقت فإن استمرار الضغوط على أنجولا قد دفعها إلى تطوير قواتها المسلحة تدريباً وعتاداً على نحو جعل يونيتا هي الأخرى وبعد أكثر من عشر سنوات من القتال أكثر عجزاً عن تحقيق الأهداف الأمريكية، أو الجنوب أفريقية في أنجولا.

ولم تكن ظروف أنجولا بأفضل حالاً، ذلك أن استمرار الحرب في الجزء الجنوبي منها قد أدى إلى تدمير العديد من الأهداف الاقتصادية فيها، ثم إن ظروف الحرب قد اضطرتها إلى توجيه جانب كبير من عوائدها النفطية إلى الإنفاق العسكري، فإذا أضفنا إلى ذلك سوء الأحوال الطبيعية وانتشار القحط فيها ونقص الغذاء لأدركنا حاجة أنجولا الماسة إلى إيجاد تسوية سلمية لمشكلتها مع جنوب أفريقيا[٤١].

ثالثاً: على المستوى الدولي

منذ منتصف الثمانينيات فإن الأوضاع الدولية بدأت تتجه في غير صالح موسكو لصالح الولايات المتحدة، فاضطرت لسحب قواتها من أفغانستان، وراحت تحت ضغط الظروف الدولية والداخلية، تسعى لتقليل حجم التزاماتها العسكرية في الخارج حتى ولو كان ذلك لمساندة أحد حلفائها في العالم الثالث (تقليل العون العسكري لمنجستو حليفها الوحيد في القرن الأفريقي، وتجاهل القصف الأمريكي لليبيا، والتخلي عن مساندة ماثيو كيريكو رئيس بنين في مواجهة الضغوط الأمريكية عليه)، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة ظهرت في نهاية فترة حكم ريجان في وضع أفضل ــ وإن اعترتها بعض النكسات ــ فقد استطاعت أن تجبر الاتحاد السوفياتي على الانسحاب من أفغانستان، وظهرت كقوة لها اليد البطولي في الحرب العراقية/الإيرانية التي توقفت مع التصعيد العسكري الأمريكي في الخليج، ثم استطاعت أن توقف التداعي في الحرب اللبنانية ولو مؤقتاً، وقبل ذلك وجهت ضرباتها الجوية إلى ليبيا بعد أن هزمتها في تشاد واضطرتها إلى الانسحاب منها(٤٢).

على أن ما تقدم لم يكن يعني بالضرورة اتجاه موسكو للتخلي عن علاقاتها بأفريقيا. فهي وإن وجهت قدر أكبر من اهتماماتها في هذه المرحلة على أوروبا الشرقية لمتابعة التغييرات التي تجري فيها، إلا أنها راحت تركز في علاقتها بأفريقيا على الأساليب الدبلوماسية بدلاً من العسكرية، وباتت عازفة عن محاولة التأثير في الأحداث في الدول التي لا يوجد لها فيها مصالح قوية، وحتى حيثما يوجد لها مصالح قوية فإنها بدت عازفة عن مساندة دبلوماسيتها بالتهديد باستخدام القوة. وهكذا ففي الوقت الذي بدأت فيه موسكو تقلل من شأن استخدام الأداة العسكرية في سياستها الأفريقية، فإن واشنطن ــ وبعد تخلصها من عقدة فيتنام ــ راحت تعلي من شأن هذه الأداة أفريقيا، ولتكون أفريقيا ساحة لاستخدامها لهذه الأداة في المستقبل المنظور دون معقب عليها(٤٣).

ولعل ما سبق يجعلنا نوافق ــ ولو جزئياً ــ على بعض التحليلات التي انتهت إلى أن هناك اتفاقاً أمريكياً سوفياتياً غير رسمي منذ قمة ريكيافيك في أكتوبر ١٩٨٦، يتضمن التعاون بين الطرفين لإعادة تحديد مناطق نفوذهما في العالم بما في ذلك أفريقيا، وأن الاهتمام السوفياتي قد انصب على الحصول على تأكيد من واشنطن بعدم التدخل في شؤون أوروبا الشرقية، كيما يتمكن الروس من مراقبة التغييرات فيها بعيداً عن أي ضغوط خارجية، وفي المقابل فإن موسكو تعهدت بالتقليل من طموحاتها الأفريقية(٤٤).

ويؤكد ما سبق ــ ونحن في مجال تحليل المشكلة الناميبية ــ أن هناك اتفاقاً قد تم بين جورباتشوف وريجان في قمة موسكو في مايو ١٩٨٨، على ضرورة تسوية الأوضاع في ناميبيا بحلول سبتمبر عام ١٩٨٨. وقد قبلت موسكو ذلك رغم ما أقحم على خطة التسوية من ضرورة انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وما يعنيه ذلك من تقليص النفوذ السوفياتي في أنجولا، وأيضاً في ناميبيا[٤٥].

وهكذا فإن الوضع الدولي قد بات أفضل بالنسبة لجنوب أفريقيا كي تقبل البدء بتنفيذ خطة التسوية الدولية لمشكلة ناميبيا بوساطة أمريكية ترضي مطالبها وتؤمن مصالحها.

مسار التسوية

على مدى ثمانية شهور (مايو ــ ديسمبر ١٩٨٨)، وفي إطار أحد عشر جولة من المفاوضات بين أنجولا وكوبا من جانب، وجنوب أفريقيا من جانب آخر، ومن خلال وساطة الولايات المتحدة عن طريق مساعد وزير خارجيتها شيستر كروكر، فإن هذه المفاوضات قد انتهت بالاتفاق بين الأطراف المعنية على تذليل مختلف العقبات التي تحول دون استقلال ناميبيا ورغم أن مسألة الوجود الكوبي في أنجولا كانت المسألة الرئيسة المدرجة على جدول أعمال هذه المفاوضات، وهي كما قلنا مسألة لا علاقة لها بصفة مباشرة بالمسألة الناميبية إلا أن هناك مسائل أخرى قد أقحمت على جدول المفاوضات في محاولة كل طرف ترتيب أوضاعه بالصورة التي يراها محققة لمصالحه قبل البدء في تنفيذ خطة تسوية المسألة الناميبية.

ولن نخوض في ذكر تفاصيل كل جولة من جولات المفاوضات، وإنما سنركز هنا على مواقف الأطراف المختلفة بصفة عامة، وما انتهت إليه الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات، سعياً لتحليل مكاسب كل طرف من الأطراف.

أولاً، مواقف الأطراف المشاركة في المفاوضات:

١ ــ أنجولا، وكوبا:

أصرت كل من الدولتين على ضرورة انسحاب قوات جنوب أفريقيا من أنجولا، والبدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية لناميبيا، قبل البدء في سحب القوات الكوبية من أنجولا، وأكدتا أن جنوب أفريقيا ليس لها سلطة تحديد موعد لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا، لأن ذلك من اختصاص الحكومتين الأنجولية والكوبية فقط، فتلك مسألة تتعلق بالسيادة، لكنهما اقترحتا (في جولة جنيف في أغسطس ١٩٨٨، وفي جولة برازافيل في أغسطس ١٩٨٨)، فترة ٤ سنوات

تنسحب خلالها هذه القوات وفقاً لجدول زمني(٤٦)، ثم عادت الدولتان وقبلتا في النهاية (جولة جنيف في نوفمبر ١٩٨٨)، أن يتم الانسحاب الكوبي على مدى ثلاثين شهراً تبدأ من تاريخ التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار(٤٧).

وطالبت الحكومة الأنجولية كلاً من جنوب أفريقيا، والولايات المتحدة بوقف مساندتهما ليونيتا، والتوقف عن مطالبة الحكومة الأنجولية بإجراء مصالحة معها، كما أنها رفضت مزاعم حكومة جنوب أفريقيا بشأن عدد الجنود الكوبيين الذين حصلوا على الجنسية الأنجولية من خلال زواجهم بأنجوليات، وأكدت أن إثارة هذه المزاعم يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية الأنجولية (جولة القاهرة في يونيو ١٩٨٨)(٤٨).

٢ ـ جنوب أفريقيا:

طالبت حكومة جنوب أفريقيا بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الكوبية أولاً من أنجولا، قبل البدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية لمشكلة ناميبيا، لكنها عادت وحددت الأول من نوفمبر ١٩٨٨، موعداً لبدء تنفيذ خطة التسوية الدولية، ثم حددت الأول من يونيو ١٩٨٩، موعداً نهائياً تكون فيه القوات الكوبية قد أتمت انسحابها بالكامل من أنجولا، وهو اليوم الذي حددته لإجراء انتخابات استقلال ناميبيا (جولة جنيف أغسطس ١٩٨٨)(٤٩)، وتراجعت جنوب أفريقيا لتقترح مد الفترة الزمنية لانسحاب القوات الكوبية من ستة شهور إلى اثنا عشر شهراً (جولة برازافيل في أغسطس ١٩٨٨)(٥٠)، ثم وافقت في النهاية على انسحاب القوات على مدى ثلاثين شهراً(٥١).

ومن جهة ثانية، فقد اقترحت جنوب أفريقيا جولة القاهرة في يونيو ١٩٨٨، إجراء مصالحة بين الحكومة الأنجولية وبين يونيتا، وأثارت مسألة عدد الجنود الكوبيين الذين حصلوا على الجنسية الأنجولية، إلا أن هذه المسائل قد رفضت من جانب أنجولا لكونها تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لها(٥٢).

ومن جهة ثالثة، فإن جنوب أفريقيا ربطت بين موافقتها على وقف إطلاق النار وبدء سحب قواتها من أنجولا تمهيداً لتنفيذ خطة التسوية الدولية، وبين إزالة سبع قواعد لثوار المؤتمر الوطني الأفريقي متواجدة في أنجولا جولة جنيف في أغسطس ١٩٨٨، وهو ما تم الاتفاق عليه(٥٣).

٣ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أنها ليست طرفاً مباشراً في المفاوضات، وتقوم بدور الوسيط بين الأطراف المعنية، إلا أن موقفها منذ أوائل الثمانينيات كان موقفاً فاعلاً ومؤثراً في صياغة وتنفيذ خطة التسوية الدولية، بل وفي عرقلتها أحياناً، سعياً لتحقيق مصالح خاصة بها في إطار صراعها مع الاتحاد السوفياتي، ومن هنا فإن إيجاز موقفها في هذا المقام يعد على جانب كبير من الأهمية.

فمن جهة، يلاحظ أن الولايات المتحدة هي التي سعت بدرجة أساسية إلى إدخال خطة التسوية الدولية للمسألة الناميبية في هذه الدروب الفرعية التي عطلت تنفيذها يدلنا على ذلك موقف الولايات المتحدة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٠١ (٣٠ أبريل ١٩٨٧)، فقد خول القرار الأمين العام للأمم المتحدة البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار بين جنوب أفريقيا وسوابو، وأكد المجلس أن كل المسائل التي تعوق تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ قد تم حلها، كما رفض المجلس عملية "الربط" بين سحب القوات الكوبية من أنجولا، وبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة مؤكداً على "المسؤولية القانونية والمباشرة للأمم المتحدة على ناميبيا"، وقد وافق كل أعضاء مجلس الأمن على القرار ما عدا الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت بدعوى أنه من "غير الواقعي والمناسب أن يطلب المجلس من الأمين العام البدء في اتخاذ الخطوات النهائية، قبل التوصل إلى تسوية سياسية متفق عليها"، ومن هنا راحت تبحث الولايات المتحدة بعد ذلك عن تلك التسوية السياسية المتفق عليها لتحقيق مصالحها[٥٤].

ومن جهة ثانية، فإن موقف الولايات المتحدة من انسحاب القوات الكوبية من أنجولا كان ينصرف إلى أهمية الاتفاق على انسحاب هذه القوات وضمان انسحابها بصرف النظر عن موعد ذلك الانسحاب، ومدته، ولذلك نجدها تتدخل بين طرفي المفاوضات (كوبا وأنجولا من جانب، وجنوب أفريقيا من جانب آخر)، بحل توفيقي لا هو مدة الأربعة أعوام كما اقترح الطرف الأول، ولا مدة عام كما اقترح الطرف الثاني، وإنما ثلاثون شهراً يتم خلالهما انسحاب القوات الكوبية من أنجولا بموجب جدول زمني محدد، وفي ظل إشراف معين يضمن ويؤمن سلامة التنفيذ[٥٥].

ومن جهة ثالثة، فإنه في الوقت الذي استمرت فيه الولايات المتحدة معترفة بيونيتا "كقوة سياسية مشروعة"[٥٦]، وأصرت على ضرورة إجراء مصالحة بين الحكومة الأنجولية وبينها، بدعوى إنه بدون ذلك فإن السلام في ناميبيا سيظل متأرجحاً (جولة جنيف في نوفمبر

١٩٨٨)[٥٧]، فإنها رغم ما تقدم، ظلت ترفض حتى مجرد الاعتراف بسوابو، رغم الوضع الدولي الذي حظيت به، ورغم أنها من حيث الواقع هي الطرف الرئيسي الذي يتعين التفاوض معه فيما يتعلق بالمشكلة الناميبية، معبرة في ذلك عن موقف انحيازي يتعارض مع دورها كوسيط في المفاوضات، ويتعارض مع الدور الحيادي الذي حاولت أن تعلنه في المحافل الدولية تجاه مشكلة ناميبيا، ذلك أنها امتنعت عن التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في ١٤ نوفمبر ١٩٨٨، بشأن ناميبيا والتي تدعو جنوب أفريقيا إلى الانسحاب من ناميبيا بصرف النظر عن الوجود الكوبي في أنجولا، والتي أعادت التأكيد على أن "سوابو هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا"، امتنعت عن التصويت بدعوى أنها ــ على حد قول السفير فيرنون والترز ممثلها في الأمم المتحدة ــ تريد أن تكون محايدة في الوقت الذي تقوم فيه بدور الوسيط بين الأطراف الثلاثة في المفاوضات، وبدعوى أن بلاده تعترض على الوصف الذي ألحقته الجمعية العامة بسوابو لأنه "من خلال انتخابات حرة ديمقراطية فقط... يمكن أن يعطي الشعب الناميبي الفرصة لاختيار من يرغبهم كممثلين له"!!![٥٨].

ولا أدل على هذا الانحياز أيضاً في رفضها ــ ومعها جنوب أفريقيا ــ مجرد اشتراك سوابو في التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار مع جنوب أفريقيا، رغم إعلان سوابو عن استعدادها لذلك.

٤ ــ الاتحاد السوفياتي:

شارك الاتحاد السوفياتي بدور إيجابي في كل جولات المفاوضات هذا رغم اقتصار وضعه على كونه مراقب، وذلك من خلال التواجد المستمر لنائب وزير الخارجية السوفياتي أناتولي أداميشين في كل جولات المفاوضات، وقيامه بإجراء مشاورات جانبية على هامش الجولات مع كل أعضاء الوفود المشاركة، وكذا مع الوسيط الأمريكي، ففي جولة جنيف (في أغسطس ١٩٨٨)، أعلن أداميشين عقب اجتماع مع شيستر كروكر في الثاني من الشهر المذكور: "إن موسكو ستستخدم نفوذها وسلطتها للمساعدة في حل الصراعات الإقليمية ومن بينها الصراع في أنجولا"، وأضاف أنه ينبغي التوصل بسرعة لحل في أنجولا[٥٩]، وفي جولة جنيف (نوفمبر ١٩٨٨)، انتقد أداميشين ــ عقب مباحثات غير رسمية مع كروكر في العاشر من نوفمبر ــ إصرار حكومة جنوب أفريقيا على وضع جدول زمني لانسحاب القوات الكوبية قبل إجراء الانتخابات الناميبية خاصةً وأن "كوبا وأنجولا قد أعربتا عن حسن نيتهما، ويتعين على جنوب أفريقيا أن تقابل ذلك بالمثل". وقد قدم أداميشين في نفس الوقت عرضاً بمشاركة موسكو مباشرة

في عملية السلام. "إذا رغبت كل الأطراف في أن يشارك الاتحاد السوفياتي مباشرة في المحادثات[٦٠]" لكن يبدو أن كلاً من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة لم ترغبا في هذه المشاركة.

ثانياً: نتائج المفاوضات

أسفرت المفاوضات عن عدد من الاتفاقات، وتكوين بعض من اللجان يمكن الإشارة إليها بإيجاز فيما يلي:

١ ـ **اتفاق المبادئ في يوليو ١٩٨٨**[٦١]: وقد اعتبر أول خطوة هامة نحو تحقيق السلام في الجنوب الأفريقي، فقد وافقت الأطراف الثلاثة على هذا الاتفاق في نيويورك في ١٣ يوليو ١٩٨٨، ثم صدقت عليه حكوماتهم في ٢٠ يوليو من العام نفسه، وقد حدد الاتفاق أربعة عشر مبدأ لإقامة دعائم السلام وتحقيق تسوية شاملة منها: تحديد موعد للأمين العام للأمم المتحدة للبدء في تنفيذ خطة التسوية الدولية، والتعاون معه في تنفيذها، وتحريك القوات الكوبية في أنجولا شمالاً تمهيداً لانسحابها الكامل وفق اتفاق يعقد بين أنجولا وكوبا، ويكون للدولتين الحق في تقديم طلب إلى مجلس الأمن ليتولى الإشراف على هذا الانسحاب، ثم التأكيد على عدد من مبادئ القانون الدولي المتعارض عليها من نحو احترام السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم استخدام القوة والتهديد بها ضد دولة مجاورة.. إلخ فضلاً عن التأكيد على دور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن كضامنين لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، والاعتراف بدور الوسيط الذي تقوم به الولايات المتحدة.

٢ ـ **اتفاق وقف إطلاق النار في ٥ أغسطس ١٩٨٨**[٦٢]: منذ أعلن الأطراف الأربعة في بيان مشترك أصدره في ٨ أغسطس بجنيف أن وقفاً فعلياً لإطلاق النار قد بدأ، نتيجة موافقتهم على عدد من الخطوات لإعداد الطريق لاستقلال ناميبيا وفق القرار ٤٣٥ ولتحقيق السلام في جنوب غربي أفريقيا، وأبلغوا الأمين العام للأمم المتحدة بأن الأول من نوفمبر ١٩٨٨، هو تاريخ بدء تنفيذ القرار (٤٣٥).

٣ ـ **اتفاق جنيف في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨**[٦٣]: حيث تمت الموافقة على الاقتراح الأمريكي الخاص بسحب القوات الكوبية من أنجولا على مدى ٢٧ شهراً، والبدء في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا اعتباراً من الأول من يناير ١٩٨٩، على أن تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية في الأول

من أغسطس ١٩٨٩، وبعد ذلك بخمسة أشهر يعلن الاستقلال الكامل لناميبيا، وقد صدقت كوبا وأنجولا على هذا الاتفاق في ١٨ نوفمبر ١٩٨٨.

٤ ـ **بروتوكول برازافيل في ١٣ ديسمبر ١٩٨٨**(٦٤): وقد وقعت عليه الدول الثلاث بالأحرف الأولى ويتضمن البروتوكول:

(أ) تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ابتداءً من الأول من أبريل ١٩٨٩.

(ب) تحديد الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٨٨، موعداً لتوقيع معاهدة سلام نهائية بين الأطراف الثلاثة، وإبرام اتفاق ثنائي بين أنجولا وكوبا حول الانسحاب الكامل للقوات الكوبية من أنجولا خلال ٢٧ شهراً، وانسحاب قوات جنوب أفريقيا الكامل من ناميبيا بحلول نوفمبر ١٩٨٩.

(ت) تبادل أسرى الحرب بعد توقيع الاتفاق الثلاثي.

(ث) إنشاء لجنة مشتركة مكلفة بحل أي مشكلات تطرأ من تنفيذ الاتفاق.

٥ ـ **اتفاقيتي نيويورك في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨**(٦٥): وتعتبر هاتان الاتفاقيتان تتويجاً للجهود التي بذلت منذ مايو ١٩٨٨، لفتح الطريق أمام تنفيذ خطة التسوية الدولية بشأن ناميبيا وقد جرت مراسم التوقيع على الاتفاقيتين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك برئاسة وزير الخارجية الأمريكي (السابق)، جورج شولتز، وبحضور شيستر كروكر الوسيط الأمريكي في المفاوضات، وأناتولي أداميشين نائب وزير الخارجية السوفياتي، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزراء خارجية الدول الثلاث أطراف المفاوضات كما حضر مراسم التوقيع أيضاً أعضاء مجلس الأمن، والعديد من مندوبي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة الذي دعى للحضور على اعتبار أن مصر قد استضافت إحدى جولات المفاوضات.

ولم تخرج الاتفاقية الثلاثية التي وقعتها أنجولا وكوبا، وجنوب أفريقيا عن اتفاق المبادىء الذي كان قد أقر قبل ذلك في نيويورك في ٢٠ يوليو ١٩٨٨، فهي صورة تكاد تكون طبق الأصل منه، اللهم إلا فيما يتعلق بتحديد الأول من أبريل عام ١٩٨٩، موعداً يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة البدء فيه بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)، بشأن ناميبيا.

أما الاتفاقية الثنائية ـ المبرمة بين أنجولا وكوبا ـ فهي تتعلق بالانسحاب الكوبي من أنجولا، وقد نصت الاتفاقية والملحق المرفق بها على: أن مدة الانسحاب الكوبي من أنجولا هي

٢٧ شهراً من الأول من أبريل ١٩٨٩، على أن يسبقها انسحاب ثلاثة آلاف جندي كوبي، بحلول نهاية مارس ١٩٨٩، وفقاً للجدول الزمني التالي:

ــ ٢٥ ألف جندي (٥٠ بالمئة)، في الفترة من (أبريل ــ نوفمبر ١٩٨٩).

ــ ٣٣ ألف جندي (٦٦ بالمئة)، في الفترة من (أبريل ١٩٨٩ ــ ١٩٩٠).

ــ ٣٨ ألف جندي (٧٦ بالمئة)، في الفترة من (أبريل ــ أكتوبر ١٩٩٠).

ــ ٥٠ ألف جندي (١٠٠ بالمئة)، في الفترة من (أكتوبر ١٩٩٠ ــ يوليو ١٩٩١).

وفي نفس الوقت فإنه قد نص على ضرورة إعادة انتشار القوات الكوبية المتواجدة في أنجولا إلى الشمال، فبحلول أغسطس ١٩٨٩، يجب أن تتحرك إلى خط عرض ١٥° جنوباً، وبحلول ٣١ أكتوبر ١٩٨٩، يجب أن تتحرك إلى خط عرض ١٣° جنوباً.

وقد أوجدت الاتفاقات السابقة آليات لضمان تنفيذ بنودها نذكر منها:

١ ــ **لجنة مراقبة عسكرية مشتركة**[٦٦]، وتضم ضباطاً من أنجولا، وكوبا، وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى مراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وينتشر أعضاء هذه اللجنة من أحد عشر مركزاً للمراقبة على طول الحدود الأنجولية/الناميبية للإشراف على وقف إطلاق النار بين الدولتين، وقد أنشئت هذه اللجنة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه في جنيف في أغسطس ١٩٨٨.

٢ ــ **اللجنة المشتركة**[٦٧]، وتضم ممثلين من أنجولا، وكوبا، وجنوب أفريقيا، ومراقبين من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وتنضم إليها ناميبيا بعد الاستقلال، ومهمة هذه اللجنة حل أي خلافات تنشأ من جراء تنفيذ بروتوكول برازافيل واتفاقيتي نيويورك.

٣ ــ **بعثة الرقابة الدولية لأنجولا**[٦٨]، وقد شكلها مجلس الأمن بناءً على طلب أنجولا وكوبا ــ استناداً إلى اتفاق المبادئ في يوليو ١٩٨٨، والاتفاقية الثنائية في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨، لتتولى الإشراف على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا، وذلك من ٧٠ عنصر عسكري، و٣٠ عنصر مدني، من (الجزائر، والأرجنتين، والبرازيل، والهند، والأردن، واسبانيا، والكونغو، والنرويج وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا)، وقد وصلت البعثة إلى أنجولا في ٦ يناير ١٩٨٩.

ثالثاً: تقييم نتائج المفاوضات

من الواضح أن دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن سحب القوات الكوبية من أنجولا ظل هامشياً تمشياً مع موقفها المعلن في ضرورة عدم الربط بين انسحاب هذه القوات وبين تسوية المسألة الناميبية، ورغم ذلك فإنها ظلت تراقب المفاوضات عن كثب ترقباً لتحديد موعد لتنفيذ خطة تسوية المشكلة الناميبية وقد جاء توقيع اتفاقيتي نيويورك في ديسمبر ١٩٨٨، في مقر الأمم المتحدة محاولة لإضفاء المشروعية الدولية على الاتفاقيتين، وفي النهاية ربطا لهما بشكل أو بآخر بالمشكلة الناميبية.

وعلى أية حال فإن ما أسفرت عنه الاتفاقات قد عبر عن قدر من التوازن في توزيع المكاسب والخسائر.

ففيما يتعلق بكل من أنجولا وكوبا، فقد أمكنهما الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا باتفاق ثنائي بينهما دون مشاركة من جنوب أفريقيا في توقيع ذلك الاتفاق، ثم إن الجدول الزمني لانسحاب هذه القوات قد امتد إلى ما بعد الانسحاب الكلي لقوات جنوب أفريقيا من ناميبيا، في حين أن حكومة جنوب أفريقيا كانت تشترط انسحاب القوات الكوبية من أنجولا أولاً، قبل أن تبدأ قواتها في الانسحاب من ناميبيا، وفضلاً عما تقدم فقد أبرم الاتفاق الثلاثي في نيويورك دون تحقيق مصالحة مع يونيتا، ودون إشراكها في المفاوضات على غير رغبة كلاً من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، لكن هذا الأمر وإن عد نصراً لأنجولا، إلا أنه دفع الطرفين الأخيرين إلى الاستمرار في مساعدتهما ليونيتا دون قيد، ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي بوش التزامه بمساعدة يونيتا[٦٩]، فإنه يبدو أن حكومة جنوب أفريقيا قد ربطت لاستمرار هذه المساعدة عبر زائير على نحو ما يظهر في لقاء القمة الذي عقد بين الرئيس بوتا (الرئيس السابق لجنوب أفريقيا)، وبين الرئيس موبوتو في أواخر سبتمبر ١٩٨٨ في زائير، ثم في لقائهما بزائير مرة أخرى في الأول من ديسمبر ١٩٨٨[٧٠].

وعلى أية حال فإن حكومة أنجولا قد تمكنت من إبعاد خطر التدخل المباشر لقوات جنوب أفريقيا في أراضيها بعد انسحاب الأخيرة من ناميبيا مع الاستقلال، وفي المقابل فإن حكومة جنوب أفريقيا قد حققت مكاسب من هذه العملية فهي قد فرضت فيما يتعلق بالربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وبين تسوية المسألة الناميبية، دون أن تلتزم بوقف مساندتها ليونيتا ودون أن تقبل بسوابو كشريك في المفاوضات، فضلاً عن عدم الإشارة إليها بأي شكل في

الاتفاقات السابقة كلها، وقد تمكنت بالإضافة إلى ما تقدم من إلزام أنجولا بإزالة سبع معسكرات للمؤتمر الوطني الأفريقي من أراضيها.

أما الولايات المتحدة، فهي لم تخسر شيئاً في هذه العملية، وإنما كسبت زوال القوات الكوبية عن أنجولا على نحو ما كانت ترغب منذ أوائل الثمانينات، وذلك دون أن تتقيد بوقف تأييدها ليونيتا، وهو الأمر الذي جعل لها اليد الطولى في المنطقة، وفي توجيه سياسات دولها إلى حد ما. وهكذا، تم إزالة آخر عقبة أمام تنفيذ خطة التسوية الدولية لناميبيا ليفتح الطريق أمام البدء في اتخاذ الخطوات الإجرائية، والمرحلية لتحقيق الاستقلال لها.

مشكلات الاستقلال

ما أن زالت آخر عقبة من العقبات التي وضعتها جنوب أفريقيا على طريق تنفيذ خطة التسوية الدولية لناميبيا، حتى بدأت الخطة تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فقد أعلن في ٨ يناير ١٩٨٩، عن إغلاق معسكرات المؤتمر الوطني الأفريقي في أنجولا[٧١]، كما بدأ انسحاب المجموعة الأولى من الجنود الكوبيين من أنجولا وقوامها ثلاثة آلاف رجل اعتباراً من ١٠ يناير من نفس العام[٧٢]، وراح الأمين العام للأمم المتحدة يتخذ الخطوات التنفيذية للخطة، فقدم تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي في أواخر يناير يطلب فيه من المجلس الموافقة على تشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية، ورغم معارضة العديد من دول العالم الثالث لقيام الأمين العام بخفض عدد الجناح العسكري للمجموعة إلى ٤٦٥٠ جندياً بدلاً من ٧٥٠٠ جندي لتخفض تكاليف هذه القوات إلى ٤١٦,١٦٣,٠٠ مليون دولار بدلاً من ٧٠٠ مليون دولار[٧٣]، إلا أن مجلس الأمن قد وافق بالإجماع على التدابير التي اتخذها الأمين العام وذلك في ١٦ مارس ١٩٨٩[٧٤].

ومنذ ذلك الحين بدأ العد التنازلي لاستقلال ناميبيا المتفق عليه على النحو التالي[٧٥]:

- **في الأول من أبريل ١٩٨٩:** يصل الممثل الخاص للأمم المتحدة إلى ناميبيا، ويبدأ تمركز قوات جنوب أفريقيا، وقوات سوابو في قواعدها.

- **في ١٤ مايو ١٩٨٩:** يتم تسريح القوات البرية لجنوب غرب أفريقيا، ويصدر الحاكم العام الإداري للإقليم القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، كما يقوم بإلغاء ما تبقى من التشريعات العنصرية.

ـ في ١١ يونيو ١٩٨٩: يبدأ الإفراج عن المعتقلين السياسيين لدى الطرفين، كما تبدأ عودة اللاجئين إلى ديارهم، والبدء في اتخاذ إجراءات توطينهم.

ـ في الأول من يوليو ١٩٨٩: تكون كل قوات جنوب أفريقيا قد أتمت انسحابها من الإقليم فيما عدا ١٥٠٠ جندي تتمركز في قاعدتين محددتين، وتبدأ الحملة الانتخابية.

ـ في الأول من أغسطس ١٩٨٩: تقوم كوبا بإعادة نشر قواتها إلى شمال خط عرض ١٥° جنوباً بعيداً عن الحدود الناميبية بمائتي ميل.

ـ في نهاية أكتوبر ١٩٨٩: تتحرك القوات الكوبية إلى شمال خط عرض ١٣° جنوباً، ويكون نصفها قد غادر الأراضي الأنجولية.

ـ الأول من نوفمبر ١٩٨٩: تبدأ انتخابات الجمعية التأسيسية، وتقوم جنوب أفريقيا بسحب ما تبقى من قواتها عقب إعلان نتائج الانتخابات بأسبوع.

ـ أبريل ١٩٩٠: تأمل الأمم المتحدة أن تكون الجمعية التأسيسية قد أتمت وضع دستور الاستقلال، لتستقل ناميبيا في هذا الموعد، الذي تنتهي فيه فترة عمل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية.

ـ في يوليو ١٩٩١: تكون المسألة قد صفيت تماماً بانسحاب أخر جندي كوبي من أنجولا.

على أن المسألة لم تسر بهدوء كامل، فقد ظهرت مشكلات جديدة خلفتها جنوب أفريقيا طوال المرحلة الانتقالية، فضلاً عن المشكلات التي كرستها في ناميبيا لتكبل بها حكومة الاستقلال، وهو ما سنعرض له في هذا المبحث.

مشكلات المرحلة الانتقالية حتى إعلان نتيجة الانتخابات

رأينا كيف أن خطة التسوية الدولية قد انحازت كثيراً إلى جانب جنوب أفريقيا، بالشكل الذي أعطاها سلطات كبيرة طوال الفترة الانتقالية، استخدمتها لتحقيق مصالحها في ناميبيا ولاحتواء شعبية سوابو قدر الإمكان، وسنعرض هنا وبإيجاز للمشكلات التي افتعلتها جنوب أفريقيا في الإقليم طوال الفترة الانتقالية حتى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في ٧ نوفمبر ١٩٨٩.

أولاً: اندلاع الحرب في الأول من أبريل ١٩٨٩

في أول يوم من بدء تنفيذ خطة التسوية الدولية اندلع القتال على نطاق واسع في شمال الإقليم بين قوات جنوب أفريقيا وبين قوات سوابو، فقد زعمت جنوب أفريقيا أن سوابو قامت بدفع

أعداد كبيرة من مقاتليها من جنوب أنجولا إلى شمال الإقليم (ما بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مقاتل)، خارقة بذلك اتفاق وقف إطلاق النار(٧٦)، وهددت بمطالبة قوات الأمم المتحدة بمغادرة الإقليم، ووقف تنفيذ خطة استقلال الإقليم(٧٧)، إذا لم تتوقف الهجمات التي تشنها عناصر سوابو انطلاقاً من أراضي أنجولا وقد ساندت مارجريت تاتشر ـ التي كانت تزور الإقليم آنذاك ـ موقف جنوب أفريقيا في هذا الصدد(٧٨)، وفي المقابل فإن سوابو أعلنت أن قواتها كانت موجودة قبل هذا التاريخ في شمال البلاد، وإنها لم تقم بأي عمل عسكري انتظاراً لوصول قوات الأمم المتحدة لتتولى تجميعها في معسكرات داخل البلاد على نحو ما فعلت مع قوات جنوب أفريقيا(٧٩)، وعلى أية حال تمكنت جنوب أفريقيا وبمشاركة تاتشر من الضغط على الممثل الخاص لناميبيا مارتي أهتيساري، على نحو جعله يوافق من تلقاء نفسه، ودون العودة إلى الأمم المتحدة، على قيام قوات جنوب أفريقيا بمواجهة الموقف، حيث لم تكن قوات الأمم المتحدة قد وصلت بكاملها، على نحو أعطى لهذه القوات فرصة التصرف بوحشية(٨٠)، وقتل نحو ٣٠٠ مقاتل من مقاتلي سوابو.

وقد أثار هذا الوضع ردود فعل واسعة النطاق نذكر منها:

١ ـ **الأمم المتحدة**: قام الأمين العام للأمم المتحدة على الفور بتشكيل فريق للتحقيق في الحادث، وسافر الفريق إلى لواندا للتشاور مع مارك جولدنج مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، المسؤول عن عمليات السلام في المنطقة الدولية، كما قدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن تسلمه من ممثله الخاص لناميبيا حول الموقف(٨١)، وقد اجتمع مجلس الأمن في ٤ أبريل ١٩٨٩، وأصدر بياناً دعا فيه جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى حد من ضبط النفس، والاحترام الدقيق لاتفاقات خطة الاستقلال(٨٢)، ورغم ذلك فقد انتاب الجميع شعور بأن الأمم المتحدة قد انحازت في هذه القضية إلى جانب جنوب أفريقيا، على نحو دفع ممثل زامبيا في مجلس الأمن إلى أن يطالب في ١٤/أبريل ١٩٨٩، باستقالة الممثل الخاص للأمم المتحدة لناميبيا بسبب سماحه بنشر ست كتائب لجنوب أفريقيا لتواجه سوابو في شمال الإقليم(٨٣).

٢ ـ **اللجنة المشتركة**(٨٤): قامت اللجنة بعقد اجتماع طارئ لممثلي أنجولا، وكوبا، وجنوب أفريقيا، وبحضور مراقبين عن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، بالقرب من وندهوك عاصمة ناميبيا، وصدر عقب الاجتماع إعلان مونت إتجو في ١٠ أبريل ١٩٨٩، الذي طالب الأمم المتحدة بإنشاء نقاط تجمع في شمالي ناميبيا على طول الحدود تتجمع فيها قوات سوابو، وتنزع منها أسلحتها تمهيداً لنقلها إلى معسكرات في أنجولا تبعد عن الحدود ٩٠ ميلاً، وطلب

الإعلان من جنوب أفريقيا تجميع قواتها في معسكرات لفترة ٦٠ ساعة لإعطاء مقاتلي سوابو فرصة الوصول إلى نقاط التجمع.

وعلى أية حال فإن هذه العملية قد فشلت، فلم يستفد من هذه النقاط سوى ١٢ مقاتلاً، لأن المقاتلين اعتبروا ذلك خدعة من جانب جنوب أفريقيا، ولذلك فضلوا عبور الحدود بأنفسهم والتوجه إلى خط عرض ١٦° جنوباً في أنجولا.

٣ ـ **دول المواجهة الأفريقية**[٨٥]: اجتمع في أوائل أبريل ١٩٨٩، في لواندا، رؤساء دول المواجهة الأفريقية، وأصدروا بياناً أدانوا فيه جنوب أفريقيا لقيامها بعملية "استئصال" لقوات سوابو، ويبدو أنهم مارسوا ضغطاً على سوابو في نفس الوقت، فقد أصدر سام نجوما أوامره من لواندا لكل قوات سوابو بالانسحاب بأسلحتها خلال ٧٢ ساعة إلى أنجولا، وطلب من قوات الأمم المتحدة تسهيل مهمة انسحاب هذه القوات.

وهنا يثور تساؤل: هل أبرمت سوابو بالفعل اتفاقاً واضح المعالم لوقف إطلاق النار على نحو يبرر مواجهتها عنوة بهذا الشكل الوحشي، وتحت مظلة الأمم المتحدة؟؟[٨٦].

منذ البداية نقرر أن سوابو لم توقع اتفاقاً لوقف إطلاق النار، فرغم إعلانها عن استعدادها لذلك، إلا أن أحداً لم يلق بالاً لهذا الاستعداد، وإذا كان اتفاق وقف الإطلاق الموقع عليه في جنيف في ٥ أغسطس ١٩٨٨، بين الأطراف الثلاثة (أنجولا وكوبا، وجنوب أفريقيا)، يشير إلى أن تقوم أنجولا وكوبا ببذل مساعيهما الحميدة لتأمين انسحاب قوات سوابو إلى شمال خط عرض ١٦° جنوباً داخل الأراضي الأنجولية، وإذا كانت الأمم المتحدة قد اعتبرت هذا الاتفاق ملزماً لسوابو، فإن هذا الموقف يثير تساؤلاً آخر: هل هذا الاتفاق يسري على قوات سوابو الموجودة في جنوبي أنجولا، أم أنه يمتد ليسري على قواتها العاملة في شمال ناميبيا؟؟.

لقد أعلنت سوابو في ١١ أغسطس ١٩٨٨، التزامها بوقف إطلاق النار، وواضح أن تفسيرها للاتفاق، وانسحاب قواتها، إنما يسري على قواتها المتواجدة داخل الأراضي الأنجولية فقط، يوضح ذلك أنها أرسلت في ٢٢ مارس ١٩٨٩، إلى الأمين العام للأمم المتحدة تستفسر عن وضع قواتها الموجودة في ناميبيا قبل الأول من أبريل ١٩٨٩، لكنها لم تحصل على رد حتى الأول من أبريل، حين اندلع القتال.

وهكذا، فإن تجاهل سوابو في التوقيع على اتفاق لإطلاق النار، وتجاهل الرد عليها من قبل الأمم المتحدة حتى الأول من أبريل ١٩٨٩، كان السبب الأساسي في اندلاع القتال وهو أمر كان

ترغب فيه جنوب أفريقيا على أمل توجيه اتهام لسوابو بأنهـا تـسعى لعرقلـة تنفيـذ خطـة التـسوية الدولية على نحو يفقدها الدعم الدولي لها، ويقلل من شعبيتها في الداخل.

ثانياً: قواعد تسجيل الناخبين، وشكل النظام الانتخابي

قام الحاكم الإداري العام للإقلـيم، وفـق الـسلطات المخولـة لـه، بإصـدار الإعلانـات المتعلقـة بتنظيم عملية الانتخاب، وإن أعطى للممثل الخاص للأمـم المتحـدة لناميبيـا سـلطة الموافقـة علـى هذه الإعلانات من خلال تبادل الرسائل مع الحاكم العـام التـي يعلـن عنهـا فـي الجريـدة الرسـمية لناميبيا وهي (Official Gazette).

وفيما يتعلق بتسجيل الناخبين فقد أكد أهتيـساري لنفـسه دوراً فـاعلاً حـين أعلـن: "أن الإشـراف والرقابة في هذا السياق إنما تعني اقتنـاع الممثـل الخـاص بـأن التعليمـات والإجـراءات المتعلقـة بتسجيل الناخبين عادلة، ومناسبة في كل مرحلة، وعلى كافـة المـستويات، وفـي مختلـف الأمـاكن". وقد وافق الحاكم العام للإقليم على ذلك(٨٧).

وقد أصدر الحاكم العام للإقليم قراراته في هذا الصدد، فجعل حق التـصويت لكـل مـن بلـغ مـن العمر ثمانية عشر عاماً أو يزيد، والمولود في الإقلـيم، أو الـذي ولـد أحـد أبويـه فـي الإقلـيم، أو الذي يقيم في الإقليم إقامة مـستمرة علـى مـدى الـسنوات الأربـع الأخيـرة قبـل عمليـة تـسجيل الناخبين(٨٨)، ويشكل هذا الوضع تنازلاً من جانب حكومة أفريقيـا، التـي كانـت قـد اقترحـت جعـل حق التصويت لمن بلغ من العمر ٢١ عاماً ـ على نحو يحرم شباب سـوابو مـن هـذا الحـق ـ ثـم إنها كانت قد اشترطت في السابق جعل الإقامة في الإقلـيم لمـدة عـام فقـط بـشكل يـسمح لجنـود جنوب أفريقيا بممارسة حق التـصويت(٨٩)، وقـد وافقـت الأمـم المتحـدة علـى القواعـد الـسابقة، ودخلت حيز التنفيذ.

ولكن عند التطبيق ظهرت هناك عـدة سـلبيات عملـت حكومـة جنـوب أفريقيـا علـى تغـذيتها وتدعيمها لتقليل فرص سوابو بالفوز بالغالبية المطلوبة في الانتخابات ومنها:

١ ـ إن بعض قيادات سوابو قد حرموا من الحق في التـصويت، بـل ومـن الإقامـة فـي الإقلـيم طوال الفترة الانتقالية، ومنهم قائد الجيش الشعبي لتحرير ناميبيـا، التـابع لـسوابو، ديمـو هامـامبو، وسكرتير الدفاع لسوابو بيتر موسهيهانجي، لأن كلاهما ولد في أنجولا(٩٠).

٢ ـ إن نحو ٤٠ ألف لاجئ أنجولي يعيشون في كافانجو بـشمال ناميبيـا، والـذين حـصلوا فـي السابعة على هوية جنوب أفريقيا، قد تم تسجيلهم كناخبين نـاميبيين، ومعظـم هـؤلاء متعـاطفون مـع

يونيتا الحركة المعادية لسوابو، أكثر من ذلك فإن أعـداداً مـن اللاجئـين الأنجـوليين فـي كـلاً مـن زامبيا، وبتسوانا راحت تعبر الحدود إلى ناميبيا لتسجل كناخبين[٩١].

٣ ــ كذلك فإن العديد من أبناء جنوب أفريقيـا راحـوا يـسجلون أنفـسهم كنـاخبين، وذلـك أمـر ممكن قانوناً إذا كان أحد أبويهم قد ولد في ناميبيا[٩٢].

٤ ــ كذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا وضعت عراقيل أمـام قيـام النـاميبيين فـي خلـيج والفـس بقيد أنفسهم كناخبين؛ حين امتنعت عن إقامة مراكز لتسجيلهم فـي منطقـة الخلـيج تحـت دعـوى أن الخليج جزء من أراضيها، وقد اضطر ذلك البعض منهم إلى السفر ثلاثـين كيلـو متـر حتـى سـواكو بمند لتسجيل أنفسهم[٩٣].

٥ ــ والأخطر مما تقدم أن مسؤولي جنوب أفريقيا الـذين يتولـون إصـدار البطاقـات الانتخابيـة للناخبين، قد قاموا بإحداث تشويهات في هذه البطاقات إما بعـدم التوقيـع عليهـا، أو عـدم ختمهـا، أو كتابة اسم الناخب خطأ لإفساد صوته أثناء الانتخاب، وقـد بلغـت هـذه الحـالات عـدة آلاف قـدرت بنحو ١٠ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين[٩٤]، ورغم الـشكاوي لمـسؤولي الأمـم المتحـدة، فـإن أي محاولة لتصحيحها لم تتم.

٦ ــ وفضلاً عما تقدم فإن نحو ٤٠ بالمئة من النـاخبين أميـين، ممـا يعنـي أن مـوظفي جنـوب أفريقيا في المراكز الانتخابية هم الذين سـيقومون بمـلء بطاقـة الاقتـراع لهـؤلاء، وذلـك مـدعاة للتزوير، خاصةً وأنه قد حظر على ممثلـي الأحـزاب التواجـد داخـل مراكـز الانتخـاب لمراقبـة إجراءات التصويت[٩٥].

وفيما يتعلق بشكل النظام الانتخابي فقد حدد الحاكم العـام للإقلـيم ملامحـه وأبعـاده حيـث اعتبـرت ناميبيا دائرة انتخابية واحدة، وإن تعددت المراكز الانتخابيـة فيهـا، وأخـذ بنظـام القائمـة الموحـدة لكل حزب على المستوى الوطني، ولـيس مرشـحين لـدوائر انتخابيـة، كمـا أخـذ بنظـام التمثيـل النسبي، حيث يحصل كل حزب على عدد من مقاعـد الجمعيـة التأسيـسية الـــ ٧٢ يتناسـب ونـسبة ما حصل عليه من أصوات الناخبين[٩٦]، ولم يكن الهدف مـن وراء ذلـك إلا الحيلولـة بـين سـوابو، وبين حصولها على غالبية الثلثين من مقاعد الجمعيـة التأسيـسية وهـي الغالبيـة المطلوبـة لوضـع وإقرار الدستور، طالما أن أي حزب مهما ضعفت قوتـه الانتخابيـة يكـون بإمكانـه الحـصول علـى مقعد في الجمعية يستطيع من خلاله أن يساوم به الحـزب صـاحب الأغلبيـة المطلقـة فـي الجمعيـة التأسيسية.

ثالثاً: عودة اللاجئين

تشير خطة التسوية الدولية إلى قيام المفوض السامي لشؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين الناميبيين، قبل إعادتهم إلى ناميبيا، وقد انهت المفوضية السامية مهمة التسجيل لنحو ٣٠ ألف لاجئ حتى مايو ١٩٨٩.

لكن جنوب أفريقيا أصرت على ضرورة تزويدها بكافة المعلومات المتعلقة بهؤلاء اللاجئين في مقابل السماح بعودتهم وقد رفض المفوض السامي ذلك مخافة قيام قوات جنوب أفريقيا باضطهادهم عقب عودتهم، وقد كسب المفوض السامي هذه المعركة مؤكداً التزام المفوضية بحماية اللاجئين[٩٧].

وقد تمكنت المفوضية بحلول ١٥ سبتمبر ١٩٨٩، أخر موعد لتسجيل الناخبين، من إعادة ٤١ ألف لاجئ إلى ناميبيا، كانوا موزعين في أكثر من ٤١ دولة في مختلف أرجاء العالم، وإن كانت غالبيتهم كانت متواجدة في أنجولا (٣٦ ألف)، وزامبيا (٣ آلاف)، أما الباقي فعادوا من بتسوانا، وكوبا، وألمانيا الشرقية، وبريطانيا وقد استخدمت في هذه العملية ٣٥٠ طائرة لنقلهم، وبلغت التكلفة الإجمالية للنقل، وإعداد مراكز الاستقبال لهم وتزويدها بالأطعمة، والأدوية، والأغطية فضلاً عن الإعانة الشهرية التي ستمنح لهم على مدى عام نحو ٣٨ مليون دولار[٩٨].

وقد قام مجلس كنائس ناميبيا، بالنيابة عن المفوضية، بتهيئة معسكرات الاستقبال للاجئين العائدين، ولكن جنوب أفريقيا عارضت إنشاء معسكرات دائمة لهم، وأصرت على ألا تزيد مدة بقاء اللاجئين في المعسكرات أكثر من سبعة أيام. والواقع أن مهمة إعادة دمج هؤلاء في المجتمع خلال تلك الفترة القصيرة إنما تتعدى قدرة مجلس الكنائس، ولم تفعل جنوب أفريقيا ذلك إلا رغبةً منها في إعاقة عمل المجلس ـــ المؤيد لسوابو ـــ كي تدفعه ليطلب عوناً من حكومة جنوب أفريقيا على نحو يضر بسمعته[٩٩].

رابعاً: الإفراج عن المعتقلين السياسيين

وإذا كانت هناك شكوك تدور حول خرق سوابو لحقوق الإنسان تحت دعوى إنها لم تفرج عن كل المعتقلين في سجونها بأنجولا وزامبيا[١٠٠]، فإن سوابو قد واجهت ذلك ـــ ورغم عدم توقيعها على أي من الاتفاقات المشار إليها سابقاً ـــ بتوقيع اتفاق مشترك هي وأنجولا مع

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أبريل ١٩٨٩، يعطي للمفوضية صلاحية التأكد من أن كل ناميبي مقيم في أنجولا إنما يفعل ذلك بمحض اختياره، وقد أشارت جنوب أفريقيا هذه المشلكة لإثارة الشكوك حول سوابو، ورغبةً منها في أن تجد المفوضية حالات يمكن أن توجه فيها الإدانة لسوابو على نحو يضر بسمعتها، وقد حدث ذلك في الوقت الذي تشير فيه الدلائل إلى استمرار جنوب أفريقيا في احتجاز عدد من الأسرى الناميبيين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وادعاءاتها بأنها تحتجز البعض الآخر لإدانته بجرائم مدنية، ومعظم هؤلاء يصعب الوصول إليهم حتى يجري اعتقالهم داخل معسكرات الجيش، أو في المزارع الخاصة للبيض بعيداً عن الأعين[١٠١].

خامساً: التشريعات العنصرية

تشير خطة التسوية الدولية إلى ضرورة إلغاء كافة التشريعات العنصرية، قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، لكن حكومة جنوب أفريقيا أبقيت على بعض هذه التشريعات ومنها قانون التعليم المنفصل تحت دعوى أن ذلك لا يؤثر في نزاهة الانتخابات[١٠٢]، وفضلاً عن ذلك فقد استمرت في فرض حالة الطوارئ في البلاد، وأصدرت قوانين جديدة، تحظر المظاهرات وتعتبرها جريمة تستحق العقاب، وتحظر ارتداء فانلات (تي ــ شيرت)، سوابو وتعتبرها مخالفة ذلك جريمة[١٠٣]، هذا رغم أن هذه الأساليب تعد ضرورية في عملية الدعاية الانتخابية. وليس لذلك من تفسير إلى رغبة جنوب أفريقيا في احتواء الدعاية الانتخابية التي يمارسها أنصار سوابو.

سادساً: ممارسة الإرهاب

استمرت حكومة جنوب أفريقيا في ممارسة كافة أشكال الاضطهاد والقمع ضد مؤيدي سوابو، وبخاصة في شمال الإقليم، مستخدمة في ذلك العديد من الأدوات والأساليب نذكر منها:

١ ــ قيام قوات مكافحة الإرهاب المعروفة باسم كوفوت بعمليات قمع وحشية في كل شمال ناميبيا أثارت الرعب بين السكان، ورغم إعلان الحاكم العام للإقليم عن حل وتسريح هذه القوات، إلا أن ذلك لم يتم في واقع الأمر، إذ تم نقل أفراد هذه القوات إلى وحدات البوليس المدني، وخول قائدها السابق هانز درايـر مسؤولية الحفاظ على الأمن في كل الشمال الناميبي[١٠٤].

٢ ـ وعلى عكس ما تقضي به خطة الأمم المتحدة فإن القوات البرية لجنوب غرب أفريقيا لم تسرح، وعلى سبيل المثال فإن وحداتها الضاربة المتمثلة في الكتيبتين ١٠١، ١٠٢ المتمركزتان في أوفامبو وكافونجو على التوالي لم يتم تسريحهما، وقد استخدمتا في أعمال الدعاية لصالح تحالف تيرنهال الديمقراطي، وفي قمع مؤيدي سوابو[١٠٥].

٣ ـ ورغم تأكيد الأمم المتحدة على ضرورة سحب قوات الدفاع لجنوب أفريقيا من الإقليم بحيث لا يتبقى منها، سوى ١٥٠٠ جندي في قاعدتي جروتفونتين، وأوشيفيللو، فقد ثبت ـ بحلول الأول من يوليو ١٩٨٩ ـ أن هناك نحو ألف جندي جنوب أفريقي آخرين قد ظلوا متواجدين في شمال الإقليم، يمارسون مهام قمعية ضد السكان حتى أغسطس ١٩٨٩[١٠٦].

٤ ـ وقد دفعت جنوب أفريقيا ببعض الجماعات الموالية لها من السود والبيض إلى القيام بالعديد من الأعمال العدائية والعدوانية ضد مؤيدي سوابو، ومن ذلك قيام جماعة "الذئاب البيضاء" ـ وهي جماعة يمينية بيضاء متطرفة ـ بتفجير مكاتب صحيفة "النامبيي" في وندهوك في أكتوبر ١٩٨٨، وهي صحيفة شعبية تقدمية متعاطفة مع سوابو[١٠٧]، ومن ذلك أيضاً دفعها لمجموعة من المزارعين البيض في الجنوب إلى معارضة الاستقلال، ورفع شعار الانفصال[١٠٨].

وليس من شك في أن الهدف من وراء كل ذلك إنما يتمثل في إرهاب مؤيدي سوابو، أملاً في تحطيم شعبيتها، واحتواء قوتها المتوقعة في الانتخابات.

هذه هي مجمل الظروف التي تم في إطارها عقد انتخابات الجمعية التأسيسية في السابع من نوفمبر ١٩٨٩، وهي التي سنعرض لنتائجها بإيجاز ـ نظراً لعدم توافر المعلومات التفصيلية عنها ـ على النحو التالي:

الانتخابات

أولاً: القوى المشاركة في الانتخابات

وصل عدد القوى المشاركة في الانتخابات إلى نحو عشرة أحزاب، وتحالف وجبهة، لكن أهم هذه القوى كانت على النحو التالي:

١ ـ سوابو

وهي حركة التحرير الوحيدة للإقليم، والتي ناضلت منذ نشأتها عام ١٩٦٠ لتحرير الإقليم، وفجرت الكفاح المسلح فيه منذ أغسطس ١٩٦٦، وهي التي أبرزت المشكلة على الساحة الدولية، ودفعت بها نحو الحل، وهي حركة وفقاً لتوقعات وتقديرات كافة المراقبين تتمتع بشعبية عارمة في داخل ناميبيا، ولكن العقبات التي وضعتها جنوب أفريقيا في وجهها للتقليل من نسبة الأصوات التي ستحصل عليها في الانتخابات، فضلاً عن المشكلات التي راحت سوابو تواجهها في الداخل عقب عودة جناحها الخارجي من المنفى قد أثرت سلبياً بشكل أو بآخر عليها، ذلك أن قادة سوابو واجهوا مشكلة دمج الجناح الخارجي (جيش التحرير الشعبي لناميبيا)، بالجناح الداخلي (عصبة الكبار، عصبة الشباب، عصبة المرأة)، كما واجهوا أيضاً مشكلة عودة بعض المسجونين السياسيين أعضاء سوابو، والذين اعتقلتهم سوابو في الخارج حيث اتجه البعض منهم إلى توجيه الاتهامات لقادة سوابو بممارسة الإرهاب ضدهم ورغم كل ما تقدم فقد أمكن لسوابو احتواء هذه المشكلات والاتهامات، ومرجع ذلك قوة التنظيم في الداخل وترابط أعضائه، فضلاً عن أن الاستقلال قد أتى بشكل أو بآخر نتيجة نضال سوابو في كافة الميادين(١٠٩).

٢ ــ التنظيمات الأخرى

وأهم هذه التنظيمات هي ما يلي:

(أ) **تحالف تيرنهال الديمقراطي**(١١٠): وقد تشكل منذ يونيو عام ١٩٧٨، للمشاركة في الانتخابات الداخلية التي عقدتها جنوب أفريقيا في نفس العام في الإقليم لتشكيل حكومة داخلية للإقليم ويضم التحالف القوى التالية:

الحزب الجمهوري (أعضاؤه من الجماعة البيضاء في الإقليم)، المنظمة الديمقراطية للوحدة الوطنية (من قبائل الهيريرو)، وقد حدث انشقاق داخل المنظمة حيث خرج عليها بعض أعضائها ليشكلوا الحزب التقدمي لناميبيا عام ١٩٨٠، الذي خرج من التحالف، الحزب الديمقراطي الوطني (من قطاع محدود من الأوفامبو)، وقد خرج هذا الحزب من التحالف عام ١٩٨٢، وغير اسمه إلى العمل المسيحي الديمقراطي من أجل العدالة الاجتماعية، حزب العمل (من صفوف الجماعة الملونة)، رابطة ريهوبوث باسترز، الجبهة الديمقراطية لشعب جنوب غرب أفريقيا (من قبائل دامارا)، حزب تيرنهال الديمقراطي (من بعض الزعامات القبلية لناما،

وكافانجو، وكابريفي، وبوشمان، وتسوانا)، وإن خرجت جماعة تسوانا على الحزب، وعلى التحالف لتشكل حزب (Seoposengwe)، عام ١٩٨٠.

ويسعى التحالف إلى تشجيع النظام الرأسمالي، وإلى تمتع القطاع الخاص بالنصيب الأكبر في النشاط الاقتصادي، ويرأس التحالف ديرك مودجي زعيم الحزب الجمهوري ويحصل التحالف على التأييد والدعم المالي من جانب حكومات جنوب أفريقيا، وألمانيا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) الجبهة الديمقراطية المتحدة[111]: وتتكون الجبهة من: الاتحاد الوطني لجنوب غرب أفريقيا (سوانو/التقدميين)، الذي يلقى تأييده من بين صفوف طلبة هيريرو، مجلس دامارا، الحزب الفيدرالي، حزب الاستقلال الوطني.

وتدعو الجبهة إلى إقامة جمهورية مستقلة يتمتع فيها كافة البالغين بحق التصويت، وإلى إقامة نظام حكم ديمقراطي على أساس من سيادة القانون، على أن تكون مهمة الدولة "الدفاع عن الديمقراطية السياسية، وتأكيد احترام الشرعية الديمقراطية"، وتحبذ الجبهة إقامة نظام اقتصادي مختلط يساهم فيه القطاع العام والخاص مع ضرورة مشاركة الأخير في الخطة القومية للدولة. ويتزعم هذه الجبهة جستوس جارويب رئيس مجلس دامارا.

(ت) العمل المسيحي الوطني[112]: وهو حزب أبيض يتزعمه جاني دي ويت.

(ث) المؤتمر الفيدرالي لناميبيا.

(ج) الجبهة الوطنية لناميبيا (Namibia National Front).

(ح) سوابو/الديمقراطيين[113]: وقد أنشأ هذا التنظيم أندرياس شيانجا، أحد الأعضاء المؤسسين لسوابو، والذي انشق على سوابو عام ١٩٧٦، وشيانجا من ندونجا أحد فروع قبائل أوفامبو، وقد حاول أن يؤلب أبناء قبيلته ندونجا على قيادة سوابو تحت دعوى استيلاء قبيلة كوانياما – أحد فروع أوفامبو – على قمة التنظيم، غير أن سوابو/الديمقراطيين لا يتمتع بتأييد بين صفوف الأوفامبو، ثم إن مشاركة هذا التنظيم في الحكومة الداخلية، وعلاقته المشبوهة بشركة دي بيرز للتعدين أساءت إليه كثيراً.

(خ) العمل المسيحي الديمقراطي من أجل العدالة الاجتماعية[114]: وهو حزب انشق على تحالف تيرنهال الديمقراطي، وإن شارك في الحكومة الداخلية ويرتكز الحزب على قبيلة كوانياما

أحد فروع أوفامبو، والتي يقال أنها مسيطرة على سوابو. وقد عزز الحزب علاقاته مع رجال الأعمال في منطقة أوفامبو، ومع مجالس الكبار في ندونجا ثاني أكبر قبيلة في أوفامبو، ويعتقد البعض أن القس بيتر كالانجولا زعيم الحزب على علاقة وثيقة بسوابو، لكن البعض الآخر يذهب إلى أن سام نجوما يرى كالانجولا قد باع نفسه عندما قبل التعامل مع سلطات جنوب أفريقيا.

ثانياً: النتائج الانتخابات

لقد أسفرت نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية التي عقدت في الفترة ما بين (٧ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٩)، عن النتائج التي يوضحها الجدول التالي(١١٥):

نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية الناميبية

(٧ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٩)

الحزب	عدد المقاعد	أصوات الناخبين	بالمئة (%)
سوابو	٤١	٣٨٤,٥٦٧	٥٧,٣
تحالف تيرنهال الديمقراطي	٢١	١٩١,٥٣٢	٢٨,٥
الجبهة الديمقراطية المتحدة	٤	٣٧,٨٧٤	٥,٦
العمل المسيحي الوطني	٣	٢٣,٧٢٨	٣,٥
المؤتمر الفيدرالي/ ناميبيا	١	١٠,٤٥٢	١,٦
الجبهة الوطنية	١	١٠,٦٩٣	١,٦
الجبهة الوطنية لناميبيا	١	٥,٣٤٤	ـ.٨
آخرون	ـ	٦,٦٤٠	ـ.١
الإجمالي	٧٢	٦٧٠,٨٣٠	١٠٠

من الجدول السابق يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

١ ــ لم تتمكن سوابو من الحصول على أغلبية ثلثي مقاعد الجمعية التأسيسية (٤٨ مقعداً)، وهي أغلبية ليست مطلوبة لذاتها، وإنما هي الأغلبية المطلوبة لتحرير مشروع دستور الاستقلال، وبالتالي فإن المشكلات التي ذكرناها سابقاً قد أثرت على مقدرة سوابو في الحصول على هذه الأغلبية، وهذا الوضع سيضطرها إلى الدخول في ائتلافات، ومساومات مع التنظيمات الأخرى كيما تتمكن من تحرير دستور الاستقلال.

٢ ــ من الصعب على سوابو أن تدخل في ائتلاف مع تحالف تيرنهال الديمقراطي بحكم تواطؤ وعمالة الأخير لحكومة جنوب أفريقيا، كما يصعب عليها كذلك أن تدخل في ائتلاف مع العمل المسيحي الوطني، فضلاً عن كون هذا الائتلاف لا يحقق لها أغلبية الثلثين، فإن العمل المسيحي حزب أبيض تماماً قد يسعى لإملاء شروطه في دستور الاستقلال.

٣ ــ على النحو السابق لن يكون لدى سوابو فرصة لتحقيق الأغلبية المطلوبة إلا إذا استطاعت تحقيق ائتلاف مع كل التنظيمات الأفريقية الأخرى لتضم إليها المقاعد السبعة التي حصلت عليها هذه الأحزاب، وذلك يعطي لهذه الأحزاب قوة تساومية كبيرة لفروض شروطها في دستور الاستقلال.

٤ ــ يلاحظ أن سوابو قد حققت نتائجها السابقة كتنظيم وطني يضم في صفوفه أبناء مختلف الجماعات العرقية في البلاد يدلنا على ذلك أن سوابو لم تحصل في منطقة الأوفاومبو إلا على نحو ثلثي أصوات المنطقة (١٩٦ ألف صوت من جملة ٣١٣ ألف صوت)، وهو يعادل نحو نصف عدد الأصوات التي حصلت عليها على المستوى الوطني، أما النصف الآخر فقد حصلت عليه من مناطق الجنوب وبخاصة حيث تتركز المؤسسات الصناعية، ومؤسسات صناعات التعدين[١١٦]، لكن تحالف تيرنهال الديمقراطي قد حقق نتائجه السابقة بدون مشاركة أوفامبو فيه، القاعدة الأساسية لسوابو ــ على نحو قد يدفع التحالف إلى رفع رايات عرقية ــ إقليمية على نحو ما فعل أثناء الحملة الانتخابية بشكل يحول مسألة وضع دستور الاستقلال إلى مشكلة بين الأوفامبو الذين يقطنون الشمال، ويشكلون حوالي نصف سكان البلاد، وبين بقية الجماعات الناميبية التي تقطن الجنوب، وتشكل النصف الآخر، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر بزوغ نزعات انفصالية في الإقليم تحقق نفس النتائج التي كانت ترغب جنوب أفريقيا في تحقيقها.

٥ ــ ولعل ما سبق يقودنا إلى إثارة شكوك ــ قد تثبت الأحداث صحتها بعد ذلك ــ تتمثل في أن نتيجة الانتخابات السابقة إنما هي نتيجة مرسومة، ومعدة سلفاً، بصرف النظر عن النتائج

الفعلية للعملية الانتخابية، من جانب الحاكم العام للإقليم، وبمشاركة من الممثل الخاص للأمم المتحدة، ولو بالصمت إذ ليس صدفة إنه لكي تحقق سوابو أغلبية الثلثين فلابد لها أن تأتلف مع كل التنظيمات الأفريقية لتضم أصواتها السبعة إليها، كما أنه ليس صدفة أيضاً إنه لكي يحقق تحالف تيرنهال الديمقراطي أغلبية الثلث – بالإضافة إلى مقعد – كي يملي شروطه في الدستور، فلابد له أن يأتلف مع العمل المسيحي الوطني، ويبحث عن شريك أفريقي له. ثم إن النتيجة السابقة مرضية لكل الأطراف، فقد قبلتها سوابو طالما أنها حصلت على الأغلبية المطلقة بصورة تؤكد شعبيتها، وقبلها تحالف تيرنهال الديمقراطي بحكم أن قوته الانتخابية تمكنه من القيام بدور مؤثر في الجمعية التأسيسية، وقد قبلتها جنوب أفريقيا عن اعتقاد بأنها يمكن أن تحول دون تولي سوابو السلطة منفردة في حكومة الاستقلال، كما قبلتها الأمم المتحدة عن اعتقاد بأن أي نتيجة مغايرة لصالح سوابو، وضد التحالف أو العكس قد تؤدي إلى اندلاع أعمال العنف في الإقليم، وتعطيل عملية الانتهاء من تنفيذ خطة الاستقلال، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة استمرار قوات الأمم المتحدة في الإقليم لما بعد أبريل ١٩٩٠، وتحمل الأمم المتحدة لأعمال مالية جديدة.

وبناءً على ما تقدم تم تشكيل الجمعية التأسيسية، وقد أعرب زعيم سوابو عن تفائله في إمكانية الانتهاء من التصديق على مشروع دستور الاستقلال بحلول بداية عام ١٩٩٠، في إشارة واضحة إلى أن سوابو ستقوم بعرض مشروع دستور، كانت قد أعدته في الماضي، على الجمعية التأسيسية سعياً للتصديق عليه(١١٧).

وكانت سوابو قد بدأت منذ عام ١٩٧٤، في إعداد مشروع دستور لناميبيا المستقلة(١١٨)، ووضع المسودة الأولى لهذا المشروع بعض أعضاء سوابو الذين يعملون داخل ناميبيا، ثم أرسلت المسودة إلى الخارج حيث راجعتها لجنة من سوابو، ومن بعض رجال القانون في الغرب، ويعد السيد/ سيديرك ثورنبيري – المحامي البريطاني – مسؤولاً عن الصياغة النهائية للمشروع، وقد عرضت هذه الصياغة على اللجنة التنفيذية لسوابو التي وافقت عليها في نهاية يوليو ١٩٧٥.

ويؤكد مشروع الدستور السابق على الالتزام بالديمقراطية، وحماية الأقليات واستقلال القضاء، كما يؤكد على احترام حقوق الإنسان، والتخلص من العنصرية بكافة أشكالها، ويقدم صورة لناميبيا المستقلة كدولة موحدة غير منحازة، وأن ناميبيا ستكون جمهورية رئاسية يرأسها رئيس تنفيذي، وإنه سيوجد برلمان منتخب، وحياد للوظيفة العامة، ويعتبر المشروع أن وجود

مجلس تشريعي واحد مكون من مئة عضو يعد أمراً ملائماً، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود مجلس ثان هو مجلس الزعماء الذي يتمتع بوظائف استشارية، وفي نفس الوقت فقد نظر مشروع الدستور إلى العلاقات مع جنوب أفريقيا باعتبارها عملاً "دبلوماسياً سليماً"، وإن أكد على حق دولة ناميبيا في وضع نظامها القانوني الذي يحل محل القانون الروماني/ الهولندي، وعلى حقها في إنهاء استخدام اللغة الأفريكانية كلغة رسمية.

مشكلات ما بعد الاستقلال

قامت حكومة جنوب أفريقيا بزرع بذور العديد من المشكلات في إقليم ناميبيا، وبخاصة منذ السبعينيات، بغية تكبيل حكومة الاستقلال بهذه المشكلات من جانب، ورغبة في استمرار تبعية الإقليم لها من جانب آخر، ويمكن أن نأتي على ذكر بعض هذه المشكلات بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: مشكلات تتعلق بالسلامة الإقليمية

رأينا فيما سبق أنه ورغم إصرار سوابو على ضرورة ضم خليج والفس إلى الإقليم قبل الاستقلال، ورغم مؤازرة المجتمع الدولي لها في مطلبها، إلا أنه حكومة جنوب أفريقيا قد تمكنت من الاحتفاظ بالإقليم بدعوى أنه جزء لا يتجزأ من أراضيها، وكذلك الحال فيما يتعلق بجزر بنجوين المجاورة للجزء الجنوبي من الساحل الناميبي، وليس من شك في أن هذا الوضع يخلق مشكلات اقتصادية، واستراتيجية لناميبيا.

فمن جهة، فإن الخليج مصدر لثروة سمكية ضخمة، فضلاً عن كونه النقطة التي تتجمع عندها كافة خطوط المواصلات الناميبية المتجهة بالمعادن المصدرة عبر الميناء إلى الخارج. ومن جهة ثانية، فإن احتفاظ جنوب أفريقيا بالخليج وجزر بنجوين من شأنه أن يؤدي إلى سيطرتها على معظم المياه الإقليمية لناميبيا طالما أن جنوب أفريقيا تحدد مياهها الإقليمية لمسافة ٢٠٠ ميل بحري، وذلك يخلق مشكلات اقتصادية لناميبيا حيث يحول بينها وبين الصيد في هذه المياه كما يحول بينها وبين التنقيب عن المعادن في سواحلها، ثم إنه يخلق لها مشكلات استراتيجية. نظراً لسيطرة جنوب أفريقيا على هذه المياه، ومن جهة ثالثة، فإن وجود قاعدة عسكرية وبحرية لجنوب أفريقيا في منطقة الخليج ــ انتقل إليها معظم القوات المنسحبة من ناميبيا ــ يهدد أمن ناميبيا إذ يعطي لهذه القوات سرعة الحركة والتدخل في ناميبيا مما يجعل

الأخيرة محلاً لتهديد عسكري دائم بالتدخل في أراضيها يؤثر على قدرة حكومتها في اتخاذ مواقف مستقلة. (انظر الخريطة المواجهة). خريطة رقم (٢)

وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد، فقد زعمت جنوب أفريقيا مؤخراً أن حدودها مع ناميبيا تقع على الجانب الناميبي لنهر الأورانج الذي يفصل بين البلدين، مخالفة بذلك قاعدة أساسية في القانون الدولي مؤداها: أنه إذا وقع نهر بين دولتين فإن خط الحدود بينهما إنما يقع في منتصف المجرى الملاحي للنهر. ومن شأنه هذا الوضع لو تم أن يمكن جنوب أفريقيا من السيطرة على مصب النهر عند المحيط الأطلنطي، حيث يوجد حقل كودو الغني بالغاز الطبيعي، وحيث تشير الدلائل إلى وجود ثروة كبيرة من الماس في هذه المنطقة الساحلية، ولعل هذا هو ما دفع ثلاث شركات تعدين ضخمة في الإقليم إلى مساندة مزاعم جنوب أفريقيا في هذا المضمار(١١٩)، وليس من شك في أن إصرار جنوب أفريقيا على هذه المزاعم من شأنه أن يؤدي إلى توتر على الحدود بين البلدين قد يؤدي إلى اشتعال الحرب بينهما، وهو ما ترغب فيه جنوب أفريقيا رغبة في إثارة القلاقل في ناميبيا وإضعافها.

ويبدو أنه لا توجد بارقة أمل في المستقبل المنظور لحل مشكلة ضم خليج والفس وجزر بنجوين إلا بتغير نظام الحكم في جنوب أفريقيا وإنهاء سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم فيها، وحتى في هذه الحالة فإن ثمة صعوبة حقيقية تحول بين نظام حكم جديد في جنوب أفريقيا وبين تنازله عن خليج والفس وجزر بنجوين، إذ فضلاً عن الأهمية الاقتصادية، والاستراتيجية للخليج والجزر، فليس من المتصور أن يتنازل نظام أيما كانت هويته في جنوب أفريقيا عنهما بسهولة، مغبة أن يُتهم بأنه قدم تنازلاً رفض نظام حكم الأقلية البيضاء التسليم به.

ثانياً: مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني

ثم إن حكومة الاستقلال في ناميبيا ستواجه مشكلات التعدد العرقي في البلاد ليس فقط بين الجماعات الأفريقية، وإنما أيضاً بين جماعة البيض المنقسمة إلى بريطانيين، وألمان، وأفريكانرز، وكذلك بين الجماعات الأفريقية ككل وبين جماعة البيض ككل، وهذا الانقسام العرقي لم يتوقف عند مستواه الاجتماعي/الثقافي؛ وإنما عمدت جنوب أفريقيا إلى إعطائه مضموناً مؤسسياً سياسياً حين أنشأت مؤسسات التمثيل القبلي العرقي، وسمحت لكل جماعة بتكوين قوة بوليسها المحلي وأيضاً أحزابها السياسية. على نحو أسفر عن تسييس الاختلافات العرقية مع ما يعنيه ذلك من تكريسها، واشتعال أوارها، فمن جهة أدت هذه الأوضاع إلى

مخاوف من سيطرة أو فامبو على السلطة من جانب الجماعات الأفريقية الصغرى، ثم إنها أدت من جهة ثانية، إلى إثارة مخاوف البيض من حكم أفريقي قد يسعى لطردهم من ناميبيا، ولعل هذا هو ما دفع سام نجوما زعيم سوابو إلى أن يؤكد لوفد رجال الأعمال البيض الذين اجتمعوا معه في لوساكا في منتصف عام ١٩٨٨، على أن للبيض دوراً سيمارسونه في الدولة المستقلة وعلى أن حكومة سوابو لن تصادر ممتلكات البيض دون تعويض(١٢٠)، ونفس الشيء هو ما دفعه إلى أن يعلن في مؤتمر صحفي في ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ ـ عقب فوز سوابو في انتخابات الجمعية التأسيسية ـ من مقر حزبه في وندهوك إلى أنه: "... لا يوجد خاسر... لقد انتصرنا جميعاً... فحتى أولئك الذين لم يتمكنوا من الفوز بمقعد فإن لديهم الفرصة للتمتع بثمار الاستقلال".

وقد أكد نجوما على مسعى سوابو لتحقيق المصالحة الوطنية قائلاً: "إننا نعلن استعدادنا للتعاون مع كافة قطاعات مجتمعنا بما في ذلك رجال الأعمال، وموظفو الخدمة المدنية، والمزارعين، والعمال، في دفع مجتمعنا قدماً"، وأشار نجوما إلى أن سوابو ستضم في حكومتها الوطنيين الناميبيين من الأحزاب الأخرى. وأنها تقدم "يد الصداقة" للناميبيين البيض، وتدعوهم إلى البقاء في ناميبيا "على أسس متساوية"(١٢١).

ثم إن حكومة الاستقلال ستواجه الانقسام الإقليمي بين الشمال المتخلف، والجنوب المتقدم، فالأول يتميز بالكثافة السكانية وسيطرة الاقتصاد المعيشي والزراعة البدائية عليه، وفيه تعيش قبائل أوفامبو، والثاني يتميز بالخفة السكانية ووجود صناعات التعدين وتعليب الأسماك، والمزارع الواسعة والمراعي الكبيرة التي يسيطر عليها البيض، بالإضافة إلى الجماعات الأفريقية الصغرى، وهذا الانقسام بشكله الاقتصادي والاجتماعي والعرقي قد حدث نتيجة سياسة مخططة من جانب حكومة أفريقيا حين قسمت ناميبيا منذ منتصف الستينيات إلى جزأين: شمالي، ويشكل نحو ٣٠ بالمئة من مساحة الإقليم ويعيش فيه نحو ٧٠ بالمئة من السكان، وجنوبي ويشكل نحو ٧٠ بالمئة من مساحة الإقليم ويعيش فيه نحو ٣٠ بالمئة من السكان. وإزاء وضع كهذا فإنه يتعين على حكومة الاستقلال أن تواجه هذه المشكلة بتبني سياسة لإعادة الاستيطان والإصلاح الزراعي، وهو ما أكدت عليه "وثيقة السياسة" التي أعلنتها سوابو في أواخر نوفمبر ١٩٨٨، حيث أكدت على عدة أنواع من الملكية الزراعية ملكية الدولة، والتعاونيات، وملكية الأفراد، والزراعة التجارية، وإن أكدت على أولوية ملكية الدولة، أما فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي فقد أكدت الوثيقة أنه سيكون محدوداً وتاكتيكياً، حيث سيتم تنفيذه في

أراضي الملاك الغائبين أولاً، ثم على الملاك الذين يملكون أكثر من مزرعة بعد ذلك[١٢٢]، غير أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه السياسة ورغم محدوديتها تواجه بعقبات كبيرة لعل أهمها: صعوبة إقناع المزارعين في الشمال، والذين يعيشون في إطار بيئة قبلية بالانتقال إلى الجنوب حيث مزارع البيض من جهة، ثم إن هذا الإجراء لو تم سيثير حفيظة الجماعات القبلية الأفريقية الأخرى تحت دعوى أن معظم عمليات الاستيطان ستشمل الأوفامبو بالدرجة الأولى من جهة ثانية، ثم إن من شأنه إثارة حفيظة المزارعين البيض على اعتبار أن هذا الإجراء سيطبق على مزارعهم من جهة ثالثة، وحتى لو تم تحقيق هذا الإجراء فإن الأمر يقتضي تبني سياسة تجعل إمكانية التعايش محتملة بين جماعة المستوطنين الجدد، والمستقرين في منطقة الجنوب من جهة رابعة.

كذلك فإن حكومة الاستقلال ستواجه بمشكلة أخرى في هذا المقام ويتعلق بكيفية دمج قوات التحرير الشعبي لناميبيا التابعة لسوابو من جهة بالقوات العسكرية لجنوب غرب أفريقيا، وبقوات الكوفوت، وبالقوات القبلية من جهة أخرى، فضلاً عن حالة العداء بين الطرفين، واختلاف أسلوب التدريب والأسلحة، فإن مشكلة تعدد ولاءات هذه القوات يجعل من مسألة دمجها أمراً صعباً، وقد يثير حساسيات تدفع إلى صراعات تمكن قوات جنوب أفريقيا القابعة في منطقة خليج والفس من التدخل، لإشعال حرب أهلية على نحو ما حدث في أنجولا وموزمبيق. ولن يغني في هذه الحالة الاستغناء عن كل القوات فيما عدا سوابو، فبالإضافة إلى ضآلة حجم قوات سوابو بالمقارنة بالأعباء التي ستلقى عليها، فإن عملية الاستغناء هذه قد تسفر عن نفس النتيجة من تحويل القوات التي تم تسريحها إلى قوات معادية للحكومة. ولكن يبدو أن السياسة الأخيرة هي التي تنتوي سوابو اتباعها، فقد صرح سام نجوما في ١٥ نوفمبر ١٩٨٩: "أن قوات الكوفوت، والقوات البرية لجنوب غرب أفريقيا والقوات القبلية غير مؤهلة لتكون جزءاً من قوات بوليس الإقليم"، وإن عاد ليشير إلى أنه سيتم تشكيل لجنة تكون مهمتها النظر في مدى صلاحية هذه القوات للقيام بمهام الحفاظ على الأمن والنظام في الإقليم[١٢٣].

ثالثاً: مشكلات ذات طابع اقتصادي

تميز العقدين الماضيين بالنسبة لناميبيا بركود اقتصادي، ومستوى نمو اقتصادي سلبي منذ أوائل الثمانينيات، وقد انعكس ذلك في انخفاض كبير في متوسط الدخل الفردي الحقيقي حتى بالمستويات الأفريقية، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل المتداخلة نذكر منها[١٢٤]:

ـ حالة عدم التأكد السياسي، والتي أسفرت عن انخفاض ثقة المستثمرين الأجانب.

ـ حالة الانكماش العالمي منذ أوائل الثمانينيات والتي أدت إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام المعدنية بشكل أثر على قطاع التعدين في ناميبيا والذي يساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ـ ثم إن حالة القحط (١٩٨٧/٨٠)، والتدهور الأكولوجي في ناميبيا قد أديا إلى تدهور الإنتاج الزراعي، والسمكي واللذان يسهمان بنحو ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ـ ولعل العامل الأكثر أهمية في هذا المضمار، وله صفة الاستمرارية، يتمثل في انحراف الهيكل الاقتصادي لناميبيا ـ والموروث عن جنوب أفريقيا ـ والذي يعبر عن نفسه في عدم التنوع في الإنتاج، والاعتماد على التصدير وعوائده، وسيطرة الشركات الغربية المتعددة الجنسيات على قطاع التعدين.

ورغم أن ناميبيا تعد واحدة من بين أكبر الدول من حيث ارتفاع نسبة الموارد المعدنية إلى سكانها (١,٣ مليون نسمة) ـ في أفريقيا جنوب الصحراء ـ حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها عام ١٩٨٧، نحو ١,٥ بليون دولار، وهو ما يعادل ١,٠٨٨ دولاراً للفرد في المتوسط[١٢٥] ـ إلا أنه يلاحظ أن هذا الدخل لا يوزع بنسب عادلة بين الأقلية البيضاء وبين السكان الأفريقيين، إذ تقدر هذه النسبة بـ ٢٥ ـ ١ للفريقين على التوالي[١٢٦].

ولم يبدأ الاقتصاد الناميبي في تحقيق معدل نمو حقيقي إلا منذ عام ١٩٨٧، بنسبة ٣ بالمئة سنوياً، وهو معدل أقل من معدل النمو السنوي للسكان البالغ حوالي ٣,٤ بالمئة وهو الأمر الذي أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة بين السكان الأفريقيين[١٢٧]، فمن بين كل ثلاثة يوجد واحد عاطل أي نحو ثلث الناشطين اقتصادياً[١٢٨].

وإزاء هذا الوضع فإن الأولويات المطروحة أمام حكومة الاستقلال باتت تتمثل في كيفية تحقيق معدل نمو حقيقي مرتفع، وخلق فرص عمالة للعمال السود، وتصحيح الخلل في الهيكل الاقتصادي الناميبي.

وإذا، ما أردنا تحليل الهيكل الاقتصادي الناميبي وفقاً للقطاعات فإننا يمكن أن نورد ما يلي:

١ ـ قطاع التعدين

سيظل يمثل قطاع التصدير الأساسي، والمصدر الأول لميزانية حكومة الاستقلال، وإذا، كان الطلب العالمي على المعادن، وكذا الأسعار العالمية، قد اتجها إلى الارتفاع في الفترة الأخيرة بما يعنيه ذلك من زيادة الأرباح، وتوقع زيادة الاستثمار في هذا القطاع، إلا أنه يلاحظ أن استمرار هيمنة قطاع التعدين يضع الاقتصاد تحت طائلة صدمات التغير في الطلب والأسعار العالمية، وفي نفس الوقت فإن تزايد كثافة رأس المال في هذه الصناعة يقلل من خلق مزيد من فرص العمالة(١٢٩)، وفضلاً عما تقدم فإن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على هذا القطاع يضع حكومة الاستقلال أمام موقف صعب، فهي لا تستطيع تأميمها وإلا انهار هذا القطاع كليةً، ثم إنها لا تستطيع ممارسة ضغوط كافية عليها كي تزيد حصة الحكومة من الأرباح، وكي تزيد نسبة العمالة لديها. وعلى سبيل المثال فإن شركة لورد كوبر (جنوب أفريقيا)، لمناجم الماس واليورانيوم تشكل العمود الفقري للاقتصاد، حيث تنتج أكثر من نصف صادرات ناميبيا، لكنها تدفع نحو ثلثي أرباحها في شكل ضرائب من جهة، ثم إن كثافة رأس المال المستخدم في مناجمها يحول دون خلق فرص عمالة جديدة من جهة أخرى، وكذلك فإن شركة ريوتنتو لمرنك (تساهم فيها شركات بريطانية وأمريكية، وفرنسية، وألمانية غربية بالإضافة إلى جنوب أفريقيا)، والتي تمتلك منجم روسنج لليورانيوم، هي الشركة الوحيدة التي توجد أصولها داخل ناميبيا، ولكن استمرار الإضرابات فيها قد أثر على أرباحها، ومنذ بداية عام ١٩٨٩، فإن الشركة أرسلت تهديداً إلى سوابو بأنها ستغادر البلاد وتصفي نشاطها إذا أسفرت التطورات عن أوضاع لا تقبلها الشركة(١٣٠). ويضاف إلى ذلك فإن شركة دي بيرز الجنوب أفريقية والتي تسيطر على صناعات الماس على طول الساحل الغربي الجنوبي للإقليم وبخاصة في أورانجيموند على الحدود الجنوبية لناميبيا قد أعلنت أن من مصلحة سوابو أن تتعايش مع الشركة سلمياً، والشركة على هذا النحو تبدو في موقف تفاوضي قوي ذلك أنه في حالة الصدام بينها وبين حكومة الاستقلال حول التسهيلات والامتيازات القائمة، فإن بإمكان الشركة تحريك أسطولها الضخم من المعدات إلى جنوب أفريقيا(١٣١)، وهكذا فإن القدرة التساومية لحكومة الاستقلال في مواجهة هذه الشركة تبدو محدودة.

٢ ــ قطاع الصناعة التحويلية

إن تطوير مثل هذا القطاع يحد منه صغر حجم السوق بالنظر إلى قلة عدد السكان، وانتشارهم، صحيح أن هناك صناعات لتعليب الأغذية والأسماك، وصناعات صغيرة في وندهوك؛ لكن معظم مدخلات هذه الصناعة تأتي من شركات جنوب أفريقية إما مباشرة، أو من

خلال فروعها المحلية، ثم إن عضوية ناميبيا ـ الفعلية ـ في الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي تجعل وارداتها من دول أخرى مثل زيمبابوي أكثر كلفة، وأقل تنافسية(١٣٢).

٣ ـ قطاع صيد الأسماك

هناك مجال لتزايد ملكية الناميبيين لأساطيل الصيد الساحلية، ولكن المخزون السمكي لناميبيا قد أهدر نتيجة للصيد الجائر(١٣٣)، فعلى مدى العقد الماضي راحت أساطيل معظم الدول تصيد في المياه الإقليمية لناميبيا، وعلى سبيل المثال اصطادت الأساطيل السوفياتية، والاسبانية، والرومانية في عام ١٩٨٨، فقط نحو ٤٠٠ ألف طن من سمك البكلاه، ونحو ٦٠٠ ألف طن من الرنجة من مائتي ميل في المياه الإقليمية لناميبيا، صحيح أن فرض ضريبة بنسبة ١٥ بالمئة فقط على قيمة سمك البكلاه المصاد يمكن أن تصل قيمتها إلى ٤٥٠ مليون راند في العام، بشكل يعوض النقص في ميزانية ناميبيا التي ستفقده من توقف جنوب أفريقيا عن تقديم هذا الدعم، إلا أن المسألة ليست بهذه السهولة، لأنها تحتاج إلى حملة تفتيش على الأساطيل الأجنبية تعجز عنه حكومة الاستقلال، ثم إن ميناء خليج والفس ما يزال في يد جنوب أفريقيا(١٣٤).

٤ ـ قطاع الزراعة

احتمالات النمو في هذا القطاع محدودة، ذلك أن معظم الأراضي في ناميبيا تصلح للرعي فقط ـ رأس ماشية لكل ١٥ هكتار ـ ورغم أن بعض المناطق قد تمكنت من زيادة إنتاجها من خلال العناية بالأرض؛ إلا أن فقر التربة، وجفاف الجو، ونقص المياه السطحية يحكم أي عملية كبيرة للتوسع في هذا القطاع(١٣٥)، ثم إن معظم أراضي الزراعة والرعي تقع وسط وجنوب الإقليم، يمتلكها بيض، وحتى هؤلاء فإن ظروف الجفاف قد دفعت بنحو ربعهم (يبلغ إجمالي المزارعين البيض في هذه المنطقة نحو ٤٥٠٠ مزارع)، إلى التخلي عن أراضيهم(١٣٦)، رغم إمكانياتهم الكبيرة، والدعم المقدم لهم من جانب جنوب أفريقيا.

ولعله يتضح مما تقدم أن استمرار اعتماد ناميبيا على جنوب أفريقيا أمر يصعب التخلص منه في المستقبل المنظور للأسباب السابقة، وأيضاً على ضوء ارتباط ناميبيا بالنظام النقدي لجنوب أفريقيا (منطقة الراند)، فضلاً عن أن ما بين ٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من واردات ناميبيا يأتي من جنوب أفريقيا المصدر الرئيس للغذاء، والسلع الاستهلاكية، والوقود(١٣٧).

وفي مواجهة هذه الأوضاع فقد صرح سام نجوما في مؤتمره الصحفي الذي عقد في وندهوك في ١٥ نوفمبر ١٩٨٩(١٣٨)، إلى أن: "أول أولويات حكومة سوابو يتمثل في تحقيق

التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن ناميبيا لن تكون مستقلة سياسياً ما لم تكن مستقلة اقتصادياً أيضاً". وفي هذا الصدد فقد أشار إلى ضرورة "التركيز على تحسين الزراعة والإنتاج الحيواني، وصناعة الصيد، حتى نكون قادرين على إطعام الأمة" وقد أضاف إلى ذلك أن سوابو لديها سياسة للاقتصاد المختلط (وليس الاشتراكي)، وستختار حرية التجارة مع الدول الأخرى في العالم قائلاً "إننا سندخل في مشاركة مع الشركات الأجنبية، وسندعوا المستثمرين الأجانب للعمل في ناميبيا" لكن نجوما تحفظ في علاقات بلاده التجارية مع جنوب أفريقيا حين أشار إلى أنه توجد "جنوب أفريقيتين"، "أحدهما تقودها الأقلية البيضاء، وهذه لا نريد التعامل معها، لكننا سنتعامل مع جنوب أفريقيا غير العنصرية" وليس معروفاً إلى الآن كيف سيتم التعامل مع جنوب أفريقيا غير العنصرية تجارياً أم أن ذلك يعد إشارة إلى استمرار سوابو في التعاون مع المؤتمر الوطني الأفريقي لتغيير نظام حكم الأقلية البيضاء!!.

رابعاً: مشكلة العلاقات مع جنوب أفريقيا

رأينا كيف استطاعت جنوب أفريقيا من خلال مخطط مدروس سلفاً، ومن خلال دورها في مفاوضات خطة التسوية، أن تضع العراقيل أمام حكومة الاستقلال كي تجبرها على الخضوع لعلاقة تبعية كاملة لحكومة جنوب أفريقيا، وهي تبعية لا تقف عند الحدود الاقتصادية وإنما تمتد لتكون تبعية سياسية، ونقدية، وثقافية أيضاً ذلك أن أحد المشكلات التي تواجه حكومة الاستقلال تتمثل في ماهية اللغة الرسمية التي ستأخذ بها ناميبيا بديلاً عن اللغة الأفريكانية، ويعضد من هذه التبعية اختلال توازن القوى بين الطرفين، فبالإضافة إلى ضعف التماسك الوطني في ناميبيا، فإن قدرة جنوب أفريقيا على تهديد السلامة الإقليمية والاندماج الوطني لناميبيا تبدو كبيرة، فإذا تذكرنا أن حكومة جنوب أفريقيا ما تزال تصر على تأييد قوات يونيتا في شمال ناميبيا لأدركنا مدى التهديد المحدق بناميبيا من الشمال والغرب والجنوب، وفي المقابل فإنه لا تبدو بارقة أمل في المستقبل المنظور أمام حكومة الاستقلال كي تتخذ موقفاً فاعلاً يقلل من تبعيتها لجنوب أفريقيا؛ لما ينطوي عليه مثل هذا الموقف من مخاطر متعددة الأبعاد، وبالتالي يصبح الحديث عن مساندة حكومة الاستقلال للمؤتمر الوطني الأفريقي، وفتح معسكرات له في ناميبيا – يدشن منها حرب عصابات ضد نظام جنوب أفريقيا – يصبح مثل هذا الأمر بعيد الاحتمال، ففضلاً عن أن تصرف كهذا يمكن أن يعرض استقلال ناميبيا للخطر، فإنه سيكون عديم الجدوى في دفع مسيرة التحرير داخل جنوب أفريقيا، ومرجع ذلك أن المناطق الواقعة غربي جنوب أفريقيا – على الحدود مع ناميبيا – هي مناطق ريفية، إما صحراوية أو مزارع

ومراعي واسعة يملكها البيض والملونين، وتتميز بالخفة السكانية، بالإضافة إلى قلة عدد السكان الأفريقيين فيها بشكل واضح، وهذا يعني أن قوات المؤتمر الوطني الأفريقي المنطلقة من ناميبيا لن تجد في هذه المناطق تأييداً شعبياً، وحتى سنداً لها، سواء في توفير الحماية أو في الحصول على الغذاء؛ فالعدد القليل من الأفريقيين الموجودين في هذه المناطق هم في معظمهم عمال زراعة يعملون في مزارع ومراعي البيض، ويشكلون جزءاً من المزرعة أو المرعى، وحتى هؤلاء لا يوجد بينهم أدنى اتصال، طالما أن كل مجموعة منهم تعيش في مجموعة من الأكواخ داخل المزرعة، وطالما أن هذه المنطقة لا تعرف القرى كوحدة تنظيم إدارية واجتماعية، ثم إن كبار ملاك الأرض من الملونين لا ينتظر منهم أن يكونوا سنداً لرجال حرب العصابات على ضوء مصالحهم(١٣٩).

ولعله يتضح مما تقدم أنه إيما كانت التصريحات المعلنة من جانب قادة سوابو فيما يتعلق بعلاقاتهم بجنوب أفريقيا فإن تعقيدات الواقع تفرض عليهم استمرار التعامل مع حكومة جنوب أفريقيا ليس فقط بغية استرجاع منطقة خليج والفس وجزر بنجوين وإنما أيضاً بهدف تأمين السلامة الإقليمية، والاستقرار السياسي والاقتصادي لناميبيا.

خاتمة

رأينا فيما تقدم كيف تمكنت جنوب أفريقيا، ومعها الحليف الأمريكي من إبعاد سوابو عن المفاوضات التي أدت إلى التمهيد لاستقلال ناميبيا، هذا رغم اعتراف المجتمع الدولي بسوابو كممثل "شرعي ووحيد" للشعب الناميبي، ورأينا كذلك كيف انتهى موقفهما إلى سحب الاعتراف الدولي بسوابو مع بدء تنفيذ خطة الاستقلال. وقد أسفر هذا الوضع على نحو ما رأينا إلى اضطرار سوابو إلى تقديم التنازلات تلو التنازلات ليس فقط فيما يتعلق بتلك التي يمكن أن تقلل من فرص وصولها إلى السلطة، وإنما تعدت ذلك إلى تنازلات ـ ولو وقتية ـ تتعلق بالسلامة الإقليمية لناميبيا (الاستقلال بدون منطقة خليج والفس، وجزر بنجوين)، على نحو حول ناميبيا الدولة الساحلية إلى دولة حبيسة!!.

وبرغم كافة العراقيل التي وضعت للحيلولة بين سوابو وبين الوصول إلى السلطة في ناميبيا، والتي أذعنت سوابو لها، فإنه يبدو أن سوابو ـ وبالنظر إلى نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية ـ ستتولى حكومة الاستقلال في ناميبيا إما منفردة، وعلى أسوأ الظروف في ظل ائتلاف حكومي. لكن القضية لم تعد الآن وبعد ما أسفرت عنه الظروف والملابسات السابقة، هي قضية من يتولى السلطة في ناميبيا؟ وإنما أصبحت قضية طبيعة هذا الاستقلال الذي أفرغ من مضمونه تماماً إقليمياً، ووطنياً، واقتصادياً، وأمنياً.. إلخ، في الوقت الذي لا تلوح فيه في الأفق بادرة أمل في المستقبل المنظور لجعل هذا الاستقلال استقلالاً فعلياً يحقق الغايات التي وصلت من أجلها سوابو، ومعها جماهير الشعب الناميبي.

ويبدو أن هذا هو نفس السيناريو الذي تعمل إسرائيل ـ ومعها الحليف الأمريكي أيضاً ـ على تحقيقه في فلسطين المحتلة، حين تقترح إجراء انتخابات في الضفة والقطاع، لا تستهدف حق تقرير المصير، على غرار الانتخابات الداخلية في ناميبيا عام ١٩٧٩م؛ بغية أن تفرز هذه الانتخابات قوى موالية لإسرائيل ومناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ قد يمكن استخدامها كبديل للمنظمة، ويؤكد هذه المقولة رفض إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مباشرة مع إسرئيل، وفي رفضهما الاعتراف بها، والسعي لدى بعض الدول العربية لتأمين تنازلات من قبل المنظمة دون إشراكها فعلياً في أية مفاوضات. وإذا كانت الضغوط العربية، والظروف الدولية، قد أسفرت عن تحجيم أهداف المنظمة في تحرير كامل التراب الفلسطيني. فإنه يبدو أن مخططي مسلسل التنازلات لن تتوقف ضغوطهم

عند هذا الحد، خاصةً، وإنــه علـــى ضـــوء تطـــور الأوضـــاع الناميبيـــة، فإنـــه يبـــدو أن الظـــروف الفلسطينية لم تتضح بعد من وجهة نظر مخططي الــسيناريو الفلــسطيني، إذ مـــا يـــزال فـــي الوقـــت متسع لديهم، للوصول إلى صيغة ما لاستقلال الضفة والقطـــاع، يـــتم خلالـــه إجـــراء انتخابـــات فـــي الضفة، والقطاع، وتستبعد فيه المنظمة من المفاوضـــات، ويـــضغط عليهـــا لتقـــديم أقـــصى التنـــازلات وعندها قد يتم قبول تحقيق الاستقلال "الفلسطيني" علـــى غـــرار الـــصيغة الناميبيـــة اســـتقلالاً شـــكلياً هشاً، يؤمن التبعية الكاملة من جانب الدولة الفلسطينية المقبلة للكيان الصهيوني.

المراجع

(١) يمكن الرجوع إلى كافة القرارت الواردة في هذا المبحث في المصادر التالية:

ــ إبراهيم أحمد نصر الدين، "قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٧٦)، ص ص ٢٤ ــ ١٣٤.

-UN. Namibia. A **Uniaque UN Responsibility**. April. 1983, pp. 2-36.

ــ الأمم المتحدة، مجلس الأمن: القرار رقم ٥٣٩ (١٩٨٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٤٩٢ المعقودة في ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣.

(٢) لمزيد من التفصيلات انظر:

ــ إبراهيم أحمد نصر الدين، "ناميبيا وقضية الاستقلال الصعب"، **مجلة السياسية الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٨٨)، ص ص ١٤٤ ــ ١٥٠.

(٣) **نفس المرجع السابق**، ص ص ١٤٤ ــ ١٤٧.

(٤) انظر:

-**Objective-Justice**, N. Y: UN. Office of Public Information. Special Supplement, No. 21, June. 1978, P. 3.

وانظر أيضاً:

-**Africa Institute Bulletin**, Vol. 16. No. 4, & 5: 1978, P. 165.

ولمزيد من التفصيل حول التطور التاريخي لمنطقة خليج والفس، وتطور أهميتها الاقتصادية، انظر:

-Ronald Dreyer, "Dispute over Walvis Bay. Origins. And Implications for Namibian Independence,, in **African Affairs**. Vol. 83. No. 33, Oct. 1984, pp. 501-510.

(٥) إبراهيم نصر الدين، "حركة التحرر الوطني في ناميبيا، واحتمالات الاستقلال"، **مجلة دراسات أفريقية**، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، العدد ١، في أبريل ١٩٧٩)، ص ٦٤.

(٦) انظر:

-UN. Namibia,.... **Op. Cit.**,p. 24.

(٧) إبراهيم أحمد نصر الدين، "حركة التحرير الوطني"، م. س. ذ، ص ٤٧.

(٨) انظر:

-**The Economist**, Vol. 269. No. 7509, Dec. 16, 1987, p. 51.

(٩) انظر:

-Michael Spencer, "Namibia. Elusive Independence" In **The World Today**, (London: Propper & Company II D Oct. 1980) pp. 441-412.

(١٠) انظر:

-**Ibid**. pp. 412-413.

(١١) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد ٦٤، أبريل ١٩٨١)، ص ١٨٣.

(١٢) انظر:

-**Africa Research Bulletin**, Political... Vol. 17. No. 1, Feb. 15, 1980, pp. 5555-5556.

(١٣) انظر نص رسالة الأمين العام للأمم المتحدة في:

-**Objective-Justice**, Vol. X111. No. 1, August. 1980, pp. 19. 21.

-André De Pisani, "SWA/Namibia: 1980, Review" in **Africa Insight** (Pretoria: The Africa Institute of South Africa), Vol. 11. No. 1, 1981, pp. 29-30.

(١٥، ١٦) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "مؤتمر جنيف ومستقبل ناميبيا"، م. س. ذ، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١٧، ١٨) انظر:

-**Herald Tribune**, 8, Jan. 1981, p. 1 & 2.

(١٩) انظر:

-André De Pisani, **Op. Cit.**,pp. 27-28.

(٢٠) انظر:

-**The Guardian**, 15, Jan. 1981, p. 17

(٢١) انظر:

- **The Guardian**, 14, Jan. 1981, p. 1

(٢٢) انظر:

-John Seiler, "South Africa in Namibia: Persistence. Misperception and Ultimate Failure", in **The Journal of Modern African Studies**. Vol. 20. No. 4, 1982, pp. 702-703.

(٢٣) انظر:

-**Ibid**, pp. 703-704.

وانظر أيضاً:

-**Africa Confidential**, Vol. 22. No. 25, Dec. 9, 1981, pp. 1-3.

(٢٤) انظر:

-**Idem**.

(٢٥) انظر:

-John Seiler, **Op. Cit.**,p. 704.

(٢٦) انظر:

-**Ibid.**, p. 705.

(٢٧) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, pp. 5-7.

(٢٨) انظر:

-**Idem**.

(٢٩) انظر:

-John Seiler, **Op. Cit.**, p. 704.

(٣٠) انظر:

-Randolph Vigne, "The Namibia File", In **Third World Quarterly,** Vol. 5. No. 2, April. 1983, p. 349.

(٣١، ٣٢) انظر:

-**Africa Confidential,** Vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, p. 5.

-**Ibid**. Vol. 24. No. 11, May. 25, 1983, pp. 4.

وانظر أيضاً:

-**Ibid**. Vol. 24. No. 6, March. 16, 1983, p. 1.

(٣٣) انظر:

-**UN. Security Council,** Res. 545, (1989), 20, Dec. 1983.

(٣٤) انظر:

-**News Week,** April. 9, 1984, p. 27.

(٣٥) د/إبراهيم أحمد نصر الدين، **"ناميبيا قضية الاستقلال الصعب"**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ص ٦٢ ــ ٦٥.

(٣٦) انظر:

-John A. Evenson, "Namibia: The Transition Timetable", In **Africa Report**, March-April. 1989, p. 29.

(٣٧) د/إبراهيم نصر الدين، "ناميبيا قضية الاستقلال الصعب"، م. س. ذ، ص ص ٦٦ ــ ٧٦.

(٣٨) انظر:

-John A. Evenson, **Op. Cit.**,p. 27.

(٣٩) انظر:

-Alum R. Roberts, "Namibia: The South African Strategy", In **Africa Report**, Jan-Feb. 1989, pp. 28-29.

(٤٠) **صحيفة الأهرام**، (القاهرة: ٢٨ يوليو ١٩٨٨).

(٤١) انظر:

-Pamela Falk, "Cuba and Africa", In **Foreign Affairs**. Summer. 1987, p. 1095.

(٤٢) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 30. No. 5, March. 1989, p. 1.

(٤٣) انظر:

-**Idem.**

(٤٤) صحيفة الشرق الأوسط (لندن: ٢٧ يونيو ١٩٨٨).

(٤٥) صحيفة الشرق الأوسط (لندن: ٤ أغسطس ١٩٨٨).

(٤٦) مجلة الموقف العربي (القاهرة: ٥ أغسطس ١٩٨٨)، ص ٩.

(٤٧) انظر:

-**The Economist**, Vol. 309. No. 7577, 19, Nov. 1988, p. 51.

وانظر كذلك.

ـ وكالة أنباء الخليج، في: ١٩٨٨/١١/١٣.

(٤٨) انظر:

-**Arab News**, 24, June. 1988.

(٤٩) صحيفة الشرق الأوسط (لندن: ٤ أغسطس ١٩٨٨).

(٥٠) مجلة الموقف العربي (القاهرة: ٥ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٩.

(٥١) وكالة أنباء كون، في: ١٩٨٨/١١/١١.

(٥٢) انظر:

-**Arab News**, 2, June. 1988.

(٥٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن: ٤ أغسطس ١٩٨٨).

(٥٤) انظر:

-**UN. Chronicle**, March. 1988, p. 64.

(٥٥) انظر:

-**Arab New,** 16, Nov. 1988.

(٥٦) انظر:

-**Africa Confidential,** Vol. 23. No. 20, Oct. 6, 1982, p. 5.

(٥٧) وكالة أنباء أ. ف. ب، في: ١٦/١١/١٩٨٨.

(٥٨) انظر:

-**Arab News,** 16, Nov. 1988.

وانظر كذلك:

ـ وكالة تاس السوفياتية في: ٣/٨/١٩٨٨.

(٥٩) صحيفة الشرق الأوسط (لندن: ٣ أغسطس ١٩٨٨).

(٦٠) انظر:

-**Arab News,** 12, Nov. 1988.

(٦١) انظر:

-**UN. Chronical,** Dec. 1988, pp. 28-29.

(٦٢) انظر:

-**Ibid.** p. 26.

(٦٣) وكالة أنباء ق. ن، في: ١٥/١١/١٩٨٨.

وكالة أنباء أ. ف. ب، في: ٨/١١/١٩٨٨.

(٦٤) انظر:

-**The Economist,** Vol. 309. No. 7581, 17, Dec. 1988, p. 53.

وانظر كذلك:

ـ أ. ف. ب، في: ٣/١٢/١٩٨٨.

(٦٥) انظر نص الاتفاقيتين في:

ـ نشرة الأخبار الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية، (واشنطن: الجمعة ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨).

-**The National Concord,** Lagos, Dec. 29, 1988, p. 7.

(٦٦) انظر:

-**Arab News**, 12, August. 1988.

(٦٧) انظر:

-Alum R. Roberts, **Op. Cit.**,p. 29.

(٦٨) وكالة تاس، في: ١٩٨٩/١/٦.

(٦٩) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7590, 18, Feb. 1989, p. 60.

(٧٠) انظر:

-Alum R. Roberts, **Op. Cit.**,p. 29.

(٧١) أ. ف. أ، في: ١٩٨٩/١/٩.

(٧٢) وكالة تاس في: ١٩٨٩/١/٦.

(٧٣) أ. ش. أ، في: ١٩٨٩/٢/٢٧.

(٧٤) أ. ف. ب، في: ١٩٨٩/٣/١٦.

(٧٥) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7595, March. 25, 1989, p. 60.

(٧٦) أ. ف. ب، في: ١٩٨٩/٤/٢.

(٧٧) أ. ش. أ، في: ١٩٨٩/٤/١.

(٧٨) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 30. No. 8, 17, April. 1989, p. 1.

(٧٩) انظر:

-**The Economist,** Vol. 310. No. 7597, April. 8, 1989, p. 61.

(٨٠) انظر:

-**Africa Confidential,** vol. 30. No. 8, 14, April. 1989, p. 1.

(٨١) أ. ش. أ، في: ١٩٨٩/٤/٣.

(٨٢) أ. ف. ب، في: ١٩٨٩/٤/٤.

(٨٣) **نفس المصدر السابق.**

(٨٤) انظر:

-Mark Verbaan, "Namibia: Peace on Pretoria' s Term?", **In Africa Report.** May-June, 1989, p. 14.

(٨٥) انظر:

-**News Week,** April. 17, 1989, p. 37.

(٨٦) لمزيد من التفصيل راجع:

-**Africa Confidential,** Vol. 30. No. 8, 14, April. 1989, p. 1.

(٨٧) انظر:

-**The Economist,** Vol. 310. No. 7617, August. 12, 1989, p. 44.

(٨٨) انظر:

-**South,** No. 109, Nov. 1989, p. 10.

(٨٩) انظر:

-**Africa Confidential,** Vol. 30. No. 10, 12, May. 1989, p.1.

(٩٠) انظر:

-**Idem.**

(٩١) انظر:

-South, **Op. Cit.,**p. 10.

(٩٢) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7617, August. 12, 1989, p. 44.

(٩٣) انظر:

-South, **Op. Cit.**,p. 10.

(٩٤) انظر:

-**Idem.**

(٩٥) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7617, August. 12, 1989, p. 44.

(٩٦) انظر:

-**South,** No. 109, Nov. 1989, p. 10.

(٩٧) انظر:

-**Africa Confidential**, Vol. 30. No. 10, 12, May. 1989, p. 10.

(٩٨) انظر:

-**Africa Business**, No. 135, Nov. 1989, p. 22.

(٩٩) انظر:

-**Africa Confidential,** Vol. 30. No. 10, 12, May. 1989, p. 1-2.

(١٠٠) انظر:

-**South,** No. 109, Nov. 1989, p. 11.

(١٠١) انظر:

-**Africa Confidential,** Vol. 30. No. 10, 12, May. 1989, p. 1-2.

(١٠٢) انظر:

-**Ibid.** p. 2.

(١٠٣) انظر:

-Joseph Diescho, "Namibia: Freedom around the Corner", In the **Africa Report.** Jan-Feb. 1989, p. 27.

(١٠٤) انظر:

-Africa Confidential, **Op. Cit.**,p. 2.

(١٠٥) انظر:

-South **Op. Cit.**,p. 10.

(١٠٦) انظر:

-Idem.

(١٠٧) انظر:

-Joseph Diescho, **Op. Cit.**,p. 26.

(١٠٨) انظر:

-News Week, No. 6, Feb. 6, 1989, p. 20.

(١٠٩) انظر:

-Africa Confidential, **Op. Cit.**,pp. 2-3.

(١١٠) انظر:

-Africa Institute Bulletin, (Pretoria: S. A. Journal of Africa Affairs), Vol. 16. No. 4, & 5, 1989, pp. 145-152.

(١١١) انظر:

-Idem.

(١١٢) انظر:

-New African, No. 267, Dec. 1989, p. 50.

(١١٣) انظر:

-Africa Confidential, Vol. 30. No. 10, 12, May. 1989, pp. 3-4.

(١١٤) انظر:

-Idem.

(١١٥) انظر:

-New African, **Op. Cit.,** p. 50.

(١١٦) وكالة تاس، في: ١٤/١١/١٩٨٩.

(١١٧) انظر:

-New African, **Op. Cit.**,p. 50.

(١١٨) انظر:

-**Namibia Dossier**, (Geneva: International University Exchange Fund. 1987), pp. 105-118.

(١١٩) انظر:

-Alum R. Roberts, **Op. Cit.**,p. 30.

(١٢٠) انظر:

-South, **Op. Cit.**, p. 39.

(١٢١) انظر:

-New African, **Op. Cit.**,p. 50.

(١٢٢) انظر:

-**African Business**, No. 1989, p. 24.

وانظر كذلك:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7588, Feb. 4, 1989, p. 50.

(١٢٣) انظر:

-New African, **Op. Cit.**,p. 50.

(١٢٤) انظر:

-**Africa Business**, No. 135, Nov. 1989, p. 24.

(١٢٥) انظر:

-**South,** Nov. 1989, p. 38.

(١٢٦) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7500, Feb. 4, 1989, p. 49.

(١٢٧) انظر:

-**South**, Nov. 1989, p. 38.

(١٢٨) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7610, June. 24, 1989, p. 59.

(١٢٩) انظر:

-African Business **Op. Cit.**,p. 24.

(١٣٠) انظر:

- **The Economist**, Vol. 310. No. 7610, 24, June. 1989, p. 59.

(١٣١) انظر:

-**South**, Nov. 1988, p. 39.

(١٣٢) انظر:

-**Ibid.**, p. 38.

(١٣٣) انظر:

-African Business, **Op. Cit.**,p. 24.

(١٣٤) انظر:

-**The Economist**, Vol. 310. No. 7610, 24, June. 1989, p. 6.

(١٣٥) انظر:

-African Business, **Op. Cit.**,p. 24.

(١٣٦) انظر:

-**South**, Nov. 1988, p. 39.

(١٣٧) انظر:

-**Ibid.**, p. 38.

(١٣٨) انظر:

-**New African**, No. 267, Dec. 1989, p. 50.

(١٣٩) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، **حركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩)، ص ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩.

أبعاد "الإصلاحات" في نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا*

مقدمة:

تشهد جنوب أفريقيا منذ عقد مضى، وبالأخص منذ انتفاضة سويتو ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧، تحولات نوعية في تركيب وعلاقات القوى بين مختلف الجماعات المشكلة للمجتمع، وبين مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة فيه، وقد أثرت هذه التحولات على مجرى عملية الصراع الداخلية، حيث تصاعدت حدة المقاومة في الداخل للنظام العنصري، واتخذت أشكالاً تنظيمية وحركية عديدة وجديدة، وفي المقابل تصاعد إرهاب النظام العنصري واتخذ أشكالاً جديدة أكثر عنفاً، لم يقف مداها عند حدود الداخل وإنما تعدته لتصل إلى البلدان الأفريقية المجاورة حيث توجد قواعد المناضلين أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي غمار هذه التحولات وتحت ضغوطها راح النظام العنصري يسعى في نفس الوقت إلى إجراء بعض الإصلاحات الدستورية والقانونية في نظام الفصل العنصري، بغية تحقيق الاستقرار الداخلي من جهة كشرط ضروري لاستمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وكمتطلب أساسي لإضفاء مسحة من الشرعية على النظام ـ وضماناً لاستمرار انفراد الجماعة البيضاء بالسلطة في البلاد من جهة أخرى.

وقد اختلفت آراء المحللين في تفسير أسباب هذه الإصلاحات، ومدى جديتها في إنهاء نظام الفصل العنصري كلية في إطار من عملية تحول سلمي، ما بين فريق يؤكد على سلامة القصد وحسن النوايا من جانب النظام العنصري، ويركز على تعقيدات المشكلة وأبعادها التي تواجه النظام وتفرض عليه الحذر والتدرج في عملية التغيير حتى تصل إلى منتهاها.. وفريق آخر يرى أن هناك ظروفاً موضوعية، وتحولات نوعية قد أجبرت النظام على سلوك هذا المسلك، دونما وجود هدف استراتيجي يكمن خلف عملية الإصلاحات اللهم إلا السعي لتأكيد سيادة الجماعة البيضاء، وتأمين استمرارها في السلطة، بطرق ملتوية على نحو يؤدي إلى نوع من الاستقرار، ولو المؤقت، في الداخل، كي يتمكن النظام من التقاط أنفاسه ومواجهة الأزمات الهيكلية داخله، وحصوله على قدر من الشرعية الدولية تجعله أكثر قدرة على المواجهة.

* نشر عام ١٩٨٦

وهذه الدراسة هي مجرد محاولة لتفسير أسباب الإصلاحات التي راح النظام العنصري في جنوب أفريقيا يسعى لتحقيقها في هذا التوقيت بالذات، وتحليل لطبيعتها ومداها وحدودها، ومواقف مختلف القوى الاجتماعية، والتنظيمات السياسية فيها وذلك بغية التعرف على احتمالاتها المستقبلية.

▪ الإصلاحات: الأسباب، والمسار

"الأسباب"

يمكن إيجاز أهم الأسباب التي دفعت بحكومة الحزب الوطني إلى الإسراع بإجراء إصلاحات في نظام الفصل العنصري فيما يلي:

أولاً: أسباب سياسية:

ذلك أن استقلال المستعمرات البرتغالية، وبالذات موزمبيق وأنجولا ــ في عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، على التوالي ــ قد ألقى بعدة تأثيرات سلبية وضغوط على النظام العنصري في جنوب أفريقيا، فمن جهة اندلعت انتفاضة سويتو ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، في الداخل مطالبة بحكم الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، ومهددة الاستقرار الشكلي الذي حرص نظام الفصل العنصري على تحقيقه في الداخل لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وقد جاءت هذه الانتفاضة العارمة بعد فترة ركود طويلة بدأت منذ حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٠، ومن جهة ثانية فإن استقلال كل من موزمبيق وأنجولا كان له تأثير على توسيع نطاق المواجهة مع نظام الفصل العنصري على المستوى الإقليمي.. ذلك أن المؤتمر الوطني الأفريقي ــ حركة التحرير الرئيسية لجنوب أفريقيا ــ قد تمكن من الحصول على قواعد له داخل أراضي موزمبيق على الحدود مع جنوب أفريقيا على نحو سهل عليه مهمة تصعيد عملياته النضالية داخل أراضي جنوب أفريقيا، وهي فرصة لم تكن تتحقق له مع وجود الاستعمار البرتغالي في موزمبيق.. وقد فرض ذلك على النظام العنصري ضرورة المواجهة على جبهتين.. أحداهما في الداخل ضد الانتفاضة الوطنية، والأخرى في الخارج مع الدول المجاورة مع ما يعنيه ذلك من أعباء عسكرية ومالية إضافية، ومع ما يعنيه ذلك أيضاً وفي نفس الوقت من تدمير كافة الجهود التي سعى النظام العنصري إلى تحقيقها أفريقياً في إطار ما أسماه سياسة الانفتاح على الخارج، والتي كانت قد قوبلت من بعض

البلدان الأفريقية ذات التوجهات المحافظة بالدعوة للحوار مع النظام العنصري باعتبار ذلك أنسب وسيلة لحصول الغالبية الأفريقية على حقوقها.

ومن جهة ثالثة، فإن استقلال المستعمرات البرتغالية، فضلاً عن استقلال زيمبابوي عام ١٩٨٠، قد أفقد النظام العنصري في جنوب أفريقيا كافة المزاعم التي حاول ترويجها حول الاستقرار الداخلي، وحول الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجم عن حكم الأغلبية الأفريقية من اضطهاد للجماعة البيضاء، وبات النظام العنصري عاجزاً عن الحصول على أي قدر ولو محدود من الشرعية في الداخل والخارج، خاصة وأنه أصبح النظام العنصري الاستيطاني الوحيد الموجود في أفريقيا، وقد ترتب على ذلك تصاعد حملة الإدانة الدولية لسياسات النظام العنصري وممارساته، فضلاً عن هروب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا وتراخي معدلات نموها خشية حدوث تغيير راديكالي في جنوب أفريقيا مع تزايد حالة عدم الاستقرار في الداخل.

وهكذا بات النظام العنصري يواجه أزمتين على جانب كبير من الخطورة فيما يتعلق باحتمالات بقائه واستمراره وهما: أزمة عدم الاستقرار، وأزمة الشرعية، فضلاً عن انعكاساتهما المتمثلة في الأزمة الاقتصادية، وكان عليه أن يبحث عن مخرج.

وقد ازدادت أزمة النظام. تعقيداً مع رفض معظم زعماء البانتوستانات قبول الاستقلال، ذلك أن النظام العنصري قد خطط لإقامة عشرة بانتوستانات في جنوب أفريقيا يحشر الأفريقيون فيها حشراً ــ حوالي ٧٠ بالمئة من إجمالي سكان البلاد في ١٣ بالمئة من مساحة البلاد ــ ويحصلون على جنسيتها، وتحصل على استقلالها، وذلك بهدف التخلص مما أسماه بالخطر الأسود، وتحويل معظم أراضي جنوب أفريقيا ٨٧ بالمئة من المساحة، إلى دولة جنوب أفريقيا البيضاء، عن قناعة بأن مثل هذا الحل لو أمكن تطبيقه فإنه سيفرض على المجتمع الدولي واقعاً يتعين عليه الاعتراف به، وبالتالي يمكن لدولة جنوب أفريقيا البيضاء أن تكسب مشروعيتها الدولية وتضمن بقاءها واستمرارها، لكنه مع مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٨، فإن أربعة بانتوستانات فقط هي التي قبلت الاستقلال وحصلت عليه (ترانسكاي ــ سيسكاي ــ بوفوتاتسوانا ــ فندا)(١)، في حين رفضت بقية البانتوستانات الاستقلال، كما رفض المجتمع الدولي الاعتراف بتلك التي قبلت الاستقلال.

هذا رغم أن بعضها قد مضى على استقلاله المزعوم أكثر من عشر سنوات (ترانسكاي)، وهكذا فإن محاولات النظام لإضفاء مشروعية على سياساته وممارساته قد فشلت داخلياً وخارجياً، كما أن محاولاته لتمزيق أوصال الجماعة الأفريقية داخل عشرة بانتوستانات منفصلة من جهة، وأحداث الوقيعة بين هؤلاء، وبين الأفريقيين الذين يقطنون الحضر خارج البانتوستانات من جهة ثانية، فضلاً عن محاولاته لأحداث تناقض بين نضال كافة المضطهدين في جنوب أفريقيا من أفريقيين وملونين وهنود من جهة ثالثة كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل الذريع على النحو الذي توضحه نشأة التحالف الأسود لجنوب أفريقيا في عام ١٩٧٩، والذي شارك فيه تنظيم من البانتوستانات (تنظيم انكاثا لكوازولو)، وتنظيمات للملونين والهنود (حزب العمل الملون، حزب الإصلاح الهندي)[٢].

ولعل ذلك يقودنا إلى السبب الثالث من بين الأسباب السياسية ــ بالإضافة إلى تأثيرات استقلال المستعمرات البرتغالية، ورفض الاستقلال من جانب معظم البانتوستانات ــ والمتمثل في تآكل الهياكل السياسية المنفصلة لكل من الجماعتين الملونة والهندية في جنوب أفريقيا، ذلك أن حكومة النظام العنصري في سعيها لفض علاقة التضامن بين المضطهدين من سود، وملونين، وهنود، قد عملت على إيجاد منافذ للتعبير السياسي لكل من الجماعتين الملونة والهندية، في إطار سياسة أسمتها "التنمية المتوازية" ـــ خلافاً لسياسة "التنمية المنفصلة" التي اعتمدتها بالنسبة للأفريقيين والمتمثلة في إقامة البانتوستانات ــ وقد رفضت الحكومة منذ البداية إقامة أوطان محلية لكل من الملونين والهنود على اعتبار أن أياً من الجماعتين لا يتمركز في منطقة محددة من أراضي جنوب أفريقيا، وآثرت عليه فكرة إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي من الجماعتين، تمتد سلطاته إلى أعضاء كل جماعة على حدة أينما كانوا دون أن تمتد هذه السلطة على قطعة من الأرض (وهو نفس مفهوم مناحم بيجين عن الحكم الذاتي للفلسطينيين على الشعب وليس على الأرض)، وفي إطار هذه السياسة أنشئ المجلس الهندي عام ١٩٦٤، ومجلس تمثيل الأشخاص الملونين عام ١٩٦٩، وتمتع كل منهما ببعض الاختصاصات التشريعية على جماعته[٣]، لكن كلا المجلسين لم يحقق أي نجاح خاصة وقد نظر إليهما من قبل كل من الجماعة الهندية والملونة باعتبارهما شكلاً آخر من مؤسسات الأبارتهيد، وقد انهار مجلس الملونين عام ١٩٨٠، عندما قام حزب العمل ــ الذي كان يتمتع بغالبية المقاعد المنتخبة في المجلس ــ بإنهاء تعاونه مع الحكومة، وهو الأمر الذي ترتب عليه حل المجلس، وتبع ذلك أيضاً حل المجلس الهندي وهكذا تعين على النظام العنصري أن يبحث عن مخرج، فمن جهة

هو ليس على استعداد لأن يعيد للملونين حقوقهم السابقة وخاصة حق التصويت العام الذي كانوا يتمتعون به تاريخياً في الكيب، كما أنه ليس على استعداد لأن يمنح الهنود حقاً لم يتمتعوا به في السابق، ومن جهة ثانية فإن النظام قد أثبت عجزه عن تسيير المجالس التي أنشأها في ظل سياسة "التنمية المتوازية" وقد دفع ذلك بالنظام إلى البحث عن بديل يقوم على مبدأ "الفصل من خلال الارتباط" (Separqtion-Within-Association)، مستهدفاً من وراء ذلك احتواء مشاعر وتوجهات الملونين والهنود المعادية للنظام،

ذلك أنه عقب انتفاضة سويتو ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، فإن أعداداً متزايدة من شباب الهنود والملونين ــ وبخاصة طلاب الجامعات والمدارس العليا ــ قد راحوا يصنفون أنفسهم مع السود كضحايا لاضطهاد مشترك[٤].

ثانياً: أسباب أمنية:

وقد أكد على هذه الأسباب رئيس الوزراء بوتا ــ قبل أن يصبح رئيساً للدولة في ظل التعديلات الدستورية الأخيرة ــ حين قال: "إذا كان الجنود الملونون يحاربون جنباً إلى جنب مع الجنود البيض" فكيف يمكن تجاهل منحهم الحقوق السياسية الكاملة؟؟، "وفي خطاب له أمام اجتماع للحزب الوطني الحاكم في سبتمبر عام ١٩٨٣، قال بوتا"[5]:

"إننا في الحزب الوطني نقول: هل من الأفضل أن ندفع بالملونين للمشاركة في جيش أعداء البلاد؟، أم أن نحاول تنظيمهم، وبذلك يسود السلام خلف جنود جيش وبوليس جنوب أفريقيا، ونتفرغ لعدونا على الجبهة؟".

وأشار إلى أن معظم العاملين في مصانع الأسلحة من العمال الملونين، وقال متسائلاً:

"إذا ما اتسع نطاق الحرب، فهل تعتقدون أن البيض وحدهم قادرون على الدفاع عن كامل البلاد براً، وبحراً، وجواً؟؟، إن من يقول ذلك يتجاهل الواقع، لهذا السبب فإنه يوجد اليوم آلاف من رجال البوليس والجيش الملونين الموالين الذين يحاربون ضد الشيوعية من أجل جنوب أفريقيا".

وهكذا فإن هناك علاقة بين التغيرات الدستورية والاعتبارات الأمنية لا يمكن إغفالها، وعلى أية حال فإن أحداً من مسؤولي الحزب الوطني الحاكم لم يتحدث عن منح الحقوق السياسية للملونين والهنود بالتساوي مع البيض، خشية أن يؤدي ذلك لو تم إلى تضاؤل حجم التأييد السياسي للحزب الوطني بين صفوف الجماعة البيضاء.

ثالثاً: أسباب اقتصادية:

ليس هنا مجال للدخول في الجدل الدائر منذ الستينيات حول مدى قدرة النمو الاقتصادي الرأسمالي في جنوب أفريقيا على تقويض نظام الأبارتهيد ذلك أنه في إطار الأزمة الاقتصادية الراهنة في جنوب أفريقيا، فإن السؤال المحوري أصبح ينصب على: مدى كفاءة الاقتصاد الرأسمالي في جنوب أفريقيا في تحقيق أي نمو اقتصادي "حقيقي" ؟.

فمنذ بدايات أزمة الانكماش الاقتصادي في جنوب أفريقيا في الستينيات، فإن اقتصاد جنوب أفريقيا راح يواجه بمشكلات اقتصادية هيكلية ومزمنة ألقت بأعبائها على كاهل الطبقة العاملة الأفريقية، وقد تمثلت أهم هذه المشكلات في: ارتفاع معدلات البطالة، وانفجار معدلات التضخم، وتراخي معدلات الاستثمار الخاص والحكومي، واستمرار الاعتماد على الخارج استيراداً وتصديراً مع صغر حجم السوق المحلي نتيجة لاقتصاديات العمالة الرخيصة التي ترتب عليها انخفاض المقدرة الشرائية للقطاع الغالب من السكان الأفريقيين.

إذ بالرغم من فترات الانتعاش القصيرة المؤقتة التي شهدها اقتصاد جنوب أفريقيا (٧٢ ــ ١٩٧٥، ٧٩ ــ ١٩٨١، ٨٣ ــ ١٩٨٤)، فإن معدلات البطالة الأفريقية قد أخذت في التزايد حيث وصلت إلى نحو ربع القوة العاملة الأفريقية، ولم يكن مرجع ذلك عجز آليات السوق على خلق وظائف جديدة للعمال الجدد، بقدر ما كان يرجع إلى انكماش الإنتاج في معظم الصناعات الكبرى الذي وصل إلى حد إغلاق العديد من المصانع وفقدان عدد كبير من العمال لأعمالهم، بل إنه مع الانكماش الاقتصادي الحالي فإن مشكلة البطالة أخذت في الظهور بين العمال البيض لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية[٦].

ورغم أن نظام الفصل العنصري قد أعلن "الحرب على التضخم"، وجعلها في مقدمة أولوياته منذ السبعينيات، إلا أن المعدل الرسمي للزيادة في أسعار المستهلكين لم ينخفض عن ١٠ بالمئة سنوياً منذ ذلك الحين ليعاود الارتفاع مرة أخرى في الثمانينات حتى وصل إلى نحو ١٦ بالمئة سنوياً، مقوضاً كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد، وبالطبع فإن المعدل "الرسمي" للتضخم يتجاهل الآثار الملقاه على كاهل العمال السود ومستوى معيشتهم من جراء التضخم، حيث ارتفعت الأسعار بالنسبة لهم ما بين ١٠ بالمئة، ١٥ بالمئة فوق المعدل الرسمي. كذلك فإن مستوى معيشة أثرياء البيض قد تأثر هو الآخر أيضاً، وظهر ذلك في ارتفاع معدلات سحب المدخرات، وتزايد معدلات الاقتراض[٧].

وقد شهدت اقتصاديات جنوب أفريقيا منذ السبعينيات تراخياً في معدلات الاستثمار الخاص في المشروعات الإنتاجية، وتدنياً في معدلات الاستثمار الحكومي في الصناعات التحويلية تحت تأثير هذه الأزمة.

وهكذا فإن المشكلات الموروثة في اقتصاد جنوب أفريقيا إنما تعود إلى النظام الرأسمالي، بالرغم من النمو الصناعي النسبي – القائم على العمالة الرخيصة، وعوائد تصدير الذهب، والرسوم على الواردات، واستثمارات الحكومة.. إلخ – فإن جنوب أفريقيا ما تزال قوة رأسمالية متخلفة نسبياً، يرتبط مصيرها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبأزمته الراهنة، فما زالت الشركات متعددة الجنسية تسيطر على اقتصاد جنوب أفريقيا، وهذه تفضل الإنتاج الكبير الذي يخرج سلعاً رخيصة للسوق العالمي وليس للسوق المحلي، لكن قوة العمالة الرخيصة التي ارتكنت عليها هذه الاحتكارات في الماضي لتحقيق أكبر قدر من أرباحها قد أصبحت قوة معاكسة لهذا النمو الرأسمالي بعد تنامي وعيها وتضامنها العمالي، ومطالبتها بحقوق في أجور عادلة، في الوقت الذي ظهرت فيه رأسمالية جنوب أفريقيا عاجزة عن تحقيق نمو رأسمالي مستقل نظراً لصغر حجم السوق المحلي، بسبب اقتصاديات العمالة الرخيصة، وهو ما حرمها من أية قدرة على المنافسة العالمية، ذلك أن فترة السبعينيات والثمانينات تشير إلى أن صادرات الصناعة التحويلية من جنوب أفريقيا لم ترتفع بمعدلات معقولة، كما أن حجم السوق المحلي لم يتسع بالدرجة الكافية التي يمكن أن تستوعب الإنتاج الكبير وقد أدى ذلك إلى تقليل الفرص أمام الرأسمالية المحلية في تحقيق أرباح من جراء الاستثمار في مشروعات إنتاجية(٨).

وهكذا فإن الأزمة الاقتصادية لجنوب أفريقيا هي أزمة مزمنة وذات بعدين، فمن جهة فإن تصنيع جنوب أفريقيا قد خلق طبقة عاملة سوداء كبيرة، غير موالية، وغير "منضبطة" لا يوجد لها مثيل في القارة الأفريقية، وذات ثقل كبير في المجتمع، ومن جهة أخرى فإن خصوصية جنوب أفريقيا – إذا قورنت بأية دولة رأسمالية أخرى – تكمن في الطبيعة "الجامدة" لسياسة وآليات الحكم، التي لا ترتكن فحسب إلى آلة تكنولوجية متقدمة للإرهاب، ولكنها تستمد مقومات بقائها واستمرارها من الجماعة البيضاء المتميزة سياسياً واقتصادياً(٩).

وبالتالي فإن الطبقة العاملة السوداء تصبح مدفوعة دفعاً إزاء الأعباء الملقاة على عاتقها من جراء أزمات النمو الاقتصادي الرأسمالي إلى السعي لتقويض نظام الأبارتهيد والرأسمالية معاً، ومن هنا يمكن فهم بعض الأسباب التي دفعت نظام الفصل العنصري إلى تقديم بعض التنازلات للحركة العمالية الأفريقية، وسعيه الدءوب لتشكيل طبقة بورجوازية سوداء أملاً في إيجاد قاعدة

سوداء مؤيدة للرأسمالية وللأرباتهيد بالتبعية وبطريق غير مباشر، وهو ما يظهر في "الإصلاحات" الأخيرة التي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد.

رابعاً: أسباب اجتماعية:

وهذه الأسباب ترتبط بسابقتها أشد الارتباط، ذلك أن كبار الرأسماليين المتحدثين بالإنجليزية راحت تراودهم المخاوف القديمة من إمكانية قيام الأفريكانرز بتصفية مصالحهم تماماً – وهي تهديدات اشتدت حدتها في فترة ما بين الحربين – في حالة زوال "الخطر الأسود" ونجاح سياسة البانتوستانات وحصولها على الاعتراف الدولي، فنجاح مخطط إقامة دولة جنوب أفريقيا "البيضاء" المستقرة من شأنه أن يضع الجماعة المتحدثة بالإنجليزية وجهاً لوجه أمام جماعة الأفريكانرز بما قد يعنيه ذلك من تهديد بتصفية مصالح الجماعة الأولى كلية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مجتمع جنوب أفريقيا قد شهد منذ السبعينيات تغيراً في تركيب القوى الاجتماعية وتفاعلاتها فقد ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الأفريكانرز وتشابكت مصالحها مع مصالح كبار الرأسماليين المتحدثين بالإنجليزية، ورغم أن هؤلاء قد تمكنوا من إقامة قاعدة تكنولوجية حديثة لصناعاتهم إلا أن هذه القاعدة باتت تتطلب وجود عمالة على درجة عالية من المهارة تعجز الجماعة البيضاء عن توفيرها، ويستحيل الوفاء بها من بين العمال السود نظراً لوجود نظام "حجز الوظائف" الذي يخصص العمالة الماهرة للبيض، ونظراً لضعف المستوى التعليمي والفني للأفريقيين، بسبب نظام الفصل في التعليم.

وقد لجأ هؤلاء إلى استيراد العمالة الماهرة من الخارج بتكاليف مرتفعة لكن هذه العمالة بدأت هي الأخرى تعزف عن العمل في جنوب أفريقيا نظراً لحالة عدم الاستقرار الداخلي، وبالتالي أصبح لدى كبار الرأسماليين في جنوب أفريقيا مصلحة ملحة في تخفيف بعض قيود الأبارتهيد المتعلقة بالعمالة السوداء حتى تتوفر لهم الأيدي العاملة الماهرة، كما أصبح لديهم مصلحة في رفع القيود العنصرية المتعلقة بحركة الأيدي العاملة وتركها لآليات السوق سعياً لتحسين أوضاع العمال السود ورفع أجورهم نسبياً على نحو يؤدي إلى اتساع نطاق حجم السوق المحلي أمام صناعاتهم من جانب، والحيلولة دون تنامي الاتجاهات الاشتراكية بين العمال السود من جانب آخر حتى لا يتهدد النظام الرأسمالي برمته[١٠].

وقد أدى ذلك إلى تناقض بين مصالح كبار الرأسماليين ومصالح صغار الرأسماليين، فأما الأخيرون قد رأوا أن مثل هذه الإصلاحات لو تمت فإنها ستقلل من أرباحهم التي يتحصلون عليها من استغلال العمالة الأفريقية الرخيصة.

ومن جهة ثالثة ــ فقد التقت مصالح كبار الرأسماليين بعامة مع رؤية بعض قيادات الحزب الوطني الحاكم، ذلك أن الجماعة الأخيرة قد أدركت أن بإمكانها الاعتماد على كبار الرأسماليين لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يواجهها النظام، في نفس الوقت الذي رأت فيه الجماعة الأولى أن بإمكانها دفع النظام لإجراء بعض إصلاحات تخدم مصالحها من جانب، وتؤمن الحفاظ عليها في مواجهة عدم الاستقرار الداخلي من جانب آخر، وقد أدى ذلك من جهة رابعة ــ إلى حدوث انشقاق داخل جماعة الأفريكانرز لم يتوقف عند حد الانشقاق داخل الحزب الوطني بين جناح المتنورين وجناح المحافظين، وخروج الجناح الأخير على الحزب الوطني ليشكل الحزب المحافظ ــ وإنما امتد الانشقاق إلى جماعة الأفريكانرز ذاتها وأصبح الحزب الوطني لأول مرة في تاريخه يستند في وجوده في السلطة على تأييد أعداد متزايدة من المتحدثين بالإنجليزية، بعد أن كان حزباً أفريكانرياً خالصاً ــ هذا بالإضافة إلى كبار الرأسماليين الأفريكانرز، ورجال الخدمة المدنية الأفريكانرز في الوقت الذي استطاع فيه الحزب المحافظ أن يستحوذ على التأييد بين صفوف المزارعين الأفريكانرز وأعضاء الطبقة الوسطى الأفريكانرية[11].

وإزاء هذه الأوضاع ومع خوف قيادات الحزب الوطني الحاكم من احتمالات فقدهم للسلطة لصالح الحزب المحافظ، فإن حالة من التردد قد سيطرت على عملية "الإصلاحات" خشية ما قد تسفر عنه من نتائج تعرض سيطرة البيض على السلطة للخطر من جانب، وهو ما أدى إلى اعتماد الحزب الحاكم على الجيش والقمع للتحكم في عملية الإصلاح وفرضها من أعلى من جانب آخر.

وهكذا نشأ هذا التحالف الثلاثي (كبار الرأسماليين ــ الحزب الوطني ــ الجيش)، وهو كما يبدو تحالف مؤقت تتناقض مصالح أطرافه وأهدافهم.. وهو الأمر الذي يضفي على عملية "الإصلاحات" قدراً كبيراً من التردد ويحيطها بقدر أكبر من الغموض.

"المسار"

في إطار الأسباب السابقة، ومع توقيتات حدوثها أخذت حكومة النظام العنصري تسعى للبحث عن مخرج للأزمة الهيكلية للمجتمع، ولكن بشكل يؤمن استمرار سيطرة البيض على السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية في البلاد.

ففي أكتوبر عام ١٩٧٧، صدر عن الحزب الوطني الحاكم وثيقة رسمية تحمل اسم "التعايش المستقبلي بين البيض والملونين والهنود"، لكن هذه الوثيقة قد جاءت نتاجاً لمناقشات ومداولات لجنة وزارية خاصة كان قد تم تعيينها في أغسطس ١٩٧٦، لدراسة المقترحات الواردة في تقرير لجنة ثيرون وهو التقرير الذي أكد أن نظام وستمنستر البرلماني ليس بالضرورة النموذج الملائم للتعددية الثقافية في جنوب أفريقيا، وطالب بالتمثيل (السياسي)، المباشر للجماعة الملونة على كافة مستويات الحكم، كما أوصى بالدمج السياسي لقطاعات من السكان الملونين والهنود[١٢].

وتحت رئاسة رئيس الوزراء بوتا، فإن اللجنة الوزارية الخاصة قامت بتقصي المعلومات من مختلف المصادر التي شملت أعضاء الوزارة، وأعضاء مجلس الجمعية، وأعضاء مجلس الشيوخ وعدداً من الشخصيات الأكاديمية البارزة في حقل العلوم السياسية، والقانون الدستوري، والتاريخ، وقد أشارت اللجنة ـ على نحو ما يظهر في وثيقة الحزب الوطني الصادرة في أكتوبر ١٩٧٧، إلى ضرورة صياغة خطة دستورية عادلة، وسهلة الفهم، وقابلة للتطبيق التدريجي، على أن تحترم هذه الخطة مبدأ حق تقرير المصير لكافة جماعات السكان من جانب، وتؤمن سيطرة البيض على شؤونهم من جانب آخر. ويمكن إيجاز أهم هذه المقترحات الدستورية فيما يلي[١٣]:

١ ـ إنشاء نظام للحكم المحلي يستند على طبقة الملاك المتنامية التي يمكن أن تعطي للملونين والهنود دوراً حقيقياً في إدارة شؤونهم المحلية، وإنشاء مجالس منتخبة في مدن الملونين، والهنود ترتبط بغيرها المتماثلة معها في النوع.

٢ ـ إنشاء ثلاثة مجالس برلمانية منفصلة (للبيض، الملونين، الهنود)، تشكل معاً في النهاية برلمان جنوب أفريقيا، وترتبط ببعضها من خلال رئيس الدولة، الذي يعنيه مجتمع انتخابي يمثل فيه البيض، والملونون، والهنود، كما يتم تعيين لجنة استشارية مشتركة تتولى الفصل في المسائل الخلافية بين المجالس الثلاثة، على أن يتم إلغاء مجلس الشيوخ.

٣ ـ إنشاء مجلس رئاسي ـ كمؤسسة غير برلمانية ـ تكون مهمته إبداء المشورة حول المسائل "الوطنية" لمجلس الوزراء.

وفي عام ١٩٧٩، قام برلمان جنوب أفريقيا بتشكيل لجنة مختارة لبحث شكل التغيير الدستوري الذي يمكن للجماعات الأخرى ـ غير الجماعة البيضاء ـ أن تشارك فيه بفعالية، وخلال نفس العام أصبحت هذه اللجنة تحت رئاسة وزير الداخلية وأوكل إليها مهمة التوصل إلى إطار دستوري أكثر فعالية، وقد قدمت هذه اللجنة ـ التي عرفت باسم لجنة شليبوخ (Schiebusch)، تقريرها المبدئي إلى البرلمان في مايو عام ١٩٨٠، ويمكن إجمال أهم المقترحات الواردة في تقرير اللجنة فيما يلي[١٤]:

١ ـ أكد التقرير على وجهة النظر التي عبرت عنها لجنة ثيرون من أن نظام وستمنستر في الحكم غير صالح لمقتضيات التغيير الدستوري في البلاد.

٢ ـ انتهى التقرير إلى أن مبدأ "صوت واحد للرجل الواحد" لا يصلح أساساً للتعايش بين كافة عناصر السكان غير المنسجمة في جنوب أفريقيا.

٣ ـ أكد التقرير على الحاجة إلى التشاور مع (وبين)، كافة جماعات السكان في صياغة الهيكل الدستوري المستقبلي، وتأمين أعلى قدر من القبول له.

٤ ـ أوصى التقرير بإلغاء مجلس الشيوخ، وبانتخاب نائب لرئيس الدولة، وتوسيع عضوية مجلس الجمعية بتعيين عدد من الأعضاء فيه.

٥ ـ أوصى التقرير بإنشاء المجلس الرئاسي، وإن اقترح زيادة عدد أعضائه إلى ستين عضواً بدلاً من خمسين عضواً (وثيقة الحزب الوطني ١٩٧٧)، كما أوصى بتقسيم المجلس إلى أربع لجان متخصصة، يمكن لها أن تتشاور مع أي شخص أو أي جهاز حول أي موضوع، ولها أن تشكل هي الأخرى لجاناً استشارية مشتركة من أعضاء أي مجلس يمكن أن ينشئه رئيس الدولة بما في ذلك "مجلس المواطنين السود لجنوب أفريقيا".

وهكذا فإن توصيات لجنة شليبوخ قد تضمنت احتمال إنشاء مجلس للسود، وإن كانت لم تحدد حجمه، ولا كيفية تشكيله، ولا وظائفه.

وقد صيغت توصيات لجنة شليبوخ في شكل مشروع قانون عرض على برلمان جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٩ مايو ـ ١٢ يونيو ١٩٨٠، وانتهى الأمر بموافقة البرلمان عليه حيث

صدر تحت اسم التعديل الخامس لدستور جنوب أفريقيا الصادر في يونيو ١٩٨٠[١٥]، والذي يهمنا هنا هو أن هذا القانون قد تجاهل كلية مسألة إنشاء مجلس تشريعي منفصل للسود، في نفس الوقت الذي ركز فيه بالدرجة الأولى على إنشاء المجلس الرئاسي.

وقد تم بالفعل إنشاء المجلس الرئاسي في عام ١٩٨١، حيث عهد للجنة الدستورية فيه بمهمة وضع إطار متكامل للمقترحات الدستورية الجديدة، وقد قدمت اللجنة تقريرين في هذا الصدد إلى رئيس الوزراء الذي عرضهما بالتالي على مؤتمر الحزب الوطني في منتصف عام ١٩٨٢، ثم قدمتهما الحكومة كمشروع قانون وافق عليه البرلمان في بداية عام ١٩٨٣، حيث عرض القانون بعد ذلك على الناخبين البيض في استفتاء أجرى بينهم في ٢ نوفمبر ١٩٨٣، وحاز على موافقتهم.

ويهمنا هنا أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ــ إن كل الخطوات السابقة التي استهدفت أحداث "إصلاح" في الهياكل السياسية لنظام الفصل العنصري قد تواكبت مع تصاعد أزمة النظام منذ منتصف السبعينيات.. وبالتالي فإنها جاءت نتاجاً لأزمة، ودون أن يحكمها أية رغبة حقيقية في أحداث تغييرات جذرية في النظام.

٢ ــ إن الجماعة البيضاء وحدها هي التي قررت شكل هذه الإصلاحات، وهي التي صدقت عليها في استفتاء، فقد تم تشكيل لجان وزارية، وبرلمانية لوضع الخطوط العريضة لهذه الإصلاحات، كل أعضائها البيض، ونوقشت مقترحات هذه اللجان داخل الحزب الوطني الحاكم، ثم قامت اللجنة الدستورية للمجلس الرئاسي بصياغتها في إطار دستوري متكامل، وهي لجنة معظم أعضائها من البيض، لتعرض بعد ذلك على برلمان جنوب أفريقيا ــ وكل أعضائه من البيض ــ للموافقة عليها، وعلى الجماعة البيضاء للتصديق عليها في استفتاء، وهكذا فإن كل الجماعات الأخرى التي يمكن أن تتأثر بالسلب أو بالإيجاب من جراء هذه الإصلاحات (الجماعة الأفريقية ــ الملونة ــ الهندية)، لم يتم استشارتها، أو أخذ رأيها فيما يتعلق بتحديد مصيرها، وهو الأمر الذي يؤكد استمرار المفهوم العنصري المتعلق "بوصاية" الجماعة البيضاء على غيرها من الجماعات الأخرى.

٣ ــ ونتيجة لما تقدم فقد كان من الطبيعي أن تستهدف "الإصلاحات" تأكيد استمرار السلطة السياسية والثروة الاقتصادية في يد الجماعة البيضاء.

٤ ـ وقد استهدفت "الإصلاحات" استقطاب الجماعتين الملونة والهندية إلى جانب الجماعة البيضاء ببعض تنازلات شكلية لا تمس محاور نظام الفصل العنصري بغية توسيع قاعدة التأييد للنظام من جانب، وفض علاقة التضامن بين كافة المضطهدين في جنوب أفريقيا من جانب آخر، ولذلك لم يكن غريباً أن تستبعد الجماعة الأفريقية كلية من هذه الإصلاحات تحت دعاوي أن تطور السود يسلك طريقاً مختلفاً "التنمية المنفصلة" في إطار البانتوستانات.

وستزداد هذه الملاحظات وضوحاً عن تحليلنا لأبعاد "الإصلاحات" في المبحث التالي.

▪ أبعاد الإصلاحات وأهدافها

أخذت "الإصلاحات" التي قام بها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بعدين:

أولهما: تمثل في التغييرات الدستورية.

وثانيهما: تمثل في بعض التعديلات القانونية وبعض التعديلات في السياسات نتيجة للتغييرات الدستورية، أو دفعت إليها حكومة النظام العنصري تحت ضغط تطورات الأحداث وردود الأفعال الناجمة عن التغييرات الدستورية.

"التغييرات الدستورية في جنوب أفريقيا"

يمكن إيجاز أهم السمات الرئيسية لنظام الحكم في جنوب أفريقيا وفقاً للدستور الجديد الصادر في عام ١٩٨٣، على النحو التالي:

أولاً:

إن المبدأ الأساسي في الدستور يقوم على الفصل بين ما يعد مسائل "عامة" وما يعد مسائل "خاصة" وتتعلق المسائل "العامة" بالتشريع الذي يمكن أن يؤثر على كافة جماعات السكان (بما فيهم السود)، في حين تتعلق المسائل "الخاصة" بكافة الشؤون التي تؤثر على جماعة واحدة من الجماعات الثلاث المشاركة في نظام الحكم الجديد (الجماعة البيضاء ـ الجماعة الملونة ـ الجماعة الهندية)، وقد عرف الدستور الشؤون "الخاصة" بأنها كافة الشؤون التي تؤثر في جماعة سكانية بعينها من حيث هويتها، وأسلوبها في الحياة، وثقافتها، وتقاليدها، وعاداتها، وما عدا ذلك فيعد مسائل "عامة" كما حدد الدستور ١٤ مسألة تدخل في إطار الشؤون الخاصة منها[١٦]: الشؤون الاجتماعية، التعليم على كافة المستويات، الصحة، تنمية الجماعة (بما فيها الإسكان)،

الحكم المحلي (في إطار المناطق التي تسكنها الجماعة المعنية)، والزراعة بما في ذلك تقديم المساعدات والقروض المالية للمزارعين.

ولعل نظرة متأنية لما سبق تكشف بوضوح أن قائمة الشؤون الخاصة تنطوي على تعزيز لعملية الفصل بين الجماعات الثلاث، وبالتبعية استمرار لسياسة الأبارتهيد وبعضاً من المؤسسات التعبيرية الكبرى لهذا النظام العنصري مثل: قانون تسجيل السكان (في: عام ١٩٥٠)، وقانون مناطق الجماعة، وسياسة الفصل التعليمي، والفصل في أسلوب حياة الجماعات، وكلها أمور ظلت ثابتة، كما أن الحزب الوطني الحاكم أكد التزامه باستمرارها، واعتبرها أموراً لا يمكن التفاوض بشأنها.

ثانياً: تشكيل البرلمان:

لقد تم إلغاء مجلس الشيوخ الذي كان موجوداً في ظل الدستور السابق وأصبح البرلمان يتكون من ثلاثة مجالس هي(١٧):

١ ـ مجلس الجمعية: وهو خاص بالجماعة البيضاء وعدد أعضائه ١٧٨ عضواً.

٢ ـ مجلس الممثلين: وهو خاص بالجماعة الملونة وعدد أعضائه ٨٥ عضواً.

٣ ـ مجلس المندوبين: وهو خاص بالجماعة الهندية وعدد أعضائه ٤٥ عضواً.

وينص الدستور على أن يكون أعضاء كل مجلس من نفس الجماعة العنصرية التي يمثلها المجلس، وعلى أن يتم انتخاب أعضاء كل مجلس مباشرة من بين صفوف الجماعة العنصرية التي يمثلها المجلس، كما أعطى الدستور لرئيس الدولة الحق في تعيين عدد محدود من الأعضاء في كل مجلس، وأعطى للأعضاء المنتخبين في كل مجلس حق انتخاب عدد آخر محدود وضمه للمجلس.

ومن الواضح أن تشكيل البرلمان على النحو السابق يكشف عن عدة أمور.

أولها: اختلاف مسميات المجالس التشريعية الثلاثة، وفي ذلك تأكيد لاستمرار الطبيعة العنصرية القائم على الفصل، والتمييز بين مختلف الجماعات.

وثانيها: اختلاف عدد أعضاء كل مجلس عن الآخر، وهو عدد مبني على صيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ استناداً إلى نسبة عدد سكان كل جماعة (البيضاء ـ الملونة ـ الهندية على التوالي)، وبدون شك فإن هذه الصيغة تفترض ثبات معدل النمو السكاني لدى كل جماعة عند وضع الدستور،

وهو ما لا يمكن تصوره، والسؤال هو: ماذا لو زاد معدل النمو السكاني بين الجماعة الملونة؟، هل يمكن زيادة أعضاء مجلس الممثلين بنفس المعدل؟، من الواضح أن حل هذه المسألة لن يكون إلا من خلال قانون يصدر في "مسألة عامة" يتعين صدوره من جانب المجالس التشريعية الثلاثة، وهو أمر يصعب تحقيقه في إطار صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١.

وثالثها: وهي مبنية على ما تقدم أن الصيغة السابقة تستهدف بالأساس إبقاء السلطة الفعلية داخل النظام تحت السيطرة الكاملة للجماعة البيضاء طالما أن لها الأغلبية العظمى في البرلمان.

ثالثاً: العملية التشريعية[١٨]:

إن المبدأ الأساسي الذي يحكم عملية التشريع يتمثل في أن مشروع القانون المتعلق بمسألة "عامة" يتعين مناقشته في كل مجلس من المجالس التشريعية الثلاثة على حدة، وأن توافق هذه المجالس عليه حتى يصبح قانوناً، فإذا ما حدث خلاف بين المجالس الثلاثة حول مشروع قانون وعجز البرلمان عن التوصل إلى اتفاق، فإن مشروع القانون يحال إلى لجنة مشتركة (تشكل وفقاً لصيغة ٤ ــ ٢ ــ ١)، من المجالس الثلاثة لمناقشته وجعله مقبولاً لكافة الأطراف، فإن توصلت اللجنة إلى حل الخلاف أعيد المشروع إلى البرلمان ثانية بمجالسه الثلاثة للموافقة عليه، وإذا لم تتوصل، اللجنة إلى اتفاق، فإن رئيس الدولة يقوم بإحالة المشروع إلى المجلس الرئاسي لوضع الصيغة النهائية له، ثم يقوم الأخير بعرضه على رئيس الدولة مباشرة للتصديق عليه دونما حاجة لموافقة البرلمان. ومشروع القانون الذي يمر بهذه الطريقة من المجلس الرئاسي له قوة القانون كما لو كان صادراً عن البرلمان.

رابعاً: المجلس الرئاسي:

ويتكون من ٦٠ عضواً يتم اختيارهم على النحو التالي:

١ ــ ٣٥ عضواً منتخباً وفقاً لصيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ حيث يقوم المجلس الأبيض بانتخاب ٢٠ عضواً، والمجلس الملون بانتخاب ١٠ أعضاء، والمجلس الهندي بانتخاب ٥ أعضاء بغالبية الأصوات، ومن بين صفوف كل مجلس.

٢ ــ ١٥ عضواً يقوم رئيس الدولة بتعيينهم في المجلس.

٣ ــ ١٠ أعضاء تنتخبهم أحزاب المعارضة في المجالس التشريعية الثلاثة.

ولعل تشكيل المجلس على هذا النحو فضلاً عن اختصاصاته، يؤكد هيمنة الجماعة البيضاء ــ وبالأحرى الحزب الحاكم ــ على عمل المجلس، نظراً لما تفرزه صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ من جهة، ونظراً لأن رئيس الدولة ــ وهو الذي يتم تسميته من جانب الحزب الحاكم صاحب الأغلبية في مجلس الجمعية ــ سيسعى لمحاباة حزبه أثناء تعيين حصته في المجلس (١٥ عضواً)، من جهة أخرى، هذا فضلاً عن أن المجلس الرئاسي ــ من طبيعته الاستشارية ــ لديه دور حيوي في العملية التشريعية ــ كما أسلفنا ــ ومن شأن ذلك أن يثير مسألة: أين تكمن السلطة الدستورية في النظام؟.

خامساً: السلطة التنفيذية[١٩]:

ويمارسها رئيس الدولة، ومجالس الوزارات الثلاثة التي يقوم بتعيينها، فبالإضافة إلى الحكومة "الوطنية" المنبثقة عن مجلس الجمعية (الأبيض)، والتي تمثل المصالح "الوطنية" والمصالح "الخاصة" للجماعة البيضاء في نفس الوقت والتي قد تضم في صفوفها وزراء من الجماعتين الملونة والهندية (يوجد حالياً وزير ملون، وآخر هندي في الحكومة الوطنية بدون وزارة)، فإن رئيس الدولة يقوم بتعيين مجلس وزاري للجماعة الملونة، وآخر للجماعة الهندية، وإن كان في تعييناته هذه يكون ملتزماً إلى حد ما بالترشيحات المقدمة إليه من زعيم الحزب صاحب الأغلبية في كلا المجلسين، الذي يصبح في نفس الوقت رئيساً لوزارة جماعته. ولا يشترط أن يكون عضو الوزارة عضواً في أي مجلس من المجالس الثلاثة، وإن كان يفضل أن يكون ذلك، وبالطبع فإن كل مجلس من مجالس الوزارات الثلاث تنحصر اختصاصاته في إدارة الشؤون "الخاصة" ما عدا مجلس الوزراة الأبيض.

وينتخب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات من جانب مجمع انتخابي يضم مندوبين يختارون من المجالس التشريعية الثلاثة. ووفقاً لصيغة ٤ ــ ٢ ــ ١، فإن هذا المجمع الانتخابي يتكون من ٥٠ مندوباً عن البيض، ٢٥ مندوباً عن الملونين و١٣ مندوباً عن الهنود، يقومون بانتخاب رئيس الدولة بالأغلبية المطلقة. عقب تسميته من جانب الحزب الحاكم صاحب الأغلبية في مجلس الجمعية (الأبيض)، وبدون شك فإن رئيس الدولة على هذا النحو هو مركز الثقل في هذا النظام، فهو يجمع بين سلطات رئيس الوزراء وسلطات رئيس الدولة، ثم أضيف إليه سلطات أخرى نبعت من طبيعة هذا النظام الثلاثي، ولعل عرضاً موجزاً لأهم هذه السلطات يوضح هذه الحقيقة:

١ ــ فللرئيس سلطات تعيينية كبيرة، فهو يعين، ويعزل الوزراء، وهو يعين عدداً محدوداً في كل مجلس تشريعي (٤ ــ ٢ ــ ٢ عضواً في المجلس الأبيض والملون، والهندي على التوالي)، وهو يعين ١٥ عضواً في المجلس الرئاسي، ويعين رؤساء مجالس الوزارات الثلاث.

٢ ــ كذلك فإن له سلطات تشريعية كبيرة ــ فله حق تقرير ما إذا كانت مسألة ما تدخل في إطار الشؤون العامة أو في إطار الشؤون "الخاصة" وهو ما يعني بالتبعية سلطته في منع مجلس تشريعي معين من تعديل تشريع يتعلق بمسائل "خاصة"، وعلى سبيل المثال فإنه يمكن أن يمنع مجلس الملونين من تعديل قانون تعليم الملونين على نحو يسمح للأطفال البيض والسود بالالتحاق بمدارس الملونين بحجة أن ذلك التعديل يمس مسائل "عامة". وهكذا فإن رئيس الدولة سيظل حارساً لسياسة الأبارتهيد، يضاف إلى ذلك سلطات الرئيس التشريعية في حالة وجود خلاف بين المجالس التشريعية الثلاثة على النحو الذي سبق ذكره، وفضلاً عما تقدم فإن لرئيس الدولة سلطة دعوة البرلمان للانعقاد، وفض جلساته، وله سلطة دعوة أي مجلس تشريعي للاجتماع، كما له حق إلقاء خطابات أمام هذه المجالس.

سادساً: وقد أعاد الدستور تأكيد مبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين (الأفريكانية والإنجليزية)، وإن أشار إلى احتمال الاعتراف ببعض اللغات الأفريقية كلغات رسمية في البانتوستانات، وأكد الدستور على أنه لا يمكن إلغاء أو تعديل هذا المبدأ بموافقة أغلبية ثلثي كل مجلس من المجالس التشريعية الثلاثة.

سابعاً: ولعله يتضح مما تقدم أن الدستور الجديد قد استبدل نظام الحكم البرلماني السابق، بنظام حكم أقرب إلى النظام الرئاسي، ثم أن الدستور بالهياكل التي أقامها ما يزال يحافظ على الشكل الموحد للدولة، ولكن يبدو أن واضعي الدستور الجديد قد وضعوا نصب أعينهم أن تكون الصيغة التي انتهوا إليها مقدمة للوصول إلى إقامة شكل كونفدرالي، أو فيدرالي لدولة جنوب أفريقيا يضم في إطاره البانتوستانات المستقلة، وهي مسألة سنناقشها عند تحليلنا لبعض التعديلات القانونية التي واكبت عملية إصدار الدستور وتلته، وكذا عملية التغيير في السياسات(٢٠).

"التعديلات القانونية والتعديلات في السياسات"

إذا كانت التغييرات الدستورية قد استهدفت احتواء الملونين والهنود في هياكل ومؤسسات في نظام السيادة البيضاء، واستبعدت الأفريقيين كلية من هذه الهياكل تحت دعاوي أن تطور

الأفريقيين يسلك مسلكاً مختلفاً داخل البانتوستانات في إطار سياسة التنمية المنفصلة، إذا كان ذلك كذلك فإنه لم يكن بمقدور نظام الفصل العنصري أن يتجاهل كلية مطالب الأفريقيين، الذين راحوا يشكلون ضغوطاً مكثفة على النظام بوسائل عدة، مما اضطر النظام إلى القيام ببعض إصلاحات أخرى شكلية استهدفت احتواء هذه المطالب من جهة، وتكريس السيادة البيضاء من جهة أخرى.

ويمكن إجمال أهم مجالات "الإصلاح" هذه فيما يلي:

أولاً: في المجال الإداري والسياسي:

١ ــ في المجال الإداري: في عام ١٩٧٧، أصدرت الحكومة قانون مجالس الجماعة وبموجبه أعطت الأفريقيين في الحضر حق انتخاب مجالس محلية خاصة بهم لإدارة شؤونهم المحلية، لكن هذه المجالس سرعان ما تعرضت للإخفاق نتيجة مقاومة الأفريقيين لها، ورفضهم التعاون معها، بل والاصطدام بأعضائها ففي أول انتخابات أجريت لهذه المجالس في عام ١٩٧٩، جرت مقاطعة شبه كاملة لهذه المجالس. فمن بين ٣٠ دائرة في سويتو على سبيل المثال ــ لم تشترك إلا دائرتين في هذه الانتخابات، كما لم يذهب إلى صناديق الانتخاب العامة سوى ٥ بالمئة من الناخبين الأفريقيين المسجلين[٢١].

كذلك فإن انتخابات هذه المجالس في عام ١٩٨٣، قد منيت بالفشل حتى لم يشارك فيها سوى ١٠ بالمئة من الناخبين[٢٢]، مما اضطر الحكومة إلى إلغاء هذه المجالس، وإصدار قانون جديد في عام ١٩٨٣، يغير من أوضاعها، علها تصبح مقبولة، فصدر قانون السلطات المحلية السوداء الذي يقضي بإنشاء سلطات محلية في المراكز الحضرية الأفريقية الكبرى (مثل سويتو)، على أن يكون لهذه السلطات قدر من الاستقلال المالي والسياسي لإدارة المدن الأفريقية، وقد انصرفت نية واضعي القانون إلى إمكانية استخدام هذه السلطات في المستقبل ــ في حالة نجاحها ــ لربط أفريقيي الحضر بسلطة كونفدرالية (تنشأ في المستقبل)، على المستوى المركزي، بحيث تصبح المدن الأفريقية دول/مدينة مستقلة تمثل هي، والبانتوستانات على المستوى الكونفدرالي المركزي[٢٣].

وعلى أية حال فإن هذه السلطات عندما دخلت حيز التنفيذ العملي لم تربط بشكل من أشكال التمثيل السياسي على المستوى المركزي، وقد أدى إصرار الحكومة على ضرورة قيام هذه السلطات بتمويل نفسها ذاتياً، إلى اتجاه هذه السلطات إلى فرض ضرائب ورسوم محلية، وإلى

رفع إيجارات المساكن العامة، وتكاليف الخدمات التي وصلت أحياناً إلى نسبة ١٠٠ بالمئة وقد أدت هذه الإجراءات إلى اندلاع المقاومة وأعمال العنف في المدن الأفريقية ضد هذه السلطات، وضد المسؤولين فيها، ولم يكد يحل عام ١٩٨٦، حتى انهارت هذه السلطات تماماً، والتي تمثل أحد أهدافها في تمزيق الجماعة الأفريقية بين أفريقيين يسكنون في الحضر وآخرين يعيشون في البانتوستانات[٢٤].

٢ ـ في المجال السياسي:

في جلسة افتتاح البرلمان الجديد في ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٤، أعلن رئيس الدولة ـ بوتا أن:

"الدستور لا يعبر بدرجة كافية عن التنوع الذي يميز سكان جنوب أفريقيا.. ذلك أن المشاركة السياسية الديمقراطية يجب أن تمتد لتشمل جماعتنا السوداء"[٢٥].

ثم عاد وأعلن مرة أخرى أمام البرلمان في يناير عام ١٩٨٥، بأن الحكومة مصممة على المضي في برنامجها الإصلاحي الذي بدأ مع الدستور الجديد، والتغييرات في قوانين العمل، والنقابات العمالية، وأكد احتمالات حصول السود في الحضر على حق المواطنة، وملكية الأرض، وزاد على ذلك "احتمالات أحداث تغيير دستوري لتحقيق حلول سلمية ديمقراطية" بما في ذلك إيجاد إطار يسمح بمشاركة السود في الحكومة[٢٦]، لكنه أكد أن هذه الإصلاحات المرتقبة لا تنطوي بحال على "منح السود الحقوق السياسية".

و(في: عام ١٩٨٥)، تم إلغاء قانون حظر التداخل السياسي الصادر في الستينيات والذي كان يحظر قيام أحزاب سياسية تضم في عضويتها أعضاء من جماعات عرقية مختلفة[٢٧]، وبالتالي أصبح بإمكان أي حزب في الداخل أن يفتح باب عضويته لأبناء جنوب أفريقيا على اختلاف جماعاتهم، غير أنه تجب ملاحظة أن هذا الإلغاء لم يترتب عليه أية نتيجة إيجابية، كما أنه ليست له أية قيمة في التطبيق العملي طالما أن التمثيل في الهياكل السياسية للبيض والملونين والهنود ما يزال قائماً على أساس عنصري، وهو ما يفرض وجود أحزاب عرقية تتنافس على مقاعد السلطة التشريعية القائمة على أساس ثلاثي عنصري.

وإزاء شيوع حالة عدم الاستقرار، وتصاعد أعمال المقاومة الوطنية الأفريقية لمخططات نظام الفصل العنصري فإن الرئيس بوتا أعلن في ٢٠ يوليو عام ١٩٨٥، حالة الطوارئ في البلاد ـ وهي المرة الثانية حيث كانت قد أعلنت حالة الطوارئ في البلاد إثر مذبحة شاربفيل في عام ١٩٦٠، مؤكداً أن عملية الإصلاح ستتوقف حتى يعود الهدوء إلى جنوب أفريقيا، لكنه

سرعان ما اضطر إلى التراجع عن موقفه في خطاب له أمام مؤتمر الحزب الوطني لناتال المنعقد بديربان في١٥ أغسطس عام ١٩٨٥، حيث وعد بالتفاوض مع القيادات السوداء "المنتخبة" وكان يعني بها قيادات البانتوستانات، ومدراء السلطات المحلية السوداء[٢٨]. ورغم ذلك فإن وعده لم يدخل حيز التنفيذ من جهة، فضلاً عن أن هذه القيادات قد رفضت التفاوض إلا بشروط حددتها تتناقض مع الدستور الجديد من جهة أخرى.

وفي تصريح له في ٣٠ أغسطس عام ١٩٨٥، صرح وزير الدولة ـ جيريت فيلجون ـ بأن السود الذين فقدوا جنسية جنوب أفريقيا عندما استقلت أوطانها المحلية سيعطون الفرصة للاختيار بين استرجاع جنسية جنوب أفريقيا، أو الاحتفاظ بجنسية أوطانهم المحلية، أما مواطنو البانتوستانات التي ستستقل في المستقبل فإنهم سيعطون فرصة الاحتفاظ بالجنسية المزدوجة[٢٩].

وهكذا فإن كل ما يتعلق بالحقوق السياسية للأفريقيين، لم يزل مجرد وعود وحتى هذه الوعود فإنها تتجه ـ وبإصرار ـ إلى السعي لتمزيق الجماعة الأفريقية.

ثانياً: في المجال الاقتصادي والعمالي:

١ ـ في المجال الاقتصادي:

أعلنت حكومة بوتا في عام ١٩٧٨، عن نيتها في منح امتياز ملكية المساكن لمدة ٩٩ عاماً للأفريقيين المقيمين بالحضر، لكنه يجب ملاحظة أن تنفيذ هذا المخطط في عام ١٩٧٩، قد اقتصر على حي ديوبي في سويتو حيث تعيش الطبقة الوسطى السوداء، كما أن الأفريقيين لم يتقدموا للحصول على القروض المقدمة لهم من جانب مؤسسة الحضر التي تمولها البنوك الأمريكية ـ لشراء وبناء المساكن ـ لتشككهم في نواياها[٣٠]. وعلى أية حال فإذا كان هذا الامتياز قد اعترف به رسمياً في عام ١٩٨٥، بالإضافة إلى السماح للأفريقيين بممارسة التجارة في المراكز الحضرية بالمدن البيضاء في نفس العام، وإن كان لم يسمح لهم بالعيش فيها فإن هذه "التنازلات" إنما تشكل جزءاً من سعي نظام الفصل العنصري لإنماء طبقة بورجوازية أفريقية منفصلة، ذلك أن انخفاض مستوى معيشة معظم الأفريقيين يحول بينهم وبين شراء أو بناء مساكن في المدن الحضرية السوداء، كما يقف عقبة أمام ممارسة معظمهم للنشاط التجاري في المدن البيضاء. وهو ما يعني بالتبعية أن الأغنياء منهم فقط هم المستفيدون من هذه التنازلات[٣١].

وإذا كانت الحكومة قد اعترفت في عام ١٩٨٥، بحق نوعية محددة من الأفريقيين في العيش في المناطق الريفية البيضاء خارج البانتوستانات، وخارج المناطق الحضرية المحددة لإقامة الأفريقيين، فإن هذا الاعتراف جاء استجابة لمتطلبات اقتصادية فرضتها حاجة المزارعين الأفريكانز للعمالة الأفريقية الرخيصة[٣٢].

٢ ـ في المجال النقابي والعمالي:

لقد وجه نظام الفصل العنصري جهداً مكثفاً في هذا المجال، والذي يتعلق بوضع الطبقة العاملة الأفريقية بهدف تمزيق صفوفها، واحتواء نشاطاتها الوطنية لا أدل على ذلك من قيامه بتشكيل لجنتين في أواخر السبعينيات لتقصي الأوضاع في هذا المجال هما لجنة (Riekert)، ولجنة (Wiehahn)، وأصدرت كل منهما تقريراً عن نشاطها (في: عام ١٩٧٩)[٣٣].

وقد جاء تقرير اللجنة الأولى الذي يحمل اسم "تقرير لجنة تقصي الحقائق حول التشريعات المتعلقة بالاستفادة من القوة العاملة" ليشكل محاولة لتمزيق صفوف الطبقة العاملة الأفريقية إلى قسمين، عمال أفريقيون مستقرون في الحضر "مؤهلون" وآخرون مهاجرون من الأوطان المحلية (البانتوستانات)، إلى المدن الأفريقية للعمل بها وهم غير "مؤهلين" فقد أوصى التقرير بفتح سوق العمالة الحرة ـ بعيداً عن سيطرة مكتب العمل ـ أمام الفئة الأولى، وحث أرباب الأعمال على تشغيلهم، وتفضيلهم على العمال المهاجرين، وزيادة أجورهم إلى المستوى الذي يكفي لتغطية نفقات إقامتهم في الحضر.

أما فيما يتعلق بالفئة الثانية فقد أوصى التقرير بضرورة ربطهم بالبانتوستانات، وبجنسياتها، وجعل إقامتهم في الحضر مؤقتة. وليس يخفى أن الهدف من وراء ذلك هو تمزيق أوصال الطبقة العاملة الأفريقية، وإضعاف قدرتها على المواجهة عن طريق خلق طبقة عمال أفريقية حضرية متميزة يكون لديها مصلحة في استمرار الوضع الراهن[٣٤].

ثم جاء تقرير اللجنة الثانية الذي يحمل اسم "تقرير لجنة تقصي الحقائق حول تشريع العمل" ليضع مخططاً متكاملاً للسيطرة على القوة العاملة الأفريقية بصورة أكثر فعالية، فهو يشير إلى تقسيم البلاد إلى عدة مناطق إقليمية يكون لكل واحدة منها سوق عمالة خاصة بها، ويسمح بانتقال العمالة داخلها، كما يوصي باعتراف الدولة بالنقابات العمالية الأفريقية وتعديل قانون المساومة الصناعية على النحو الذي يسمح بتسجيل هذه النقابات شريطة إلا تضم هذه النقابات في صفوفها العمال المهاجرين، وتقتصر عضويتها على عمال الحضر الأفريقيين[٣٥].

وقد استجابت الحكومة للتوصيات الواردة في التقريرين فأنشأت اللجنة الوطنية للقوى العاملة، وأعادت تشكيل لجان الفصل في المنازعات الصناعية، وأوصت النقابات العمالية الأفريقية بعدم تشجيع العمال المهاجرين على الانضمام في صفوفها بيد أن النقابات العمالية الأفريقية رفضت وقاومت بشدة هذا الشرط الذي يقوم على التمييز بين العمال الأفريقيين، وإذا كانت الحكومة قد تراجعت عن هذا الشرط إلا أن التشريع الذي صدر بذلك تجاهل كلية الإشارة إلى وضع العمال المهاجرين، وهو الأمر الذي يسمح للحكومة في المستقبل بإمكانية استبعاد العمال المهاجرين من عضوية النقابات العمالية الأفريقية(٣٦).

وليس من شك في الهدف من هذه السياسة هو أكثر تعقيداً، وأبعد مدى من سياسة "فريق تسد" ـ حيث تمزق الطبقة العاملة الأفريقية إلى عمال حضر وعمال مهاجرين من جهة، كما تمزق على أساس إقليمي من جهة أخرى ـ فهي تستهدف فوق ذلك خلق وعي أفريقي حضري غير متأثر بالأوضاع القائمة ويسعى إلى تحقيق تقدمه السياسي من خلال قنوات محافظة مثل سلطات الحضر، والنقابات العمالية المحافظة.

وإذا كانت الحكومة قد أعلنت إلغاء المعاملة التفضيلية للعمال الملونين في الكيب على حساب العمال الأفريقيين في عام ١٩٨٥، فإنه يبدو إنها قد أرادت اختبار رد فعل العمال الملونين تجاه هذا الإلغاء، وخلق تناقض بينهم وبين العمال الأفريقيين.

ثالثاً: في المجال الاجتماعي:

كان أول الموضوعات التي تعرضت للهجوم التشريعي من جانب الهياكل السياسية الجديدة هو القسم رقم ١٦ من قانون حماية الآداب والذي يحظر العلاقات الجنسية المختلطة بين أبناء الجماعات المختلفة(٣٧)، وقد أمكن إلغاء هذا القسم، فضلاً عن تعديل قانون الزواج المختلط في عام ١٩٨٥، ليسمح بالزواج بين أبناء الجماعات المختلفة(٣٨)، بيد أن هذا الإلغاء وذلك التعديل ليس لهما أي قيمة، ومرجع ذلك استمرار وجود قانون تسجيل السكان (والذي يصنف الأفراد حسب لونهم وملامحهم الفيزيقية.. إلخ)، واستمرار وجود قانون مناطق الجماعة (والذي يحدد مناطق إقامة محددة لكل جماعة عرقية)، وهو ما يعني بالتبعية أن الأطفال ـ نتاج هذا الزواج المختلط، سيتم تصنيفهم عرقياً، وتحديد مناطق إقامتهم إقليمياً!!(٣٩).

وبالرغم من أن اللجنة الدستورية للمجلس الرئاسي قد قضت (عامين: ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)، في تعديل قانون مناطق الجماعة، وأوصت من بين توصياتها "بالاختيار المحلي" بمعنى إعطاء

المحليات سلطة اتخاذ قراراً من جانبها بالدمج بين الجماعات المختلفة في الأحياء السكنية، إلا أن غالبية أعضاء المجلس ممثلة الحزب الوطني الحاكم ـ قد أعادت تقرير اللجنة الدستورية إليها ثانية لمزيد من الدراسة ويبدو أنه لا يوجد أمل في المستقبل المنظور في إمكانية تعديل القانون(٤٠).

بعد هذا العرض الموجز لأهم التعديلات التي قامت بها حكومة الحزب الوطني في السياسات والقوانين، فقد يكون من المفيد أن نورد الملاحظات التالية:

١ ـ لقد انصرفت معظم هذه السياسات والقوانين إلى تمزيق أوصال الجماعة الأفريقية بين سكان أفريقيين يقطنون المدن السوداء، وسكان أفريقيين يسكنون البانتوستانات فضلاً عن قيام نظام الفصل العنصري قبل ذلك بتمزيق للجماعة الأفريقية إلى عشرة بانتوستانات على أساس قبلي، بحيث تمنح كل مجموعة تعيش داخل البانتوستان الواحد جنسيته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نظام الفصل العنصري عمل على تمزيق صفوف الطبقة العاملة الأفريقية باعتبارها القوة المؤهلة والقادرة على تأمين مسيرة النضال ضد النظام ـ بطرق شتى تراوحت ما بين تقسيمهم إلى عمال حضر وعمال مهاجرين، ثم السعي لتقسيمهم على أساس إقليمي بغية خلق بروليتاريات إقليمية تتناقض مصالحها وتتعارض اتجاهاتها.

٢ ـ إن جانباً كبيراً مما وصف بأنه سياسات "إصلاحية" من قبل نظام الفصل العنصري ظل مجرد "وعود" حتى مطلع عام ١٩٨٨، فقد وعدت حكومة الحزب الوطني بإعادة منح جنسية جنوب أفريقيا لمن يريدها من أبناء البانتوستانات "المستقلة" وبالجنسية المزدوجة لمن يعيشون في البانتوستانات التي لم تستقل بعد، لكن هذه الوعود لم تتحقق، وإذا كانت الحكومة قد أعطت للأفريقيين في الحضر حق امتياز ملكية المساكن لمدة ٩٩ عاماً، لكن هذا الحق فضلاً عن كونه مقيداً، لم يكن بالإمكان الاستفادة منه من جانب غالبية الأفريقيين في الحضر نظراً لتدني مستوى معيشتهم، وفيما يتعلق بالحقوق السياسية للأفريقيين فإن الحكومة ما تزال تصر على أن يكون منح هذه الحقوق على أساس جماعي لا فردي، رافضة مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" مثلما فعلت مع الجماعتين الملونة والهندية، أكثر من ذلك فهي ما تزال ترفض اعتبار الأفريقيين جماعة واحدة يتعين معاملتهم سياسياً كما عاملت الجماعتين الملونة والهندية، وترى أنهم منقسمون إلى جماعات عدة في البانتوستانات وفي المدن السوداء، وبالتالي فإنها راحت تسعى لإقامة هياكل سياسية منفصلة لكل جماعة على حدة داخل البانتوستانات، وداخل المدن السوداء. وحتى وعود الحكومة "بالتفاوض" مع الأفريقيين، انصرفت إلى بعض "قيادات" محافظة في

البانتوستانات، والمجالس الحضرية للسود، وعبرت عن رفض كامل لتوفير أية شروط موضوعية لهذه المفاوضات، كما أفصحت في الوقت نفسه عن رفض تام للتفاوض مع المؤتمر الوطني الأفريقي حركة التحرير الرئيسية في جنوب أفريقيا.

٣ ــ وكما أسلفنا، فإن التعديلات التي تمت في بعض القوانين، وبالذات قانون حظر التداخل السياسي، وقانون الزواج المختلط، إنما هي تعديلات شكلية لا تمس جوهر نظام الفصل العنصري، طالما أن عملية التمثيل السياسي ما تزال قائمة على أساس عنصري ــ جماعي لا فردي ــ وطالما ظل قانون مناطق الجماعة، وقانون تسجيل السكان، وقانون التعليم المنفصل قائماً، وهي قوانيين تشكل ركائز نظام الفصل العنصري.

٤ ــ وعلى أي حال فإنه يتعين علينا ألا ننظر إلى هذه "الإصلاحات" من منظور جزئي، ذلك أنه رغم تنوعها، وتنوع مجالاتها، فهي في النهاية تشكل أجزاء من مخطط متكامل كان يستهدف تحويل دولة جنوب أفريقيا من دول موحدة إلى دولة كونفدرالية، فلما وضحت صعوبات تحقيق هذا الخيار، فإن المخطط اتجه للوصول إلى الأخذ بشكل الفيدرالي للدولة.

فقد ظهرت الصيغة الكونفدرالية للدولة منذ منتصف السبعينيات تحت اسم (Constellation of Southern African)، واستمر السعي لتحقيقها يأخذ مجراه في شكل تعزيز البانتوستانات ودفعها إلى الاستقلال من جهة، ثم في شكل إصدار قانون السلطات المحلية السوداء في عام ١٩٨٣، والذي كان يستهدف خلق "دول / مدينة" في المدن الأفريقية من جهة أخرى، على أمل أن تدخل هذه الوحدات مع دولة جنوب أفريقيا البيضاء في رابطة كونفدرالية في المستقبل، لكن هذا الخيار قد تعرض للإخفاق. فقد رفضت معظم البانتوستانات الاستقلال مفضلة الأخذ بالخيار الفيدرالي في نفس الوقت الذي انهارت فيه السلطات المحلية السوداء بفعل مقاومة الأفريقيين لها على نحو ما أسلفنا(٤١).

وإزاء ذلك اتجه نظام الفصل العنصري إلى الاقتراب حثيثاً من الخيار الفيدرالي فتبنى سياسة "التحضر المحكوم" كبديل لنظام تصريح المرور (والذي كان يقيد حركة انتقال العمالة الأفريقية من الريف إلى الحضر)، وفي إطار هذه السياسة سعى النظام إلى تقسيم البلاد تسعة أقاليم اقتصادية، يسمح بانتقال العمالة الأفريقية داخل كل إقليم على حدة، في محاولته لخلق بروليتاريات سوداء إقليمية متعارضة، كما سعى إلى نقل مراكز التوطن الصناعي إلى جوار المدن السوداء بدلاً من الصناعات الحدودية التي تمركزت في السابق على حدود البانتوستانات

وتوج ذلك بإصدار قانون مجالس الخدمة الإقليمية في عام ١٩٨٥، كي تتوالى هذه المجالس اختصاصات تنموية داخل الأقاليم التسعة، بما في ذلك حقها في فرض ضرائب ورسوم داخل الأقاليم لتنمية المناطق الحضرية الهامشية السوداء، وهكذا فإن النظام العنصري قد اتجه ليسلك مسلك إصلاح هيكلي من أسفل، فبالإضافة إلى مستوى الحكم المركزي، فإن النظام راح يسعى لإلغاء مجالس المقاطعات، ليحل محلها مجالس تنفيذية تعددية (أي تسمح بضم أعضاء من مختلف الجماعات فيها)، لتشكل المستوى الثاني للحكم، ثم أقام مجالس الخدمة المدنية لتتولى إدارة الأقاليم الاقتصادية ولتكون المستوى الثالث للحكم، في تحرك واضح للأخذ بالخيار الفيدرالي بعيداً عن واقع البانتوستانات(٤٢).

- "الديناميات السياسية

ونعني بذلك دراسة النشاط السياسي لمختلف التنظيمات والقوى الاجتماعية والسياسية في جنوب أفريقيا، وبخاصة مواقفها المعلنة والفعلية تجاه عملية "الإصلاح" وتفاعل هذه المواقف مع بعضها، وما أسفر عنه ذلك التفاعل.

"السياسة البيضاء"

شهد العقد الأخير تآكلاً في الهيكل البسيط للسياسة البيضاء، والذي تم بناؤه في السنوات التي أعقبت تولي الحزب الوطني للسلطة في عام ١٩٤٨، فقد كان الحزب الوطني هو الحزب الحاكم الذي يرتكن على غالبية عريضة من الأفريكانرز، في حين كان الحزب المتحد يمثل صفوف المعارضة، ورغم أن قيادة الحزب ظلت دوماً في يد زعيم أفريكانري، إلا أنه كان يحصل على معظم التأييد له من جانب المتحدثين بالإنجليزية، بيد أن هذا الحزب وبعد فترة طويلة من الصراع للوصول إلى السلطة ومن الصراع من أجل البقاء، تلاشت آماله، وتدهورت شعبيته، وانتهى به الأمر إلى الانتهاء التدريجي، فقد قام عدد من المحافظين المتشددين من بين صفوفه بالخروج عليه وتشكيل الحزب الجمهوري الجديد، في حين قام عدد آخر من المحافظين أيضاً بتحويل ولائهم إلى الحزب الوطني الحاكم، في الوقت الذي قام فيه الأعضاء الليبيراليون في الحزب بالانضمام إلى الحزب الفيدرالي التقدمي، وهذا الحزب الأخير يشبه الحزب المتحد من حيث زعامته الأفريكانزية، ومن حيث كون معظم التأييد له يأتي من جانب المتحدثين بالإنجليزية، وقد حصل هذا الحزب على ٢٠ بالمئة من أصوات الناخبين في آخر انتخابات

أجريت قبل التعديلات الدستورية، وبالتالي أصبح يشكل حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان[٤٣].

وفي الوقت الذي كانت المعارضة تعاني فيه من انقساماتها، وتسعى لإعادة تنظيم صفوفها، فإن الحزب الوطني الحاكم كان هو الآخر يعاني من صعوبات داخلية، وتمثلت أول بادرة خطيرة في هذا الصدد في انشقاق مجموعة من الجناح اليميني المتشدد في عام ١٩٦٩، على الحزب وقيامها بتشكيل الحزب الوطني المعاد تأسيسه. وإذا كانت حكومة الحزب الوطني قد نجحت في احتواء هذا التهديد البرلماني المحتمل – حيث لم يتمكن هذا الحزب منذ نشأته من الحصول على مقعد واحد في البرلمان – إلا أن الصراعات داخل الحزب الوطني قد اشتد أوارها على نحو ما وضح طوال عقد السبعينيات من انقسام حاد داخل الحزب بين جناح المعتدلين (Verligte)، وجناح المحافظين المتشددين (Verkrampte)، إلى استقالة جون فورستر رئيس الوزراء عقب فضيحة مولدرجيت، إلى الصراع على الزعامة الذي انتهى بتولي بيتر بوتا لرئاسة الوزراء، وانتهاء بالانقسام داخل صفوف الحزب، وبين أجنحته في المقاطعات حول السياسات، والشخصيات الرئيسية للحزب. وقد أسفر ذلك في النهاية عن حدوث أخطر انقسام داخل الحزب تمثل في خروج ١٧ عضواً من أعضاء الحزب في البرلمان عليه وقيامهم بتشكيل الحزب المحافظ في عام ١٩٨٢، ولم تقف حدود الانقسام عند هذا الحد، بل إنها امتدت إلى صفوف جماعة الأفريكانرز ذاتها، وإلى كافة تنظيماتها الطلابية، والاجتماعية، والدينية والاقتصادية[٤٤].

وفي إطار هذا المناخ المسيطر على السياسة البيضاء من انقسامات، وإعادة تشكيل وترتيب للأوضاع الحزبية، وقواعد التأييد والمنافسة، قامت حكومة الحزب الوطني بمبادراتها "الإصلاحية" والتي أدت إلى اشتداد الصراع الحزبي بين الأحزاب البيضاء. ويمكننا أن نجمل مواقف هذه الأحزاب فيما يتعلق "بالإصلاحات" على النحو التالي:

أولاً: مواقف الأحزاب البيضاء من تشكيل المجلس الرئاسي:

وضحت مواقف مختلف الأحزاب البرلمانية البيضاء من تشكيل المجلس الرئاسي أثناء مناقشة مشروع التعديل الخامس للدستور (خلال الفترة من: ٢٩ مايو – ١٢ يونيو عام ١٩٨٠)، الخاص بإنشاء المجلس، ويمكن إيجاز أهم هذه المواقف فيما يلي[٤٥]:

١ ــ الحزب الوطني الحاكم:

ومن الطبيعي أن يكون مؤيداً لإنشاء المجلس، فهو الذي تبنى فكرته ودفع بها إلى البرلمان، وأثناء المناقشة البرلمانية لمشروع القانون الخاص بإنشاء المجلس، فإن الحزب أكد على النقاط الآتية:

أ ــ إن إنشاء المجلس سيشكل أداة ضرورية لدفع عملية التطور الدستوري نحو إيجاد إطار عادل لمجتمع متعدد الأجناس.

ب ــ إن مبدأ القيام بمشاورات ومداولات بين كل جماعات السكان قد تم تحقيقه فيما يتعلق بخطوات إنشاء المجلس، وإذا كان السود قد تم استبعادهم من عملية المشاورات، ومن عضوية المجلس، فإن ذلك يرجع إلى ضرورة التشاور مع "مختلف قطاعات" السكان السود من جهة وإلى طبيعة هيكل مجتمع جنوب أفريقيا الذي يفرض ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كافة الحقائق الثقافية والتاريخية والجغرافية قبل أي تعديل دستوري من جهة أخرى.

ت ــ إن الهدف من جعل المجلس ذي طبيعة استشارية تحكمه الرغبة في الحفاظ عليه كجهاز استشاري بعيداً عن التورط في الأمور السياسية التي يمكن أن تعقد من مسيرة التطور الدستوري.

٢ ــ الحزب الفيدرالي التقدمي:

وهو حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان وقد عارض إنشاء المجلس الرئاسي للأسباب الآتية:

أ ــ إن المجلس ليس له صفة تمثيلية، فهو معين، ومن ثم أكثر ديمومة مما تتصوره وتفضله المعارضة.

ب ــ إن استبعاد الأفريقيين من المشاركة في المجلس يتجاهل مبدأ المشاورات والمداولات الذي أقرته لجنة شليبوخ كجوهر لعملية التطور الدستوري المستقبلي.

ت ــ إن الاختصاصات الاستشارية للمجلس محدودة، وبالتالي لن يكون قادراً على الإسهام بفعالية في عملية التغيير الدستوري.

٣ ــ الحزب الجمهوري الجديد:

وتتلخص وجهة نظره فيما يلي:

أ ــ أبدى الحزب تحفظات على عضوية المجلس، وطالب بضرورة ضم السود إلى المجلس جنباً إلى جنب مع أعضاء الجماعات الأخرى.

ب ــ انتهى الحزب إلى أن إنشاء المجلس لا يعد تغييراً راديكالياً، ورغم ذلك فقد قبله باعتباره يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح تنتهي بمشاورات ومداولات بين كافة جماعات الشعب في إطار مؤتمر مائدة مستديرة.

ثانياً: مواقف الأحزاب البيضاء من مشروع الدستور الجديد:

لقد تبلورت مواقف هذه الأحزاب أثناء القراءة الثانية لمشروع الدستور في البرلمان على النحو التالي:

١ ــ الحزب الوطني الحاكم:

يمكن إيجاز أهم مقولاته لتأييد المشروع من بيان عرضه وزير التنمية الدستورية والتخطيط أمام البرلمان، كان أهم ما جاء فيه[٤٦].

أ ــ إن الدستور يستند على "نموذج الوحدة من خلال التنوع" بما يعنيه ذلك من الإقرار بالتعددية الوطنية في البلاد، وزعم الوزير أن جنوب أفريقيا تتكون من أمم متنوعة، الأكهوزا، والزولو، والبيض، والملونين .. إلخ، مضيفاً أنه في ظل هذه الظروف فإن نموذج وستمنستر البرلماني أصبح غير ملائم لأنه يؤدي إلى سيطرة جماعة واحدة على بقية الجماعات الأخرى، في حين أن مشروع الدستور الجديد يقدم إطاراً للمشاركة في السلطة لكافة الجماعات، في الوقت الذي يسمح فيه لكل جماعة بإدارة شؤونها الخاصة.

ب ــ وقد أنكر الوزير في بيانه أن السود قد استبعدو من التطور الدستوري مشيراً إلى أن "التطور الدستوري للسود قد حقق في مجال بناء الهياكل المختلفة والمنفصلة للأمم السوداء" وبالتالي فإن الحكومة ليست على استعداد لحمل الأمم السوداء على السير في نفس الطريق.

ت ــ وفيما يتعلق بالسلطات الكبيرة لرئيس الدولة، أكد الوزير أن الرئيس في ظل النظام الجديد يتمتع بسلطات أقوى من سلطات رئيس الوزراء في النظام السابق، وإن كان لا يتمتع بسلطات مطلقة على نحو ما يزعم البعض، وذلك أنه في علاقته بالشؤون الخاصة لكل جماعة يمكنه أن يستشير المجلس الرئاسي، وهو في علاقته بمعظم الشؤون العامة سيتشاور مع الحكومة، ثم إن مدته في السلطة محددة ــ خمس سنوات ــ ويمكن أن يفقد منصبه بالتصويت

بسحب الثقة منه، وبذلك فإن الرئيس ليس شخصاً سلطوياً، ذلك أنه يتعين عليه البحث عن الإجماع، وحل الخلافات وتسويتها.

(٢) **الحزب الفيدرالي التقدمي:** ويمكن إيجاز أهم الانتقادات التي قدمها الحزب لمشروع الدستور من بيان ألقاه زعيم الحزب ـ السابق ـ فان زايل سلابرت أمام البرلمان في ١٦ مايو ١٩٨٣، على النحو التالي[٤٧].

أ ـ إن الحكومة قد فشلت في التشاور مع كافة قطاعات السكان، قبل أن تضع مقترحاتها الدستورية، وهو أمر يبرهن على عجزها في إدارة الأزمة ويجعل مقترحاتها قاصرة عن مواجهة الوضع في جنوب أفريقيا.

ب ـ أن الدستور الجديد لم تتم صياغته ليكون خطوة أولى على طريق وضع كل شعوب جنوب أفريقيا في إطار نظام حكم واحد، ذلك أنه يستهدف بالأساس استبعاد الأفريقيين الذين يشكلون ٧٠ بالمئة من السكان هذا في حين أن التطور الدستوري للبيض لايمكن فصله عن مثيله بالنسبة للأفريقيين.

ج ـ أن الدستور الجديد لم يوزع السلطة، ولكنه مرة أخرى ركزها بصورة أشد في غالبية برلمانية لحزب أبيض واحد، وهذا الأخير لن يسيطر فقط على مجلس الجمعية (الأبيض)، ولكنه يختار رئيس الدولة الذي يتعين عليه بالتالي أن يتحيز لحزبه، وبذا فإن السيطرة السياسية لحزب واحد ستزدهر وتتعمق، في حين أن الهدف كان يجب أن يكون تخطي الحواجز العنصرية، وتقديم أدوار إيجابية لمختلف الأحزاب السياسية، وهو مالم يفعله الدستور حين ركز السلطة بشكل سيقود البلاد إلى "حكم دكتاتوري" أبيض.

(٣) **الحزب المحافظ:** وقد انتقد مشروع الدستور وأدائه لأسباب مختلفة يمكن استخلاصها من بيان رئيس الحزب ـ د / ترورفشت ـ أمام البرلمان على النحو التالي[٤٨]:

أ ـ إن الدستور يشكل "خيانة للقومية" وبالأخص خيانة للقومية الأفريكانرية حين يسعى إلى تحقيق المشاركة في السلطة لكل الجماعات. وقد أوضح د/ ترورفشت أن البيض ليسوا على استعداد لأن يفقدوا سلطتهم السياسية في ظل هذه المشاركة، وعلى حد قوله فإنه ما أن يشارك أحد مع آخر في السلطة، فإن أحدهما لابد أن يفقدها، وعلى أية حال فلماذا يسمح للملونين والهنود بالمشاركة في السلطة، وينكر هذا الحق على سود الحضر؟؟، وقد أكد د/ ترورفشت أن التسامح ليس هو ما تطلبه الحكومة من البيض، وإنما التخلي عن دولتهم المستقلة وقوميتهم، لقد

أصبح يقال للأفريكانرز اليوم "أنهم يجب أن يخجلوا من كونهم بيضاً.فإن تكون أبيض فذلك أصبح يعني أنك ظالم بالنسبة لغير البيض".

ب ـ ولم ينكر بيان رئيس الحزب حقوق السود، والملونين، والهنود في تقرير المصير، ولكنه رأى أن ذلك يجب أن يتحقق بطريقة منفصلة لكل جماعة.

ج ـ كما أشار البيان إلى أن الدستور يقدم نموذجاً للاندماج السياسي "فالاعراق المختلفة والجماعات العرقية بقيمها المتصارعه، وما تحمله من عوامل صراعية عديدة ستدمج في برلمان واحد"، وهنا يكمن الصراع على السلطة، لأن الناس الذين أدخلوا في عملية الحكم (يقصد الملونين والهنود)، قد "قالوا في الماضي أن التصنيف العرقي، ومناطق الجماعات المنفصلة، ومناطق الأقامة المنفصلة، والتمثيل المنفصل أمور يجب أن تلغى".

وتجدر الأشارة إلى أن الحزب الجمهوري الجديد قد انضم في النهاية مع الحزب الوطني في تأييده لمشروع الدستور الجديد.

ثالثاً: مواقف الأحزاب البيضاء اثناء حملة الاستفتاء على الدستور بين الجماعة البيضاء:

لم تكن حكومة الحزب الوطني مجبرة دستورياً على عرض الدستور على الناخبين البيض في استفتاء، فقد وافق عليه البرلمان بأغلبية كبيرة، وكان يتعين البدء في تنفيذه، لكنها رغبة منها في تحقيق التماسك داخل الحزب من خلال إقناع أعضائه بأن الحكومة لا تتصرف دون تأييد كامل من الجماعة البيضاء قررت في ٢٤ أغسطس ١٩٨٣، عقد استفتاء على الدستور بين الناخبين البيض في ٢ نوفمبر ١٩٨٣[٤٩]، وبعد حملة استغرقت نحو ثلاثة أشهر فإن الحزب الوطني ـ وحليفه الحزب الجمهوري الجديد ـ تمكن من تحقيق نصر كبير في الاستفتاء.

فقد شارك في الاستفتاء ٧٦ بالمئة من الناخبين البيض البالغ عددهم ٢,٧ مليون نسمة، ووافق على الدستور ٦٦ بالمئة من المشاركين في الاستفتاء مقابل ٣٣ بالمئة عارضوا الدستور، ١ بالمئة كانت أصواتهم باطلة.

ويمكن إجمال العوامل التي أدت إلى هذا الانتصار الكبير لحكومة الحزب الوطني ـ رغم الحملة الضارية من أحزاب المعارضة البيضاء ـ مايلي:

(١) سيطرة الحكومة على أجهزة الإعلام، وبخاصة الإذاعة، واستخدامها بكثافة لتقويض حجج المعارضين، وكسب المزيد من التأييد[٥٠].

(٢) تجاهل الحكومة للدوائر الانتخابية البرلمانية، وقيامها بتقسيم البلاد إلى ١٥ منطقة انتخابية، سمح فيها للناخبين بالإدلاء بأصواتهم في أي مركز انتخابي متواجد في أماكن عملهم باستخدام بطاقة الهوية، وبذا الإجراءات المضادة في الانتخابات لم تعمل بها، ورغم أن ذلك قد يرجع إلى اعتبارات إدارية، إلا أنه من المعتقد أن الحكومة قد لجأت إلى هذه الوسيلة لتقويض حجم التأييد الذي يتمتع به الجناح اليميني المتطرف ـ المتمثل في الحزب المحافظ، والحزب الوطني المعاد تأسيسه ـ في بعض مناطق البلاد[٥١]، وقد تحقق للحكومة ما أرادت ففي منطقة بطرسبرج في شمال الترنسفال ـ حيث توجد أكبر منطقة محافظة في البلاد ـ لم يزد عدد المعارضين للدستور على عدد المؤيدين له إلا بـ ٣٤٠٠ صوت فقط[٥٢].

٣ ـ كذلك فإن الحكومة قد لجأت إلى شراء أصوات رجال الخدمة المدنية، ومعظمهم من الأفريكانرز، حين قررت رفع مرتباتهم أثناء حملة الاستفتاء بنسبة ٣٠ بالمئة بهدف إزالة الآثار المترتبة في نفوسهم من جراء انخفاض المستوى الحقيقي لدخولهم الناجم عن التضخم[٥٣].

٤ ـ ولعل هذا العامل هو أكثرها أهمية وهو يتمثل في قيام عدد كبير من الناخبين المتحدثين بالإنجليزية بتأييد الدستور، مخالفين بذلك سلوكهم التصويتي التقليدي لصالح أحزاب المعارضة، وبالذات الحزب الفيدرالي التقدمي. ففي المناطق الحضرية الرئيسية التي توجد بها أغلبية متحدثة بالإنجليزية مثل مدينة الكيب، وديربان وبيستر ماريتزبورج، وجوهانسبرج فإن المصوتين بـ "نعم" فاقوا المصوتين بـ "لا" بنسبة ٢ ـ ١ وأحياناً ٣ ـ ١. ويمكن أن نرجع أسباب هذا التحول في سلوك الناخبين المتحدثين بالإنجليزية إلى ما يلي[٥٤]:

أ ـ إن غالبية المتحدثين بالإنجليزية، وإن تحفظوا على الدستور لأسباب عدة، إلا أنهم انتهوا إلى أنه يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ضم السود في إطار هذا التطور الدستوري.

ب ـ إن غالبية منهم رأت أن معارضة الدستور، وإسقاطه سيترتب عليها أفول نجم المعتدلين في الحزب الوطني، وتقوية شوكة أحزاب اليمين المتطرفة، وبذا يضيع أي أمل في الإصلاح.

ت ـ إن كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية قد رأوا أن معارضة الدستور، وإسقاطه سيترتب عليها آثار اقتصادية خطيرة وسط الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد حيث ستشيع حالة عدم الاستقرار، وتتحطم ثقة الاستثمار الأجنبي في جنوب أفريقيا، فضلاً عن أن هذا

الوضع سيفقد الدول الغربية ــ وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا ــ تعاطفها مع بيض جنوب أفريقيا بسبب عدم قدرتهم على التغيير.

ولم تتجاهل الحكومة أثناء حملة الاستفتاء أصوات هؤلاء، فقد نظمت العديد من اللقاءات في مناطقهم بالتعاون مع الحزب الجمهوري الجديد(٥٥)، وذهب الحزب الوطني إلى أبعد من ذلك حين قام بتغيير شروط العضوية فيه لتصبح الالتزام بدستور الحزب، بدل أن كانت تنص في السابق على إعلان الولاء المطلق للحزب الوطني كجهة سياسية وطنية للأفريكانرية وللأمة البيضاء في جنوب أفريقيا(٥٦).

٥ ــ وفي نفس الوقت فإن الحزب الوطني قد تمكن من تأمين قاعدة تأييده، بين الطبقات الجديدة في صفوف الأفريكانرز، وبصفة خاصة بين صفوف كبار رجال الأعمال، والطبقة الوسطى الأفريكانرية، وإن لم يعد يعتمد على التأييد التقليدي لشعب الأفريكانرز(٥٧).

فماذا عن موقف أحزاب المعارضة البيضاء أثناء حملة الاستفتاء؟.

إن هذه الأحزاب في جملتها لم تركز في حملتها ضد الدستور على النصوص الدستورية في ذاتها، فقد كان من الصعوبة بمكان على معظم الناخبين العاديين فهم محتويات الدستور، ولذا فقد وجهت حملتها على الاتجاه الذي يستهدفه التغيير الدستوري.

ــ فالأحزاب اليمينية ــ الحزب المحافظ والحزب الوطني المعاد تأسيسه ــ قد أكدت على أن الاعتراف بالجماعات غير البيضاء على قدم المساواه، ووضعهم في أعلى المستويات الحكومية يعتبر بمثابة حافة الهاوية التي من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى الاعتراف للسود بنفس الحقوق(٥٨). ثم إن الدستور الجديد سيحطم الهيكل العنصري الذي بناه مجتمع جنوب أفريقيا، ويهدد الأوضاع المسيحية حين سمح للهنود المسلمين بالاشتراك فيَ حكومة مختلطة مع البيض، وهو فوق ذلك يضع البلاد أمام احتمالات حكم الغالبية السوداء(٥٩).

ــ أما الحزب الفيدرالي التقدمي ــ فقد رأى أن الدستور ليس مقبولاً برمته، لأنه سيزيد من حدة التوتر العنصري باستبعاده الأفريقيين الذين يشكلون غالبية السكان وبجعله الملونين والهنود يحتلون وضع التابع، ثم إنه يكرس الأبارتهيد في إطار مؤسسي، ويحمل في ثناياه بذور حكم تسلطي، وعبثاً حاول الحزب أن يؤكد على أن رفض الدستور سيعد انتصارا لوجهات النظر التقدمية على حساب وجهات النظر العنصرية(٦٠).

ولقد عبرت حملة الاستفتاء على الدستور، وما أسفرت عنه عن عدة تحولات في السياسة البيضاء، ظهرت في إعادة التحالفات، وتبدل في قواعد التأييد الحزبي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ اتجاه الحزب الوطني للتحول ليصبح حزباً وسطاً بدل أن كان حزباً أفريكانرياً خالصاً، وهو بذلك يسحب البساط من تحت أقدام الحزب الفيدرالي التقدمي، ذلك أن الحزب الوطني بما حصل عليه من تأييد متزايد بين صفوف الجماعة المتحدثة بالإنجليزية، وبما أحدثه من تعديل في شروط العضوية فيه بات يشكل تهديداً خطيراً للحزب الفيدرالي التقدمي ولعل ذلك هو ما دفع الحزب الأخير إلى الزعم بأنه حكومة الحزب الوطني تسرق أفكاره[٦١].

ويبدو أن حكومة الحزب الوطني قد مارست ضغوطاً على زعيم الحزب الفيدرالي التقدمي فردريك فان زايل وعلي ألكسي بوريني (مستشار العمل السابق لشركة أنجلو أميريكان، ومن قيادات الحزب)، لتقديم استقالتهما من الحزب ومن الحياة البرلمانية، فقد استقال كليهما عام ١٩٨٦، إثر صراع بين الحكومة وبين شركة أنجلو/أميريكان (وهي السند الرئيسي للحزب)، وبخاصة منذ قيام كبار رجال الأعمال بإجراء محادثات مع ممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي في زامبيا في: سبتمبر عام ١٩٨٥)، فقد هددت الحكومة بتصفية القاعدة الوطنية للشركة معلنة تشككها في نواياها واتجاهاتها فيما يتعلق برؤيتها لشكل التغيير في جنوب أفريقيا، ويبدو أن الشركة قد آثرت في ظل هذا التهديد التضحية بشخصيتين كبيرتين في الحزب الذي تؤيده، إرضاء للحكومة[٦٢].

٢ ـ وإذا كانت حكومة الحزب الوطني قد أمكنها ـ إلى حد ما ـ مواجهة الحزب الفيدرالي التقدمي، إلا أنه قد بات من الواضح أن التهديد الرئيسي للحزب الوطني يأتي من اليمين حيث شكل الحزب المحافظ تحالف عمل مع الحزب الوطني المعاد تأسيسه، واستطاع الحزب المحافظ أن يبني قاعدة تأييده في المناطق الريفية مثل شمالي ترانسفال، وراح يمدها إلى مقاطعة أورانج الحرة ـ الموطن التقليدي لقوة الحزب الوطني ـ بل وإلى مقاطعة الكيب، وفضلاً عن ذلك فإن الحزب تمكن من جذب عدد من أصوات المتحدثين بالإنجليزية في الانتخابات الفرعية البرلمانية من بين أولئك المحافظين الذين يرون أن تقويض قاعدة الفصل العنصري من شأنه أن يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي، مع ما يعنيه من تهديد البيض.. وهكذا فإذا كان الحزب المحافظ قد بدأ يحتل مكان الحزب الوطني في أقصى اليمين فإنه يبدو أنه بتصاعد قوته (١٧ مقعداً في البرلمان)، قد يحتل وضع الحزب الفيدرالي التقدمي كزعيم للمعارضة البرلمانية في أية انتخابات قادمة[٦٣].

"السياسة الملونة والهندية"

رأينا فيما تقدم كيف انهارت المؤسسات التمثيلية المنفصلة لكل من الجماعتين الملونة والهندية (المجلس الهندي ـ مجلس تمثيل الملونين)، التي أقامتها حكومة جنوب أفريقيا في إطار سياسة "التنمية المتوازية". وإن هذا الانهيار قد تم من خلال المشاركة في هذه المؤسسات وتقويضها من الداخل، وإزاء هذا الوضع فإن نظام الفصل العنصري قد اتجه للبحث عن مسالك جديدة لمشاركة محدودة شكلية لكلتا الجماعتين في السلطة سعياً منه لتوسيع قاعدة التأييد له من جانب، وفك عرى التضامن النضالي بين هاتين الجماعتين والجماعة الأفريقية من جانب آخر، ومن هنا كانت السياسة "الإصلاحية" للنظام التي وجهت جانباً كبيراً من اهتمامها لهاتين الجماعتين.

وسنتناول بالتحليل مواقف كلتا الجماعتين من هذه الإصلاحات على مرحلتين:

الأولى: موقفهما من المقترحات الدستورية قبل أن تصبح دستوراً.

الثانية: موقفهما من انتخابات الهياكل التمثيلية لكل منهما في البرلمان الجديد.

أولاً: موقف الجماعتين من المقترحات الدستورية:

١ ـ موقف الجماعة الملونة:

ما أن عرضت المقترحات الدستورية في البداية عام ١٩٧٧، حتى لاقت استحساناً من قبل الجماعة الملونة، لكن هذا الاستحسان سرعان ما تحول إلى رفض بعد ما اتضح أن النظام القائم على البرلمانات الثلاثة من شأنه تعزيز مفهوم التنمية المنفصلة الذي توافق عليه الجماعة الملونة، وبعد ما اتضح كذلك أن النظام المقترح يتجاهل الجماعة الأفريقية تماماً، ونتيجة لذلك فإن مجلس تمثيل الملونين قرر في عام ١٩٧٨، صياغة مقترحات دستورية بديلة وشكل لهذا الغرض لجنة برئاسة رئيس المجلس دي بريز انتهت إلى ضرورة قيام التمثيل البرلماني على أساس مشاركة غير عنصرية، وقد تبنى المجلس هذا القرار في جلسة خاصة له في أبريل عام ١٩٧٩، كأساس للمفاوضات حول التطور الدستوري، لكن هذه المقترحات قد أهملت تماماً من جانب نظام الفصل العنصري، الذي مضى في مخططه الدستوري على نحو ما أرتاه؟، غير آبه بمواقف وآراء الجماعات الأخرى[٦٤].

وإزاء هذا الوضع فإن الرأي العام الملون قد انقسم إلى فريقين، أحدهما يؤيد المشاركة في الترتيبات الدستورية الجديدة، وثانيهما يرفض هذه المشاركة كلية، وراح كل فريق منهما يعزز مواقفه بحجج متنوعة رغبة منه في كسب أكبر قدر إلى جانبه.

فالفريق الأول ــ وهو ما يمكن تسميته بفريق "الإصلاح من الداخل" قد تصدر قيادته حزب العمل (الملون)، الذي أعلن (منذ: يناير عام ١٩٨٣)، قبوله للمشاركة رغم عدم موافقته على الدستور، وبرر هذا الفريق موقفه بما يلي[٦٥]:

أ ــ إن قرار المشاركة لا يعني بحال تأييداً مطلقاً للنظام الجديد، ذلك أن الدستور الجديد لا يعد حلاً مناسباً أو نهائياً للمشكلة الدستورية لجنوب أفريقيا، ومن ثم فإن مشاركتهم فيه هي استمرار لحملتهم السابقة من أجل التغيير من الداخل، خاصة وأنه سيصبح لهم صوت في صنع سياسة جنوب أفريقيا يمكنهم من دفع الحكومة نحو مزيد من التغييرات الجوهرية لصالح الملونين، والسود على السواء.

ب ــ إن بإمكانهم استغلال المؤسسات الجديدة للقضاء التدريجي على الأبارتهيد خاصة وإن حاجة النظام الملحة إلى المشروعية سيعطيهم قوة تساومية إضافية لتحقيق أهدافهم.

الفريق الثاني ــ وقد تصدر زعامته عناصر الملونين في الجبهة الديمقراطية المتحدة، وعصبة العمل للكيب (ملونين)، وقد رفض هذا الفريق المشاركة كلية في النظام الجديد للأسباب الآتية:

أ ــ إن النظام الجديد ما يزال يحمل في ثناياه بذور الأبارتهيد، بل إنه يسعى إلى تعزيز سياسة الأبارتهيد، وبالتالي يستحيل استخدامه بهدف القضاء على هذه السياسة.

ب ــ إن الهدف من الإصلاحات هو ضم الملونين والهنود كشركاء تابعين في تحالف مع البيض لمواجهة ضغوط السود المتعلقة بالمشاركة، ومن ثم فإن جماعات الأقلية لن يخدم ألا بقدر كونه منطقة "عازلة" بين البيض والسود.

ت ــ إن الهياكل الثلاثية للبرلمان غير ديمقراطية، وتعكس استمرار سياسة الأبارتهيد، ذلك أن الفصل الجغرافي ما يزال قائماً مع استمرار قانون مناطق الجماعة، وقانون تسجيل السكان، ثم إن سيطرة البيض قد تعززت بموجب صيغة ٤ ــ ٢ ــ ١ القائمة على أساس عنصري، كما أن سلطات رئيس الدولة هي سلطات دكتاتورية، ورغم إقرار الحكم الذاتي لكل جماعة إلا أن

هذه عملية شكلية ما دامت الجماعة البيضاء تسيطر على الهياكل المركزية للحكم ومن ثم على سلطة إصدار كافة القرارات.

د ــ إن الملمح الرئيسي للنظام الجديد يتمثل في كونه محاولة لإضفاء الشرعية على سياسات الدولة من خلال السماح للملونين والهنود بالمشاركة دون تهديد السيادة البيضاء، أكثر من ذلك فإن وظيفته الأولى تتمثل في خلق "... الظروف المادية لهيمنة الرأسمالية، التي تتخطى حواجز السيطرة العنصرية"، إذ طالما أن الملونين والهنود لا يشكلون جزءاً رئيسياً "من النظام التقليدي لقوة العمل، وبالتالي لم يخضعوا لنظام القيود على حركتهم، ولا لنظام تصاريح المرور" فإن بالإمكان دمجهم في البرلمان دون تهديد قدرة الدولة على تنظيم والسيطرة على القوة الأفريقية العاملة السوداء.

٢ ــ موقف الجماعة الهندية:

في بداية عرض المقترحات الدستورية فإن حزب الإصلاح (الهندي)، عضو التحالف الأسود لجنوب أفريقيا (يتكون من حزب العمل الملون، وإنكاثا، بالإضافة إلى حزب الإصلاح)، قد التزم بقرار التحالف الصادر في يونيو عام ١٩٨٠، والذي يؤكد على ضرورة مقاطعة المجلس الرئاسي ما لم يسمح للسود بالمشاركة فيه وقد ظل الإصلاح ملتزماً بهذه السياسة رغم خروج حزب العمل (الملون)، عليها(٦٦).

ومع إصرار النظام العنصري بالسير قدماً في مخططاته "الإصلاحية" فإن الرأي العام الهندي قد انقسم هو الآخر إلى فريقين، أحدهما يقبل المشاركة في الهياكل الدستورية الجديدة، والآخر برفضها كلية ويدينها.

وقد ركز الفريق الأول ــ بزعامة حزب الشعب الوطني، وحزب التضامن ــ على عدة مبررات لتأييد موقفه بالمشاركة نوجزها فيما يلي(٦٧):

أ ــ إن هذه هي أول فرصة تتاح للهنود في جنوب أفريقيا لانتخاب ممثلين عنهم في البرلمان فقد حرموا من حقوقهم السياسية في ناتال (في: عام ١٨٩٦)، ولم يحصلوا على أية حقوق سياسية من الحكومة البريطانية عندما تشكل اتحاد جنوب أفريقيا.

ب ــ إن الدستور يعطي للأغلبية الهندية تمثيلاً واضحاً في الحكومة على كافة المستويات وبالتالي فقد أصبح للجماعة الهندية رأي في عملية صنع السياسة، هذا فضلاً عن أن تولي

مجلس المندوبين إدارة "الشؤون الخاصة" بالجماعة سيعود بفوائد اجتماعية واقتصادية مباشرة على الجماعة.

ث ـ إن وجود الهنود والملونين في البرلمان يشكل تحولاً هاماً عن سياسة الأبارتهيد وإذا لم يكن الأمر كذلك؟، فلماذا حدث انقسام داخل صفوف الحزب الوطني؟، ثم إن تعاون التقدميين البيض مع الهنود والملونين في البرلمان يمكن أن يدفع بالضغوط الهادفة إلى تعديل قوانين الأبارتهيد وإدخال الأفريقيين في البرلمان.

ث ـ إن الدستور الجديد هو إجراء مؤقت، ذلك أن الأحزاب التي قبلته قد اعتبرته خطوة واحدة فعالة على طريق تحقيق الإصلاح المنشود، وبالتالي فإن الجهود المشتركة للهنود والملونين والبيض لإعداد دستور جديد ستكون أكثر نجاحاً داخل البرلمان.

وقد ركز الفريق الثاني ـ بزعامة المؤتمر الهندي لناتال، والمؤتمر الهندي لترانسستال ـ على عدة مبررات لتأييد موقفه في رفض المشاركة وإدانة النظام الجديد يمكن إجمالها فيما يلي[٦٨]:

أ ـ إن الدستور الجديد لم يتضمن إعلاناً للحقوق، ولا أية نصوص تتعلق بالحريات الفردية كما أنه لم يشر إلا إشارات محدودة لدور السلطة القضائية.

ب ـ إن الدستور قد استبعد الأفريقيين الذين يشكلون ٧٠ بالمئة من عدد السكان من إطاره.

ت ـ إنه من الضروري إلغاء قوانين وممارسات الأبارتهيد، وبخاصة اثنين منها وهما: قانون مناطق الجماعة، وقانون تسجيل السكان باعتبارهما حجر الزاوية في الحيلولة بين الملونين والهنود وبين تمتعهم بالحقوق السياسية.

ث ـ إن قيام مجالس تشريعية ثلاثة على أساس عنصري، إنما يتمشى مع فلسفة "التنمية المنفصلة"، ثم إن ابتداع صيغة ٤ ـ ٢ ـ ١ في تشكيل كافة أجهزة الحكم إنما يكرس استمرار السيادة البيضاء.

ورغم الدعوة المتكررة من جانب قيادات الرأي العام لكل من الجماعتين الملونة والهندية بضرورة إجراء استفتاء على الدستور ـ مثلما حدث مع البيض ـ بين صفوف الجماعتين، إلا أن نظام الفصل العنصري ألقى بهذه المطالب جانباً، وقرر إجراء انتخابات في صفوف كل من الجماعتين لانتخاب مجلس الممثلين (الملون)، ومجلس المندوبين (الهندي)، في أغسطس عام ١٩٨٤، خشية أن يجيئ التصويت على الدستور سلبياً على نحو يهدم شرعيته.

ولذلك فإنه يجب النظر إلى الانتخابات باعتبارها استفتاء على الدستور من جانب، واختباراً مبدئياً لمدى شرعية النظام الجديد بين صفوف الملونين والهنود من جانب آخر.

ثانياً: موقف الناخبين الملونين والهنود من الهياكل التمثيلية الجديدة:

١ ــ موقف الناخبين الملونين:

تتمثل أهم الملامح المميزة لانتخاب مجلس الممثلين فيما يلي[٦٩]:

أ ــ على حين بلغ إجمالي الناخبين الملونين نحو مليون ونصف المليون ناخب، فإن ٩٠٠ ألف ناخب فقط سجلوا أنفسهم في جداول الانتخابات، ولم يشارك في الانتخابات من بين هؤلاء إلا ٣٠,٥ بالمئة أي حوالي ٣٠٠ ألف ناخب، فإذا حسبت نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد الناخبين، فإن نسبة مشاركة الملونين بعامة في الانتخابات ستنخفض إلى ٢٠ بالمئة أو أقل.

ب ــ وقد تفاوتت نسبة المشاركة من منطقة إلى أخرى فهي لم تزد على ٤ بالمئة في دائرة تافلبرج وسط مدينة الكيب، في حين وصلت إلى ٦٠ بالمئة شمالي الترانسفال، ولم تتعد نسبة المشاركة في شبه جزيرة الكيب ــ حيث يعيش نحو ٤٠ بالمئة من السكان الملونين ونحو ٣٥,٥ بالمئة من إجمالي الناخبين الملونين ــ ١١ بالمئة، ولا شك أن ذلك يعبر عن انخفاض نسبة التأييد للدستور الجديد في هذه المنطقة الحيوية.

ت ــ هزيمة زعيمي الحزبين المشاركين في الانتخابات من جهة، وتمكن أربعة مرشحين مستقلين من الفوز بمقاعد في مجلس الممثلين من جهة أخرى، وهذه الظاهرة المتمثلة في انتخاب مستقلين في البرلمان ــ ظاهرة جديدة لم تشهدها جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٣.

ث ــ فوز حزب العمل بـ ٧٦ مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس الممثلين البالغ عددها ٨٠ مقعداً بينما احتل المستقلون المقاعد الأربعة المتبقية.

ورغم هذه النتيجة التي تعبر عن رفض غالبية الجماعة الملونة للدستور الجديد، ولهياكله التمثيلية، فإن الحكومة قررت السير قدماً في تطبيق النظام الجديد، كما أن زعيم حزب العمل آلان هندركسي قد اعتبر أن حزبه قد حصل على الأغلبية، وإن مستوى المشاركة قد خوله انتداباً بالمشاركة في المؤسسات الدستورية الجديدة.

٢ ــ موقف الناخبين الهنود:

تتمثل أهم الملامح المميزة لانتخاب مجلس المندوبين فيما يلي[٧٠]:

أ ــ انخفاض نسبة الناخبين الهنود المشاركين في الانتخابات فلم تتعد هذه النسبة ٢١ بالمئة من إجمالي عدد الناخبين، وهو ما يعني بالتبعية أن نحو ٨٠ بالمئة من الجماعة الهندية تعارض الدستور.

ب ــ إن حزب الشعب الوطني الذي حصل على أغلبية نسبية من مقاعد المجلس (١٨ مقعداً من بين ٤٠ مقعداً)، لم يحصل هو وأربعة أعضاء مستقلين متحالفين معه إلا على ٤٢ ألف صوت من بين إجمالي عدد أصوات الناخبين الهنود المشاركين البالغ عددها ٨٣,٦١٣ ألف صوت، في حين توزعت بقية المقاعد إلى ١٧ مقعداً لحزب التضامن، ومقعد واحد لحزب الاستقلال التقدمي.

وليس من شك في أن انخفاض نسبة المشاركة بين صفوف الملونين والهنود، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى جهود تنظيمات المعارضة سواء من جانب الجبهة الديمقراطية المتحدة، أو من جانب الإطار الوطني وسواء من جانب المؤتمرات الهندية، هذا فضلاً عن ضغوط المعارضة السوداء التي اعتبرت أن المشاركة في الانتخابات، وما يسفر عنها من مؤسسات إنما يعد عملاً عدائياً للأفريقيين. يمكن أن تترتب عليه نتائج وخيمة، على أنه رغم انخفاض نسبة المشاركة بين الملونين والهنود في الانتخابات والتي تعد رفضاً من جانب أغلبيتهم للدستور الجديد، فإن الحكومة مضت في السير قدماً في مخططها، وقامت بافتتاح أعمال البرلمان الثلاثي في سبتمبر عام ١٩٨٤، ضاربة عرض الحائط بنتائج الانتخابات، وبادئه بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور الدستوري الشكلي.

"السياسة السوداء"

إن التجدد والانبعاث يشكل أحد ملامح السياسة السوداء، كما أن استمرار الانقسام داخلها يشكل الملمح الآخر[٧١]، فمع بدء مسيرة "الإصلاحات" الدستورية، بدأت تظهر على السطح أدوار لزعماء قبليين مثل جاتشا بوتهليزي رئيس وزراء كوازولو، وزعيم منطقة إنكاثا فضلاً عن بعض زعماء البانتوستانات الآخرين، كما أن تنظيمات سياسة أخرى في الداخل قد غيرت من مسلكها الأيديولوجي، وبخاصة منظمة شعب أزانيا (أوابو)، أحد تنظيمات حركة الوعي الأسود فبدلاً من التركيز على اللون راحت تؤكد على العامل الطبقي في الصراع، كذلك فإن حملة الاستفتاء على الدستور بين البيض قد أدت ــ بطريق غير مباشر ــ إلى انبعاث النشاط السياسي "العلني" للسود، والذي أخذ أشكالاً تنظيمية تمثلت في ظهور الجبهة الديمقراطية

الوطنية، والإطار الوطني، وكذلك فإن الاعتراف الرسمي بالمنظمات العمالية السوداء، قد أبرز الدور الذي يمكن أن تمارسه ـ ومارسته ـ هذه المنظمات، وقبل كل ما تقدم فإن "الإصلاحات الدستورية" قد أوضحت مدى التأييد الشعبي الذي يتمتع به المؤتمر الوطني الأفريقي ـ حركة التحرير الرئيسية لجنوب أفريقيا ـ داخل البلاد من جهة، كما أسفرت عن تحول في استراتيجية المؤتمر فيما يتعلق بالتحرير.

على أنه رغم ما سبق من تحولات، إلا أنها في ذاتها تحمل في ثناياها استمرار بذور الانقسام داخل مختلف فصائل حركة التحرير لجنوب أفريقيا.

ويمكن أن نوجز هذه التحولات على النحو التالي:

أولاً: التنظيمات القبلية:

١ ـ إنكاثا:

ولقد أنشئت هذه المنظمة (منظمة التحرير الثقافي الوطني)، في عام ١٩٧٥، على يد الزعيم جاتشا بوتهليزي رئيس وزراء بانتوستان كوازولو، كتنظيم وطني يعارض الأبارتهيد بعامة، واستقلال البانتوستانات بصفة خاصة، وينص دستور المنظمة على أن أهم أهدافها يتمثل في تعزيز وحدة السود، والتنمية الذاتية، والتعاون، والقضاء على التمييز العنصري، وتحقيق المساواة في مجتمع غير عنصري، وتعتنق المنظمة النموذج الديمقراطي الغربي القائم على المشروع الخاص غير الاستغلالي[٧٢].

وتزعم قيادة المنظمة أن عدد أعضائها يصل إلى ١,٣ مليون عضو معظمهم من إقليم كوازولو بناتال، على أنه رغم أن المنظمة قد قامت بالأساس على أكتاف الزولو، إلا أنها راحت تؤكد على طابعها غير العرقي، وغير العنصري، وبخاصة منذ إلغاء قانون حظر التداخل السياسي حيث قامت المنظمة بفتح باب عضويتها، لكل أبناء جنوب أفريقيا، ورغم إصرار قادة إنكاثا على أنهم يشاركون المؤتمر الوطني الأفريقي نفس الأهداف وبخاصة القضاء على الأبارتهيد، إلا أنهم يرفضون الاعتراف بالمؤتمر كممثل سياسي وحيد للشعب الأفريقي من جهة، كما يعارضون استراتيجية المؤتمر الهادفة إلى الإمساك بالسلطة السياسية من خلال العنف من جهة ثانية، ثم إنهم يرفضون تأييد رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي حول "الثورة الاشتراكية المستقبلية التي يتم من خلالها تحويل البلاد إلى دولة الحزب الواحد الماركسي" على حد زعمهم ـ من جهة ثالثة[٧٣].

ويمكن إيجاز أهم مواقف إنكاثا فيما يتعلق بالدستور الجديد، ورؤيتها لمستقبل جنوب أفريقيا فيما يلي(٧٤).

أ ــ رفض تعريف الدستور للشؤون الخاصة والشؤون العامة باعتباره قائماً على أساس عنصري، وبخاصة عندما يعطي للبيض الكلمة النهائية في الشؤون العامة.

ب ــ رفض المقولة التي أوردها الدستور من أن دولة جنوب أفريقيا هي دولة الأقليات باعتبار أن ذلك يتجاهل مبدأ حكم الأغلبية السوداء.

ت ــ رفض مقولة المساواة السياسية التي تحدث عنها زعماء الحزب الوطني طالما أنها لم تقترن بتشكيل برلمان واحد، ويمنح حق التصويت العام، وطالما ظل قانون تسجيل السكان، وقانون مناطق الجماعة قائمين.

ث ــ ورغم أن إنكاثا كانت التنظيم الأسود الوحيد الذي عرض آراءه أمام لجنة شيلبوخ إلا أنها أكدت على أنه لن تكون هناك وسيلة مقبولة لتقرير المستقبل الدستوري لجنوب أفريقيا سوى عقد مؤتمر وطني يشارك فيه ممثلون عن كافة الجماعات والقوى السياسية في البلاد(٧٥).

ج ــ ويبدو أن إنكاثا، ورغم معارضتها لاستقلال البانتوستانات، تفضل الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، ويتضح ذلك من تشكيل لجنة بوتهليزي عام ١٩٨٠، والتي دعا إلى تشكيلها الزعيم جاتشا بوتهليزي لبحث إمكانية وضع ترتيبات دستورية بين كوازولو ومقاطعة ناتال، وقد اقترحت هذه اللجنة إنشاء كوا / ناتال (دمج مقاطعة ناتال مع الوطن المحلي لكوازولو)، كما صادق على هذه المقترحات مؤتمر ناتال/كوازولو الذي عقد بديربان في ٢٨ نوفمبر عام ١٩٨٦، وحضره ممثلون عن البيض والهنود، والزولو، وليس من شك في أن عدم معارضة الحكومة لهذا التصور وسماحها للأحزاب البيضاء بالمشاركة في المؤتمر المذكور يعطي انطباعاً بأن الحكومة تؤيده ضمناً، خاصة وإن بوتهليزي قد راح يتحدث عن "اقتسام السلطة" وليس عن حكم الأغلبية(٧٦).

زعماء البانتوستانات:

لقد جاءت أغرب معارضة للدستور من جانب زعماء البانتوستانات، التي تصورت جنوب أفريقيا أنهم قوة تابعة قنعت بما حصلت عليه، ولعل هذا الأمر يكشف بوضوح أنه رغم حجم وعمق الخلافات داخل الجماعة الأفريقية، وتنوع التيارات السياسية فيها بين محافظين وليبيراليين وراديكاليين، إلا أن الرفض للدستور الجديد كان عاماً تفاوت أسباب هذا الرفض.

فلقد أصدر ستة زعماء من بين عشرة زعماء للبانتوستانات (من بينهم بوتهليزي الرافض لاستقلال كوازولو، وقيصر ماتنزيما رئيس الترانسكاي أول بانتوستان حصل على الاستقلال)، بياناً مشتركاً في أكتوبر عام ١٩٨٣[٧٧]، ـ أثناء حملة الاستفتاء على الدستور بين البيض ـ لم يعارضوا فيه الدستور الجديد فحسب، ولكنهم عارضوا أيضاً سياسة البانتوستانات، ودعوا إلى عقد مؤتمر وطني لوضع دستور للبلاد يكون مقبولاً لكل سكان جنوب أفريقيا، وقد أكد البيان أن الدستور الجديد يعزز من السيادة البيضاء، باستعادة الأغلبية الأفريقية، وبتقسيمه البلاد إلى معسكرات عنصرية متعادية، لن تقود فقط إلا إلى العنف، وأضاف البيان أن الدستور يقوم على "فرضية زائفة تتمثل في أن نظام الأوطان المحلية يمكن أن يتحقق في التطبيق" وقد ألزم الزعماء الموقعون على البيان أنفسهم بالعمل على إعادة دمج أقاليمهم في "جنوب أفريقيا الكبرى" ومعاداة العنصرية، وتحقيق الديمقراطية، والتوزيع العادل للأرض والثروة.

وقد وصف الزعيم قيصر ماتنزيما المقترحات الدستورية بأنها إهانة للسود، وأعرب عن أمله في إعادة توحيد السود من خلال برلمان "فيدرالي" أسود يضم السود الذين يعيشون في كل جنوب أفريقيا.

ورغم دعوة هؤلاء الزعماء، وبخاصة بوتهليزي وماتنزيما، إلى إقامة اتحاد فيدرالي لجنوب أفريقيا يضم الأوطان المحلية، ومجالس الحضر، وتنظيمات رجال الأعمال في إطار مجتمع ديمقراطي غير عنصري، إلا أنهم ما يزالوا عاجزين عن وضع برنامج يوضح كيفية إعادة توزيع الثروة وهي المسألة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للغالبية المضطهدة في جنوب أفريقيا[٧٨].

ثانياً: حركة الوعي الأسود:

ترجع نشأة الحركة إلى آراء روبرت مانجليزو سوبو كوي مؤسس مؤتمر الوحدة الأفريقية ـ والذي حظر نشاطه في عام ١٩٦٠، في أعقاب مذبحة شاربفيل وانتقل بنشاطه إلى المنفى ـ وقد جدد ستيف بيكو مبادئ الحركة في أواخر الستينيات، ثم أوجد لها إطاراً مؤسسياً في شكل مؤتمر الشعب الأسود، لكن المؤتمر قد حل وحظر نشاطه عام ١٩٧٧، لتعود الحركة مرة أخرى في شكل منظمة شعب أزانيا عام ١٩٧٨، وتحمل رؤى جديدة متطورة في ظل التوجيه الفكري للدكتور نيفيللي الكساند الذي يؤيد التفسير الماركسي للمجتمع، وإن كان يعادي الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا. ورغم عدم وجود علاقة مؤسسية بين مؤتمر الوحدة الأفريقية في المنفى، وبين حركة الوعي الأسود ـ وبالأخص منظمة شعب أزانيا (أوابو)، إلا أنها هناك

ارتباطاً أيديولوجياً وتاريخياً يربطهما معاً بعيداً عن تلك الأطر المؤسسية، ويظهر ذلك جلياً في الإطار الوطني (The National Forum)، وهو تحالف تنظيمات نشأ كرد فعل معارض "للإصلاحات" الدستورية. وتعد أزابو التنظيم الرئيسي الأكثر فعالية في حركة الوعي الأسود وفي تحالف الإطار الوطني(٧٩).

وتختلف حركة الوعي الأسود في الثمانينات اختلافاً هاماً عن الحركة في بداية نشأتها في أواخر الستينيات، فقد راحت تؤكد على "الطبقة" — وليس اللون — كعامل أساسي في النضال الأسود، وتنظر إلى الطبقة العاملة السوداء باعتبارها "القوى المحركة لصراعنا من أجل حق تقرير المصير في أزانيا المتحدة"، وهكذا فإن مركزية الطبقة في حركة الوعي الأسود تعد أمراً جديداً، خاصة وإنها كانت تركز في السابق على اللون، وتدعو إلى التضامن الأسود والكرامة السوداء.

كذلك فإن التزام الحركة بالاشتراكية قد بات أكثر وضوحاً، ففي السابق كانت الحركة تؤكد على "الجماعية السوداء" وهو التزام بالاشتراكية الأفريقية حتى جاء مانفستو أزابو ليقرر أنه في جمهورية أزانيا الاشتراكية فإن "مصالح العمال ستكون لها الغلبة من خلال سيطرة العمال على كافة وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل" وإن "... الأرض وكل الممتلكات الموجودة بالدولة ستكون كلها خاضعة لملكية وسيطرة الشعب الأسود"(٨٠).

ويرجع البعض هذا التحول في منظور حركة الوعي الأسود إلى تأثير المنظمات التروتسكية على الحركة، وبالذات عصبة العمل للكيب، وهي عضو مع أزابو في الإطار الوطني، وعلى نحو ما يشير الرئيس السابق لازابو — كوبر — فإن الإطار الوطني ليس أحد تنظيمات حركة الوعي الأسود ولكنه تحالف تنظيمات اشتراكية تتراوح ما بين حركة عمالية متطرفة على اليسار — عصبة العمل للكيب، إلى حركة وحدة شباب أزانيا الأفريكانست على اليمين، إلى أزابو التي تقع في الوسط، فالإطار الوطني على حد قول كوبر هو "مجتمع لكل التنظيمات ذات التوجه الاشتراكي، دون وحدة تنظيمية"(٨١).

ولعل ذلك يقودنا إلى تحليل نشاط أزابو وتوجهاتها في مواجهة الدستور الجديد داخل نشاطات وتوجهات الإطار الوطني.

ثالثاً: التنظيمات الداخلية ذات التوجه الوطني:

هنا سنقتصر على دراسة دور تحالفين نشأ كرد فعل مباشر "للإصلاحات" الدستورية الجديدة، وهما: الإطار الوطني، والجبهة الديمقراطية المتحدة.

١ ـ الإطار الوطني:

كما ذكرنا آنفاً فإن هذا التحالف قد نشأ متأثراً بالتوجهات الجديدة لحركة الوعي الأسود ـ التي تجد جذورها في أفكار مؤتمر الوحدة الأفريقية من جهة، ومتأثراً بتوجهات اشتراكية تروتسكية من جهة أخرى، ولذلك فإن ممارساته واتجاهاته قد جاءت متأثرة بالاتجاهين معاً.

فالإطار ـ شأنه شأن التنظيمات المتحالفة فيه ـ ما يزال يرفض عضوية التنظيمات البيضاء ـ وإن سمح للتنظيمات الهندية والملونة بعضويته ـ وإذا كان لا يستبعد البيض كقوة في الصراع إلا أنه يذهب إلى أنهم عاجزون عن أقلمة أنفسهم مع المصالح الطبقية للجماهير السوداء المضطهدة، وبالتالي فإنه يتعين عليهم ابتداء أن يناضلوا داخل جماعتهم البيضاء (لاحظ أن هذا موقف مؤتمر الوحدة الأفريقية)، ورغم أن التوجه الأيديولوجي للإطار هو توجه ثوري وماركسي إلا أنه يعارض استخدام العنف كأداة للنضال[٨٢].

ويبدو أنه قد تحول عن هذا الموقف على نحو ما يشير بيان الإطار الصادر عن اجتماعه في مايو عام ١٩٨٦، والذي يقرر أن "الكفاح المسلح يعد مقوماً أساسياً" في مسألة التحرير، ويشجع في نفس الوقت رحيل الاستثمار الأجنبي من جنوب أفريقيا على أساس "أن الاستثمار في جنوب أفريقيا يعزز من اضطهاد واستغلال العمال"[٨٣]، وعلى ضوء ما تقدم فإنه يصبح من المنطقي أن يعارض الإطار ميثاق الحرية، وأن تتناقض سياساته بالتبعية مع كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة الذين يتمسكان بالميثاق كبرنامج لهما[٨٤]، وهو أمر أدى إلى صدامات بين تنظيمات الإطار وتنظيمات الجبهة الديمقراطية المتحدة في الداخل حول وسائل مقاومة الدستور الجديد وإسقاطه.

٢ ـ الجبهة الديمقراطية المتحدة:

جاءت نشأة الجبهة في ٢٠ أغسطس عام ١٩٨٣، مواكبة لحملة الاستفتاء على الدستور بين الناخبين البيض، وذلك في اجتماع جماهيري حضره نحو ١٢ ألف شخص كان قد رتب له في سرية منذ نحو عام ونصف، وعلى حد قول بيان الجبهة الصادر في يونيو عام ١٩٨٥، فإن نشأة الجبهة جاء "نتيجة مبادرات الدولة لتوسيع قاعدة سلطاتها من جهة، وتصاعد المقاومة

للأبارتهيد على كافة مستويات جماعتنا من جهة أخرى"، وفي خلال عام من نشأتها أكدت الجبهة أن عدد التنظيمات المنتسبة لها قد وصل إلى ٦٠٠ تنظيم، وهو ما يؤكد شعبيتها، خاصة وإن العضوية فيها مفتوحة لتنظيمات مختلف الجماعات[٨٥].

وهناك مؤشرات على وجود صلة بين الجبهة والمؤتمر الوطني الأفريقي منها:

أ ـ إن الرئيس الوطني للجبهة هو آرشي جوميدي ذو الماضي الطويل في المؤتمر الوطني الأفريقي، وإن نائبة الرئيس هي البرتينا سيسولو زوجة المناضل والترسيسولو أحد زعامات المؤتمر والذي يقضي عقوبة السجن المؤبد مع الزعيم نلسون مانديلا، وإن الرئيس المحلي للجبهة هو كرونك ندلوفو الذي انتخب في هذا المنصب خلال أسابيع من الإفراج عنه بعد قضائه عشرين عاماً في سجن جزيرة روبين بتهمة انتمائه إلى رمح الأمة الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي، بالإضافة إلى سكرتير الإعلام للجبهة باتريك ليكوتا الذي قضى ستة أعوام سجيناً في جزيرة روبين[٨٦].

ب ـ قناعة الجبهة بميثاق الحرية، وبخاصة ما يتعلق بمبدأ التعدد القومي الذي ينادي به المؤتمر الوطني الأفريقي، وفتح باب العضوية فيها لتنظيمات مختلف الجماعات في البلاد.

ت ـ ضغوطها المكثفة على الحكومة التي أخذت شكل تظاهرات، ومسيرات واضرابات للإفراج عن الزعيم نلسون مانديلا.

ورغم ذلك فإن الجبهة حاولت إنكار صلتها بالمؤتمر الوطني الأفريقي، ويبدو أن ذلك فرضته اعتبارات أمنية خاصة مع وصف الحكومة للجبهة بأنها جبهة للمؤتمر الوطني الأفريقي، فقد أصر أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة على أن "الجبهة ليست هي المؤتمر الوطني الأفريقي، ذلك أنها تنظيم بذاته، يعمل في إطار من المشروعية والعلنية، ويستند على تأييد الجماهير" ثم إن ميثاق الحرية الذي تلتزم به الجبهة كبرنامج لها ليس برنامجاً بتنظيم معين، وفي نفس الوقت فقد صرح السكرتير العام للجبهة بقوله[٨٨]: إننا نعلن إنه لا توجد لنا علاقة بالمؤتمر الوطني الأفريقي، ونحن لا نخدع أحداً، فنحن نعمل بطريقة مشروعة، والمؤتمر محظور نشاطه، ثم إن الوسائل التي نستخدمها في معارضة الدولة تختلف عن وسائل المؤتمر جوهرياً، فالمؤتمر يستخدم العنف، ونحن ملتزمون بعدم العنف".

وعلى أية حال فإن التحدي الذي مثلته الجبهة لسياسات الحكومة كان مختلفاً في النوع والدرجة عما قام به المؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدة الأفريقية في الخمسينيات وأوائل الستينيات لعدة أسباب منها(٨٩).

أ ــ إن الجبهة أشبه باتحاد كونفدرالي يضم نحو ٦٠٠ منظمة تركز اهتماماتها على الشكاوي المحلية مثل: نقص الإمكانيات التعليمية، وعدم توافر الخدمات الاجتماعية الملائمة في مدن السود، وعلى التعبير عن رفض السكان لسلوك البيروقراطية المحلية البيضاء.

ب ــ إن الجبهة نجحت في تعبئة عدد كبير من السود من خلال الربط بين المطالب المحلية وبين المطالب السياسية العريضة لها في المشاركة الكاملة في كافة أجهزة الحكم المركزية.

ت ــ كما أن الجبهة تركت تأثيرات في المناطق الريفية السوداء بالقرى النائية من خلال التظاهرات التي قامت بها أثناء تشييع جنازات ضحايا الانتفاضة السوداء، وشارك فيها أعداد كبيرة.

ث ــ كذلك استخدمت الجبهة بفعالية سلاح مقاطعة شراء السلع كأسلوب للضغط على رجال الأعمال المحليين، وبالتبعية للضغط على أجهزة الحكم المحلي والمركزي لإحداث إصلاحات جوهرية. وأسلوب من هذا النوع يصعب على البوليس مواجهته.

ج ــ ثم إن إعلان حالة الطوارئ في ٢٠ يوليو عام ١٩٨٥، لم يؤد إلى حظر نشاطها كما لم يتم اعتقال عدد من قيادتها النشطة نظراً لحضورهم الواضح جماهيرياً، ومعرفة العالم الخارجي بهم.

وقد مكنت هذه العوامل السابقة، وغيرها، الجبهة من أن ترفض كافة الإجراءات الإصلاحية التي أعلنتها حكومة النظام العنصري مؤكدة أنه:

"ليس هناك أقل من منح السلطة السياسية الكاملة للأغلبية المحرومة من حقوقها السياسية، وإنهاء حكم الأقلية البيضاء، وأي شيء غير ذلك لن يكون له قيمة لدى شعبنا، إن بيتر بوتا وحكومته ما يزالوا يعتقدون أن أي شيء يتم عمله يجب أن يتحقق بطريقة لا تؤثر على سلطة الأقلية البيضاء وامتيازها، إن منح المواطنة، وتغيير قوانين المرور بالنسبة للشعب الذي اضطر للعيش فيما يسمى الأوطان المحلية هو مسألة كبرى، إن غالبية المضطهدين في جنوب أفريقيا قد توقفوا عن المطالبة بضمهم في النظام الحالي وبدلاً من ذلك فإن الأمر المهم الآن هو تغيير هذا النظام"(٩٠).

وفيما يتعلق بأسلوب التغيير، فإن الجبهة شنت حملات مكثفة للمطالبة بعقد "مؤتمر وطني لكل أبناء جنوب أفريقيا، في إطار مناخ خال من الشكوك العنصرية والمخاوف والتعرض للإيذاء، على نحو يمكن شعب بلادنا ــ من خلال زعمائه ــ من وضع دستور قائم على رغبة الشعب، ويكون مقبولاً للجميع"(٩١).

وقد كان لحملات الجبهة دور فاعل في انخفاض نسبة المشاركين في انتخابات الهياكل السياسية للنظام الجديد بين صفوف كل من الملونين والهنود.

رابعاً: المؤتمر الوطني الأفريقي:

ليس هنا مجال الحديث عن نشأة المؤتمر وتطور سياساته وبرامجه واستراتيجياته، فما يهمنا هو تحليل سياسات واستراتيجيات ومواقف المؤتمر خلال الفترة محل الدراسة. والتي شهدت إجراءات "إصلاحية" في نظام الفصل العنصري. ويمكن إيجاز ذلك على النحو التالي:

١ ــ مسألة العضوية في المؤتمر:

ظلت العضوية في المؤتمر مقصورة من الناحية الفعلية على الأفريقيين لفترة طويلة، وإن كان ذلك لم يحل دون تعاون المؤتمر مع الملونين والهنود والبيض من خلال تنظيماتهم التي تتفق أهدافها مع أهدافه دون أن يفتح باب العضوية الفردية أمامهم(٩٢). واستمر هذا الوضع حتى انعقاد مؤتمر مورو جورو بتنزانيا (في: عام ١٩٦٩)، حيث تقرر فتح باب العضوية الفعلية في المؤتمر الوطني أمام غير الأفريقيين، لكن هذا الحق قد اقتصر على عضوية البعثة الخارجية للمؤتمر دون أن يمتد إلى عضوية التنظيم السري في الداخل، أو إلى اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر. فالعضوية في كليهما ظلت حكراً على الأفريقيين، لكن ما أن بدأ تطبيق "الإصلاحات" الدستورية من جانب نظام الفصل العنصري، ووضح أن من أهم أهدافها فض علاقة التعاون النضالي بين كافة الجماعات المضطهدة بخلق تناقضات شكلية بين مصالحها، حتى قرر المؤتمر الاستشاري الوطني للمؤتمر الأفريقي (المنعقد في زامبيا في الفترة من ١٣ ــ ١٦ يونيو عام ١٩٨٥)، فتح باب العضوية الفردية فيه لأبناء مختلف الجماعات في جنوب أفريقيا، وعلى كافة المستويات التنظيمية لأجهزة المؤتمر سواء في الداخل أو الخارج.

كما قرر زيادة أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر من ٢٢ عضواً إلى ثلاثين عضواً وانتخاب خمسة أعضاء من غير السود ليكونوا أعضاء في اللجنة وهم: جوسلوفو زعيم الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا (أبيض)، وجيمس ستيوارت "أبيض" وماك ماهاراج (هندي)، وعزيز

باهاد (هندي)، وريجي سيتمبر الزعيم السابق لمؤتمر الشعب الملون (ملون)[٩٣]. وقد مثل هذا القرار رداً عملياً على مخططات الحكومة التي استهدفت تمزيق أوصال الجماعات المضطهدة.

٢ ــ استراتيجية المؤتمر:

لقد جاء استقلال موزمبيق في عام ١٩٧٥، ليشكل منعطفاً هاماً في استراتيجية المؤتمر المتعلقة بالتحرير، ذلك أنه ولأول مرة منذ إنشاء المؤتمر في عام ١٩١٢، تتاح له فرصة إقامة قواعد خلفية لقواته في إحدى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا، استطاع منها أن يدشن حرب العصابات داخل جنوب أفريقيا، ومع وضوح أبعاد المخططات "الدستورية" لحكومة جنوب أفريقيا، فإن المؤتمر أدان الدستور الجديد باعتباره عاراً، وصعد من حرب العصابات بتوجيه ضربات تخريبية إلى الرموز الأساسية للأبارتهيد مثل مراكز البوليس، ومحطات الطاقة والاتصالات، وأعلن التزامه بتوجيه ضربات إلى القوة العسكرية والصناعية لجنوب أفريقيا فقام بتفجير مشروع ساسول لتحويل الفحم إلى نفط، ودمر قاعدة عسكرية، وقيادة القوات الجوية في بريتوريا، كما قام بعدة أعمال تخريبية واكبت الاستفتاء على الدستور بين الناخبين البيض[٩٤].

لكن عقد اتفاق نكوماتي في مارس عام ١٩٨٤، بين حكومة موزمبيق، وبين نظام الفصل العنصري، وقد أدى من بين ما أدى إلى تضييق الخناق على رجال حرب العصابات التابعين للمؤتمر في الوصول إلى أهدافهم داخل جنوب أفريقيا، ودفع المؤتمر إلى إعادة النظر في استراتيجيته القائمة على إشعال الكفاح المسلح من خارج البلاد والتحول إلى الاعتماد على حرب العصابات من الداخل، وقد ارتفعت معنويات المؤتمر بعد الفشل الذريع الذي منيت به الحكومة في انتخابات المجالس التشريعية للملونين والهنود (في: سبتمبر عام ١٩٨٤)، حيث تأكد رفض الغالبية منهم المشاركة في هذه المؤسسات. وبدا واضحاً أن هناك تاكتيكات جديدة قد أخذت تتنامى داخل الاستراتيجية العامة للمؤتمر. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على أربعة أهداف[٩٥]:

أ ــ تأكيد الدور الطليعي للجناح السري للمؤتمر.

ب ــ العمل السياسي الجماهيري الموحد للشعب.

ت ــ العمل العسكري الذي يقوده رمح الأمة ــ الجناح العسكري للمؤتمر.

ث ــ الحملة الدولية لعزل نظام الأبارتهيد، وكسب التأييد العالمي المعنوي والسياسي والمادي إلى جانب النضال.

وعقب اندلاع الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق السوداء، وجه المؤتمر (في: عام ١٩٨٥)، "نداءً جديداً للأمة" مثل تحولاً في استراتيجيته، فقد أعلن أن انهيار السلطة قد فتح آفاقاً جديدة، ودعا إلى ثورة شعبية على النمط الإيراني تتواكب مع الحرب الشعبية طويلة الأجل التي خطط لها المؤتمر من قبل[٩٦].

وقد استجابت الجماهير في الداخل على الفور لتوجيهات المؤتمر التي كانت تستهدف تقويض أركان السلطة في البلاد، وبدأت في إلقاء قنابل النفط على مراكز البوليس والهجوم على كافة رموز الأبارتهيد، كما سعت إلى نشر انتفاضتها في مختلف أرجاء البلاد.

٣ ـ أسلوب التسوية:

منذ عام ١٩٨٥، ـ وبخاصة عقب لقاء وفد من كبار رجال الأعمال في جنوب أفريقيا مع قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي في زامبيا ـ فإن فكرة عقد مفاوضات بين الحكومة وبين المؤتمر قد ظهرت على السطح، لكن هذه الفكرة قد توارت (منذ: عام ١٩٨٧)، إزاء رفض الحكومة قبول الشروط التي وضعها المؤتمر للبدء في المفاوضات وأهمها: الإفراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين، ووقف كافة الأحكام والمحاكمات السياسية، وإنهاء حالة الطوارئ، وسحب قوات البوليس من المدن السوداء، والاعتراف بالمؤتمر كحزب سياسي مشروع[٩٧]. وفي المقابل وضعت الحكومة شروطاً لبدء المفاوضات رفضها المؤتمر الوطني أهمها: التخلي عن العنف، وأن يقوم المؤتمر بقطع علاقاته مع الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، ومع الاتحاد السوفياتي[٩٨].

وإزاء ذلك فإن المؤتمر الوطني استبعد احتمال التفاوض مع الحكومة في الوقت الحاضر، وقد أوضح أوليفر تامبو رئيس المؤتمر ذلك في بيان له عن العلاقة بين استراتيجية العنف الثوري وبين سياسة المؤتمر في التفاوض مع أعدائه، كما تحدث عن فكرة المائدة المستديرة التي أشارت إليها ميثاق الحرية قائلاً[٩٩].

"إننا نرى إن المحادثات تشكل المرحلة النهائية في نضالنا، ويمكن أن تجرى هذه المحادثات عندما يكون هناك اتفاق عام على إنهاء الأبارتهيد" وبناء على ما تقدم فإن المؤتمر الوطني رفض اقتراحاً قدم إليه في أغسطس عام ١٩٨٥، من جانب الزعيم جاتشا بوتهليزي. وفان زابل سلابرت زعيم الحزب الفيدرالي التقدمي بتشكيل "تحالف المؤتمر" لمناقشة دستور جديد للبلاد واتهم كلا الرجلين بأنهما يقبضان مرتباتهما من مؤسسات الأبارتهيد، كما اتهم زعيم كوازولو

بقتل معارضيه، واستبعد المؤتمر فكرة عقد "مؤتمر وطني" باعتبارها وسيلة "لوقف النضال، وخلق ظروف تمكن بوتا، وبوتهليزي، وسلابرت ـ بدعم من إدارة ريجان ـ من فرض الحل "الإصلاحي" على شعبنا، دون تأثير على نظام الأبارتهيد".

أما فيما يتعلق بالمفاوضات، فقد أضاف البيان أنها لن تكون إلا "لنقل السلطة إلى الأغلبية الديمقراطية، إن مسألة جنوب أفريقيا المتحدة، الديمقراطية غير العنصرية مسألة لا يمكن التفاوض بشأنها".

وقد انتهى البيان إلى إشارة لمقولة نلسون مانديلا "إن هناك طريقاً واحداً للتقدم، يجب أن نسلكه وسنسلكه.. مطرقة العمل المسلح، وسندان النضال الجماهيري، وليس هناك طريق وسط"، ورغم ذلك فإن تامبو أشار إلى أنه "في مرحلة ما ستصبح المفاوضات عاملاً لكننا لا نراها سياسة حالة".

٤ ـ الشكل المستقبلي للدولة[١٠٠]:

لكن المؤتمر الوطني الأفريقي ما يزال يتمسك برؤيته، وسياسته المتعلقة بالشكل المستقبلي للدولة، ويرفض الخيار الفيدرالي أو الكونفدرالي، وقد أكد جوفان بيكي (مدير الإعلام للمؤتمر)، ذلك في حديث له أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني في منتصف عام ١٩٨٦، حين قال إن المؤتمر "يؤيد إنشاء دولة جنوب أفريقيا الديمقراطية المتحدة، غير العنصرية، وإنه يؤيد تقنين إعلان للحقوق في الدستور الجديد لجنوب أفريقيا وهو تقنين لحقوق الأفراد، وليس لحقوق الجماعات وذلك حتى لا تعرف الجماعات بنفس الطريقة التي يعرفها هيكل الأبارتهيد اليوم".

وقد أكد مبيكي في أكتوبر عام ١٩٨٥، أن المؤتمر لا يؤيد دستوراً فيدرالياً بقوله[١٠١]: "إننا لا نريد إدخال الوحدات الدستورية التي خلقها نظام الأبارتهيد في إطار فيدرالي، فنحن لسنا بحاجة إلى هيكل فيدرالي يعترف بوجود البانتوستانات.. إننا ننادي بجنوب أفريقيا الديمقراطية المتحدة غير العنصرية".

"خاتمة"

لعلنا بعد هذا التحليل لطبيعة "الإصلاحات" التي قام بها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، نستطيع أن نتوصل إلى بعض الاستنتاجات الأساسية التي يتحدد على ضوئها مستقبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا، في إطار علاقة الصراع الحالية بين مختلف الفاعلين داخل هذا النظام.

ولعل أهم استنتاج يمكن أن نخلص إليه يتمثل في أن "الإصلاحات" المزعومة قد كشفت عن تحول نوعي في طبيعة الصراع المتفاقم في جنوب أفريقيا فبعد أن كانت عوامل الصراع تنصب على مطالب ومصالح الجماعات العرقية، وبعد أن كانت تنصرف إلى التركيز على العامل اللوني كمحرك للصراع، وجدنا أن المحتوى الطبقي للصراع قد بات أكثر وضوحاً، كما أن الاتجاهات السياسية قد تبلورت معبرة عن مصالح طبقية بين اتجاهات محافظة، وليبيرالية، وراديكالية، فالحزب المحافظ (الأبيض)، الذي يستند على قاعدة من المزارعين الأفريكانرز بالأساس راح يؤكد على ضرورة استمرار سياسات ومؤسسات الأبارتيهد، في نفس الوقت الذي رأت فيه قلة من زعامات البانتوستانات أن تحقق مصالحها الضيقة يتطلب استمرار مثل هذه السياسات ووصولها إلى مداها بتشكيل دول مستقلة تستند إلى أساس قبلي. وفي نفس الوقت الدفعة التي أعطيت لرجال الأعمال الأفريكانرز منذ تولي الحزب الوطني السلطة في عام ١٩٤٨، قد ربطت مصالحهم بمصالح رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية وهؤلاء وأولئك وجدوا أن مصالحهم تقتضي تخفيف بعض قيود الأبارتهيد خاصة ما تعلق منها بالحراك الجغرافي، والوظيفي للعمالة السوداء، على نحو يؤدي إلى تعزيز وجود رأسمالية مستقلة غير تابعة يكون لها القدرة على المنافسة الدولية.

ورغم تحالفهم مع الحكومة في مسيرة "الإصلاحات" إلا أن ما تم تحقيقه لم يكن ليرضيهم، أو يحقق مصالحهم وهو الأمر الذي أدى إلى شكوك متبادلة بينهم وبين الحكومة فهم بحاجة إلى حماية الدولة لهم من جهة، ثم إن الحكومة بحاجة إليهم هي الأخرى لجذب الاستثمارات الأجنبية ــ أو على الأقل حفزها على البقاء لدعم الاقتصاد المتردي للبلاد، لكنها ليست على استعداد للوصول معهم إلى المدى الذي يريدونه في مسيرة الإصلاح مخافة تقويض أركان الأبارتهيد كلية، ومخافة فقدها لقاعدة تأييدها لدى الجماعة البيضاء لصالح الحزب المحافظ.

وفي مقابل المحافظين والليبراليين، نجد أن الغالبية السوداء ــ وبخاصة الطبقة العاملة ــ قد أدركت مدى الارتباط الوثيق بين نظام الأبارتهيد والنظام الرأسمالي التابع لجنوب أفريقيا،

فتنامى وعيها النضالي وتزايد عـددها تحـت ضـغوط نظـام القمـع العنـصري، وتـدني مـستوى معيشتها مع كل تدهور في الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وقـد دفعهـا ذلـك ــ فـي الغالـب الأعـم ــ إلى السعي لإسقاط نظام الأبارتهيد والنظـام الرأسـمالي معـاً، وراحـت تبـشر بنظـام اشـتراكي جديد تتحقق في إطاره عدالـة توزيـع الـسلطة الـسياسية والثـروة الاقتـصادية، ولـم تقـف هـذه التحولات عند حدود تنظيمات سياسية أو عماليـة معينـة كمـا لاحظنـا بالنـسبة للمـؤتمر الـوطني الأفريقي، فضلاً عن العديد من الاتحادات العمالية، ولكنها تعدتها إلـى حركـة الـوعي الأسـود، التـي أخذت تركز على العامل الطبقي بدلاً عن العامل اللوني في الـصراع، فـضلاً عـن الإطـار الـوطني الذي يتم بين أجنحته كافة التنظيمات ذات التوجه الاشتراكي التروتسكي.

وهكذا فإن نظام الفـصل العنـصري قـد أوقـع نفـسه فـي مـأزق ببـدء مـسيرة الإصـلاحات "المزعومة" فلا هو قادر على إيقافها، كما وأنه ليس لدية القدرة على الـسير فيهـا إلـى نهايتهـا التـي يمكن أن تعصف بنظام الأبارتهيد والنظام الرأسمالي معـاً، وأصـبحت علاقاتـه متـوترة مـع معظـم حلفائه (رجال الأعمال الأفريكانرز والمتحـدثين بالإنجليزيـة وجماعـة الأفريكـانرز)، هـذا فـضلاً عن الضغوط المتزايدة التـي أصـبح معرضـاً لهـا فـي الـداخل مـن قبـل الأغلبيـة المـضطهدة المسحوقة، ومن الخارج من جراء تصاعد حملة الإدانه والمقاطعة الدولية لـه، ولـم يعـد أمامـه مـن خيار إلا تزايد اعتماده على الجيش وكافة مؤسسات القمـع لتنفيـذ مـا يريـد، لكنـه ــ وفـي إطـار تحليلنا السابق ــ لا يعرف ما يريد تحديـداً اللهـم إلا تعزيـز الـسيادة البيـضاء، وتـدعيم سـيطرتها على السلطة السياسية والثروة الاقتصادية.

إن مشكلة جنوب أفريقيا في الوقت الحاضر تتمثل في أن الماضـي يمـوت، ولكـن المـستقبل مـا يزال عاجزاً عن الخروج إلى عالم الوجـود. ذلـك أن التنظيمـات والحركـات التـي تمثـل مـصالح الغالبية المضطهدة ما تزال منقسمة فيما بينها، فـضلاً عـن أنهـا لا تمتلـك القـوة اللازمـة لإسـقاط النظام الحاكم، وفي نفس الوقت فإن نظام الفصل العنصري لـم يعـد لديـه القـدرة الأيديولوجيـة ولا السياسية لتأكيد سيطرته بالإقناع فراح يلجأ إلى الإكراه المتزايد.

وهكذا، وعلى حد قول ميليبانـد "عنـدما... تكـون هيمنـة الطبقـة المـسيطرة معرضـة لتهديـد خطير، فإن فرض سيادة الدولة يصبح أمراً جوهرياً، خاصـة فـي ظـل ظـروف الـصراع الطبقـي الحاد، وعدم الاستقرار السياسي، وهـو مـا يـؤدي إلـى "البونابرتيـة" وأشـكال تـسلطية تتجاهـل المحددات الدستورية[١٠٢].

وذلك هو واقع الحال الآن في جنوب أفريقيا.

المراجع

١ – لمزيد من التفصيلات حول سياسة البانتوستانات انظر:

د. إبراهيم أحمد نصر الدين: حركة التحـرر الأفريقـي فـي مواجهـة النظـام السياسي لجنـوب أفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة. جامعـة القـاهرة ١٩٨٠، ص ص. ١٣٢ – ١٣٦ .

٢ – م. س. ص ص. ٢٤٢، ٢٤٣ .

٣ – م. س. ص ص. ١٦٣ – ١٦٥ .

٤ – David Welsh, Constitutional Changes In South Africa, In **African Affairs**, Vol. 83, No. 331, April 1984, Pp. 148 – 149.

٥– - **Ibid.**, pp. 149 – 150.

٦- Martin Legassick, "South Africa In Crisis: What Route To Democracy", In **African Affairs**, Vol. 84, No. 337, Oct. 1985, p. 590.

٧– -**Idem**.

٨ – - **Ibid**, pp, 591 – 592.

٩- Kogila Moodley, "The Legitmation Crisis of The South African States", In **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 24, No. 2, 1986, p. 198.

١٠ – Steve Kibble Ray Bush, "Reform Of Apartheid And Continued Destabilisation In Southern Africa", In **J.M.A.S.**, Vol. 24, No. 1986. Pp. 221 – 222.

١١ ـ سنعود إلى ذلك تفصيلاً عند تحليلنا لنتائج حملـة الاستفتاء علـى الدستور بـين البـيض ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، معظم المعلومـات التـي استعان بهـا الباحـث فـي مسار عمليـة التطـور الدستوري ـ وخاصة ما تعلق منها بتقارير مختلف اللجان التي شكلت لهذا الغرض مستقاه من:

Dr. H.S Schoeman, "The Presidentis Council", In **Africa Insight, The South Africa Journal of African Affairs**, (Pretoria, The Africa Institute Of S.A.), Vol. 10, No. 3 K 4, 1980 Pp.116 – 118.

١٦ـ لمزيد من التفصيلات حول الموضوعات التي تدخل في إطار الشؤون الخاصة لكل جماعة انظر:

Colin Legum (ed). **Africa Contemporary Record** 1984 – 1985, Pp. b. 729 – 730.

١٧- Iames Barber, "White South Africa – Into The Polirical Unknown" In **The World Today**, (London: Chatham House) Vol. 39, No. 12, Dec. 1983, p. 441.

وانظر أيضاً:

James Barber, "South Africa: A Society At War With Itself" In **The World Today**, Vol. 41, No. 7, July 1985, p. 130.

١٨- David Welsh, **Op. Cit.**, Pp. 151 – 152

١٩- **Ibid.**, 153 – 154.

٢٠- لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر:

Mark Swilling, "Living In The Interregnum: Crisis, Reform And The Socialist Alternative **In South Africa**" In Third World Quarterly, Vol. 9, No. 2 April 1987, pp. 416 – 431.

٢١- Paul Rich, "Insurgency. Terrorism And The Apartheid System South Africa" **In Political Studies**,(U.K: But – Ter Worths), Vol. xxx 11, No. 1, 1984, p. 81.

٢٢- James Barber, South Africa… **Op. Cit.**, p. 129

٢٣- Mark Swilling, **Op. Cit.**, Pp. 415 – 416

٢٤- Steve Kibble Ray Bush, **Op. Cit.**,p. 221

٢٥- I.E. Spence, "South Africa: Between Reform And Retrenchment" In **The World Today**, Nov. 1984, p. 475.

٢٦- James Barber, South Africa… **Op. Cit.**, p. 132.

٢٧- Kogila Moodley, **Op. Cit.**, p. 189.

٢٨- J.e. Spence, "South Africa' s Moment Of Truth," In **The World Today**, Vol. 41, No. 10 Oct. 1985, p. 175.

٢٩- - Kogila Moodley, **Op. Cit.**,p. 129.

٣٠- - Paul Rich, **Op. Cit.**,P. 81.

٣١- - Steve Kibble Ray Bush, **Op. Cit.**, P.221.

وانظر أيضاً:

Kogila Moodley, **Op. Cit.**,p. 189.

٣٢- - **Idem.**

٣٣ - ٣٤، ٣٥، ٣٦ ـ انظر في هذا المجال:

٣٤- **Idem.**

٣٥- Steve Kibble Ray Bush, **Op. Cit.**,Pp. 223 – 224.

٣٦- Paul Rich, **Op. Cit.**,Pp. 82 – 83.

٣٧- -J.e. Spence, Spence, South Africa: ... **Op. Cit.**, p, 473

٣٨- -James Barber, South Africa... **Op. Cit.**, p 130

٣٩- - Kogila Moodley, **Op. Cit.**, p. 189.

٤٠- - Roger Omond. " **South Africa' s Post – Apartheid Constitution**" In Third World Quarterly, Vol, 9, No. 2 April 1987, pp. 623 – 633.

٤١، ٤٢ ـ انظر لمزيد من التفصيل كل من:

Mark Swilling, **Op. Cit.**,Pp. 415-433.

Doug Hindson, Aiternative Urbanisation Strategies **In South Africa**: A Critical Evaluation, In Third World Quarterly, Vol. 9, No. 2, April 1987, Pp. 588-592.

٤٣،٤٤- - James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**,Pp. 493 – 494.

٤٥- - Dr. H. S. Schoeman, **Op. Cit.**, p. 118.

٤٦ - - James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**, Pp. 492 – 493.

٤٧ - لمزيد من التفصيل حول وجهة نظر الحزب الفيدرالي التقدمي انظر::

Newell M. Stultz, "Interpreting Constitutional Change In South Africa", In **The J. M. A. S.**, Vol 22, No. 3, 1984, Pp. 360 – 372.

- James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**, Pp. 492 – 493. -٤٨

- **Ibid.**, Pp. 493 – 494. -٤٩

- David Welsh, **Op. Cit.**, p. 156. -٥٠

- James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**, p. 495. -٥١

- David Welsh, **Op. Cit.**, p. 156. -٥٢

- Kogila Moodley, **Op. Cit.**,p. 201. -٥٣

- David Welsh, **Op. Cit.**,Pp. 157, 158. -٥٤

- James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**, -٥٥

- James Barber, South Africa... **Op. Cit.**, p. 131. -٥٦

- **Idem.** -٥٧

- David Welsh, **Op. Cit.**,p. 156. -٥٨

- James Barber, White South Africa... **Op. Cit.**, p. 495. -٥٩

- David Welsh, **Op. Cit.**,p. 157. -٦٠

- James Barber, South Africa **Op. Cit.**, p. 131. -٦١

- Steve Kibble Ray Bush, **Op. Cit.**, p. 225. -٦٢

- James Barber, South Africa... **Op. Cit.**, p. 131. -٦٣

- Dr. H.S. Schoeman, **Op. Cit.**, p. 117. -٦٤

٦٥ ـ انظر كل من:

- David Welsh, **Op. Cit.**, p. 160.

- Chirs Heymans, The New Constition – A View on "Coloured" Pers Pectives, In **Africa Insight**, Vol. 15 No. 1, 1985, Pp. 35 – 37.

٦٦ - Dr. H.S.S Choeman, **Op. Cit.,** p. 119.

٦٧ - Prof. K. P. Magyar Prof. B. R Anchod, "South Africa's New Constitution: The Indian Perspectives", In **Africa Insight,** Vol. 15, No., 1985, p. 32.

٦٨ - **Ibid.,** Pp. 31 – 32.

٦٩ - Chris Heymans, **Op. Cit.,** p. 38.

وانظر أيضاً:

J. e. Spence, South Africa: ... **Op. Cit.,** p. 472.

٧٠ - Prof. K, p. Magyar, **Op. Cit.,** Pp 32 – 33.

٧١ - James Barber, South Africa... **Op. Cit.,** p. 135.

٧٢ - Johann Langer, "Inkatha", In **Africa Insight,** Vol. 17, No. 1, 1977. p. 35.

٧٣ - **Ibid.,** Pp. 36 – 37.

٧٤ - **Ibid.,** p. 38.

٧٥ - Dr. H.S. Schoeman, **Op. Cit.,** p. 119.

٧٦ - أنظر كل من:

Mark Swilling, **Op. Cit., p.** 415 – 433.

Roger Omond, **Op. Cit.,** Pp. 633 – 634.

٧٧ - James Barber, White South Africa... **Op. Cit.,** p. 499.

٧٨ - Thomas G.Karis, "Revolution In The Making: Black Politics In South Africa, In **Foreign Affairs,** (U.S.A: Councilon Foreign Relations, Imc.), Vol. 62, No. 2, Winter 1983 – 84, p. 392.

٧٩ - Colin Legum (ed.) **Op. Cit.,** p. B 756 – 757.

٨٠ - Patrick Laurence, "Black Consciousness" In **Africa Insight** Vol. 17, No. 1, 1987, Pp. 40 - 41.

٨١ - **Idem.**

- Colin Legum (ed), **Op. Cit.**, p. B 757. -٨٢

- Patrick Laurence, **Op. Cit.**, p. 42. -٨٣

- Thomas G.Karis, **Op. Cit.**, Pp. 292 – 294 -٨٤

- Colin Legum (ed.), **Op. Cit.**, Pp. B - ٨٥

- **Ibid.**, p.B 753. -٨٦

- James Barber, South Africa... **Op. Cit.**, p. 130. -٨٧

- David Welsh, **Op. Cit.**, p. 160. - ٨٨

- J.E. Spence, South Africa's... **Op. Cit.**, p. 175. -٨٩

- Colin Legum (ed.). **Op. Cit.**, p.B 753. -٩٠

- **Ibid.**, Pp. B – 753. -٩١

- **The ANC Of South Africa,** Excerpts From Policy And Programme, (Dar Es Salaam: ANC External Mission), Dar 1962, Pp. 21 – 22. -٩٢

- **The Indian Ocean Newsletter,** (Paris: Jndian Ocean Information Documentation Bank), **Weekly Newsletter,** No. 188, June 29, 1985. p. 1. -٩٣

- J.E. Spence, South Africa.. **Op. Cit.**, Pp. 476 – 477 -٩٤

- Colin Legum (ed,). **Op. Cit.**, Pp. B 742 – 743. - ٩٥

- James Barberm, South Africa... **Op. Cit.**, p. 129. -٩٦

- Roger Omond, **Op. Cit.**, Pp. 622 – 623. -٩٧

- **Colin Legum** (ed.). Pp. B 739 – 740. -٩٨

- **Ibid.**, p.B.742. -٩٩

- Roger Omond, **Op. Cit.**, Pp, 632 – 633. -١٠١,١٠٠

- Mark swilling, **Op. Cit.**, p. 421. -١٠٢

التطورات السياسية في جنوب أفريقيا: (١٩٦٠- ١٩٩٣)*

مقدمة:

منذ بدايات الستينيات رأينا في المرحلة السابقة كيف تمكن الأفريكانرز بزعامة الحزب الوطني الحاكم من تعزيز وضعهم السياسي في السلطة، وفرض أيديولوجيتهم المتعلقة بالقومية الأفريكانرية وتمكنوا من أن يحولوا جزءاً يعتد به من الثروة الاقتصادية لصالحهم ومن خلال الشركات الحكومية الجديدة بشكل قوى من سلطتهم السياسية بالتبعية. ويمكن تتبع التطورات السياسية فى جنوب أفريقيا منذ ذلك الحين فى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: القومية البيضاء في مواجهة باقي الجماعات ١٩٦١ ــ ١٩٧٥:

على أنه منذ بداية الستينيات ظهرت عدة عوامل، أدت إلى حدوث تغييرات في هذا الوضع، نذكر منها: تغير القاعدة الاجتماعية للحزب الوطني من بورجوازية صغيرة وعمال، إلى رجال أعمال من الأفريكانرز تعاونوا مع نظرائهم المتحدثين بالإنجليزية، ثم اشتداد حركة المقاومة الأفريقية التي بدأت تلجأ إلى الكفاح المسلح، فاستقلال العديد من البلدان الأفريقية، وتزايد موجة النقد الدولي للممارسات العنصرية لجنوب أفريقيا، وقد دفعت هذه العوامل عملية التغيير في مسارات ثلاثة متواكبة:

أ ــ المسار الأول: اتجاه النظام السياسي في جنوب أفريقيا إلى الاعتماد على الجماعة ككل بدلاً من جماعة الأفريكانرز فقط وتمثل ذلك فيما يلي:

١ ــ رفع شعار القومية البيضاء بديلاً عن شعار القومية الأفريكانرية والدعوة إلى جنوب أفريقيا البيضاء بدلاً من جنوب أفريقيا الأفريكانرية ــ ففي عام ١٩٦١، صرح رئيس الوزراء (فيرفورد)، قائلاً: "إنني أرى الحزب الوطني اليوم حزباً يقف إلى جانب الحفاظ على الرجل الأبيض والحكم الأبيض لجنوب أفريقيا". واستناداً إلى ذلك أنشأت الحكومة في عام ١٩٦١، وزارة الهجرة لتقوم بتشجيع هجرة البيض إلى جنوب أفريقيا وهو الأمر الذي كان يلقى معارضة من جانب الأفريكانرز قبل ذلك حتى لا يختل التوازن العددي داخل الجماعة البيضاء لصالح الجماعة المتحدثة بالإنجليزية، ثم قام فيرفورد بتعيين وزير من المتحدثين بالإنجليزية لهذه الوزارة، كما تعين وزيراً آخر من المتحدثين بالإنجليزية لوزارة الإعلام والسياحة وهو ما يعد أمراً جديداً، ذلك أنه منذ تولي الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦١، فإن الأفريكانرز فقط هم الذين كانوا يشغلون المناصب الوزارية وقد وصل الأمر إلى مداه حين

---

* نشر عام ١٩٩٣

قام الحزب الوطني عام ١٩٦٩، بطرد د. ألبرت هيرتزوج ومجموعته التي تمثل الجناح اليميني في الحزب ــ من عضوية الحزب، وذلك لإصراره على تعزيز القومية الأفريكانرية، ورفضه دعوة الحزب الوطني للقومية البيضاء.

٢ ــ رفع شعار الوحدة البيضاء بديلاً للوحدة الأفريكانرية، فمنذ عام ١٩٦٠، بدت الحكومة أكثر تسامحاً فيما يتعلق بمشاركة الأفريكانرز والمتحدثين بالإنجليزية جنباً إلى جنب في المنظمات الشبابية والثقافية والاقتصادية والخيرية، بعد أن كان الأفريكانرز مطالبون في الماضي بالانسحاب من هذه المنظمات وتشكيل تنظيماتهم الخاصة.

ففي عام ١٩٦٤، أنشأت الحكومة جامعة بورت إليزابيث ليتم التدريس فيها بالإنجليزية والأفريكانرية معاً لأول مرة، كما أن الحكومة استخدمت سلطتها في نفس الوقت لمنع أي ارتباط تنظيمي بين البيض وغير البيض ففي نهاية عام ١٩٦٢، هددت الحكومة كافة المؤسسات العلمية والمهنية التي تحصل على إعانات من الحكومة ــ بقطع هذه الإعانات إذا لم تقم هذه المؤسسات بطرد غير البيض من عضويتها، وقد توجت الحكومة إجراءاتها بإصدار قانون حظر التداخل السياسي عام ١٩٦٨، والذي اعتبر عضوية شخص من جنس معين في تنظيم ذي طابع سياسي "لجماعة عرقية أخرى" جريمة يعاقب عليها.

ب ــ المسار الثاني: قيام النظام السياسي لجنوب أفريقيا بتطوير سياسة الأبارتهيد لتصبح سياسة "التنمية المنفصلة". مستهدفاً بذلك القضاء كلية على ما أسماه "بالخطر الأسود" من جانب الأفريقيين من خلال استبعادهم من النظام السياسي كلية، وتمزيق أوصالهم في إطار البانتوستانات. ففي عام ١٩٥٩، صدر قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو. والذي شطب الناخبين الأفريقيين في الكيب من جداول الانتخاب، وبذلك فقدوا حقهم في انتخاب أي ممثلين من البيض عنهم في مجلسي البرلمان (الجمعية، والشيوخ)، وفي مجلس مقاطعة الكيب. وقد أكد نفس القانون على وجود ثمان "وحدات وطنية" أو بالأحرى جماعات قبلية أفريقية، ستعطي كل منها الفرصة لتتطور كوحدة مستقلة ذاتياً يكون لها صلاحيات تشريعية في شؤونها المحلية، وسعياً لاستبعاد أفريقيوا الحضر من النظام السياسي وفصلهم عن أقرانهم في المناطق الريفية صدر عام ١٩٦٣، قانون إنشاء مجالس بانتو الحضر التي تتمتع ببعض الصلاحيات لإدارة الشؤون المحلية في الضواحي الأفريقية، ثم صدر عام ١٩٧٥، قانون جنسية الأوطان المحلية والذي حرم الأفريقيين في البانتوستانات من جنسية جنوب أفريقيا، ومنحهم جنسية البانتوستانات التي ينتمون إليها، وتوج ذلك بصدور القانون الدستوري للأوطان المحلية عام ١٩٧١، والذي مهد الطريق أمام استقلال أربعة بانتوستانات هي على التوالي: ترانسكاي ــ بوفوتاتسوانا ــ فندا ــ سيسكاي.

ت ــ **المسار الثالث:** ابتداع سياسة "التنمية المتوازية" حيال الملونين والهنود بغية فض تحالفهم النضالي مع الأفريقيين من جهة، واستبعادهم من النظام السياسي الأبيض ولكن بصورة تجعل منهم "رديفا" لجماعة البيضاء من جهة أخرى. وفي هذا السياق أنشأت الحكومة عام ١٩٥٩، مجلس الملونين كجهاز استشاري منتخب من قبل الناخبين الملونين في الكيب لمدة خمس سنوات، وفي عام ١٩٦١، أنشأت الحكومة وزارة شؤون الملونين لتتولى الإشراف الفعلي على كل ما يتعلق بشؤون الملونين، على أن يكون مجلس الملونين جهازاً استشارياً لهذه الوزارة.

وفي عام ١٩٦٤، صدر قانون المجلس التمثيلي للأشخاص الملونين الذي عدل عام ١٩٦٨، وإن ظل المجلس جهازاً استشارياً، إلا أن التعديل قد أسفر عن شطب الناخبين الملونين من جداول الانتخاب، باعتبارهم أن لهم مجلسهم المنتخب من قبلهم. وفيما يتعلق بالتعامل مع الجماعة الهندية، فتجدر الإشارة إلى أنه طوال المراحل السابقة فإن الهنود لم يتمتعوا بأية حقوق سياسية في جنوب أفريقيا إلا أنه منذ عام ١٩٦١، اعترفت الحكومة بالهنود كجزء من سكان البلاد، وأنشأت وزارة الشؤون الهندية لتتولى الإشراف على شؤونهم ثم قامت عام ١٩٦٨، بإنشاء المجلس الهندي لجنوب أفريقيا كجهاز استشاري منتخب من قبل الناخبين الهنود.

وهكذا فإنه طوال هذه المرحلة تعمقت الممارسات العنصرية لنظام جنوب أفريقيا، رغم محاولات النظام إضفاء مسحة من الشعارات عليها بشكل قد تجعل المجتمع الدولي يقبلها، فالنظام يحاول أن يظهر أنه يمنح الاستقلال للأفريقيين، وأنه يعطي الحقوق السياسية، وإن كانت محدودة، للملونين والهنود، وكل ذلك لا يتم في إطار من سياسة الأبارتهيد المدانة دولياً، وإنما إطار سياسة "التنمية المنفصلة"، و"التنمية المتوازية".

المرحلة الثانية: الإصلاحات ١٩٧٦ ــ ١٩٨٤:

رأينا كيف حاول النظام العنصري في جنوب أفريقيا تحسين صورته الداخلية والدولية من خلال قيامه ببعض تعديلات شكلية تقوي من السيطرة البيضاء على الحكم من جهة وتخفف من حدة عدم الاستقرار في الداخل من جهة أخرى، غير أنه منذ منتصف السبعينيات اضطر النظام إلى القيام ببعض "الإصلاحات"، وهي الأخرى وإن كانت شكلية إلا أنها شكلت مقدمات لدفع النظام نحو إجراءات "تغييرات" بدت جوهرية في مرحلة تالية.

ويمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعت النظام إلى القيام بهذه "الإصلاحات" فيما يلي:

أولاً: أسباب سياسية:

ذلك أن استقلال المستعمرات البرتغالية، وبالذات موزمبيق وأنجولا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ على التوالي)، ثم استقلال زيمبابوي عام ١٩٨٠، قد ألقى بضغوط داخلية وإقليمية، ودولية على النظام، فمن جهة اندلعت انتفاضة سويتو ٧٦ / ١٩٧٧ لتهدد الاستقرار الشكلي في البلاد ولتؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية منها، ومن جهة ثانية تمكن المؤتمر الوطني الأفريقي من الحصول على قواعد له داخل جنوب أفريقيا، ومن جهة ثالثة ومع استقلال زيمبابوي تحديداً فإن النظام فقد مزاعمه التي كان يروج لها بأن حكم الأغلبية من شأنه تقويض الاستقرار الداخلي.

وقد ازدادت أزمة النظام تعقيداً برفض معظم زعماء البانتوستانات العشرة قبول الاستقلال، فحتى منتصف الثمانينات لم يقبل الاستقلال إلا أربعة بانتوستانات رفض المجتمع الدولي الاعتراف بها، ثم إن محاولات النظام إحداث الوقيعة بين المضطهدين في جنوب أفريقيا قد منيت بالفشل الذريع على النحو الذي يوضحه نشأة التحالف الأسود لجنوب أفريقيا عام ١٩٧٩، والذي شارك فيه تنظيمات من البانتوستانات (إنكاثا)، وتنظيمات للملونين والهنود (حزب العمل الملون، وحزب الإصلاح الهندي)، أضف إلى ما تقدم فإن سياسة النظام المتعلقة "بالتنمية المتوازية" للملونين والهنود. قد فشلت ذلك أن كلتا الجماعتين قد نظرت إلى هذه السياسة والهياكل المنبثقة عنها باعتبارها شكلاً آخر من الأبارتهيد، وقد انهار مجلس الملونين عام ١٩٨٠، عندما قام حزب العمل، الذي كان يتمتع بغالبية المقاعد المنتخبة في المجلس بالانسحاب منه وتبع ذلك حل المجلس الهندي، وقد دفع ذلك بالنظام إلى البحث عن بديل يقوم على مبدأ الفصل من خلال الارتباط (SEPARATION Within ASSOCIATION)، مستهدفاً من وراء ذلك احتواء مشاعر وتوجهات الملونين والهنود المعادية للنظام.

ثانياً: أسباب أمنية:

وهي ترجع إلى اضطرار الحكومة إدخال الملونين في صفوف الجيش والبوليس مع تزايد العسكرة في البلاد واحتياجها إلى المزيد من الشباب الذي تعجز الجماعة البيضاء عن الوفاء به، بل وصل الحد إلى أن أصبح معظم العاملين في مصانع الأسلحة من الملونين، وبالتالي بات لزاماً على الحكومة كي تأمن جانبهم أن تمنحهم قدراً من الحقوق السياسية.

ثالثاً: أسباب اقتصادية:

فعلى الرغم من فترات الانتعاش القصيرة التي شهدها اقتصاد جنوب أفريقيا (٧٢ ـ ١٩٧٥، ٧٩ ـ ١٩٨١، ٨٣ ـ ١٩٨٤)، فإن معدلات البطالة الأفريقية قد أخذت في التزايد لتصل إلى نحو ربع القوى

العاملة الأفريقية، ولم يكن مرجع ذلك عجز آليات السوق عن خلق وظائف جديدة للعمال الجدد بقدر ما كان يرجع إلى انكماش الإنتاج في معظم الصناعات الكبرى والذي وصل إلى حد إغلاق العديد من المصانع وفقدان عدد كبير من العمال لأعمالهم، بل وبدء ظهور مشكلة البطالة بين العمال البيض لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

رابعاً: أسباب اجتماعية:

فقد شهد، مجتمع جنوب أفريقيا منذ السبعينيات تغيراً في تركيب القوى الاجتماعية البيضاء وتفاعلاتها، حيث ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الأفريكانرز الذي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين المتحدثين بالإنجليزية، ورغم أن هؤلاء قد تمكنوا من إقامة قاعدة تكنولوجية حديثة لصناعاتهم، إلا أن هذه القاعدة باتت تتطلب وجود عمالة على درجة عالية من المهارة تعجز الجماعة البيضاء عن توفيرها، ويستحيل الوفاء بها من بين العمال السود نظراً لوجود نظام "حجز الوظائف" للبيض ونظراً لضعف المستوى التعليمي والفني للأفريقيين بسبب نظام الفصل في التعليم.

وقد لجأ هؤلاء إلى استيراد العمالة من الخارج بتكاليف مرتفعة، لكن هذه العمالة بدأت هي الأخرى تعزف عن العمل في جنوب أفريقيا نظراً لحالة عدم الاستقرار الداخلي، وبالتالي أصبح لدى كبار الرأسماليين في جنوب أفريقيا مصلحة ملحة في تخفيف بعض قيود الأبارتهيد المتعلقة بالعمالة السوداء حتى تتوافر لديهم الأيدي العاملة الماهرة، كما أصبح لديهم مصلحة في رفع القيود العنصرية المتعلقة بحركة الأيدي العاملة، وتركها لآليات السوق، سعياً لتحسين أوضاع العمال السود ورفع أجورهم نسبياً على نحو يؤدي إلى اتساع نطاق السوق المحلي أمام صناعاتهم من جانب والحيلولة دون تنامي الاتجاهات الاشتراكية في صفوفهم من جانب آخر حتى لا تتهدد مصالحهم. وقد أدت هذه التوجهات إلى حدوث صراع داخل الحزب الوطني أسفر عن انشقاق الجناح اليميني عنه ليشكل الحزب المحافظ ١٩٨٢، بشكل جعل الحزب الوطني، لأول مرة في تاريخه، يستند في وجوده في السلطة على تأييد أعداد متزايدة من المتحدثين بالإنجليزية ـــ بعد أن كان حزباً أفريكانرياً خالصاً ـــ هذا بالإضافة إلى كبار الرأسماليين الأفريكانرز في الوقت الذي استطاع فيه الحزب المحافظ أن يستحوذ على التأييد بين صفوف المزارعين الأفريكانرز وأعضاء الطبقة الوسطى الأفريكانرية.

وإزاء هذه الأوضاع ومع خوف قيادات الحزب الوطني الحاكم من احتمالات فقدهم للسلطة لصالح الحزب المحافظ، فإن حالة من التردد قد سيطرت على عملية "الإصلاحات" خشية ما قد تسفر عنه من

نتائج تعرض سيطرة البيض على السلطة للخطر من جانب وهو ما أدى إلى مزيد من اعتماد الحزب الحاكم على الجيش وممارسة القمع للتحكم في عملية الإصلاح وفرضها من أعلى من جانب آخر.

وهكذا نشأ هذا التحالف الثلاثي (كبار الرأسماليين ــ الحزب الوطني ــ الجيش)، وهو كما يبدو تحالف مؤقت تتناقض مصالح أطرافه وأهدافهم. الأمر الذي انعكس على عملية "الإصلاحات" وأضفى عليها قدراً من التردد وأحاطها بكثير من الغموض.

ويمكن إجمال أهم الإصلاحات التي قام بها النظام خلال هذه المرحلة فيما يلي:

أ ــ الإصلاحات الدستورية:

فقد صدر دستور جديد لجنوب أفريقيا عام ١٩٨٣، بعد مداولات مستفيضة كانت أهم ملامحه ما يلي:

١ ــ استبدل الدستور نظام الحكم البرلماني السابق بنظام حكم أقرب إلى النظام الرئاسي، فألغى منصب رئيس الوزراء، وتمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة.

٢ ــ ألغى الدستور مجلس الشيوخ ــ أحد مجلسي البرلمان ــ وابتدع برلماناً (ثلاثياً)، يتشكل من ثلاثة مجالس هي:

أ ــ مجلس الجمعية: وهو خاص بالجماعة البيضاء وعدد أعضائه ٩٧٨ عضواً.

ب ــ مجلس الممثلين: وهو خاص بالجماعة الملونة وعدد أعضائه ٨٥ عضواً.

ت ــ مجلس المندوبين: وهو خاص بالجماعة الهندية وعدد أعضائه ٤٥ عضواً.

على أن يتم انتخاب أعضاء كل مجلس من الجماعة العنصرية التي يمثلها المجلس، شريطة أن يشرع كل مجلس للمسائل "الخاصة" لجماعته، أما المسائل "العامة" فتعرض على المجالس الثلاثة كل على حدة فإن وافقت عليها أصبحت قانوناً.

٣ ــ أنشأ الدستور مجلساً وزارياً (حكومة)، لكل جماعة يعنيه رئيس الدولة على أن تكون الحكومة المنبثقة عن مجلس الجمعية (الأبيض)، هي حكومة الجماعة البيضاء وفي نفس الوقت هي الحكومة الوطنية والتي يمكن أن يضم إلى صفوفها وزراء ملونين وهنود.

ب ــ الإصلاحات القانونية:

أصدرت الحكومة عدداً من القوانين، وألغت البعض الآخر في محاولة استرضاء الأفريقيين الذين استبعدتهم كلية من النظام السياسي الجديد، ونذكر منها:

(١) في المجال الإداري: أصدرت الحكومة عام ١٩٧٧، قانون مجالس الجماعة حيث منح الأفريقيين في الحضر حق انتخاب مجالس محلية خاصة بهم لإدارة شؤونهم المحلية، لكن هذه المجالس سرعان ما انهارت لمقاومة الأفريقيين لها.

(٢) في المجال السياسي: ألمحت الحكومة إلى احتمالات حصول السود في الحضر على حق المواطنة لكن دون منح كل السود الحقوق السياسية، ثم ألغت في عام ١٩٨٥، قانون حظر التداخل السياسي، لكن هذا الإلغاء لم يرتب أي نتيجة إيجابية لأن التمثيل السياسي في الهياكل البيضاء والملونة والهندية كان يستند إلى أساس عنصري وهو ما يفرض وجود أحزاب عرقية تتنافس على مقاعد السلطة التشريعية القائمة على أساس عنصري ثلاثي.

(٣) في المجال الاقتصادي: منح الأفريقيين في الحضر امتياز ملكية المساكن لمدة ٩٩ عاماً وقد اعترف بذلك عام ١٩٨٥، لكن لم يسمح لهم بالعيش في المدن البيضاء.

(٤) في المجال العمالي: وفي عام ١٩٨٥، ألغت الحكومة المعاملة التفضيلية للعمال الملونين في الكيب على حساب العمال الأفريقيين، ويبدو أنها أرادت اختيار رد فعل العمال الملونين تجاه هذا الإلغاء، وخلق تناقض بينهم وبين أقرانهم من الأفريقيين.

(٥) في المجال الاجتماعي: ألغت الحكومة عام ١٩٨٥، قانون حماية الآداب، وعدلت قانون الزواج المختلط ليسمح بالزواج بين أبناء الجماعات العرقية المختلفة.

ولعله يتضح مما تقدم أن الإصلاحات التي سادت طوال هذه المرحلة، إنما استهدفت في جانب كبير منها احتواء الملونين والهنود في النظام السياسي الجديد لتقوية الوضع النسبي للجماعة البيضاء وفض علاقة التضامن بين كافة المضطهدين في جنوب أفريقيا، وإضعاف الجماعة الأفريقية بتمزيقها بين البانتوستانات من جهة، وبين سكان البانتوستانات والحضر من جهة ثانية وكل ذلك تم في سياق لم يستبعد منه المنظور العنصري الذي يرتكن عليه النظام، لذا كان من الطبيعي أن تستمر أعمال المقاومة ضد هذا النظام من جانب الأفريقيين، وأن تستمر الإدانة الإقليمية والدولية لسياساته وممارساته.

ولملء الفراغ الذي نشأ في البلاد نتيجة حظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية فقد نشأت تنظيمات سياسية معارضة داخل البلاد كان أبرزها الجبهة الديمقراطية المتحدة التي شكلت مظلة لكل التنظيمات المعارضة الأبارتهيد وللدستور الجديد.

المرحلة الثالثة: التطوارت السياسية الحديثة في جنوب أفريقيا (مرحلة التحول اعتباراً من ١٩٨٥)

- **أسباب التحول:**

منذ منتصف الثمانينات حدثت تطورات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، أثرت بالسلب والإيجاب على سلوك وتطورات كلا الفاعلين الرئيسيين في مشكلة جنوب أفريقيا (الحزب الوطني الحاكم، والمؤتمر الوطني الأفريقي)، وأدت في تفاعلاتها إلى دفع الطرفين إلى الجلوس على مائدة المفاوضات لأول مرة منذ بدء الصراع.

ويمكن إيجاز أهم هذه التطورات على النحو التالي:

أولاً: على المستوى الدولي:

فممارسات النظام العنصري ظلت تفتقر إلى المشروعية الدولية على نحو أدى إلى استمرار عزلة النظام، وتزايد المقاطعة الدولية بشكل انعكس على تردي الأوضاع الاقتصادية في الداخل، وتزايد حركة مقاومة الجماهير له بالتالي ثم إن اتخاذ القوتين الأعظم (قبل تفكك الاتحاد السوفياتي)، من أسلوب التسويات السلمية أسلوباً لحل المشكلات الدولية (أنجولا وناميبيا على سبيل المثال)، من جهة فضلاً عن تراجع دور الاتحاد السوفياتي وتواريه كلية على المستوى العالمي من جهة ثانية كل ذلك وغيره كان له انعكاسات بالسلب والإيجاب على موقف الطرفين الرئيسيين في الصراع في جنوب أفريقيا، ذلك أنه إذا كان انهيار المعسكر الاشتراكي قد شكل تطوراً إيجابياً لصالح النظام العنصري، وما استتبعه ذلك من تضاؤل تأثير المقاطعة الدولية له، إلا أنه أفقد النظام العنصري في نفس الوقت أحد مقوماته الأساسية التي كان يروج لها في تعامله مع العرب باعتبار أنه يشكل خصماً في مواجهة الشيوعية، وفي المقابل فإذا كان أسلوب التسويات السلمية ونجاحها ــ ولو جزئياً ــ في ناميبيا خصوصاً ــ قد أغرى قادة المؤتمر الوطني الأفريقي بإمكانية التوصل إلى تسوية للوضع في جنوب أفريقيا ــ باعتبار أن ما تم في ناميبيا إنما يعد تراجعاً استراتيجياً من جانب النظام العنصري ــ إلا أن انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي قد أفقد المؤتمر الوطني الأفريقي سنده الرئيسي على المستوى الدولي والذي كان يقدم له معظم العون المادي والمعنوي.

ثانياً: على المستوى الإقليمي:

ويتمحور هذا الوضع بدرجة كبيرة حول نظرة منظمة الوحدة الأفريقية للمشكلة في جنوب أفريقيا باعتبارها مشكلة داخلية وليست مشكلة تصفية استعمار، وهو ما أثار في فترات مبكرة فكرة الحوار بين بعض البلدان الأفريقية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا، وهي دعوة تزايد أنصارها بمرور الوقت مع تصاعد قوة النظام العنصري وقيامه بتوجيه ضربات عسكرية إلى دول المواجهة الأفريقية وليسوتو، ألقت على كاهلها بتبعات اقتصادية جسيمة في وقت تعاني فيه من القحط والجفاف، وأدت إلى زيادة عدم الاستقرار الداخلي فيها، وقد اضطرها هذا الوضع إلى عقد اتفاقيات سلام معه (موزمبيق وأنجولا)، من جهة، وإلى تضييق الخناق على نشاطات المؤتمر الوطني التي تنطلق من أراضيها من جهة ثانية، ثم إلى الضغط على المؤتمر الوطني للدخول في مفاوضات مع النظام العنصري من جهة ثالثة.

غير أن نفس هذه التطورات كانت غير مواتية للنظام العنصري ذاته، فرغم هجماته العسكرية المتكررة على الدول المجاورة إلا أنه اضطر إلى التسليم باستقلال ناميبيا بعد أن مني بهزيمة عسكرية فادحة في جنوبي أنجولا من جهة، ثم إن اتفاقات السلام التي عقدها مع كل من موزمبيق وأنجولا تحت الضغوط قد منيت بالفشل من جهة ثانية، وقد أدت عملية العسكرة إلى تزايد نفقات الدفاع في وقت تزايدت فيه آثار المقاطعة الدولية في الداخل من جهة ثالثة، فضلاً عن أن استمرار الهجوم على الدول المجاورة لم يلق قبولاً دولياً في وقت سادت فيه أساليب تسوية الصراعات الدولية بالطرق السلمية من جهة رابعة.

ثالثاً: على المستوى المحلي:

وقد شهدت نفس الفترة تطورات داخلية دفعت كلا الطرفين إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات نذكر منها تنامي قوة اليمين المحافظ الأبيض في الداخل بشكل بات يهدد معه استمرار الحزب الوطني في السلطة، فلقد تمكن الحزب المحافظ من أن يصبح حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان، ولم يعد الحزب الوطني الحاكم حزباً أفريكانرياً خالصاً حيث تغيرت قاعدة التأييد الانتخابي له، فأصبح المتحدثون بالإنجليزية يشكلون نحو ٤٠ بالمئة من هذه القاعدة، وتطلب الأمر ضرورة مراعاة مصالح هذه الجماعة والاحتفاظ بتأييدها ودعمها، ولما كانت هذه الجماعة تضم في صفوفها معظم كبار رجال الأعمال الذين أضيروا من جراء الإضرابات والاضطرابات في الداخل ومن جراء المقاطعة الدولية فإنهم راحوا يلحون على ضرورة أحداث تغيير سياسي في البلاد، بل وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين سافرت الوفود العديدة منهم إلى الخارج لعقد مشاورات مع قادة المؤتمر الوطني في المنفى للاتفاق على شكل التغيير المنشود.

وقد أدت الانتفاضات في الداخل إلى زعزعة الاستقرار بشكل أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أسفر عن فرض حالة الطوارئ في البلاد عام ١٩٨٦، بصورة انتهت إلى عسكرة أجهزة الدولة وسيطرة جهاز الأمن عليها في نهاية عهد بوتا وتراجع دور الحزب الوطني الحاكم في صنع السياسة ونشوء صراع بالتبعية بين أجهزة الدولة على كيفية مواجهة الموقف المتفاقم.

وقد تواكب مع ذلك فشل أحد الأعمدة الرئيسية لنظام الأبارتهيد والمتمثل في إقامة بانتوستانات عشرة تحصل على الاستقلال في النهاية، فقد ظل المجتمع الدولي رافضاً الاعتراف بالبانتوستانات الأربعة التي منحت الاستقلال من جانب النظام العنصري (ترانسكاي ــ بوتوثاتسوانا ــ سيسكاي ــ فندا)، ورفضت بقية البانتوستانات قبول الاستقلال، في الوقت الذي عجز فيه البرلمان الثلاثي عن تحقيق الاستقرار المنشود. أو أداء دوره المنوط به كجهاز تشريعي.

وقد أضاف تسليم النظام العنصري باستقلال ناميبيا بعد آخر إلى الموقف ذلك أنه إذا كان قد سلم بإنهاء العنصرية في ناميبيا والتي كان يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا فلماذا إذاً الاستمرار في تكريس هذا الوضع داخل جنوب أفريقيا خاصة وقد باتت هي الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تخضع لهذا النظام. على أية حال فإن النظام العنصري قد تمكن خلال الفترة المذكورة من احتضان إنكاثا ــ حزب الحرية ــ التي ترتكن إلى قاعدة قبلية من الزولو ــ إلى صفوفه ودفعها إلى الصدارة، وقدم لها العون المادي والأدبي بشكل ظهرت معه كقوة سياسية فاعلة في البلاد يتعين أن يكون لها دور في المستقبل، على نحو أدى إلى شق صفوف الجماعة الأفريقية على أسس عرقية.

ورغم أن التطورات السابقة في معظمها كان لها تأثيرات بالسلب على النظام العنصري، وهو ما يعتبر من زاوية أخرى تأثيرات بالإيجاب لصالح المؤتمر الوطني الأفريقي، إلا أن المؤتمر راح يواجه الآخر مشكلات خلال نفس الفترة، فقد نشبت خلافات داخل التنظيم حول القيادة وخلافات حول الأسلوب الذي يتعين اتباعه لمواجهة الوضع في البلاد. هل استمرار اللجوء إلى الأساليب السلمية في المقاومة؟، أم تصعيد الكفاح المسلح؟، وفي نفس الوقت فإن المؤتمر بات يخشى من فقدان مركزه وسيطرته على مسار الأحداث في داخل البلاد، فمن جهة تصاعد دور الجبهة الديمقراطية المتحدة في البلاد، وصحيح أن الجبهة ــ بشكل أو بآخر ــ كانت المتحدث العلني باسم المؤتمر إلا أن تصاعد نشاطاتها ونضالها في الداخل دفعت بقياداتها لتتبوأ مكان الصدارة كزعامة للشعب الأفريقي تهدد زعامة المؤتمر، ومن جهة ثانية فإن احتضان الحكومة لإنكاثا ــ حزب الحرية ــ قد شكل تهديداً لوحدة الشعب الأفريقي، وأفسح مجالاً لقوى سياسية أخرى يمكن أن تنازع المؤتمر الوطني في أي مفاوضات مستقبلية.

- إرهاصات التحول:

أ ــ .. أدت هذه التطورات وغيرها إلى دفع كل من الحزب الوطني الحاكم والمؤتمر الوطني الأفريقي إلى محاولة تلمس السبل للبحث عن مخرج والتوصل إلى تسوية.

فقد أعلن د. جيريت فيلجون. وزير التنمية الدستورية ــ عن قبول الحزب الوطني منذ عام ١٩٨٥، لضرورة إيجاد نموذج دستوري قابل للتفاوض، يقوم على أساس "أمة واحدة داخل جنوب أفريقيا غير المجزأة"، وهو الأمر الذي يعني قبول الحزب الوطني استبعاد المفهوم العنصري كمحدد دستوري في دولة جنوب أفريقيا الجديدة، وإن كان قد استبدل هذا المفهوم بمفهوم "حقوق الجماعات". حيث روج الحزب منذ ذلك الحين ــ وحتى بداية عام ١٩٩٠ ــ لفكرة منح الحقوق السياسية لمواطني جنوب أفريقيا في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة كدولة / أمة، وذلك عبر ارتباطهم الطوعي بجماعة، أو عدم ارتباطهم بجماعة بشكل يسمح بتشكيل مجلس تشريعي يمثل الجماعات، وآخر يمثل المواطنين الذين رفضوا الارتباط بجماعة.

وقد أعلن دي كليرك عقب توليه زعامة الحزب في بداية ١٩٨٩ ــ وقبل أن يصبح رئيساً للدولة ــ في أول خطاب برلماني له عن "ضرورة التخلص من الجوانب السلبية للتمييز والتي ترتكز على العرق" وذلك بغية التوصل إلى "وضع عادل ومتكافئ" لكل أبناء جنوب أفريقيا بصرف النظر عن العرق. ودعا إلى عقد مؤتمر وطني للتفاوض حول هذا الموضوع. على أن إشارة دي كليرك للجوانب السلبية "للتمييز إنما تشير وبطريق غير مباشر إلى وجود جوانب" إيجابية" له، وقد دافع دي كليرك في نفس الوقت عن "حقوق الجماعات" حين قال "ليس من الممكن الحديث عن مجتمع غير عنصري في دولة متعددة الأعراق".

ب ــ ومع بدء الحملة الانتخابية البرلمانية في عام ١٩٨٩، فإن دي كليرك حدد خطته بصورة أكثر تفصيلاً في مايو من نفس العام، فقد أكد على أن الحزب الوطني يفضل "اقتسام السلطة"، والتي تعني أن المسائل الخاصة بجماعة معينة يجب أن تترك لهذه الجماعة لتبت فيها على أساس من "الحكم الذاتي" أما المسائل ذات الطابع العام فسيتم الاتفاق عليها بين مختلف الجماعات على أساس من الإجماع، فإذا لم يمكن التوصل إلى هذا الإجماع، فتحال المسألة إلى "حكم مناسب" يتمثل في محكمة دستورية، وأضاف دي كليرك: "إن كل المجموعات السكانية سيكون لها الحق في المشاركة والرفاهية ولكن ليس على حساب البيض".

ت ــ وقد صدر البرنامج الانتخابي للحزب الوطني في نهاية يونيو عام ١٩٨٩، ليزيد الأمور إيضاحاً، فقد حدد البرنامج خطة عمل خمسية تلتزم فيها الحكومة بالدعوة إلى مؤتمر وطني دستوري تمثل فيه

الأغلبية السوداء شريطة ألا يسمح لجماعة عرقية بالسيطرة على المؤتمر ولا على النظام السياسي الذي سينجم عنه، إن الجماعات ـ شأنها بالأفراد ـ يجب أن تصان حقوقها، وقد أشار البيان إلى قائمة الحماية لحقوق الجماعات يجب أن تشمل القبائل الأفريقية ـ بشكل يجعل منها أجزاء في الأمة دون أن تشكل أغلبية ـ وقد أعلن البرنامج أن ثمة تغييرات ستتم في قوانين التصنيف العنصري بشكل يؤدي إلى ظهور "جماعة مفتوحة" من الأفراد الذين لا يرغبون في أن يصنفوا وفق النظام الحالي للجماعات العرقية، والذين يرغبون في الإقامة في "المناطق المفتوحة" واقترح البرنامج أن يتشكل الجهاز التشريعي من ممثلي ٢٤ جماعة عرقية هي: السود، والبيض، والملونين، والآسيويين، وعشر قبائل سوداء، وتسع أقاليم تنموية، وجماعة مفتوحة.

وقد عدل الحزب من موقفه تجاه مسألة مشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في مفاوضات المؤتمر الوطني الدستوري، فبعد أن كان يصر على أن المؤتمر الوطني الأفريقي تنظيماً إرهابياً وبالتالي لا يمكن الاعتراف به كشريك في المفاوضات إلا بعد أن يدين العنف كلية، فإن برنامج الحزب عدل عن ذلك بصيغة أخرى تشترط فقط "الالتزام بالسلام".

ث ـ وتمشياً مع هذا المنظور اتخذ الحزب الوطني الحاكم عدة إجراءات لتمهيد السبيل أمام تحقيق خطته، فقد تم تدبير لقاءات بين مانديلا وأربعة من وزراء الحكومة لاكتشاف النوايا، ودعا بوتا مانديلا للقائه في مكتبه في مدينة الكيب في ٥ يوليو ١٩٨٩، هذا رغم استمرار اعتقاله، وبعد تولي دي كليرك للسلطة كرئيس للبلاد في سبتمبر ١٩٨٩، فقد اتخذ العديد من الإجراءات في هذا الاتجاه نذكر منها:

حظر استخدام البوليس للرصاص المطاطي في مواجهة المتظاهرين، وقد شكل ذلك بادرة من جانب الحزب لمحاولة السيطرة على أجهزة الأمن من جهة. ومحاولة كسب تعاطف السود من جهة أخرى، وسمح لمظاهرات الاحتجاج السياسية شريطة أن تكون سلمية، وأجرى دي كليرك تعديلات وزارية أسفرت من بين ما أسفرت عن صعود د. جيريت فيلجون ـ وهو من أكثر زعماء الحزب المنادين بالإصلاح ـ إلى قمة الحزب وليصبح المفاوض الرئيسي مع السود. وأجرى دي كليرك مشاورات في مكتبه مع عدد من زعامات الجبهة الديمقراطية المتحدة (بوساك، وتوتو، وعدد من رجال الدين المسيحي السود)، بغية توفير المناخ الملائم للمفاوضات، ثم أفرج دي كليرك عن والترسيسولو ـ الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني الأفريقي والذي سجن مدى الحياة منذ عام ١٩٦٤ ـ وعن سبعة آخرين من الزعماء البارزين المعارضين للأبارتهيد، وتوج ذلك بلقائه بمانديلا ـ بناء على طلب الأخير ـ في ١٣ ديسمبر ١٩٨٩.

ج ــ وقد واكب الإجراءات السابقة إلغاء بعض القوانين العنصرية مثل قوانين المرور، وتوقف حكومة جنوب أفريقيا عن منح الاستقلال لمزيد من البانتوستانات بعد أن ثبت فشل هذه التجربة، وعدم اعتــراف المجتمع الدولي بها، بشكل جعل مسألة الأبارتهيد تتوارى في الصراع بين الأغلبيــة الــسوداء والأقليــة البيضاء، وتصبح المسألة المهمة بينهما هي الصراع على السلطة السياسية.

ح ــ وفي مواجهة هذه التحولات بات لزاماً على المؤتمر الوطني الأفريقي أن يحدد موقفه من إمكانية الدخول في مفاوضات مع الحزب الوطني الحاكم، وقد حدد المؤتمر عدة شروط ــ رأى أنهــا ضــرورية لخلق مناخ مناسب لإجراء المفاوضات منها: ضرورة الإفراج أولاً عن نيلــسون مانــديلا وغيــره مــن المعتقلين السياسيين، وإسقاط الأحكام الصادرة ضدهم، وإلغاء الحظر المفروض علــى نــشاط حركــات التحرير والسماح بعودتها وممارستها العمل داخل البلاد، ورفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ عام ١٩٨٦، وإلغاء ما تبقى من القوانين العنصرية، وإذا كان المؤتمر قد أشار إلــى ضــرورة أن تبــدأ المفاوضات بهدف إقرار حكم الأغلبية الأفريقية في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة تحت دعوى أنه لن يكون هناك سلام ما لم يقبل بيض جنوب أفريقيا التسليم بهذا المبدأ، إلا أنه قدم تنازلاً غامضاً له مغــزاه، حين أكد نيلسون مانديلا ــ وهو في المعتقل ــ على ضرورة وجود ضمانات مؤسسية للبيض تطمئنهم بأن حكم الأغلبية لن يعني بحال سيطرة السود عليهم.

خ ــ ولقد وردت معظم هذه الشروط السابق ذكرها أيضاً في إعلان هراري الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٨٩، عن اللجنة المؤقتة بشأن الجنوب الأفريقي المنشأة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية.

وبهذا وجد المؤتمر الوطني الأفريقي سنداً له يعضده في مواقفه.

د ــ من التحليل السابق يظهر واضحاً عجز كلا الطرفين عن تحقيق كامل أهدافهما السابق الإعــلان عنها في فترات سابقة وأيضاً عجز كل منهما عن قيادة عملية التغيير بمفرده، فالحزب الوطني الحــاكم لا يستطيع بمفرده أن يضع نظاماً دستورياً جديداً من أعلى يكرس السيادة البيضاء، ويتجاهل موقف الغالبيــة السوداء، والمؤتمر الوطني الأفريقي، ومعه بقية فصائل المعارضة، غير قادرة على إسقاط النظام بــالقوة وحكم الأغلبية السوداء التي تتجاهل مصالح البيض، ورغم إصرار المؤتمر على أن إطار التفاوض يجب أن يتمشى مع نموذج تصفية الاستعمار حيث تتشكل حكومة انتقالية وجمعية تأسيسية لتحل محل الــسلطة الاستعمارية إلا أنه اضطر إلى التراجع عن ذلك بصورة جوهرية وذلك لاختلاف طبيعة نظام الحكم فــي جنوب أفريقيا عن بقية النظم الاستعمارية السابقة في أفريقيا ذلك أن الحزب الوطني لا يتفــاوض باســمه

كحزب ولكن بالنيابة عن جماعة اجتماعية كبيرة لها مصالحها وهي الجماعة البيضاء، وغير مستعدة للتنازل عن مشاركتها في السلطة على الأقل لتحمي مصالحها ووجودها.

وهكذا كان لابد للحزب الوطني أن يتخلى عن نموذج عملية التحول من أعلى وأن يتخلى المؤتمر الوطني الأفريقي عن نموذج تصفية الاستعمار ويتبنى الطرفان نموذج "الصفقة"، مع ما يحمله ذلك من تنازلات من كلا الطرفين.

▪ **المفاوضات:**

أ ـ سبق المفاوضات وواكبها استجابة الحكومة لعدد من الشروط التي وضعها المؤتمر الوطني الأفريقي بغية تطبيع العلاقات، فقد تم الإفراج عن نلسون مانديلا في فبراير ١٩٩٠، ورفع الحظر عن نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدة الأفريقية ورفعت حالة الطوارئ (فيما عدا ناتال)، في يونيو ١٩٩٠، وألغيت بقية القوانين العنصرية المتعلقة بالأبارتهيد الصغير (في المجالات السياسية والاجتماعية.. إلخ)، دون الأبارتهيد الكبير (المتعلق بقوانين الأرض والبانتوستانات)، في النصف الأول من عام ١٩٩١، كما أفرج عن بعض المعتقلين السياسيين، وأعلن دي كليرك أن هذه التنازلات هي مبادرة من جانبه تهدف إلى فتح الطريق أمام المفاوضات بغية إقامة نظام سياسي جديد في البلاد يقوم على الحقوق المتساوية لكل المواطنين.

ب ـ ومع بداية عام ١٩٩٠ تغيرت الاستراتيجية الدستورية للحزب الوطني حيث خلت من أي حديث عن "حقوق الجماعات" وإن أتت على ذكر مفاهيم "الأقليات" و"الحماية" و"الفيدرالية" ثم "الإقليمية"، وعلى الرغم من قبول الحزب الوطني لمبدأ "حكم الأغلبية" إلا أنه أكد على أن "الأقليات" في حاجة إلى "الحماية من سوء استخدام السلطة من جانب الأغلبية" وذلك من خلال إنشاء برلمان ذي مجلسين:

أحدهما مجلس أعلى ينتخب على أساس صوت واحد للرجل الواحد، وثانيهما مجلس أدنى ينتخب من الأقليات على أساس التمثيل النسبي، وإن مشروعات القوانين يجب أن يصادق عليها من كلا المجلسين، بحيث تخضع المصادقة في المجلس الأدنى لقاعدة أغلبية ثلثي الأعضاء. أو أن يكون لثلث الأعضاء حق الفيتو. وقد توج الحزب الوطني تصوراته وممارساته السابقة بفتح باب العضوية أمام جميع أبناء جنوب أفريقيا منذ سبتمبر ١٩٩٠.

ولم يكن أمام المؤتمر الوطني الأفريقي من خيار بعد ذلك سوى قبول الدخول في المفاوضات.

ت ـ ومن تتبع سير عملية المفاوضات يمكن القول بأنه قد اتفق على تقسيمها إلى ثلاثة مراحل هي:

(١) المرحلة الأولى: بناء الثقة:

وفي هذه المرحلة عقدت عدة لقاءات ومشاورات ثنائية بين ممثلي الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي. أنصبت كلها حول الإفراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين السياسيين من الخارج مع تسهيل عودتهم، والسيطرة على أعمال العنف. ونذكر من هذه اللقاءات:

(أ) اجتماع جروتي شوآر (groote shuur)، بمدينة الكيب في الفترة من ٤ ـ ٦ مايو ١٩٩٠: وقد اتفق الطرفان على إنشاء مجموعات عمل تنجز مهامها بحلول الثلاثين من أبريل عام ١٩٩١، حيث تقوم بوضع توصيات حول مفهوم الجريمة السياسية، وتضع توقيتات وأحكام وآليات الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإصدار العفو عن الجرائم السياسية لمن هم في داخل جنوب أفريقيا وخارجها، وبحلول الموعد المحدد أفرج عن ٩٣٣ معتقلاً سياسياً، لكن المؤتمر الوطني الأفريقي أعلن أنه ما يزال في المعتقلات نحو خمسة آلاف معتقل، في الوقت الذي زعمت فيه الحكومة أن العدد المتبقي لا يتجاوز المائتين.

وقد نشأت خلافات حادة بين الطرفين حول عودة اللاجئين، حيث عارضت الحكومة موقف المؤتمر الوطني الأفريقي الداعي لإصدار عفو عام عن اللاجئين السياسيين، واكتفت بأن منحت عفواً عاجلاً لأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، ولعدد آخر مختار للمساعدة في إنهاء أعمال العنف، وللمشاركة في النشاطات السياسية السلمية، وبحلول مارس عام ١٩٩١، منح ٤,٨٠٥ لاجئاً سياسياً العفو في الوقت الذي تقدر مصادر الأمم المتحدة عددهم بنحو ٤٠,٠٠٠ لاجئ يعيشون في الدول المجاورة فقط، وقد رفضت حكومة جنوب أفريقيا تمويل عودة اللاجئين حتى أولئك الذين منحتهم العفو.

(ب) اجتماع بريتوريا ـ ٦ أغسطس ١٩٩٠: وفي هذا الاجتماع أعلن المؤتمر الوطني الأفريقي عن وقف الكفاح المسلح من جانب واحد لدفع مسيرة المفاوضات وعلى نحو ما أشار البيان الصادر عن الاجتماع فإنه:

"رغبة في دفع المسيرة قدر الإمكان في اتجاه تسوية سياسية سلمية ترتكن على التفاوض، وفي إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها فإن المؤتمر الوطني الأفريقي يعلن وقف كافة أشكال العمليات فوراً، وبناء عليه فإنه لن تكون هناك أية أعمال عسكرية ترتبط بنشاطات المؤتمر ولا بجناحه العسكري رمح الأمة".

(ت) اتفاق مالان: في ١٢ فبراير ١٩٩١: وقد تعهد المؤتمر الوطني بموجب هذا الاتفاق بوقف تسلل الرجال والسلاح إلى داخل جنوب أفريقيا.

على أنه رغم هذه التنازلات من جانب المؤتمر الوطني والتي فرقت إعلان هراري (الذي يتحدث عن وقف الكفاح المسلح عقب إزالة العقبات أمام المفاوضات)، من جانب وأدت إلى خلافات داخل المؤتمر الوطني من جانب آخر، فإن ذلك لم ينه أعمال العنف التي راحت توجه ضد أنصار المؤتمر، وهو ما دفع زعامة المؤتمر إلى وقف المحادثات مع الحكومة في مايو ١٩٩١، إلى حين انتهاء أعمال العنف، وقد كشفت التحقيقات أن الحكومة تمول سراً إنكاثا ـ حزب الحرية ـ لتصفية أنصار المؤتمر، وهو ما دفع دي كليرك إلى إقالة وزيري الدفاع والبوليس من منصبيهما على نحو أدى إلى تنقية الأجواء بدرجة تسمح للطرفين بالعودة إلى دائرة المفاوضات من جديد وهو ما تحقق في أغسطس من نفس العام، وإن لم يسفر ذلك عن نتيجة إيجابية، بسبب إصرار الحكومة على ضرورة دمج قوات حركات التحرير في جيشها تحت قيادة بيضاء وتجميع أسلحة هذه القوات، ورفض المؤتمر الوطني ذلك تحسباً لفشل المفاوضات، وخوفاً من تدهور مركزه التفاوضي.

وهو بذلك قد وقع في موقف حرج، ففي الوقت الذي يتعين عليه فيه أن يحافظ على مركزه كحركة تحرير تتحدث باسم الغالبية السوداء، إلا أنه بات مضطراً أن يتعامل على مائدة المفاوضات كحزب سياسي ـ بين أحزاب متعددة ـ خصوصاً بعد رفع الحظر عن نشاطاته في الداخل، ولا يستقيم في هذه الحالة أن يحتفظ بقواته.

(ث) وهكذا ظلت المسائل المطروحة خلال هذه المرحلة لبناء الثقة دون حسم حتى حدثت مذبحة بوبياتونج في يونيو ١٩٩٢، وقررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر على أثرها وقف المفاوضات مع الحكومة، وهي المفاوضات التي لم تبدأ من جديد إلا في بداية أبريل ١٩٩٣.

(٢) المرحلة الثانية، الاتفاق على آليات المرحلة الانتقالية:

(أ) دارت المناقشات والمفاوضات خلال هذه المرحلة حول الأفكار التي وضعها المؤتمر الوطني الأفريقي والمتمثلة في إنشاء جمعية تأسيسية وحكومة انتقالية لقيادة البلاد في مرحلة التحول، غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن المفاوضات خلال هذه المرحلة قد شارك فيها العديد من الأحزاب السياسية الفاعلة في البلاد بالإضافة إلى الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي.. وتعود أفكار المؤتمر الوطني الأفريقي حول الجمعية التأسيسية إلى دعوة مانديلا في بداية الستينيات إلى عقد مؤتمر وطني لصياغة دستور جديد للبلاد ورغم أن كلا الأمرين يبدو أن شيئاً واحداً، إلا أنهما يختلفان في المعنى ذلك أن الجمعية التأسيسية يفترض أن تتشكل بالانتخاب، أما المؤتمر الوطني فيشكل بالاختيار من جانب الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في البلاد، وقد كان المؤتمر الوطني الأفريقي على قناعة بأن بمقدوره

أن يفوز بغالبية أصوات الجمعية التأسيسية على نحو يمكنه من وضع الدستور وتشكيل الحكومة الجديدة. ومن جانب آخر فإن مطلب المؤتمر الوطني الأفريقي بتشكيل حكومة انتقالية لم يكن قائماً في فكر المؤتمر حتى صدور إعلان هراري عام ١٩٨٩، والذي دعا إلى "تشكيل حكومة انتقالية للإشراف على وضع دستور جديد، وحكم وإدارة البلاد في فترة التحول الديمقراطي بما في ذلك إجراء الانتخابات".

وقد تصور المؤتمر أنه فيما لو ضمت هذه الحكومة الانتقالية أعضاء من أحزاب أخرى فإنه سيكون بمقدورها السيطرة على وزارتي الدفاع والبوليس بشكل يمكنها من مواجهة نفوذ الحزب الوطني.

وعلى أية حال فإن الحكومة قد أعلنت عن رفضها لهذه الأفكار منذ مارس ١٩٩٠، وحتى انعقاد مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا الديمقراطية (كوديسا)، في ديسمبر ١٩٩١، حين أعلنت موافقتها عليها بعد إدخال العديد من التغييرات الجوهرية.

(ب) ولدفع أفكاره المتعلقة بآليات الفترة الانتقالية قدماً، فإن المؤتمر الوطني الأفريقي دعا إلى عقد مؤتمر متعدد الأحزاب في يناير ١٩٩١، للاتفاق حول المبادئ العريضة للدستور، وتحديد الجهاز الذي سيتولى وضع هذا الدستور، وإنشاء حكومة انتقالية تتولى الإشراف على الفترة الانتقالية.

(ت) وفي محاولة من المؤتمر الوطني الأفريقي لإيضاح أفكاره، واستجابة منه للضغوط التي يتعرض لها فإنه اضطر إلى أحداث تغييرات جوهرية في أفكاره حول تشكيل آليات المرحلة الانتقالية، وكيفية عملها، وحدود اختصاصاتها. ففي الأول من فبراير ١٩٩١، أصدر المؤتمر وثيقة تحمل عنوان "انعكاسات بشأن الحكومة الانتقالية". أشار فيها إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجهه إذا ما تحمل كافة المسؤوليات في الحكومة الانتقالية، فإذا كانت غير منتخبة فإن كل حزب سيسعى إلى تنفيذ سياساته على نحو يعطل عملية صنع القرار، ثم إن المؤتمر إذا شارك فيها فإنه سيرث بيروقراطية النظام القائم التي ستعطل أي إجراء يتخذه بشكل يشوه صورته أمام الشعب، وتساءلت الوثيقة عن جدوى تعطيل البرلمان الحالي، وتعطيل الدستور، ونقل اختصاصات أجهزة الدولة إلى الحكومة الانتقالية، ولتجنب هذه المشكلات أصدر المؤتمر وثيقة ثانية في أكتوبر ١٩٩١، تحمل عنوان "الحكومة الانتقالية: نحو بديل معقول"، اختار فيها مسلكاً أكثر أمناً، وأقل تكلفة، فقد اقترح أن تتشكل الحكومة الانتقالية من مجلس انتقالي حاكم يختار أعضاؤه من الممثلين الكبار للأحزاب الكبرى. وعلى هذا النحو فإن المؤتمر قدم عدة تنازلات جوهرية منها أن الحكومة الانتقالية لن تكون منتخبة من جهة ثم إنها لن تكون ذات سيادة

من جهة أخرى على اعتبار أن تصرفاتها لابد أن يصادق عليها البرلمان القائم، بما ينطوي عليه ذلك الاعتراف بمشروعية النظام القائم من جهة ثالثة، وهو ما كان المؤتمر يرفضه بشدة في فترات سابقة.

(ث) وبنفس القدر فإن المؤتمر قدم عدة تنازلات فيما يتعلق بتشكيل وعمل الجمعية التأسيسية، فلقد أصدر في فبراير ١٩٩٢، ورقة عمل تحمل عنوان "ملاحظات حول الجمعية التأسيسية" انتهى إلى تفويض اختصاصات هذه الجمعية في وضع الدستور حيث أشارت الورقة إلى أنه من الضروري وقبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية أن تتفق الأحزاب على مبادئ الدستور. ثم يصادق عليها البرلمان الحالي بعد عرضها على استفتاء عام، وأنه لتقليل التكلفة واختصار للوقت ومنعاً للصراع سيتم إجراء انتخاب مرة واحدة للجمعية التأسيسية التي يمكن أن تتحول إلى جمعية وطنية (برلمان)، وذهبت الورقة أبعد من ذلك حيث اقترحت أن تدور المناقشات حول المبادئ الدستورية في جلسات مغلقة حتى تصبح مواقف الأحزاب أكثر مرونة.

وعلى أية حال فإن هذه المقترحات قد غيرت كلية من مواقف المؤتمر الوطني السابقة والتي كانت تعارض مشروعية البرلمان، وتؤكد على أن كل المسائل المتعلقة بالدستور يجب أن تصاغ من قبل مجلس منتخب في جلسات علنية.

(ج) وقد كانت هذه هي أهم الأفكار التي عرضت أمام المفاوضيين في كوديسا الذي مارس أعماله في الفترة من ديسمبر ١٩٩١، وحتى مايو ١٩٩٢، بحضور ممثلين عن تسعة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً من بينهم المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني الحاكم. وقد أنشأ المؤتمر (كوديسا)، عدة لجان للعمل، شارك فيها كل حزب بمندوبين وخبيرين.

(ح) ويمكن إيجاز ما تم تحقيقه في لجان العمل هذه على النحو التالي:

ـ لجنة العمل الأولى: وقد اختصت بتهيئة المناخ لتحقيق مشاركة سياسية حرة من حيث تنظيم العمل السياسي، والسيطرة على أعمال العنف، وتحقيق قدر من الاستقرار على نحو يسمح ببدء المرحلة الانتقالية.

ـ لجنة العمل الثانية: وقد أسند إليها مهمة وضع المبادئ الدستورية التي تخص الفترة الانتقالية وما بعدها.

ـ لجنة العمل الثالثة: وقد أوكل إليهما مهمة تحديد آليات المرحلة الانتقالية وقد أسفرت أعمال هذه اللجنة عن تقسيم المرحلة الانتقالية إلى مرحلتين:

(١) المرحلة الأولى: وتشهد تشكيل المجلس التنفيذي الانتقالي من عدد محدود من كبار الشخصيات السياسية الحزبية ـ وهو ليس حكومة انتقالية ـ وسيتعاون هذا المجلس مع الحكومة جنوب أفريقيا، وحكومات البانتوستانات المستقلة في مجالات: الحكم الإقليمي والمحلي والشؤون المالية، والقانون والنظام والدفاع والأمن، والشؤون الخارجية، وتنظيم الانتخابات وستنشأ في هذه المرحلة أيضاً لجنة مستقلة للانتخابات لتهيئة المناخ لانتخاب حكومة انتقالية، وجهاز لوضع الدستور.

(٢) المرحلة الثانية: وستبدأ عقب انتخاب الحكومة الانتقالية، وجهاز وضع الدستور وما يستتبع ذلك من حل البرلمان الثلاثي لنفسه وتنتهي هذه المرحلة بوضع الدستور النهائي للبلاد، وعقد انتخابات لتشكيل حكومة جديدة.

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن المرحلة الثالثة لسير عملية المفاوضات.

(٣) المرحلة الثالثة: وضع الدستور، وإقرار النظام السياسي الجديد:

حتى بداية عام ١٩٩٣، لم تتبلور المبادئ الدستورية التي تحمل عمل النظام السياسي الجديد لجنوب أفريقيا، وإن كانت مناقشات لجنة العمل الثانية لكوديسا يمكن أن تحدد بعض هذه الملامح والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

(أ) أولاً: فيما يتعلق بشكل الدولة وطبيعة نظام الحكم، فقد اتفق المؤتمرون على أن دولة جنوب أفريقيا ستكون دولة موحدة ـ وليست فيدرالية ـ مع وجود ثلاث مستويات للحكم فيها وهي: الحكم الوطني، والحكم الإقليمي والحكم المحلي. وتلك صيغة توفيقية بين إصرار المؤتمر الوطني الأفريقي على أن يكون شكل الدولة موحداً، وبين إصرار الحزب الوطني على الأخذ بالفيدرالية، حيث عدل عنها إلى وجود حكم إقليمي قوي يتمتع باختصاصات بموجب الدستور في شكل يكاد يكون فيدرالياً للدولة.

(ب) ثانياً: حكم الأغلبية أم انقسام السلطة: لم يتم التوصل إلى صيغة واضحة لطبيعة الحكم، فرغم رفض المؤتمر الوطني الأفريقي لمنح البيض أو أي أقلية حق الفيتو على قرارات مؤسسات الحكم، وهو ما يعني رفضه لمبدأ اقتسام السلطة دستورياً بالشكل الذي يريده الحزب الوطني إلا أن مانديلا أعلن أنه "ربما ليس كافياً العمل بمبدأ صوت واحد للرجل الواحد، لأن كل جماعة وطنية ترغب في أن ترى أبناءها من ذوي جلدتها ودمائها في الحكومة". وقد أشار المؤتمر الوطني إلى أن هناك إمكانية لانقسام السلطة اختيارياً، ففي مارس ١٩٩٢، أعلن الأمين العام للمؤتمر ـ سيريل رامانوسا ـ أن المؤتمر سيحكم "طبيعياً واختيارياً" في إطار تحالف مع الحزب الوطني حتى لو كسب المؤتمر الانتخابات بأغلبية واضحة، وأشار رامانوسا إلى "الحاجة إلى دستور يحقق توازناً كافياً بشكل يمنع أي حزب واحد مسيطر من ممارسة السلطة كلية لمصلحته".

(ت) ثالثاً: التمثيل النسبي، وحق الفيتو: أعلن الحزب الوطني ومعه إنكاثا وبعض أحزاب البانتوستانات عن ضرورة تمتع أحزاب الأقلية بحق الفيتو في المجلس التشريعي الأدنى، واشترطت أن يصادق جهاز وضع الدستور على الدستور بأغلبية ٧٥ بالمئة من أعضائه بشكل يعطي لأحزاب الأقلية بطريقة غير مباشرة حق الفيتو، وقد رفض المؤتمر الوطني الأفريقي أي نص دستوري يتعلق بحق الفيتو، واشترط في المقابل أن يصادق جهاز وضع الدستور على الدستور بأغلبية ٦٦,٦ بالمئة من أعضائه، ومن الواضح أن الأمر الذي يحكم موقف الطرفين تجاه هذه المسألة يتمثل في تقدير كل منهما لحجم التأييد الانتخابي له، وعلى أية حال فقد اتفق على تعديل النسبة المطلوبة للتصديق على الدستور إلى ٧٠ بالمئة كما اتفق على الأخذ بنظام التمثيل النسبي في تشكيل مؤسسات الحكم.

(ث) رابعاً: النظام الحزبي: وافق المؤتمرون على إقرار ديمقراطية التعدد الحزبي وحق تكوين والانضمام إلى الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات بصورة دورية على أسس الاقتراع العام للبالغين في قوائم مشتركة للناخبين.

(ج) خامساً: إعلان الحقوق: وقد وافق المؤتمرون على أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات العامة والحريات المدنية بما في ذلك حرية العقيدة، وحرية التعبير والتجمع في إطار إعلان للحقوق محمي قضائياً.

وفي الوقت الذي أصرت فيه الحكومة على ضرورة رفع نسبة التصديق على إعلان الحقوق، وعلى اختصاصات الحكومات الإقليمية إلى ٧٥ بالمئة فإن المؤتمر الوطني قبل هذه النسبة فيما يتعلق بإعلان الحقوق ورفعتها فيما يتعلق باختصاصات الحكومات الإقليمية التي رأى أنه لا يجب أن تتعدى ٧٠ بالمئة.

وحول تحديد نسب التصديق على الدستور، وإعلان الحقوق، واختصاصات الحكومات الإقليمية توقفت محادثات كوديسا في مايو ١٩٩٢، ثم تم تعليقها في ٢٣ يونيو ١٩٩٢، عقب مذبحة بويباتونج، لتعود مرة أخرى مع بداية أبريل ١٩٩٣.

ويتضح من مسار الأحداث والتطورات والمفاوضات أنه لم يمكن حتى بداية عام ١٩٩٣، بناء جسور الثقة بين الطرفين الأساسيين في الصراع، وأن كل منهما يخشى من أن يكون هدف الطرف الآخر هو تهميشه كلية تمهيداً للاستحواذ على الكعكة السياسية بمفرده هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المفاوضات التي لم تمس حتى هذه المرحلة مسائل على درجة كبيرة من الأهمية مثل الملكية الخاصة، وإعادة التوزيع، ونظام البانتوستانات وهي مسائل نعتقد أنها أخطر بكثير من المسائل التي توقفت المفاوضات أمامها وتعثرت بسببها.

المراجع

1. Adam, Heribert L. Kogila Moddely, "Negotiations about what is South Africa", in **The Journal of Modern African Studies,** Vol. 27, No. 3, 1989.

2. Befiglio, Valentine J., "How will Majority rule come about in Azania, **South Africa"**, in T.J.M.A.S.,Vol. 21, No. 3, 1983.

3. Cloete, Fanie, "Policy Impact of Democracy in South Africa" in **Africa Insight,** (Pretoria: The African institute of South Africa, Vol. 21, No. 14, 1991).

4. Du Toit, Brian M., "The Far Right in current South African politics", in **T.J.M.A.S.,**Vol. 29, No. 4, 1991.

5. Humphries, Richard, "National Party and State Perspectives on Regionalism", in **Africa Insight,** Vol. 22, No. 1, 1992.

6. Karis, Thomas G., "Revolution in the making: Black politics in South Africa", in **Foreign Affairs,** Vol. 62, No. 2, winter 1983/84.

7. Legassick, Martin., "South Africa in Crisis: what routeto Democracy?", in **African Affairs,** Vol. 84, No. 337, Oct. 1985.

8. Mafeje, Archie, **In Search of an alternative, A Collection of Essay on Revolutionary Theory and Politics,** (Harare: SAPES Books, 1992).

9. Nelan, Bruce W., "Changes in South Africa", in **Foreign Affairs,** Vol. 69, No. 1, 1990.

10. Ottaway, Marina, "Liberation movements and Transition to Democracy: The case of A.N.C.", in **T.J.M.A.S.,**Vol. 29, No. 1, 1991.

11. Pakendorf, Harald, "The National Party: challenged by a changed support base", in **Africa Insight,** Vol. 17, No. 3, 1987.

12. Rantete, Johannes & Herman Giliomee, "Transition to Democracy through Transaction?: Bilateral Negotiations between the A.N.C. and NP in South Africa", in **African Affairs,** Vol. 91, No. 356, Oct. 1992.

13. Swilling, Mark, "Political transition, development and the role of civil society", in **Africa Insight,** Vol. 20, No. 3, 1990.

الاستفادة من خبرات حركات التحرير الأفريقية
١. مذكرة أولية حول اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى ٢. إمكانيات النضال الفلسطينى فى ضوء خبرة جنوب أفريقيا

مذكرة أولية حول اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني*

أولاً: ظروف عقد الاتفاق:

١ ـــ الظروف الدولية:

نشأة وضع دولي جديد عقب حرب الخليج الثانية وما تبعها من انهيار المعسكر الاشتراكي، وهيمنة قوة واحدة متحالفة مع إسرائيل وهي الولايات المتحدة على نظام دولي ناشئ لم يتبلور معالمه بعد، وهو ما يعني خسارة الطرف العربي لتأييد القطب الآخر (الاتحاد السوفياتي)، الذي كان يناصر القضية العربية عسكرياً ودبلوماسياً، حتى ولو من باب تحقيق مصالحه في إطار من توازن القوى العالمي.

٢ ـــ الظروف العربية:

شهد العالم العربي أوضاعاً متردية عقب حرب الخليج الثانية وبفعلها وتراوحت أوضاع الدول العربية ما بين:

أ ـــ دول مدمرة أو محاصرة: العراق والصومال في جانب، وليبيا والسودان في جانب آخر.

ب ـــ دول أقعدتها الظروف الاقتصادية السيئة فزادت تبعيتها للخارج مع ضآلة المعونات العربية: مصر، والسودان، واليمن، والأردن، وجيبوتي، ولبنان، وغيرها.

ت ـــ دول أفقدتها حرب الخليج توازنها، وفجرت لديها نوازع الانتقام من أطراف عربية أخرى، وراحت تبحث عن تحقيق مصالحها خارج الإطار العربي في مجالات الاقتصاد والتعمير والدفاع: دول الخليج العربي في معظمها.

وإزاء فقدان السند الدولي، وتردي الأوضاع العربية برزت نتيجتان في غاية الأهمية والخطورة كان لهما انعكاساتهما على القضية الفلسطينية وهما:

أ ـــ انشقاق في الصف العربي وصل إلى حد تأليب القوى الأجنبية بضرب دول عربية (العراق)، أو مباركة تصرفات القوى الأجنبية في دولة أخرى (الصومال)، أو تقاعس متعمد عن مساندة دولة عربية تواجه الحصار الدولي دون مبرر (ليبيا)، أو صمت وأحياناً شماتة من

---

* نشر في ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣

دولة أخرى تواجه احتمالات الحصار بل والتقسيم (السودان)، أو الانتقام المباشر من طرف عربي بتجفيف منابع التمويل المالي له لتأديبه وتركيعه (اليمن ــ الأردن ــ السودان ــ منظمة التحرير الفلسطينية).

ب ــ حدوث سيولة في التوجهات السياسية التقليدية المتعارف عليها في الدول العربية فلقد سقط الخيار الاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفياتي، وسقط خيار القومية العربية تحت ضربات حرب الخليج الثانية، وراح أنصار الخيار الأول في معظمهم يبحثون لهم عن دور فتبنوا على استحياء توجهات ليبرالية مغازلة للحكام، في حين راح نفر من أنصار الخيار الثاني يتمحكون في التيار الإسلامي الصاعد من خلال مزج العروبة بالإسلام، ورغم عدم تبلور هذه التوجهات، إلا أنه بات واضحاً أن التيار الإسلامي أخذ يحتل مساحة في العمل السياسي داخل الدول العربية (السودان ــ مصر ــ الجزائر ــ تونس ــ الأردن ــ لبنان ــ الكويت ــ اليمن)، وهو الأمر الذي أقلق بعض النظم العربية (ومعها الغرب وإسرائيل)، ودفعها إلى السعي لتبني توجه ليبرالي مسخ مشوه لا يأخذ مما هو متعارف عليه في الغرب، ولا يستجيب مع معطيات الواقع العربي بحال.

٣ ــ **الظروف الداخلية الفلسطينية**

وقد خسرت القضية الفلسطينية كثيراً وسط هذا الركام، فرغم بدء الانتفاضة واستمرارها وتصاعدها (منذ: عام ١٩٨٧)، في فلسطين، ورغم كونها قد شكلت بديلاً جديداً للعمل النضالي في الداخل لمواجهة حصار بعض الأنظمة العربية للكفاح المسلح الفلسطيني، وتكريسها للتشرذم بين الفصائل الفلسطينية، رغم ذلك فإن موقف منظمة التحرير الفلسطينية الذي بدا مؤيداً للعراق أثناء حرب الخليج الثانية قد ألب عليها الدول الخليجية النفطية فطردت الفلسطينيين من ديارهم وأوقفت الدعم المالي للمنظمة، فأضحت المنظمة ــ وبالفعل العربي ــ عاجزة عن القيام بالكفاح المسلح من جهة، وعن مساندة اللاجئين الفلسطنيين بالدعم المالي من جهة ثانية، بل إن التأييد الدبلوماسي العربي لها أخذ يتآكل من جهة ثالثة.

وتلك العوامل وغيرها دفعتها إلى التفاوض والبحث عن حل، أي حل، يخرجها من إسار المأزق العربي، وقد أدى تصاعد دور الحركات الإسلامية في فلسطين (حركة حماس ــ والجهاد الإسلامي)، ولجوئها إلى العمل المسلح ليثير ردود فعل سلبية لدى بعض الدوائر العربية

من جهة، ودفعها ــ ولو بطريقة غير مباشرة ــ هي وإسرائيل إلى السعي لاحتواء تنامي هذه الحركات، فكان اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.

ثانياً: الاتفاق

تضمن الاتفاق الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن (في: ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣)، عدة وثائق هي إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني بالإضافة إلى أربعة ملاحق تعد جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق.

وبقراءة متأنية لتلك الوثائق الخمس يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

(١) إن الاتفاق سيقود في النهاية إلى "قيام دولة فلسطينية" في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كانت ستكون دولة ضعيفة ناقصة السيادة، وربما لا يشتمل إقليمها على كامل الضفة والقطاع. ودليلنا على ذلك ما يلي:

أ ــ إن إعلان المبادئ ينص على تأسيس سلطة حكومة ذاتية فلسطينية "انتقالية" (م/١)، وبطبيعة الحال فمن المفترض أن تتعزز سلطات وصلاحيات الحكم الفلسطيني فيما بعد الفترة الانتقالية فيما لو توحد الصف الفلسطيني والعربي.

ب ــ إن الإعلان يتحدث عن إجراء انتخابات مباشرة، حرة "وسياسية" عامة لمؤسسات الحكم الذاتي تحت "إشراف دولي" متفق عليه، "ورقابة دولية" (م/٣/أ)، و(الملحق الأول م/٢/ب)، وهو ما يقطع بأن الانتخابات ليست ذات صفة إدارية من جهة (كانتخابات الحكم المحلي مثلاً)، ثم إن الإشراف والرقابة الدوليين لا يتمان في إطار انتخابات ذات طابع إداري من جهة ثانية.

ت ــ يؤكد الإعلان على وجود هوية متفردة للفلسطينيين، حين يتحدث عن "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" (م/٣/ج)، ولا يستقيم بحال الحديث عن شعبين داخل دولة واحدة (إسرائيل)، بل إن الملحق الأول يشير إلى حق الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وفلسطينيو القدس في المشاركة في انتخابات مؤسسات الحكم الذاتي، هذا رغم استبعاد مشاركة اللاجئين الفلسطينيين بعد (عام: ١٩٦٧)، لاعتبارات عملية (الملحق الأول م/١، ٣)، وفي هذا اعتراف صريح من جانب إسرائيل بوجود ركن "الشعب" كأحد أركان الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ث ـ كما يعترف الإعلان بوجود ركن "الإقليم" كركن ثان من أركان الدولة الفلسطينية المستقبلية حين يشير إلى أن الجانبين سينظران إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة، وإن وحدة وسلامة أراضيها يجب حمايتها خلال المرحلة الانتقالية (م/٤)، ومن البديهي أن مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية لا يسري إلا على أقاليم الدول فحسب.

ج ـ يكاد الإعلان يعترف بوجود "حكومة" فلسطينية لها قدر من الاستقلالية كركن ثالث من أركان الدولة حين يشير إلى ضرورة إقامة سلطة تنفيذية، وتشريعية وجهاز قضائي فلسطيني مستقل، وإن كانت صلاحيات هذه الحكومة مقيدة بالشؤون الداخلية ولا تمتد لتشمل الأمن الخارجي والمستوطنات وإدارة العلاقات الخارجية (م/٧، ٨).

ح ـ بل إن ركن "الاعتراف" بالدولة الفلسطينية وبالحكومة الفلسطينية يبدو واضحاً في مختلف وثائق الاتفاق.

(*) يتحدث الإعلان عن أن "الطرفان" سيقومان..(م/٩/٢)، وينص على تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة (م/١٠)، كما ينص على اتفاق فلسطيني ـ إسرائيلي في المجالات الاقتصادية (م/١١).

(*) ويتحدث الملحق الثاني عن قيام الطرفين بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل "منفرد" مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم أهداف برنامج تنمية واستقرار (م/٣/و).

(*) ويتحدث الملحق الثالث عن إقامة لجنة فلسطينية ـ إسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادي (ديباجة).

ومن الطبيعي فإن الحديث عن طرفين، وقيام علاقات تعاون بينهما، أو تصرف كل منهما بشكل "منفرد" إنما يشير إلى الاعتراف بالمساواة ـ القانونية وليست الفعلية بالطبع ـ بين الطرفين، وحق كل منهما قانوناً في فض علاقة التعاون والتنسيق.

٢ ـ إدارة العلاقات الخارجية:

رغم أن إعلان المبادئ ينص على تولي إسرائيل لمهام إدارة العلاقات الخارجية للضفة والقطاع أثناء الفترة الانتقالية، إلا أنه قد سمح للطرف الفلسطيني في حالة وحيدة بممارسة هذه العلاقات بشكل "منفرد" حيث يشير الملحق الثاني إلى قيام الطرفين بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك، وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم أهداف برنامج تنمية واستقرار

(م/٣/و)، وليس لذلك من تفسير إلا رغبة إسرائيل الاستفادة من التعاطف الدولي مع منظمة التحرير للحصول على معونات عربية وأجنبية من جهة، واستخدام المنظمة كأداة لإنهاء المقاطعة العربية لها سعياً للتغلغل الاقتصادي في المنطقة العربية من جهة ثانية.

٣ ـ التعاون الاقتصادي

هناك تركيز شديد في معظم وثائق الاتفاق على التعاون الاقتصادي في كافة الميادين فلسطينياً وعربياً (الإعلان، والملحقين الثالث والرابع بالكامل)، إذ تتحدث وثائق الاتفاق عن تعاون اقتصادي فلسطيني وإسرائيلي مشترك في كافة المجالات (المياه، الكهرباء، الطاقة، الاستثمار، النقل والاتصالات، التجارة، الصناعة، الموارد البشرية، حماية البيئة، الإعلام)، وذلك في إطار تعاون شرق أوسطي سينطوي على إقامة صندوق تنمية الشرق الأوسط، ثم بنك تنمية الشرق الأوسط ووضع خطة إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت وإقامة قناة غزة ـ البحر الميت، وتحلية المياه إقليمياً، وخطة إقليمية للتنمية الزراعية، وربط الشبكات الكهربائية، ونقل الغاز والنفط وتنمية إقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ولعل هذا المخطط الذي يتدرج من تعاون إسرائيلي ـ فلسطيني، إلى إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني إلى شرق أوسطي يستهدف من بين ما يستهدف:

أ ـ إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل أثناء الفترة الانتقالية.

ب ـ السعي لتحقيق أقصى المغانم من الدول العربية (استثمارات ومعونات)، أثناء الفترة الانتقالية، بل وقبل التوصل إلى اتفاقات سلام مع بقية الأطراف العربية.

ت ـ ضرب مفهوم العروبة في الصميم بتقسيم الوطن العربي إلى دول شرق أوسطية وأخرى غير شرق أوسطية.

ث ـ جعل إسرائيل منطقة جذب للاستثمارات العربية والأجنبية وبؤرة للنمو الاقتصادي في المنطقة تعتمد على الموارد العربية بشكل يجذر الوجود الصهيوني في فلسطين، ويقلل من استمرار تبعية إسرائيل للخارج على نحو يحقق مشروعها في الهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية بعد أن هيمنت عسكرياً عليها في ظل تفوقها العسكري غير العادي على الدول العربية المجاورة، ومن شأن هذه الهيمنة الاقتصادية أن تدعم آلتها الحربية وتجعلها متفوقة إلى أمد غير محدود.

٤ ــ المسائل المعلقة:

أ ــ أرجأت وثائق الاتفاق عدداً من الموضوعات على جانب كبير من الأهمية، ليجري التفاوض بشأنها بعد عامين من بدء المرحلة الانتقالية، تحت دعوى أن التعرض لها حالاً من شأنه أن يعيق أية إمكانية للتوصل إلى اتفاق، وتشمل هذه الموضوعات:

القدس ــ اللاجئون ــ المستوطنات ــ الترتيبات الأمنية ــ الحدود.

وسنتناول كل موضوع منهما بإيجاز، وتصورات تسوية كل موضوع على ضوء المعطيات الراهنة.

أ ــ القدس:

يبدو أن النص على توطين مؤسسات الحكم الذاتي في غزة وأريحا إنما يستهدف تطوير أي منهما ليصبح عاصمة للدولة الفلسطينية بشكل يحول الانتباه عن المطالبة بجعل القدس العربية (الشرقية)، عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة، وربما يعطي الفلسطينيين على أكثر تقدير دوراً محدوداً في إدارة الشؤون الدينية لبيت المقدس.

ب ــ اللاجئون:

لم تشر وثائق الاتفاق إلا للاجئين الفلسطينيين (منذ: عام ١٩٦٧)، وتجاهلت كلية أوضاع اللاجئين (منذ: عام ١٩٤٨)، وحتى المجموعة الأولى فقد ترك وضعها معلقاً، فهم لن يشاركوا في العملية الانتخابية لاعتبارات "عملية" ولن يسمح لهم بالعودة إلا بعد إجراء مفاوضات.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تكفي مساحة الضفة والقطاع لاستيعاب نحو ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني؟، وهل القدرة الاقتصادية للضفة والقطاع تسمح بعودتهم؟، وهل يمكن أن تسلم إسرائيل بحقهم في العودة بما يحمل ذلك من مخاطر حقيقية على وجودها؟، من الواضح أنه حتى لو أخليت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع فإنها لن تستوعبهم.

فهل يتعين عليهم البقاء في دول الملجأ وبالأخص في الأردن ولبنان؟، إن ذلك يثير قضية ازدواج الولاء وتعارض الولاءات. فهل سيمنحون جنسية مزدوجة على أن يظلوا في المهجر؟، يبدو أن هذا هو الاتجاه الذي تروج له الإدارة الأمريكية، ومعها إسرائيل.

ت ــ المستوطنات:

تشير وثائق الاتفاق إلى انسحاب عسكري إسرائيلي من غزة وأريحا أولاً على أن تتولى قوات الأمن الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي، لكن الوثائق تعود لتلغي هذا النص حيث تشير إلى أن إسرائيل ستتولى "مسؤوليات الأمن الإسرائيلية في المستوطنات لأغراض حماية أمنهم الداخلي والعام، (الإعلان م/٨)، وينص الملحق الرابع (م/٤/ى)، على أن من المفهوم أنه لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي ستستمر إسرائيل في مسؤوليتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية، ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الإسرائيليين أن يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا، وهكذا فإن النصوص السابقة فضلاً عن كونها تبطل مفعول الانسحاب العسكري الإسرائيلي من غزة وأريحا ــ حيث ستظل القوات الإسرائيلية متواجدة فإنها تكاد تلغي اختصاصات مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني في مجال الأمن الداخلي، وتضفي مشروعية على استمرار المستوطنات الإسرائيلية اللهم إلا إذا كانت إسرائيل ترغب في مقايضتها بتنازل عن القدس، أو بتعديل في الحدود أو بالحصول على تعويضات سخية من الدول العربية.

ث ــ الترتيبات الأمنية:

ويبدو أن الهدف من تأجيل بحث هذه المسألة إنما قصد من ورائه الضغط على الدولة الفلسطينية المقبلة، لقبول وضع الدولة منزوعة السلاح تحت دعاوي عدم الحاجة لجيش قوي. أو في أفضل الظروف قبول تواجد قوات متعددة الجنسيات (أمريكية)، على إقليمها، على نحو يجعل الدولة الوليدة خاضعة لإسرائيل وظهيراً لها.

ج ــ الحدود:

واضح من الممارسات الإسرائيلية السابقة أنها ترفض الانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها، ثم إن تفسيرها للقرار ٢٤٢ إنما يقوم على مفهوم الانسحاب من "أراض" احتلت عام ١٩٦٧، وهو ما يعني أنها تريد أن تجر مسألة الحدود بعيداً عن حدود قرار التقسيم ١٨١ وهو القرار الذي تم تجاهله كلية في وثائق الاتفاق.

ثالثاً: ردود الفعل العربية:

رغم اتفاق الأطراف العربية المشاركة في مفاوضات السلام على جماعية الحل إلا أنه تم استدراج منظمة التحرير الفلسطينية لحل منفرد ــ تحت ضغوط أو هوى ــ مع إسرائيل، بغية

إضفاء مشروعية على اتفاقات كامب دافيد من ناحية، والضغط على الأطراف العربية الأخرى لسرعة التوصل إلى حل مع الكيان الصهيوني حتى ولو بمزيد من التنازلات من جهة أخرى.

وعلى أية حال فقد عقد الاتفاق، وما أن أعلن عن تفاصيله حتى انقسم الرأي العام الفلسطيني والعربي إلى فريقين لكل منهما منطلقاته:

ـ **الفريق الأول**: رفض الاتفاق برمته انطلاقاً من توجه عقيدي يستند إلى منطق الحق والمشروعية: ويرى هذا الفريق أن القضية الفلسطينية قضية إسلامية (أو عربية)، وبالتالي لا يحق لأحد أياً كان أن يفرط فيها، فهي شأن المسلمين (العرب)، أجمعين، ويذهب أنصار هذا الفريق إلى أنه لا حل للمشكلة إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ويبدي قطاع يعتد به من هذا الفريق استعداداً عالياً للاستشهاد غير ملقين بالاً لما يراه البعض اختلالاً في التوازن بين العرب وإسرائيل، وغير مكبلين لأنفسهم باعتبارات الواقعية من ظروف دولية وإقليمية ومحلية.

ومن الطبيعي أن أحداً في العالمين الإسلامي والعربي لا يستطيع أن يجادل في منطلقات هذا الفريق التي تستند إلى توجه عقيدي وواقع تاريخي، وترتكن إلى مبادئ الحق والعدالة والمشروعية، ففلسطين إسلامية ـ عربية ويتعين تحرير كامل ترابها، ولكن كيف؟، ومتى؟، إن ذلك لا يكون إلا بالاستعداد (وأعدوا لهم ما استطعتم)، وباختيار التوقيت المناسب.

وعليه فإنه على المستوى العقيدي ـ بل والاستراتيجي ـ لا يمكن الاختلاف بشأن هذا التوجه، أما على المستوى التاكتيكي، فلم يوجد الاستعداد ولا الظرف المناسب للمواجهة الشاملة، وبالتالي فإن الدعوة لمواجهة وإسقاط الاتفاق دون وجود بديل "حال" (الاستعداد ـ الظرف المناسب)، تعد أمراً يجانبه الصواب.

ـ **الفريق الثاني**: أيد وبارك الاتفاق انطلاقاً من الاعتبارات "الواقعية" أخذاً في اعتباره توازنات القوى الدولية، والعربية ـ الإسرائيلية فضلاً عن تردي الأوضاع العربية، ونظر إلى الاتفاق على أنة يعد "فرصة" قد تكون الأخيرة في مسلسل الفرص الضائعة يجب اغتنامها، وهذا التوجه هو الآخر مقبول شريطة أن يظل توجهاً "تاكتيكياً" لا يلغي التوجه الأول ولا يناجزه بحال أما لو اعتبر هذا التوجه أن الاتفاق يشكل نهاية المطاف في مسلسل الصراع العربي ـ الإسرائيلي فإن ذلك يعد كارثة بل وخطيئة كبرى.

كلا التوجهين، إذاً، يكملان بعضهما البعض أولهما استراتيجي وثانيهما تاكتيكي، ويجب أن يدير كلا الفريقين حوارهما وتصوراتهما على هذا الأساس وإلا فإن البديل هو الصراع بين الطرفين الذي لن يستفيد منه سوى العدو الصهيوني ولعل التصريحات الصادرة عن القيادات الفلسطينية المعارضة للاتفاق تنم عن فهم للطرح السابق، حينما دعت إلى وحدة الصف الفلسطيني، وحينما اجتمعت بعض قيادات حماس مع بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً للمصالحة وتنسيق المواقف.

رابعاً: المطالب العاجلة:

١ ـ الدعوة إلى وحدة الصف الفلسطيني، وعدم اللجوء إلى الاحتكام إلى السلاح داخل الأراضي العربية المحتلة لتفويت الفرصة على العدو الصهيوني في إنهاك الجسد الفلسطيني.

٢ ـ دعوة الدول العربية الغنية لتقديم كامل دعمها ومعوناتها لمنظمة التحرير الفلسطينية مباشرة فرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتمكينه من استرداد عافيته، وكذا دعوتها لدعم دول الطوق العربية حتى لاتندفع دفعاً تحت ضغط تردي أوضاعها الاقتصادية إلى الارتماء في أحضان العدو الصهيوني.

٣ ـ دعوة الدول العربية إلى التريث في إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ريثما يتم التوصل إلى اتفاقات بين كافة الأطراف العربية وإسرائيل، وريثما تتضح معالم مرحلة الفترة بعد الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، وتقوم الدولة الفلسطينية المنشودة لتكون حاجزاً وليس جسراً للمطامع الصهيونية في العالم العربي.

٤ ـ ضرورة العمل بكافة الوسائل لتنوير الرأي العام العربي وبخاصة جيل الشباب، بأن الصراع مع إسرائيل لم ينته ولن ينتهي حتى تتحرر كل فلسطين، وبأن ما حدث إنما يشكل حلقة من حلقات الصراع بين إرادات، وإن كانت بأساليب سلمية، حتى يكون مستنفراً ومستعداً حين يحين الحين.

إمكانيات النضال الفلسطيني في ضوء خبرة جنوب أفريقيا*

تحاول هذه الورقة أن تسهم في النقاش الدائر حول قضايا النضال الفلسطيني (العربي والإسلامي)، في الحاضر والمستقبل من واقع دروس الخبرة المستفادة من تجارب حركات التحرير الوطني وبخاصة في جنوب أفريقيا وسينطلق التوجه العام للورقة من افتراض بسيط مؤداه أن ما تواجهه حركة التحرير الفلسطيني من إشكاليات تبحث عن حلول إنما واجهة قبلها كثير من حركات التحرير الوطني التي سعت بالفكر وبالنضال نحو إيجاد الحلول الأنسب فأخفقت حينا ونجحت حينا آخر، وإن انتهى مسارها العام بالاستقلال السياسي مع اختلاف في مضامين هذا الاستقلال.

أولاً: الخصوصية النسبية للظاهرة الاستيطانية في فلسطين

لقد واجهت العديد من حركات التحرير الوطني شكلاً أو آخر من أشكال الاستعمار الاستيطاني في (كينيا، الجزائر، وزيمبابوى، وأنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا)، إلا أن المستوطنيين فى جميع الحالات السابقة ظلوا دائماً يشكلون أقلية، فضلاً عن أن كافة هذه التجارب لم تشهد طرداً جماعياً للسكان على النحو الذي حدث في فلسطين، لأن القضية لم تكن ادعاءاً تاريخياً بالحق فى الأرض كما يذهب الصهاينة ولكنها كانت استغلالاً استعمارياً لموارد المستعمرات الطبيعية والبشرية.

على أن هذه الخصوصية للاستعمار الاستيطاني في فلسطين تظل خصوصية "نسبية"، سواء ماتعلق منها بالأرض، أو بالبشر وذلك إذا ما نظرنا إلى تجربة الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا، صحيح أن الصراع في حركة التحرير الوطني الفلسطيني يدور أساسا حول الأرض، والتى أصبح تقسيمها بين شعبين وإقامة دولتين على أرض فلسطين يمثل حلاً مقبولاً فى "نهاية المطاف" من وجهة النظر الرسمية الفلسطينية على الأقل منذ صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٨، وهو مايحاول الكيان الصهيوني التهرب من الالتزام به، غير أنه من الصحيح أيضاً أن مسألة الأرض شكلت العمود الفقري لحركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا فمنذ نشأة المؤتمر الوطني الأفريقي A . N. C في بداية العقد الثاني من القرن الماضي فإنه ألح غير مرة على ضرورة تقسيم جنوب أفريقيا إلى دولتين إحداهما سوداء والأخرى

---

* نشر عام ٢٠٠٨

بيضاء، ورغم أن فكرة التقسيم توارت بعد ذلك في أهداف ووسائل نضال المؤتمر إلا أن مسألة الأرض، وإعادة توزعها، ظلت ولا تزال تشكل عاملاً محورياً في ممارسات المؤتمر قبل وبعد حدوث التحول الأخير في جنوب أفريقيا خاصة وأن الجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا مازالت تسيطر على أكثر من ٥٠ بالمئة من مساحة البلاد.

ومن المفارقات الغريبة في هذا السياق أن منظمة التحرير الفلسطينية (وكل الدول العربية)، قد رفضت إبتداءً مسألة تقسيم أرض فلسطين بين دولتين عربية، وصهيونية، وأعلنت منذ نشأتها عن سعيها لإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، حيث يعيش الجميع عرباً ويهوداً على قدم المساواة، ثم إذا بها تنتهي إلى الهرولة بحثاً عن حل تقبل في إطاره عملية التقسيم في شكل قسمة ضيزى أدنى مما قررته الأمم المتحدة في مشروع التقسيم عام ١٩٤٧.

بل إن هذا القبول لم يصادف هوى لدى الكيان الصهيوني الذي سعى إلى تحويل مساراته وتمييع مضامينه إنطلاقاً من قناعات منظرية بضرورة السيطرة على كامل التراب الفلسطيني.

وفي المقابل فإن المؤتمر الوطني الأفريقي الذي بدأ أصلاً بالمناداة بفكرة تقسيم الأرض بين السود والبيض، قد انتهى ومنذ الخمسينيات إلى الإصرار في ميثاق الحرية عام ١٩٥٥، على ضرورة قيام الدولة الوطنية الديمقراطية حيث يتحقق حكم الأغلبية، وبالفعل فإن المؤتمر قد تمكن من تحقيق أهدافه بوصوله إلى السلطة عام ١٩٩٤.

وإذا ما نظرنا إلى الخصوصية الثانية وهي المتعلقة "بالبشر" أي باختلال ميزان القوى البشرية بين العرب واليهود في فلسطين، فإن هذه الخصوصية هي الأخرى تظل "نسبية" صحيح أن السياسة الصهيونية القائمة على طرد الفلسطينيين وجلب المهاجرين اليهود قد أدت إلى تفوق "عددي" واضح لليهود على الفلسطينيين لاينتظر الإخلال به، في الأمد المنظور بعكس الحال في جنوب إفريقيا حيث لايشكل البيض إلا نحو ١٣ بالمئة من السكان، غير أن هذا الفارق يظل فارقاً في الدرجة وليس في النوع، فمن جهة فإن الفلسطنيين لم يبادوا كما فعل مع الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن بإمكان من طرد من أرضه، العودة مرة أخرى إلى دياره في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مختلفة، ثم إن هذا الفارق يمكن إلغاؤه إذا ما استخدم المنظور القومي والإسلامي واعتبر الصراع صراعاً يهودياً صهيونياً/إسلامياً عربياً وليس صراعاً صهيونياً/فلسطنياً.

ثانياً: ضرورة استمرار النضال بمختلف أشكاله

إن استقراء تجارب حركات التحرير الوطني التي تواجه استعمارياً استيطانياً وبخاصة في جنوب أفريقيا يؤكد أن هذه الحركات استمرت في النضال بشكل أو بآخر، وبأساليب متنوعة تفرضها ظروف المرحلة، حتى وصل المستعمر إلى مرحلة عجز فيها عن الاستمرار في السيطرة على الأمور من جهة وأدرك أن استمراره في المواجهه بات مكلفاً من جهة أخرى بشكل دفعه إلى التسليم، ولو الجزئي، بمطالب حركات التحرير. واستئناساً بخبرة حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا، فإن هذه الحركة ركزت منذ بدايات القرن الحالى على استخدام الأساليب السلمية التي أخذت أشكالاً متنوعه منها:

تقديم الشكاوي والالتماسات وذلك من خلال إرسال الوفود سواء إلى بريطانيا فى أعوام ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٩، أو إلى برلمان جنوب أفريقيا لعرض وجهات النظر الوطنية بشأن التشريعات الجائرة، ومن هذه الأساليب أيضاً الإضرابات والمظاهرات العمالية والوطنية، ومن أمثلتها إضراب الراند عام١٩٢٠، الذى قام به ٨٠ ألف عامل أفريقي من عمال المناجم مطالبين برافع الأجور ثم إضرابهم عام ١٩٤٦، لنفس الغرض أيضاً، وكذلك الإضراب الوطني الذي دعا إليه المؤتمر الوطني الأفريقي في مايو ١٩٥٠، احتجاجاً على انتهاك الحكومة لحرية الحديث والتجمع، ومن هذه الأساليب أيضاً عدم التعاون ومن أمثلته ماحدث في مجلس تمثيل الأهالي الذي تشكل عام ١٩٣٥، فقد أدى رفض أعضاء المجلس التعاون مع الحكومة في تطبيق القوانين العنصرية إلى حله أوائل الخمسينيات، وأخيراً هناك العصيان المدني بما يعنيه من عصيان قوانين وأوامر الحكومة، وقد حدث ذلك في المظاهرة الوطنية التي دعا إليها المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية لمعارضة تصاريح المرور، وتم فيها إحراق هذه التصاريح، وقد انتهت هذه المظاهرة كما هو معروف بمذبحة "شاربفيل" في ٢١ مارس ١٩٦٠، وإجمالاً فقد شهدت فترة الخمسينيات تنامياً في الوعي السياسي لدى الجماهير في جنوب أفريقيا. ففي ٢٦ يونيو ١٩٥٠، دعا المؤتمر الوطني الأفريقي إلى إضراب وطني شامل احتجاجاً على قيام الشرطة بقتل المتظاهرين ضد قانون قمع الشيوعية، وفي عام ١٩٥٢، دشن المؤتمر حملة العصيان ضد القوانين العنصرية والتي شارك فيها ثمانية آلاف متطوع من مختلف أرجاء البلاد، وفي عام ١٩٥٤، دعا المؤتمر إلى عقد مؤتمر الشعب، وقد عقد المؤتمر فعلاً عام ١٩٥٥، بحضور ثلاثة آلاف مندوب يمثلون غالبية فصائل حركات التحرير الوطني، وقد أصدر المؤتمر "ميثاق الحرية" الذي ظل دستوراً لمعظم فصائل حركات التحرير حتى نهاية

العنصرية أوائل عام ١٩٩٤، كما نظم المؤتمر الوطني العديد من حملات المقاومة، ومنها حملة مقاومة طرد الأفريقيين من ضاحية "شوفيا تون" بجوهانسبرج، وحملة مقاطعة المدارس الحكومية احتجاجاً على تطبيق قانون تعليم البانتو لعام ١٩٥٢، وحملة إحراق تصاريح المرور التي قامت بها النسوة الأفريقيات عام ١٩٥٦، وحملة مقاطعة وسائل المواصلات في الحضر احتجاجاً على رفع أجرة المواصلات عام ١٩٥٧، كما قامت إضرابات عمالية من جانب مئات الألوف من العمال الأفريقيين للمطالبة بالحقوق السياسية.

وكان عام ١٩٦٠، نقطة تحول هامة في تاريخ حركة التحرير الوطني لجنوب أفريقيا في أعقاب مذبحة "شاربفيل" عام ١٩٦٠، التي راح ضحيتها ما يزيد عن ٦٠ أفريقياً، والتي وقعت في ظروف المد التحرري العام في أفريقيا. وقد تمثلت نقطة التحول هذه في اللجواء إلى العنف من خلال المقاومة المسلحة، والتخريب، والإرهاب. ففي "شيخوخونيلاند" شمال غرب ترانسكاي قام الفلاحون المسلحون بمقاومة محاولات الحكومة لاحتواء زعاماتهم في إطار نظام سلطات البانتو، وفي زولولاند حدثت مقاومة مسلحة مشابهة، وفي بوندلاند بترانسكاي وصلت المقاومة المسلحة للفلاحين ذروتها في مواجهة نظام سلطات البانتو، إذ شكلت حركة المقاومة وحدات إدارية غير رسمية، كما شكلت محاكم الشعب وقامت بتدبير عمليات تدمير الممتلكات واغتيال المسؤولين من مستشارين وزعماء قبليين، وكل المتواطئين مع الحكومة في تنفيذ مخططاتها، ورغم أن انتفاضة بوندولاند انبثقت من مطالب محلية بالأساس إلا أن نطاقها قد اتسع، وتحولت إلي تأييد مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي في ضروره الحصول على الحقوق السياسية الكاملة للأغلبية الأفريقية، ونتيجة لذلك قامت الحكومة بإعلان الأحكام العرفية في المنطقة، ومواجهة الانتفاضة بكل وحشية حتى تم إخمادها.

أما الأسلوب الثاني للعنف فتمثل في قيام المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في نوفمبرعام ١٩٦١، بتشكيل منظمة عسكرية مستقلة أطلق عليها اسم "رمح الأمة" بهدف القيام بحملة تخريب ضد كافة المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية للبلاد، وقد بدأت المنظمة أول عمل تخريبي لها في ١٦ ديسمبر من نفس العام، وتمكنت خلال الأشهر الثمانية عشرة التاليه من القيام بنحو مائة وخمسين عملاً تخريبياً، على أن منظمة رمح الأمة سرعان ما تعرضت لانتكاسه عقب هجوم الشرطة على مقرها السري وإلقاء القبض على سبعة عشر عضواً من قياداتها في يوليو ١٩٦٣، ثم محاكمتهم واعتقالهم. وفي أعقاب ذلك تقلصت ثم انتهت عمليات المنظمة لفترة طويله.

وكان الأسلوب الثالث للعنف هو استخدام أسلوب الإرهاب المتمثل في اللجوء إلى اغتيال الزعماء القبليين المؤيدين لسياسة الحكومة وغيرهم من المسؤوليين الحكوميين، وقد لجأ إلى هذا الأسلوب العديد من المجموعات الصغيرة كان أهمها التنظيم المعروف باسم "بوكو" الذي كان بمثابة الجناح العسكري لمؤتمر الوحدة الأفريقية، وقد انتهى هذا الأسلوب إلى الإخفاق على النحو السابق الإشارة إليه فيما يتعلق بأسلوب التخريب بل وفي نفس العام أيضاً.

وفي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات بدأ وكأن حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا قد تراجعت، غير أن هذا لم يكن إلا الهدوء الذي يسبق العاصفة، ففي تلك الفترة نشأ فراغ سياسي، كانت القيادات القديمة إما في السجن أو في المنفى، وكان الجيل الأصغر يعيد اكتشاف الأمور ويبحث عن طريق جديد للنضال، وكانت أول علامة هي إضرابات ديربان عام ١٩٧٣، حيث نظم العمال السود المحرومون من حق الإضراب سلسلة من الإضرابات الناجحة بشكل أصاب السلطات وأرباب العمل بالدهشه وانسحب نفس الأمر على الشرطة التي لم تستطع التوصل إلى قيادات الإضرابات .

وبعد ثلاث سنوات حدث تطور أكثر خطورة في المسرح السياسي في جنوب أفريقيا وهي انتفاضة الطلاب التي بدأت في المدينتين الرئيسيتين جوهانسبرج والكيب ثم انتشرت في المدن الأخرى، وأطلق عليها "انتفاضة سويتو". ففي ١٦ يونيو ١٩٧٦، سار خمسة عشر ألف طالب في مسيرة احتجاجية حيث أعترضتهم قوات الشرطة وفتحت عليهم النار وتجاوزت المظاهرات سويتو وأصبح إطلاق الشرطة النار على المتظاهرين أمراً شائعاً، وبلغت حصيل القتلى ٨٤ والجرحى ألفي طالب.

وبعد هدوء نسبي اشتعلت القلاقل في أغسطس بين أطفال المدارس لمدة ثلاثة أسابيع مما نتج عنه مقتل ٩٢ طفلاً، وفي نفس الوقت تقريباً حدثت انتفاضات في مدن أخرى، وقد شارك الملونون فيها لأول مرة وإزداد النطاق الاجتماعي للانتفاضه بانضمام العمال لها. وقد نجح الإضراب العام الذي تم في ٢٣ ــ ٢٥ أغسطس نجاحاً مطلقاً بشكل أوقف العمل كلية ومعه خدمات المواصلات بالتالي. ومع منتصف سبتمبر كان المضربون أكثر تماسكاً وأحسن تنظيماً، فتم تنظيم إضراب شارك فيه نحو مليون عامل في الريف (Reef)، ولقي استجابات بعيدة في مدينة الكيب ورغم جوانب القصور إلا أن النجاحات كانت غير مسبوقه، فقد شارك نحو مائتي ألف طالب في حملة مقاطعة تعليم البانتو، واستقال آلاف المدرسين، وبزغت قوه جديدة هي قوة الشباب أو فلنقل قوة جيش جديد أقل استعداداً للحلول الوسط وأكثر جرأة في النضال.

ومن خلال التجربة والخطأ تطور العصيان المدني كسلاح للثمانينات، ومن خلال استخدامه المستمر أصبحت جنوب أفريقيا غير قابلة للحكم والسيطرة، وهو ما ألقى بتبعات أمنية واقتصادية جسيمة على حكومة جنوب أفريقيا، فمن جهة تزايد الإنفاق العسكري بما يقترب من مئة مثل فقد كان نحو ٤٤ مليون راند عام ١٩٦٠، ووصل إلى ٤٠٠٠ مليون راند عام ١٩٨٦، ومن جهة ثانية فقد تسبب إنعدام الاستقرار السياسي في قيام عدد من الشركات الأجنبية بتصفية أعمالها مما تسبب في خسارة قدرت بحوالي ٢ بليون دولار عام ١٩٨٧، هذا فضلاً عن الخسارة الداخلية الناجمة عن الإضراب والتوقف عن العمل. وهو ما أدى إلى مزيد من الاقتراض من الخارج وانهيار قيمة الراند بشكل لم يسبق له مثيل.

وهكذا يبين مما تقدم عدة دروس يمكن استخلاصها من تجربة حركة التحرير في جنوب أفريقيا والتي يتعيين على حركة التحرير الوطني الفلسطيني العمل على استيعابها وتمثلها بما يتوافق وطبيعة العدو الصهيوني. ومن هذه الدروس:

(١) إن أساليب النضال متنوعة ما بين سلمية وعنيفة وحتى في كل حالة فإن الاستخدامات تتنوع وتختلف وفقاً للظروف، والمرحلة التى يمر بها النضال.

(٢) إن التميز بين أسلوب وآخر من أساليب النضال لايعدو أن يكون تمييزاً نظرياً أكاديمياً ، فليس هناك مفاضلة لأسلوب على آخر إلا وفق ما تقتضيه الظروف، ومسيرة تطور النضال، بل إنه يمكن في ذات الوقت استخدام "حزمة" متنوعة من الأساليب في ذات الوقت.

(٣) إن توزيع الأدوار في مسيرة النضال يعد أمراً بالغاً الأهمية في استمرار مسيرة النضال، وهو توزيع ذو أبعاد متعددة: توزيع للأدوار بين مختلف فصائل تنظيمات الحركة الوطنية، وتوزيع للأدوار بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني، وتوزيع للأدوار بين مختلف أرجاء البلاد ومناطقها، وتوزيع للأدوار في شكل استخدام الإدارة المناسبة لكل تنظيم وكل منطقة، وتوزيع للأدوار بين مختلف القوى الاجتماعية كل حسب قدراته وإمكانياته؛ وذلك دون مصادرة طرف لدور الأطراف الأخرى.

(٤) إن توزيع الأدوار لايجب أن يؤدي بحال إلى الاختلاف والخلاف بين مختلف فصائل حركة التحرير الوطني، ثم تصارعها واقتتالها، ولن يتأتى ذلك إلا بأمرين:

(أ) وضوح الهدف التاكتيكي: المتمثل في إضعاف السلطة الاستعمارية الحاكمة أمنياً واقتصادياً بحيث يجعلها تفكر جدياً في التفاوض تجنباً للخسائر من جهة أو ضماناً لعدم إنهيارها كلية من جهة أخرى.

(ب) وضوح الهدف الاستراتيجي: المتمثل في إنهاء السيطرة الاستعمارية للمستوطنين على مقدرات البلاد، والمتمثل كذلك في شكل التغيير المستقبلي المنشود ولعل هذا يوضح أن مسألة الوحدة الوطنية ليست مسألة ترفيه ولا حتى مسألة نظرية، وإنما الذي يحسمها منذ البداية هو وضوح الأهداف، وتوزيع للأدوار بحيث تسهم كل الفصائل والتيارات في المجرى العام لمسيرة النضال التحريري، وبدون ذلك يصبح الاقتتال والصراع بين مختلف فصائل حركة التحرير الوطني أمرا لا معدى عنه بشكل يفيد السلطة الاستعمارية ويقوي من استمرار سيطرتها على مقاليد الأمور، ويدعم من موقفها التفاوضي إذا ما لاحت في الأفق بوادر تسوية ما.

ثالثاً: العون الخارجي لحركات التحرير:

لا مراء في أن حركات التحرير في نشأتها وفي تطورات عملياتها تكون دوماً في حاجة إلى العون الخارجي سواء تمثل في شكل قواعد عسكرية ينطلق منها المناضلون إلى الأراضي المستعمرة، وسواء تمثل في شكل إمداد بالسلاح أو بالتدريب أو بالمساعدات المالية والدبلوماسية والدعائية. على أن العون الخارجي غالباً ما أسفر عن واحدة من الإشكاليات التي تتعرض لها حركات التحرير الوطني وذلك نتيجة لما يؤدي إليه هذه العون من التدخل في الشؤون الداخلية لحركات التحرير، بشكل غالباً مايؤدي إلى انقسامات تعرض مسيرة التحرير للخطر، هذا فضلاً عن أن سياسات الدول الخارجية في تقديم العون لحركات التحرير غالباً ما تتغير من مرحلة إلى أخرى وفق اختلاف مصالحها وتوجهاتها بشكل يضع حركات التحرير بين وقت وآخر لمأزق تنعكس بالسلب على مسار النضال وتعرقل وصوله إلي تحقيق غاياته النهائية بالشكل المرغوب.

وفيما يتعلق بخبرة حركات التحرير الوطني لجنوب أفريقيا في هذا الصدد فإن العون العسكري والدبلوماسي من جانب الاتحاد السوفياتي (السابق)، لبعض فصائل الحركة (المؤتمر الوطني الأفريقي)، قد أسفر عن تصاعد دور هذه الفصائل في عملية النضال لكنه أسفر عن انشقاقات داخلها أثر الصراع السوفياتي/الصيني على حركات التحرير في أفريقيا، وكان أخطر انقسام هو خروج جماعة الأفريكانست على المؤتمر الوطني الأفريقي في أواخر الخمسينيات ليشكلوا تنظيماً جديداً هو مؤتمر الوحدة الأفريقية لأزانيا رافضين التوجه الاشتراكي للمؤتمر

الوطني، وزاعمين أن الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا بات يسيطر على المؤتمر الوطني ويوجه سياساته وممارساته، وقد أسفر هذا الانشقاق عن تردي الوضع النضالي وتنافس بين التنظيميين على مصادر العون الخارجي من جهة، وعلى أساليب وتاكتيكات النضال من جهة أخرى.

ورغم تمكن المؤتمر الوطني الأفريقي من الحصول على قواعد عسكرية له في كل من موزمبيق وأنجولا عقب استقلالهما عام (٧٥، ١٩٧٦ على التوالي)، إلا أن حدة وشدة الضربات التي وجهها النظام العنصري لجنوب أفريقيا لهاتيين الدولتين قد دفعهما إلى التفاوض مع النظام العنصري، وإغلاق معسكرات المؤتمر الوطني فيهما، بل وممارسة ضغوط على المؤتمر ليدخل في مفاوضات مع النظام العنصري أثرت بالسلب على مسيرة النضال وعلى مسيرة ومضامين التسوية السلمية التي تحققت، ذلك أنه تحول عن المطلب التاريخي المتمثل في حكم الأغلبية الأفريقية إلي شكل من أشكال اقتسام السلطة بين المؤتمر الوطني الأفريقي وبين الحزب الوطني العنصري الأبيض، بل والحفاظ على المصالح الاقتصادية للجماعة البيضاء.

وفضلاً عما تقدم فإن تغير التوجهات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي (السابق)، حتى بداية التسعينيات في ظل البيروسترويكا والانفراج قد ألقت بأثارها السلبية على حركات التحرير في جنوب أفريقيا التي أدركت فقدانها النهائي لسندها التاريخي في عملية النضال فراحت تقدم التنازلات تلو التنازلات للنظام العنصري بشكل أفقد عملية التحول في جنوب أفريقيا فعاليتها وافرغها من مضامينها الاقتصادية والاجتماعية.

وصحيح أن ناميبيا قد تمكنت من الاستقلال في ظل هذا المناخ الدولي، إلا أن استقلالها قد جاء منقوصاً إلي حد كبير، وليس من شك في أن تأثير المناخ الدولي الجديد على حركة التحرير الوطني الفلسطيني يقف خير شاهد على الآثار الخارجية غير المواتية على مستقبل نضال الشعب الفلسطيني، ما لم يرتكز هذا النضال على عون عربي إسلامي مبدئي في الأساس حتى يظل النضال صامداً وشامخاً وغير معرض للأهواء واختلاف المصالح والتوجهات على الساحة الدولية.

نخلص من كل ما تقدم إلي عدة حقائق يتعين استيعابها وفهمها، بل والعمل بمقتضاها إذا ما أريد لحركة التحرير الوطني الفلسطيني الاستمرارية حتى تحقق كامل غاياتها وهي:

(١) إنه لايجب المصادرة على حق فصيل (يدرك في نفسه القدرة)، في اللجوء إلي الكفاح المسلح، وبنفس القدر فإنه لايجب المصادرة على حق فصيل آخر في اللجوء إلي استخدام

الأساليب السلمية، فهذه مسائل تدخل في إطار التاكتيك فحسب، وطالما أن هناك اتفاقاً مبدئياً على الأهداف الاستراتيجية، فلا غضاضة من استخدام بعض الأساليب أو مجموعة منها، أو "حزمة" سلمية وعنيفة في ذات الوقت.

(٢) إن الوحدة الوطنية عامل جوهري في نجاح النضال ووصوله إلي غاياته، بالتالي فإن افتعال صراعات بين فصائل حركة التحرير الوطني الفلسطيني لن يفيد سوى العدو الصهيوني من جهة، فضلاً عن أن من شأنه تقليص العون الخارجي لحركة التحرير الوطني من جهة أخرى.

(٣) إنه لتأمين مسار النضال الفلسطيني لابد من تحديد هوية الصراع بدقه، فهو ليس أبداً "نزاع الشرق الأوسط"، ولا هو نزاع صهيوني /فلسطيني، ولكنه صراع صهيوني يهودي/عربي وإسلامي، وبدون هذا الفهم الواضح فإن الحديث عن تحرير القدس يصبح لامعنى له من جهة، والحديث عن دعم عربي إسلامي لافائدة ترجى منه، طالما أن المحصلة النهائية لمسار التسوية الحالية يبدو أنها ستسفر عن تعاون إسرائيلي/فلسطيني/عربي على نحو ماتقرر في وثائق التسوية الراهنة، وعلى نحو مايجري عليه العمل العربي المتعجل في الفترة الأخيرة.

رابعاً: نحو استراتيجية فلسطينية للتحرير:

منذ البداية أوضح أن ما سأطرحه لايعبر عن قناعة ذاتية، بقدر مايعبر عن الحاجة إلي فهم الظروف الموضوعية التي تفرض نفسها على الساحة الفلسطينية في المستقبل القريب المنظور، إذ رغم أن الهدف الاستراتيجي لحركة التحرير الفلسطيني يجب، بل ويفرض ضرورة إنهاء الكيان الصهيوني وتصفية وجوده من الأرض العربية باعتباره كياناً عنصرياً استيطانياً استعمارياً غربياً؛ إلا أن هناك ظروفاً موضوعية في المستقبل المنظور تلقي بتأثيراتها السلبية، وأحياناً الإيجابية على مسيرة النضال الفلسطيني في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

فعلى الجانب الفلسطيني:

(١) يلاحظ أن الوضع الدولي الراهن يتجه لغير صالح القضية الفلسطينية بل إننا نشهد فتوراً دولياً في تأييد قيام دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية ومرجع ذلك يعود إلي الهيمنة الأمريكية المتحالفة مع الكيان الصهيوني على النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ثم إن الاحتلال الأمريكي للعراق، فضلاً عن الضغوط المتنامية على سوريا، واتهام المقاومة الفلسطينية المسلحة بالإرهاب وتنامي الضغوط الأمريكية والغربية عليها، والذي وصل إلي حد

السعي لنزع سلاح الفصائل الفلسطينية في مخيمات اللاجئين بلبنان، فضلاً عن تصاعد الحديث عن وقف عسكرة الانتفاضة الفلسطينية، كل هذا وغيره يلقى بتأثيراته السلبية على قدرة النضال الفلسطيني في تحقيق الهدف المرحلي في قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.

(٢) ثم إن الوضع العربي الراهن بات يعبر عن حالة شلل كامل، حيث كل دولة تسعى للإنطواء على ذاتها بعيدة عن أي تضامن عربي مع الحق الفلسطيني بل إن البعض من أنظمة الحكم العربية بات يرى في الإسراع في تنفيذ الأجندة بل والإيماءات الأمريكية والصهيونية طوق النجاة للاستمرار في كراسي الحكم رغماً عن إرادة الشعوب العربية، وهكذا فتح العالم العربي أبوابه على مصراعيها للمشروعات الاستعمارية الجديدة، الشرق أوسطية (إسرائيل الكبرى)، في الشرق العربي، والمتوسطية (٥+٥)، في المغرب العربي، والقرن الأفريقي الكبير (حيث تنزع الهوية العربية عن السودان والصومال لتكتسب كل منهما الهوية الأفريقية فقط)، تحت المظلة الأمريكية فإذا ما أضفنا إلي ذلك تمزيق الكيان العراقي والتهليل للاستفتاء على الدستور الذي يكرس الوضع الانفصالي لشمال العراق، وتمزيق الكيان السوداني الذي يكرس الوضع الانفصالي لجنوب السودان، ودمغ كل قوى المقاومة الوطنية لهذه المشروعات بالإرهاب لأدركنا مدى تردي الوضع العربي الراهن وعجزه عن مساندة النضال الفلسطيني، ولسنا في حاجة في هذا المقام للتذكير بمناورات النجم الساطع، و اتفاقات الكويز، والتعاملات العربية الاقتصادية المتزايدة مع الكيان الصهيوني، والضغوط لما يسمى بإصلاح الخطاب الديني.. إلخ

(٣) ولايختلف الوضع الفلسطيني في الداخل كثيراً عن الوضع العربي، حيث عجزت مختلف الفصائل الفلسطينية عن الاتفاق على أهداف الحد الأدنى والحد الأقصى لاستراتيجية التحرير، وعجزها في ذات الوقت عن الاتفاق على تاكتيكات التحرير ما بين استخدام الوسائل السلمية والوسائل المسلحة، وهنا لايمكننا تبرئة أطراف عربية من التورط في هذا الخلاف، كما لايمكننا تجاهل ضغوط البيئة الدولية، وعقلية الحصارالتي أفرزتها وجود حركات المقاومة الفلسطينية في الداخل دون ظهير أو سند إقليمي، ورغم ذلك فإن حركة المقاومة المسلحة قد استطاعت أن تحرز نجاحاً جزئياً في غزة.

وعلى الجانب الصهيوني:

فرغم عوامل القوة الذاتية التي بات يمتلكها هذا الكيان، والتي ترجع في الجانب الأكبر منها إلي الضعف العربي من جهة، وإلي العون الأمريكي من جهة أخرى إلا أن هذا الكيان بات يعيش في مأزق تاريخي لأسباب ثلاثة.

(١) إن النموذج الأيديولوجي لدولة صهيونية يهودية حصرية قد انهار تماماً حيث بدأت تتنامى أعداد عرب ٤٨ وبدأ يتصاعد دورهم السياسي والنضالي داخل الكيان الصهيوني، ولا يستطيع هذا الكيان تحمل نتائج طردهم. ذلك إنه بحاجة إليهم كمظلة حماية له ـ حال إمتلاك العرب قدرة على إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل ـ بنفس حاجته إلي استمرار وجود المستوطنات الصهيونية وسط التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية للاحتماء بهم ضد إمكانية استخدام هذه الأسلحة في المستقبل.

ثم إن تيار الهجرة اليهودية إلي فلسطين أخذ في النضوب بعد تهجير معظم يهود الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، أضف إلي ما تقدم احتمالات اختلال التوازن السكاني بين العرب واليهود إزاء ارتفاع معدلات النمو السكاني بين الفلسطينيين.

(٢) إنه لايمكن لأي مجتمع أن يعيش مدة أطول من ذلك في ظل حالة العسكرة والاستنفار، وتحت مظلة الخطر، وقد بدأ مجتمع الكيان الصهيوني نتيجة هذا الوضع يشهد تزايداً في حالات الانتحار، بل والهجرة العكسية، خصوصاً وأن هذا المجتمع يتشكل من جماعات مختلفة في أصولها ولغاتها وألوانها، ويعيش حالة من التمييزبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين الذي لم يجمعهم جامع على أرض فلسطين إلا العيش في مجتمع أمن تتحقق فيه رفاهيتهم وحقوقهم المتساوية. وعليه فإن استمرار هذا الوضع لفترة أطول من شأنه تعريض هذا المجتمع للانفجار من الداخل.

(٣) ثم إن تحقيق السلام ربما يكون أكثر ضرراً بالكيان الصهيوني، ولعل قادة الصهاينة يدركون هذه الحقيقة من خلال إصرارهم الدائم على إجهاض أية محاولات للتسوية، ذلك أن تحقيق السلام سيؤدي بالضرورة إلي المطالبة بتخفيض أعداد الجيش الصهيوني، وبضرورة تقليل الإنفاق على التسليح، بل وربما المطالبة بنزع وتدمير السلاح النووي الإسرائيلي تحت دعوى الرشادة الاقتصادية، وهو ما يفقد هذا الكيان أهم ركن من قدراته، بل إن وضعاً هكذا قد يدفع بالعديد من اليهود العرب إلى العودة إلى ديارهم الأصلية، ويدفع برجال الأعمال اليهود إلي نقل استثماراتهم ومشروعاتهم إلي الدول العربية سعياً وراء السوق العربي الكبير، وهو

مايفرض على غالبية اليهود تعلم العربية ليتمكنوا من التعامل مع المحيط العربي لهم، ومن شأن وضع كهذا أن يفرغ الكيان الصهيوني من أعداد لا بأس بها من اليهود من جهة، وأن يؤدي إلي استيعاب البعض منهم في إطار الثقافة العربية من جهة أخرى، أضف إلي ماتقدم فإن الكيان الصهيوني لن يكون بحاجة ماسة إلي الدعم الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة لن تصبح بحاجة هي الأخرى إلي الكيان الصهيوني لرعاية وتأمين مصالحها.

إزاء الوضع الفلسطيني المتأزم، والمأزق التاريخي الذي يعيشه الكيان الصهيوني يمكن وضع تصور استراتيجي للتعامل مع قضايا الوضع الراهن في المفاوضات الحالية، كيما يتسنى الوصول إلي تحقيق الهدف الاستراتيجي النهائي المتمثل في إنهاء الكيان الصهيوني وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني. وهذه القضايا هي:

(١) الحدود

(٢) القدس

(٣) المستوطنات

(٤) اللاجئون

وسيتم التعامل مع القضايا سالفة الذكر كمقدمة لمشروع الدولة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية، وليس كنهاية مطاف لإقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة، على اعتبار عجز التصور الأخير عن التوصل لإقامة دولة مستقلة قابلة للحياة تعيش جنباً إلي جنب مع الكيان الصهيوني.

(١) قضية الحدود:

تبلغ مساحة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٢٠٩ كلم^2 منها ٥٨٤٤ كلم^2 مساحة الضفة، ٣٦٥ كلم^2 مساحة القطاع، وتعادل مساحة الضفة والقطاع مانسبته ٢٠،٣ بالمئة من المساحة الكلية لفلسطين، وإذا كانت القوات الصهيونية قد انسحبت مؤخراً من القطاع وفككت المستوطنات التي كانت قائمة فيه. إلا أنه من غير المتصور في إطار السياسة الصهيونية أن يتم نفس الشيء بالنسبة للضفة الغربية حيث تبتلع المستوطنات نحو نصف مساحتها، وحيث يجري العمل على قدم وساق للانتهاء من جدار الفصل العنصري الذي لايبقى للشعب الفلسطيني إلا نحو ١٠ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، وهي مساحة مجزأة لايربط بينها رابط حيث

يحشر الشعب الفلسطيني فيها، ويمزق شر ممزق تمهيداً لاستيعابه أو دفعه للجوء إلى الخارج إزاء عجزه عن التضامن والنضال لانتزاع حقوقه، وإزاء عجزه في ذات الوقت عن تحقيق مستقبل اقتصادي أفضل طالما ستظل الكانتونات (البانتوستانات)، الفلسطينية بوتقة للعمالة الرخيصة تنتظر أن يسمح لها رأس المال الصهيوني بالدخول عبر البوابات والمعابر للعمل وقتما يشاء وكيفما يشاء وبأي أجر يشاء، خاصة وإن معازل الفلسطينيين في معظمها ليس لديها من الإمكانيات الاقتصادية ما يسمح لها بتوفير فرص العمل الكريم لأبناء الشعب الفلسطيني.

والسؤال المطروح هنا حول هذه القضية هل يقبل الفلسطينيون بإقامة دولة لهم "ذات حدود واضحة" على مساحة لاتزيد عن ١٠ بالمئة من مساحة فلسطين تكون عاجزة عن استيعاب فلسطينيي الداخل، ناهيك عن فلسطينيي الخارج، وتكون غير قادرة على البقاء ككيان سياسي واقتصادي واجتماعي؟!، إن وضعاً كهذا يمكن أن يلغي أية إمكانية لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحرير كامل التراب الفلسطيني، بل إنه قد يؤدي بالتبعية إلى الضغط لمبادلة عرب ١٩٤٨، بالمستوطنين في بعض مستوطنات الضفة، بشكل قد يسمح في النهاية بتحقيق حلم الصهاينة في إقامة دولة يهودية نقية. إن ما أتصوره في المستقبل المنظور أن تقبل القيادة الفلسطينية بالسيطرة على أي جزء يتم إخلاؤه من الضفة باعتباره مناطق محررة، وبذل المساعي للحصول على المزيد من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، دونما أي التزام بإبرام اتفاقات لترسيم حدود الدولة الفلسطينية في الوقت الراهن طالما أن هذه الاتفاقات لاتشمل كامل الضفة والقطاع.

(٢) القدس:

وعلى نفس المنوال فإن على المفاوض الفلسطيني أن يرفض فكرة تقسيم القدس الشرقية، وليرفع ذات الشعار الذي يرفعه المفاوض الصهيوني ـ وإن كان بمضمون مختلف ـ المتمثل في "إبقاء القدس عاصمة موحدة للأبد"، على أن تكون "مؤقتاً" عاصمة للدولة الفلسطينية. وللكيان الصهيوني، وتكون مدينة مفتوحة أمام الجميع من الداخل والخارج، ومن شأن ذلك أن يلغي الحاجز العنصري داخل القدس من جهة، ويدفع بالحجاج العرب والسياحة العربية واللاجئين الفلسطينيين إلي التدفق داخلها، بالشكل الذي يحمي المسجد الأقصى من محاولات هدمه تمهيداً لبناء الهيكل من جهة ثانية، ويضخ أموالاً تمكن الفلسطينيين في القدس من الاستمرار في المقاومة من جهة ثالثة، واتصور أن الكيان الصهيوني لن يكون بمقدوره مقاومة هذه الحركة

إلي داخل القدس طالما أن بعض الدول العربية قـد فتحـت أبوابهـا جهـراً أو سـراً أمـام الـسياحة والتجارة الصهيونية.

(٣) المستوطنات، واللاجئون:

استناداً إلي ما تقـدم فمـن المتـصور أن يقبـل المفـاوض الفلـسطيني باسـتمرار بقـاء بعـض المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية في المستقبل المنظور، حيـث لايملـك مـن أوراق ضـغط في المرحلة الراهنة تمكنه من فرض عملية تفكيكها، وطـرد المـستوطنيين منهـا، بـل إنـه بإمكانـه الاستفاده من بقاء هـؤلاء فـي أرض الـسلطة الفلـسطينية إمـا كرهـائن وأدوات ضـغط لتخفيـف الضغوط على عـرب ١٩٤٨، أو كـدروع بـشرية للاحتمـاء بهـم حـال قيـام الكيـان الـصهيوني بالاعتداء على المناطق الفلسطينية المحررة، وإمـا كقنطـرة للتفـاهم مـع الكيـان الـصهيوني، وقـد يستلزم ذلك ــ مع بعض التحفظ ــ منحهم جنـسية الدولـة الفلـسطينية ــ بـشرط فـتح مـستوطناتهم أمام الفلسطينيين باعتبار أن ذلك يعد تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية الوطنية الديمقراطية.

إن التصورات السابقة قد تخلق مناخاً من الثقة يتيح لعـرب الـضفة والقطـاع التفاعـل مـع عـرب ١٩٤٨، داخل الخط الأخضر، بل والتفاعل مع بعض قطاعات الكيـان الـصهيوني وبخاصـة اليهـود العرب الذين سيمكنهم التحرك بل والعمل داخل مناطق السلطة الفلـسطينية، بـل قـد يـدفع بغـالبيتهم إلى العودة إلى مواطنهم الأصلية في الدول العربيـة طالمـا أن مـسيرة الـسلام قـد تحركـت، وقـد يدفع ذلك باللاجئين الفلـسطينيين مـن أصـحاب رؤوس الأمـوال إلـى الـدخول كمـستثمرين فـي مناطق السلطة، والأكثر أهمية من ذلك أن هـذه الأوضـاع قـد تـدفع برجـال الأعمـال اليهـود ــ وانطلاقاً من مصالحهم ــ إلى التحالف مع الفلسطنيين لتغييـر طـابع الكيـان الـصهيوني الـذي ظـل يشكل عقبة أمام استثماراتهم في الدول العربية، وذلك رغبة منهم فـي فـتح الـسوق العربـي الكبيـر أمامهم.

إن خبرة النضال الوطني في جنوب أفريقيا، تشير إلى أن عمليـة التحـول فـي النظـام العنـصري قد جاء ــ دون التقليل من أهمية الكفاح المسلح ــ نتيجة عاملين أساسيين:

أولهما: دور المجتمع المدني في جنوب أفريقيا: ذلك أنه مـا أن تراجعـت حركـة الكفـاح المـسلح منذ بداية ستينيات القرن الماضي واضـطرار حركـات التحريـر وعلـى رأسـها المـؤتمر الـوطني الأفريقي إلى اللجوء إلى المنفى، فـإن المجتمـع المـدني فـي جنـوب أفريقيـا قـد تـصدى للـدور الأساسي في النضال السلمي فتشكلت الجبهة الديمقراطية في بدايـة سـبعينيات القـرن الماضـي مـن

مئات من منظمات المجتمع المدني واستخدمت أساليب الإضراب والمقاطعة في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل أضر بمصالح رجال الأعمال وبالذات المتحدثين بالإنجليزية، وأضر بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات التي اضطرت إلى الانسحاب من جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذي أدى إلى مزيد من الإدانات الدولية لجنوب أفريقيا من جهة، وإلى تردي الأوضاع الاقتصادية فيها من جهة أخرى.

ثانيهما: دور رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية ـ وهذا الدور مبني على الدور السابق، ذلك أن هؤلاء ونتيجة للخسائر التي حاقت بهم اتخذوا عدة أساليب كان لها دور حاسم في إنهاء النظام العنصري، فمن جهة قام هؤلاء وعلى رأسهم إيرنست أوبنهايمر البليونير اليهودي في جنوب أفريقيا وصاحب شركة أنجلو أفريكانز ـ بتأسيس الحزب الفيدرالي التقدمي المناهض لسياسة الفصل العنصري التي ترتب عليها الإضرار بمصالحهم.

ومن جهة ثانية تم الدفع بأعداد كبيرة من المتحدثين بالإنجليزية للإنضمام إلى الحزب الوطني الحاكم ـ والذي كرس سياسة الفصل العنصري منذ عام ١٩٤٨ ـ حتى وصلت نسبتهم في عضوية هذا الحزب إلى نحو ٤٠ بالمئة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي وهو الأمر الذي أدى إلى تغيير توجهات وسياسات الحزب ودفعه إلى التفاوض لإنهاء الفصل العنصري، ومن جهة ثالثة فإن كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية اتجهوا للتحالف مع المؤتمر الوطني الأفريقي وقاموا بإجراء العديد من المفاوضات معه في المنفى بلوساكا عاصمة زامبيا ـ وبالمخالفة لقوانين الفصل العنصري التي كانت تفرض عدم القيام بأية لقاء مع قيادات المؤتمر الوطني ـ وأسفرت هذه المفاوضات عن قبول المؤتمر لتغيير برنامجه الذي كان يدعو إلى تأميم ومصادرة ممتلكات ومصالح الجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا.

وعليه واستناداً إلى خبرة النضال في جنوب أفريقيا فإن قوى النضال الفلسطيني مدعوة في المرحلة الانتقالية إلى:

(١) تعزيز دور المجتمع المدني في كامل الأرض الفلسطينية بين عرب الضفة والقطاع، وعرب ١٩٤٨، واليهود العرب، وكبار رجال الأعمال الفلسطينيون في الخارج، واليهود في الداخل، على اعتبار أن السياسة العنصرية للكيان الصهيوني تضر بالجميع اقتصادياً وأخلاقياً في الداخل والخارج.

(٢) تشجيع عرب ١٩٤٨، بل وكل من يطوقهم الجدار العازل من الفلسطينيين على الانضمام إلى الأحزاب داخل الكيان الصهيوني بغية تغيير توجهات هذه الأحزاب تجاه الشعب الفلسطيني.

(٣) فتح الباب أمام اليهود الرافضين للسياسة العنصرية والتوسعية الصهيونية للانضمام إلى فصائل حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وذلك أمر قامت به فصائل التحرير الوطني في جنوب أفريقيا على ثلاثة أنماط:

(أ) التحالف بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا الذي يضم غالبية من البيض.

(ب) فتح باب العضوية المزدوجة أمام البيض ممن هم أعضاء في أحزاب بيضاء لينضموا إلى المؤتمر الوطني الأفريقي في ذات الوقت.

(ت) فتح باب العضوية الفردية أمام البيض بشرط التزامهم بالوحدة الأفريقية على نحو ما فعل مؤتمر الوحدة الأفريقية منذ تأسيسه عام ١٩٥٨.

(٤) الاتفاق بين مختلف فصائل حركة التحرير الفلسطيني على أن هذه مجرد تكتيكات ومرحلة انتقالية تمهيداً للوصول إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية الوطنية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.

(٥) وأخيراً التزام عربي استراتيجي واضح باستحالة بقاء الكيان الصهيوني على الأرض العربية، مع مايستدعيه ذلك من تقديم كامل الدعم للنضال الفلسطيني حتى ولو اضطر في المرحلة الانتقالية إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية للنضال.

واستناداً إلى ماتقدم فإن المعطيات الراهنة لا تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين جميعهم قبل قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.


Bibliotheca Alexandrina
11333056




دار
المصري
للنشر